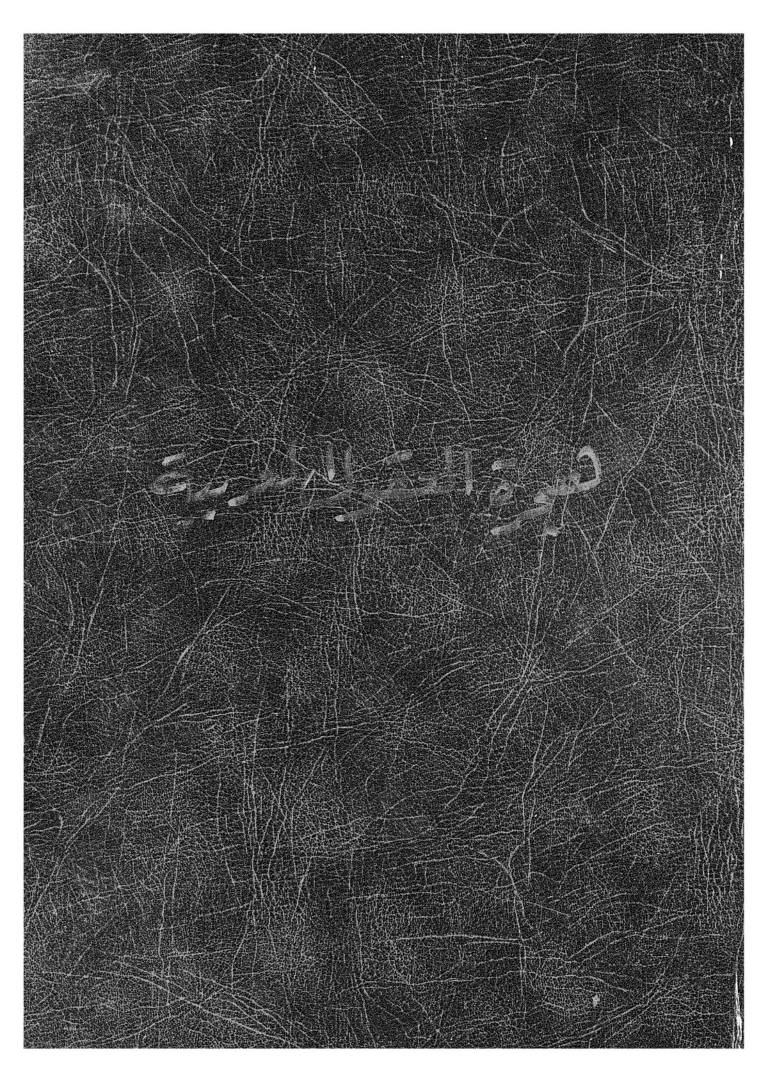

صورة الشعر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

هجرة العقول العربية

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات

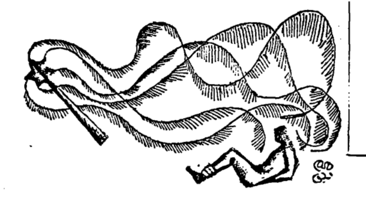
٤ ش ٩ ب المعادى
ت ٣٧٥٢٠٣٣

هجرة العقول


المصدر : الطليعة
التاريخ : يوليو ١٩٧٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول هجرة الفنيين الخارجية والداخلية

حسنى حسين



من الملاحظ فى السنوات الاخيرة انتشار فكرة الهجرة الى القارة الامريكية واستراليا والمانيا الغربية وغيرها ، وتتفشى هذه الفكرة بين الشباب ، والشباب المتعلم بشكل اساسى • ولم تقف عند حيز التفكير ، وانما أخذت فى التطبيق أشكالا عديدة منها رفض المبعوثين العودة الى الوطن بعد انتهاء بعثاتهم ، ومنها هجرة عدد كبير من الشباب والفنيين الى الخارج •

ولكن ما هى اسباب هذه الظاهرة التى بدت واضحة وأصبحت مشكلة تهدد باستنزاف العقول العلمية المصرية •

● **الطبيعة البرجوازية الصغيرة :** ان انتشار التعليم ومجانيته قد أتاح الفرصة أمام أبناء الشعب بفئاته المختلفة فى التعليم . كل بالقدر الذى تؤهله له جهوده ودرجاته ، وكان ان انتقلت بالضرورة أعداد كبيرة الى التعليم الجامعى والعالى ، وكان طبيعيا أن تكون الغالبية العظمى من هذه الاعداد من أبناء الفئات الصغيرة والوسطى • ولذا جاءت الغالبية العظمى من الفنيين من أصول برجوازية صغيرة •

ورغم ان الفنيين هم فئة من الشباب المتفتح ، الا ان فكرية البرجوازية وتطلعات البرجوازى الصغير الذى يسعى الى التخلص من وضعه الطبقى ليلحق بفئات برجوازية أعلى ، هذه التطلعات هى التى تحكم تفكيرهم وترسم مناهجهم ومقاييسهم فى الحياة ، واوجدت فى هذه الفئات تطلعات طبقية ، يرغبون أو يسعون للوصول اليها ، وبأسرع ما يمكن

● **امكانيات الدولة فى فترة التنمية :** غير أن الدولة اليوم ، ومنذ قيام الثورة خاصة ، قد أخذت نفسها بتطوير البلاد وتنميتها • وفرض ذلك عليها ، وعلى الشعب ، أعباء كثيرة ، ولكنها ضرورية لتحقيق الاهداف المطلوبة للتنمية ، فالصناعة ،



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : يوليو ١٩٧١

وخاصة الصناعة الثقيلة ، والمشاريع الاساسية فى استصلاح الاراضى ، وغيرها من المشاريع الاساسية ، مازالت تتطلب أموالا وجهودا ووقتا حتى تعطى كامل ثمارها ، كما أن اتساع الخدمات لمجموع الشعب ، وهى الخدمات التى حرم منها عهودا طويلة فى الماضى ،كالتعليم والصحة ..الخ. والاخذ بمبدأ تشغيل جميع الخريجين ، كل ذلك جعل الدولة لا تملك من الامكانيات ما يسمح لها بتحقيق تطلعات هذه الفئات ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان المجتمع ودرجات تطوره اليوم لم تعد به الفرصة لامكانية الاثراء السريع على حساب الجماهير .

● **اغراء المجتمعات الرأسمالية المتقدمة :** وتمثل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة كامريكا وانجلترا وألمانيا الغربية مركز جذب بالنسبة لجميع العناصر المثقفة البرجوازية ، والبرجوازية الصغيرة ، باعتبارها — من وجهة نظرهم — تسمح بتحقيق رغباتهم وتطلعاتهم ، تلك التى يعجزون عن تحقيقها فى بلادهم ، وتبذل الدول الاستعمارية جهودا دعائية ضخمة لجذب فنيى وعلماء الدول النامية ، ضاربة على وتر التطلعات البرجوازية لديهم ، وقد حققت هذه السياسة الاستعمارية نجاحا خلال السنوات الماضية ، حتى ان امريكا قد نجحت فى جذب ٥١٨٩ خبيرا وعالما من الدول النامية سنويا ، ونجحت انجلترا فى امتصاص ٥١٤١ عالما وخبيرا سنويا أيضا من دول العالم الثالث .

● **وهناك سبب ثانوى :** هو أن بعض الجهات الحكومية والمسئولية ، يكون الحصول منها على الموافقة على الاستغناء للهجرة ، اسهل كثيرا من الحصول على موافقتها على أجازة للعمل خارج الجمهورية لفترة محدودة ، وقد دفع هذا بعض الاشخاص الى طرق سبيل الهجرة كوسيلة سهلة للخروج .

ونتيجة لهذه الظروف ينشأ تناقض بين مصلحة المجتمع والدولة اللذين يتطلبان من الجميع تحمل الاعباء والتضحيات خلال مرحلة التنمية والبناء ، وبين تطلعات الفنيين البرجوازية ، الذين يرغبون فى تحقيقها باقل ما يمكن من الجهد ، وفى اقصر ما يمكن من وقت ، ومن ثم يبدأ الفنيون يفكرون فى حل هذا التناقض ، فيكون التفكير فى الهجرة تارة ، وفى العمل خارج الجمهورية ولو لفترة مؤقتة تارة أخرى ، أو يأتى الحل عن طريق أساليب ملتوية وغير مشروعة تارة ثالثة .

الهجرة الداخلية

غير ان الهجرة الخارجية ، ليست هى الشكل الوحيد من الهجرة الذى يهدد انتاجنا ومستواه ، فمن الملاحظ أن لدى الفنيين رغبة مستمرة فى التنقل من شركة الى اخرى ، أو من الحكومة الى القطاع العام ، او منهما معا الى القطاع الخاص او العمل الحر ، فما هى أسباب هذا القلق الوظيفى وعدم الاستقرار الذى يعيش فيه الفنيون عندنا ؟

● **فى مقدمة الاسباب :** عدم وجود تقييم موحد لعمل الواحد ، فكثيرا ما نجد اثنين متخرجين من نفس الكلية وفى نفس الدفعة ، ويؤديان نفس العمل ، ومع ذلك فالتفاوت بين مرتبيهما ملحوظ ، ولا تفسير لذلك سوى أن أحدهما وجد فى شركة أو جهة رسمية لديها درجات ، بينما غيره ، ليس لدى الجهة التى يعمل بها أية درجات . واكثر من ذلك مفارقة ان نجد اثنين من المهندسين — مثلا — يعملان فى نفس الموقع ويؤديان نفس العمل ثم نجد هذا التفاوت والتمييز . ومن الغريب ان نقرأ فى الصحف اليومية اعلانات تنشرها الشركات وغيرها تطلب موظفين ، وتحدد المواصفات المطلوبة والفئة المعروضة لهذه المؤهلات . فنجد — مثلا — شركة تطلب مهندسا خبرة خمس سنوات لتضعه على الفئة الخامسة ، بينما يوجد عشرات ومئات لهم نفس المؤهلات وسنوات الخبرة المطلوبة ومازالوا فى الفئة السابعة فى جهات رسمية اخرى ، وغير مسموح لهم أن يغادروها . وحتى اذا استطاع أحدهم أن يحصل على موافقة الجهة التى يعمل بها على نقله ، فعليه ان ينتقل — وتطبيقا لنفس الاعلان — بنفس فئته ، لان هذا هو القانون . بينما زميله الذى لا يعمل بالحكومة او القطاع العام يمكنه أن يستفيد فورا من هذا الاعلان ، وان يشغل الفئة المعلن عنها . وهنا يتولد الاحساس بالغبن لدى الفنيين ، وبأن العمل فى المكان الذى هم فيه انما هو عقبة فى طريق مستقبلهم .. عليهم ان يزيحوها جانبا ويتخلصوا منها ، وعندئذ تبدأ عملية البحث عن مكان افضل وشركة أحسن وهكذا ، فاذا لم يتوفر ذلك فالتفكير فى العمل خارج



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : يوليو ١٩٦٧

الجمهورية او الهجرة ، يضاف الى ما تقدم بعض عوامل اخرى منها على سبيل المثال :

● كثرة القوانين المنظمة للحياة الوظيفية فى الدولة ، فقانون للعاملين بالحكومة ، وآخر للعاملين بالقطاع العام ، وبجانب كل هذا عشرات من التفسيرات المتباينة مع اختلاف كل جهة فى التطبيق والتفسير حسب تقاليدها ٠

● كثرة الكوادر الخاصة ، والتى توضع لبعض الفئات ، ومع التسليم بأن اعمال بعض هذه الفئات متميزة عن غيرها ، الا أن التمييز المبالغ فيه لهذه الفئات عن غيرها من الفنيين والجامعيين يمكن أن يخلق مثل هذا الاحساس بالقلق الوظيفى ، وبالتالى الرغبة الدائمة فى الهجرة الداخلية والخارجية ٠

● كما أن توزيع القوى العاملة للخريجين يتم بطريقة لا تتفق مع احتياجات كل جهة من جانب ، ومع تخصصات كل فرد من جانب آخر ، وبذلك لا يتحقق مبدأ . **الشخص المناسب فى المكان المناسب** ، وهو ما يدفع ببعض الخريجين وخاصة الفنيين ، الى البحث عن المكان المناسب لهم ومحاولة الانتقال اليه ٠

● كما أن فكرة تكليف بعض الفنيين كالمهندسين والاطباء وتوزيعهم على الجهات المختلفة حسب احتياجاتها ، يتم ذلك حسبما اتفق ، ولما كانت هناك اختلافات هامة فى ظروف الشركات والمؤسسات والقطاع الحكومى من حيث مستوى العمل بها ، ودرجة اهميتها وامكانياتها المادية وتقاليدها وامتيازاتها ، وفرص الترقى فيها ، لما كانت هذه الاختلافات قائمة ، فانها تجعل بعض الافراد ـ الذين جاء تكليفهم على جهات افضل نسبيا ـ فى وضع متميز ، ثم ينسحب هذا التمييز لسنوات طويلة تكفى لان تترك أثرا واضحا على حياة كل فرد ، والفارقات من هذا النوع وغيره فى هذا القطاع من الفنيين بارزة ٠

لهذه الاسباب وغيرها توجد هجرة داخلية يقوم بها الفنيون وغيرهم بحثا عن وضع أفضل ٠ واذا لم يتيسر لهم ذلك ـ وكثيرا مالا يتيسر ـ فان المقارنة المستمرة بين اوضاعهم وبين اوضاع غيرهم ممن هم فى وضع أفضل ، والمقارنة بين ما هم عليه وما يعتقدون انهم قادرون على تحقيقه خارج الجمهورية ، ان مثل هذه المقارنة تؤرقهم باستمرار وتغذى فيهم الرغبة المستمرة فى الانتقال تارة ، والبحث عن عمل خارج الجمهورية تارة ، ثم التفكير فى الهجرة تارة أخرى ٠

ولا جدال فى أن المهنيين والفنيين هم عصب الانتاج ودعامة أى تطوير اقتصادى وعلمى ، ولذا فانه من الضرورى توفير الظروف التى تساعد على امتصاص هذه الرغبة فى الهجرة او التنقل وخلق الظروف التى تجعلهم فى وفاق فكرى مع المجتمع، ولكى يتم ذلك لابد وأن تتحقق عدة خطوات :

● توحيد قوانين وتشريعات العمل وتصفيتها من الثغرات والتناقضات ، واذا كان من الضرورى وجود قانون مستقل للوحدات الانتاجية ، فمن الضرورى ـ أيضا ـ توحيد النظرة اليه فى جميع الشركات والمؤسسات بحيث لا يترك للاجتهاد الشخصى الا النذر اليسير ٠

● وضع نظام ثابت للترقيات على نطاق الدولة جميعها بحيث تنتفى الفارقات الخطيرة ، وبحيث يقتنع كل موظف بأنه ـ فى أى مكان يعمل ـ سوف يحصل على ترقياته فى حينها مثله فى ذلك مثل جميع زملائه طالما هو يؤدى واجباته الوظيفية على الوجه الاكمل ٠

● وضع نظام للحوافز المادية بما يحقق زيادة الانتاج من جانب ، وزيادة فى دخول الافراد من جانب آخر ، حتى يمكن العمل على تخطى الهوة التى تتسع بين مستوى الاسعار من جانب ومستوى الاجور من جانب آخر ، الا أن وضع نظام للحوافز يتطلب وضع معدلات دقيقة وسليمة للعمل والانتاج ٠

● النظر فى مرتبات الفنيين والعمل على تحسينها بما يتلاءم مع اهمية الدور الذى يلعبونه فى النهوض الاقتصادى ، وفى قضية التنمية بما لا يتعارض مع امكانيات الدولة ، مع وضع حد اقصى للرسوب الوظيفى بالنسبة لهم ، بحيث يصبح من حق كل فنى الترقى عند الوصول الى هذا الحد بغض النظر عن الظروف الخاصة بمؤسسته أو وحدته الانتاجية .

● من واجب الدولة أن تقوم بدلا من الافراد بالبحث عن امكانيات وفرص العمل خارج الجمهورية ، وخاصة داخل البلاد العربية والافريقية ، وأن ينظم قيام هيئات مصرية بهذه الاعمال ، وبذلك يمكن استيعاب بعض الفنيين الراغبين فى العمل خارج الجمهورية محققين — فى الوقت نفسه — ارتباطهم المستمر بالوطن ، وهكذا تصبح امكانية عودتهم والاستفادة بهم بالداخل فى اى وقت قائمة على أساس رسمى ، ان هذا افضل من ترك هذا الامر للافراد ، كل يبحث لنفسه عن عمل ، مع ما فى ذلك من صعوبة ، نظرا لضعف امكانية الفرد بالنسبة للدولة ، كما تصبح عودته للوطن فى هذه الحالة معلقة بتقديره الشخصى فقط .

● غير ان توفير كل العوامل السابقة — وهى بعض العوامل المؤثرة فقط وليست كلها — وان كان سيخفف من حدة الهجرة الداخلية او الخارجية ، الا أنه لن يحل المشكلة بشكل اساسى ، فمن الضرورى لحل هذه المشكلة جذريا ان يتم التوافق الفكرى بين الفنيين وبين المجتمع ، ولعل ذلك يطرح مسئولية التعليم الجامعى ومناهج الفكر فيه ، فبقدر ما يقوم التعليم الجامعى على منهج اشتراكى علمى ، بقدر ما تستطيع الجامعة أن تلعب دورها فى تشكيل عقلية الجيل الجديد على أساس من القيم الاشتراكية ، وتخرج لنا أجيالا على وفاق فكرى مع القطاع العام والاشتراكية .

غير أن الجامعة اذا ساهمت فى حل مشكلة الاجيال القادمة ، فانها لن تحل المشكلة القائمة فعلا . ومن ثم فان المطلوب ، اليوم ، هو عمل حوار فكرى مستمر ، ليس بطريقة مفتعلة وعارضة ، وانما بطريقة طبيعية ومستمرة ومقنعة ، حوار مع الفنيين والمهنيين على مختلف المستويات وفى مواقع العمل .

ولعل هذه الحاجة الملحة الى عمل سياسى مستمر فى مواقع الانتاج هى التى تطرح بالحاح قضية أخرى هامة ، هى نقص الكادر السياسى المدرب بين الفنيين فى مجالاتهم المختلفة ، وفى مواقع العمل والانتاج .

ان كسب الفنيين فكريا وماديا الى جانب القطاع العام ، هو الوسيلة الاكثر فعالية للحد من الهجرة الخارجية والداخلية معا ، وهو السلاح الاكثر فعالية ضد محاولات الدول الاستعمارية ودعاياتها ، لاستنزاف العقول العلمية والمواهب التكنولوجية من بلادنا ، انها معركة قومية ضد الاستعمار يجب أن نكسبها كما كسبنا غيرها من المعارك لتدعم امكانيات تقدمنا ونهوضنا .



في مؤتمر سياسات الهجرة والعمل بالخارج

٣ اتجاهات رئيسية حول :

هجرة الكفايات العلمية

كمال السيد



المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٣

أثار مؤتمر سياسات الهجرة والعمل بالخارج الذى نظمه الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، اهتماما بالغا بين المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط ،وذلك لحيوية وخطورة الموضوع الذى يناقشه واثره على مجمل التطور اللاحق لبلادنا ، فى كافة مناحى حياتها .

وقد أكد المؤتمر ، سواء من حيث عدد المشتركين فيه أفرادا وهيئات ، أو من حيث تشعب الموضوعات التى طرحت للبحث ، ان موضوع الهجرة يثير جدلا صاخبا ، وخلافا عنيفا فى صفوف مفكرى دول العالم الثالث واصحاب الرأى فيه ، بل وفى داخل مراكز اتخاذ القرارات فى هذه الدول . ذلك أن البعض يرى اطلاق هذه الهجرة ، ويعدد مزاياها وفوائدها ، ويرى فيها حلولا لمشاكل مستعصية فعلا - وتنبع أساسا من قصور الموارد المتاحة ، او مايسميه البعض رأس المال المنتج ، عن ايجاد فرص للعمل والانتاج للاعداد المتزايدة من السكان ، وضمان التوازن بين صفة كل مواطن كمنتج وصفته كمستهلك . ويطالب انصار الهجرة هؤلاء ، بتسخير كافة امكانيات الدولة ليس فقط لتسهيل حركة المهاجرين ، وانما أيضا للدعوة للهجرة والحض عليها والدفع اليها دفعا .

وهناك فريق آخر يطالب بتقييد الهجرة ،أساسا عن طريق تحديد تخصصات «حرجة» يمنع بعضها من الهجرة تماما ،وتحدد «حصة» عددية لمن يسمح لهم بالهجرة من بعض التخصصات الاخرى ، مع اعطاء الاولوية لجهات ومشروعات معينة لاستيفاء حاجتها قبل السماح بالهجرة . وينادى فريق ثالث بمنع هجرة الكفايات أصلا ، بل ويذهب البعض الى المطالبة بمنع الاعارات او تقييدها على الاقل .

دعاة الهجرة بين الحلم والواقع

ويمكن تلخيص أسباب وحجج المنادين باطلاق الهجرة وتسهيلها فى :

١ - أسباب سياسية :

وأقل ما يقال أن هذه الاهداف السياسية طموحة بدرجة تجعلها غير قابلة للتطبيق أصلا . اذ يرى انصار هذا الرأى ، انه «من أهم الاهداف القومية والسياسية ، تكوين جالية عربية فى دول المهجر ، تنقل عاداتنا وتقاليدنا الاصيلة وتتحدث بلسان القومية العربية ، لتقف أمام تيارات الدعاية الاستعمارية، والنفوذ الصهيونى فى تلك الدولة» .

والواقع أنه يرد على هذا الرأى عدة ملاحظات من أهمها :

■ ان المهاجرين المصريين ، او حتى العرب عموما ، لن يصل عددهم الى الحجم الذى يمكنهم من تكوين جالية ضاغطة فى أى دولة كما أن امكانياتهم المادية فى دول المهجر لن تتيح لهم موازنة نفوذ وامكانيات الجاليات الاخرى ، خاصة اليهودية . فالمهاجرون العرب ، فضلا عن انهم مازالوا مبتدئين فى هذه الدول ، فان الظروف والاوضاع الاقتصادية التى تفرض عليهم فى دول المهجر ، لا تتيح لهم الفرصة لتكوين ثروات او « تراكمات » تكسبهم نوعا من النفوذ أو التأثير الجدى .

■ أن الهجرة مع عدم التقليل من خطورة العوامل الداخلية الطاردة للكفايات العلمية ، تعكس حقيقة أن ذهن المهاجر مشغول بقضايا شخصية اساسا ، ومن ثم فلا ينتظر ان يتفرغ المهاجر اساسا للدعاية لقضايا الوطن .

■ يبقى بعد ذلك أن الدول « الجاذبة » للمهاجرين،تنتهج سياسة مرسومة لاستيعابهم فكريا وثقافيا . ويسهل هذا ، أن كثيرا من هؤلاء المهاجرين يتركون بلادهم بدافع الربح والكسب والانبهار بنمط الحياة السائد فى دول المهجر . وتمارس هذه الدول « عملية غسيل مخ » منظمة ومحكمة، لضمان الاندماج الفكرى والثقافى للمهاجرين ، والتأكد من امتصاصهم حضاريا بل وسياسيا ، والسعى الى كسب ولائهم تماما لما يسود فيها من آراء ومعتقدات .

وفى الجانب المقابل ، يدعى بعض الاجانب أن من بين أسباب هجرة الكفايات العلمية ما تلاقيه من قهر وضغط سياسى . فقد كتب هيدريك سميث فى نيويورك تايمز فى ٩ - ١ - ١٩٦٦ يقول « أن المسئولين فى مصر يشرحون لاخصائهم أن الهجرة يسمح بها لتكوين جاليات مصرية فى الخارج لمقابلة النشاط الصهيونى . لكن الخبراء الاجانب الذين يتابعون الموقف عن كثب ، يعتقدون أن الحكومة تشجع رحيل الجماعات الساخطة سياسيا واقتصاديا » .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : إبريل ١٩٧٣

والواقع ان هذا قد يكون صحيحا تماما فيبعض البلدان الاسيوية والافريقية الخاضعة لسيطرة الامبريالية ، والتى قد تجد الكفايات العلمية فيها « تناقضا وطنيا » مع أنظمة الحكم القائمة هناك ولا ترى لذلك حلا سوى الرحيل · كما أنه قد يكون صحيحا بالنسبة لبعض العلميين فى البلاد التى تاخذ بالملكية العامة وحدها وتسيطر الدولةفيهاعلى كافة ثرواتها ولاتترك شيئا للقطاع الخاص،كما تنفرد بتحديد مجالات العمل والنشاط ، فيجد بعض العلميين أنفسهم فى « تناقض اجتماعى »مع النظام الجديد ويفضلون الرحيل ·

أما بالنسبة لبلادنا ، فلا يمكن القول بأن « التناقض الوطنى » يشكل سببا من أسباب الهجرة · بل أن « التناقض الاجتماعى » لا يشكل بدوره سببا أساسيا للرحيل ــ الا لدى قلة ــ وذلك لاسباب متعددة من أهمها أن الدولة لا تملك كافة مصادر الثروة ، ولا تحرم نشاط القطاع الخاص ، أو تصفيه ، ولا تحظر الملكية الخاصة أو تقضى عليها ، حتى ان العلميين من «أبناء المالكين» قد يقعون فى تناقض عدائى مع الدولة بسبب مواقعهم الطبقية · كذلك فان غالبية المتعلمين ــ بعد التوسعات التى جاءت بها ثورة يوليو فى التعليم ــ من أصول شعبية (عمالية ، بورجوازية صغيرة) لا يمكن ان يكون الخط الاجتماعى للدولة سببا فى نشوء تناقض اجتماعى عدائى معها ·

وهذا لا ينفى طبعا أن بعض الكفايات قد تهاجر الى الخارج لعدم موافقتها على الخط الاجتماعى السائد ، ولكن هذا ينبع أساسا تحت تأثيرات فكرية معادية للتحول الاجتماعى واردة من الخارج اساسا ، وتحت تأثير تطلعات اجتماعية نابعة من اهتزاز فكرى ، فضلا عن ان من يهاجرون تحت تأثير هذا السبب منفردا قلة لاتذكر · صحيح أن عددا كبيرا من الكفايات العلمية الموجودة فى مصر قد هاجر فى بدء عملية التحويل الاجتماعى ، ولكن هؤلاء لم يكونوا مصريين ، بل كانوا من أصول اجنبية استوطنت مصر عندما كانت « مالا مباحا » للاجانب ، وتخلوا عنها عندما أرادت أن تفرض اشرافها ــ وكان ذلك فى البدء بقدر ــ على مواردها وأنشطتها ·

٢ ــ اسباب اقتصادية :

يعدد دعاة الحض على الهجرة المزايا والمكاسب الاقتصادية التى تترتب عليها ، حتى انهم يصورونها حلا سحريا لجميع المتاعب والمصاعب الاقتصادية · ومن اهم المزايا التى يذكرونها فى هذا الصدد :

(أ) تخفيف حدة النمو السكانى فى الدول التى تعانى من تضخم عدد سكانها · وايجاد موازنة بين الزيادة فى السكان والزيادة فى الدخل · وهذا القول مردود عليه بما يلى :

● ان أعداد المهاجرين وان كبرت لا تشكل فى مجموعها سوى نسبة لا تذكر من الزيادة السنوية فى عدد السكان ، ومن ثم فهى لا تقدم حلا للانفجار السكانى ·

● ان الذين تقبل دول المهجر رحيلهم اليها ، هم اساسا من أصحاب الكفايات العلمية والخبرة · واعداد واحد من هؤلاء يتكلف حوالى ٣٠ ألف جنيه استرلينى حسب تقدير اليونسكو (بالنسبة للمهاجرين من بريطانيا) ، وفى مصر يصل تقدير تكاليف اعداده الى مبلغ يبدأ من ٢٠٠٠جنيه (تقدير الدكتور رشدى سعيد فى مؤتمر القادة الاداريين حول الهجرة) ليصل الى ٣٠٠٠٠ جنيه (تقدير الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله) · وتقدر اليونسكو ان الولايات المتحدة كسبت فى الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات حوالى ٤٠٠٠ مليون دولار « هدية » من الدول التى صدرت اليها كفاءاتها العلمية التى انفقت الكثير على اعدادها ، واستولت عليهم أمريكا « على الجاهز » ·

(ب) زيادة الدخل القومى من العملات الصعبة ، عن طريق ما يرسله المهاجرون الى بلادهم · وهذا القول بدوره يعترضه ما يلى :

● فضلا عن ان الهجرة تعنى ضعفا فى الروابط بالبلد مما لا يجعل المهاجر حريصا على افادتها ، فان ظروف عمل المهاجرين فى دول المهجر لا تترك لهم الكثير بعد سد نفقات الحياة الضرورية · اذ انه من الاسباب الضرورية لاستجلاب المهجرين « رخص » قوة عملهم ، خاصة عن مثيلتها المحلية وتقبلهم أجورا أقل · والاجر الذى يحصل عليه المهاجر « مرتفع » بالنسبة لمستوى الاجور والاسعار فى بلده ، ولكنه متوسط أو أقل من ذلك بالنسبة للاجور ولاسعار المعيشة فى دول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

المهجر . الامر الذى يجعل كثيرا من المهاجرين ، يعمل لمدة قد تبلغ ضعف المدة التى يعملها فى بلده الاصلى ، لمجرد الحصول على الاحتياجات الضرورية .

● ان دول المهجر تفرض قيودها على تحويل النقد، وهى لن تترك الحبل على الغارب للمهاجرين لتحويل ما قد يكسبونه الى البلاد التى جاءوا منها .

(جـ) ان توافر الامكانيات المادية والعلمية فى دول المهجر ، يتيح للكفايات المهاجرة فرصة الخلق والابتكار والازدهار العلمى ، بما يوصلهم الى نتائج علمية وتطبيقية تفيد منها البشرية جمعاء بما فى ذلك بلدانهم الاصلية .

ورغم السذاجة الواضحة فى هذا الراى ، فانه يمكن تكرار السؤالين اللذين طرحهما السيد عبد الله عيسى زكى فى موضوعه عن « هجرة الكفايات العالية من الدول النامية الى الدول المتقدمة » والمقدم الى مؤتمر سياسات الهجرة والعمل فى الخارج . وهذان السؤالان هما :

ـ هل يسمح الوضع الحالى فى الدول النامية بالانتظار لهذه الانجازات غير المباشرة والطويلة الاجل ، مضحيا بالخدمات المباشرة التى يستطيع هؤلاء المهاجرين تقديمها لاوطانهم ؟

ـ كم من الابحاث التى اجريت فى البلاد المتقدمة سوف تكون ذات فائدة لاحتياجات البلدان الافقر ؟

ويمكن أن نضيف الى السؤالين السابقين ، حقيقة أنه من الاهداف الاساسية لسياسة سرقة العقول والكفايات العلمية ، حرمان البلدان النامية من عنصر اساسى لا غناء عنه لتقدمها الاقتصادى وانهاء تبعيتها فى هذا المجال للبلدان الامبريالية ، الا وهو الفنيين والعلميين . وكما أن الاحتكارات تشترى الاختراعات والاكتشافات الجديدة التى قد تؤدى الى زيادة الانتاج ورخص تكاليفه ومن ثم انخفاض الاسعار ، لتقبرها فى مكاتبها وتمنع الاستفادة منها ، فانها ايضا تشترى الكفايات العلمية من الدول النامية اما لاستخدامها لمصلحتها أو حتى لمجرد منع هذه الدول الاخيرة من الاستفادة منها . وعند الضرورة ترسل الدول الامبريالية خبراءها وفنييها ـ من أبنائها ـ الى البلدان النامية ، ليفرضوا اتجاهاتهم وسيطرتهم على مشاريعها وخططها ، وليتقاضوا رواتب هائلة . ومن المضحك مثلا ، أن الهند صدرت بضعة آلاف من علمائها الى الدول المتقدمة ، لتستورد بضع مئات من نفس التخصصات من نفس هذه الدول ، وبأجور خرافية .

ومن الطريف أن رواية بوليسية اصدرتها دار الكتاب الجديد بالقاهرة باسم « المصير المجهول » وعليها اسم الكاتبة المشهورة اجاثا كريستى ، تحكى قصة أحد كبار رجال الاعمال الذين حققوا ثروات هائلة من الاستثمار فى النشاطات المعهودة العادية ، ورغبة منه فى تحقيق أرباح خرافية ، أرسل عملاءه فى أنحاء العالم ، يجندون له العلماء ويستميلونهم ، اما بدعاية شيوعية أو فاشستية أو بالنقود ، لينتقلهم الى مستعمرة علمية ضخمة فى الصحراء ليواصلوا عملهم ، تمهيدا لاعادة بيع انتاجهم ، أو اعادة بيع العلماء أنفسهم ، بعد استكمال استنزافهم من العالم ، واشتداد الطلب عليهم ، عندما يأتى الوقت الذى يصبح فيه هو الوحيد الذى يملك « مخزونا » منهم ! . والرواية ليست خيالا محضا ، ففى الولايات المتحدة هناك فعلا شركة «الوظائف المتحدة» ورئيسها يسمى Mister Brain Drain

٣ ـ أسباب اجتماعية

يرى دعاة الهجرة « ان الهجرة تعنى فتح أسواق جديدة للايدى العاملة . وبذلك يستبعد خطر البطالة . كما أن الهجرة الى الخارج تساعد على حل مشاكل التعليم ، والتنقل والاسكان ، بالاضافة الى رفع نصيب الفرد من الدخل القومى .. فيرتفع الحد الادنى للمعيشة لبقية السكان بعد هجرة الغالبية منهم » (١)

ونعتقد أن نهاية الفقرة السابقة تحوى خطأ مطبعيا اذ لا يتصور هجرة الغالبية ، ليرتفع الحد الادنى لمعيشة الباقين . أما الهجرة باعتبارها حلا للبطالة ، فيمكن ايراد الملاحظات التالية بصدده :

■ ان مجموع المهاجرين محدود فى قيمته المطلقة كما اسلفنا القول ، فى حين تتضخم أعداد المصابين بالبطالة بأنواعها السافرة والمقنعة . اذ تصل بعض التقديرات بالفائض فى اليد العاملة الزراعية وحدها الى ٣ ملايين ، فى حين أن المهاجرين على مدار السنوات العشر الماضية يبلغ عددهم حوالى ٢٦٦٠٠ مهاجر .

■ ان الدولــة تلتزم بتعيين خريجى المدارس والمعاهد والجامعات ، ومن ثم فان « الوظيفة » مضمونة لهؤلاء ، اما اعتبارهم منتجين من عدمه فتلك قضية اخرى ·

■ ان المهاجرين أساسا مــن ذوى الكفايات العلمية وهؤلاء ليس بينهم بطالة وانما سوء توزيع اساسا ، كما تبين كل الدراسات ·

■ ان دراســة اجراها معهــد التخطيط بينت تزايدا مستمرا فى استخدام الكفايات العالية فى مشروعاتنا ، وتناقصا كبيرا فى الفائض منها ·

كما يعتبر البعض أن الهجرة انفتاح على العالم الخارجى · والمهاجرون عينة من الشعب فى الوطن الام وانتقالهم الى الخارج يعطى فكرة صحيحة لمواطنى دول المهجر عن شعب الوطن الام الذى شوهت صورته الدعايات المعادية المسمومة ·

والواقع أن المهاجرين تحكمهم أنواع من التفكير والدوافع ــ وهى السبب فى انتقالهم من بلدانهم الى البلدان الاخرى ــ لا تجعل منهم عينة ممثلة لباقى الشعب الذى يفضل البقاء فى بلده والعمل فى خدمتها ، ايا كانت احوال المعيشة والكسب فيه · ويدعى البعض أن الهجــرة تؤدى الــى التأثير فى سياسة حكومات المهجر · « من المعروف ان بعض الاتليات قد تؤثر فى سياسة الدولة التى تعيش فيها ، اذا كان لها وزنهــا اقتصــاديا أو سياسيا » (٢) .

ومن الواضح أن هذا الامل ليس له أى سند من الواقع ·

المعارضون ·· وحججهم

تلخص المذكرة التى قدمها الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير الدولة للتخطيط الى اللجنة الوزارية للخدمات فى ابريل ١٩٧٢ ، اهم الحجج المعارضة للهجرة ، والتى تتمثل فى :

● ان الهجرة لا تمثل حلا لمشكلة الانفجــار السكانى · ذلك أن ٤٥ فى المائة من سكان مصر سنهم ١٥ سنة فاقل ، وان ٥٢,٥ فى المائة منهم سنهم ٢٠ سنة فاقل : أى أن نصف السكان دون سن الهجرة ·

● كما أن الهجرة لا تقدم حلا لمشاكل العمالة · بل انها تؤدى الى نقص القوى العاملة ، أى عدد السكان الذين فى سن العمل والذين يتحملون عبء من هم دون سن العمل ومن بلغوا سن التقــاعد · علما بأن نسبة القوى العاملة فى مصر الى اجمالى السكان هى اصلا من أدنى النسب فى العالم · والهجرة بذلك تؤدى الى تفاقم مشكلة زيــادة السكان بدلا من أن تحلها ·

● أن أغلبية سكان مصر ما زالت أمية ، ودول المهجر لاتقبلهم ، كما ان الدول المتقــدمة يتزايد اعتمادها على الالة واستغناؤها عن العامل اليدوى غير المؤهل · أما العمــال اليدويون المصريون فى الخارج (غرب اوربا) فيتقاضون أجورا أقل من تكلفة الميكنة · وهم فضلا عن ذلك مؤقتون ولا يصرح لهم باكتساب جنسية دولة المهجــر الا فى حالة اكتسابهم لمهارات فنية واستمرارهم فى العمل لسنوات طويلة أو تزوجهم من نسائها وانجابهم أطفالا ·

● ان الدولة المستوردة للمهاجرين يتغلب فيها اعتبار المحافظة على طابع الدولة البيضاء ، بحيث لا تقبل من العناصر غير الاوربية الا أصحاب المهارات فى حدود نسب قصوى مقررة سلفا ·

● غير صحيح أن الهجرة تعد حلا لمشكلة بطالة المتعلمين · ذلك أنه لم يثبت وجود عمالة زائدة بين المتعلمين ، وانما انتهت دراسات وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الى وجود عمالة فائضة فى بعض الاجهــزة أو التخصصات وان هناك نقصا فى البعض الاخر · وانه حتى مع التسليم بوجود عمالة زائدة فلا يتصور أن يتحمل المجتمع المصرى عبء تعليم الخريج ثم يسلم ثماره لمجتمع اخر ، والحل هو الحد من عدد الخريجين فى التخصصات الزائدة ·

● ان عائد الهجرة ــ بفرض وجــوده ــ لا يساوى تكلفة اعداد المهاجر وتسليمه للــدول الغنية · ذلك أن غالبية المهاجرين من ذوى الكفايات العلمية التى تحتاجها البلاد · وحول هذا أعلن الدكتور عزيز صدقى فى سبتمبر ١٩٦٩ ، عندما كان وزيرا للصناعة (٣) :



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

« ان الهجرة تحولت في الفترة الاخيرة الى ما يشبه الوباء ، واصبح كل مهندس وفني يطرق ابواب الهجرة ، بصرف النظر عن احتياجات البلاد الى خبرته ، ونحن في بلد نام وله ظروفه ، والبلاد في حاجة الى خبرة أبنائها الذين صرفت عليهم وعلمتهم » .

وبالفعل فقد بلغت نسبة ذوى الكفايات العلمية من المهاجرين الحاصلين على مؤهلات تعلو الثانوية العامة ٤٧٫٩ في المائة من مجموع المهاجرين في ١٩٧٠ ، كان ١٥٫٥ في المائة منهم من الزراعيين ، و ١١٫٨ في المائة من المعلمين ، و١١ في المائة من المهندسين و ٤٫٤ في المائة من الاطباء البشريين .

كما يعدد السيد عبد الله عيسى زكى الاثار السلبية لعملية الهجرة في فقدان تكلفة التعليم ، ويقدرها في المدة من ١٩٦٢ الى ١٩٧١ بحوالى ١٥٫٢ مليون جنيه على أساس ١٥٣٣ مهاجرا ، انفق على كل منهم ٣٠٠٠ جنيه . ولكن الدكتور رشدى سعيد يصل بهذه التكاليف الى نصف مليار جنيه في عشر سنوات ، على أساس أن مجموع الفنيين المهاجرين والمعارين والمنتدبين والهاربين يصل الى ١٥٠ ألفا ، انفق على كل منهم ٣٠٠٠ جنيه .

والواقع أن الخسارة لا تتمثل فقط فيما انفق على المهاجر ، وانما يجب أن يضاف اليها ما كان هذا المهاجر سينتجه لبلده ـ وانتاجيته طبعا أعلى من الاخرين لانه من الكفايات ـ مخصوما منه ما كان يستهلكه .

كما أن لهجرة الكفايات العلمية تأثير سلبى على المتاح من القوى العاملة العالية الكفاءة . ذلك أن نسبة ذوى الكفايات في القوى العاملة المهاجرة ، أعلى من نسبتهم في القوى العاملة التى لم تهاجر .

ويؤكد الدكتور صلاح نامق (٤) ، ان الهجرة لا تقدم حلا لمشكلة الانفجار السكانى ، فبفرض توافر الوسائل اللازمة لنقل الفائض من سكان بعض البلدان (الزيادة السنوية في الهند ٩ ملايين وفى الصين ١٧ مليونا) وبفرض وجود اراض تستوعب هؤلاء ، فان انتزاع بضعة ملايين من سكان البلدان المكتظة قد يخفف من الضغط على وسائل العيش ، ويؤدى الى تحسن الصحة العامة . والنتيجة انخفاض معدل الوفيات ، أما معدل المواليد فلا ينخفض نظرا لاقبال البالغين على الزواج والانجاب ، فتبقى زيادة السكان على ما هى عليه او تزيد .. (هاجر من ايطاليا من ١٨٨٠ الى ١٩٢٠ حوالى ٤٫٥ مليون ونصف مليون ، وزاد السكان ٥ ملايين) .

كما يوضح شوقى على البطشة في بحثه عن « تنظيم الهجرة » المقدم لمؤتمر سياسات الهجرة « أن الهجرة غير ميسرة الا لذوى المؤهلات الفنية التى غالبا ما تكون هي نفس التخصصات المطلوبة داخليا لتلبية حاجات خطة التنمية » .

ويقول يوسف خلوصى في بحثه « هجرة الفنيين وأسس تنظيمها » المقدم للمؤتمر نفسه « وتبرز الخسارة في أن اعداد الفنيين المهنيين يتطلب فترة طويلة من التعليم والتدريب تتراوح بين ١٤ و١٦ سنة في المتوسط ، مما يترتب عليه صعوبة مواجهة الاحتياجات من هذه الفئات بالسرعة المناسبة . علاوة على أن طول فترة الاعداد يجعل عملية اعداد الفنيين بمثابة استثمار طويل الاجل لا يؤتى ثماره الا بعد فترة طويلة من الزمن ، ويظل طوال هذه الفترة بابا للانفاق دون تحقيق عائد الا بعد انتهاء هذه الفترة . فاذا انتهت فترة الاعداد دون أن يلحقها فترة معقولة من العمل لتحقيق العائد ، كان ذلك بمثابة استثمار غير اقتصادى » .

التقييد والتردد

وتنادى الاتجاهات المقيدة للهجرة ، بوضع ضوابط لها تكفل اداء الدور المنوط بها في خدمة الوطن والمهاجر على حد سواء ، ويمكن تلخيص اهم هذه الضوابط في :

■ يجب أن تكون الهجرة ضمن العلاج المقترح المتكامل لمشكلة التضخم السكانى ، أى أن تكون أحد عناصر حل مشكلة الانفجار الديمجرافى ، وليست الحل كله .

والواقع أن حل مشكلة التضخم السكانى ، لن يتحقق الا بتنمية اقتصادية واجتماعية تكفل التوازن بين الموارد والسكان ، وشرط اساسى لقيام هذه التنمية هو وجود الكادر الفنى المتخصص من ابناء البلاد ليعملوا في وضع وتنفيذ خطط التنمية هذه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٣

■ تنظيم الهجرة باعتباره حلا امثل لامتصاص الفائض والطاقات المعطلة وفي هذا يقول شوقي البطشة «والبحث والتفكير في الموازنة بين احتياجات أمتنا وبين تنظيم الهجرة لايدعونا لان نسلك الجانب السلبي في هذا المضمار - وليس موقف اسرائيل ببعيد - فهي في الوقت الذي تدعو فيه الخبراء والفنيين اليهود في جميع أنحاء العالم للتوجه لاسرائيل لمعاونتها في هذه الاونة ، هي في الوقت ذاته تنشر خبرائها وفنييها للعمل والتسلل في دول عديدة فخطتها في هذا المجال تسير في خطين متكاملين ومتناسقين - ولسنا ندعو لاكثر من ذلك »

والواقع إن هذا القول ترد عليه عدة ملاحظات من أهمها :

■ ان القول بحق الدولة على أبنائها الذين انفقت الكثير لتعليمهم ، وضرورة اسهام هؤلاء في الجهد المشترك للنهوض بالاحوال فيها ، لا يعني تخليها عن مساعدة الدول الاقل منها تطورا ، ولن يكون ذلك أبدا بقصد التسلل .

■ أن الهجرة التي يعترض عليها تتم الى الدول الامبريالية ، في وقت تشتد فيه حاجة البلاد الاصلية الى هؤلاء المهاجرين .

■ وقد تمثل خير تعبير عن سياسة تنظيم الهجرة بوضع ضوابط لها ، في موافقة مجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٠ على توصيات اللجنة الوزارية للقوى العاملة في يناير ١٩٧٠ ، وتتمثل هذه الضوابط في :

■ اعطاء الاولوية لتوفير احتياجات هيئات ومشروعات معينة ، وهي حاجة القوات المسلحة من التخصصات المختلفة ، وتوفير مطالب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مختلف التخصصات ، ومراعاة حاجة الدول العربية الشقيقة الى بعض الخبرات .

■ اعتبار بعض التخصصات حرجة في المجتمع عند السماح بهجرة حامليها الى الخارج ويلزم أن تكون في أضيق الحدود وهي : الطب البشري وطب الاسنان والصيدلة والتمريض والعلاج الطبيعي والطب البيطري والعلوم والهندسة والعمارة والاحصاء واللغات والجغرافيا والتاريخ والوثائق والمكتبات .

■ تشكيل لجنة فرعية لشئون الهجرة برئاسة وزير العمل لدراسة التخصصات الحرجة والتوصية بالاعداد التي يسمح بهجرتها منها سنويا ووضع القواعد التفصيلية والتنفيذية لاعداد وتنظيم اجراءات الهجرة ، والبت في طلبات هجرة الافراد الحاصلين على البكالوريوس أو ما يعادله .

● ويقترح البعض تنظيم الهجرة عن طريق تعليق الموافقة عليها على واحد من الشرطين التاليين :

■ ان يمضي المهاجر في خدمة الوطن وفي مجال تخصصه فترة معينة تحدد تبعا لمدى احتياج الدولة ، ونوع التأهيل .

■ أو أن يتعهد باعادة ما انفق عليه في التعليم بالعملات الحرة لبلاده .

سياسة الدولة في الهجرة

تقلبت سياسة الدولة بين تشجيع التهجير ثم تقييده ، وتمثلت أهم الاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد في :

■ توصيات اللجنة الوزارية للقوى العاملة في ١٩٦٧ وتتمثل في :

- انشاء جهاز يختص بشئون الهجرة في وزارة الخارجية ، وذلك بايجاد فرص عمل لفائض العمالة الداخلية والاشراف على المهاجرين ورعايتهم .

- تشكيل لجنة تتولى التخطيط لمسائل الهجرة ، ومراجعة كافة القوانين واللوائح السارية لتبسيطها وازالة المعوقات .

- تيسير هجرة ذوي المؤهلات والكفايات العلمية ، على أن يحصل حملة الدكتوراه والماجستير وما يعادلها على موافقة اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، واما من عداهم فيكتفى بالحصول على موافقة الجهات التي يعملون بها .

وبالفعل صدر قرار من وزير الخارجية في ١٩٦٩ محددا اختصاصات ادارة شئون الهجرة بوزارة الخارجية ، كما صدر قرار جمهوري في ١٩٦٩ بتكوين لجنة الهجرة والعمل بالخارج لتنسيق العمل بين الجهات المعنية بشئون الهجرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

تقييم سياسة الهجرة الحالية

ويوضح تقرير لجنة تقرير لجنة الاعداد لمؤتمر الطاقات البشرية المصرية فى الخارج (٢٨ ديسمبر ١٩٧٢) ، أوجه القصور فى سياسات الهجرة • فيؤكد فقدان الربط بين سياسة تخطيط القوى العاملة على المستوى القومى وبين سياسات الهجرة والاعارة والبعثات • فليس هناك سياسة واضحة ومستقرة للهجرة تفصح عن اتجاه الدولة نحوها الذى يتراوح بين التشجيع والمعارضة • فقد صدر مثلا قرار جمهورى بتشكيل لجنة للهجرة لنشر الوعى بين الجماهير وحثها على الهجرة ، ثم صدرت توصية من اللجنة الوزارية للخدمات بوقف حملة التحريض على الهجرة • ويؤكد نفس التقرير عدم تحقيق التوازن بين المحافظة على الكفاءات العلمية المطلوبة وايجاد فرص عمل للفائض منهم بالخارج ، وعدم ارتكاز السياسة الحالية للهجرة على دراسات شاملة مبنية على حقائق موضوعية والافتقار الى سياسة لتأهيل القوى العاملة للهجرة ، والى وضع سياسة طويلة المدى للاستفادة من التخصصات للعمل بالدول العربية ، والحاجة الى نظرة شاملة تضع فى الاعتبار أسباب هجرة ذوى الكفايات •

وفيما يتعلق بالتخطيط للهجرة تبرز نفس المذكرة قصور البيانات والاحصائيات اللازمة لوضع خطة سليمة للهجرة (بيانات عن سوق العمل الخارجى ، واعداد المهاجرين واماكنهم) • والحاجة الى خطة تنظم التحاق المصريين بالعمل فى الخارج بما يضمن التوازن بين وجوب الاحتفاظ بالكفاءات المطلوبة وتصدير الفائض • وتبرز المذكرة الارتباط بين الاعارة والهجرة الى بلدان معينة وبين نوعية العلاقات السياسية معها ، وما يترتب على ذلك من اختناقات وضغوط •

وفيما يتعلق بالتشريعات ليس هناك تشريع موحد يوضح كافة احكام الهجرة واجراءاتها علاوة على تعدد الاجهزة المتصلة بموضوع الهجرة بما يؤدى الى الازدواج والتعارض •

أسباب موضوعية ..

علاوة على اسباب « الطرد » الداخلية للكفاءات العلمية ، هناك أسباب موضوعية دولية لهذه الظاهرة :

ووضع سياسة موحدة ومخططة تضمن تغطية احتياجات العمالة من الاعداد ، والمهن المطلوبة خارجيا ودراسة التيسيرات اللازمة لتشجيع الهجرة .

■ وفى ١٩٧١ صدر قانون بشأن معاملة المهاجرين العائدين ويقضى بأن يعاد تعيين العامل الذى كان يعمل فى الحكومة أو فى احدى وحدات الادارة المحلية ، أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وذلك اذا عاد للوطن خلال سنة من استقالته ، على ان يتقدم بطلبا بذلك خلال ٣ اشهر من تاريخ عودته ، وعلى ان يكون ذلك فى نفس وظيفته السابقة وفى الفئة المالية المقررة لها مع احتفاظه باقدميته فيها ومنحه ما فاته من علاوات ، وان تحتفظ الجهة التى كان يعمل فيها بوظيفته شاغرة طوال المدة التى يجوز اعادة تعينه خلالها •

■ وفى يناير ١٩٧٠ أصدرت اللجنة الوزارية لشئون الاقتصاد والقوى العاملة ، التوصيات السابق الاشارة اليها (التخصصات الحرجة ، ومراعاة حاجات الجيش والخطة والاخوة العربية) وذلك بعد ان تأكدت الدولة من تزايد هجرة ذوى المؤهلات من التخصصات المطلوبة للخطة .

■ قررت اللجنة الوزارية للخدمات فى فبراير ١٩٧٢ ، اعادة تشكيل اللجنة الفرعية لشئون الهجرة لتتولى وضع السياسات والبرامج ، والبت فى مسائل الهجرة الى الخارج التى تعرض عليها •

■ وفى ابريل ١٩٧٢ قررت لجنة الخدمات بعدم اتخاذ اجراءات جديدة تمنع الهجرة « تلافيا لما يؤدى اليه ذلك من آثار سياسية واجتماعية ضارة مع الاتجاه الى الحد من الهجرة عن طريق الزام خريجى الجامعات بخدمة البلاد ٥ سنوات قبل الهجرة » والحد من الاجراءات التى تتخذها الدولة لتشجيع الهجرة مثل اجازة عودة المهاجر الى وظيفته خلال سنة ووقف حملة التشجيع على الهجرة التى تتبناها الصحافة وأجهزة الاعلام • ووافق مجلس الوزراء على ذلك فى أكتوبر من العام نفسه



المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٣

١ ــ الاسباب الدولية :

والواقع انه لحركة الكفايات العلميــة علــى النطاق الدولي ــ سواء من البلاد المتخلفــة الى البلاد المتقدمة ، اوفيما بين هذه الاخيرة ـــ اسباب موضوعية ، تنجم عن قوانين اقتصادية تاريخية ٠

ويتمثل السبب الاساسي لانتقــال العلميين مـن البــلدان النامية الى البلدان المتقدمة ــ أيا كانت دوافعهم ــ في التقسيم الدولي للعمل :

■ فقد أصبحت بموجبه الدول المتقدمة « مراكز صناعية وعلمية وتكنولوجية » تتوافر فيهـــا فرص العمل « والتوظف » والانتاج بل الارتقاء المهنى والعلمى ــ ناهيك عن الدخل المرتفع ــ لاصـــحاب الكفايات العلمية ٠ فالصناعة الحديثة العمــلاقة ، وهى النشاط الاقتصادى الاساسى فــى الـدول المتقدمة تمتاز بسمات تجعل منها المجال الاقدر على استخدام العلميين واجتذابهم نحوها من كل حدب وصوب ، لتنتقى منهم ، وتختار ما تشاء ، وتترك الباقى يشكل جيشا احتياطيا تحت طلبهـــا وأهم هذه السمات هى :

● ان الصناعة الحديثة العملاقة ، تقوم على استخدام أرقى منجزات العلم والتكنــولوجيا وأحدث نظم الانتاج ، وتشكل بمـا تحـويه مــن « الاتوميشن » واســتخدام « للسبرناطيقا » والحاسبات الالكترونية ونظم الادارة والمحاسبة الراقية والمعقدة ، مجالا يتزايد اعتماده على ذوى التخصصات العالية وتقل حاجته الى العاملين الاقل تأهيلا ٠ وبالفعل فان الارقام الدالة عـلى الاحتياجات المقبلة للصناعات الكبيرة فى الدول المتقدمة من الفنيين والمهندسين وغــيرهم ، تبين تصاعدا كبيرا فى منحنى الطلب على هـذه التخصصات (٥) اذ «تشير الاحصائيات العالمية الى أن الطلب فى الدول المتقدمة ســيزداد على المهندسين أربعة أضعاف او خمسة أضعاف ما هو عليه الان ٠ ومن ثم فهناك ترابط ظاهر بين اتجاه ودرجة النمو الاقتصادى فى الدول والطلب الكلى على الفنيين » ٠ والمتتبع لهيكل العمالة فـى المشروعات الصناعية الكبيرة ، يتبين رجحان كفة ذوى التأهيل العالى بصورة مضطردة ٠ فقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية وتعقد أساليب وطرق التنظيم والتخطيط والادارة والمحاســبة والمتابعة والرقابة ، الى تزايد الحاجة الى اســتخدام المستويات الاعلى من العلميين والفنيين ٠ حتى بات الطلب عليهم يفوق العرض فعلا ، فى ارقى الدول الراسمالية المتقدمة وهى الولايات المتحدة ٠

● ان الصناعة الحديثة يتزايد اعتمادها على البحوث العلمية حتى ان وجود كثير من المؤسسات أصبح يتوقف على استمرارها فى التطـوير والابتكار العلمى ٠ وكثيرة هى الارقام التى تبين أن نسبة ضخمة من دخول الشركات تخصص للبحث العلمى ، وان الشركة التى لا تجدد انتاجها وطرائق الصنع فيها دوريا ، تستبعد من السوق ٠ ولاشك أن هذا كله يشكل مجالا رحبا لاستخدام الكفايات العلمية ، ويفاقم الطلب عليها ٠

● ان انتاجية هذه الصناعات اكبر وأعلى من انتاجية الانشطة التى يغلب وجودها فى الدول النامية ، وهى أساسا الزراعة ونشاطات القطاع الثالث ، الامر الذى يمكنها من دفع أجور أعلى نسبيا للعاملين فيها ــ وهم أساسا من الفنيين ذوى الانتاجية العالية وعددهم بالطبع اقل .

وفى الجانب المقــابل فــان التقسيم الدولى للعمل قضى على بلدان العالم الثالث أن تكون مراكز لانتاج المواد الخام ، الزراعية والمعدنية أساسا ، ويتم هذا أساسا بطرق تكنولوجية متخلفة اعتمادا على استغلال قوة العمل الرخيصة تماما ٠ ومن ثم فان المستوى التكنولوجى الســائد فيهـــا وطرق الانتاج المستخدمة ، لا تستدعى استخدام مهارات متخصصة ، وفى حالة الاضطرار الى ذلك ويكون هذا عادة فى اضيق الحدود ـــ يتم استيراد هذه من الخارج ٠ كما أن البلاد النامية فى ظل السيطرة الاستعمارية ، مباشرة كانت أو غير مباشرة ، لا تملك الصناعات الراقية الكبيرة الخاصة بها والتى تخلق مجالا واسعا لاستخدام المهارات العلميــة والفنية ٠

أما الهجرة من دولة متقدمة الى دولة متقدمة أخرى ، كالهجرة من بريطانيا الى امريكا مثلا ، فترجع الى قانون النمو غير المتكــافىء للــدول الراسمالية المتقدمة ، والذى بموجبه يتفاوت تقدم ونمو البلدان الصناعية الراسمالية ، بحيث يتباين وزنها الاقتصادى الدولى ومن ثم يخضـــع الاقل تطورا منها لعمليات استنزاف وسيطرة من قبل الاكثر تطورا ٠



المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ ـ الاعتبارات المحلية :

يؤكد شارل بتلهايم أن نجاح اى خطة للتنمية يتطلب توافر شروط تنظيمية وبشرية معينة ٠ تتمثل هذه الاخيرة فى اعداد التخصصات المطلوبة وبالاعداد اللازمة وفى المواعيد المناسبة ، لضمان التشغيل الرشيد للمشروعات الصناعية الجديدة ٠ ذلك ان الاستقلال الاقتصادى وحل مشاكل توفير العمل وفتح مجالات جديدة للنشاط وزيادة الانتاج ، لابد وأن يتم خلال التصنيع ٠ ولكى يحقق هذه الاهداف المرجوة منه لابد وان ياخذ بآخر المنجزات فى مجال الصناعة والانتاج ـ أو على الاقل بمستوى متقدم منها ٠ ولضمان التخطيط والتنفيذ والتشغيل الناجح لهذه الصناعات لابد من توافر الخبرات والكفاءات اللازمة ٠ وحتى لو اخذنا بالمفهوم الاقتصادى الراسمالى ، والذى يجعل من « المنظم » عنصرا أساسيا من عناصر الانتاج ، لاتضح لنا ضرورة وجود الكفايات العلمية ٠

ان قيام التصنيع فى البلدان النامية يقتضى وجود « تراكم »من رؤوس الاموال و « تراكم » من الخبرات الفنية ، ومن الخير أن يكون مصدر هذا التراكم ـ على الاقل الاخير ـ محليا ٠ والدول الامبريالية كما تحاول منع التراكم الراسمالى اللازم لاقامة صناعة محلية فى البلدان النامية ، تسعى بوعى وقصد ايضا لمنع أى تراكم فى الخبرات البشرية واستنزافها من البلدان النامية ٠ فضلا عن أن ذلك يوفر لها حاجياتها من الكفايات العلمية ، دون انفاق على اعدادها ٠ وبالفعل فقد أثبت الكتيب الذى أصدرته وزارة الخارجية الامريكية فى مارس ١٩٦٦ تحت عنوان « بعض الحقائق والارقام عن هجرة المواهب والخبرات » ان الغالبية العظمى من المهاجرين المدربين تدريبا عاليا يأتون الى امريكا بعد أن يكونوا قد أتموا دراساتهم وتدريباتهم فى الوطن الام (٦) ٠

وتتضافر المعوقات الداخلية مع الجهد الخارجى المكثف من قبل الشركات الامبريالية لتجنيد العلميين والفنيين من العالم الثالث ،بما يؤدى الى تزايد هروب الكفاءات اللازمة لتحقيق تقدم اقتصادى حقيقى فى الدول النامية ٠ وتورد اليونسكو ، ثلاثة أسباب اجتماعية لهجرة العلميين هى (٧) :

١ ـ الصعوبات الداخلية التى تواجه الدول النامية فى تدعيم اقتصادها ، فحين يكلفها اعداد العلميين والفنيين الكثير من مواردها المحدودة ، فان قدرتها على الاستفادة منهم تكون عادة محدودة جدا ولفترة غير قصيرة ٠ وذلك بسبب صعوبات التنمية مثل ضعف الاقتصاد القومى واعتماده علميا وتكنولوجيا على الخارج وتخلخل الهيكل السفلى العلمى ونقص مراكز البحوث والمعدات ٠

والواقع ان هذا الرأى خاطىء فعلا ٠ فالدول النامية على الاقل يتوافر فيها العمل للاطباء ـ بسبب كثرة المرضى ـ ومع ذلك يهربون الى الخارج ويقولون ان بلادهم لا تحتاج اليهم ٠

٢ ـ عدم التوازن بين مستويات التقدم العلمى والتكنولوجى فى الدول المختلفة ، والذى يجعل من الدول المتقدمة مراكز لجذب وتجميع رؤوس الاموال الذهنية والتقنية فى عدد قليل من التجمعات القوية ٠ ويزيد من خطورة هذا اتباع الدول المتقدمة ـ حكوماتها وشركاتها ـ لسياسة ايجابية لتشجيع هذا التجمع ٠

٣ ـ حدة التنافس العالمى فى ميادين العلم والتكنولوجيا ٠ ومحاولة بعض الدول المتقدمة تعويض ما تفقده من علميها المهاجرين للدول الاكثر تقدما ، باستنزاف الكفايات العلمية من الدول النامية ٠

وقد اجريت دراسة فى مصر عن الاسباب الشخصية لامتناع المبعوثين عن الرجوع ، تبين منها أن ٤٥ فى المائة منهم لا يعودون بسبب الالتحاق بعمل فى الخارج ، و٢٣٫٧ فى المائة للزواج من اجنبيات ، ٦٫٨ فى المائة للقيام بتدريب عملى ، ٨٫٢ فى المائة للاستمرار فى دراسة اعلى من المطلوب ، و٦٫٨ فى المائة لتغيير مجال الدراسة و ٩٫٦٪ للفشل فى الدراسة ٠

ويورد عبد الله عيسى زكى فى بحثه عن هجرة الكفايات العالية المقدم لمؤتمر سياسات الهجرة ، عدة أسباب لهجرة الكفايات العالية تتمثل فى :

● **العوامل الحافزة :** وتنبع من النقص فى عدد المتعلمين اللازمين للبلاد المتقدمة ٠ فمثلا تخرج امريكا ٨٠٠٠ طبيب سنويا فى حين تحتاج الى ١٢٠٠٠ طبيب وكذلك الهوة بين مستوى المعيشة والدخل والذى يؤدى الى ضعف المرتبات فى البلدان النامية وتخلف معداتها واجهزتها

العلمية • وذلك الى جانب المعدل المنخفض للتنمية فى الوطن الاصلى وما يؤدى اليه من تقليل فرص التحسن المادى امام الكفايات ، الى جانب عدم التنسيق بين برامج التعليم والاحتياجات من القوى العاملة من حيث العدد والنوع فى الوطن الاصلى ، وافتقاد القيادة العلمية وامكانيات وتسهيلات البحث العلمى ، وضيق فرص الترقى الوظيفى •

● العوامل المرغبة : ويأتى فى مقدمتها الامتيازات المهنية فى الدول المتقدمة ، وتسهيل شروط الهجرة واكتساب الجنسية ، ووجود بعض الروابط التاريخية والثقافية بين الدول الامبريالية والمستعمرات السابقة تسهل انتقال ابناء هذه الاخيرة ، علاوة على سهولة التحرك المالى للكفايات العلمية •

ويذكر محمود منيدى فى بحثه عن مشاكل الهجرة من وجهة نظر المهاجر ، ١١ سببا للهجرة هى : المشاكل العائلية ، ومشاكل العمل والاسباب العاطفية ، والرغبة فى الاستزادة من الرزق ، وتكوين رأس المال ، والمغامرة ، والاستمتاع بمستوى معيشة اعلى ، والاستزادة من العلم ، والاستزادة من الخبرة ، والبحث عن فرص البحث العلمى ، والصعوبات التى يواجهها المبعوثون العائدون •

ويضيف يوسف خلوصى فى بحثه عن « هجرة الفنيين » الى أسباب الهجرة ، فساد سياسة الاستخدام – اذا كانت هناك سياسة اصلا – وعدم وضع الفرد المناسب فى المكان المناسب ، وكذلك سوء ظروف العمل واساليبه ووسائله داخل المشروعات ونظم الادارة والاوضاع الوظيفية الشاذة فى كثير من الدول النامية ، وانخفاض مستوى العائد المقدم للفنيين فى الدول النامية أمام ما يقدم لهم فى الخارج ، وعدم تكامل سياسة اعداد الفنيين ، وضعف امكانيات الاداء المتاحة من وجهة النظر التكنولوجية • ومع وجاهة هذه المعوقات ووجود كثير غيرها ، الا انه يمكن تأكيد عدد من الحقائق الهامة مثل :

■ ان السباق فى الدول النامية ، كما يقول باران الاقتصادى الامريكى الشهير ، ليس بين السكان والموارد ، ولكن بين السكان والتنمية •

■ ان التنمية – والتقدم الصناعى بصفة خاصة – امر ممكن تماما فى بلدان العالم الثالث ، بشرط توفير مقتضيات وضع وتنفيذ الخطط ، مثل سيطرة الدولة على موارد الانتاج والتوزيع الاساسية ، ومشاركة الجماهير ، والقضاء على الهياكل الاجتماعية البالية والمعوقة ، الخ • وان ذلك اذا ما تم فسيؤدى الى :

● اتاحة الفرصة لاستخدام اعداد متزايدة من العلميين والفنيين •

● نمو الناتج القومى ، وزيادة انتاجية العمل ، ومن ثم القدرة على دفع أجور أعلى للمؤهلين •

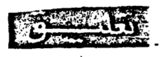
● ربط عملية اعداد الفنيين بالخطة الاقتصادية من حيث اعدادهم وتخصصاتهم •

ان العمل السياسى – بشرط توافق الاقوال والافعال وضرب المثل – يكفل تعبئة الطاقات العلمية والفنية بالاهداف العامة والاختيارات الاساسية لمجموع السكان ، ويستثير طاقاتها ومبادراتها وحماسها ، ويكفل لها انواعا من الاشباع المعنوى والشخصى يعوض النقص فى عوائدها المادية •



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٧٣



تناسب عكسي بين درجة النمو الاقتصادي والهجرة من الدول النامية

تبرز الشهادات السابقة ـ ولها كل الحق فى ذلك ـ أن السبب الاساسى لهجرة أصحاب الكفايات العلمية والفنية ، يتمثل فى « عوامل الطرد الداخلية » والتى لولاها لما انتجت « عوامل الجذب الخارجية » آثارها .

فلو كانت الظروف المحلية مواتية ـ ليس فقط من الناحية المالية بل من حيث الاشباع العلمى والاجتماعى ـ لما هاجرت هذه الاعداد الكبيرة ، التى تضم شبابا كان يحلم بتحقيق المعجزات لبلده ويتحرق شوقا للانتهاء من دراسته ـ فى الخارج أو الداخل ـ ليفيد وطنه ومجتمعه بما أحرزه من صنوف العلم والمعرفة . كما تضم أيضا شبابا عازفا بحكم الطبيعة المصرية ـ عن الترحال والانتقال ، ولكنه لا يجد امامه غير الرحيل ، تخلصا من تناقضات وظيفية وعلمية .

ويبرز الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله حقيقة لهادلالتها فى هذا الصدد ، وهى أن « هناك تناسبا عكسيا » بين درجة النمو الاقتصادى والاجتماعى ، وبين هجرة المثقفين والمشتغلين بالبحث العلمى ، بمعنى أن اقل البلاد تقدما ، واكثرها حاجة الى المتعلمين من بنيها ، هى اكثرها فقدانا للمتعلمين .

وهذه الحقيقة ، تؤكد أن التخلف ، هو السبب الاساسى لسوء استخدام اصحاب الكفايات او عدم استخدامهم اصلا ، والحكم عليهم بنوع من البطالة المقنعة ، رغم انهم موظفون من الناحية الرسمية ، ويتقاضون اجورا فى أول كل شهر ، لكنهم لا ينتجون ، ولا يحققون لانفسهم الاشباع العلمى والاجتماعى ، ولكن يكمل الحقيقة السابقة ، ملحوظة اخرى هى أنه عندما تبدأ البلدان المتخلفة خططها للتنمية ، يتناقص عدد المهاجرين منها ، ذلك



ان التنمية تكفل فرصا واسعة لاستخدامهم وارضائهم ماديا ومعنويا. ويؤكد **الدكتور عبد الباسط محمد الخبير** بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية حقيقة « ان الهجرة لا ترجع الى عوامل جذب خارجية ، بقدر ماترجع الى عوامل طرد داخلية » . ويعدد الدكتور عبد الباسط العوامل الحافزة على الهجرة ، ومن اهمها « الظروف التاريخية وما خلفته من رواسب ايديولوجية عامة ، خلفتها طبقات ارتبطت بالاستعمار والراسمالية والاقطاع » . والحق ان لهذه الفكرة عمقها وقيمتها الكبيرة ، فالهياكل الاقتصادية والاجتماعية البالية ، والتى تتميز بعدد من التشوهات كتضخم قطاع معين وتخلف الباقى والتباين الواسع بين السكان ورؤوس الاموال المنتجة ، والتخلف التكنيكى ، الخ ، كل هذا يمثل « قوة طرد مركزية » تدفع بالكفاءات خارجا . ويمضى الدكتور عبد الباسط ليوضح ان الظروف الناشئة بعد الهزيمة ، كانت من عوامل الطرد . وبالفعل فان المتتبع لاحصائيات المهاجرين يتبين ارتفاعا حادا فى اعدادهم فى سنة ١٩٦٩ بصفةخاصة ،صحيح انهاانخفضت فى السنوات التالية ولكن ذلك يرجع اولا الى القيود التى فرضت على الهجرة .

ولكن **القيود** ليست هى الحل . وفى هذا يقول الدكتور اسماعيل صبرى « ولنقلبصراحة أننا نرفض أى تفكير فى خطر الهجرة أداريا . لانه يجب الا يشعر المواطن بأنه سجين فى وطنه وانما يجب أن نضع بامانة أبعاد المشكلة أمام الشباب وأن نجعلهم يتحملون مسئولية ما يختارون عن بصيرة » ، وذلك حق تماما ، فالكثرة من المهاجرين ليست ناكرة لجميل بلادها وفضلها عليها ، كما ان الاجر ليس هو الدافع الوحيد . ولقد قرأنا اخيرا عن الطبيب الصينى الكبير الذى فضل الدراجة والاجر الصغير والعمل الشاق فى بلده ، عن السيارات الفارهة والمرتب الضخم والعمل المريح فى الولايات المتحدة . وقرأنا أيضا عن عالم الرياضيات اليابانى الذى عاد بعد ١٨ عاما فى الجامعات الامريكية ورضى بعشر ماكان يتقاضاه فيها من أجر ، عندما أحس أن بلده تجله وتقدره وتجد له العمل المناسب .

وبالفعل فالقضية كما يقول الدكتور اسماعيل صبرى « هى فى المقام الاول قضية سياسية ، قضية الشعور بالانتماء الى الوطن ، والاحساس بما أنفقه المجتمع على المتعلم حتى حصل على تعليمه من أموال الشعب ، والالتزام الادبى بخدمة هذا الشعب وفاء لهذا الدين » .

ويستطرد **سيد ياسين** الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ليوضح ان من أخطر اسباب الهجرة « عدم الاهتمام بتنمية الوعى السياسى بين فئات الباحثين ، أو محاولة تنميتها بطرق خاطئة مما يدفعهم الى التركيز على عملهم العلمى ، وينفصلون بالتالى عن التطبيق السياسى والاجتماعى . فاذا ما قابلوا بعض المعوقات فى عملهم العلمى ، فقد يسهل لهم ذلك تبرير التخلى عن واجبهم القومى والهجرة الى الخارج » . واذ كنا جميعا ندرك انه من الصعب الدخول فى منافسة مع الدول المتقدمة فى مجال الاجور التى تدفع لاجتذاب الكفاءات العلمية والفنية ، فاننا ندرك ايضا ان للعمل السياسى قوة هائلة فى ضمان تعبئة وولاء وتفانى العلميين .

ومع التسليم باهمية العوامل الطاردة فانه لا يمكن التقليل من « الطابع الشخصى » للمهاجر ، هذا الطابع الذىيحدد — فىالنهاية قدرته على البقاء والمحاولة او الاستسلام للرحيل . وفى هذا يقول **المهندس الزراعى سامى محمود فريد** ـ حاصل على الماجستير ـ ان الهجرة ترجع الى « مجموعة عوامل شخصية تنميها ظروف عقلية وثقافية معينة ، بالاضافة الى عوامل خارجية تساعد على انماء هذا الاتجاه » . ومع ذلك فان المهندس سامى فريد نفسه يعود ليقول « ان الانسان خلق على الارض على اتساعها ، فاذا اخذ منها اعطى لها . فالعطاء للجميع وليس لمجتمع معين أو لمساحة ارض محدودة » . والواقع أن هذا الرأى غريب فعلا ، فلايتصور ان تهدى مصر وهى البلد الفقير ـ كما يقول الدكتور اسماعيل صبرى ـ الى الولايات المتحدة ٣٠ الف جنيه ، هى تكلفة اعداد الخريج " وعائد عمل هذا المهاجر لا يرجع ابدا الى موطنه الاصلى ، بل

يذهب كله الى دولة المهجر · وفى هذا تقول الدكتورةهدى مجاهد الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، « مما لا شك فيه أن كل فرد له الحرية الكاملة فى أن يستقر فى المكان الذى يتلاءم مع امكانياته وطاقاته ، ويحقق له اهدافه ، ويشبعحاجاته.ولكنليس له الحرية المطلقة فى كل ما يبتغيه لانه فى مقابل ما يحصل عليه من حقوق ، فان عليه التزامات تبل المجتمع الذى يعيش فيه . ذلك أن الدولة تتحمل بالنسبة للفرد كثيرا من اعبائه فـى مختلف مراحلنموهوتعليمه وتعطيه طوال فترة تعليمه كثيرا من الحقوق التى قد تكون على حساب فئات اخرى فى المجتمع ، على أساس انه فى وقت معين سيعود عليها العائد الذى سيدخل ضمن خطة التنمية . بمعنى ان كل مثقف ، يمثل بالنسبة للـدولة ، مشروعـا استثماريا ، سيحقق العائد منه بعد فترة فاذا استمرت عمليات الهجرة على هذا النحو ، فان الدولة ستفقد باستمرار رؤوس اموالها من المثقفين ، وبالتالى ستعود عليـها بالخسارة الدائمة » · وتبرز فى الشهادات ايضا فكرتان تستحقان النقاش والتعليق :

● الاولى : فكرة الدكتور موريس وهبة استاذ كرسى الكيمياء التطبيقيه السابق بجامعة القاهرة ، وهى « ان المقولة التى ترى بأن هناك عملية استنزاف تنظمها امريكا للعلميين من دول العـالم الثالث ، مقولة يعوزها كثير من الدقة · فالقول بان امريكا تشجع العلميين ـ بشكل عام ـ من دول العالم الثالث على الهجرة اليها . قول غير صحيح · كان ذلك صحيحا تماما فى اعقاب الحرب الثانية .. فى ذلـك الوقت كانت امريكا فىحاجة ملحة الىعلميين ومهندسين ، الخ · وكانت تعانى نقصا فى هذا المجال .ومن هنا ، كان سعيها الى الحصول عليهم « جاهزين » بعد ذلك ، وبعد أن خرجت جامعاتها الاف العلميين ، لم تكن تحتاج اليهم بنفس القدر .

● والفكرة الثانية هى فكرة المهندس سامى محمود فريد التى يقول فيها « ان البلاد النامية وعلى مدى سنوات قادمة لا تحتاج الى العقول المفكرة الكثيرة والمركزة بها » ، ويشبه هذا القول بان المهاجرين من تخصصات ليسلها فائدة فى بلادها ·

وفى الرد على الفكرتين ، تبرز أهمية الارقام والتقارير ·· فيؤكد تقرير لجنة التربية والتعليم بحكومة الهند الصادر فى ١٩٦٦ ـ بعد الحرب الثانية بكثير ـ أن الهجرة تخلق « انحرافات وتشوهات خطيرة » ، ويقول تقرير اليونسكو فى ١٩٦٨ ، ان استنزاف العقول « عملية لا اخلاقية تعوق تقدم البلاد النامية » · وبينت النشرة الاقتصادية للامم المتحدة الصادرة فى ١٩٦٦ عن امريكا اللاتينية وادانت اتساع نطاق استنزاف مواهب هذه القارة ..

اما الارقام ، فتبين أنه فى حين هاجر الى امريكا بضع مئات مـن العلميـين فـى ١٩٤٧ ـ عقب الحرب ـ فقد ارتفع العددفى ١٩٦٢ الى ٢٧٨٠٠ من آسيا ، و ٢١٠٠ من افريقيا ،و ٣٩٧٠٠ من امريكا اللاتينية ،أما من رفضوا العودة الى بلادهم بعد اتمـام دراستهم فى أمريكا ، فقد بلغت نسبتهم ٤٣٫١ فى المائة من الاردن و٣٦٫٦ فى المائة من ايران و٢٤٫٤ فى المائة من الهند · كما يهاجر الى امريكا ٤٧ فى المائة من مهندسى نيجيريا و٤٣ فى المائة منمهندسى الدمينكان ،و٤٤فى المائة من مهندسى بنما ، و٣٦ فى المائة من مهندسى كوستاريكا . كما أن الامم المتحدة قـدرت انمكاسب امريكامنالحصول علىافراد مؤهلين جاهزين ، بما يوفر لها نفقات اعدادهم ، قد بلغت حوالى ٥٠٠ مليون دولار فى الفترة من ٧٢ الى ٦٧ ·

ويورد الدكتور السيد محمد الحسينـى الخبير بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية ، سببا له وجاهته فى فساد سيـاسة البحث العلمى ـ وهى سبب أساسى من أسـباب الهجرة ـ يتمثل فى ارتباطها بالاشخاص وليس بأيديولوجية المجتمع ، وعدم وجود العقليـة التنفيذية الواعية التى تستوعب وتطبق نتائج البحث العلمى ··

ومع كل التشخيص الدقيق للاسباب الداخلية للهجرة . يمكن أن نضيف حقيقة « أن الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة ، تزيد تشريك الاقتصاد ·وفى ظل سيطرة الاحتكار يؤدى هذا الى « اعادة انتاج » التناقضات الاجتمـاعية على نطاق واسع وتكثيفها · وهكذا فان نمو

التعليم والتدريب المهنى فى البلدان الامبريالية ، يقل عن الاحتياجات للتنمية الاقتصادية . وتسعى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، الى حل هذه المشكلة بتكثيف استغلال الشعب العامل ، بما فى ذلك شعوب البلدان النامية . ان استنزاف العقول شكل جديد من اعادة التوزيع الجائر للقوى العاملة لمصلحة البلدان المتقدمة ، وعلى حساب البلدان المتخلفة ، انه شكل جديد للاستغلال الاستعمارى الجديد » .

« الطليعة »



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ابريل ١٩٧٣

الهجرة بالارقام

للارقام قدرة خاصة على تقـديم صورة دقيقة وواقعية للظواهر . وفى موضوع هجرة العقول تكتسب الارقام ، اهمية خاصة فى تحديد ابعـاد هذه القضية ، وآفاق تطورها ، بما يسمح بتقييمها تقييما صحيحا .

وقد اخترنا الجداول الاربعة التالية من الدراسة التى اصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العـامة والاحصاء فى ابريل ١٩٧٢ ، عن الهجرة الدائمة للمصريين خارج ج.م.ع. وكل من هذه الجداول ـ حسب ترتيبها ـ يبين حقيقة لها دلالتها وذلك على النحو التالى :

□ ان النسبة الغـالبة من المهـاجرين من الشباب فى سن العطاء والانتاج [من ٢٠ الى اقل من ٤٠ سنة] .

□ ان ادارات الحكومة والقطاع العام ، هما المصدر الاساسى للمهاجرين .

□ ان اصحاب المهن الفنية العليا ، واصحاب المهن الادارية والصـناع المهرة ، هم الـكتلة الغالبة من بين المهاجرين .

□ ان الحاصلين على مؤهلات عليـا ، هم النسبة الاكبر بين من تركوا البلاد وهاجروا .

يتضح من الجدول رقم [١] :

● ان ٦٨ر٧٥ ٪ من المهاجرين ـ اى اكثر من الثلثين ـ تتراوح اعمارهم بين ٢٠ سنة واقل من ٤٠ سنة ، وهى الفترة من العمر التى يبلغ فيها نشاط الانسان وحيويته اوجهما . هـذا فى الوقت الـذى تصل فيه نسبة من يقلون عن العشرين فى مصر ، الى ما يزيد عن نصـف مجموع السكان ، وفى الوقت الـذى تساوى فيه قوة العمل ربع مجموع السكان تحسبيـ ..

جدول رقم [١]

توزيع اجمالى المهاجرين [illegible] وفقا لفئات السن [illegible]

دولة المهجر / فئات السن	أقل من ٢٠ سنة	٢٠ ـ	٣٠ ـ	٤٠ ـ	٥٠ ـ	٦٠ فأكثر	غير مبين	المجموع
كندا	١٦٩	١٤٨٠	١١٤٤	٦٨٣	٥١٦	٤٤٧	٢١	٤٤٦٠
استراليا	١٠٨	١٣٠٣	١١٨٣	٥٨٧	٢٧٩	٢٣٤	٤٨	٣٧٤٢
الولايات المتحدة الامريكية	٧٠	٢٠١٦	١٨٨٣	٥٨٦	١٤٢	٩٦	٥٩	٤٨٥٢
البرازيل	٩	٢١٧	١١٢	٦٠	٣١	٢٣	٥	٤٥٧
دول أخرى	١	٣٥	٤٢	٤٠	٢٩	٣٥	١	١٨٣
الإجمالى	٣٥٧	٥٠٥١	٤٣٦٤	١٩٥٦	٩٩٧	٨٣٥	١٣٤	١٣٦٩٤
النسبة ٪ للإجمالى	٢ر٦١	٣٦ر٨٨	٣١ر٨٧	١٤ر٢٨	٧ر٢٨	٦ر١٠	ر٩٨	١٠٠ر٠٠



المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ان النسبة الغالبة من هذه الفئة [حوالى ٤٢ ٪ منهم] هاجرت الى الولايات المتحدة ، التى تهتم فعلا بالتركيب العمرى للمهاجرين ، الى جانب تكوينهم العلمى والمهنى ، لانها تريد طاقات « معمرة » يكفل لها استغلالها ربحا طويل الاجل نسبيا .

● ان من تقل امكانيات الاستفادة منهم من المهاجرين ، وهم ممن تبلغ اعمارهم ٦٠ سنة فاكثر لا تتجاوز نسبتهم ١ر٦ ٪ من المجموع الكلى . والسبب فى قبول هجرة هؤلاء غالبا ، هو انهم يكونون جزءا من الاسرة المهاجرة [من الارامل والاباء والامهات الذين لحقوا بأبنائهم أو من اجانب كانوا يتجنسون بالجنسية المصرية] كذلك تنخفض نسبة من تقل اعمارهم عن العشرين ـ رغم انهم سينضمون الى صفوف العاملين خلال سنوات قليلة ـ لتصل الى ٦١ر٢ ٪ . ومن ثم فان نسبة الاعالة بين المهاجرين ، وهى عدد الاشخاص غير العاملين الذين يعولهم الشخص العامل ، صغيرة للغاية على النقيض مما هو قائم بالنسبة لباقى السكان الذين يعول العامل منهم حوالى ٤ اشخاص فى المتوسط .

ويبين الجدول رقم [٢] ما يلى :

● ان ادارات الحكومة والقطاع العام هما المصدر الاساسى للمهاجرين ، اذ يسهمان بحوالى ٥٧ر٧ ٪ منهم ـ او ما يزيد عن النصف وفضلا عن الفراغ الذى قد يتركه هؤلاء فى بعض التخصصات ، فانهم يحملون معهم الكثير من خبرات العمل فى هذه المجالات ويلمون الماما شاملا بكافة جوانبه وخفاياه .

● ان الدولة والقطاع العام يتساهلان كثيرا فى السماح للعاملين بهما بالهجرة ، دليل ذلك ارتفاع نسبة المهاجرين منهما الى اجمالى المهاجرين .

● ان ما يقرب من نصف هؤلاء المهاجرين ـ ممن كانوا يعملون فى الحكومة والقطاع العام ـ قد اتجه الى الولايات المتحدة ، التى يهمها كثيرا ـ بجانب استخدامهم فى سد حاجتها من المهارات .

● ان اسهام القطاع الخاص فى الهجرة محدود نسبيا ، ذلك أن من يعملون لحسابهم لا تتجاوز نسبتهم ٩١ر٦ ٪ من مجموع المهاجرين كما أن من يعملون لدى الغير لا تتجاوز نسبتهم ٧ر٦ ٪ من مجموع المهاجرين . الامر الذى قد يصلح مؤشرا ـ ولو انه غير مباشر ـ على ان القطاع الخاص ليس قطاعا طاردا ، وانه يتمتع بنوع من الاستقرار .

● ان بلدانا ثلاث ، هى كندا واستراليا

جدول رقم ([illegible])

توزيع إجمالي المهاجرين الأصليين وفقا لقطاعات العمل قبل الهجرة ودولة المهجر خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧١

قطاعات العمل قبل الهجرة / دولة المهجر	يعمل بوزارات وهيئات عامة	يعمل بالمؤسسات العامة وشركاتها	يعمل لحسابه الخاص	يعمل لدى الغير	يعمل بجهات أجنبية	لا يعمل	غير مبين	المجموع	النسبة % للإجمالي
كندا	٥٦٩	١٣٦٥	٤٩٠	٣٦٨	٤٠٢	١٢٥٥	١١	٤٤٦٠	٣٢٫٥٧
استراليا	٦٦٨	١٣٥٣	٢٦٠	٣٥٠	١٦١	٩٢٥	٢٥	٣٧٤٢	٢٧٫٣٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٥٥	١٧٥٤	١٤٥	١٢٧	١٢٩	٨١٦	٢٦	٤٨٥٢	٣٥٫٤٣
البرازيل	٨٥	١٨٨	٢٨	٣٢	١٦	١٠٨	—	٤٥٧	٣٫٣٤
دول أخرى	١٤	٣٧	٢٣	٤٠	١٠	٥٩	—	١٨٣	١٫٣٤
الإجمالي	٣١٩١	٤٦٩٧	٩٤٦	٩١٧	٧١٨	٣١٦٣	٦٢	١٣٦٩٤	١٠٠٫٠٠
النسبة % للإجمالي	٢٣٫٣٠	٣٤٫٣٠	٦٫٩١	٦٫٧٠	٥٫٢٤	٢٣٫١٠	٠٫٤٥	١٠٠٫٠٠	

المصدر : الطليعة
التاريخ : ابريل ١٩٧٣
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هجرة العقول .. لماذا .. وما الحل ؟

والولايات المتحدة تمتص ٣٢ر٩٥ ٪ من مجموع المهاجرين . وان كندا والولايات المتحدة يمتصان ٦٨ ٪ من مجموع المهاجرين . وتتميز هذه البلدان أساسا ، بوجود جهد مركز لتجنيد وتعبئة المهاجرين ، على أساس خطة منسقة ومنظمة ذات أهداف محددة .

ويوضح الجدول رقم [٣] :

□ ان المهاجرين هم عموما من أصحاب التخصصات المطلوبة للمشروعات الحديثة ، والتى لا يمكن قيام خطة ناجحة للتنمية بدونها : أصحاب مهن فنية عالية ، وأصحاب مهن ادارية وأصحاب حرف وصناع .

□ ان نسبة أصحاب المهن الفنية العليا الى مجموع المهاجرين ، هى نسبة مرتفعة للغاية . اذ تبلغ ٣٤ر٢٧ ٪ . وهذا يزيد كثيرا عن نسبتهم سواء بالنسبة الى المجموع الكلى للسكان ، او الى مجموع العاملين ، او الى مجموع المتعلمين .

□ كذلك فان نسبة أصحاب الحرف والصناع ــ وهم غالبا من الصناع المهرة وهى فئة تعانى بلادنا فيها عجزا ــ هى نسبة مرتفعة . اذ تصل الى ١١ر٧٥ ٪ من مجموع المهاجرين .

عدد المهاجرين الذين تجنسوا بالجنسية الامريكية (١٩٦٦ ــ ١٩٦٩)

البلد	عدد الاخصائيين والفنيين	المجموع الكلى
مصر	٣٥٧	١٣١٨
لبنان	٣٢٦	١٤٠٩
العراق	٣١١	٩٧٥
المغرب	٣٦	٣٨٧
سوريا	١١٨	٥٣٩
الأردن (بما فيها عرب فلسطين)	١٩٤	١٥٨١
المجموع	١٣٤٥	٦٢٠٩

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جدول رقم ٣

توزيع إجمالي المهاجرين [illegible] وفقاً لنوع المهنة ودولة المهجر خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧١

نوع المهنة / دولة المهجر	أصحاب المهن الفنية العالية	أصحاب المهن الإدارية	أصحاب المهن والأعمال الكتابية	أصحاب المهن التجارية والمالية	أصحاب حرف وصناع	أصحاب مهن ترفيهية ورياضية	أصحاب مهن أخرى وغير مبين	المجموع	النسبة % للإجمالي
كندا	١٠٢٥	٢٣٤	٨٢١	٥٥١	٥٢٤	٨٠	١٢٢٥	٤٤٦٠	٣٢,٥٧
استراليا	٦٨٨	٢٢٦	٨١٦	٣٥٨	٧٤٧	٣٣	٨٧٤	٣٧٤٢	٢٧,٣٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧٨٦	٣١٤	٣١٢	٥٧٢	٢٣٣	٤٢	٥٩٣	٤٨٥٢	٣٥,٤٣
البرازيل	١٧٩	١٣	٧٠	٢٨	٦٣	١	١٠٣	٤٥٧	٣,٣٤
دول أخرى	١٥	٣	٢٧	٢٨	٤٢	٤	٦٤	١٨٣	١,٣٤
الإجمالي	٤٦٩٣	٧٩٠	٢٠٤٦	١٥٣٧	١٦٠٩	١٦٠	٢٨٥٩	١٣٦٩٤	١٠٠,٠٠
النسبة % للإجمالي	٣٤,٢٧	٥,٧٧	١٤,٩٤	١١,٢٢	١١,٧٥	١,١٧	٢٠,٨٨	١٠٠,٠٠	



المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جدول رقم ٤

[illegible]

سنوات الهجرة / درجة المؤهل	درجات علمية عليا	بكالوريوس وما يعادلها	ثانوية عامة وما يعادلها	أقل من الثانوية العامة	شهادات أخرى	بدون مؤهل	غير مبين	المجموع	النسبة ٪ للإجمالي
١٩٦٢	—	١٣	٥	٣	٢	١٢	٣٤٤	٣٧٩	٢٫٧٧
١٩٦٣	١	٤٣	٨٤	٥٩	١٥	٨٦	٤٦٣	٧٥١	٥٫٤٨
١٩٦٤	١	٩٣	١٨٣	١٥٦	٥٩	١٥٢	١١٠	٧٥٤	٥٫٥١
١٩٦٥	٥	١٢١	١٨٦	١٣٠	٦٥	١٦٦	٤٢	٧١٥	٥٫٢٢
١٩٦٦	١٥	٢٥٥	٢٨٤	٢١٨	٣٢	٢٤٣	٨٢	١١٢٩	٨٫٢٥
١٩٦٧	٢٣	٣٧٧	٢٢٧	١٤٨	٩٢	٢١٩	٦٦	١١٥٢	٨٫٤١
١٩٦٨	٩٢	٨٢١	٣٤٢	١٣١	٧١	٣٠٥	١٣	١٧٧٥	١٢٫٩٦
١٩٦٩	١٢٢	١٨٢٢	٥٣٣	١٩٠	٥٧	٣٦٧	٢٧	٣١١٨	٢٢٫٧٧
١٩٧٠	٨٣	٩٦١	٦١٤	٢٠٤	٥	٣٠٢	١٠	٢١٧٩	١٥٫٩١
١٩٧١	٤٣	٦٢٧	٥٤٠	٢٠٩	١١	٣٠٦	٦	١٧٤٢	١٢٫٧٢
الإجمالي	٣٨٥	٥١٢٣	٢٩٩٨	١٤٤٨	٤٠٩	٢١٥٨	١١٦٣	١٣٦٩٤	١٠٠٫٠٠
النسبة ٪ للإجمالي	٢٫٨١	٣٧٫٤٨	٢١٫٨٩	١٠٫٥٧	٣٫٠٠	١٥٫٧٩	٨٫٤٩	١٠٠٫٠٠	

كما ان نسبة اصحاب المهن التجارية والمالية — وهى فئة ضرورية للنشاط الاقتصادى — مرتفعة بدورها ذلك انها تصل الى ٢٢ر١١ ٪ .

□ ان ما يزيد عن نصف اصحاب المهن الفنية العليا [٢٧٨٦ فردا من ٤٦٩٣] قد هاجروا الى الولايات المتحدة الامريكية ، فى حين ان نسبة الولايات المتحدة من اجمالى المهاجرين هى ٣٥ر٤٣ ٪ وبالمثل استولت الولايات المتحدة على ما يقرب من نصف مجموع اصحاب المهن الادارية [٣١٤ من ٧٩٠] .

ويتضح من الجدول رقم [٤] :

□ التضخم الكبير فى اعداد المهاجرين من اصحاب الدرجات العلمية العليا ، اذ ارتفع عددهم من مهاجر واحد فى ٦٣ و ١٩٦٤ الى ١٢٢ مهاجرا فى ١٩٦٩ ، وبعد ذلك ، انخفض العدد نسبيا — بعد القيود النسبية التى وضعتها الدولة عندما استشعرت خطر هجرة العناصر اللازمة لنجاح مشروعاتها — ليصل الى ٨٣ مهاجرا فى ١٩٧٠ والى ٤٣ مهاجرا فى ١٩٧١ .

□ ونفس الظاهرة ، نجدها بالنسبة للحاصلين على درجة البكالوريوس وما يعادلها فقد ارتفع عددهم من ١٣ مهاجرا فى ١٩٦٢ الى ١٨٢٢ مهاجرا فى ١٩٦٩ ، ثم انخفض نسبيا — ايضا بسبب القيود — الى ٩٦١ مهاجرا فى ١٩٧٠ والى ٦٢٧ مهاجرا فى ١٩٧١ .

□ ان نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس وما يعلوها من مجموع المهاجرين تبلغ ٢٩ر٤٠ ٪ ، وهى ايضا نسبة تفوق كثيرا نسبتهم بين مجموع السكان ومجموع العاملين ومجموع المتعلمين ، فاذا اضفنا الى هؤلاء الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها لارتفعت النسبة الى ١٨ر٦٢ ٪ من مجموع المهاجرين ، وذلك من بلد تناهز نسبة الامية بين سكانه ٧٠ ٪ .

هجرة العقول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ٣٠/٦/١٩٦٢ إلى ٣٠/٦/١٩٦٦

اسم البلد	أخصائيون وفنيون	مهندسون	علماء طبيعة	علماء اجتماع	أطباء	ممرضات أخصائيات	مجموع الكفاءات المهاجرة
مصر	٢٧١٦	٥٦٤	٢٣١	٣٢	١٧١	٢٥	٩٣١٥
لبنان	١٢١١	٢٧٧	٩٥	٥٠	١٦٩	٩٧	٨١٩١
الأردن (بما فيها عرب فلسطين)	٨٨٦	١١٧	٤٧	١١	٢٧	٤٢	٩٥٤٨
العراق	٧٩٤	١٦٥	٦٧	٤	٤٥	١٣	٤١٩٢
سوريا	٤٦٣	١٢٩	٣٠	٥	٤٣	١٣	٢٤٠٦
المغرب	٢٣٨	١٨	٣	—	١٤	٩	٢٤٧٣
تونس	١٣٩	٤	٦	١	١٣	٢	٤٩٧
الجزائر	١١٣	٩	٢	٦	١	١	٩٨١
المجموع	٦٥٦٠	١٢٨٣	٤٨١	٧٩	٤٨٣	٢٠٢	٢٧٦٠٣

هجرة العقول العربية [illegible] ١٩٦٢ – ١٩٦٧

أرباب الكفاءات العالية	مصر	لبنان	المغرب	سوريا	الأردن	العراق	تونس	المجموع
أخصائيون وفنيون	٩١٣	٢٤٤	١١٩	٣٧	٣٥	٣٣	٥	١٣٩٦
مهندسون	١١٦	١٩	٤	٥	—	١٣	—	١٥٧
علماء طبيعة	٦٨	٨	١٣	٢	٣	٨	—	١٠٢
أطباء	١٠٠	٤١	٥	٩	٢	٢	٢	١٦١
ممرضات أخصائيات	٧	١٠	٢	٢	٤	—	١	٢٦
أساتذة ومدرسين	١٧	١١	٣	١	٢	١	١	٣٦
مجموع أرباب المهن	٣١٥٠	١٢٢٣	١٠٥٦	١٥٨	١٣٩	٨٠	٢٠	٦٢٨٧
مجموع المهاجرين	٩٦١٦	٢٦٩٣	٦٩٨	٤٥٨	٤٢٢	٢٥٤	٦٦٠	١٥٢٠٧

الهجـــرة وأســـبابها

سامي محمود فريد

مهندس زراعي - بكالوريوس علوم زراعية - ماجستير جامعة عين شمس

احب ان أوضـــح مفهومى الشخصى لعملية الهجرة قبل ان استرسل فى أسباب الهجرة — ان مفهومى الشخصى لها ليس هروبا من ارض أو بيئة أو مجتمع — بقدر ما هو — مجموعة عوامل شخصية تنميها ظروف عقليـــة وثقافية معينة بالاضـــافة الى عوامل خارجية تساعد على انماء هذا الاتجاه — وتلك العوامل الخارجية قد تـكون — [وهى عادة كذلك] — من خارج البلاد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٣

هجرة العقول .. لماذا .. وما الحل ؟

— ان تفكيرى فى الهجرة لم يكن حديثا بقدر ما كان مبكرا ويرجع الى خمسة عشر عاما مضت خلال الدراسة فى الكلية — وفى عمريدورحول العشرين .

— كان الهدف هو محاولة للاستفادة من العلم والخبرة التى اتراعنها ،واراها أمامى فى شكل واضح ، من خلال اجهزة الاعلام ذات التاثير الواضح على شباب العالم الثالث .

— ثم تحولت — ومع تعميق هذه العوامل السابقة بشكل مباشر — الى اقتناع بان الهجرة ستكون ناجحة ما دامت قد استكملت مقومات الهجرة ، وهى — من وجهة نظرى — استعداد واقتناع شخصى بها — تحضير ذهنى وعقلى ومادى للتحرك نحو الارض الجديدة .

— ولقد وجدت ان الهجرة بشكلها النظرى ، اى التحضير للذهاب الى ارض جديدة والحياة مع شعب جديد ، دون ممارسة هذا النوع من التحرك ستحفبها المخاطر — وهكذا قررت ان اقوم بزيارة خارج البلاد ، لاضع نفسى تحت التجربة ومع المخاطرة [وهى طبيعة الفرد المصرى فى اسلوب مجابهة المخاطر] — وجاءت التجربة ، وذهبت اكثر من مرة الى الخارج . ووجدت ان امكانية المعيشة فى الارض الجديدة ليست مستحيلة ، بل سهلة ولا تختلف عن المعيشة فى الارض التى ولدت فيها .

— ولقد وضعت امامى كثيرا من العوامل ابحثها وادقق فيها حتى يكون قرارى النهائى سليما ومن اسباب الهجرة ما يلى :

اولا : الانفتاح على الجديد من العلم والخبرة والمعرفة ومسايرة للحياة الجديدة فى العالم المتقدم طموحا نحو اثبات ان الفرد المصرى لا يقل مهارة أو ذكاء عن غيره من شعوب العالم المتحضر .

ثانيا : انطلاقا الى مزيد من الفكر المفتوح دون تعصب أو خوف .

ثالثا : الشعور الصادق بان الانسان ارقى المخلوقات — له احترامه ووجوده فى اى مكان مهما كانت مكانته الاجتماعية .

رابعا : احساس كبير بان الانسان خلق على الارض على اتساعها فاذا أخذ منها اعطى لها والعطاء يكون للجميع وليس لمجتمع بعينه او لمساحة أرض محدودة .

خامسا : فكر معين قادنى بان البلاد النامية ، وعلى مدى سنوات طويلة قادمة لاتحتاج الى العقول المفكرة الكثيرة والمركزة بها . بل تحتاج فى صميم الامر ، أن يبذل كل فرد فيها كل الجهد فى عمله ليتقنه . اذ ليست على العقول المثقفة فقط الخوف بل يجب أن يكون الخوف أكثر على الجماهير الواسعة الغير واعية والتى تهدم كل تقدم وكل علم اذا لم توجه التوجيه السليم — وخير دليل على ذلك تجربة الصين واليابان — فهل جميع هذه الشعوب والتى تصل فى مجموعها ثلث سكان العالم أو تزيد عقول ذات تعليم عال يخاف عليها من الهجرة ؟ اعتقد انه بالعكس — فان كل رجل متعلم واحد يجب ان يقابله آلاف من العمالة الفنية المتقنة — هذا الراى يؤدى الى ان هجرة العقول المتعلمة والمثقفة ليست مؤشرا يرهبه المسئولون .

سادسا : ان تجربة ايطاليا وبعض بلاد أوروبا الغربية ابان الحرب العالمية الثانية ، وبعدها ، والتى ساعدت وشجعت الهجرة نظرا لتخلف الاقتصادى بها ، ولكن بعد مرور أكثر من ربع قرن وبعد التقدم الاقتصادى لهذه البلاد رجعت اليها جموع يشاركون مشاركة فعالة وايجابية فى تقدم بلادها .

سابعا : بذا أوجه نداء دون تردد أن افتحوا أبواب الهجرة دون خوف فهو يفيد بشكل واضح — مع الاهتمام الاول وبشكل مركز على جموع الشعب العاملة والتى وبسواعدها يكون التقدم والانطلاق .



المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطلوب :

استراتيجية للبحث العلمي

سيد ياسين

الخبير بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

ينبغي النظر الى ممارسة الفكر ، بوجه عام ، والبحث العلمي ، بوجه خاص ، نظرة غير مجردة ، بمعنى ضرورة ربطها بالظروف الاجتماعية التي يمارس في ظلها الفكر والبحث العلمي . من بين هذه الظروف ، على سبيل المثال ، نوعية المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع في تطوره ، ونوعية الفلسفة السياسية ومدى تطابقها ، مع آمال وتطلعات الجماهير ، ومدى اقتناع المثقفين والباحثين العلميين بصحة مسلماتها ، وملاءمة تطبيقها في المرحلة الراهنة . ويمكن القول أن المجتمع المصرى ، باعتباره مجتمعا ناميا ، يمر بمرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، يحتاج الى تجميع كل الطاقات الوطنية والفكرية والعلمية للمثقفين والباحثين . واعتقد ان الاسباب الكامنة وراء هجرة الباحثين المصريين بوجه عام يمكن أن ترد الى مايلي :

اولا : عدم الاهتمام بتنمية الوعي السياسي بين فئات الباحثين ، أو محاولة تنميتها بطرق خاطئة ، مما يدفعهم الى التركيز على عملهم العلمي ، وينفصلون بالتالي عن التطبيق السياسي والاجتماعي . فاذا ما قابلوا بعض المعوقات في عملهم العلمي ، قد يسهل لهم ذلك تبرير التخلي عن واجبهم القومي ، والهجرة الى الخارج .

ثانيا : عدم وجود استراتيجية للبحث العلمي في مصر ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يحدث الانفصال بين البحوث النظرية والتطبيق . وهذا في حد ذاته قد يشعر الباحثين بالاحباط لانهم لا يشعرون أن نتائج بحوثهم تستخدم فعلا لتطوير المجتمع .

وهناك ايضا الاوضاع القائمة في المؤسسات العلمية في مصر ، ومما لاشك فيه أن ما يدفع البحث العلمي وجود تقاليد متبلورة – تسمح للباحثين بممارسة عملهم والانتظام في فرق البحث بروح تعاونية من شأنها اعلاء المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة . عدم تبلور هذه التقاليد ، قد يؤدى الى تعويق نمو الباحثين العلمي ،



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٧٣

واستحالة تكامل جهودهم بطريقة جماعية ، مما قد يشعر بعضهم باليأس . وبالتالي لايجدون مهرب سوى الهجرة الى الخارج .

معوقات البحث العلمي

المعوقات - اولا ، عدم ايمان بعض المسئولين باهمية البحث العلمي وضرورته لحل المشكلات المختلفة .. ويحتاج نمو البحث العلمي الى انتشار الثقافة العلمية على مستوى المجتمع . غير أن مجتمعنا مازالت تسيطر على عدد من قطاعاته الهامة اتجاهات غير علمية ، وهذا فى حد ذاته يعتبر عائقا لنمو البحث العلمي .

من بين المعوقات التي وضعت صعوبات جمة أمام الباحثين العلميين المصريين في السنوات الماضية عدم توفر المراجع العلميه الحديثة وعدم قدرتهم على متابعه الدوريات العلمية . وصعوبة سفرهم للخارج لحضور المؤتمرات والندوات العلمية . وان كان هذا الوضع بدأ يتغير الى الافضل فى الفترة الاخيرة . الا أن هناك جهودا ضخمة ينبغى بذلها فى هذا المجال لضمان استمرار اتصال الباحثين المصريين بالمجتمع العلمى فى الخارج .

تاثير الهجرة على مستقبل خطة التنمية

مما لاشك فيه ان استمرار هذه الهجرة ، واتساعها من شانه أن يؤثر تاثيراخطيرا على مستقبل التنمية فى مصر ، لاننا فى حاجة الى ان نجند كل الكفاءات العلمية لتطوير المجتمع المصرى ، والانتقال به الى مرحلة الاشتراكية ، وتعمل الدول المتقدمة وفق خطة موضوعة على تصفية العقول والكفاءات العلمية فى البلاد النامية لافقار هذه البلاد ومنعها من التقدم بالسرعة الواجبة من ناحية - وللاستفادة من طاقاتهم - من ناحية أخرى - فى الوصول الى مزيد من التقدم ، وهذه العملية يقع عبئها فى الواقع على البلاد النامية التى تنفق جزءا لا يستهان به من دخلها القومى على التعليم والبحث العلمى ، لاعدادالكوادر الفنية والعلمية التى تساعدها فى تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية .



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٧٣

شـهادة أحـد
العلميين الذين
هـاجـروا ..
ثم عـاد ..

الهجـــرة مجــرد وهـم

د. موريس وهبة
اسـتاذ كرسى الـكيمياء الطبيعية
بجامعــة القــاهرة ســابقا

● فى رأيى ان المقولة التى ترى بان هناك عملية استنزاف تنظمها أمريكا للعلميين من دول العالم الثالث ، مقولة يعوزها كثير من الدقة . فالقول بـان أمريكا تشجع العلميين ـ بشكل عام ـ من دول العالم الثالث على الهجرة اليهـا ، قـول غير صحيح .كان ذلك صحيحا تماما فى أعقاب الحـرب العـالمية الثانية ، حيث كانت هناك دواع ملحة ، بسبب دخول مـرحلة الانتـاج الواسـع ، وانتـاج الصواريخ ، وتطوير الاسـلحة النووية ، ومواجهة شتى أوجه التنافس ، فيما بينهـا وبيـن اقتصاديات الاتحاد السـوفيتى التى تتطور بشكل سريع . فى ذلك الوقت ، كانت أمريكا فـى حـاجة ملحـة الى علميين ومهندسـين ... الخ . وكانت تعانى نقصا فى هذا المجال . ومن هنا ، كـان سعيهـا الى الحصول عليهم « جاهزين » من الخارج ومن أوربـا ـ بشكل خاص ـ حيث تتوفر اعـداد كبيرة منهم .هنا كانت أمريكا تستنزف الدول .

بعد ذلك ، وبعد ان خرجت جامعاتها الاف العلميين ، فـى مختلف المجالات ، لم تكن تحتاج اليهم بنفس القدر . وتلك هى طبيعة النظام والحياة هنـاك .. الشىء المطلوب ، تعد لتحضيره بالالاف حتى يصبح هناك فائض منه . لدرجة أن الشباب أصبح يندفع وبشكل غريب الى فروع أخرى ، كدراسة الاداب والعلوم الاجتماعية والسياسية . وحتى هذا المجال أصبح فيه فـائض ضخم . وفى كلمة ، نقول لقد أصبـح هنـاك مـا يمكن تسميته « بفوضى خريجين » فـى جميع فروع التعليم .

أصبحت الان عملية تشجيع الهجرة اليها ، او تقديم المنح او ايجاد فرص للعمل بها ، عملية محكومة بعديد من الاعتبارات . فهى تقدم الاغراءات المختلفة الى الشخص الذى ترى انه يمكن ان يحقق لها كسباقى مجال ما ، او متقدم فى أبحاثه او مجاله ، بحيث يمكن ان يصل الى نتائج مطلوبة . هذا تغريه وتجذبه . وذلك ينطبق بشكل عام على المهاجر . فهو لا يجد عملا بسهولة الا بعد أن يثبت انه شىء نادر ومفيد ، خاصة فى ظروف البطـالة فـى كافـة الفروع .. التى يعانيها المجتمع الامريكى . اما المنح فالجامعات الامريكية هى التى تقـدمها .. لماذا ؟ لان لكل جامعة كيـانها القائم منذ زمن ، ولابد مـن المحافظة على استمراره . فـى نفس الوقت الذى يمكن ان يكون هناك نقص فى أعداد الطلبة ، حيث يتجه كثيرون الى مجـال



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ابريل ١٩٧٣

العمل والدراسة الفنية • لكنها تحتاج أيضا الى من يفيدها ، وليس لاى شخص • وامريكا تتابع ابحاث العلميين فى الدول الاخرى ، فاذا وجدت ان احدهم يتقدم فى بحثه الذى تحتاجه تقدم له منحة • ولابد أن نشير هنا ، الى مسالة الاعتبارات السياسية • ومثال على ذلك ، الاعداد الوفيرة من المنح التى قدمتها الى التشيكوسلوفاكيين فى اعقاب احداث تشيكوسلوفاكيا ، وخاصة الموجودين منهم خارج بلادهم •

● فى الفترة الاخيرة لم تكن امريكا ــ مثلا ــ تشجع أو تقدم الاغراءات لكى يهاجر اليها العلميين فى مصر • (بسبب ما سبق وأوضحناه فى رأينا) • لكن من كان يهاجر اليها من مصر يتصور أن ظروف العمل وامكانياته ومغرياته هناك افضل •لكننى ازعم ــ وبحكم تجربتى العملية ــ ان ذلك ليس صحيحا • بل ان فرص العمل امام المهاجر اليها صعبة للغاية • ان الاغراءات التى يتصورها الفرد المهاجر هى وهم كبير • وفى رأيى انه لولا طابع « المظهرية » ، ومحاولة التمسك بسلوك عدم اظهار الفشل حتى لا تبدو المسألة كما لو كانت فشلا شخصيا ، لولا ذلك ، لعاد كثيرون من الذين هاجروا • فحتى من الناحية المادية البحتة اذا قست ما يتقدمونه من أجور ومرتبات بالنسبة الى مستوى المعيشة حيث ارتفاع الاسعار الفاحش ، تجد ان المسألة لا تساوى • اذا أضفت الى ذلك ، ان كثيرا من المهاجرين يعملون هناك فى غير مجال تخصصهم أو دراستهم مما يضطرهم الى قبول أعمال أخرى ، لادركنا ان المسألة أصبحت بلا معنى •

● فاذا انتقلنا الى دوافع هجرة العلميين : ففى رأيى ان تصور انها ترجع الى دوافع ، او اسباب مادية وبمعنى أدق مالية ، تصور غير صحيح • ودليلى على ذلك أن عددا من المهاجرين العلميين ، تتوفر لهم امكانيات مالية مناسبة جدا • ولكنهم مع ذلك هاجروا أو يهاجرون • الدافع الرئيسى لهجرة العلميين فى نظرى هو عدم الاشباع العلمى لاعدم الاشباع المادى ، عدم الرضا العلمى لا عدم الرضا المالى •

ان عدد الباحثين العلميين اصبح كثيرا جدا • ولا وجود لاجهزة أو كتب او دوريات تكفيهم • هنا يشعر المرء أنه لا يؤدى رسالة ، ويتصور ان فى الخارج يستطيع أن يجد ضالته • بل كثيرا ما تتناسى الجامعات من السعى وراء تدبير الاموال اللازمة لشراء جهاز ما وبعد استحضاره يحدث فى كثير من الاحوال أنه لا يعمل عليه • فان استخدم وتعطل يظل هكذا طويلا • وعدد الخريجين لا طاقة للبلد لتحملها ، والصحف تشجع بشكل مفتوح على الهجرة • وهنا تجد البلد المرغوب فى الهجرة اليها ، تنتقى ما تريده وليس كل من يتقدم بطلب الهجرة اليها •

مركز البحوث مثلا اصبح كلية للعلوم ، وليس مركزا للبحوث• وهنا شط عن الغرض الاساسى له •

شعور عدد من العلميين بانهم غير منتجين • وان انتجوا فان انتاجهم فى تصورهم لا يلقى التقدير •ويتصورون أنهم ربما واجدون التقدير فى الخارج •

وهناك حقيقة اخرى : أن عمليات البحث ومجرياته تتم فى اطار معزول عن المجتمع • وكلما تخصص العلمى ، وغرق فى دوامة البحث بعيدا عن مجتمعه زادت عزلته • من هنا ، ينبغى أن يكون أساس البحوث مرتبطا بحاجات المجتمع ومتطلباته ليتجه البحث الى حلها • هنا لا تحقق له اى من الدرجة العلمية التى يحصل عليها ، أو الدرجة المالية المصنف فيها ، عملية الاشباع النفسى والعلمى والاجتماعى • فالجامعة مثلا ، بعيدة تماما عن مشاكل الصناعة والبناء • ولاشك أن عملية تعريفها بهذه المشاكل ، يضعها أمام مسئولياتها الوطنية والعلمية فى ايجاد الحلول لها • كذلك نفتقر الى وجود أى تنسيق بين أقسام البحوث فى الجامعات المختلفة بل وبين الجامعات ذاتها • ولهذا آثاره السلبية •

هناك قضية اخرى اساسية: ان اقبال الشباب على التعليم مرتبط بما يمكن تسميته بمرتب الشهادة • هنا مثلا نلاحظ أن

درجة الدكتوراة يتم السعى اليها جريا وراء المرتب الاعلى واللقب نفسه ، أكثر من هدف تحقيق نتائج علمية جديدة .ولذلك من الناحية الاجتماعية آثاره السلبية . لانها تدعم فكرة خاطئة ، ترى أن الشخص الذى حصل على البكالوريوس ، أو أى درجة علمية أخرى افضل وأحسن من غيره بغض النظر عن الدور الذى يقوم به أو النتائج التى يحققها لمجتمعه .

يجب أن تسود فكرة أن الخريج مدين لمجتمعه وللدولة . لانه أعطى فرصة لم يأخذها غيره " وأن غيره لم يأخذ هذه الفرصة لان هذا الغير اسوأأو أقل مستوى أو قيمة . وفى نهاية الامر ، يجب على الخريج أن يفيد المجتمع والدولة وأن يسدد دينه . هنا نواجه أكثر من تساؤل : هل أحسن المجتمع استثماره ؟ هل نحن فى حاجة حقيقية الى كل هذه الاعداد الضخمة من الخريجين وفى كل المجالات ؟

هنا لابد من التخطيط ، على أن يتم فى أسرع وقت " ماهى احتياجات المجتمع فى كل مجال ؟ وماهى الاعمال المهمة والضرورية الجديدة ؟ بتحديد ذلك يتم توجيه التعليم .

أنا أزعم أن حاجة مجتمعنا من الفنيين يفوق كثيرا حاجته الى كل هذه الاعداد الضخمة من الخريجين فى كل المجالات . وأنا أزعم أيضا أن جذب الشباب الى مجالات العمل الفنى المطلوبة والمهمة والضرورية ، يجب أن يتم من خلال منح هذا الفنى مرتبات ملائمة بل حتى ولو كانت اكبر من مرتبات خريجى الجامعة .على أن يعرف هؤلاء جميعا انهم مدينون للمجتمع وللدولة ، ولابد من الوفاء بدينهم بخدمة مجتمعهم .هنا يتحقق الاشباع النفسى عن طريق أن يشعر المرء بأنه يخدم حاجات المجتمع .



المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحل :

تهيئة المناخ العلمي الملائم
والحد من عوامل « الطرد »

د. عبد الباسط محمد

خبير بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

— ١ —

قبل ان نقف الى بعض من دوافع هجرة المثقفين عامة ، والباحثين العلميين بوجه خاص، يجب أن نضع فى الاعتبار نقطتين او جانبين :

اولا : ان دوافع هذا النوع من الهجرة — بصفة خاصة — لا ترجع الى عوامل جذب خارجية بالقدر الذى ترجع فيه الى عوامل طرد داخلية ، نابعة من الظروف المجتمعية ، التاريخية والواقعية للمجتمع المصرى ..

ثانيا : ان كثيرا من عوامل الهجرة الخارجية ، يمكن ان تنسحب على هذه الهجرة النوعية بعوامل الهجرة من القرية للمدينة ومن مدينة لاخرى ، يمكن ان تلقى الضوء على الهجرة من مجتمع لاخر ، ومن هذا التصور السريع يمكن لنا التمييز بين مجموعتين من الدوافع الكامنة وراء هجرة العقول :

اولا : عوامل ذات طبيعة او سياق عام :

ونشير منها الى :

١ — الظروف التاريخية التى مرت بالمجتمع المصرى ، وماخلفته فيه من رواسب ايديولوجية عامة ، خلفتها طبقات ارتبطت بالاستعمار وبالراسمالية وبالاقطاع .

٢ — ضغط السكان على الموارد وما يقيمه من عقبات أمام التنمية .

٣ — الظروف الراهنة ، خاصة بعد هزيمة يونيو ، وما تطلبته وتتطلبه من أعباء وتضحيات .

٤ — وجود بعض ثغرات فى التخطيط ترتبط بالخدمات ، وبوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

٥ — تركز الخدمات فى مدن دون غيرها ، خاصة المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية مما يضاعف اعباء الحياة فيها ، ويرفع من تكلفة المعيشة ، ويؤثر فى الخدمات كما وكفاءة ونوعا . هذا فضلا عن عدم



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٧٣

عدالة توزيع الخدمات على المدن الاخرى .

٦ ــ عدم وجود سياسة ثابتة ــ تقريبا ــ للاسعار ، تحفظ التوازن بين الدخل الفردى والحاجات الاساسية والنوعية .

٧ ــ وجود بعض التناقضات الحتمية الظهور فى ظروف التحول الاجتماعى ، فالطبقات التى اضيرت من الاشتراكية ، بالرغم من التعامل السلمى معها لم تكف عن تعويق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفى داخلها البحوث العلمية التطبيقية التى قد تضر بمصالح معينة .

ثانيا : عوامل ذات طبيعة نوعية :

١ ــ عدم وجود اتساق بين خطط التعليم فى مراحله المختلفة كما ونوعا ــ أيا كان أسلوب هذه الخطط ــ وبين الحاجات الفعلية للمجتمع فى ظروف تحوله الخاصة ، ويمكن لنا ان نلحظ هذا فى التعليم الثانوى والجامعى مما يخلق فائضا من التخصصات التى لا تحتاجها قطاعات الدولة فى ظروفها الراهنة .

٢ ــ ويلحظ عدم الاتساق السابق فى خطط البعثات الخارجية ، فالمفروض اننا فى بلد نام ، وفى حاجة الى تخصصات من نوع معين ، وفى قطاعات اكثر من غيرها . ولكن الملحوظ ان البعض يرسل الى بعثات دقيقة وفرعية ، كعلوم الفضاء مثلا ، وعند عودته حتما لن يجد المكان المناسب لمؤهلاته لاننا فى الظروف الانية لانحتاج الى مثل هذا التخصص .

٣ ــ نظرة المجتمع الى الباحث العلمى وتقديره ، وتهيئة المناخ الملائم لتحركه ونشاطه العلمى . ويقع جزء كبير من هذا على اجهزة الاعلام ، فمع تقديرنا للفن والادب ، فان حجم مايعطى لراقصة او مطربة ناشئة من وسائل الاعلام يكاد يفوق ــ مع التحفظ ــ مما يعطى لمركز للبحوث بكل ما فيه من رجال وباحثين .

٤ ــ عدم وجود أسس واحدة محددة للتعامل مع كل العاملين سواء فى الجامعات او مراكز البحوث ، سواء كان هذا التعامل ماليا او ادبيا . فالباحث المصرى يتطلع الى الجامعات المصرية ، والا الى بعض البلدان العربية ، والا الى خارج الوطن العربى ، بقصد تحسين أوضاعه الادبية والمادية .

٥ ــ عدم اتساق وكفاءة الوسائل والفرص المتاحة للباحث وبين تحقيق تطلعاته وطموحه العلمى ، فى العمل والنشر العلمى والتنفيذ .

ــ ١ ــ

واما عن اهم معوقات البحث العلمى فيمكن الاشارة منها الى :

١ ــ عدم وجود سياسة علمية واضحة تربط بين الامكانات العلمية وبين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢ ــ عدم التنسيق بين الاجهزة المختلفة القائمة بشئون البحث ، فهناك اقسام للبحوث بالجامعات والوزارات ، عدا المراكز العلمية مما يترتب عليه تشتيت الجهود وعدم الافادة من الامكانات العلمية والمادية المتاحة .

٣ ــ انشغال الباحثين لفترات ليست قليلة بأمور الحياة اليومية ومتطلباتها مما يبدد الطاقة والوقت .

٤ ــ عدم تيسير الاتصال بين الباحثين محليا وقوميا وعالميا ووجود عقبات تحول دون النشر العلمى باستثناء من يعملون بالجامعات والمعاهد العالية .

٥ ــ التفرقة فى النظرة الى العلوم الطبيعية والانسانية الاجتماعية ، مع ان الوظيفة الاجتماعية للعلم ايا كان نوعه ، فى اى بلد متقدم ، لا تكتمل الا بالعلوم الانسانية .

٦ ــ النظر الى الدور الذى يمكن ان يسهم به الباحث فى التنمية والتنفيذ نظرة تتيح له الانتاج والعمل على كافة مستويات العمل بالمجتمع .

ــ ٣ ــ

وبصدد هجرة المثقفين وتأثير ذلك فى مستقبل التنمية ، فيمكن الاشارة باختصار الى ان اعداد المثقف والباحث يتكلف من الخطة كثيرا ، ووقت أن يكون قادرا على العطاء يهاجر ، فيكون عائد ماتم انفاقه عليه معدوما . هذا بالاضافة الى أن اية خطة للتنمية يجب ان تكون مرتكزة على العلم والبحث العلمى الطبيعى والاجتماعى ، سواء فى مرحلة اعداد الخطة او تنفيذها او متابعتها .



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : أبريل ١٩٧٣

— ٤ —

وعن أهم أساليب الحد من هجرة المثقفين ، فهى تتلخص ببساطة شديدة فى الحد من عوامل الطرد السابقة ، وما قد توجد من ضغوط ، غير أن ثمة عوامل أساسية تسهم فى المناخ العلمى الملائم للاستقرار والانتاج ولعل أهمها :

١ — احياء فكرة المجالس النوعية المتخصصة .

٢ — تدعيم مراكز البحث العلمى لتقوم بالدور الملقى على عاتقها .

٣ — التنسيق بين أجهزة البحث فى كافة المجالات .

٤ — رعاية الباحثين ماديا واجتماعيا وادبيا .

٥ — اعطاء حجم اكبر لدور العلم فى تنمية المجتمع وتغييره



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

بلادنا فى أشد الحاجة اليهم

د. السيد محمد الحسينى
خبير بالمركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية

الدوافع الكامنة وراء هجرة المثقفين المصريين عموما والباحثين المصريين، بوجه خاص. يمكن تفسير هذه الدوافع بالنظر الى نوعين من العوامل :

١ ـ العوامل التى تدفع المثقف الى الهجرة ومن هذه العوامل : ـ

ا ـ احساسه بالاغتراب عن بقية افراد المجتمع خاصة اذا ما كان يمارس نشاطاً علميا .

ب ـ احساسه بعدم وجود التقدير الكافى من افراد المجتمع .

جـ ـ ضآلة المرتبات .

د ـ عدم وجود تقاليد للبحث العلمى .

هـ ـ احساسه بالانعزال عن التيارات العلمية العالمية .

و ـ ضعف التسهيلات المخصصة للبحث العلمى .

ز ـ عدم وجود معايير معينة للاداء والكفاءة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٣

٢ - العوامل التى تجذب المثقف أو الباحث العلمى الى الهجرة الى البلدان المتقدمة :

١ - ارتباطه بالتطورات العلمية العالمية .

٢ - وجود معايير معينة للاداء والانجاز .

٣ - الاشباع الذى يحققه من وراء ادائه لعمله .

٤ - الحصول على مرتبات ودخل أعلى .

٥ - الاغراءات المختلفة التى تقدمها الدول المتقدمة .

● **معوقات البحث العلمى فى مصر والى أى حد تعتبر هذه المعوقات مسئولة عن زيادة نسبة المهاجرين من العلماء والباحثين .**

١ - ضعف الامكانيات المادية اللازمة للحصول على المعدات الاساسية اللازمة للبحث العلمى .

٢ - انفصال البحث العلمى عن العمل التطبيقى .

٣ - عدم وجود عقلية تنفيذية واعية تستطيع استيعاب نتائج البحث العلمى .

٤ - عدم وجود مناخ علمى يحاول الافادة من نتائج البحث العلمى ، ويقدر اهمية هذه النتائج .

٥ - عدم وجود تخطيط ودراسة شاملة لاوليات البحث العلمى .

٦ - المشكلات المدروسة لا تعكس تماما المشكلات الملحة التى تستاهل الدراسة والبحث .

٧ - عدم وجود سياسة علمية رشيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا باهداف المجتمع وايديولوجيته .

٨ - ارتباط السياسة العلمية بالاشخاص ، لا بايديولوجية المجتمع ، وخضوع هذه السياسة للتغير المستمر .

● **نتائج استمرار هذه الهجرة واتساعها على مستقبل التنمية فى مصر ؟**

من الطبيعى ان تؤدى هجرة المثقفين الى الخارج الى عواقب وخيمة على مستقبل التنمية فى مصر . وأنا استخدم مصطلح المثقفين بالمعنى الواسع . وكمصر - بلد نام ، يضم نسبة عالية من السكان الاميين (حوالى ٧٠ فى المائة) غير الواعين بمصالحهم ، هى فى اشد الحاجة الى هؤلاء المثقفين فى دفع عملية التنمية والاحتكاك بالجماهير العريضة . ويزداد الامر خطورة اذا ما علمنا ان المثقفين الذين يتخذون قرارا بالهجرة هم المتفتحين الذين يتمتعون بعقول مستنيرة وفهم عميق لبلدانهم . ومن هنا فاننا يعنينا هنا ليس المثقفين ذوى التخصصات الدقيقة ، بل المثقفين ذوى الاهتمامات الواسعة . ان الدور الذى تلعبه الصفوة المتعلمة فى مصر دور اساسى ويجب ان ناخذ هذه الحقيقة فى الاعتبار عند تحليلنا لظاهرة هجرة المثقفين .

واذا ما تناولنا هجرة ذوى التخصصات الدقيقة امكننا القول ان هجرتهم - فى المدى البعيد - تؤدى الى نتائج سيئة بالنسبة لمصر . فمصر تمر الان بتنمية اقتصادية واجتماعية ، وانه سيأتى وقت - بالتاكيد - تكون فيه مصر باشد الحاجة الى ذوى التخصصات الرفيعة .

● **ماهى فى تصوركم اهم الوسائل التى تؤدى الى الحد من ظاهرة هجرة المثقفين ؟**

من الضرورى ان نضع علاج هذه الظاهرة فى سياق عالمى او دولى . كما ان علاجها مرتبط ببناء المجتمع ذاته . ومن المعروف ان علاج هذه الظاهرة مرتبط اوثق الارتباط باسبابها وعواملها . ومع ذلك فباستطاعتنا ان نشير الى بعض الامور التى يمكن ان تسهم فى علاج هذه الظاهرة :

١ - تقديم التسهيلات الممكنة لانجاز البحث العلمى الضرورى .

٢ - تعديل نظام المكافآت التى يحصلون عليها بحيث يحصلون على الحد المعقول الذى يكفل لهم سبل العيش المقبولة .

٣ - اشراكهم فى السياسات التنفيذية المختلفة ، وعلى الاخص ما تعلق منها بتنفيذ نتائج بحوثهم .

٤ - ان تنال توصياتهم ونتائج بحوثهم هيبة اكبر واحتراما اكثر .

٥ - ان تتاح لهم باستمرار فرصة الاحتكاك بالثقافات العالمية .

٦ - ان يتاح لهم المزيد من الحرية فى اختيار الموضوعات الجديرة بالدراسة ، وان يتاح لهم مزيد من الحرية فى تفسير نتائج دراساتهم .

هجـرة العلميـين ..

بين الحقـوق والالتزام الاجتماعي

د. هدى مجاهـد
خبيـرة بالمـركز القـومي
للبحوث الاجتماعيـة والجنائيـة

اولا : ان ظاهرة الهجرة - بصفة عامة - اصبحت من الظـواهر البارزة التي يواجهها مجتمعنا، ويعاني منها في نفس الوقت . فالهجرة سواء كانت داخلية ، اى بين أنحاء الجمهورية ، او هجرة خارجية من الجمهـورية الى خارج نطاقها ، اصبحت تمثـل مشكلة بالنسبة للمجتمع وعليه ان يواجهها .

فاذا كانت الهجرة الداخلية تخفى وراءها عوامل كثيرة تدفع الافراد الى ترك موطنهم الاصلي الى مناطق أخرى جاذبة بحثا وراء العمل ، او التعليم ، او تحقيقـا لمستوى طموح ارفع ، فـان هذا النوع من الهجرة يترتب عليه كثير مـن المشكلات المتعلقـة بالاسكان والمواصلات والتموين بالاضافة الى معاناة المهاجر ذاته من قدرة على التكيف الاجتماعي مع الظروف والاوضاع الجديدة في منطقة المهجر التي تختلف عن منطقة الطرد من حيث الثقافة الفرعية ونوع العمل وتباين علاقة الافراد في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية .

واذا كان الامر كذلك بالنسبة للذين ينتقلون من منطقـة الى اخرى فـي داخـل نطـاق الجمهورية ، بمعنى أنه اذا كان المجتمع يعاني من ظاهرة الحراك الداخلي رغم عدم فقدان المجتمع لهم ، فان الامر يزداد اهميـة وخطورة بالنسبة للذين يتركون الوطن الى خارجه .

فهجرة المثقفين والبـاحثين العلميين - دون شـك - تشكل اهمية خاصة اذ يترتب عليها فقدان المجتمع لصفوة عناصره التي يعول عليها كثيرا في خطط التنميـة الاجتماعية والاقتصادية . والواقع ان المثقفين والباحثين بصفة خاصة يهدفون الى تحقيق ما يبتغيـه المجتمع من آمال ويعملون جادين من أجل هذا الهدف العظيم . ولكن هناك بعض الامور التي قد يصطدمون بها عند ممـارستهم الحياة العملية ومن هذه الامور :

١ - عدم توظيف قـدراتهم وطاقاتهم التي يستطيعون تقديمها التوظيف التام من خلال وجودهم في أعمال قد تكون بعيدة عن نطاق تخصصهم ، ومن هنـا يتسرب الملل اليهم ويفقـدون الحمـاس الـذين كـانوا على استعداد لتقديمه لو أتيحت لهم فرصة العمل في المجال المناسب لهم .

٢ - عدم توافر المناخ العلمي المناسب الذى يهيء لهم القدرة على الابداع والابتكار ، ومنهـا على سبيل المثال متابعة التقدم العلمي المستمر من خلال الكتب والدوريات بحيث تصل اليهم في الوقت المناسب ودون معاناة في الحصول عليها .

٣ - مشاكل الحياة الملحـة التي تفرض وجودها بالحاح على البـاحث ممـا يضطـره الى الانصراف بجانب من تفكيـره لمعالجة هذه المشاكل ، ويكون هذا الانصراف على حساب طـاقته وانتاجه . لان الباحث يحتاج الى العمل في جو بعيد بقدر الإمكان عن الضغوط اليومية التي يخضع لها .

ولذلك نجد الباحثين وخاصة الذين في مقتبل العمر ، ينبهرون بالعروض المغرية التي تعـرض عليهم من الخارج .

٤ - عدم التقدير الكافي لقيمة البحث العلمي من حيث الاخذ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

هجرة العقول..لماذا .. وما الحل ؟

بنتائجه والاسترشاد بها عند التخطيط والتنفيذ ، مما يزعزع ثقة الباحث فيما يبذله من جهد .

هذه الاعتبارات تمثل نموذجا من الدوافع التى قد تدفع بكثير من المثقفين والعلميين الى الهجرة .

ثانيا : أما عن معوقات البحث العلمى فى مصر ، فأعتقد انه بالاضافة الى المشاكل السابقة التى نعتبر مسئولة الى حد كبير عن هجرة المثقفين والتى تعد فى نفس الوقت عقبة فى سبيل البحث العلمى وانجازه بالصورة الواجبة ، نضيف بعضا من هذه المعوقات :

١ ـ أن البحث العلمى يعتمد فى المقام الاول على بيانات ومعلومات تستقى من الواقع ومن المصادر الرسمية والهيئات المتصلة بمجال الظاهرة المدروسة . وهنا يواجه الباحث بصعوبات بالغة فى الحصول على ما يبتغيه من بيانات قد توفر عليه الجهد الكثير وتسهم فى اثراء البحث العلمى ، وتجعله يبدأ فى معظم الاحوال من نقطة الصفر .

٢ ـ عدم تخصيص الميزانيات المناسبة التى تمكن البحث العلمى من تحقيق أهدافه ، وبالتالى تنعكس آثار هذا الضيق المالى على البحث من حيث امكانية تعميقه وتعميمه .

٣ ـ الانفصال بين أجهزة التخطيط وبين اجهزة البحث العلمى ، مما يؤدى الى الافتقار الى خطة علمية تنسق بين نتائج البحث العلمى وبين المشروعات المختلفة مما لا يحقق الاستفادة الكاملة من نتائج البحوث .

ثالثا : مما لا شك فيه أن كل فرد له الحرية الكاملة فى أن يستقر فى المكان الذى يتلاءم مع امكانياته وطاقاته ويحقق له أهدافه ويشبع حاجاته . ولكن ليست له الحرية المطلقة فى كل ما يبتغيه لانه فى مقابل ما يحصل عليه من حقوق فان عليه التزامات قبل المجتمع الذى يعيش فيه . ذلك لان الدولة تتحمل بالنسبة للفرد كثيرا من أعبائه فى مختلف مراحل نموه وتعليمه وتعطيه طوال فترات تعليمه كثيرا من الحقوق التى قد تكون على حساب فئات أخرى فى المجتمع ، على أساس أنه فى وقت معين سيعود عليها العائد الذى سيدخل ضمن خطة التنمية . بمعنى أن كل مثقف يمثل بالنسبة للدولة مشروعا استثماريا سيحقق العائد منه بعد فترة ، فاذا استمرت عمليات الهجرة على هذا النحو، فان الدولة ستفقد باستمرار رؤوس أموالها من المثقفين وبالتالى ستعود عليها بالخسارة الدائمة ، فى الوقت الذى تحتاج فيه الى توظيف كل طاقاتها الى الامد الامثل من أجل دفع عجلة التنمية فى البلاد .

رابعا : أعتقد أن السبيل الى الحد من ظاهرة هجرة المثقفين يحتاج الى النظر فى الدوافع والمعوقات السابقة والعمل بقدر الامكان على معالجة أسبابها ، وأعتقد أن ذلك سوف يدعو الكثيرين مما يزمعون الهجرة التفكير اكثر من مرة فى اتخاذ القرار النهائى ، لان الوطن الاصلى للفرد هو المكان الوحيد الذى يمكن للفرد ان يحقق فيه ذاته .



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٧٣

هجـــرة العقـــول

لمـــاذا .. وما الحـــل

دراسة هذا العدد ، تدور حول قضية طرحت ولا تزال تطرح بالحاح :

ما هو الموقف من هجرة المثقفين ، او ما اصطلح عليه ، ما هو الموقف من نزوح « العقول » وتسرب « الخبرات » من بلادنا — ومن البلدان العربية — الى البلدان المتقدمة صناعيا ، وبوجه خاص الى المجتمعات الراسمالية الغربية .

ومن المؤسف ان موضوع الهجرة لم يكن يعالج — على الدوام — بما يستحقه من جدية وموضوعية لان كثيرا من غير المؤهلين للحديث عنه كانوا يروجون للهجرة ، مقدمين حججا سطحية ، او جزئية وحكايات للتسلية .

بل لقد جاء وقت ، اتخذت فيه مثل هذه الكتابات طابعا مكثفا ، لم ينعكس على ازدياد اعداد «العقول» المهاجرة والنازحة فحسب ، بل نستطيع ان نقول ، انه انعكس سلبا على عشرات الالوف من الشباب الذى لم يستكمل تعليمه بعد ، والذى يندفع الى زيارة بلدان الغرب فى العطلة الصيفية ، باحثا عن عمل يفيد منه ، وقلما يوفق الى ذلك فى واقع الامر ، كما اخبرتنا بذلك ، كل التحقيقات الصحفية التى نشرت فى حينها ، عن المتاعب التى تقابل شبابا بلا خبرة وبلا تاهيل مسبق .

على اية حال ، فان موضوعنا ، هو عن الكوادر التى استكملت حظها من التعليم ، واصبحت فى عداد التخصصات العلمية والفنية العالية ، وهى الكوادر التى يهاجر من بين صفوفها عدد غير قليل من الكفاءات .

ان وجهة نظر الطليعة ، تنطلق — اساسا من ان المثقف المصرى مدين بتعليمه الى الجماهير الشعبية خاصة للفلاحين والعمال . ذلك ان عمل هـذه الجماهير ، هو الذى مكن المثقفين من مواصلة تعليمهم فى جميع المراحل بدون مقابل . من هنا ، يبقى على المثقف دين عظيم ازاء شعبه . وعليه ان يسدد هذا الدين بمزيد من الارتباط بهذا الشعب ، وبالمشكلات والتحديات التى تطرحها عليه الحياة ، فالمدخل اذن الى هذه القضية وطنى واجتماعى فى آن واحد .



؟

وليس معنى هذا اننا نجرد الكفاءات المهاجرة من احساسها الوطني ؟ وليس معنى هذا اننا ننتقص من وطنيتها وحبها لبلادها كلا ، وبالقطع ! وكل مافى الامر ، اننا نريد ان نعمق ظاهرة موضوعية ، هي ظاهرة نزوح العقول المصرية ، حتى نصل الى فهم ، وحتى نضع ارجلنا على بداية ــ ولو متواضعة ــ على طريق العلاج .

والدراسة التي تقدمها الطليعة مجرد محاولة في هذا السبيل لا اكثر . وهي تنقسم الى ثلاثة اقسام :

١ ــ مقالات ثلاث :

● احدها للدكتور مراد وهبة ؟ وفيها يطرح بعض الخلفيات الفكرية والفلسفية للمثقفين في العالم الثالث .

● الثانية للدكتور رشدى لبيب ، وفيها يناقش القضية من الزاوية التربوية .

● والثالثة لكمال السيد وهى تناقش الاتجاهات الرئيسية في اعمال مؤتمر القادة الاداريين ، الذى عقد في القاهرة من ٢٤ فبراير الى ٢٢ مارس الماضى وعرف « بمؤتمر سياسة الهجرة والعمل في الخارج »

٢ ــ شهادات واقعية : من خبراء في الاقتصاد ومن باحثين علميين ، ومن بين هؤلاء الباحثين العلميين من عرضت له تجربة الهجرة شخصيا .

٣ ــ اما القسم الثالث من الدراسة ، فيشتمل على جداول مختارة من الاحصاءات في مصر والبلاد العربية .



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٧٣

هجرة العقول .. قضية تربوية

د. رشدي لبيب

اذا كان العمل الانساني (الفكرى والبدنى) يعد القوة الانتاجية الاساسية ، فان اعداد الافراد للقيام بهذا العمل وزيادة كفاءتهم الانتاجية ، عن طريق عمليات التعليم والتدريب ، تعنى زيادة فىطاقاتالمجتمع ، وبالتالىينتظر منها عائد شانها فىذلكشان اى استثمار آخر . وفعلا ، دلتالبحوثالتىاجريت فىهذا المجال ، علىأنعائد الاستثمارات المخصصة للتعليم ، يفوق عائد الانواع الاخرى من الاستثمارات . ولهذا أصبح المفهوم السائد للتربية فى العصر الحديث ، انها مسئولية اجتماعية،وأداة للانتاج وعنصرا جوهريا من عناصر التنمية ، لا مجرد خدمة تقدم للافراد ، او قيامه بمهمة عجز الاباء عن القيام بها .

وفى الحق ، ان ظهور التكنولوجيا الحديثة وانتشار الالية بما احدثته من تغيير فى الدور الانتاجى والاجتماعى للعمل ، ادى الى ظهور الحاجة الشديدة ، لا الى العمل اليدوى فى صورته البدائية ، بل الى البحث العلمى والطاقة الانسانية المدربة تدريبا عاليا . وتخطت هذه الحاجة الحدود الاقليمية والقومية ، بحيث بدأت تظهر سوق دولية للكفاءات فى مجالات النشاط المتعددة . ومن هنا اصبح التعليم منتجا لسلع يزداد الطلب عليها(اذا جاز لنا هذا التعبير المادى) .

فى ضوء هذا ، ما الذى تعنيه مشكلة استنزاف العقول او هجرة الفنيين والعلماء ؟ يقول مالكولم سى . اديسيشيا نائب المدير العام لليونسكو«ان التعليم عنصر جوهرى من عناصر التنمية ، اذ أنه شرطها المسبق ومتغيرها الحاسم .. الا أن هجرة الكفاءات العربية تمثل انكارا لهذا الموقف الاساسى ، لانها تقدم الدليل على ان التربية ليست سبيلا الى التنمية ، وانما هى الطريق المفضى الى الهجرة .. ان التعليم ، كما هو مجسم فى هؤلاء الافراد وكما يمثلونه ، ليس مدخلا من مدخلات التنمية ، وانما هو الطريق العريض الى الرفاهية الشخصية والاشباع الفردى »(١) . اذن فقضية هجرة العقول ، هى قضية فاقدفى التعليم.فبدلا من أن يعود الاستثمار الذى قدمته الامةمن اموالها

---

(١) مالكولم سى . اديسيشيا : هجرةالكفاءات من العالم العربى . خطاب القى فى المؤتمر الثقافى العربى الثامن من اعداد المعلمين فىالوطن العربى(القاهرة،١٩٦٩) م



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : إبريل ١٩٧٣

بعائد مناسب فى صورة اعمال بناءة تزيد من دخلها القومى ، اذا بالامة تفقد هذا العائد بل وتفقدايضا رأس المال الذى دفعته فى تعليم هؤلاء المهاجرين ..

ولكى نتبين حجم هذا الفاقد ، يكفى ان نشير الى ان عدد الذين هاجروا من العلميين والفنيين ، اوامتنعوا عن العودة من البعثات فيما بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ١٩٤٣ شخصا جميعهم من حملة الدكتوراه ، والشهادات الجامعية (غير من هاجروا من الفئات الاخرى) (٢)٠ فاذا كانت تكلفة اعداد العالم وفقا لمعدلات اليونسكو ٢٠٫٠٠٠ دولار فان هذا يعنى ، اننا فقدنا فى أربع سنوات فقط حوالى اربعة ملايين دولار ، هذا مع عدم حساب العائد الذى كان مفروضا أن يعود الى المجتمع من خبرة هؤلاء المهاجرين . وفعلا ، لقد دلت بعض الدراسات على ان التكلفة الظاهرية لهجرة الكفاءات العربية تبلغ حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا (٣) ٠ واذا أضفنا الى ذلك الخسارة الفادحة التى تصيب اقتصادنا القومى ، نتيجة نقص العلميين والفنيين الوطنيين والتى لا تعوضها اية خبرة مستوردة ، سواء فى صورة حقوق اختراع او خبراء ، لادركنا المشكلة فى حجمها الحقيقى ، على الرغم من ضآلة عدد المهاجرين الظاهرية . وهنا ينبغى ان نشير الى أن الفوائد التى قد تعود الينا كما يرى البعض من وراء الهجرة ، مثل تحويل المهاجر لجزء من دخله الى الوطن ، او القيام بدور إعلامى ، لا يمكن ان تعوض فى حسابها النهائى هذا الفاقد الذى أشرنا اليه .

ومن ثم ، فاننا نرفض مبدئيا مناقشة المشكلة فى الصورة التى بدأ البعض يرددها وهى : كيف نربط المهاجر بوطنه الام ؟ بل نرى أن نضعها فى صورتها الحقيقية . وهى : كيف نقضى على هذه الظاهرة ؟ كما ينبغى علينا أن ندرك ان هذه الظاهرة ليست عارضة ، وانما تحتاج منا الى وقفة طويلة متأنية بحثا وراء جذورها العميقة لوضع علاج حاسم لها . فمن المعروف انه مع ازدياد التقدم العلمى والتكنولوجى تزداد الحاجة الى الطاقات البشرية المدربة تدريبا عاليا ، مما يجعلنا نتوقع ان الصراع حول الحصول على الكفاءات البشرية سوف يزداد احتداما ٠ ولعل ماقاله مدير شركة « الوظائف المتحدة » فى عدد يناير ١٩٦٨ من مجلة « العلم والحياة » الفرنسية ما يؤكد هذا : « ان تسيادة العالم تبدأ اليوم من التكنولوجيا .. والتكنولوجيا تبدأ بدورها من البحث والتطوير ، وهذا هو السبب فى أن الولايات المتحدة ملتزمة أساسا بهذا الطريق .. وليس من المستغرب اننا لم نقدر على اعداد القوة العاملة الكافية لهذا .. فان اعداد التكنولوجى يستغرق عشر سنوات على الاقل .. انه أمر يستغرق وقتا طويلا واحتياجاتنا الحاضرة لا تقدر على الانتظار .. ان تغيير هذا الوضع سيستغرق عدة أعوام ، ويعنى هذا ، اننا سنعتمد لسنين عدة قادمة وبدرجات متزايدة ، على العقول المتاحة لنا من وراء البحار » .

والان ، قد يكون من الطبيعى أن نبحث فى أسباب الظاهرة كنقطة بدء ضرورية للتحكم فيها . وبقدر عمق تفكيرنا فى هذه الاسباب للوصول الى جذورها ، سيكون علاجنا لها فعالا ومجديا . واذا كان التصوير الذى قدمناه للمشكلة ، وهى انها مشكلة فاقد فى التعليم ، او بمعنى آخر أنها تعكس بصورة ما فشل نظام التعليم (سواء أكان هذا الفشل نتيجة عوامل كامنة فيه أو خارجة عنه) فى تحقيق العائد المتوقع منه ، نقول اذا كان هذا التصوير صحيحا ، فقد يكون من المرغوب فيه أن نناقش أسباب هذه الظاهرة فى علاقاتها مع هذا النظام ، وهذا ما سنحاوله فى حديثنا التالى .

الاسباب المعلنة لظاهرة الهجرة ومدى علاقتها بالتربية والتعليم

تعرضت كثير من الدراسات والكتابات لدوافع الهجرة وأسبابها . ولكن معظم الاسباب والدوافع التى وردت فى هذه الدراسات ، كانت تعبيرا عن الاراء التى يبديها المهاجرون انفسهم ، ومن ثم فان بعضها لا يخرج عن كونه مجرد تبريرات تخفى الدوافع والاسباب الحقيقية ٠ وان كنا لاننكر انه ليس من الضرورى ان يكون المهاجر نفسه واعيا بالاسباب الجذرية التى تكمن وراء احساساته

الحالية . ولذلك فاننا سنحاول فى هذا الجزء من حديثنا ان نناقش الاسباب المعلنة للهجرة ، لعلنا نكشف عن العوامل الخافية وراءها .

حاولت بعض الدراسات ان تصنف عوامل الهجرة الى نوعين : عوامل تتصل بالدول الجاذبة (تلك الدول التى تجذب العلميين والفنيين للعمل بها) وعوامل كامنة فى الدول الطاردة (الدول التى يتركها ابناؤها) ومبدئيا ، نود ان نستبعد من مناقشتنا الاسباب التى تتعلق بالدول الجاذبة . فما لا شك فيه ، ان هجرة العقول الى هذه الدول يعد كسبا اقتصاديا لها ، ولا ينتظر ان تتخذ من التدابير ما يمنع الهجرة اليها مهما قيل لهنا بواسطة اجهزة الرأى العام ، او المؤسسات الدولية ، انها عملية غير اخلاقية ، وضارة بالدول النامية . ومن ثم فنحن لا نملك الا ان نعالج المشكلة فى اسبابها الداخلية بحيث يصبح تاثير عوامل الجذب (كالاغراءات المالية مثلا) أقل من تاثير عوامل البقاء فى الوطن .

فما هى عوامل الطرد ؟ ان الدراسة التى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن وسائل العمل على الاحتفاظ بالعلميين فى البلاد العربية ، وغيرها من الدراسات (٤) ذكرت العديد من الاسباب والعوامل ، يمكن تلخيصها فى أربعة أسباب رئيسية سنحاول فيما يلى مناقشة كل منها على حدة :

(١) عدم مناسبة العمل المسند للفرد مع تخصصه : يرى البعض ان الاعمال التى تسند لهم لا تتفق مع اعدادهم السابق ، مما يؤدى الى عدم ارتياحهم اليها وعدم توفيقهم فى القيام بها . ويبدو أن هذا السبب يرتبط بشعار كثيرا ما رفع فى مجتمعنا وهو « الرجل المناسب فى المكان المناسب » وهنا نود ان نشير الى النقاط التالية :

أ ـ نخطىء كثيرا لو تصورنا ان تحقيق هذا الشعار امر يتصل بالتنظيم الادارى فحسب ، بل اننا نرى أن جهودا قد بذلت فى هذا المجال عن طريق أجهزة توزيع القوى العاملة ومع ذلك فشلت . ذلك أنه لم يكن هناك تطابق بين الفرص المتاحة للعمل وبين نوعيات الخريجين . فعلى سبيل المثال ، هناك احتياج سنوى متزايد للمدرسين ، بينما نجد معظم الخريجين اعدوا فى تخصصات بعيدة عن هذا المجال لا يحتاجها المجتمع فى الوقت الحاضر . اذن فهى قضية تتصل أساسا بتخطيط التعليم وبعمليات التوجيه التعليمى والمهنى فى مجتمعنا . فبالرغم من الدعوة الدائمة لربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلباته الا اننا فيما يبدو لم ننجح حتى الآن فى تحقيق هذا الربط . بل هناك بعض التناقضات فى فكرنا التربوى حول هذا الربط . فما زال الرأى الغالب فى المجال التعليمى والتربوى ان عملية التوجيه التعليمى والمهنى عملية سيكولوجية بحتة ، تقوم على أساس قياس قدرات الافراد وميولهم فحسب ، دون اعتبار لتطلبات المجتمع واحتياجاته . ومن شان هذا الرأى أن يخلق فجوة بين ميول الافراد المهنية وبين مطالب المجتمع ، وبالتالى فهو لا يحقق المسئولية الاجتماعية للتعليم . وينبغى الا يفهم من هذا اننا نعارض أهمية قدرات الافراد ومواهبهم وميولهم فى التوجيه التعليمى والمهنى ، ولكننا نعتقد أن احد مسئوليات التعليم هو انماء وتوجيه هذه القدرات والمواهب والميول فى الاتجاه الذى يحقق مطالب المجتمع .

ب ـ ان الاوضاع الوظيفية فى مجتمعنا تجعل بعض الافراد يحاولون الهرب باسم هذا الشعار ـ (الرجل المناسب فى المكان المناسب) من وظيفة الى اخرى تكون أكثر اغراء ادبيا او ماديا . فاذا لم يتحقق لهم ذلك ضجوا بالشكوى . ونحن نلمح ذلك فى كثير من الحجج التى يسوقها المهاجرون . فمثلا ، ان كل حامل دكتوراه يتصور ان مكانه الطبيعى هو العمل فى الجامعة ، وبالتالى يحس بالضيق لو عين فى احدى الوزارات بل اذا عين فى أحد المعاهد العليا غير التابعة للجامعة . ونحن لا نؤيد تلك الاوضاع الوظيفية الخاطئة التى تخلق حالة تنافس على وظائف دون وظائف اخرى ، وتؤدى احيانا ، الى عدم اتزان فى توزيع القوى العاملة ، فتتكدس الكفاءات فى مناطق عمل ، قد لا تكون فى حاجة اليها ، بينما تترك اماكن اخرى دون عدد كاف منها . ولكن هنا ينبغى أن نلفت النظر الى بعض المفاهيم الخاطئة التى انتشرت بين شبابنا حول طبيعة بعض الاعمال والقدرات المناسبة لها . فمثلا لايدرك هذا الشباب ان

حاجة مصانعنا وشركاتنا الى الباحثين القادرين على القيام بتطوير عمليات الانتاج والافادة من التطور العلمى والتكنولوجى المعاصر لا تقل عن حاجة الجامعات ومراكز البحث الاكاديمى اليهم ، وان حاجة الريف ومراكز العلاج فيه ، اى المتخصصين فى فروع الطب المختلفة ، اشد من حاجة مستشفيات المدن اليهم . ونحن نعتقد ان المؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام لم تقم بدورها فى تصحيح مثل هذه المفاهيم الخاطئة ، بل ان بعض ما يرد فى وسائل الاعلام ، يغذى مثل هذه المفاهيم . فعلى سبيل المثال ، خلقت بعض هذه الوسائل ضجة حول احد علمائنا الذين هاجروا ، واعتبرت ان تعيينه فى معهد البترول والتعدين (وهو متخصص فى الجيولوجيا) امر غير سليم !!

جـ ـ ان هناك ، فيما يبدو ، عدم اتفاق حول معنى التخصص ، وبالتالى حول الوظيفة المناسبة لهذا التخصص . فالاراء تتراوح فى معناها بين التخصص العريض (التخصص العام فى مجال دراسى معين) وبين التخصص الضيق جدا الذى يصل الى حد حصره فى نقطة البحث التى تناولتها رسالة الدكتوراه للمتخصص . وفى الحق ، ان تحديد معنى التخصص ، يتوقف الى حد بعيد على درجة النمو العلمى فى المجتمع ، ومدى توافر عدد المتخصصين فى المجال الواحد . ففى الدول المتقدمة ، حيث تتسع الاعمال العلمية والتكنولوجية ، وتتوافر الاعداد الكبيرة من المتخصصين ، يمكن الاخذ بمفهوم التخصص الضيق ، اما فى الدول النامية ، حيث يتضاءل حجم العمل العلمى والتكنولوجى ، ويقل عدد المتخصصين ، فلا يمكن عمليا الاخذ بمفهوم التخصص الضيق . ومن ثم ، فاننا نعتقد ان بعض تنظيماتنا التعليمية ، وخاصة فيما يتعلق باعداد المتخصص ، لا تتفق مع واقع العلم والعمل فى مجتمعنا . كما ان مفهوم التخصص السائد بين علمائنا وفنيينا ينبغى ان يراجع .

يتضح من النقاط السابقة ، ان السبب الاول فى الهجرة « عدم مناسبة العمل المسند للفرد مع تخصصه » هو فى الحقيقة انعكاس لاخطاء فى تعليمنا تتصل بتخطيطه او بالمفاهيم التى ينميها فى خريجيه .

٢ ـ عدم وجود فرص كافية للعمل : هناك رأى يردده البعض فى الداخل ، وتردده معه بعض الدول الجاذبة للمهاجرين ، وهو ان الهجرة لا تترتب عليها بالضرورة خسارة كبيرة للدولة المصدرة ، لان هذه الاخيرة لا تملك حتى الان وسائل الاستفادة بهم . واذا كان هذا حق ، فانه يدعو الى التساؤل حول حقيقة أسباب عجز بعض الدول عن الاستعانة بالكفاءات الفنية الموجودة بها . قد يجرنا هذا مرة أخرى الى ما سبق ان اشرنا اليه من ضرورة ربط سياسة التعليم وخططه بخطط التنمية . وهنا نود ان نشير الى اننا مع ادراكنا ان التعليم هو فى حد ذاته عملية استثمار ، كما سبق ان اشرنا ، الا انه لا سبيل الى الاستفادة من الاستثمارات المخصصة لانماء الجهد الانسانى الا اذا وجدت المجالات التى يمكن ان نستفيد فيها من هذا الجهد الانسانى . وهنا نجد سبيلين ، اولهما الموازنة بين الاستثمارات المخصصة للتعليم وبين استثمارات النمو الاقتصادى والاجتماعى بحيث يتناسب التوسع فى التعليم (وخاصة مراحله العليا) مع النمو فى المشروعات الاقتصادية والاجتماعية . اما السبيل الثانى ، فهو اعتبار التعليم وسيلة لانماء قوى الابتكار والبحث ، بحيث يخرج افراد قادرين على خلق مجالات جديدة للعمل وعلى البحث عن مصادر مبتكرة للانتاج . وهذا السبيل الثانى يشير الى فلسفة جديدة للتعليم ، لا تقوم على افتراض اعداد الافراد لواقع ثابت بل على أساس ان الافراد ـ اذا اعدوا اعدادا سليما ، قادرون على تطوير هذا الواقع . ونحن نعتقد ان هذه الفلسفة ضرورية للدولة النامية التى تقيم مشروعاتها الاقتصادية فى ضوء تصور متخلف عن الامكانيات المناسبة (مثل الموارد الطبيعية التقليدية) .

وهكذا ، نرى ايضا ان هذا السبب للهجرة ، يتصل بفلسفة للتعليم تحتاج الى تغيير .

٣ ـ عدم توافر المناخ العلمى المناسب ، وتزايد الظروف المعرقلة للعمل : لعل من اكثر الاسباب التى ترددها الدراسات والكتابات التى تناولت موضوع هجرة العلميين والفنيين تلك الاسباب التى تتعلق بالصعوبات المعنوية والمادية التى تواجه العمل العلمى فى المجتمع مثل نقص الامكانيات والاجهزة ، وقيود الروتين الحكومى ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : أبريل ١٩٧٣

وفقدان بعض الاتجاهات والقيم اللازمة للبحث العلمى كالتعاون وتبادل الفكر وعدم التعصب .. الخ . وفى الحق أننا لا نستطيع انكار وجود مثل هذه المعوقات فى مجتمعنا ، شأننا فى ذلك شأن كثير من الدول النامية . ولكن أليس لنا أن نتساءل عمن سيخلق المناخ العلمى المناسب ، ومن الذى سيزيل مثل هذه العراقيل ؟ من الطبيعى أنه لا توجد قوة غيبية سوف تعدل من المناخ العلمى وتقضى على معوقاته ، بل هى مسئولية كل فرد منا ، ان لم تكن المسئولية الاولى للمثقفين فى أى دولة نامية . أما أن يوجد أفراد يرسمون فى اذهانهم عالما مثاليا ، ينبغى ان يوجد، قبل أن يبدأوا هم فى العمل ، فهذا يعنى ان التربية التى تلقاها هؤلاء الافراد نمت فيهم مفاهيم خاطئة ، ولم تسلحهم بروح النضال والمسئولية من أجل خلق ظروف افضل للعمل والحياة . بل يبدو أن مفهوم العلم ووظيفته . أيضا ـ غير واضح . ان تاريخ العلم ، هو فى الحقيقة تاريخ نضال ضد معوقات التفكير والبحث ، معنوية كانت أم مادية . وهنا ينبغى أن ندرك أيضا ، أن تلك الاتجاهات المعوقة للعمل العلمى ماهى الا دليل على ان هناك خطأ فى تربية وتدريب العلميين والفنيين بحيث انهم تخرجوا ملمين بحقائق العلم وقوانينه ، ولكنهم تخرجوا أيضا ، غير مزودين بالاتجاهات ، والقيم اللازمة لتنميته وحسن استخدامه .

اذن فقضية توفير المناخ العلمى المناسب ، هى مرة اخرى قضية نظام تربوى لا يهتم فى بناء المجتمع العلمى الا بتزويد الافراد بمعلومات وحقائق علمية ، متناسيا ، أن الامر الرئيسى فى هذا البناء هو تغيير عادات الناس وتقاليدهم وأساليب تفكيرهم بما يضمن نمو العلم والافادة منه على افضل وجه . ولكن الامر الخطير هنا ، والذى نعتبره سببا حقيقيا للهجرة ، وان كان خافيا ، هو ضعف الالتزام بقضايا المجتمع ومشكلاته . ولعل الجدول التالى الذى يبين تطور أعداد العلميين والفنيين المهاجرين (٥) يكشف عن ظاهرة ملفتة للنظر :

العام	هجرة منظمة	امتناع عن الهجرة	المجموع
١٩٦٢	١٢٦	٤٠	١٦٦
١٩٦٦	٢٧٠	٤٠	٣١٠
١٩٦٧	٤٠٠	٨٧	٤٨٧
١٩٦٨	٩١٣	٥٧	٩٨٠

يتضح من هذا الجدول أن معدل زيادة الهجرة يرتفع بصورة ملحوظة فى عام النكسة والعام التالى له . ان هذا يعنى ، ان هناك افرادا لم يتحملوا ظروف المحنة التى ألمت بالوطن . وذلك فى وقت كشفت فيه النكسة ، عن حاجتنا الماسة الى الاسراع فى التطور العلمى والحضارى ، الذى يحتم أن يأخذ الدور القيادى فيه العلماء والفنيين .

٤ ـ التطلع الى حياة مادية افضل : واخيراً نأتى الى سبب حقيقى رئيسى ، يصرح به أحيانا ، ويختفى أحيانا أخرى وراء أسباب وهمية . ومبدئيا لا نستطيع أن نعترض على أن التطور يعنى مزيدا من الرفاهية للانسان ، كما أننا لا ندين الفرد الذى يتطلع الى حياة أفضل ، ولكن اذا أخذ هذا التطلع الصورة الفردية ، مع اهمال مصالح الجماعة ، بل وعلى حسابها ، فهنا يظهر التناقض الذى يحتاج الى علاج . ونحن لا نجادل فى أن الحوافز المادية (المرتبات والمكافآت) التى يقدمها مجتمعنا للعاملين فيه اقل بكثير مما تقدمه لهم الدول الجاذبة ، وجميعها دول غنية . وهنا يجب أن ندرك بأن ظروفنا الاقتصادية ومستويات الدخل عندنا (مثلنا مثل أى دولة نامية) لا يمكن مقارنتها بالدول المتقدمة . ومن ثم ، فليس فى استطاعتنا الدخول فى تنافس مع هذه الدول فى مجال الاجور والمكافآت التى تعطى للعلميين والمهنيين ، وليس فى قدرتنا أن ندخل سوق الكفاءات التى خلقته الدول الرأسمالية كمشترين . وهنا نتساءل عن فلسفة



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : أبريل ١٩٧٢

واتجاهات ومناهج هذا النظام التعليمى والتربوى الذى يفترض أن يكون قوميا ، مربيا لمواطنين ملتزمين بقضايا مجتمعهم ، مستعدين للتضحية ببعض رفاهيتهم الشخصية من أجل هذا الشعب الذى بذل الكثير من أجل توفير فرص التعليم لهم ، ومع ذلك تحول ليصبح منتجا لسلع تعرض نفسها فى السوق لمن يدفع أكثر !! هذه هى القضية الاساسية التى تحتاج الى علاج جذرى .

والآن ، لعله قد اتضح لنا أن الاسباب المعلنة للهجرة انما هى فى الحقيقة ظواهر لها مسبباتها الكامنة فى نظامنا التربوى ، فلسفته وأهدافه ومناهجه ، وهى تعكس نواحى قصور تؤدى الى نتائج من أهمها :

● اعتبار التعليم وسيلة لتحقيق مكاسب وتطلعات فردية ، دون الالتزام بمسئولية اجتماعية ازاء المجتمع الذى يعطى هذا التعليم .

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● عدم انماء روح النضال فى نفوس الاجيال الصاعدة من اجل احداث التغيير الاجتماعى وازالة العوائق من اجل مستقبل افضل .

● فجوة بين التخطيط التعليمى (كما وكيفا) وبين مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

● انتشار مفاهيم واتجاهات خاطئة لا تلائم حاجتنا الى بناء مجتمع علمى عصرى .

وفى الحق أن مثل هذه النتائج تجعلنا نعتبر أن مشكلة هجرة العقول ليست الا مظهرا يكشف عن حاجتنا الملحة الى اعادة النظر فى تعليمنا ، لا من أجل علاج هذه المشكلة وحدها ، بل من أجل زيادة فاعلية التعليم كمنصر رئيسى فى بناء المجتمع وتطوير الحياة فيه . ولعل هذا هوالذى يدعونا الى الاعتقاد فى عدم جدوى بعض الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة الهجرة مثل منعها عن طريق القانون ، او تقديم حوافز وقتية ، فهذه قد تخفى الظاهرة او تقلل منها ، ولكنها لا تعالج جذورها ، وخاصة أن هناك من يعيش فى الداخل ، ولكنه لا يختلف فى سلوكه عن سلوك المهاجر من حيث عدم توظيف علمه فى خدمة المجتمع ، واتخاذه التعليم وسيلة للارتقاء الفردى .

نحو معالجة تربوية لظاهرة هجرة العقول

مع اننا ندرك تماما أن النظرة الشاملة للتعليم ، فلسفته وسياسته وأساليبه واقتصادياته ، ضرورية حتى يمكن علاج أوجه قصوره التى تعد الهجرة أحد ظواهره ، الا اننا ، سوف نشير فقط الى بعض النقاط التى تحتاج الى عناية خاصة لانها ترتبط ارتباطا مباشرا بموضوع حديثنا :

١ ـ توجيه التعليم كاداة لخدمة المجتمع : تبدو الدعوة الى تغيير اتجاه التعليم بحيث يكون وسيلة لتطوير المجتمع وخدمة قضاياه دعوة ساذجة ، لانها بديهية لا تحتاج الى تنبيه . ولكن الامر ليس شعارا يرفع ، بل منهاجا يحقق هذا الشعار . فهناك من الادلة التى تجعلنا نحس بأن تعليمنا مازال يحمل فى ثناياه رواسب الماضى .

فالتعليم المدنى الحديث نشأ بمعزل عن تعليم الشعب الذى كان يتمثل فى الكتاتيب والمعاهد الدينية ، وبالتالى كان يعتبر وسيلة للانتقال الطبقى ، وللحياة فى المدن بعيدا عن التربية ، ولتقلد الوظائف الحكومية التى تضمن لشاغلها نوعا من المكانة الادبية والمادية غير متوفرة لمعظم افراد الشعب . وللاسف مازال هذا هو احساس الكثير من المتخرجين فى معاهد التعليم المختلفة . فمثلا ، فى دراسة عن مشكلات طلاب الجامعات عبر كثير من الطلاب عن خشيتهم من العمل بالقرى (٦) ، هذا فى الوقت الذى ننادى فيه بتطوير القرية ، واعتبار التعليم احد وسائل هذا التطوير . كما أن ظاهرة الهجرة نفسها ، تعد دليلا على أن البعض مازال يعتبر التعليم وسيلة للارتقاء الفردى الذى اذا لم يتحقق فى الداخل ، فقد يتحقق فى الخارج .

ان توظيف التعليم فى خدمة المجتمع ، وخلق افراد يلتزمون بقضايا المجتمع ، وقادرين على الاسهام فى تطويره ، أمر لا يحتاج الى مزيد من المقررات القومية كما يتصور البعض (وان كنا لا ننكر أهميتها) ، بل يحتاج الى تغيير شامل فى المناهج الدراسية وأساليب التدريس فى جميع المراحل . فمثلا ، يجب أن تنفتح أجهزة التعليم على المجتمع ، وتندمج مع الحياة اليومية لجماهير الشعب ، وتاخذ دورا فى التفاعل الاجتماعى المستمر ، وتسهم بدور أكبر فى حل المشكلات الملحة ، ولا تبقى طلابها طوال فترة تعليمهم فى مواقف سلبية ، يشاهدون ما يدور فى المجتمع دون أن يشاركوا فى بنائه . فما معنى أن يدرس الطالب أن قضية الامية احدى المشكلات الاساسية التى تواجه مجتمعنا ، ومع ذلك لا يشارك فى حملة لمحو الامية ؟ وما معنى أن يدرس الطالب ضرورة وقاية الزراعة من الافات ، ولا يسهم مع الفلاحين فى تنقية زراعاتهم من هذه الافات ؟ ان الدراسة النظرية لمشكلات المجتمع لا تسهم وحدها فى تربية المواطن الملتزم بحل هذه المشكلات ، بل تعوده على الاسهام فى حل هذه المشكلات منذ الصغر ، امر اكثر أهمية . ودور التعليم فى هذا المجال ليس منفصلا عن دوره التعليمى ، بل هو الطريق الذى ينبغى أن يسلكه لكى تحس الاجيال الصاعدة بواقع المجتمع ، وتتلمس مشكلاته ، وتبلور فكرها فى طرق التقدم الاجتماعى ووسائله .

٢ ــ التعليم من أجل التغيير : اذا كانت التربية هى الوسيلة التىتؤدى الى اشتراك الفرد اشتراكا فعليا فى نشاط المجتمع وتعده للحياة فيه والتفاعل معه والتكيف لظروفه ، فانها تعتمد على اعتبار الفرد والمجتمع وحدة وظيفية واحدة تنمو من خلال عمليات التفاعل المتبادلة بين جزءيها (الفــــرد والمجتمع) وتؤدىالى تعديل فى سلوك الفرد ، كما تؤدى الى تعديل فى الظروف البيئية ايضا . ولعل هذا هو جوهر التطور الذى يمهد تشكيل الحياة على ارضنا العربية . ومن ثم فلا ينبغى أن يكون المقصود من ارتباط التعليم بالمجتمع هو العمل على اعداد الطلاب للتكيف (بصورته الاستاتيكية) مع الواقع الذى يعيشونه ، بل يجب أن يكون الهدف الرئيسى هو تهيئة الطلاب للتفاعل مع واقعهم لتغييره مستخدمين فى ذلك العلم الحديث . وقد يكون من الواضح أن هذا ، يحتاج الى مواجهة مفهومنا من ارتباط المناهج بالبيئة ــ وهو شعار كثيرا ما يتردد ــ بحيث لا يعنى الاقتصار على شرح العمليات والاساليب الموجودة فى البيئة ، وتدريب الطلاب عليها ،بل يجبان يكون الغرض من هذا الارتباط معالجة هذه العمليات والاساليب ، تمهيدا لتطويرها فى ضوء التقدم العلمى . فالطفل فى القرية لا يعلم أساليب الزراعة السائدة من أجل العمل بها فقط ، بل يدرسها ليتضح أمامه الطريق نحو تطويرها مستفيدا فى ذلك بما تلقاه من علم . ولا شك أن التربية من أجل التغيير تنمى فى الاجيال الصاعدة روح النضال والكفاح واعتبار لذة النجاح فى مواجهة التحديات حافزا قويا لهم .

٣ ــ انماء مفهوم العلم الملتزم : فى ظروف تاريخية لا مجال للحديث عنها ، ظهر فى العالم اتجاهان رئيسيــان فــى العلــم ، احــدهما اتجاه « العلم للعلم » ، وينادى انصارهبانهدف العلم هو الكشف عن الحقائق ، وأن أى حقيقة علمية تعد ذات قيمة فى حد ذاتها ، أما الاتجاه الاخر وهو ما يسمى « العلم للمجتمع » فهو يدعو الى البحث عن الحقيقة ذات الصلة المباشرة بنفع الانسان وحل مشكلاته . والاتجاه الاول يوجه التعليم نحو تزويد الطلاب بالحقائق والمبادىء العلمية المجردة ، بينما يدعو الاتجاه الثانى الى تزويد الطلاب بالحقائق ذات القيمة التطبيقيــة المباشرة .

ولقد كشف التطور العلمى المعاصر عن زيف هذا الصراع ، اذ لا يوجد تعارض بين الاتجاهين ، فالبحث عن الحقيقة هو فى حد ذاته كشف للانسان عن القوى والطاقات المحيطة به ،وهذا الكشف هو نقطة البداية لاستخدام هذه القوى والطاقات فى حل المشكلات واشباع الحاجات . ومع ذلك فما زال تعليمنا يعانى من صراع ــ لا مبرر له ــ بين الاكاديمية والفنية ، وبين العلم المجرد وبين العلم الوظيفى . اننا فى حاجة الى صياغة لمناهج الاعداد العلمى تأخذ فى اعتبارها أمرين :

أ ــ أنه مع الايمان بأهمية جميع الحقائق العلمية ، وبقيمة أى بحث علمى ، الا أنه ينبغى علينا أن نواجه مشكلة الاختيار . ويجب أن تنبع اوليات اختيار عناصر الاعداد العلمى من وعينــا بأساسيات المعرفة العلمية ، كما تنبع من ادراكنا لقضايانا السياسية والاقتصادية ودور العلم فى حلها .

ب ــ مع أن حقائق العلم وقوانينه لا تختلف من مجتمع الى آخر ، الا أن الهدف من استخدام هذه الحقائق والقوانين هو الذى يختلف . ان العلم عالمى فى حقائقه ، ولكنه قومى فى تطبيقــه . ولذلك ، فنحن فى حاجة الى علم قومى يجمع فى وحدة واحدة الحقائق العلمية الخالصة وبيــن استخداماتها فى واقعنا . وهنا ينبغى أن ندرك أن العلم قوة تتحدد اتجاهها بالقيم التى نلتزم بها . ومن ثم ، ينبغى أن تلتزم اى دراسات علمية بالقيم المصاحبة لتطورنا الاجتماعى . وتنمية هذه القيم فى نفوس الاجيال الصاعدة امر هام فىتحقيق وظيفة العلم فى مجتمعنا العربى . وهذا يشير الى خطأ يقع فى جميع مراحل تعليمنا ، وهو الفصل بين الاعــداد العلمــى والاعــداد الانســانى الاجتماعى ، فلابد لهذين الجانبين ان يمتزجا معا ليحققا تربية الشخصية العربية الملتزمة والمؤمنة بالقيم التى توجه حاضرنا نحو مستقبل أفضل .

٤ ــ ارتباط التعليم بالتخطيط الشامل للمجتمع : بالرغم من كثرة التقارير والدراسات التى اجريت حول هذا الموضوع ، الا أنه فيما يبدو لم نحقق هذه الغاية حتى الان . ويظهر هذا ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٣

بصورة واضحة ، فى المشكلة التى تظهر سنويا عند توزيع الخريجين للعمل ، وفى الشكوى الدائمة من عدم تعيين هؤلاء الخريجين فى الاماكن المناسبة . وقد يبدو للبعض ، أن الدعوة لربط التعليم بخطط التنمية ، هى دعوة لتضييق التعليم ، الامر الذى لا نقصده اطلاقا - ان المقصود بهذه الدعوة ، هو الربط بين نوعيات التعليم (كما وكيفا) وبين احتياجات البلاد . ومع ذلك ، يجب أن ندرك أن هذا الربط ليس ربطا استاتيكيا ثابتا ، ولكنه صلة دينامية ، بمعنى أن التعليم لا يخدم احتياجات محددة معروفة مسبقا فحسب ، بل انه ينمى فى نفس الوقت قدرات الابتكار والبحث بحيث يكون وسيلة لتطوير مجالات الانتاج وخلق فرص جديدة للعمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥ ـ ضرورة مراجعة سياسة البعثات : لعلنا نجد انفسنا ، فى ضوء الاتجاهات السابقة ، فى حاجة الى مراجعة شاملة لسياسة ارسال البعثات الى الدول المتقدمة . حقا اننا فى حاجة الى الاطلاع على العلم المتقدم ، وفى حاجة الى التلاحم مع التطور العلمى والتكنولوجى المعاصر ، كما اننا فى حاجة الى أعداد متزايدة من الباحثين والفنيين تقصر امكانيات جامعاتنا عن الوفاء بها ، الا أننا نود أن نلفت النظر الى بعض الامور :

أ ـ ان نوعية الدراسات والبحوث التى يقوم بها المبعوثون الى البلاد المتقدمة ، ترتبط بمشكلات هذه البلاد ، وهى تختلف الى حد بعيد عن مشكلات الدول النامية . ومن ثم ، فان صورة الاعداد الذى يتلقاه هؤلاء المبعوثون لا يخدم كثيرا قضايا ومشكلات مجتمعنا .

ب ـ ان قضاء المبعوث فترة من الزمن فى البحث والدراسة فى ظل امكانيات تستطيع الدول المتقدمة ان توفرها ، يجعل من الصعب عليه التكيف مع ظروف وامكانيات الدولة النامية فى البحث والدراسة .

جـ ـ ان المبعوث الذى يسافر فى سن مبكرة ودون تأهيل نفسى واجتماعى مناسب ، يكون عرضة للتاثر بالاغراءات التى تقدمها الدول الجاذبة له ، وهذا أمر كشفت عنه معظم الدراسات التى اجريت فى هذا المجال .

ومع أن هذا الموضوع يحتاج الى معالجة مستفيضة لا يتسع المجال لها ، الا أننا يمكن أن نقدم بعض المقترحات :

١ ـ ضرورة الاسراع بتدعيم مراكز البحث وبرامج الدراسات العليا . وهذا التدعيم لن يكلفنا نفقات تزيد عن النفقات التى تتطلبها البعثات . ولا مانع من الاستعانة فى هذا ببعض العلماء الذين نستقدمهم من الخارج للمساهمة فى الاشراف على البحوث والدراسات العليا .

٢ ـ ايجاد صلة تعاون علمى مع الدول النامية التى تتشابه ظروفها ومشكلاتنا مع ظروفنا ومشكلاتنا . وهذا التعاون يجعل من اليسير علينا تبادل المبعوثين معها ، وفق المجال العلمى الذى تبرز فيه كل دولة .

٣ ـ الاعتماد فى التلاحم مع العالم المتقدم على شباب الباحثين ، واعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا الذين اكتمل تاهيلهم ، بان توفر لهم فرص السفر فى مهمات علمية يكون الهدف منها ، الاطلاع على البحوث الحديثة ، والبحث عن حلول لمشكلات يعانى منها المجتمع ، والتدريب على انشاء مدارس علمية قومية للبحث والدراسة .

واخيرا ، نود أن نؤكد ان نجاح أى فلسفة تربية تربط المواطن بوطنه ، وتجعله يضحى ببعض تطلعاته الفردية من أجله ، أمر يتوقف على تكاتف الاجهزة التعليمية مع الاجهزة السياسية والاعلامية فى الالتزام بهذه الفلسفة .

شهادات واقعية

. أحاديث أدلى بها للطليعة :

● د. اسماعيل صبرى عبد الله ● د. هدى مجاهد ● السيد محمدالحسينى ● د. عبدالباسط محمد ● د. موريس وهبة ● الاستاذ السيد ياسين ● مهندس سامى محمود فريد

هى قضية سياسية فى المقام الأول

د. اسماعيل صبرى عبدالله

وزير الدولة للتخطيط



يجب أن نقرر أولا حقيقة هامة وهي ان ظاهرة استنزاف العقول ليست مقصورة على مصر ، وانما هي ظاهرة عامة ، تعاني منها كل البلاد النامية . بل انه يمكن أن نقول ، ان هناك تناسبا عكسيا بين درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وبين هجرة المثقفين والمشتغلين بالبحث العلمي ، بمعنى أن أقل البلاد تقدما ، وأكثرها حاجة الى المتعلمين من بنيها ، هي أكثرها فقدانا للمتعلمين من أبنائها . وقد شغلت هذه الظاهرة المحافل الدولية ، فضلا عن المسئولين في عدد كبير من الدول النامية .

وهجرة المثقفين كأي هجرة تخضع لمجموعتين من العوامل : عوامل الجذب نحو المكان المهاجر اليه ، وعوامل الطرد من المكان المهاجر منه :

أما عن عوامل الجذب ، فالامر الذي لوحظ في العشرين عاما الاخيرة ، هو ان الدول الرأسمالية المتقدمة تبذل جهدا مكثفا لاجتذاب المثقفين من الدول النامية ، ولا سيما المتخصصين منهم ، في الرياضة والهندسة والطب والعلوم الطبيعية ، وقد تغلبت هذه الدول على اتجاه التنظيمات المهنية فيها الى الانغلاق القومي ، بـ ... ممارسة المهنة على مو... الدولة ، مقدمة في ذلك اعتبارين هامين :

الاول : هو ان تكلفة تأهيل مهندس أو طبيب في مصر ، اذا حسبناها حسابا شاملا للتعليم والصحة والاعاشة والسكن منذ مولده الى ان يتخرج ، لا تقل بحال عن ٣٠ الف جنيه . فاذا هاجر ، بعد ذلك ، الى امريكا ... فالتحليل الاقتصادي لهذه العملية هو ان مصر البلد الفقير يهدي أمريكا ٣٠ الف جنيه . وغني عن الذكر ان حامل الدكتوراه يمثل تكلفة أعلى .

اما الاعتبار الثاني : فهو ان المثقف الاجنبي الوافد يكون في وضع ضعيف نسبيا ، من حيث المساومة مع اصحاب الاعمال . ولذلك فهو يتقبل عادة القيام بأشق الاعمال ، كما يقنع بأجر أقل من الاجور السائدة ، وهو أخيرا أول من يتم تسريحه عند ظهور بوادر الكساد الاقتصادي .. ومن المعروف ان مستوى المعيشة في هذه الدول متقدم ومريح ، وهو يغري ، بالتالي ، أبناء الدول النامية . ولكن لابد هنا من تحفظ ، وهو ان قلة من هؤلاء المهاجرين لا تحكم هجرتها الاعتبارات المادية وحدها ، وانما تجتذبها نحو الدول المتقدمة امكانيات البحث العلمي الضخمة المتاحة في تلك البلاد .

كذلك ، لابد ان نضيف ، الى انه في منطق الاستعمار الجديد لا يقتصر الامر على مجرد استثمار هذه العقول المستوردة ، بل يذهب الى أبعد من ذلك ، انه يعني حرمان البلاد النامية من الخبرة العلمية الوطنية ، واستمرار احتياجها الى الخبرة الاجنبية بكل ما تعنيه هذه الخبرة من تصور ، واحيانا سوء نية .

هذا عن عوامل الجذب ، أما عوامل الطرد من البلاد النامية ، فهي كثيرة .. منها : مستوى المعيشة المتخلف ، والاجور المتواضعة ، التي لا تستطيع هذه الدول ان تدفعها .. ومنها كذلك اعباء الحياة الاجتماعية ، وما تفرضه من التزامات عائلية لا نظير لها في الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث يضيق مفهوم الاسرة الى الزوجين والابناء القصر .. ومنها كذلك ، عدم الاستقرار السياسي ، وما يتولد عنه بالضرورة من عمليات اضطهاد أو اقصاء عن العمل أو قصر المناصب ذات الفعالية على الانصار السياسيين بغض النظر عن كفاءتهم .

الابعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة

يجب التحذير هنا من قصر معنى الهجرة على التعريف القانوني ، الذي يعني مغادرة البلاد نهائيا ، بنية اكتساب جنسية بلد آخر . فالواقع ان هناك قلة من الدول تسمى الدول المستوردة للرجال ، تحرص على ادماج المهاجر في المجتمع وتلزمه باكتساب الجنسية ، مما يضطره في بلده الى اتخاذ اجراءات الهجرة القانونية . وأهم هذه البلاد هي : كندا واستراليا والبرازيل والولايات المتحدة ، أما سائر بقية الدول الرأسمالية المتقدمة ، فانها تتشدد للغاية في منح الجنسية ، في حين انها تعطي تصريح العمل كلما كان اقتصادها القومي محتاجا لعاملين اجانب . ولذلك فان التقدير الحقيقي للحجم الفعلي للهجرة ، من اي بلد نام ، يجب ان يشمل — بالاضافة الى من اتخذوا الاجراءات القانونية للهجرة — كل أولئك الذين يعملون بصفة مستديمة بالخارج ، وعددهم



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ابريل ١٩٧٣

اكبر من المجموعة الاولى .

وعلى سبيل المثال فأرقام الهجرة المصرية الى بريطانيا تكاد لا تذكر .. ومع ذلك ، فوفقا لبعض التقديرات ، يبلغ عدد الاطباء المصريين العاملين فى بريطانيا حوالى ١٥٠٠ طبيب .. هذا وقد بلغت الهجرة فى بعض البلاد ابعادا رهيبة : فمثلا عدد الاطباء الايرانيين فى الولايات المتحدة الامريكية اكبر من عدد الاطباء فى ايران نفسها .

ابعاد المشكلة فى مصر ؟

ووفقا للارقام المتاحة عن الهجرة الرسمية ، وحتى اذا اضفنا اليها الهجرة الفعلية ، نجد **ان ظاهرة هجرة العقول من مصر قد غدت مقلقة ، وان لم تصل الى حد الخطر .**

والواقع انه من الصعب تماما ان يدخل بلد فى مرحلة التنمية ، مثل مصر ، فى منافسة على مستوى الاجور مع اى بلد راسمالى متقدم . ولذلك فان **القضية هنا هى فى المقام الاول قضية سياسية ، قضية الشعور بالانتماء الى الوطن ، والاحساس بما انفقه المجتمع على المتعلم حتى حصل على تعليمه من اموال الشعب ، والالتزام الادبى بخدمة هذا الشعب وفاء لهذا الدين .**

ومن المعروف انه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان ، وانه لو لقيت الحوافز الادبية رعاية ، جنبا الى جنب مع الحوافز المادية ، لامكن الاحتفاظ بعدد كبير من اولئك الذين يفكرون فى الهجرة .. ومن المهم ان نشير هنا الى ان حملة فكرية سادت منذ سبع او ست سنوات ، تزين الهجرة ، وتقدم من المهاجرين النماذج الناجحة فقط ، وتبرر الهجرة بأنها حل لمشكلة زيادة السكان ، او على الاقل ، زيادة عدد المتعلمين عن حاجة البلد ، وانها تسمح بتكوين مراكز اشعاع مصرية فى الخارج ، وانها مورد للعملات الصعبة .. الخ .. وهذا الجو الفكرى هو الذى ساعد على نشاط الهجرة .

ولنقل بصراحة اننا نرفض تماما اى تفكير فى خطر الهجرة اداريا ، لانه يجب الا يشعر المواطن بانه سجين فى وطنه . وانما يجب ان نضع بأمانة ابعاد المشكلة امام الشباب ، وان نجعلهم يتحملون مسئولية ما يختارون عن بصيرة ، فالهجرة ليست حلا لمشكلة زيادة السكان لان الزيادة الاساسية فى السكان عندنا هى فى من سنهم اقل من ٢٠ سنة ، اى من هم دون سن العمل .. وهؤلاء لا يهاجرون ، كما انها ، من ناحية أخرى ، تتركز فى الفلاحين والعمال الزراعيين والعمال غير المؤهلين وهؤلاء ، لا ترحب الدول عادة باستقبالهم كمهاجرين ، فضلا عن انهم بطبيعتهم من الفئات المهاجرة . اما القول بزيادة عدد المتعلمين عن احتياجات الاقتصاد القومى ، فهذا ، اولا ، لم يثبت علميا بحصر شامل لاحتياجات الاقتصاد القومى وللعمالة المتعلمة المتاحة . ومن ناحية ثانية ، فان على مصر التزامات دولية ازاء الشقيقات العربيات ، والدول الافريقية ، تجعلها تقدم اعدادا كبيرة من هؤلاء المتعلمين للعمل فى تلك البلاد لفترات معينة ، وفقا لنظام الاعارة او التعاقد الشخصى .

واخيرا .. فان الهجرة غير المدروسة كثيرا ما تلحق بالشباب الذى يندفع اليها اضرارا جسيمة تتمثل اساسا فى الاخفاق فى الحصول على عمل يتناسب مع المؤهل العلمى ، مع خشية المهاجر ان يعترف بفشله وان يعود الى الوطن .

معوقات البحث العلمى

والخروج من المشكلة :

لا شك انه كما سبق ان ذكرنا هنا ، ان من الباحثين العلميين من يترك البلاد ، لانه يحس بأنه لا يجد امامه الفرصة الكافية لاجراء ما يريد من بحوث ، ولاحساس المجتمع العلمى ، والمجتمع بصفة عامة بفائدة ما يجرى من بحوث .

وفى اعتقادى ان مشكلة البحث العلمى عندنا ، مشكلة تنظيمية فى المقام الاول : فعدد الباحثين العلميين فى معظم فروع العلم لا يستهان به .. كما ان مستوى عدد كبير يحتمل المقارنة بالمستويات العالمية .. كذلك فان اجمالى وسائل وامكانيات البحث العلمى المتاحة فى المجتمع ، يمثل كمية كبيرة بالنسبة لاى بلد نام . وما تخصصه الدولة لبند البحوث فى موازنة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات والشركات والجامعات ومراكز البحث العلمى ، يمثل فى مجموعه نسبة من الدخل القومى لا تقل كثيرا عن ٣ ٪ ، وهى النسبة المسلم دوليا بانها ضرورية . ولكن يبقى بعد ذلك كله ايجاد الاشكال



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ابريل ١٩٧٣

التنظيمية التى تسمح بوضع كل هذه الامكانيات فى اطار صالح للانتاج العلمى .

ويجب أن نشير هنا الى انه ايا كان النظام الاجتماعى أو الاقتصادى السائد ، فان نمو البحث العلمى مرتبط باحتياجات المجتمع ، ففى دولة رأسمالية ، مثل الولايات المتحدة الامريكية ، نجد ان القدر الاساسى من البحوث المبدعة ، يجرى فى مراكز البحوث والمعامل التابعة للشركات ، أو فى الجامعات ، ومراكز البحث العلمى المتخصصة بناء على عقود محددة تمولها الجهات الحكومية او الشركات . وفى الدول الاشتراكية ، يشمل التخطيط القومى تخطيطا للبحث العلمى يحقق ارتباطه بالانتاج ، ويوفر له الامكانيات المادية من ناحية ، ويضمن له من ناحية اخرى ان تخرج نتائجه الى حيز التطبيق . **ونحن فى مصر فى حاجة لرسم سياسة قومية للبحث العلمى ، ترتبط بخطة التنمية ، وتصدر عن مجلس الوزراء ، وتحدد الخطوط العريضة للنشاط البحثى ، والاهداف الاساسية المرجوة منه للسنوات العشر القادمة مثلا .** ويلى ذلك ، ضرورة اجراء مسح لمراكز البحث العلمى ، والتنسيق بينها ، مع مراعاة التخصص وتركيز الامكانيات الموزعة .

أما من ناحية التمويل ، فيجب ان نميز بين البحث الخالص فى العلوم الاساسية ، مثل الرياضة والفيزياء النظرية ، والذى يجب ان تموله الدولة رأسا ، وبين البحوث ذات الطابع التطبيقى ، والتى يجب ان يحكمها أسلوب التعاقد بين الجهة والجهات المستفيدة من ناحية ، ومراكز البحث العلمى المتخصصة ، من ناحية اخرى . فصيغة التعاقد هذه ، تحل مشكلات كثيرة . انها **أولا** تحقق ارتباط البحث العلمى بالانتاج ، حيث ان طلب التعاقد يأتى من جهة تواجه مشكلة فعلية . وهى **ثانيا** تضمن الاستفادة المباشرة من نتائج البحث . وهى **ثالثا** تحقق انصراف الجزء الاساسى من جهدنا البحثى الى دراسة الواقع المصرى ، وتكوين علم مصرى وتكنولوجيا مصرية . وهى **اخيرا** وليس هذا أقل الأمور اهمية ، توفر الحافز المادى للباحث بشكل جاد ، لان عائد هذا الحافز محدد وملموس .



المصدر : الطليعة

التاريخ : ابريل ١٩٧٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفكرة المحورية ، عندمالك بن نبى ، الدعوة الى تأسيس مجتمع اسلامى متحرر من الاستعمار ومواكب للحضارة المعاصرة • وليس ذلك فى الامكان الا اذا استعادت الفكرة الاسلامية « فعاليتها » •

ولكن ماذا تعنى فعالية الفكرة ؟

تعنى القدرة على احداث انقلاب فى العالم ، ومن ثم تعنى القدرة على صناعة التاريخ •

وقد كان للفكرة الاسلامية فعاليتها فيما مضى – يقول مالك بن نبى فى كتابه (مشكلة الافكار فى العالم الاسلامى ص ١٣٨ – ١٣٩) ولقد كان فى العصر القرآنى وحتى اوج الحضارة الاسلامية • فى الامكان انكار صحة الفكرة الاسلامية سواء بسوء نية او عن ضلال مبين • ولقد اختلف أتباع الاسلام انفسهم بعد عصر النبوة فى فهمهم للاسلام فكان منهم السنيون ومنهم الشيعة ومنهم الخوارج • ومع ذلك فقد كان طابع الاسلام الالزامى يتزايد بتحقيق انتصارات لسلطته السياسية ، اى أن فعاليته كانت فى تقدم ملموس مما كان له الفضل فى تحديد المنطق العملى الذى استخدمه مبعوثو عمر مع رستم قائد جيش الفرس عشية موقعة القادسية • فالانتصارات العظيمة التى أرست قواعد السلطة فى الامبراطورية الاسلامية زادت من قوة منطق الفعالية فى الوقت الذى تعمقت فيه فكرة صدق الحقيقة الاسلامية فى نفوس المسلمين • حتى أنه فى عصر المأمون عندما كانت الحضارة الاسلامية تفيض على العالم بأنوارها التى كانت تسطع من بغداد ومن القاهرة ومن قرطبة كان فى الامكان قبول او انكار صدق الحقيقة الاسلامية وحدث ذلك فى المناقشات التى كانت تدور مع النصارى والصابئين فى مجلس الخليفة وفى حضوره• ولكن لم يكن فى مقدور احد ان ينكر فعاليتها من غير ان يكون محل السخرية » •

ثم هو يزيد الامر ايضاحا فيقول « عندما تظهر الفكرة فى العالم تكون اما صحيحة او باطلة ، وعندما تكون صحيحة تحتفظ بصدقها حتى آخر الزمان • ولكنها قد تفقد فعاليتها فى مجرى حياتها رغم ما تتصف به من صدق وأصالة (ص ١٣٦)

ومعنى ذلك ان صفة الصدق ذاتية وصفة الفعالية موضوعية •

وماذا يترتب على كون الفعالية موضوعية ؟

يترتب عليه أن تكون الفعالية مرهونة بتوفر ظروف موضوعية والظروف الموضوعية ليست متوفرة فى اللحظة الراهنة للفكرة الاسلامية • وعدم توفرها مردود الى سببين :

● ظهور الاستعمار

● وغياب الافكار

تفصيل ذلك :

فى رأى مالك بن نبى ان كل حضارة تدور على عوالم ثلاثة :

عالم الافكار

وعالم الاشخاص

وعالم الاشياء

عالم الافكار يأتى فى المقدمة لانه هو الذى يميز الانسان من الحيوان ، ولهذا يرى بن نبى ان ماركس على حق فى عبارته القائلة بأن « ما يميز من الوهلة الاولى المهندس المعمارى غير الحاذق من النحلة الماهرة هو أنه يبنى خلية الشمع فى ذهنه قبل أن يبنيها فى خلية النحل ، وينتهى العمل الى نتيجة موجودة فكريا فى وقت سابق فى خيال العامل » (ص ٢٦) •

بيد أن عالم الافكار ، فى العالم الاسلامى ، غائب • وغيابه مردود الى عاملين : عامل موضوعى وعامل ذاتى •

العامل الموضوعى يسميه بن نبى « العامل الاستعمارى » ويدور على سلب الانسان من طاقاته الخلاقة وذلك بأن يجعله يحيا فى عالم الاشياء دون عالم الافكار ، فيرتد الى مرحلة الطفولة ، ذلك أن خاصية النفسية الصبيانية تناول الاشياء من غير استعداد لفهمها •ولهذا فان الاستعمار يحرص على أن يبيع لنا الاشياء دون الافكار • بل هو ينشىء جهازا يعمل على التخلص من الافكار التى تضايقه ، وعلى الانحراف بها عن مسارها السوى •



المصدر : الطليعة

التاريخ : إبريل ١٩٧٣

وكيف ينحرف بها ؟

ان جدلية العالم الاوربى غير جدلية العالم الاسلامى • فالفكرة فى العالم الاسلامى فى حاجة الى « شخص » تتجسد فيه ، بينما هى فى العالم الاوربى ليست على هذا المنوال • وتأسيسا على ذلك يذهب بن نبى الى أن الفكرية التحررية فى العالم الاسلامى ، تتجسد فى « الزعيم » والفكرة الاستعمارية تتمثل فى « الشيطان » وهنا ينشىء الاستعمار ، كرد فعل ، جهازا مولدا للافكار له مهمتان :

المهمة الاولى توليد افكار سوية على انها من صنع الشيطان فيرفضها العالم الاسلامى لمجرد ان صانعها هو الشيطان •

والمهمة الثانية فتح ثغرات فى الزعيم فينعزل عن الجماهير ، ومن ثم يعجز عن مواصلة مسيرته الفعالة فيقع تحت سيطرة الاستعمار •

ولكن هذا العامل الموضوعى وهو العامل الاستعمارى ليس له اية قيمة من غير العامل الذاتى ، وهو مايسميه بن نبى « معامل القابلية للاستعمار » يقول فى كتابه (وجهة العالم الاسلامى ، ص ١٠٥) « لكى نتحرر من « أثر » هو الاستعمار يجب أن نتحرر أولا من « سببه » وهو القابلية للاستعمار • فكون المسلم غير حائز على جميع الوسائل التى يريدها لتنمية شخصيته ، وتحقيق مواهبه :ذلك هو الاستعمار . واما الا يفكر المسلم فى استخدام ما تحت يده من وسائل استخداما مؤثرا ، وفى بذل اقصى الجهد ليرفع من مستوى حياته ، حتى بالوسائل العارضة ، واما الا يستخدم وقته فى هذه السبيل فيستسلم ـ على العكس ـ لمحظة افتقاره وتحويله كما مهملا ،يكفل نجاح الفنية الإستعمارية : فتلك هى القابلية للاستعمار » •

القابلية للاستعمار اذن هى التى تدعو الاستعمار •

ولكن ماذا يحدث للثورة اذ لم تلحظ معامل قابلية الاستعمار ؟

دوران أفكار الثورة ، اثناء الثورة ، الى الخلف •

وهل من سبيل الى مجاوزة هذه النتيجة ؟

بثورة ثقافية . . هذا هو جواب بن نبى . . ولكنه يضيف قائلا بأن هذه الثورة ضرورية ولكنها ليست كافية •ولكى تكون كافية لابد من وجود « المفجر الاقتصادى » القادر على إطلاق القوى الانتاجية ، فتستعيد الفكرة الاسلامية فعاليتها •

ولكن المفجر الاقتصادى عند بن نبى مشكلة لانه «يجب أن تجد حلها بعيدا عن نظريات آدم سميث وكارل ماركس » (مشكلة الافكار فى العالم الاسلامى ، ص ١٥٤) •

وهكذا تقف ايديولوجيا بن نبى عند حد السلب حين تقترب من التحديد •

● ● ●

نثنى بزكى نجيب محمود وقد طرح قضية الاصالة والمعاصرة فى كتاب صدر له حديثا بعنوان « تجديد الفكر العربى » ، وحددها على النحو الاتى :

« كيف نوائم بين ذلك الفكر الوافد الذى بغيره يفلت منا عصرنا ، وبين تراثنا الذى بغيره تفلت منا عروبتنا أو نفلت منها ؟ » (ص ٦) •

سلبا ليس بالتلفيق •

يقول « انه من المحال أن يكون الطريق الى هذه المواءمة هو أن نضع المنقول والاصيل فى تجاور بحيث نشير بأصابعنا الى رفوفنا ، فنقول هذا هو شكسبير قائم الى جوار ابى العلاء » (ص ٦) •

وايجابا بالتكنولوجيا •

يقول « ناخذ من تراث الاقدمين ما نستطيع تطبيقه اليوم تطبيقا عمليا فيضاف الى الطرائق الجديدة المستحدثة •فكل طريقة لعمل اصطنعها الاقدمون وجاءت طريقة جديدة أنجح منها كان لابد من اطراح الطريقة القديمة ووضعها على رف الماضى الذى لا يعنى به الا المؤرخون • وبعبارة اخرى ان الثقافة ـ ثقافة الاقدمين او المعاصرين ـ

هى طرائق عيش • فاذا كان عند اسلافنا طريقة تفيدنا فى معاشنا الراهن اخذناها ، وكان ذلك هو الجانب الذى نحييه من التراث ، وأما ما لاينفع نفعا عمليا تطبيقيا فهو الذى نتركه غير آسفين، وكذلك نقف الوقفة نفسها بالنسبة الى معاصرينا من ابناء أوروبا وأمريكا » (ص ١٨) •

ثم هو يضرب امثلة لهذه الطرائق ببناء المنازل ورصف الطرق واقامة الحياة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة •

ومعنى ذلك ان زكى نجيب محمود يرى أن الثقافة تدور على التكنولوجيا دون الايديولوجيا•

ومن شان هذه الرؤية أن يقاس الفارق بين نظام اجتماعى وآخر بما يقدمه من تكنولوجيا وليس بما يلتزم به من ايديولوجيا • يقول « التحول فى عصرنا هو نحو أن يكون الناس ذوى علم وصناعة ، وسواء بعد ذلك أكانت الخطوة المؤدية الى هذه النتيجة نظاما فرديا او نظاما اشتراكيا • فها هى ذى الولايات المتحدة فى طرف الفردية ، والروسيا فى الطرف المقابل ، طرف الاشتراكية، لكن كلتيهما سواء فى العلمنة والتصنيع » واذن فتلك هى العلامة التى لا علامة سواها لاى بلد يقال انه قد تحول » (ص ٢٣٧) ••

ومن شان هذه الرؤية كذلك ان تفضى الى عدم التزام العقل بفكرة ما ••• وزكى نجيب يستثمر ثقافته الفلسفية فى تبرير اللا التزام • فهو يقرر أن المعرفة الانسانية معرفة ظنية • فما من فكرة الا وتحتمل ان يكون نقيضها هو الصواب ••• المعرفة اذن تقع بين « لا » و « نعم » • وليس ثمة مبرر للوقوف عند الـ « لا » فهذا عناد أطفال ، وكذلك ليس ثمة مبرر للسكون عند الـ « نعم » فهذا من شأن العبيد •

وثمة سؤال هام هنا لابد أن يثار ؟

ولكن ما العمل والتراث العربى يستند الى العقيدة والى الالتزام بها ؟

يجيب زكى نجيب عن هذا السؤال فى الفصل الثامن المعنون « فلسفة عربية مقترحة » تدور على الثنائية بين مجالين ومنهجين •• فهو يرى أن المعرفة الانسانية مجالين ومنهجين : مجال المطلق ومجال النسبى • المجال الاول يستند الى الوحى او البصيرة ، او الالهام ، والمجال الثانى يقوم على مشاهدة الحواس ، واجراء التجارب وسلامة التطبيق •

« ان الطريق لتستقيم أمامنا ، اذا نحن جعلنا للعلوم الطبيعية منهجا ، ولما يتصل بالحقيقة المطلقة منهجا آخر .. أما منهج العلوم فقائم على مشاهدة الحواس ، وعلى اجراء التجارب ، وعلى سلامة التطبيق • فلا يعنينا من الدنيا الا ظواهرها ، بحيث لايجوز لانظارنا عندئذ ان تنفذ الى ما وراء تلك الظواهر ، لانها ، بالنسبة للعلوم ، ليس لها وراء ، فهى الظواهر وحدها ـ أعنى ما يظهر للحواس الراصدة ـ هى الظواهر وحدها نتعقبها رصدا ، ووصفا ، وتحليلا ، وتصنيفا ، لنستخلص منها ماعساه ان يكون هنالك من قوانين مطردة، تنتظم حدوثها ومجراها • وأما منهج ما وراء الوقائع الصماء من حقائق ، كالقيم الخلقية مثلا ، فذلك شىء آخر ، قد لا نلجأ فيه الى شهادة الحواس ، والى التجارب العابرة ، بقدر ما نلجأ فيه الى ادراك البصيرة ، أو الى املاء الوحى » (ص ٢٨٢) •

ومعنى ذلك كله ، عزل المطلق عن النسبى ، ونفى اية علاقة جدلية بينهما •

والسؤال بعد ذلك :

هل فى امكان النسبى أن يتحرك بدون سند من المطلق ؟

● ● ●

بعد زكى نجيب ، يأتى رينه حبشى ، وله كتاب يدل عنوانه « حضارتنا على المفترق » أن قضية « الاصالة والمعاصرة » معضلة •

والمعضلة مردودة الى ظاهرة الرفض ، رفض كل من الشرق والغرب • رفض الغرب بسبب ماض قريب ، ورفض الشرق بسبب ماضينا البعيد •

وحل المعضلة كيف يكون ؟

بالعودة الى ماضينا المتوسطى ••

ورينيه حبشى يختار لفظة «متوسط» لسببين :

السبب الاول : ان هذه اللفظة ذات مفهوم تاريخى ، يتضمن ظاهرة ثقافية ، وليس فقط جنسا ولغة أو أمة ، ولكنه أوسع من ذلك اذ يتضمن تجمعا غنيا ·

السبب الثانى : ان هذا التجمع قد تحقق بواسطة البحر المتوسط بصفته بحيرة ، أى حزاما مائيا يتيح تبادلا قد تحول الارض اليابسة دون تحقيقه ·وبدلا من أن تقيم هذه البحيرةحدودا فاصلة كانت هى وصل بين ضفتى المتوسط والشعوب التى تحيط به ··

بيد أن حبشى من خلال هذين السببين يتسلل الى الغرب ـ رغم الزعم بأنه مرفوض ـ بدعوى أن الثقافة الغربية مرتبطة بالثقافة المتوسطية ،لان الغرب هو من المتوسط··

المتوسطية اذن هى ماضينا ، بيد أن هذا الماضى ينبغى الا يكون بمعزل عن الحاضر · نأخذ من الحاضر مافيه من تقنيات ، ونستخلص من الماضى الخطوط الكبرى لرسالتنا بين الامم « علينا أن نطلب من الماركسية والشخصانية والوجودية أضواءها فى الحاضر مع الغوص على فلسفة ابن سينا وابن رشد وتوما الاكوينى واغسطينوس كى نجد عندهم أطر عقلنا · علينا أن نتجه نحو العلم الاكثر ايجابية والاشد جراة ،شرط أن نلاقى جذورنا الدينية لدى الغزالى والاشعرى وغريغوريوس النازيانزى ويوحنا الدمشقى ·علينا أن نجرب أكثر وصفات الاختبار تجديدا · وكى لا نغرق ، علينا أن نطلب النصح قبل ذلك من أرسطو وافلاطون ، علينا أن نتمنى أغرب الثورات الاجتماعية واجراها ،شرط ان نبدأ بتأمل حقائق الانجيل والقرآن » (ص ١٠٧) ·

المطلق الدينى اذن شرط الثورة الاجتماعية فى ضوء تقنيات الحاضر وفلسفات قديمة ومعاصرة ·

اذن ثمة علاقة ضرورية بين المطلق والنسبى · بيد أنها علاقة جدلية وهنا مكمن الخطر ، والخطر فى موقف الثورى ناتج من أنه باندفاعه فى عجلة الزمن مجبر أن يستخلص فى كل لحظة صورة المطلق المتغيرة من خلال مياه التاريخ الجارية ·

ذلك أن كل جمود فى العقيدة عند الثورى يؤدى بالضرورة ،اماالى ايقافتقدم العمل ،واماالىتمنع هذه العقيدة عن توجيه العمل · بيد أن ذلك لا يعنى أن الثورى يخون عقيدته باستمرار ، فكما أنه يقظ لكل تغيير فىالموقف ،كذلك هو يقظ لامانة عقيدته، اذ أن العقيدة لا تخرج من العمل جديدة بل متجددة ·

ومع ذلك تبقى معضلة :

ما هو المعيار الذى نميز به بين الامانة والخيانة ؟

● ● ●

وفى نهاية المطاف نختم بوجهة نظر راداكرشنان وهى مطروحة فى كتابه « نظرة مثالية للحياة »··

فهو يقرر فى مفتتح الفصل الاول أن أية فلسفة هى مثالية بالضرورة ، ذلك أن المثالية تعنى ان وراء عالم الظواهر عالم الحقائق ، عالم مثالى · ومن هذه الزاوية فالمادية كذلك مثالية ، لان المادةالتى هى أصل الموجودات ليست واقعا يمينيا ،وانما هى معنى مجردا .

والنظرة المثالية كفيلة بحل معضلات الحياة المعاصرة ·

ونسأل :

وما هى هذه المعضلات ؟

انها تدور جميعا على معضلة واحدة ، ان الانسانية ليست فى حاجة الى مبدأ مفارق ، الى مطلق · فالانسان مجرد حيوان ، والذكاء ليس الا مجرد رد فعل ، والعقل من انتاج الدماغ ، واللامعقول أساس النشاط النفسى ، وليس ثمة استدلال وانما ثمة تبرير · وعلم الاديان المقارن يقرر أن ليس ثمة دين نهائى أو دين كامل · والاديان تفرق ، والاقتصاد يوحد ·

هذه هى المعضلة وتفريعاتها فهل من علاج ؟

فى رأى راداكرشنان ان العلاج مردود الى التمييز بين المطلق واشكاله · الاشكال متعددة ومتطورة ، أما المطلق فواحد وثابت ، هو فى الكل وفوق الكل ·والخلط بين المطلق والشكل يفضى الى الدوجما dogma ، أى الى المعتقد · ولهذا فمزية

كل من الكنفوشية والبوذية أنها تخلو من الدوجما ..

ومع ذلك فالانسانية متجهة الى الوحدة،ليس بفضل ماضيها ولكن بفضل مستقبلها ، فهى اما أن ترقى مستقبلا الى ايمان واحد واما أن تندثر . بيد أن الغلبةستكون للترقى وليس للاندثار . وهذه الغلبة مردودة الى سببين :

السبب الاول : ان جوهر الدين تطوير الوعى الانسانى .

السبب الثانى : ان شعوب العالم ، علىاختلاف نظمها وأيديولوجياتها ، لديها شعور انسانى ، ومحبة للعدالة تتجاوز المصالح الطبقية وكراهية العنف .

اذن الوحدة التى ينشدها راداكرشنان مجرد شكل بلا مضمون اجتماعى ، فهل تحقيقها فى حيز الامكان ؟

• • •

هذه أمشاج من آراء .
وهى مجرد ارهاصات .
والارهاصات مجرد مقدمات .
والمقدمات ليست نهاية المطاف .



المصدر : شؤون فلسطينية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٧٨

هجرة المهندسين العرب والمعركة

الدكتور الياس زين

تعاني الاقطار العربية ، في الوقت الحاضر ، ظاهرة خطيرة ، هي نزوح ذوي الكفاءات العلمية والفنية والتقنية ، وفي مقدمتهم فئة المهندسين ، من هذه البلاد الى البلدان المتقدمة . ويأتي ذلك في الوقت الذي تحتاج الامة العربية الى هذه الطاقات والكوادر العلمية والتقنية ، في معركتها ضد اسرائيل والصهيونية والامبريالية العالمية من جهة ، وضد التخلف والجهل من جهة ثانية .

والغاية من هذا البحث ، كما يدل العنوان ، ان نتصدى لقضية هجرة المهندسين العرب من حيث علاقة الهجرة بالمعركة التي تخوضها الامة العربية . فاننا ننطلق في بحثنا هذا من الافتراض القائل : ان المهندس يمثل دورا بارزا في المعركة . وعليه فسنبدأ اولا بتحديد بعض المصطلحات الواردة في البحث ، ثم نعرض هجرة المهندسين بالارقام ، وبعدها نبين حاجة البلاد العربية اليهم ، نعدد دور المهندسين في المعركة ، نحلل أسباب النزوح ودوافعه ، نلقي نظرة سريعة على تدابير الحكومات العربية للحد من النزوح ، وأخيرا نقدم اقتراحات عملية لمواجهة الهجرة المستعصية .

ونقصد هنا بالهجرة عامة ،نزوح المهندسين من البلاد العربية الى البلدان الاجنبية، وخاصة المتقدمة والصناعية منها ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية وكندا ، سعيا وراء العمل والعيش . والهجرة ، كما هو معلوم ، ليست جديدة في التاريخ العالمي . انها قديمة قدم التاريخ نفسه . ولنا من الشعب اللبناني مثل حي على ذلك . الا ان الهجرة التي سنتكلم عنها ، في هذا البحث ، هي **هجرة جديدة من نوعها،** اي **هجرة الطاقات البشرية المتدربة** في حقل من اهم الحقول ، في خدمة التنمية والتقدم . ولا يمكن تحقيق مشاريع التنمية ، التي تصبو اليها الدول العربية ، الا بتهيئة العناصر البشرية ، وفي مقدمتهم فئة المهندسين .

وفي هذا البحث ، سنتناول نوعين من الهجرة : **الخارجية والداخلية** . ما المقصود بذلك ؟ نقصد بالهجرة «الخارجية» نزوح المهندسين والعلماء وغيرهم من الاختصاصيين من البلاد العربية الى البلدان المتقدمة سعيا وراء العيش . الا ان الهجرة «الداخلية» تعني سوء استخدام المهندس المناسب ، المقيم في بلده ، في المكان المناسب او عدم استخدامه . ونذكر على سبيل المثال ، ان احد المهندسين ، المختص في الزراعة ، يعلم اللغة الانكليزية . وسنركز في هذا البحث ، على الهجرة « الخارجية » ، نظرا لتوافر الاحصاءات والمعلومات عنها .

وهنا لا بد من الاشارة الى اننا سنتحدث عن « استنزاف » المهندسين العرب الى الخارج وليس عن « هجرتهم » . ورب سائل يقول: ما الفرق بين الهجرة والاستنزاف؟ فهجرة المهندسين تعني ، ان هناك عددا فائضا overflow من هؤلاء في مجتمعهم ، الذي لا يحتاج اليهم، الامر الذي يؤدي بهم الى الهجرة للخارج .بين أن مفهوم «الاستنزاف»



العلمي drain يعني : ان المجتمع يحتاج الى علوم وخبرات هؤلاء ، في الوقت الذي ينزحون الى مجتمع اخر ـ فيكسبهم . وبما ان المجتمع العربي اليوم يعاني نقصا فادحا في عدد المهندسين، كما سنرى،فان حركة نزوح هؤلاء يفضل أن تعتبر«استنزافا» وليس « هجرة » . بيد اننا سنستعمل كلمة ، هجرة ، في معظم الاحيان ، في هذاالبحث، كمرادف لاستنزاف .

ويمثل مفهومنا « للمعركة » ، في هذا البحث ، ميدانا واسع النطـاق ، أي ان « المعركة » لا تشمل النزاع مع العدو الاسرائيلي والصهيونية والامبريالية العالميـة فحسب ، بل تشمل المعركة ضد التخلف ، بكافة اوجهه الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية والعلمية ، وما الى ذلك .

ولا ريب في ان ثمة علاقة وثيقة وترابطا عضويا بين هذين النوعين من الهجرة . فالهجرة الداخلية مثلا ، تشجع الهجرة الى الخارج وتغذيها ، كما سنرى . فالمهندس، الذي لا يعمل في حقل اختصاصه ، والذي لا يشعر انه يخدم بلده بعلمه وخبرته ، او انه لا ينمو مهنيا وهندسيـا وعلميا ، فهو مرشح للهجـرة الى الخـارج ، لا محالة.

ولا بد لنا ، في معرض حديثنا عن استنزاف المهندسين العرب ، من أن نذكر ، بعض الشيء ، عن اهمية هؤلاء في المعركة ، ضد التخلف بكافة اوجهه ، وضد العـدو الاسرائيلي ـالصهيوني . وقد بات من المؤكد في الوقت الحاضر ان اغلـى الثروات القومية تكمن في الكفاءات العلمية والفنية والتقنية.ولا ريب في أن فئة المهندسين تأتي في طليعة رجال العلم والتكنولوجيا.وعليه، فالمهندسون هم العمود الفقري في التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية، وبالتالي في كسب المعركة ضد اسرائيل والصهيونيـة والامبريالية العالمية.أي أن المهندسين يمثلون دورا بارزا في المعركة،بمعناها الاقتصادي والعسكري . ومن هنا فان تسفير هذه الطاقات الانسانية العلمية والتقنيـة الـى الخارج ، أو حتى عدم استثمارها بطريقة فعالة في الداخل ، في تطويـر المجتمـع وانمائه ، يعني انه ما من ثروة مادية او طبيعية يمكن ان تعوض عن هذه الخسائـر الفادحة ، في الكفاءات نفسها وفي الخسائر المالية .

وكدليل على اهمية المهندسين في المعركة ضد اسرائيل مثلا : فقـد كان من احـد مقررات المؤتمر الصهيوني الذي عقد في سويسرا عام ١٩٥٨ ، اشارة واضحة الى ضرورة العمل على **تهجير المهندسين السوريين** . ورب سائل : لماذا فئة المهندسين بالذات ؟ أن التركيز من قبل المؤتمر الصهيوني على تهجير المهندسين السوريين تظهر اهمية المهندسين الذين هم **خط الدفاع الاول ضد اسرائيل** . فهؤلاء ، في الواقع ، هم المحور والعمود الفقري ، في تطوير البلاد وانمائها ، اقتصاديا وعلميا(١).

ويجدر بنا هنا ان نذكر تجربة فرنسا في حربها ضد المانيا ايام نابليون بونابرت . فقد ادرك الالمان ، بعد هزيمتهم من قبل الفرنسيين ، ان القائد نابليون بونابرت ، لم يحاربهم بالسلاح فحسب ، بل حاربهم ايضا **بالادمغة المتمثلة بالمهندسين** الذين كانوا يعملون في جيشه . وقد كانت غالبيتهم من خريجي معهد البوليتكنيك(٢). ولا غرابة ان نذكر انه في المانيا النازية كانوا يضربون التحية للمهندسين ، اسوة بالضباط . وما اصدق ما أوصى به احد العظماء ، رجال دولتهم عندما خاطبهم قائلا : « المهندسون ، هذه الفئة النادرة ، حافظوا عليها ، حفاظكم على بؤبؤ اعينكم . فهم عماد التنمية ، وحجر الرص ، في تقدمها الاقتصادي »(٣).

وفي هذا المجال صرح العالم الهندي م. س. شاكر ، رئيس « مؤتمر الامم المتحدة لدراسة تطبيق العلم والتكنولوجيا لمنفعة المناطق الضئيلة النمو » في عام ١٩٦٣ :



« ينبغي الا نضن بأي مال او جهد ، لارساء هذا الركن (من اركان الانماء) . فالعلماء والباحثون العلميون المرسون **والمهندسون الاكفاء** والتقنيون الحاذقون ، هم في الحقيقة سادة الانماء القومي »(٤).

واما في معركة **التنمية الاقتصادية** ، فيمثل المهندسون دورا قياديا في عملية التطوير والتقدم . فهم محركون للثورة الانمائية ، نظرا للمؤهلات والخبرات العلمية والفنية والتقنية المنتشرة لديهم . ويذكر ان خطة التنمية القومية الشاملة والمتكاملة تعتمد ، في تنفيذها ، على جهود المهندسين الخلاقة وعلى علومهم وخبراتهم وكفاءاتهم ومدى تواجدهم في المصانع والحقول والمزارع . ومدى مساهمتهم بكافة المراحل ، ابتداء من اجراء البحوث ووضع الدراسات والاستقصاءات ووضع التصاميم ، وانتهاء بالنشر والاشراف على عمليات التنفيذ ، ثم التشغيل والصيانة ، للحصول على المستوى الانتاجي المطلوب . لذا فانجاح الثورة الزراعية مثلا ، يعتمد على المكننة ، اي تهيئة الوسائل الحديثة واستعمالها في الري واستصلاح الاراضي ومكافحة الحشرات بالمبيدات الحديثة ، واعداد الكوادر الفنية والزراعية . ومن هنا يتضح دور المهندسين الذي هو ، بالايجاز ، العمود الفقري لهذه الاعمال كلها .

واما دور المهندسين في معركة التصنيع ، فهو بارز ايضا لانهم هم الاساس الذي يعتمد عليهم تطوير هذا القطاع وانمائه . فهم المصممون والمخططون للنهضة الصناعية ، ولا يمكن انجاح عملية التصنيع بغير المهندسين . فمساهمة المهندسين ، طبعا ، الى جانب الفنيين والعاملين في المصانع والحقول ، من شأنه زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وتطويرهما وتحقيق اهداف التنمية القومية(٥). لذلك فلا غرابة أن نجد الدول قد أصبحت تفتخر ، بمقدرة كلياتها وجامعاتها علىتخريج المهندسين، مقياسا من مقاييس التقدم والقوة . ولا غرابة ايضا ان يسمى هذا العصر بـ « عصر المهندسين »(٦). واصبحت الامم اليوم لا تقيس عظمتها بمساحة اراضيها او بعدد سكانها او بثرواتها الطبيعية او بماضيها العريق ، بل بعدد المهندسين والعلماء لديها . فالاتحاد السوفياتي مثلا ، يفتخر بأنه يملك وحده اكثر من ربع عدد المهندسين في العالم اليوم ، وكذلك يملك ربع علماء العالم .

وهكذا يتضح ان المهندسين ، فئة مرغوب فيها دوليا . لذا نرى الدول المتقدمة تسعى بشتى الطرائق لاجتذابها ، ايمانا منها بأن الحصول على اكبر عدد من المهندسين ، يعني كسبا علميا وتقنيا ، وبالتالي تقدما اقتصاديا . فالمهندسون اذن ذخيرة عظمى ، في اي امة ، وهم حجر الاساس في النمو الاقتصادي ومظلة واقية للامة . فهم بالاحرى « انبياء » التكنولوجيا .

هجرة المهندسين بالارقام والحقائق

بعد هذا العرض العام للبحث ، نأتي الى صلب الموضوع ، اي هجرة المهندسين بالارقام والحقائق . ويمكن تقسيم الهجرة الى قسمين : الهجرة الى الخارج والهجرة الداخلية .

١ ــ **الهجرة الى الخارج** : نتيجة البحث تبين ان بعض الاقطار العربية تخسر ، عبر الهجرة ، عددا كبيرا من المهندسين ، وان فئة المهندسين اكثر الفئات العلمية هجرة .

جدول رقم (١) : هجرة المهندسين الى الولايات المتحدة وكندا[٧]

اسم البلد	الولايات المتحدة ١٩٦٢—١٩٦٩ (العدد)	كندا ١٩٦٢—١٩٦٧ (العدد)
مصر	٥٦٤	١١٦
لبنان	٢٧٧	١٩
العراق	١٦٥	١٣
سوريا	١٢٩	٥
الاردن وفلسطين	١١٧	—
المغرب	١٨	٤
الجزائر	٩	—
تونس	٤	—
المجموع	١٢٨٣	١٥٧

يتضح من الجدول الاول ان عدد المهندسين ، المهاجرين من ثماني دول عربية ، الى الولايات المتحدة الاميركية وحدها ، بلغ ١٢٨٣ مهندسا ، ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٩ ، والى كندا ، من خمس دول عربية ، ١٥٧ مهندسا ، ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٧ . كما هاجر من اسرائيل الى الولايات المتحدة ٦٠٦ مهندسين ، والى كندا ١٠٠ مهندس ، خلال الفترتين المذكورتين[٨]. وبالاضافة الى ذلك ، فان المهندسين الذين منحوا اجازات عمل في فرنسا ، ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٦ ، بلغ عددهم من ستة بلدان عربية ٤٥٣ مهندسا (لبنان ١٢٩ ، المغرب ١٢٩ ، تونس ٩٤ ، سوريا ٥٦ ، مصر ٤٤ ، العراق واحد فقط) . وعدد الاسرائيليين الذين منحوا اجازات عمل في فرنسا بلغ ١٦٩ مهندسا . هذا وافادت احصائية شملت مهن اعضاء احد النوادي الاجتماعية للجالية العربية في مدينة مونتريال بكندا ، ان عدد المهندسين الاعضاء فيه ، بلغ ٤٤ من أصل ٢٦٧ عضوا، اي بنسبة ١٨ بالمائة . وجاء في بحث مخصص لخريجي الجامعة الاميركية في بيروت فقط ، انه من بين خريجي الهندسة من اللبنانيين ، ثمة ٦٥ بالمائة منهم ، قد هاجر الى بلدان متقدمة ، مقابل ٦٠ بالمئة فقط يعملون في البلاد العربية[٩].

ويجدر بنا ان نذكر بعض الشيء عن هجرة المهندسين في اوائل السبعينات . لم نستطع الحصول على معلومات حول ذلك ، حتى من دائرة الهجرة الاميركية، لانها، على ما يبدو ، قد توقفت عن نشر مهن اصحاب الاختصاص المهاجرين الى الولايات المتحدة ، كما كانت تفعل في الماضي . الا انها تذكر عددهم تحت عنوان « الاختصاصيين والفنيين » . لذا اضطررنا ان نقدر عدد المهندسين المهاجرين الى الولايات المتحدة ، للعامين ١٩٧١ و١٩٧٢ ، بنسبة معدل المهاجرين في عقد الستينات . ويلاحظ ان نسبة المهندسين بلغت ١٣ بالمئة لمجموع الاختصاصيين والفنيين المهاجرين الى الولايات المتحدة ، ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٣ . واذا حافظت النسبة المذكورة على حالتها السابقة في اوائل السبعينات مثلا ، يمكننا ان نقدر عدد المهندسين المهاجرين خلال ١٩٧٢ — ١٩٧٣ الى الولايات المتحدة وحدها ، بحوالي ٣٨٠ مهندسا عربيا ، من أصل مجموع ٢،٩٢٤ اختصاصيا وفنيا[١٠].

ولا بد من الاشارة الى ان فئة المهندسين اكثر الفئات الاختصاصية هجرة . فقد هاجر الى الولايات المتحدة ٢،٣٢٦ من المهندسين والاطباء والعلماء خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ . ومن بين هؤلاء ، بلغ عدد المهندسين ١،٢٨٣ ، يليهم الاطباء ٤٨٣ ، فعلماء الطبيعة ٤٨١ ، فعلماء الاجتماع ٨٩ . هذا يعني ان اكثر من نصف هؤلاء (٥٥ بالمائة) هم من المهندسين ، مقابل (٢١ بالمائة) من الاطباء و(٢١ بالمائة) لعلماء الطبيعة ، كما بلغت نسبة المهندسين ، الذين هاجروا الى كندا ، ٣٧ بالمائة ، مقابل ٣٨ بالمائة ، للاطباء و٢٤ بالمائة لعلماء الطبيعة(١١).

وتعاني سوريا استنزافا هائلا لمهندسيها . فقد نقل مراسل « هيئة الاذاعة البريطانية » في دمشق ، عن لسان نقيب المهندسين السوريين ، في حديث له في ندوة حول هجرة الأدمغة ، ان حركة استنزاف المهندسين السوريين الى الخارج قد تفاقمت في السنتين الماضيتين ، بشكل اصبح يدعو الى القلق الشديد ، الامر الذي قد يؤدي الى كارثة وطنية وعلمية . وكشف النقيب عن أن هناك ما لا يقل عن ٨ آلاف مهندس سوري حاليا في الخارج ، من اصل ١٣ الف مهندس سوري ، أي أن ثلثي المهندسين السوريين يعملون خارج القطر السوري(١٢).

أ ـ **هجرة خريجي الهندسة** : هذا وبلغت نسبة المهاجرين من خريجي فروع الهندسة ، من البلاد العربية الى الولايات المتحدة وكندا نسبة عالية جدا ، كما يتضح من الجدول الثاني . فقد نزح اكثر من ٥٦ بالمائة من الخريجين في الهندسة من سوريا و٣٥ بالمائة من لبنان و٩ بالمائة من العراق و٢ بالمائة من مصر ، مقابل ١٤ بالمائة من اسرائيل .

جدول رقم (٢) : نسبة المهاجرين الى الولايات المتحدة وكندا من خريجي الهندسة ١٩٦٢ـ١٩٦٦(١٣)

البلد	نسبة المهندسين
سوريا	٥٦،٥ ٪
لبنان	٣٥،٥ ٪
العراق	٩،٢ ٪
مصر	٢،٠ ٪

ب ـ **بقاء الطلاب في اميركا** : يبدو ان فئة الطلاب التي تدرس في الولايات المتحدة هي مصدر كبير للهجرة الى تلك البلاد. ويظهر ان عددا كبيرا من هؤلاء الطلاب يتخذون، من الدراسة في الولايات المتحدة ، وسيلة او خطوة اولى للهجرة النهائية . يستفاد من احدث الاحصاءات ، ان عدد الطلاب العرب في الولايات المتحدة بلغ ٦،٨٠٤ العام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، يمثلون ١٨ قطرا عربيا . فمن هؤلاء نجد اكثر من الثلث بقليل ، اي ٢،٥٦٥ طالبا (٣٤ بالمائة) يتخصصون في مختلف فروع الهندسة . ومن بين هؤلاء ثمة ١،٢٧٦ طالبا يحملون اشارة سمة دخول « فيزا » هجرة ، اي ١٧ بالمائة، منهم ٢٨٩ طالبا في الهندسة اي ٤ بالمائة خلال العام المذكور .

١٠ ـ ... الطلاب الاسرائيليين ، الذين يدرسون في الولايات المتحدة ، فقد بلغ



عددهم ٢٤٢١٢ طالبا ، منهم ٤٨٦ في الهندسة (٢٢ بالمائة) ومن بين طلاب الهندسة ، كان عشرون طالبا من هؤلاء يحملون سمة دخول او « فيزا » هجرة (اي اقل من واحد بالمائة) ، خلال العام الدراسي المذكور .

ويذكر ان ٣٢ بالمائة من مجموع الطلاب الاجانب في الولايات المتحدة يدرسون العلوم الهندسية ، منهم ١٦ بالمائة يحملون سمة دخول « فيزا » هجرة .

مما تقدم يتضح أن فئة الطلاب العرب التي تلتحق بالدراسات الهندسية ، نسبيا ، اكثر من الطلاب الاجانب، بمن فيهم الاسرائيليون. الا أن نسبة الطلاب العرب الذين يحملون سمة دخول « فيزا » هجره ، تفوق نسبة الطلاب الاسرائيليين بكثير ، كما تفوق مجموع نسبة الطلاب الاجانب بقليل(١٤).

جـ ـ هجرة المهندسين العرب والاسرائيليين ـ مقارنة : ويجدر بنا ان نجري مقارنة خاطفة بين هجرة المهندسين العرب والاسرائيليين ، وذلك بغية معرفة الهوة او الثغرة بين الفريقين . ونتيجة البحث والتحليل ، نستخرج الحقائق الاتية : ان اسرائيل تضم ، نسبيا ، عددا اكبر من المهندسين . ففي اسرائيل ما لا يقل عن خمسة عشر الف مهندس ، كما أن هناك سبعة الاف مهندس وعالم يعملون في البحث العلمي(١٥). ويلاحظ ان عدد المهندسين الاسرائيليين آخذ في الازدياد ، سنه بعد سنة ، على الرغم من نزوح عدد كبير منهم الى الخارج ، نتيجة الهجرة اليها من البلدان المتقدمة. فاسرائيل تعوض او تكسب اضعاف ما تخسره من المهندسين ، كل عام ، عن طريق الهجرة اليها . تفيد الاحصاءات انه قد هاجر من اسرائيل ٤٧١ مهندسا ، الى الولايات المتحدة وكندا ، كما منح ١٦٩ مهندسا اجازات للعمل في فرنسا . ومن جهة ثانية نجد ان اسرائيل كسبت ١٤٤٣٠ مهندسا ، خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨(١٦).

٢ ـ هجرة المهندسين « الداخلية » : بعد ما عرضنا بالارقام والحقائق هجرة المهندسين الى الخارج ، سنلقي نظرة سريعة على هجرة من نوع آخر ، اي هجرة المهندسين « الداخليه » ، والتي تعني سوء استخدام المهندسين في مراكز التخصص المناسبة لهم . ولا بد من الاشارة الى اننا لم نعثر حتى الان على دراسة حول هذا الموضوع ، الا ان اطلاعنا واتصالاتنا الشخصية تشير الى ان هناك عددا من المهندسين العرب يقومون باعمال لا تمت بصلة الى اختصاصهم . ونعتبر ذلك هجرة. فما الفرق بين المهندس الذي يهاجر ويغيب عنا جسديا من جهة ، وبين المهندس الذي يقيم بيننا ، ولكنه لا يعمل في حقل تخصصه . فهو اذن **غائب عنا هندسيا** ، لان البلاد لا تستفيد من علومه الهندسية . وهناك قصص لا تصدق عن مهندسين ، من الذين درسوا في الخارج وفي الداخل ،ويعملون حاليا في مهن لا تمت بصلة الى تخصصهم .

جدول رقم (٣) : المهندسون المهاجرون الى اسرائيل ١٩٦٣ ـ ١٩٧١(١٧)

السنة	عدد المهندسين
١٩٧٢	٢٤٨٤
١٩٧١	١٤٥٤
١٩٧٠	١٣٣٨
١٩٦٣ ـ ١٩٦٨	١٤٣١



ويبين الجدول الثالث ان عدد المهندسين المهاجرين الى اسرائيل يتصاعد ، وخاصة في السنوات الاخيرة ، ففي عام ١٩٧٢ وحدها هاجر اليها ٢٤٤٨٤ مهندسا ، مقابل ١٤٤٣١ مهندسا ، لمجموع السنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٨ . وتشكل فئة المهندسين وحدها ١٠ بالمائة من مجموع الاختصاصيين والفنيين المهاجرين الى اسرائيل ، وقد بلغ عددهم مثلا ، ٦٤١٨٩ في عام ١٩٧١ .

وينبغي الاشارة الى ان المهندسين المهاجرين الى اسرائيل هم من الفئة الشابة والناشطة والمنتجة . تفيد أحدث الارقام للعام ١٩٧٣ ان أكثر من ثلث هؤلاء المهندسين المهاجرين ، كانوا ما بين ٢٠ و٢٩ من العمر، و٤٢ بالمائة ما بين ٣٠ و٤٤ سنة، ١٥ بالمائة ما بين ٤٥ و٥٤ سنة . هذا يعني أن ٩٠ بالمائة من المهندسين، الذين هاجروا الى اسرائيل في سنة ١٩٧٣ ، كانوا ما بين الـ ٢٠ و ٥٤ من العمر ، اي في السنوات الاكثر نشاطا وانتاجا وفتوة(١٨).

وبكلام أوضح ان اسرائيل ، ككيان مبني في أساسه على المهاجرين من الخارج ، تستطيع ، بشتى وسائل الاعلام ، ان تجتذب او تستقطب ، فئات المهندسين المدربين من الخارج ، باعلان في الصحف أو بنداء او بتصريح مسؤول في الدولة الصهيونية او عن طريق المنظمات الصهيونية او البعثات الاسرائيلية في الخارج .

واما على الصعيد العربي ، فيبدو ان الحالة مخالفة تماما للوضع الاسرائيلي . فبالرغم من الاغراءات المادية والعلمية ، التي يوجهها بعض الحكومات العربية الى العلماء والمهندسين والاطباء المهاجرين ، من البلاد العربية والمقيمين في الخارج ، فاننا نجد القليل جدا من هؤلاء يعود الى ارض الوطن ، للعمل في مشاريع التنمية. والغريب في الامر ان الذين يعودون من الخارج ، للعمل في ارض الوطن ، سرعان ما يرحلون الى الخارج . لذا تضطر الاقطار العربية الى استخدام المهندسين والخبراء الاجانب في مشاريع التنمية . فلبنان ، هذا البلد ، الذي يعاني أكثر من غيره ، هجرة المهندسين ، نسبيا ،نجد ١٢٤ مهندسا اجنبيا يعملون في لبنان في عام ١٩٧٣(١٩). وعلى ذكر المهندسين الاجانب ، فلا بد من أن نذكر أن تكاليف المهندس الاجنبي في السنة الواحدة تصل الى حوالي ٨٠ الف دولار ، بالاضافة الى تكاليف السفر بالدرجة الاولى والامتيازات الاخرى(٢٠).

ولا يخفى ان اعداد المهندس الواحد وتدريبه يستغرق ما لا يقل عن٢٥ الى٣٠ سنة. وهذه فترة طويلة جدا ، في هذه الظروف الصعبة ، التي تمر بها الامة العربية ، في معركتها ضد اسرائيل والصهيونية العالمية وضد التخلف والجهل والرجعية .

الحاجة الى مهندسين ومجالات استخدامهم

بعد كل ما تقدم من حقائق وأفكار ، فان الاسئلة ، التي تتبادر الى الذهن ، هي : هل نحن في البلاد العربية بحاجة الى مهندسين ؟ هل هجرة المهندسين تعني ان لدى البلاد العربية فائضا من هؤلاء ؟ لا شك في ان هناك حاجة ماسة الى المزيد من المهندسين ، في كافة الاختصاصات ، وان الهجرة ليست دليل الفائض من المهندسين ، بل دليل التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، السائد في البلاد العربية . فهناك مجالات واسعة النطاق لاستخدام المهندسين العرب في المعركة ، سواء في القطاع العسكري او في القطاع المدني ، في المعركة ضد اسرائيل والامبريالية العالمية ، وضد التخلف والجهل بكافة اوجهه . ومما ينبغي الاشارة اليه هو انه لا يمكن الفصل بين المعركتين المذكورتين ، لان المعركة ضد التخلف والجهل تعتبر اساسية ، لدعم المعركة المصيرية ضد اسرائيل والامبريالية العالمية .



تعاني البلاد العربية نقصا فادحا في عدد المهندسين الذين تحتاج اليهم هذه البلاد . ففي ندوة حول هجرة الادمغة ، كشف نقيب المهندسين السوريين النقاب عن ان سوريا تحتاج الى نحو ٢٠ الف مهندس للعمل في مشاريعها الانمائية للعام الحالي ، في حين لا يتوافر من هؤلاء سوى حوالي ٥ آلاف مهندس فقط .

ولمعرفة الحاجة الماسة الى المهندسين ، في مختلف الاختصاصات ، يكفي ان نلقي نظرة سريعة ، على الاعلانات في الصحف والمجلات الصادرة في البلاد العربية ، لنجد ، عن كثب ، الطلبات المتزايدة على هذه الفئة النادرة من الاختصاصيين . وهذه الاعلانات تصدر عن المؤسسات العامة (الحكومية) والمؤسسات الخاصة .

تفيد احدث الاحصاءات المتوافرة لبعض الاقطار العربية ، ان معدل العلماء والمهندسين ، لكل عشرة آلاف نسمة من السكان ، منخفض جدا في البلاد العربية ، بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة واسرائيل . فاحصاءات اليونسكو تشير الى ان هناك مثلا ٥ر٥٣ عالما ومهندسا لكل عشرة آلاف نسمة في الكويت ، و٣٤ في البحرين ، و١٩ في لبنان ، و١٥ في الاردن ، و٨ في العراق مقابل ١٢٤ عالما ومهندسا لكل عشرة آلاف نسمة في اسرائيل و٢٩٨ في الاتحاد السوفياتي ، و١٩٩ في فرنسا ، و٨٥ في الولايات المتحدة(٢١) . كما ان معدل العلماء والمهندسين العاملين في البحوث العلمية ، لكل عشرة آلاف نسمة ، منخفض كثيرا . فالمعدل هو اثنان في مصر ، وواحد في لبنان ، واقل من واحد في بقية الاقطار العربية . بيد ان المعدل مرتفع في الدول المتقدمة واسرائيل بحيث نجد ان هناك ٤١ عالما في الاتحاد السوفياتي ، ٢٧ في تشيكوسلوفاكيا، ٢٦ في الولايات المتحدة ، و١٢ في فرنسا و١٠ علماء في اسرائيل(٢٢) .

هذا ويعمل في اسرائيل سبعة آلاف عالم ومهندس في مجالات البحوث المختلفة(٢٣) .

واما عدد المهندسين في البلاد العربية ، فيبلغ ما لا يقل عن ٦٠ الفا ، الا ان هذه البلاد ، اذا ارادت حقا أن تتطور وتتقدم ، لتصبح مجتمعا عصريا فعلا ، تحتاج ، على حد تقدير احد الخبراء العرب ، الى ما لا يقل عن مليون ونصف المليون من المهندسين(٢٤) . فكيف يمكننا ان نحصل على هذا العدد الكبير ؟ يعتقد الخبير نفسه ان باستطاعة العرب ، في غضون ١٥ عاما ، الحصول على الرقم المطلوب فقط ، اذا انشئت جامعات وكليات لهذا الغرض فورا . ولا ريب في أن الدول العربية النفطية تملك الموارد المالية الضخمة ، لانشاء كليات وجامعات ومعاهد من الدرجة الاولى وتمويلها . ولا يخفى ان تامين هذا العدد الكبير ، في غضون ١٥ سنة ، من شأنه في النهاية أن يساعد العرب كثيرا في حربهم ، التي لا هوادة فيها ، ضد الصهيونية والامبريالية ، وضد التخلف بكافة اوجهه .

ولا بد من الاشارة الى أن عدد طلاب الهندسة في ١٣ قطرا عربيا ، بلغ ٤٧ر٦٧٤ر٤٧ طالبا من اصل ٤٤٥ر٣٩٦ في الجامعات في البلاد العربية . اي ان نسبة طلاب الهندسة للمجموع ١٢ بالمائة ، مقابل ١٣ بالمائة في اسرائيل و٣٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا و١٤ بالمائة في المملكة المتحدة ، وذلك لاحد الاعوام ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . واما عدد خريجي فروع الهندسة في ١١ قطرا عربيا ، فبلغ ٦٣٩ر١ مهندسا ، من اصل ٢٩٨ر٢٠ خريجا، في كافة التخصصات والفروع ، اي ٨ بالمائة فقط يتخرجون في الهندسة في البلاد العربية ، مقابل ١٦ بالمائة في اسرائيل و٣٢ بالمائة في بولونيا و٢٢ بالمائة في المانيا الديمقراطية و٢١ بالمائة في اليابان و١٦ بالمائة في المانيا الاتحادية و١٥ بالمائة في المملكة المتحدة(٢٥) .

وهكذا يتضح ان خريجي الهندسة في اسرائيل هو ضعفا نسبة الخريجين في البلاد



المصدر : شئون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٧٥

العربية . اي ان البلاد العربية ، التي تحتاج الى مهندسين عددا ونوعا ، لا تعد حاليا سوى القليل من هؤلاء ، في حين نجد أن اسرائيل وبعض الدول المتقدمة ، التي تملك ، نسبيا ، عددا أكبر من المهندسين ، فانها لا تزال تعد المزيد منهم . وما اصدق القول : « فمن معه يزاد ومن ليس معه يؤخذ منه » . فالخسارة العربية مزدوجة هنا ، بهجرة المهندسين والنقص الكبير في اعداد ما تحتاجه البلاد من مهندسين ، في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

دور المهندسين العرب في المعركة

بعد ما علمنا بعض الشيء عن حركة استنزاف المهندسين ، على الرغم من الحاجة الماسة اليهم ، نأتي الى تسليط الاضواء على المهمات التي يمكن ان يقوموا بها في المعركة . فهناك مهمات وادوار كثيرة يمكن للمهندسين القيام بها في الوقت الراهن والعمل على ايجاد الحلول العلمية والعملية لها . وسنقدم لمحة موجزة عن دور المهندسين في حرب ١٩٧٣ ، ثم دور المهندسين الفلسطينيين واللبنانيين ودور المهندسين المغتربين ، في المعركة ، وبعدها نتطرق الى مهمات المهندسين ضد التخلف في الحقول الهندسية والاقتصادية والعلمية والسياسية والاجتماعية .

والجدير بالذكر ان دور المهندس ينبع من طبيعة علمه وتدريبه العالي . فطبيعة عمل المهندس ، في المرحلة المصيرية من تاريخ الامة العربية ، هو التصدي للقضايا التي تعترض المجتمع العربي الذي يعيش فيه والسعي الى معالجتها ولحلها بطريقة علمية وعملية . فلا يمكن للمهندس اليوم أن يقف مكتوف الايدي أمام التحديات التي تواجه مهماته العربية . فدوره ، بالاختصار ، كامل في النضال والبناء والانماء والاعلام والسياسة .

دور المهندسين في المعركة ضد العدو : ان مهمة المهندس في المعركة ضد العدو ، هي مهمة عسكرية قتالية ضمن اطار تخصصه العلمي والتقني ، كمهندس ، وكذلك المهمة الاعلامية التي لا تقل اهمية عن مهمته الاختصاصية .

١ ــ الدور العسكري في حرب ١٩٧٣ : تجدر الاشارة الى انه كان للمهندسين العرب دور طليعي ، الذي اثار اعجاب العالم كله ، في حرب تشرين الاول اكتوبر ١٩٧٣ . فقد ساهم المهندسون العاملون في القوات العربية مساهمة كبيرة من خلال المسؤوليات الكبرى التي القيت على عاتقهم . ومن ابرز تلك الاعمال : انشاء السدود والموانع والتحصينات وحفر الخنادق ، تنظيم عملية العبور التاريخية ، اقامة الجسور عبر القناة في ساعات قليلة جدا ، اقامة المعابر فوق « خط بارليف » ، شق الثغرات في خط بارليف ، زرع الالغام في حقول العدو وابطال مفعول الغامه الموقوتة ، انشاء مواقع الدفاع الجوي ، اقامة نظام مضاد للدبابات ، فضلا عن تجهيز مراكز القيادة والملاجىء المحصنة الخ .

تفيد تقارير القادة العسكريين المصريين ان سلاح الهندسة قام بدور اساسي في حرب اكتوبر ١٩٧٣ . فقبل الحرب مثلا ، كان سلاح الهندسة في القوات المصرية يعمل بعنف وقسوة طيلة السنوات الست التي سبقت الحرب ، بحيث كان المهندسون يعملون ٢٤ ساعة . وكان سلاح الهندسة يبذل مجهودا قبل المعركة لا يقل اطلاقا عن الجهود في اثنائها . وكانت المشكلة الرئيسية امام المهندسين على ضفة قناة السويس هي: كيفية فتح الثغرات او الممرات في الساتر الترابي في خط بارليف الذي اقامه العدو على الضفة الشرقية والذي بلغ ارتفاعه في بعض القطاعات الى ٢٥ مترا ، فضلا عن الخط الترابي المصري على الضفة الغربية . وقد اجريت محاولات عديدة مستخدمة شتى الوسائل

بغية اقتحام خط بارليف ولكن بغير جدوى . اتجه التفكير اول الامر مثلا الى فتح الثغرات بواسطة التفجير ، بحيث استمرت نظرية التفجير هذه سائدة طيلة خمس سنوات ، اي حتى منتصف عام ١٩٧١ . وقد اجريت ما يزيد على ٣٠٠ تجربة على امتداد السنوات المذكورة لفتح هذه الممرات بالمدفعية ، وبكل انواع المفرقعات والصواريخ والألغام ، لكنها فشلت جميعها . الا ان المشكلة قد حلت من قبل احد المهندسين وهو ضابط شاب كان اهتدى الى فكرة استخدام مدافع المياه ، التي استطاعت بواسطتها القوات المصرية فتح ٨٥ ممرا في الساتر الترابي خلال خمس ساعات فقط . وتتلخص نظرية التجويف هذه باستخدام المياه المندفعة من خراطيم ، تحت ضغط عال ، في ازالة الرمال ، من السد الرملي . ومما يجدر التنويه به ان قوات المهندسين العسكريين قد وضعت حوالى مليون لغم مضاد للدبابات خلال حرب ١٩٧٣ . وفي خلال ساعتين من انطلاق الشرارة الاولى ، كان حجم قوات المهندسين العسكريين ، فوق سطح الساتر الترابي وفوق صفحة القناة ، قد تجاوز **خمسة عشر الف مقاتل من المهندسين العسكريين** من مختلف التخصصات . وهكذا يتضح ان جهود المهندسين وابتكاراتهم كانت فعلا وراء النجاح الكبير الذي حققته القوات المصرية في عملية العبور العظمى(٢٦) .

٢ ــ **دور المهندسين الفلسطينيين** : كان ذلك عن دور المهندسين المصريين ، والان ناتي الى اعطاء لمحة عن دور المهندسين الفلسطينيين في المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني المناضل بجانب الشعب العربي الشقيق . فمن المعلوم ان المهندسين الفلسطينيين يمثلون دورا طليعيا من اجل انجاح الثورة ودعم الصمود الفلسطيني والعربي . ومن يلقي نظرة سريعة على حركة النضال الفلسطيني يجد بوضوح ان المهندسين هم من فصائل الطليعة النضالية في المعركة ، وقد قاموا بأعمال بطولية . يكفي أن يكون اول من أطلق شرارة الثورة الفلسطينية المهندس ، ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام للثورة الفلسطينية . هذا وقد ساهم عدد كبير من المهندسين الفلسطينيين في دعم الثورة الفلسطينية ، فمنهم مثلا من حملوا البندقية ، وناضلوا في صفوف الثورة وجماهيرها، مقدمين امثلة رائعة في البطولة والتضحية والشهادة . ومنهم من حمل السلاح في صفوف المقاتلين ، امثال وليم نصار وكمال النمري ، ومنهم من استشهد ، امثال كمال عدوان ، احمد حبش ، ربحي مسومي ، مازن ابو غزالة ، خالد اليشرطي ، عبد الفتاح حمود .

ودعما للثورة الفلسطينية ، فقد الف الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين ، يضم المهندسين من فلسطين العاملين في البلاد العربية. وللاتحاد فروع في الوقت الحاضر في ستة اقطار عربية . ومن أهداف الاتحاد ، على الصعيد الدولي ، توضيح حقيقة القضية الفلسطينية للمهندسين في العالم ، والمساهمة ، على الصعيد العربي ، الفعال والمباشر في نضال جماهير الامة العربية ضد اعدائها الامبرياليين والصهاينة. والسعي، على الصعيد الفلسطيني ، لتجميع الطاقات الهندسية الفلسطينية وحثها للدفاع عن وطنها والقيام بمهماتها الانتاجية في الوطن العربي .

هذا ومن ابرز ما قام به الاتحاد مؤخرا ، توجيه الدعوة الى عقد ندوة حول « دور المهندس العربي في معركة الصمود » في بغداد (١٤ ــ ١٨/٤/١٩٧٥) . وانعقدت الندوة تحت شعار : بالعلم وبالبندقية تستمر الثورة المسلحة . وقد قدمت في الندوة دراسات قيمة حول دور المهندس العربي في معركة الصمود . وتقوم فروع الاتحاد بتصميم الملاجىء وبنائها في المخيمات بغية حماية ارواح المواطنين الآمنين ، فضلا عن انشاء التحصينات والاستحكامات العسكرية للمقاتلين . ولا ريب في ان الملاجىء هذه



عنصر أساسي في تقليل عدد الاصابات بنسبة كبيرة جدا ، ابان الغارات وفي اعقابها ايضا(٢٧) .

٣ ـــ **دور المهندسين اللبنانيين** : ويقوم المهندسون اللبنانيون أيضا بدورهم في خدمة معركة لبنان ضد اسرائيل . نظرا لتكرار الاعتداءات الاسرائيلية على قرى لبنان الامامية ، الموجودة على خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي ، قررت نقابة المهندسين في لبنان الشمالي ما يأتي : اتخاذ قرار لبناء ملاجيء في القرى الامامية ، وضع كامل امكانات المهندسين للمساهمة في تحقيق المشروع ، اتخاذ كافة التدابير والوسائل الممكنة المتوافرة لانجاز المشروع بأسرع وقت ممكن . ولتنفيذ القرار ، اتخذت تدابير مالية وفنية وادارية . كما الفت لجنة من المهندسين للاشراف على المشروع وتنفيذه . وبالاضافة الى ذلك ، فقد تعهدت اللجنة الشعبية لدعم المجهود الحربي، التي الفت في سنة ١٩٧٤ ، ان يكون التخطيط والانفاق باشراف نقابة الشمال . وقد ساهمت النقابة بوضع التصميم المعماري ، والتصميم الانشائي ، والدراسات المعمارية والانشائية ، الاتصال ببعض المؤسسات الصناعية لتأمين مواد البناء ، فضلا عن الاشراف على التنفيذ والادارة المالية(٢٨) .

٤ ـــ **دور المهندسين في دنيا الاغتراب** : كان هذا عن دور المهندسين المقيمين في الوطن العربي بصفة عامة ، ويجدر بنا الا ننسى الدور البارز الذي يمكن ان يقوم به المهندسون المغتربون ، وخاصة في حقل الاعلام ، في المعركة التي تخوضها الامة العربية ضد اسرائيل والصهيونية العالمية ، والامبريالية وخاصة في مواجهة الحرب الاعلامية والحرب النفسية المعلنة ، من قبل تلك الفئات ضد العرب ، وخاصة بعد حرب اكتوبر المجيدة . يبدو ان المعركة التي تخوضها الامة العربية اليوم قد امتدت كثيرا ، واصبحت تشمل الساحة الدولية ، بالاضافة الى الساحة العربية والشرق اوسطية نفسها .

وننطلق من استخدام المهندسين المغتربين في المعركة من المبدأ القائل : اذا لم نستطع استرجاع المهندسين المغتربين كافة ، فيجب استخدامهم في دنيا الاغتراب ، في حقل الاعلام ، كسفراء للقضية العربية .

ومما ينبغي الاشارة اليه هو ان مجالات استعمال مواهب المهندسين المغتربين واسعة النطاق في الحقل الاعلامي ، الذي أصبح حقلا واسعا ومهما جدا والذي يتطلب علما وخبرة وجهدا وتضحية . فهؤلاء الجنود المناضلون ، في الساحة الدولية ، يستطيعون ان يقدموا خدمات عظيمة للقضية العربية ، بالقيام بالنشاطات الآتية : أ ـــ القيام باتصالات فردية مع الشخصيات والمواطنين وخاصة فئة المهندسين من هؤلاء . ب ـــ الاشتراك في الندوات والمؤتمرات والحلقات الهندسية وغيرها واثر القضية العربية وحقوق الشعب الفلسطيني في ارضه. جـ ـــ القاء محاضرات واحاديث في النوادي والكنائس والتجمعات الهندسية والاجتماعية والثقافية . د ـــ كتابة رسائل الى الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون ، مدافعين عن الحق العربي ، وناقلين التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي الى المجتمع الغربي .

وعليه ، فينبغي تزويد المهندسين المغتربين بأحدث المعلومات والاحصاءات المتعلقة بتطوير البلاد العربية وتقدمها ، وكذلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين . فالمهندس المغترب ، كما تدل خبرتنا في اميركا ، يحتاج الى معلومات واحصاءات وارقام ، كي يقنع الشعب الاميركي ، مثلا ، بالحق العربي .

دور المهندسين في المعركة ضد التخلف : بعد ما ذكرنا بعض الشيء عن المهمات التي



المهني والعلمي . ولعل هذا الدور يتمثل في وضع التصاميم الخاصة بالمنشآت يقوم بها المهندسون العرب في خدمة المعركة ، نأتي الآن الى تقديم لمحة موجزة عن الادوار التي يمكن للمهندسين ان يقوموا بها ضد التخلف بكافة أوجهه .

١ ــ **الدور الهندسي** : ان الدور الهندسي هو طبعا من صميم اختصاص المهندس الهندسية ، القادرة على الصمود امام اعتداءات العدو وغاراته ، ــ بعد اجراء الدراسات اللازمة لها ــ كبناء البيوت الآمنة ، وفق تصميمات خاصة يمكنها التقليل من الخسائر البشرية والمادية في المخيمات وفي المدن ايضا ، وكذلك بناء بيوت بعيدة عن بعضها البعض ، وبناء الملاجيء في كل بيت ، فضلا عن ايجاد الحلول العلمية للمجاري المكشوفة وللاخطار الناجمة عن عوامل الطبيعة ، كتصميم المجاري والقنوات الآمنة اللازمة . ومنع تلوث البيئة والمحافظة على جمال الطبيعة ، الخ(٢٩).

٢ ــ **دور المهندسين العلمي** : لا يختلف اثنان حول ما للعلم وللتكنولوجيا من دور حاسم في المعركة ضد العدو وضد التخلف . والدليل على ذلك واضح في كافة المجالات. ففي حرب ١٩٧٣ مثلا ، استطاع المهندسون المصريون ان ينجزوا في يوم واحد ، ما كان يعجز عن القيام به في الماضي آلاف الرجال . ولا يخفى ان صراع الامة العربية مع اسرائيل ليس صراعا عسكريا فحسب ، بل صراعا علميا وتكنولوجيا ايضا . فالعدو ، الذي ينقصه العدد الكافي في الرجال ، يعوض عن ذلك بالعلم والتكنولوجيا . فمن المعلوم ان المكاسب التي يحققها العدو في الصناعة وفي الحرب مثلا ، تعود اجمالا الى تفوقه العلمي والتكنولوجي . وما المهندس الا « نبي » العلم والتكنولوجيا ، وقد يكون خلاص الامة على يديه .

ولعل من أبرز ما يمكن المهندس القيام به في مجال الانماء العلمي يتمثل في : العمل على بناء عقلية علمية جديدة ، تعتمد على الطريقة العلمية والتفكير الموضوعي لفهم الحقائق والامور ، استخدام النظرة العلمية في كافة الاعمال ، القيام بالبحث والتنقيب والتجارب للمساهمة في التقدم العلمي والتقني ، تبسيط العلوم من خلال الكتابة في الصحف والمجلات والاحاديث في الاذاعة والتليفزيون ، نشر العقلية الهندسية العلمية بين العاملين معه في العمل ، السعي لرفع المستوى العلمي والثقافي العام في الشعب(٣٠).

٣ ــ **الدور الاقتصادي** : ان امام الكوادر الهندسية العربية مهمات ومسؤوليات واسعة النطاق في مجال التنمية الاقتصادية . فالمهندسون ، بفضل طاقاتهم العلمية والتقنية،وما يتمتعون به من ثقافة عالية،محركون اقتصاديون لهم اهميتهم.ويمكن حصر دور المهندسين في خطط الانماء الاقتصادي بالاعمال الآتية : المساهمة في وضع سياسة تنمية صحيحة واقعية ، وفي التخطيط والتصميم ، معالجة قضايا التنمية المطروحة واتجاهاتها ، المشاركة في وضع اسس لصناعات متعددة ، مشاريع هندسية مختلفة ، اجراء الدراسات الهندسية ، الاشراف على الخطط وتنفيذها وادارتها ، رسم سياسة لتصنيع الوطن العربي ، تدريب الكوادر الفنية الوسطية والماهرة(٣١).

ولا يمكن لهذه الامة ان تنهض من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، الا برسم خطة اقتصادية شاملة ومتكاملة على صعيد الوطن العربي ، تكون بمثابة « مشروع مارشال عربي » . ولا ريب في ان مثل هذا المشروع الضخم يستوعب عشرات الآلاف من المهندسين العرب في كافة الاختصاصات الهندسية .

٤ ــ **دور المهندس السياسي والاجتماعي** : وللمهندسين واجبات اساسية ايضا في التنمية السياسية والاجتماعية . فالمهندس كما هو معلوم ، طاقة في التغيير السياسي



والتحويل الاجتماعي . وعليه فالسؤال الذي يطرح الان هو : هل تشكل مهنة الهندسة بحد ذاتها مساهمة واضحة وايجابية ، في كل من الكم والكيف ، فيما يتعلق بعملية التحويل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ؟ يبدو ان ثمة وعيا كاملا واعتقادا راسخا في الوقت الحاضر في وجوب تحقيق واجبات اساسية ، للمهندسين ، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية ، وكذلك وجوب تحقيقها من ناحية اخرى . ويمكن ان يتم ذلك بالاشتراك مع افراد اللجان والتنظيمات والنقابات . ولا ريب في ان هذه المهنة لا تقل اهمية عن المهام السابقة التي تقع في صميم اختصاصه(٣٢) .

وجملة القول ، يستطيع المهندسون ان يساهموا اسهاما بارزا في خدمة المعركة ، سواء كانت ضد العدو او ضد التخلف . ويتزايد دور المهندسين — المدنيين والعسكريين — نتيجة للتطور العلمي والتقني . فقد حقق المهندسون المصريون في حرب ١٩٧٣ انجازات رائعة ، وكذلك المهندسون الفلسطينيون في خدمة الثورة الفلسطينية ومعركة الصمود ، ويساهم المهندسون اللبنانيون في دعم القرى الامامية ، هندسيا وفنيا واداريا . وعلى صعيد المعركة ضد التخلف ، يستطيع المهندسون العرب ان يقوموا بادوار هامة في الحقول الهندسية والاقتصادية والعلمية والسياسية .

اثر هجرة المهندسين واخطارها

يقودنا الحديث عن هجرة المهندسين بطبيعة الحال الى السؤال الاتي : ما هو اثر هجرة المهندسين واخطارها العلمية والمادية ومضاعفاتها على المعركة ؟ لا يخفى على الشخص الواعي أن للهجرة أثرا سلبيا على المعركة بشقيها : المعركة ضد اسرائيل ، والمعركة ضد التخلف . فهي اذن تعتبر **خسارة** في خيرة رجال العلم والتكنولوجيا ، الذين هم محور التقدم والتنمية والقوة وركنها ، وكذلك خسارة في المال الذي انفق على تعليم هؤلاء وتدريبهم .

١ — **خسارة علمية وهندسية** : لعل الخسارة الفادحة ، المتاتية من الهجرة العلمية هي ، في الاساس خسارة في العلم والتكنولوجيا ، المتمثلة هنا في المهندسين ، **فهؤلاء الرجال ثروة وطنية لا تنضب** . فهم مفاتيح التطوير والتغيير والانماء ، لان العلم وخاصة العلم التطبيقي هو اساس لاي عملية تطوير اقتصادي وانماء اجتماعي . وهناك اعتقاد سائد في العالم اليوم بان **ثروة الامة وتقدمها يكمنان في رجال العلم والتكنولوجيا** ، وعلى راسهم فئة المهندسين . واصبحت قوة البلاد الاقتصادية والعسكرية والقتالية تقاس اليوم بعدد المهندسين والعلماء والتكنولوجيين والفنيين العاملين في القوات المسلحة وفي القطاعات المدنية المختلفة . فثمة علاقة وثيقة ومباشرة بين عدد المهندسين وغيرهم من رجال العلم والاختصاص ، وبين قوة البلاد وتقدمها . ففي الاتحاد السوفياتي وحده ، مثلا ، نجد انه يضم اكثر من ربع عدد المهندسين في العالم ، وكذلك ربع العلماء في العالم(٣٣) . وكذلك نجد ان عدد المهندسين ، في البلدان المتقدمة ، مرتفع جدا ، وهذا دليل واضح على اهمية فئة المهندسين في تقدم الامم الحديثة . فلا غرابة ان نجد الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول المتقدمة تحاول ، بشتى الطرائق والاساليب ، اجتذاب المهندسين من الخارج للعمل فيها . وبكلمة وجيزة ، فان وجود فئة المهندسين ، بالاضافة الى غيرهم من الرجال المتعلمين والمدربين في البلاد ، اصبح يعتبر عالميا ، جزءا حيويا لا يتجزأ من التنمية الوطنية ، كما يعتبر غالبا الجزء الاكثر حيوية . ما اصدق قول الرئيس الاميركي الاسبق ، هربرت هوفر ، الذي كان مهندسا للتعدين ، عندما قال : « ان المهندسين والعلماء

هم اثمن ممتلكاتنا القومية »(٢٤). كما اعرب العالم الهندي مالكولم اديسيشيا ، نائب المدير العام لليونسكو . بقوله : « ان العلماء والمهندسين والاطباء الذين يهاجرون الى العالم المتقدم هم دعامة التنمية وعوامل تكاثرها . وهم الاصل في كل تغيير وتطوير »(٢٥).

وقد حذرت صحيفة « الثورة » (دمشق) من ان هجرة الاف الخبراء والفنيين والعلماء والاختصاصيين لا يعني **كارثة علمية وفنية فقط** ، انما ايضا كارثة سكانية . كما حذر المدير العام لليونسكو من ان هجرة العلماء تؤخر لعشرات السنين تنمية الجامعات العربية ، كمراكز للامتياز العلمي .

هذا ويوافق ٧٠ بالمائة من الطلاب والاختصاصيين الاردنيين والفلسطينيين في اميركا ، كما جاء في دراسة حول هجرة الطلاب الاردنيين والفلسطينيين الى الولايات المتحدة ، ان رحيل الرجال المؤهلين جامعيا ، سوف يؤخر تقدم الاقطار العربية ، كما يؤخر تطويرها وانماءها . ولهذا فان المحاولات الدولية ، الرامية لسد الثغرة ، بين البلدان الغنية والفقيرة ، قد اصابتها الخيبة ، من جراء استنزاف الادمغة ، من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية(٢٦).

وفوق ذلك فان نزوح المهندسين العرب الى الخارج يعتبر خسارة لاثمن ثروة علمية وتكنولوجية تسعى اسرائيل لاستنزافها من الوطن العربي بشتى الاساليب . وبكلام اخر ان استنزاف المهندسين العرب الى الخارج يخدم اغراض اسرائيل الرامية ، منذ زمن بعيد ، لتهجير هذه الفئة العلمية والتقنية ، وخاصة من دول المواجهة لانها تعتبر هؤلاء خط الدفاع الاول ضد اسرائيل .

٢ ــ **خسارة مالية** : في الواقع ان الخسارة الثانية ، من جراء هجرة المهندسين الى الخارج ، تتجاوز كل تقدير بالدولار او بالدينار . فان تكاليف اعداد المهندس وتدريبه آخذة في الازدياد سنة بعد سنة . وقد افادت احدث الاحصاءات بأن تكاليف اعداد المهندس وتدريبه للعام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ ، في الجامعة الاميركية في بيروت مثلا تبلغ ٣٠٠ر٣ دولار للطالب الواحد في السنوات الاولى من الجامعة ، بينما تصل الى ٤٠٠ر٨ دولار للطالب الواحد في السنة المذكورة في الدراسات العليا(٢٧). هذه طبعا التكاليف المادية الظاهرة ، واما التكاليف غير الظاهرة ، فلا يمكن لاحد ان يعرفها .

وهكذا يتبين ان حركة استنزاف المهندسين هي خسارة لاغلى ثروة قومية تملكها الامة ، اي الطاقة العلمية والتقنية ، التي هي الاساس لتطوير البلاد وانمائها ، وكذلك خسارة في المال الذي استثمر لتعليم هؤلاء وتدريبهم .

اسباب نزوح المهندسين ودوافعها

بعد ما ذكرنا هجرة المهندسين بالارقام ، واثر الهجرة واخطارها على المعركة والامة العربية ، فمن البديهي ان تتبادر الى الاذهان الاسئلة الاتية:ما هي اهم اسباب نزوح المهندسين العرب ؟ وما هي العوامل الاساسية المؤدية لذلك ؟ ما هي الدوافع للهجرة وحوافزها ؟ لا بد من الاشارة اولا الى ان من احد الاسباب ، المسؤولة عن النزوح ، تعود الى عوامل شخصية . اي ان قرار المرء النزوح من بلده ، للعمل في بلد اخر والعيش فيه ، هو في الاساس قرار شخصي ، يتوقف الى حد بعيد على الظروف الخاصة للفرد ، الذي يتخذ هذا القرار . الا انه ، بالاضافة الى ذلك ، ثمة عوامل ودوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية وحضارية ــ كلها ــ ترتبط ارتباطا

وثيقا ومباشرا وعضويا بهجرة المهندسين والعلماء. فهناك عوامل خارجية « جاذبة »، يقابلها عوامل داخلية « ضاغطة » او « دافعة » للنزوح .

ومن ابرز العوامل **الخارجية** ، التي تجتذب المهندسين وغيرهم من رجال العلم ، هي : الرواتب المرتفعة والمغرية ، تشريعات الهجرة الجديدة التي تقدم تسهيلات وامتيازات عديدة للمهندسين وغيرهم من اصحاب الكفاءات العلمية ، فرص العمل الواسعة في مجالات الهندسة على انواعها ، اجواء العمل المؤاتية واساليبه التي تعتمد على الكفاءة العلمية والانتاج في الترقية ، الاستقرار السياسي ، الدراسة في الخارج ، الزواج من اجنبيات ، تأمين اسباب الراحة في كل من العمل والعيش ، احترام شخصية الفرد كانسان ، وغير ذلك .

ويقابل هذه العوامل الخارجية ، عوامل **داخلية** مماثلة مضادة . ويمكن تلخيصها بكلمة واحدة ، وهي : **التخلف** . ومن ابرز هذه العوامل : الرواتب المتدنية ، سياسة التوظيف التي تعتمد اكثر على انتماءات الفرد العائلية والعشائرية والاقليمية منها على المؤهلات والكفاءات العلمية . اجواء العمل غير المناسبة ، اساليب الترقية الرجعية ، الادارة المركزية الجامدة ، التخلف التربوي والعلمي العام ، ضيق مجالات العمل وفرص الترقية ، عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط عامة ، العادات والتقاليد والخرافات الشرقية السائدة في البلاد العربية ، الخ .

وتعزيزا لما تقدم ، يجدر بنا ان نذكر بعض اهم النتائج ، التي توصلت اليها دراسة استقصائية حديثة اجريت في الولايات المتحدة ، حول هجرة الطلاب والاختصاصيين الاردنيين والفلسطينيين ، الى تلك البلاد . فالدراسة المذكورة تعطينا صورة حية ، عما يجول في اذهان ٢٢٣ طالبا واختصاصيا ، الذين اجابوا على استمارة الاستقصاء. ونتيجة هذا البحث تبين، ان الاسباب الرئيسية لهجرة هؤلاء ، تعود الى عوامل سياسية واجتماعية وعلمية .

١ — **العوامل السياسية** : كشفت الدراسة المذكورة النقاب على ان القضايا السياسية تأتي في المرتبة الاولى المؤدية لهجرة الطلاب والعلماء . فقد ذكر ٣٧ بالمائة من هؤلاء ، انهم لا يرجعون ، نظرا للاوضاع السياسية السائدة في الوطن الام . ومن بين اهم العوامل ، التي سجلت على ورقة الاستفتاء ، تتلخص بالنقاط الاتية : الزعامة الرجعية ، كبت الحرية السياسية ، غياب الحكومات الشعبية ، عدم كفاءة عدد كبير من الزعماء ، عدم اخلاص الزعماء للجماهير ، الانظمة العسكرية الحاكمة ، النظام الملكي ، نضوج الامة السياسي غير كاف ، عدم الاستقرار ، اضطهاد المثقفين من قبل الحكومة ، اقوال بغير افعال ، نقص في الديمقراطية .

٢ — **العوامل الاجتماعية والحضارية** : واتت العوامل الاجتماعية والحضارية في المرتبة الثانية . فقد عزا ٢٥ بالمئة من هؤلاء ، ان من بين اسباب بقائهم في الولايات المتحدة ، الاوضاع الاجتماعية والحضارية ، السائدة في البلاد العربية وهي : الجهل ، نقص في التعليم ، انتشار الامية ، الخرافات ، نقص في التعليم المختلط . وافاد ١٨ بالمائة أن النزوح يعود الى الفقر ، البطالة ، ظروف معينة ، تحديد المركز الاجتماعي للشخص بصداقاته السياسية والشخصية . وعبر ١٥ بالمائة عن اعتقادهم بان **الشخصية العربية مسؤولة عن الهجرة** . ومن ابرز ما ذكروا من صفات الشخصية العربية المتخلفة ، هي : نقص في النقد الذاتي ، الانانية ، عدم وجود ثقة ، عدم القدرة على التعاون ، كثرة الزعماء وقلة الرعايا ، فجوة بين الاقوال والافعال ، نقص الوعي السياسي ، نقص في النظرة الواقعية ، ضعف وسائل الاتصال ، العاطفة ، نقص في



المصدر : شؤون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٧٥

الابداع الفردي ، نقص في الدوافع والرغبة والحس بالهدف كلمة . وافاد ١١ بالمائة بان العوائد والتقاليد السائدة ، والانتماء العائلي ، والعيش في الماضي ، الشعور القبلي ، تدخل العائلة في الزواج ، كانت ــ كلها ــ من بين العوامل الاجتماعية والحضارية التي دفعت بهؤلاء للهجرة .

ويؤمن الذين اشتركوا في الدراسة ، ان نزف الادمغة العربية ، ليس سببا ، ولكن نتيجة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتخلفة في الشرق الاوسط . ويعتقد هؤلاء أنه حتى ، لو عاد حامل دكتوراه في علم حديث مثلا ، الى وطنه الام في وضعه الراهن من التخلف، فسوف يواجه مشاكل عديدة، في استخدام علمه في البلاد، وذلك نظرا للتخلف ولعدم وجود الرؤية اللازمة في البلاد ، التي يمكن أن تتصور اهمية العلم والعلماء في التقدم(٣٨).

ومن أسباب هجرة المهندسين العوامل الاخرى الاتية : الدراسة في الخارج وخاصة في البلدان الغربية (كما ذكرنا) ، النقص في الشعور القومي والوطني ، النقص في ايجاد رؤية قومية واقتصادية عربية ، عدم شعور المهندس العربي بانه سيد افكاره في اثناء عمله في البلاد العربية، القيود الادارية البيروقراطية المتبعة في الوزارات والدوائر الرسمية ، معادلة الشهادات الاجنبية ، الاوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة العربية ، تفضيل المهندس الاجنبي على المهندس العربي في معظم الاحيان ، نقص في التدريب المستمر للنمو المهني ، عدم ايلاء المهندسين دورا قياديا في الجيوش العربية ، وغير ذلك من العوامل المشابهة .

تدابير الحكومات العربية

يتزايد القلق في الوقت الحاضر ، في البلدان العربية ، من استنزاف الكفاءات العلمية ،وفي طليعتهم المهندسون ، لان نزوح هؤلاء من شأنه ان يهدد التنمية ، ويستنزف رصيدا حيويا جدا في المعركة.وقد بدا العرب مؤخرا بالتحرك ، عبر حملات مركزة ، لاجتذاب المهندسين وغيرهم من اصحاب الكفاءات من الخارج ، ولمنع هجرة هؤلاء الى الخارج . فازدادت دعوات كبار المسؤولين العرب ، من أجل اقناع المهندسين العرب في الخارج ، بالعودة للقيام بدورهم في تنمية اوطانهم ، لان مهاراتهم وعلومهم وخبراتهم تشكل رصيدا وطنيا حيويا .

واتخذت بعض الاقطار العربية كالعراق وليبيا وسوريا والكويت والجزائر اجراءات وخطوات ايجابية لاستعادة المهندسين وغيرهم من اصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة، ولمنع هجرة المهندسين المقيمين(٣٩).

١ ــ **العراق : قانون رعاية الكفاءات** : وكان القطر العراقي الاول في اخذ البادرة في الحملة لاعادة الكفاءات العراقية والعربية المهاجرة في الخارج ، وذلك عندما اصدر مجلس قيادة الثورة « قانون رعاية الكفاءات » في أواخر العام الماضي . وقد نشر في معظم الصحف والمجلات العربية ، في اوائل هذا العام . وبموجب القانون ، فتح العراق ابوابه للادمغة العربية ، مقدما لهم شتى الاغراءات والامتيازات والتسهيلات المادية والمعنوية ، للعمل والعيش في العراق وللحصول على الجنسية العراقية ، بكافة امتيازاتها .

هذا وقد شكلت لجنة لهذا الغرض تدعى « هيئة رعاية الكفاءات » . وسافر بعض اعضائها الى اوروبا الغربية واميركا ، لشرح اهداف القانون الجديد للعلماء والطلاب العراقيين والعرب ، المقيمين في البلدان الغربية(٤٠).



٢ ــ **سوريا : عمل لكل مهندس** : وفي السياق ذاته ، ابدت سوريا رغبتها في بدء شهر شباط / فبراير الماضي ، عن الحد من هجرة الكفاءات والخبرات الى الخارج . فاصدرت قانونا جديدا يمنع بموجبه خروج السوريين من اصحاب الكفاءات والخبرات من الاراضي السورية ، وتنظيم حملة لاعادة الخبراء السوريين في الخارج ، كما تمنح فيه المهندسين امتيازات واغراءات عديدة ، اذا عملوا داخل القطر السوري او في الوطن العربي . وتتعهد الحكومة السورية على تأمين اعمال للمهندسين خلال شهرين من تخرجهم . ويقيد القانون الجديد خروج السوريين ، من اصحاب الكفاءات العلمية والفنية ، الى الخارج(٤١) .

٣ ــ **ليبيا : ترحب بالكفاءات** : وعلى خطى العراق ، فقد اصدر مجلس قيادة الثورة الليبي ، « قانون تشجيع الخبرات » في ١٩٧٥/٢/٦ ، مستهدفا استقطاب اصحاب الكفاءات والخبرات العلمية والفنية العربية ، لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفسر القانون معنى الهجرة بالاقامة الدائمة ، بقصد الحصول على الجنسية(٤٢) .

٤ ــ **الكويت تمنح الجنسية للكفاءات** : وقررت حكومة دولة الكويت ايضا ، تسهيل منح الجنسية الكويتية ، لاصحاب الكفاءات العربية ، من ذوي المؤهلات والخبرات الفنية العالية ، والتي تعمل خارج المنطقة العربية ، وذلك لاحتياج قوة العمل اليها في المستقبل . كما اعطت الاولوية ، بشأن منح الجنسية ، لهذه الكفاءات والخبرات ، التي تعمل وتخدم في الكويت نفسها . وتقرر تسهيل اجراء منح دخول البلاد والاقامة ، وحق الملكية الخاصة لغير الكويتيين(٤٣) .

٥ ــ **الجزائر : ترحب بالكفاءات** : وتسعى الجزائر ، منذ زمن بعيد ، لاجتذاب الكفاءات والخبرات الجزائرية والعربية العاملة في الخارج ، وكذلك الادمغة الاجنبية ايضا . فاتخذت الحكومة اجراءات لجذب الكفاءات سواء من الاقطار العربية نفسها ، او من الدول الاجنبية .

بعد هذا ، ينبغي القول ، ان الدول العربية قد ادركت اهمية الكفاءات والخبرات لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فراحت تفتح لهم ابوابها ، مرحبة بهم ومقدمة لهم شتى الاغراءات المادية والمعنوية(٤٤) .

وسائل الحد من هجرة المهندسين

بعد ما ذكرنا أسباب هجرة المهندسين والعوامل الدافعة لها ، نسعى الان الى ايجاد الوسائل للحد من استنزاف المهندسين وغيرهم من اصحاب الكفاءات . فمن المعلوم انه لا يمكن الحد من هجرة المهندسين بسهولة ، اي بمجرد نداء او اعلان في صحيفة او تشريع جديد ، وانما الحلول تكمن في **تحديث المجتمع العربي وتطويره وانمائه** ، كي يصبح مجتمعا متقدما . لذا فاننا نعتقد ان كافة الوسائل ، الرامية للحد من الهجرة باطلة ، ما لم ننطلق من الفكرة القائلة ، بان الحد من هجرة الادمغة ومكافحتها يتوقف الى حد بعيد ، على **تنمية المجتمع العربي** . وعليه فان المسالة تتطلب اجراء حلول قصيرة او بعيدة المدى وعلى قيام تعاون وتنسيق بين الاقطار العربية من جهة ، وبين البلدان المتقدمة ، من جهة اخرى .

لذلك يحسن بنا ان ننطلق على الشكل الاتي :

١ ــ **زيادة الرواتب** : من أبرز اسباب هجرة المهندسين وغيرهم من اصحاب



المصدر : شؤون فلسطينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٧٥

الكفاءات ، الرواتب المتدنية وخاصة في القطاع العام . ولا يمكن الحد من هجرة هؤلاء او اجتذاب المهاجرين منهم ، الا بزيادة ملحوظة في الرواتب . هذا ما فعله ويفعله بعض الدول العربية والنامية ، وحتى المتقدمة ، التي تعاني هجرة الادمغة .

٢ ــ **اصلاح سياسة التوظيف** : والحديث عن زيادة الرواتب يطرح قضية اصلاح سياسة التوظيف القائمة حاليا ، وتبني سياسة تقدمية حديثة ، بحيث يمكن للمهندس وغيره ، ان يحصل على مركز ، بناء على كفاءته وخبرته . لذا نقترح انشاء مكتب توظيف للمهندسين ، في كل بلد عربي ، يهتم بوضع المهندس المناسب في المركز المناسب ، وقيام تنسيق بين كافة المكاتب في الاقطار العربية .

٣ ــ **انشاء دائرة لرصد الكفاءات الهندسية** : لعل من الوسائل المفيدة في عملية استعادة المهندسين المغتربين استحداث دائرة في كل سفارة وتنصلية عربية في الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية وبلدان اوروبا الغربية ، يناط بها مهمة رصد المهندسين في الخارج ومحاولة اجتذابهم الى الوطن الذي يحتاج الى علومهم وخبرتهم . ومن مهام هذا المكتب ايضا تزويد المهندسين المغتربين بالمعلومات اللازمة عن مجالات العمل المتاحة حاليا ومستقبلا ، في الوطن العربي .

ويذكر ان السفارات الاميركية تنظم مكاتب فيها ، لرصد الكفاءات الاجنبية ومحاولة اجتذابها للعمل ، في الولايات المتحدة الاميركية .

٤ ــ **دعوة المهندسين المغتربين للوطن** : ومن الوسائل المفيدة ايضا توجيه دعوات الى المهندسين العرب المغتربين لزيارة الوطن الام ، بين الحين والاخر ، للوقوف على اوجه التطورات وابداء الراي بذلك . ويمكن توجيه الدعوات لهؤلاء لحضور مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية . ثم يجدر ان توجه نداءات الى المهندسين المغتربين لخدمة وطنهم الام ، سنة على الاقل ، بحيث يطلق عليها « سنة العودة » . ومن المعلوم ان مجالات العمل قد تكاثرت بعد حرب ١٩٧٣ ، نتيجة خطط التنمية الاقتصادية .

٥ ــ **اجراء دراسة شاملة عن اوضاع المهندسين** : في الواقع ، لا يوجد هناك دراسة علمية شاملة لاوضاع المهندسين العرب ولهجرتهم . فكل ما هنالك احصاءات معظمها اعتمدت على مصادر اجنبية ، عن حركة نزوح المهندسين الى بعض البلدان الصناعية . فالمطلوب اذن اجراء دراسة ميدانية شاملة وموضوعية ، تتناول مسح شامل للمهندسين العرب وهجرتهم الخارجية والداخلية والاسباب الدافعة للهجرة والعوامل الجاذبة لها ، وابعاد الهجرة وانعكاساتها ، ثم ايجاد الحلول الجذرية المناسبة لمكافحتها .

٦ ــ **انشاء سوق عربية مشتركة** : من المعلوم ان بعض البلاد العربية تحتاج الى مهندسين اكثر من غيرها ، وتسهيلا لحركة توظيف المهندسين في الاقطار العربية التي تحتاج اليهم ، نقترح انشاء نوع من السوق العربية المشتركة للمهندسين ، بحيث يفتح المجال واسعا امام المهندسين ، للعمل في اي قطر عربي ، حيث تدعو الحاجة ، بقطع النظر عن القيود والشروط القانونية والادارية الجامدة ، التي تفرض عادة على المواطنين الغرباء .

٧ ــ **تطوير كليات الهندسة وانشاء كليات جديدة** : ينبغي تطوير كليات الهندسة في البلاد العربية وتحديثها وتوسيعها ، كي تصل الى مستوى متقدم ، وانشاء كليات جديدة ممتازة للعلوم الهندسية ، تقدم مناهج في الدراسات العليا الهندسية . وبهذه الطريقة نستطيع ان نحد من هجرة الطلاب الى الخارج ، سعيا وراء التخصص .



والجدير بالذكر ان اكثر من خمسين بالمائة ، من الطلاب والعلماء الاردنيين والفلسطينيين (الذين سبق القول عنهم) ، لا يسعون في الغالب للدراسة في الولايات المتحدة : اذا كان هناك جامعات اكثر في البلاد العربية ، اذا كان ثمة اساتذة مقتدرون ، اذا وجدت تسهيلات افضل من قبل الجامعات ، اذا كان هناك اختيار اوسع في البرامج ، اذا استطاع الطلاب تمويل دراستهم في اثناء التعليم ، وذلك باعمال يقومون بها لقاء اجور معينة . كما هو الحال مثلا ، في الولايات المتحدة .

٨ ــ **اعتماد خطة انماء اقتصادية شاملة** : ولعل الوسيلة الوحيدة ، على المدى البعيد ، في الحد من هجرة الادمغة ، وفي القضاء على التخلف ، وتحقيق النصر في المعركة ، يتمثل في اعتماد خطة انمائية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة (مشروع مارشال عربي) ، لتطوير المجتمع العربي وتحديثه . ولا يمكن انجاح هذه الخطة ، الا بتأمين جيش كبير من المهندسين والعلماء والخبراء وغيرهم من رجال العلم والتكنولوجيا ، وقد برهنت تجارب الامم المتقدمة على ان هناك علاقة وثيقة ، بين نمو الاقتصاد وازدهاره ، وبين انخفاض نسبة المهاجرين من المهندسين والعلماء وغيرهم من رجال الاختصاص .

وبالاضافة الى ما تقدم ، هناك اساليب اخرى لاستقطاب المهندسين وللحد من استنزافهم الى الخارج . ومن اهمها : اجراء اصلاحات جذرية في انظمة التربية والتعليم ، تشجيع البحث العلمي ، تأمين اجواء علمية مناسبة ، تعديل قوانين الهجرة والدراسة في الخارج ، رفع المستوى الثقافي والعلمي لعامة الشعب العربي ، وغير ذلك .

ومن هنا ، ينبغي القول ، انه ليس المهم تقديم اقتراحات ، للحد من استنزاف الادمغة او لاجتذابها ، الى الوطن الام ، ولكن الاهم من ذلك : **كيفية تحقيق** هذه الاقتراحات او **تنفيذها** . فما هي اذن الخطوات اللازمة لتنفيذ المرغوب فيه ؟ اليكم اهم الخطوات التي ينبغي الاسترشاد بها :

١ ــ **تأمين المال اللازم** : ان الحد من استنزاف المهندسين وتأمين اعمال لهم ، في البلاد العربية ، يتطلب اموالا ضخمة . لذا نقترح تخصيص نسبة ، ما لا يقل عن واحد بالمائة من عائدات النفط ، لضمان المال اللازم . وهذا النوع من التثمير هو افضل انواع الاستثمار واجداها . .

٢ ــ **ازالة القيود بين الاقطار العربية** : تسهيلا لاجتذاب المهندسين ، يجب ازالة القيود على السفر والتنقل والهجرة بين الاقطار العربية من جهة ، وبين البلدان العربية وشتى البلدان المتقدمة ، الغنية بالطاقات العلمية والتقنية ، من جهة اخرى .

٣ ــ **التوعية العلمية** : ان انجاح اي مشروع اليوم يتطلب توعية لكسب التأييد اللازم ، من قبل المسؤولين وبقية المواطنين العاديين . ولعل من افضل الوسائل لتحقيق ذلك ، استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية ، من اذاعة وتلفزيون وجرائد ومجلات .

٤ ــ **تأمين اجواء عمل مناسبة** : لا يستطيع المهندس ، مهما اوتي من ذكاء وخبرة وصبر وحماسة لبلاده ، ان ينتج ، بغير تأمين ، اولا ، ظروف عمل مناسبة واجواء علمية ونفسية مؤاتية .

٥ ــ **انفتاح علمي** : لا يستطيع المهندس الناجح اليوم ان يعيش في بلد مغلق على نفسه علميا ، لان المهندس الماهر يحتاج الى الاطلاع الدائم على احدث التطورات



العلمية في حقل تخصصه . لذا ينبغي تأمين احدث الكتب والمجلات والدوريات العلمية والهندسية الصادرة في اللغات العالمية الحية .

٦ ــ **النمو المهني** : هذا وينبغي اتاحة الفرص الكاملة ، لانماء المهندسين مهنيا . فالمعرفة العلمية والتقنية تتضاعف مرة كل سبع سنوات . فالمهندس الذي لا يطالع احدث التطورات في حقل اختصاصه ، فانه يتخلف عن مواكبة عصر العلم والتكنولوجيا . لذا ينبغي تنظيم دورات تدريبية وعلمية لتطوير الكادر الهندسي ، ليتمكن من مواكبة التطور المتصاعد في حقله .

٧ ــ **تأمين الحرية الاكاديمية والشخصية** : هذه نقطة مهمة جدا . فالدول المتقدمة، التي تجتذب المهندسين العرب ، تؤمن لهم حرية اكاديمية وشخصية . هذا ما فعلته الصين الشعبية مثلا ، في محاولاتها لاستعادة علمائها المهاجرين ، بعد سنة ١٩٤٩ .

٨ ــ **ديمقراطية المجتمع العربي** : من الملاحظ ان الاوضاع السياسية في المنطقة العربية مسؤولة ، بالدرجة الاولى ، عن استنزاف المهندسين . فهؤلاء يفضلون العمل والعيش في بلاد يسودها الاستقرار السياسي ، وبالتالي الديمقراطية السياسية الحرة . لذا ينبغي العمل على انشاء مجتمع عربي ديمقراطي حديث .

٩ ــ **تحديث الادارة** : ان الادارة عامة ، في البلاد العربية ، ما زالت تقليدية ، اي ان اساليبها وادواتها البيروقراطية المتبعة ، تعرقل تنفيذ المشاريع والمخططات في الوقت المحدد . فالادارة الحديثة اصبحت اليوم علما قائما بذاته . ومن ابرز عناصر الادارة الديمقراطية الحديثة : الاهداف الواضحة ، التخطيط ، التنظيم ، تفويض السلطة ، قيادة حكيمة ، التنسيق ، التقويم ، والتنفيذ .

١٠ ــ **تحديث العقلية** : ان التخلف هو عادة تخلف في العقلية او الذهنية ، وكذلك التقدم ، فانه تقدم في العقلية او الذهنية . فالعقلية الانفتاحية او المتقدمة ، هي ثروة كبيرة . فمن هذا المفهوم ننطلق . في الواقع لا يمكن العمل والحصول على نتائج فعالة ، الا في اطار عقلية متطورة ومتقدمة .

خاتمة

وخلاصة القول ان البلاد العربية تخسر أعز ما لديها من الطاقات البشرية المدربة ، وفي مقدمتها ، فئة المهندسين وغيرهم من العلماء والاطباء ورجال العلم ، عبر عملية استنزاف الى الدول المتقدمة ، وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية . ولا شك في ان نزوح المهندسين يعتبر ، في الوقت الحاضر ، **كارثة وطنية** ، من حيث انها ، **خسارة علمية وتكنولوجية** ، من جهة ، وخسارة في المال ، الذي استثمر في اعداد هؤلاء وتدريبهم ، من جهة اخرى . والغريب في الامر ان نزوح المهندسين يأتي ابان المعركة ، التي تخوضها الامة العربية ، ضد اسرائيل والصهيونية العالمية ، وضد التخلف والجهل . والغريب ايضا ان البلاد العربية ، لا تستطيع استخدام المهندسين العرب في مشاريع التنمية ، على الرغم من قلتهم ، نسبيا ، نظرا للتخلف المهيمن على العرب حاليا ، هذا بالرغم من ان العرب يملكون موارد مادية واقتصادية هائلة . وترتبط الهجرة بعوامل داخلية وخارجية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية وعلمية .

ويمكن الحد من هجرة المهندسين وغيرهم ، بزيادة الرواتب وتحسين اساليب التوظيف واحوال العمل والمعيشة ، واجراء دراسة علمية شاملة عن اوضاع

المهندسين ، وتطوير كليات الهندسة وتحديثها ، وانشاء كليات جديدة من الدرجة الاولى .

ولتحقيق هذه ، ينبغي ان تتخذ خطوات تنفيذ جريئة في تحديث العقلية العربية ، ونشر الوعي لاهمية العلم والتكنولوجيا المتمثلة بالمهندسين ، وتطوير الادارة الحالية واصلاحها واعادة تنظيمها على اساس لا مركزي ، تأمين احترام الشخصية الانسانية للفرد وضمان الحرية العلمية والاكاديمية .

وبالاختصار ، فان الحل الاوحد ، في رأينا ، لقضية هجرة المهندسين وغيرهم من رجال العلم ، يكمن ، في التغلب على التخلف الذهني والعقلي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي ، المهيمن على العالم العربي حاليا . وستظل الامة العربية ، تعتمد على الدول المتقدمة ، في معركتها ضد اسرائيل وضد التخلف ، ما لم تبدأ ، فورا ، بتطوير المجتمع العربي وانمائه ، كي يصبح مجتمعا حديثا ، عصريا ، متقدما .

بعد كل ما تقدم من حقائق وافكار ، السؤال الذي يطرح الان هو : ماذا يعني استنزاف المهندسين العرب الى الخارج ؟ في اعتقادنا ، ان حركة استنزاف الطاقات الهندسية العربية تدل على ما يأتي :

١ — تعد حركة استنزاف المهندسين ، من البلاد العربية الى البلدان المتقدمة ، « هربا » من المعركة المصيرية ضد اسرائيل والصهيونية والامبريالية العالمية من جهة، وضد التخلف والجهل من جهة ثانية .

٢ — يعتبر نزف المهندسين العرب الى الخارج « نصرا » لاسرائيل في معركتها ضد الامة العربية ، لان من اولى اهدافها « تهجير » هذه الفئة الممتازة والمختارة من العرب . في حين ان بقاءهم في الوطن يعد كسبا للعرب ولكن خسارة للعدو .

٣ — تنظر اسرائيل الى فئة المهندسين كعدوها الاكبر . لماذا ؟ لانها فئة متعلمة ، تمثل اعظم مظاهر التقدم والتطور والقوة في العالم الحديث ، واثمن ثروة بشرية لدى الامة العربية ، لذا فهي تعتبر اقوى سلاح لدى العرب ، اذا ما استخدم بطريقة فعالة .

٤ — تخدم هجرة المهندسين اغراض اسرائيل بطريقة غير مباشرة ، وذلك لانها ترغب في ان تبقي العرب في وضع متخلف ومتأخر : علميا وحضاريا واقتصاديا ، لانها تحرمهم من « خميرة » الانماء و « رسل » التقدم والقوة .

٥ — ان حركة استنزاف المهندسين العرب ، ليست عملية عابرة او هامشية ، تسير بغير هدف ، بل عملية استغلال هذه الطاقات لتطوير اقتصاديات البلدان المتقدمة في الغرب ، على حساب الاقطار العربية النامية .

٦ — ان ادراك الاقطار العربية لاهمية المهندسين وغيرهم من اصحاب الكفاءات ، والجهود التي تبذل حاليا لاجتذاب المهاجرين من هؤلاء ، لدليل ساطع على دور هذه الطاقة البشرية العلمية في المعركة ، ضد اسرائيل وضد التخلف .

---

١ — جريدة « **البعث** » ، دمشق، ١٩٧٥/٢/٢٨ .

٢ — زين ، الياس ، **هجرة الادمغة العربية** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

٣ — **البعث** ، المصدر السابق .

٤ — صروف ، فؤاد ، **أوراق علمية ١٩٦٨ — ١٩٧١** ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ص ٢١٩ — ٢٤٨ .

٥ — فرحان ، محمد حكمت ، « دور المهندس في خطط التنمية » ، **صوت المهندس** ، بغداد ،



كانون الثاني ١٩٧٥ ، ص ٢٤ — ٢٥ .

٦ — الراوي ، عنيف ، مجلة **صوت المهندسين** ، بغداد ، شباط ١٩٧٥ ، ص ٥ — ٨ .

٧ — زين ، المصدر السابق .

٨ — زين ، الياس ، **هجرة الادمغة والهجرة المضادة من اسرائيل** ، بيروت ، مركز الابحاث في م.ت.ف. ، ١٩٧١ .

٩ — زين ، المصدران السابقان .

١٠ — U.S. Department of Justice, Immigration and Naturalization Service, Annual Report *1973.*
U.S. Department of Justice , Immigration and Naturalization Service, Annual Report 1972.

١١ — United Nations General Assembly. *Outflow of Trained Personnel from Developing Countries* (5 November 1981, A/7294).
UNITAR. *The Brain Drain from Five Developing Countries:* New York: United Nations Institute for Training and Research, 1971.
U.S. Department of Justice, Immigration and Naturalization Service. *Annual Indication of Immigration to the United States of Aliens in Professional and Related Occupations* (1966-1969) Chart 3.

١٢ — هيئة الاذاعة البريطانية ، لندن ، تقرير باللغة العربية لمراسل الهيئة حول هجرة المهندسين السوريين ، اذيع في صباح ١/٦/ ١٩٧٥ .

١٣ — زين ، المصدران السابقان .

١٤ — *OPEN DOORS 1973.* Report on International Exchange, New York: Institute of International Education, 1973.

١٥ — *Facts About Israel 1973.* Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs.

١٦ — زين ، المصدران السابقان .

١٧ — *Statistical Abstract of Israel 1972.* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1972.
Statistical Abstract of Israel 1974: Jerusalem: Central Bureau of Statistics, pp. 130-131.

١٨ — زين ، المصدر السابق نفسه .

١٩ — **النشرة الاحصائية الشهرية** ، (تصدر عن مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم العام لبنان) ، المجلد ١٢ ، آب ١٩٧٤ ، ص ٢٠ .

٢٠ — Zahlan, Antoine B., «Strategies for the Utilization of High level Man Power in the Arab Countries», in *Population Bulletin* of the United Nations Economic Commission for Western Asia, no. 7 (Beirut, July, 1974), pp. 125-131.

٢١ — المصدر الرقم ١١ .

٢٢ — المصدر السابق نفسه .

٢٣ — المصدر السابق نفسه .

٢٤ — المصدر الرقم ٢٠ .

٢٥ — المصدر الرقم ١١ .

٢٦ — ابو جياب ، محمد، « المهندس والحرب »، مجلة **الطلائع** ، دمشق ، ١٨/٢/١٩٧٥ .
اتحاد المهندسين العرب ، الامانة العامة . « دور المهندس في معركة الصمود العربية » ، وثيقة من صفحتين قدمت في ندوة « دور المهندس العربي في معركة الصمود » (بغداد في ١٤ — ١٨/٤/١٩٧٥).
جريدة « **الاهرام** » ، ١١/١٢/١٩٧٣ .
جريدة « **السفير** » ، بيروت ، الاعداد : ٧، ٩، ١٠/١٠/١٩٧٤ .
مجلة « **قضايا عربية** » ، بيروت ، « رواية الشاذلي في عملية العبور » ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ، ص ١٨٧ — ١٩١ .

٢٧ — اتحاد المهندسين العرب ، الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين، « دور المهندس العربي في معركة الصمود » : (نشرة صغيرة وزعت في ندوة بغداد المذكورة سابقا).
صبح ، رنقي ، « دور المهندس العربي في دعم مخيمات العودة » ، (بحث قدم في ندوة بغداد المذكورة سابقا).

٢٨ — عكاري ، عبد الفتاح ، « دور المهندس العربي في تحصين مخيمات العائدين ضد الغارات الصهيونية في دول المواجهة » ، (دراسة قدمت في ندوة بغداد المذكورة سابقا) .

٢٩ — صبح ، المصدر السابق .

٣٠ — بدران ، المصدر السابق .

٣١ — البني ، صريح ، « دور المهندس في التنمية القومية » ، (بحث قدم في ندوة بغداد المذكورة سابقا).

بدران ، ابراهيم ، « دور المهندس في التنمية القومية » ، (بحث قدم في ندوة بغداد المذكورة سابقا) .

عمر ، محمد بالحاج ، بحث بغير عنوان قدم في ندوة بغداد المذكورة سابقا .

فرحان ، محمد حكمت ، « دور المهندس في خطط التنمية » ، مجلة « صوت المهندسين » ، بغداد ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ ، ص ٢٤—٢٥ .

عمر ، المصدر السابق .

٣٢ — البني ، المصدر السابق .

صبح ، المصدر السابق .

٣٣ — جريدة « **الاخبار** » ، بيروت ، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، ص ٣٦ .

٣٤ — صروف ، المصدر نفسه .

٣٥ — اديبيشيا مالكولم ، « هجرة الكفاءات من العالم العربي » ، **صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية** ، بيروت ، كانون الثاني — نيسان ١٩٧٠ ، ص ٤ — ٢٢ .

٣٦ — JAFFARI, LAFI IBRAHIM, «The Brain Drain to the United States, the Migration of Jordanian and Palestinian Professionals and Students». *Palestine Studies* (Beirut), Vol. III, no. 1, (Autumn 1973), pp. 119-131.

٣٧ — «Cost of Education for a Student», 1974-1975, *AUB Bulletin*, Vol. XVIII, no. 4, (November 21, 1974), p. 4.

٣٨ — المصدر الرقم ٣٦ .

٣٩ — مجلة « **المصارف** » ، بيروت ، آذار (مارس) ١٩٧٥ ، ص ١٥ .

جريدة « **النهار** » ، بيروت ، ١٩٧٥/٢/١٥ .

٤٠ — الجمهورية العراقية ، رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ، هيئة رعاية أصحاب الكفاءات ، بغداد . **قانون رعاية أصحاب الكفاءات** ، الرقم ١٥٤ ، للسنة ١٩٧٤ .

وكالة الانباء العراقية ، ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ ، ص ٦ — ٧ .

« **النهار** » ، ١٩٧٥/٢/٤ .

٤١ — « **النهار** » ، ١٩٧٥/٢/٤ .

« **النهار** » ، ١٩٧٥/٢/١٥ .

٤٢ — الجمهورية العربية الليبية ، **وكالة انباء الثورة الليبية** ، نشرة البث الخارجي .

« قانون الرقم ١٢ للسنة ١٩٧٥ » بتشجيع الخبرات العربية اللازمة ، ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٥ .

« **السفير** » ، ١٩٧٥/٢/٧ .

٤٣ — « **السفير** » ، ١٩٧٥/٤/١١ .

٤٤ — « **المصارف** » ، آذار (مارس) ١٩٧٥ ، ص ١٥ .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٧٦

قضية جامعية

لبيب السباعى



من المسئول عن هجرة العقول للخارج ؟

عندما تنفق الدولة ١٦ مليون جنيه بالعملة الصعبة ، لايفاد ٢٠٠٠ معيد الى الخارج ، للحصول على درجات الدكتوراه والعودة للعمل فى الجامعات المصرية ، تدعيما لهيئات التدريس بها ، فى الوقت الذى يتخلف فيه ١٢ فى المائة منهم عن العودة الى أرض الوطن ، فانه يصبح من الضرورى ان تكون هناك خطة لرعاية اصحاب الكفايات العلمية فى الخارج ، بل وفى الداخل أيضا .

وفى آخر تقرير للمجلس القومى للتعليم تكشف عدد من الحقائق التى ينبغى أن توضع باهتمام موضع الدراسة أمام جميع الاجهزة المسئولة . وهى حقائق تكشف عن حجم المشكلة بوضوح !

فالمتخلفون فى العودة الى الوطن ، ينحصرون فى فئتين : الفئة الاولى ، تضم الموفدين فى بعثات او أجازات دراسية الى الخارج ، وتخلفوا عن العودة بعد حصولهم على درجاتهم العلمية العالية . وقد بلغ عدد من تخلفوا من هذه الفئة ، منذ بداية الستينات وحتى يناير الماضى ، ما يقرب من ٩٤٠ من مجموع عدد الموفدين فى هذه الفترة وعددهم اكثر من ٧٧٦٠ اى بنسبة ١٢ فى المائة تقريبا وتتضح ظاهرة التخلف فى اربع دول هى بالترتيب : الولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة ، ثم فرنسا ، وكندا . أما فى دول الكتلة الشرقية ، فلا تمثل هذه الظاهرة الا نسبة ضئيلة .. كما أن النسبة المئوية للمتخلفين عن العودة فى الولايات المتحدة الامريكية تمثل مكان الصدارة فى جميع التخصصات ، فيما عدا مجال العلوم والخدمات الطبية ، فتأتى المملكة المتحدة فى المرتبة الاولى .

أما الفئة الثانية من المتخلفين ، فتتكون من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، ممن سافروا فى مهام علمية أو اعارات أو مؤتمرات ، ولم يعودوا بعد انتهاء هذه المهام . وقد بلغ عدد هذه الفئة فى الفترة من سنة ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ ممن لم يعودوا وفصلوا من وظائفهم ٢٥٧ عضوا ، وذلك بالاضافة الى ٦١٦٠ من أصحاب المؤهلات الجامعية الذين غادروا البلاد بغير عودة خلال عشر سنوات .

وهنا لابد أن نتوقف ونتساءل ، كيف يمكن أن نحد من تخلف الموفدين للدراسة بالخارج ؟ .

والاجابة يحددها المجلس القومى للتعليم ، الذى يطالب بالمزيد من العناية والدعم لهم ، وتامين علاج المبعوثين وأسرهم فى الخارج ، وتيسير زيارتهم للوطن ، وزيادة حجم الاعفاءات الجمركية المقررة لهم ، وتوفير السكن الملائم لهم بعد العودة ..

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١ يناير ١٩٧٦

أما بالنسبة لذوى الكفايات العلمية العالية الذين استقروا بالخارج ، فالواقع ان محاولة جذبهم للعودة الى ارض الوطن، امربالغ التعقيد . ولذلك فانه من الضرورى ربط هؤلاء العلميين بالوطن ، بتنظيم الاتصال بهم، وتسهيل زيارتهم للبلاد ، وتيسير حضورهم للمؤتمرات والزيارات العلمية بالوطن ، وكذلك تيسير عودة الراغبين منهم فى العودة النهائية للالتحاق بالمواقع العلمية المناسبة لهم ، بعد تقويمهم علميا ، ودون تعقيد او ابطاء .

كذلك فانه من الضرورى ، انشاء جهاز لرعاية أصحاب الكفايات العلمية ، يتبع وزير التعليم العالى ، ويتولى حصر اصحاب الكفايات العلمية الممتازة من المصريين بالخارج، ودعوتهم ، وتسهيل عودتهم للعمل فى مصر ، وحصر التخصصات ، واماكن العمل والمشروعات والبرامج التى تحتاج الى خبرات هؤلاء العلميين للعمل بها ، وتلقى طلبات أصحاب الكفايات العلمية للعمل فى مصر ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقويمهم علميا ، ومتابعة اجراءات تعيينهم فى المجال المناسب ، وتوفير الاعتمادات اللازمة بالجهاز ، لصرف مرتب من يتم تعيينه فى جهة ما ، لحين توفير الصرف المالى لهذه الوظيفة .

وفى النهاية نتساءل ، هل حان الوقت لان نبدأ ومن الان فى مواجهة ظاهرة هجرة العقول المصرية التى نحتاج اليها ؟

المصدر : المجلة الدولية

التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧





* صورة من مقال قدم للمؤتمر الثلاثي الدولي الخاص بموضوع العمالة وتوزيع الدخول والتقدم الاجتماعي وتوزيع العمالة في العالم ، ١١ - ١٧ يونية ١٩٧٦ في جنيف ، أشرف على تنظيمه مكتب العمل الدولي .

يسترجع هذا المقال ما يوجد من شواهد تتعلق بتيار انسياب الطاقة البشرية من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، ويدرس أثر هذا الانسياب في البلاد النامية ، بما في ذلك الآثار المتخلفة في مجالات التوزيع والبطالة ، ويفصل في تحليل الرسوم وغير ذلك من مقترحات معروضة تتناول ظاهرة هجرة العقول .

اهتمام دولي وقومي بالقضية :

ان المصطلحات المتعلقة بظاهرة انتقال الطاقة البشرية الممتازة أو الهيئة أو الفنية أو ما الى ذلك تصف هجرة العقول ، وقد شاع استعمالها في الدراسات الخاصة بالهجرة الدولية ، ويزخر تاريخ العلوم بفترات نشأت فيها مراكز علمية ممتازة نهضت على أكتاف من وفدوا من خارج البلاد من مواهب أجنبية .

والجديد في موضوع هجرة العقول في العالم الذي أعقب حرب ١٩٤٥ ، العالمية الأخيرة ينم عن ثلاثة عوامل غير عادية :

(أ) انتبهت البلاد النامية التي عانت من هجرة ذوي الخبرات الممتازة لهذا الأمر بدرجات مختلفة ، وقلقت لما في ذلك من أثر في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية .



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

الكاتب : جاجديش بجواتى

جاكديش • ن • بجواتى مارس التعليم فى الهند والولايات المتحدة الامريكية ، ومنذ ١٩٦٨ يشغل منصب استاذ الاقتصاد بمعهد التكنولوجيا بماساتشو ستز • وهو رئيس تحرير صحيفة « الاقتصاد الدولى » ، ونشر ما يربو على خمسين مقالا • ومن مؤلفاته « اقتصاد البلاد النامية » (١٩٦٦) ، وقد نقل الى ثمانى لغات ، « والرسوم الجمركية والنمو » (١٩٦٩) ، « ومركز الهند فى الاقتصاد العالمى » (١٩٧٣) ، وقام بتقريظ كتاب « فرض الرسوم على هجرة العقول » و « هجرة العقول وفرض الرسوم : نظرية وتحليل شامل (١٩٧٦) ، • وكان مستشارا لعدة هيئات قومية ودولية •

المترجم : الدكتور محمود حامد شوكت

استاذ وعميد كلية الآداب بجامعة المنيا

(ب) وجدت منصات لها فى مؤسسات مثل الوكالات الدولية فى هيئة الأمم عبرت فيها عن قلقها •

(ج) ويذيع الحديث اليوم عن امكان وضع حل لهذه المشكلة بوضع حد للهجرة ، اذ لايتفق هذا حقا مع المتطلبات الانسانية القومية أو الدولية ، وهناك قيود واهية قد فرضتها بعض الدول على خريجى كليات الطب فيها ، بحيث يخدم الخريج بلده سنوات محدودة قبل أن يسافر الى الخارج ، كما فى سرى لانكا والهند منذ عهد قريب ، الا أن البلاد النامية التى تعانى من مشكلة هجرة العقول قد عجزت عن مواجهة المشكلة بمثل هذا الأسلوب « القسرى » •

ومن نافلة القول أن نقرر أن وجود اهتمام حكومى أو دولى لا يشكل شاهدا كافيا لوجود مشكلة حقيقية ، كما أن عدم وجود مثل هذا الاهتمام لا يدل على عدم وجود للمشكلة • والواقع أن نسبة وفود المهنيين من المهاجرين الى البلاد المتقدمة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، عدا تمتع هؤلاء بمزايا أخرى غير اقتصادية ، مما يجعل حكومات البلاد النامية راغبة فى هجرة هذه العقول ما دام فى مصلحة هذه الطبقة وان أضر بمصلحة الدولة بصفة عامة • وسنتناول فيما يلى وبشىء من التفصيل عرض أسباب احتمال استمرار هذه الظاهرة الهامة فى البلاد النامية التى تعانى منها •

ولنذكر أنه فى المحافل الدولية على الأقل منحت الدول النامية تأييدها مرارا لقرارات تحذر من ظاهرة هجرة العقول ، ودعت لاتخاذ اجراءات لمواجهتها وما تسببه من عواقب ، وقد زاد الشعور بأن البلاد المتقدمة قد جنت الكثير من المزايا

باجتذاب العائد التكنولوجى من البلاد النامية الى البلاد المتقـــدمة ، وفى مقابل ذلك لابد من اقرار صورة للتعويض عن ذلك (كتقديم معونة أجنبية كبيرة مثلا) .

وقد أقرت هذه الاتجاهات وما يتصل بها فى الهيئات الدولية كلها تقريبـــا منها قرار ايكوزوك رقم ١٥٧٣ (ال) ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحـــدة رقم ٣٠١٧ (٢٧) - وقد دعمت هذه القرارات أبحاث رسمية وتقارير متخصصة عـديدة برعاية هيئة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ، ومؤتمر هيئة الأمم للتجـــارة والتنمية ، وهيئات أخرى ، أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنموى فقد تنـــاولت قضية التحرك العلمى الدولى بصفة عامة (بما فى ذلك الدول المتقدمة) وعـــلاوة على ذلك فقد اهتمت الدول المتقدمة بمثل هذه القضايا فى الدول النامية ، ويشهد على ذلك ما ورد من تقارير اللجان التشريعية فى تلك الدول ، مثل تقارير هيئـــة ممثلى الولايات المتحدة الامريكية عن هجرة العقول ، وقد نشرت عام ١٩٦٨ ، ١٩٧٤

ومن ناحية أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك شريحة كبرى من الرأى العـــام الأكاديمى والمسجل لا تعتبر ظاهرة هجرة العقول مشكلة حقة ، وقد بدأ هـــذا الرأى أساسا فى الدوائر الاكاديمية فى البلاد المتقدمة ، كما بدأ الى حد ما بسـبب ما حظيت به العقول المهاجــرة من مزايا مادية وفقا للاحصـــائيات التحليلية ، وايضا والى حد ما بسبب انتماء منظمة الاكاديمية لطبقة مهنية تنتقل من دولة الى أخرى سعيا وراء مزايا الحركة العالمية ، وليس الأمر وضـــع قيود على البلاد التى يهاجرون منها لتحد من بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وسوف نعود الى هذا الموضوع مرة أخرى عندما نتناول قضية أثر هجرة العقول على البـــلاد النامية فى مكان تال .

● بيـانات احصـــائية

خاصة بهجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة

١ - يجدر بنا أن ندرس الشواهد الاحصائية المتاحة والخاصة بهجرة العقـول، بما فى ذلك ما طرأ حديثا من تشريع خاص بالهجرة فى البلاد المتقدمة أدى الى تحول هجرة العقول الى ظاهرة ملحوظة ، ولنركز الاهتمام على الولايات المتحدة وكندا ، والمملكة المتحدة ، اذ يبدو أنها أكبر دول ثلاثة هاجرت اليها العقول المهنيـــة من البلاد النامية ، مع الاشارة أيضا الى الوحدة الاقتصادية والأوروبية والى استراليا .

صعوبات امام البيانات :

علينا أن نذكر مع ذلك تلك الصعوبات الاحصائية التى تنال من تحليل البيانات المتاحة ، وقد يتيسر ادخال بعض التحسينات عليها ، الا أنه لابد من ذكر المساوىء الأساسية الخاصة بالمهنيين من المهاجرين (وبغيرهم) لاتخاذ ما يلزم من حرص عند استخلاص نتائج من هذه البيانات .



وأول صعوبة تواجهنا فى هذه البيانات أنها تدل جميعاً على الهجرة الجماعية التى لا تبين عدد العائدين الى اوطانهم . او المتنقلين بين دول متقدمة ونامية مختلفة . بين الذاهبين والعائدين · وانما ينصب اهتمامنا الأول على تحديد نسبة الهجرة من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة بصورة عامة ·

ولا يجدر بنا أن نهمل قصور البيانات الخاصة بالهجرة وتدل دراسات حديثة العهد على أن هجرة الفنيين من الدول النامية الى دول متقدمة متنوعة يقارب الثلث فى مجموعه عند نقطة زمنية معينة ·

وعند تحديد حجم التدريب المهنى فى مجال هجرة الفنيين يلزمنا ترتيب المهاجرين وفقا لمستوى تعليمهم ، ولا تتوفر لدينا مثل هذه المعلومات ، ويحتمل ان يتحسن الموقف · كذلك لم تكتمل بعد البيانات الخاصة بالفنيين من المهاجرين من الدول النامية منفصلة عن اخر موطن دائم · اما بيانات الولايات المتحدة والخاصة بانتهاء المهن الخ وفقا لاخر عنوان ثابت · كذلك توفرت بيانات اجمالية خاصة بالجنسية · واما بيانات كندا فقد ذكرت آخر عنوان ثابت · واما بيانات المملكة المتحدة فقد ذكرت تصاريح العمل وفقا لآخر عنوان ثابت وهكذا · وهناك أيضا مسالك غير مستقيمة سلكها الفنيون والمهاجرون من البلاد النامية الى دوله متقدمة او الى اكثر من دوله ، مما يجعل البيانات المتاحه قاصرة الى حد ما ·

كما أن مصطلح المهنيين قاصر ، فبيانات الولايات المتحدة لا تتضمن المهنيين الذين يعدون تحت عناوين اخرى مثل الاقارب واللاجئين ، وهى أساليب مشروعة لدخول الولايات المتحدة ، ويمكن حل هذه المشكله لو فصل بين المهنيين وبين غير المهنيين من المهاجرين بانتظام ·

كذلك تستعصى مقارنة بيانات المهاجرين عبر الدول المتقدمة ، لان الولايات المتحدة الأمريكية تحدد الهجرة وفقا « للغاية المقصودة » أى ما ينبغى للمهاجر أن يمارسه من عمل ، أما فى احصائيات كندا وبريطانيا فيقوم ذلك على التصنيف المهنى قبل الدخول ·

كما أن تعريف المهاجرين وتقسيمهم الى مهنيين جملة وتفصيلا لم يتوفر بعد فى البلاد المتقدمه ، فالسلطات فى كندا تقرب احصائياتها من احصائيات الولايات المتحدة كما تفعل فى عدة مسائل الا أن مقارنة احصائياتها باحصائيات المملكة المتحدة فأمر بالغ الصعوبه ·

اتجاهات الهجرة الى البلاد المتقدمة عند المهنيين :

لئن كانت مشاكل البيانات هائلة الا أنه من الممكن رسم ملامح عريضة فى مجال هجرة المهنيين من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ·

ويبين تاريخ الهجرة الى دول الهجرة الكبرى الثلاثة جليا أن (أ) تغيرت سياسة الهجرة فى الجزء الاخير من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، ففضلت المهنى عمن عداه من المهاجرين و (ب) وفى مجال أنماط المهنيين خففت القيود واستبعدت ،كما حدث فى الولايات المتحدة فاستبعدت القيود الجنسية القديمة وأدى ذلك الى ارتفاع نسبه المهاجرين من المهنيين من الدول النامية الى الدول المتقدمة · وقد آثرت الدول

المتقدمة بالاعلان وليس بالسياسة فحسب تفضيلها للمهاجر المهنى دون غير المهنى ، وقد ورد ما يلى فى تقرير للمؤسسة الولايات المتحدة ، عام ١٩٧٤ :

عبر دين رسك وزير الخارجية الأمريكى عن وجهة نظر أمريكا بقوله : « نحن فى سوق العقول العالمى » ، أما جين مارتشاند وزير القوى العاملة والهجرة الكندى فعبر عن رأى بلده بقوله : ان ارتفاع تكاليف تدريب المهنيين والفنيين من المهندسين والأطباء والعمال المهرة يحدد ما تجنيه كندا منهم عند وصولهم اليها .. وتنافسنا دول أخرى فى ميدان اجتلاب المهاجرين ، وقد أدى هذا الى تبدل مثير فى المجال المهنى بالنسبه للبلاد النامية ، اذ تاكلت القواعد الجنسية لاختيار المهاجرين فى استراليا والغرب ، والتى تخلفت منذ القرن التاسع عشر ، وتزايد ادراك ما بين هذه المميزات الجنسية وبين المهن الحرة والحقوق الانسانية من تناقض ، مما جعل الدول المتقدمة تبتعد بالتدريج عن تطبيق قيود الهجرة القديمة . وقد أدى اتساع الهوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتوفر الفرص المتاحة لنمو الفرد المهنى ، الى زيادة نسبة المهنيين المهاجرين من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة كما حدث بالفعل .

الولايات المتحدة الأمريكية :

يدل الجدول (١) على تزايد شامل للمهاجرين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء كانت الهجرة فردية أم جماعية ، فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة ، حول عام ١٩٦٥ .

وكان العامل الرئيسى فى زيادة نسبة الهجرة من البلاد النامية صدور قانون الهجرة ١٩٦٥ ، الذى أستبعد بالكامل النسب الجنسية ، وجعل من كل المهاجرين مجموعة واحدة ، ورتبهم وفقا لتاريخ الطلب . كما يدل الجدول (١) على تضاعف نصيب الدول النامية ، وبلوغ الرقم الاجمالى ثلاثة أضعاف ، من بين عدد المهنيين المهاجرين قبل قانون ١٩٦٥ وبعده ، بينما يقارن جدول (٣) بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ زوال النسب القديمة تماما ويسجل ارتفاعا فى نسبة نصيب الدول النامية من الهجرة وتتجلى فى الجداول زيادة كبيرة فى الهجرة من الدول الأفريقية والاسيوية النامية، ومنها جمهورية كوريا والهند والصين والفلبين بصفة خاصة ، بالاضافة الى عدة دول نامية بعد عام ١٩٦٥ فى ميدان هجرة الفنيين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية .



المصدر : المجلة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر

جدول (١) - احصاء عام لهجرة الفنيين الى الولايات المتحدة ١٩٦٢ - ٧٤ ٠

عام	من البلاد النامية	المجموع الكلى	نسبه البلاد الناميه الى المجموع الكلى من الفنيين
١٩٦٢	٩ر٠٢٤	٢٣ر٧١٠	٠ر٣٨
١٩٦٣	١١ر٠٢٩	٢٧ر٩٣٠	٠ر٣٩
١٩٦٤	١١ر٤١٨	٢٨ر٧٥٦	٠ر٤٠
١٩٦٥	١١ر٠٠١	٢٨ر٧٩٠	٠ر٣٨
١٩٦٦	١٣ر٩٨٦	٣٠ر٠٣٩	٠ر٤٧
١٩٦٧	٢٣ر٣٦١	٤١ر٦٥٢	٠ر٥٦
١٩٦٨	٢٨ر٥١١	٤٨ر٧٥٣	٠ر٥٨
١٩٦٩	٢٧ر٥٣٦	٤٠ر٤٢٧	٠ر٦٨
١٩٧٠	٣٣ر٧٩٦	٤٦ر١٥١	٠ر٧٣
١٩٧١	٣٨ر٦٤٧	٤٨ر٨٥٠	٠ر٧٩
١٩٧٢	٣٩ر٠١٦	٤٨ر٨٨٧	٠ر٨٠
١٩٧٣	٣١ر٩٣٩	٤١ر١٤٧	٠ر٧٨
١٩٧٤	٢٧ر٦٦٩	٣٥ر٤٨٣	٠ر٧٨

(يغطى جدول (١) مجموع الدول النامية فى كل بلاد افريقيا وآسيا الشمالية (ما عدا كندا) .أمريكا الجنوبية ، ويشير مصطلح المهنين للتعريف الذى حددتـــه ادارة الهجرة والجنسية بالولايات المتحدة الأمريكية فى تقاريرها السنوية : وقـــد انقسم عامود البلاد النامية للمهاجرين وفقا لجنسياتهم الأصلية وليس تبعا لآخر عنوان اقامة دائمة ، كما فى التقسيمات القنصلية الأخـــرى فى تقارير انس بالولايات المتحدة ، وتشير الاحصائيات الى الأعوام المالية ٠

المصدر :

التقارير السنوية لمكتب خدمات الولايات المتحدة الأمريكية للهجرة والجنسية ٠)



المصدر : المجلة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٦٧

جدول (٢) بيان احصائى بالهجرة من الدول المتقدمة والنامية الى الولايات المتحدة

، وتنوعها فى الحجم والمحتوى ١٩٦٥ / ١٩٧٠

الدولة الأصلية أو بلد الميلاد	عدد المهاجرين عام ١٩٦٥		الإجمالى عام ١٩٧٠	
	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى
– من كل البلاد	٢٩٦,٦٩٧	١٠٠	٣٧٣,٣٢٦	١٠٠
من كل الدول المتقدمة	١٥٧,٦٩٧	٥٣,١	١٤,٠٨١	٣٧,٥
كندا (١)	٣٨,٣٢٧	١٢,٩	١٣,٨٠٤	٣,٧
أوربا (٢)	١١٣,٤٢٤	٢٨,٢	١١٦,٠٣٩	٣١,٢
دول أخرى	٥,٩٤٦	٢	١٠,٢٣٨	٣,٨
من دول نامية	١٣٨,٩٩٧	٤٦,٩	٢٣٣,٢٤١	٦٢,٥
أفريقيا	٣,٠١١	١ر	٧,٥٤٠	٢
مصر	١,٤٢٩	٠,٥	٤,٩٣٧	١,٣
أسيا	١٦,٦٢٢	٥,٧	٨٨,٤١٨	٢٣,٧
الصين كلها	٤,٠٥٧	١,٤	١٤,٠٩٣	٣,٨
هونج كونج	٧١٢	٠,٢	٣,٨٦٣	١
الهند	٥٨٢	٠,٢	١٠,١١٤	٢,٧
أندونيسيا	٣٢٦	٠,١	٨٢٥	٠,٢
إيران	٨٠٤	٠,٣	١,٨٢٥	٠,٥
العراق	٢٧٩	٠,١	١,٢٠٢	٠,٣
الأردن	٧٠٢	٠,٢	٢,٨٤٢	٠,٨
جمهورية كوريا	٢,١٦٥	٠,٧	٩,١٣٤	٢,٥
لبنان	٤٣٠	٠,١	١,٩٠٣	٠,٥
الفلبين	٣,١٣٠	1.1	٣١,٢٠٣	٨,٤
سوريا	٢٥٥	٠,١	١,٠٢٦	٠,٣
تركيا	٩٠٥	٠,٣	٢,٠٦٧	٠,٦
أمريكا الشمالية	٨٨,٤٠٢	٢٩,٧	١١٥,٣١٠	٣١
– أمريكا الوسطى	١٢,٤٢٣	٤,٢	٩,٣٤٣	٢,٥
المكسيك	٣٧,٩٦٩	١٢,٨	٤٤,٤٦٩	١١,٩

٨



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يوليو سبتمبر ١٩٧٧

الدولة الأصلية أو بلد الميلاد	النسبة المئوية للتغير ١٩٦٥—١٩٧٠	المهنيون والفنيون ومن إليهم عام ١٩٦٥ العدد	عام ١٩٦٥ النسبة المئوية المجموع الكلي	عام ١٩٧٠ العدد	عام ١٩٧٠ النسبة المئوية المجموع الكلي	نسبة التغير ١٩٦٥ / ١٩٧٠
ـ من كل البلاد	+ ٢٥,٨	٢٨,٧٩٠	١٠٠	٤٦,١٥١	١٠٠	+ ٦١,٢
من كل الدول المتقدمة	+ ١١,١	١٨,٠٠٨	٦٢,٦	١٣٢٠٥	٢٨,٦	+ ٢٦,٦
كندا (١)	+ ٦٤,٣	٤,٦٢٩	١٦,١	١,٤٧٦	٣,٢	+ ٦٨,١
أوربا (٢)	+ ٠,٥	١٢,٧٨٣	٤٤,١	٩,٩٧٣	٢١,٦	+ ٢١,٩
دول أخرى	+ ٧٣,٧	٥٩٦	٢,١	١,٧٥٦	٣,٨	+ ١٩٤,٢
من دول نامية	+ ٦٧,٩	١٠,٧٩٢	٣٧,٤	٣٢,٩٤٤	٧١,٣	+ ٢٠٦,١
أفريقيا	+ ١٥٠,٢	٤١٢	١,٤	٢,٩١٤	٦,٣	+ ٦٠٦,٥
مصر	+ ٢٤٥,٩	١٧١	٠,٦	٢,٣٠١	٥	+ ١,٢٤٨
أسيا	+ ٤٣١	١,٩٦٧	— ٦,٨	٢٣,٧١٦	٥١,٣	+ ١,١٠٦
الصين كلها	+ ٢٤٦,٢	٢٨١	١	٣,٧١٥	٨	+ ١,٢٢١,٥
هونج كونج	+ ٤٤٣	٧٩	٠,٣	٢٠٩	,٥	+ ١٦٤,٦
الهند	+ ١,٦٣٧,٨	١٩٨	٠,٧	٥.١٧١	١١,٢	+ ١.٦١٢
أندونيسيا	+ ١٥٣,٣	٦٨	٠,٢	١٩٧	٠,٤	+ ١٨٩,٨
إيران	+ ١٢٧,٢	١٧٦	٠,٦	٦٣٠	١,٤	+ ٢٥٨
العراق	+ ٢٣١	٧٩	,٣	٢٢٦	,٥	+ ١٨٦
الأردن	+ ٣٠٥	٧٠	,٢	٢٥٤	٠,٦	+ ٢٦٣
جمهورية كوريا	+ ٣٣٠,٥	١٠٣	٠,٤	١,٦١٣	٣,٥	+ ١,٤٦٨,٥
لبنان	+ ٣٤٢,٦	٧١	٠,٢	٢٢٥	,٥	+ ٢١٧,٣
الفلبين	+ ٨٩٦,٩	٣١٢	١,١	٩,٢٦٢	٢٠	+ ٢,٨٧١
سوريا	+ ٣٠١,٥	٥٦	٠,٢	١٧٧	٠,٤	+ ٢١٦
تركيا	+ ١٢٨,٦	١٣٨	٠,٥	٣٢١	,٧	— ١٣٢,٥
أمريكا الشمالية	+ ٣٠,٨	٥,٢١١	١٨,٢	٤,٦٦٧	١٠,١	— ١٠,٥
ـ أمريكا الوسطى	— ٢٤,٨	٨٨٦	٣,١	٤٤٢	١	— ٥٠,١
المكسيك	+ ١٧,١	٥٦٩	٢	٤٣٥	٠,٩	— ٢٣,٥



بقية جدول رقم ٣

الدولة الاصلية أو بلد الميلاد	عدد المهاجرين عام ١٩٦٥		الاجمالى عام ١٩٧٠	
	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى
الهند الغربية	٣٧,٥٨٣	١٢,٧	٦١,٤٠٣	١٦,٥
كوبا	١٩,٧٦٠	٦,٧	١٦,٣٣٤	٤,٤
جمهورية الدومينكان	٩,٥٠٤	٣,٢	١٠,٨٠٧	٢,٩
هايتى	٣,٦٠٩	١,٢	٦,٩٣٢	١,٩
جاميكا	١,٨٣٧	٠,٦	١٥,٠٣٣	٤
ترنداد وتوباجو	٤٨٥	٠,٢	٧,٣٥٠	٢
أمريكا الجنوبية	٣٠,٩٦٢	١٠,٤	٢١,٩٧٣	٥,٩

(١) يلاحظ الاستمرار النسبى للهجرة الأوربية مقرونا باختلاف عناصرها ، وقد انخفض عدد المهاجرين من غرب أوروبا من ٧٦،٨١٢ عام ١٩٦ إلى ٣٥,١١٢ عام ١٩٧٠ (بنسبة ٥٤,٣٪) بينما ارتفع عدد المهاجرين من شمال وغرب أوروبا بنسبة ١٢١٪ ، من ٣٦,٦٠٨ عام ١٩٦٥ إلى ٨٠,٩٢٧ عام ١٩٧٠ يشمل الدول النامية اسرائيل .



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يوليو – سبتمبر ١٩٧٧

بقية جدول رقم ٣

الدولة الاصلية أو بلد الميلاد	النسبة المئوية للتغير ١٩٦٥ – ١٩٧٠	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	المهنيون والفنيون ومن إليهم ١٩٦٥–١٩٧٠ العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	نسبة التغيير ١٩٦٥/١٩٧٠
الهند الغربية	+ ٦٣,٤	٣,٦٨٥	١٢,٨	٣,٧٦٩	٨,٢	+ ٢,٢
كوبا	– ٢٧,٣	٢,٤٠٦	٨,٤	٩٦٦	٢,١	– ٥٩,٩
جمهورية الدومينكان	+ ١٣,٩	٣٠٣	١,١	٢٢٩	٠,٥	– ٢٤,٤
هايتى	+ ٩٢	٤٩٧	١,٧	٦٩٤	١,٥	+ ٣٩,٦
جاميكا	+ ٧١٨,٣	١٧٦	٠,٦	١,٠٥٦	٢,٣	+ ٥٠٠
ترنداد وتوباجو	+ ١,٤١٥,٥					
أمريكا الجنوبية	× ٢٩	٣,١٧٢	١١	١,٦٤٧	٣,٦	– ٤٨

١) بشأن استراليا وإسرائيل واليابان ونيوزيلندة وجنوب أفريقيا يلاحظ أن الجدول (١)
ى الدول النامية إسرائيل وجنوب افريقيا تبعا للاختلاف الطفيف بين المهنيين فى الدول
عام ١٩٦٥–١٩٧٠ فى كلا الجدولين .

مصدر : شلدون ، فردمان : « اثر قانون الهجرة الأمريكى لعام ١٩٦٥ على مجرى الهجرة
ن البلاد النامية » ، تطور العالم جـ١ عدد ٨ ، أغسطس ١٩٧٣ جدول ١ .



ويبين جدول (٣) تيار هجرة الفنيين من البلاد النامية وفقا للمهنة ، ومرة أخرى وفقا لآخر موطن دائم في تلك الدول ، من ١٩٦٢ - ٦٩ على وجه الاجمال . ويبلغ حجم الأنواع المتضمنه فيه ما يقارب ثلث تيار الفنيين النازحين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها يتبين أن معظم هؤلاء من الجراحين وأطباء الأسنان ممن بلغوا ربع العدد المبين في جدول (٣) وقد تجاوز النصف عدد من هاجروا من دول أوربا الأقل تقدما ، والنصف من بلاد أمريكا الشمالية الأقل تقدما ، وأقل من النصف بقليل من بلاد أمريكا الجنوبية الأقل تقدما ، والربع من أفريقيا . وقد لوحظ فيه ما يلي :

- مع أن الدول الأقل تقدما قد قدمت ٦٠٪ من الأطباء الذين هاجروا الى الولايات المتحدة خلال شهر فبراير ١٩٦٥ ، الا أن قانون الهجرة الجديد قد ضخم حجم الهجرة من البلاد الأقل تقدما كمصدر للأطباء . وبين فبراير ١٩٦٥ ، وفبراير ١٩٦٨ ، هبط عدد المهاجرين من الأطباء من البلاد المتقدمة قليلا ، ومدلوله أن الزيادة خلال سنوات ثلاثة الى ٥٤٪ في المجموع الكلي للأطباء المهاجرين تعود كلها الى نسبة ٨٦٪ للأطباء المهاجرين من البلاد النامية .

وهناك جانب طريف آخر لنظام الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية بعد ١٩٦٥ ، فقد اتجه الى العكس ، ووصف شلدون فويرمان ذلك بأنه تركيز مهني نسبي للهجرة من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الامريكية كما يلي :

- كانت الهجرة من البلاد النامية والمتقدمة عند مركزة على المهارات من قبل ثم تحولت بعد ذلك الى التركيز على المهارات في حالة الهجرة من البلاد النامية ، وخلال فبراير ١٩٦٥ بلغت نسبة العمال الفنيين ٨ر٧٪ من البلاد النامية مقابل ٧ر٩٪ من المهاجرين من كل الدول ، بينما بلغت نسبة هؤلاء العمال في فبراير ١٩٧٠ ٣ر١٤٪ من مجموع المهاجرين من البلاد النامية و ٤ر١٢٪ من كل المهاجرين ، ويرجع التغيير في التركيز على المهارة الى عاملين : (١) اطراد نمو نسبة الهجرة من نصف الكرة الشرقي من البلاد النامية وبلغت نسبة المهاجرين منها من كل المهاجرين ٦ر٦٪ في فبراير ١٩٦٥ ثم بلغت ٧ر٢٥ ٪ في فبراير ١٩٧٠ .

(٢) زيادة التركيز على المهارات للمهاجرين من نصف الكرة الشرقي من بلاده النامية ، وارتفعت نسبة الفنيين في المهاجرين من تلك البلاد من ٦ر٢٠٪ في فبراير ١٩٦٥ الى ٣٥٪ في فبراير ١٩٧٠ . واذا كان هذا جزءا من تيار الهجرة الاقتصادي النشيط ، فهناك التركيز البارز على المهارات الفنية للمهاجرين من نصف الكرة الشرقي من بلاده النامية ، وبلغت نسبة الفنيين ٥ر٣٣٪ بين « المهاجرين من أصحاب الحرف » من نصف الكرة الشرقي من بلاده النامية في فبراير ١٩٦٥ ، ٥ر٦٢٪ في فبراير سنة ١٩٧٠ .

جدول (٣) هجرة القوى العاملة الفنية من البلاد المتخلفة الى الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للأنماط الكبرى : ١٩٦٢ — ١٩٦٩ .

آخر موطن	النوع			
	اطباء باطنيين وأسنان وجراحة	علماء الطبيعة	علماء الاجتماع	مهندسون
اوروبا	٥٦٢	٥٢	٢٧	٤٢٩
تركيا (بما فى ذلك الجزء الآسيوى)	٥٦٢	٥٢	٢٧	٤٢٩
آسيا	٥٫٧٣٩	٤٫١٥١	٤٩٥	١٣٫٠٠٤
بورما	٥٨	٢٥	٧	٩٢
الصين (وتايوان)	١٨٠	٩٦٧	٢٢٠	٢٫٥٠٩
هونج كونج	٢٠٨	٢٨٨	٣٩	٧٣١
الهند	٤١٤	١٫٠٢٣	٢٣٢	٤٫٢٣٦
اندونيسيا	٥٠	٢٤	١٠	٧٠
ايران	٥٣٤	١٤٨	٣٢	٥٩٨
العراق	٤٧	٦٦	٨	١٦٧
اسرائيل	٢٦٧	١٩٦	٧٣	٦٠٩
الأردن	٢٨	٤٩	١٣	١١٧
كوريا	٣٧١	٣١٣	١٣٥	٥١٢
لبنان	١٨١	٩٥	٢٣	٢٧٨
ماليزيا	٣٥	٤١	٥	٤٢
باكستان	٧٠	٨٣	١٣	٢٣٧
الفلبين	٣٫٠٩٢	٧٢٦	٩١	٢٫٣٧٢
سوريا	٤٥	٣٠	٨	١٣٠
تايلاند	٦٧	١٨	٩	٧٩
فيتنام	٧	١٢	١١	٤٥
آسيوية اخرى	٨٥	٥٨	١٦	١٨٠
أمريكا الشمالية	٣٫٦٠٣	١٫١٦١	٣٢٩	٢٫٩٣٧
المكسيك	٧٠٦	٢٢٥	٧٤	٤٣١
جمهورية الدومينكان	٣٩٤	٩٧	٢٠	١٩٢
هايتى	٢٣٢	٤٢	١٦	١٣٧
كوستاريكا	٥٥	٣٧	٦	٦٩
سلفادور	٤٩	٣٥	٤	٢٧
جواتيمالا	٤٦	١٥	٨	٤٨
هندوراس	٥٠	٢٠	٤	٤٦
نيكاراجوا	٤٣	٥	١	٣٢
بناما	٣٢	١١	٥	٥٤
بلاد اخرى بامريكا الوسطى (الهند الغربية)	١٫٩٩٦	٦٧٤	١٩١	١٫٩٠١

آخر موطن	النـــوع			
	أطباء باطنيين وأسنان وجرامى	علماء الطبيعى	الاجتماع علماء	مهندسون
امريكا الجنوبية :	٣٠٣٢ر٣	٨٧٥	٣٢٤	٥٢٢ر٥
الأرجنتين	٥٩٢	٢٥٧	٦١	٦٥٢
بوليفيا	١٥٩	٨١	١٠	٧٤
البرازيل	٢٤١	١٣١	٤٤	٣٢٣
شيل	٩١	٥٢	٢٥	١٨٢
كولومبيا	٨٧٤	١٧٧	٩٥	٥٩٦
اكوادور	١٩٥	٥٩	٢٠	١٢٢
باوجواى	٤٣	٨	٢	١٣
بيرو	٢٥٠	٤١	٢٣	٢٠٧
أورجواى	٣٢	٩	١	٤٠
فنزويلا	١٦٦	٨٥	٣٤	٢٦٦
دول اخرى بامريكا الجنوبية	٢٩	٢٥	٩	٤٧
افريقيا :	٤٣١	٣٤١	٧٦	٨٩٥
الجزائر	٦	٢	١	١٠
الحبشة	١٥	٤	٣	١٢
غانا	١٧	١٠	٢	٢٨
كينيا	١٠	٨	٤	٣٨
مراكش	١٤	٤	٢	١٨
نيجيريا	١٥	٢٠	٦	٦٤
تونس	١٣	٦	٢	٤
مصر	٢٤٧	٢٤٠	٤٦	٥٧٠
دول أخرى بافريقيا	٩٤	٤٧	١٠	١٥١

(١) من المصادر المذكورة أعلاه أضيفت أرقام الهجرة الخاصة بالعلماء والمهندسين والأطباء للأعوام من ١٩٦٢ - ١٩٦٩ وتلاحظ أن البيانات مستمدة من آخر موطن (لمدة عام) أى أن المهاجرين من البلاد النامية الذين انتقلوا الى بلاد متقدمة قبل هجرتهم الى الولايات المتحدة الامريكية لم يدخلوا فى هذه الأرقام ٠ كما أن الجداول تشمل المجموع الكلى للمهاجرين ، ولا توجد أرقام خاصة بمن أخذوا تصريحات الهجرة ولكنهم عادوا الى أوطانهم ٠

المصادر (لجدول ٣) :

هجرة العقول الى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعلماء والمهندسين ملحق ١، الجداول ١ - ٥ ص ١٧ - ٧٧ ٠ دراسة مكتبية للهيئة الفرعية للبحث والبرامج الفنية للجنة العمليات الحكومية واشنطن دى٠ سى ، ١٩٦٧ ٠



وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ، قبل أن نعلق على مدى احتمال استمرار هذه الاتجاهات فى المستقبل ، فمن الطريف أن نجد أن شريحة كبرى من المهاجرين وسيما الى الولايات المتحدة الامريكية ممن حصلوا على تصريح الهجرة الدائمة، يتمثل فيمن دخلوا الولايات المتحدة أول مرة بتصريح دخول فحسب ٠ وليس للهجرة ، ومن هؤلاء عدد من الطلاب غيروا محل اقامتهم الى هجرة بعد اتمام دراستهم ٠ ويعطى جدول (٤) فكرة لا بأس بها عن أعدادهم المطلقة والنسبية لمن حصل منهم على تصاريح هجرة ، وأكبر أعدادهم من آسيا ، ومنهم أعداد كبيرة من طلبة الجامعات الأمريكية فى آسيا ٠

ترى هل تستمر هذه الاتجاهات فى المستقبل ٠ ينصب هذا السؤال على التحليل التالى لكندا والمملكة المتحدة واستراليا ودول السوق الأوربية المشتركة ومن الميسور ابداء بعض الملاحظات المشتركة ، فهناك قيود هجرة تفرضها كل دولة متقدمة لتحدد الصورة الشاملة للهجرة الفنية اليها وتصيب المهاجرين من الدول النامية فيها وفقا لنسب المرتبات وما أشبه ، ما يحدد طابور العدد من كل دولة فى حصيلة من يسمح لهم بالهجرة سنويا ٠ فتصور مؤشرات الهجرة الفنية الى الولايات المتحدة مثلا تلك القيود العامة لسياسة الهجرة ، ودوافع الهجرة من الدولة النامية ٠٠ وتحديد نسبة ما يسمح به من هجرة شاملة ٠

وعند التنبؤ بمستقبل هجرة الفنيين الى الولايات المتحدة الامريكية (أو الى أية دولة متقدمة أخرى) لابد من مواجهة عاملين هامين على الصعيد الدولى : حالة الارتداد النسبى فى الغرب ، زاد من حدتها ارتفاع أسعار البترول ، مما قيد الدخول عموما بصورة واضحة ، ثم ذلك الازدهار فى البلاد النامية الغنية بالبترول،

ـ هجرة العقول بالنسبة للعلماء والمهندسين والاطباء من البلاد المتقدمة الى الولايات المتحدة الأمريكية ، الملحق جدول ١ ، ص ٩٦ ـ ١٠٨ ٠ بيان استماع أمام لجنة فرعية عن العمليات الحكومية بالمجلس القومى ، دورة الكونجرس رقم ٩٠ الجلسة الثانية واشنطن دى ٠ سى ١٩٦٨ ٠

ـ المؤشر العالمى للهجرة الى الولايات المتحدة والخاصة بالمغتربين من أصحاب المهن والحرف المتصلة عام ١٩٦٨ ، الرسم التخطيطى رقم ٣ ص ٤ ـ ٢٨ ، وزارة العدل ، ادارة الهجرة والجنسية ، يونية ١٩٧٠ ٠ والبيانات مأخوذة عن مقال العدل ، ادارة الهجرة والجنسية يونية ١٩٦٩ ٠

ـ والمؤشر العالمى للهجرة الى الولايات المتحدة بالنسبة للمغتربين من أصحاب المهن والحرف المتصلة عام ١٩٦٩ ، الرسم التخطيطى رقم (٣) ص ٤ ـ ٢٧ وزارة العدل ، ادارة الهجرة والجنسية فى يونية ١٩٧٠ ٠ والبيانات مأخوذة عن مقال بقلم بجواتى ودلافار بعنوان :

« هجرة العقول وضريبة الدخل » التطور العالمى جـ ١ ، عددا ١٩٧٣ ، الجداول (١) أعيد طبعها وروجعت تقديرات الدخول فى مقال بجواتى وباتنجتون (محررين) بعنوان « فرض الضريبة على هجرة العقول » مقترحات ، أمستردام ، دار النشر البولندية الشمالية ١٩٧٥ ٠

جدول (٤) : علماء ومهندسون واطباء وجراحون تاقلموا للهجرة فى الولايات المتحدة الأمريكية . مع بيان حالتهم عند الدخول ، ومكان الميلاد فى العام ١٩٧٠ (١)

المهنة الحالية	من كل البلاد	أوروبا	آسيا	أمريكا الشمالية والوسطى	أمريكا الجنوبية	أفريقيا	غير ذلك
علماء ومهندسون	١٣,٣٣٧	٢,٩٠٨	٨,٢٩٤	٦٥٥	٢٣٦	١,١٠٧	١٣٧
حالة التأقلم	٥,٤٧٠	٨٠٧	٤,٣٨٢	٤٥	١	١٨٩	٤٦
النسبة من المجموع الكلى	٤١,٠	٢٧,٨	٥٢,٨	٦,٩	٠,٤	١٧,١	٣٣,٦
المهندسون	٩,٣٠٥	٢,٠٠٠	٥,٩٩٠	٣٨٧	١٥٨	٧٠٢	٦٨
حالة التأقلم	٣,٦٣٦	٥٥٨	٢,٩٣٦	٢٠	١	٩٩	٢٢
النسبة بين المجموع الكلى	٣٩,١	٢٧,٩	٤٩,٠	٥,٢	٠,٦	١٤,١	٣٢,٤
علماء الطبيعة	٣,٢٦٤	٧٠٢	١,٨٩٩	١٩٣	٥٧	٣٥٢	٦١
حالة التأقلم	١,٤٦٣	١٩٢	١,١٧٢	١٨		٥٩	٢٢
النسبة من المجموع الكلى	٤٤,٨	٣٧,٤	٦١,٧	٩,٣	—	١٦,٨	٣٦,١
علماء الاجتماع	٧٦٨	٢٠٦	٤٠٥	٧٥	٢١	٥٣	٨
حالة التأقلم	٣٧١	٥٧	٢٧٤	٧	—	٣١	٢
لنسبة من المجموع الكلى	٤٨,٣	٢٧,٧	٦٧,٧	٩,٣	—	٥٨,٥	٢٥,٠
أطباء وجراحون	٣,١٥٥	٥٥٠	١,٩٤٢	٢٣٦	١٤٨	٢٥٤	٢٥
حالة التأقلم	٨٩٠	١٢٦	٦٧٩	٤٣	—	٣٩	٣
النسبة من المجموع الكلى	٢٨,٢	٢٢,٩	٣٥,٠	١٨,٢	—	١٥,٤	١٢,٠

(١) وتشمل البيانات الأساتذة والمدرسين .

المصدر :

مؤسسة العلوم القومية « العلماء والمهندسون والأطباء الوافدون من الخارج المؤشرات خلال عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ ص ٧ (معتمدة على بيانات من ادارة الهجرة والجنسية بوزارة العدل فى الولايات المتحدة ، ووردت فى تقرير برلمان الولايات المتحدة ١٩٧٤ ، (سبق ذكره) جدول (١٠) .

مما وفر فرص طلب الفنيين فى الشرق الأوسط وفنزويلا وايران ونيجيريا وهكذا ٠ وقد أبرزت الظاهرة الأخيرة بشدة هجرة الفنيين داخل الدول النامية ، والتى بدأت حتى قبل نجاح دول الأوبك ، وقد روت قصة أن المريض المصاب فى القاهرة اما أن يموت فيها ، أو أن ياخذ الطائرة الى لندن ، لأن صفوة أطباء مصر قد نزحوا طلبا للثراء الى الكويت والسعودية وليبيا ٠ وللأسف ليس لدينا بيانات عن هذه الهجرة الفنية فى الدول الحديثة الثراء ، على أن تأثير هذه الظاهرة على هجرة العقول الى البلاد المتقدمة (باستثناء البلاد النامية التى اكتشف فيها البترول حديثا قد أضحت واضحة ، فعند اجتذاب المهنيين من البلاد المتقدمة ، تسترخى أحوال سوق العمالة فى هذه البلاد ، وكذلك قيود الهجرة اليها تبعا لذلك ، واذا ما تهيأت ظروف الحاجة الى مهنيين من البلاد النامية مما لا يطلب فى البلاد المتقدمة ، قلت نسبة مساهمة الفنيين من البلاد النامية فى مجال الهجرة الفنية العاملة الى البلاد المتقدمة ٠ ومع الزمن نأمل فى الحصول على بيانات من مثل هذه الدول الجديدة التى تجتذب المهنيين من الدول النامية الأخرى بحيث تنجلى المعالم العاملة لهذه الاتجاهات فى ميدان تيارات الهجرة الفنية فى سوق العمالة مستقبلا ٠

المملكة المتحدة :

واذا ما انتقلنا الى المملكة المتحدة نرى أن قانون الهجرة من الكومنولث لعام ١٩٦٢ كان له تأثير مناظر لتأثير قانون الهجرة لعام ١٩٦٥ فى الولايات المتحدة ويوضح جدول (٥) وجود تيار هجرة قوى من الفنيين من الكومنولث الجديد وغيره من الدول النامية) وقد نظم القانون الهجرة باصدار تصاريح من ثلاثة أنواع :

النوع أ : لأشخاص غير فنيين بالضرورة ، وانما يطلبهم صاحب عمل للعمل عنده٠

النوع ب: لأشخاص لهم مؤهلات مهنية أو أكاديمية أو غيرها ، أتوا وراء العمل فى المملكة المتحدة ٠

النوع جـ : أساسا وليس بالضرورة لغير المهرة من العمال الذين لا تنطبق عليهم شروط النوعين السالفين ٠

ويبدو أن بيانات الهجرة المهنية المرتبطة بهذا الموضوع وفقا للأسس الموضوعة كانت ستتضمن المجموعة (ب) وجزءا من المجموعة (أ) ، وربما تضمنت جزءا من تصاريح المجموعة (ج) على أنه لا يوجد تحليل منتظم لتصاريح المجموعتين (أ) ، (ج) ليسمح بهذا الحكم ، ولم يسمح لغير أفراد الكومنولث بالحصول على هذه التصاريح من أفراد العقول النامية ، وعلى أية حال فقد الغيت هذه التصاريح منذ اول يناير ١٩٧٣ ، مع كل ما تضمنه قانون هجرة ١٩٧١ ، وعلى طالبى الهجرة من أبناء الكومنولث أن يتقدموا بطلب تصاريح العمل بطريق صاحب العمل فتساوى بذلك أبناء الكومنولث مع المغتربين الآخرين ٠

جدول (٥) ويبين هجرة المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتفسية من المنطقة او الدولة التى اقام فيها مؤخر اقامة دائمة فى ٦٤/١٩٧٢ :

الإقليم أو الدولة حيث آخر إقامة دائمة (٢)	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
جنسية الكومنولث الجديد (٣)				
أفريقيا	١,٥٩٥	١,٤٥١	١,٣٨٤	٣٧٠
الهند وباكستان وسرى لانكا	٢,٥٢٩	٣,١٥٩	٢,٥٨٨	٢,٩٨١
الهند الغربية	٥٤٦	١,١٣٧	١,٠٤٨	٦٢١
غير ذلك من دول الكومنولث (٤)	٣٧١	٧٦٥	١,٠٢٨	١,١٢٥
أمريكا اللاتينية	—	—	—	—
الولايات المتحدة	—	٢٩	١٣٧	١٦٢
بلاد أجنبية أخرى (٥)	٢٠٣	١٤٧	٨٣	٢٩
المجموع	٥,٢٤٤	٦,٦٨٨	٦,٢٦٨	٥,٢٨٨
ـ جنسية من غير دول الكومنولث				
أفريقيا	٥٥	٥٥	..	١٨٨
الهند وباكستان وسرى لانكا	٢٨	١٤١	—	—
الهند الغربية	—	—	—	٣٠
أمريكا اللاتينية	٥٧	٥٥	٧٧٣	١٣
بلاد أجنبية أخرى	٧٢٢	٥٨٦	٩٢٦	٩٢٠
المجموع	٨٦٢	٩٣٧	١,٦٩٩	٢٥١

(١) تشمل الأنواع السالفة من المهنيين الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات والمهندسين والعلماء ، وهى عامة ، اذ لا يوجد تقسيم مهنى رسمى للمهاجرين مناظر لما فى احصائيات الهجرة الى الولايات المتحدة وبخاصة فى نطاق هجرة الفنيين .

(٢) يعرف آخر موطن دائم بأنه ما زادت فترته على عام واحد ، وليس له مدلول قانونى ، فلا صلة بين المواطنة والاقامة .

(٣) تعرف المواطنة بانها الجنسية القانونية .

(٤) وتشمل الكومنولث القديم : استراليا وكندا ونيوزيلندة .

(٥) كل البلاد الأجنبية الاخرى (خارج الكومنولث) ما عدا جنوب أفريقيا وامريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية واوربا الغربية والشرقية والاتحاد السوفيتى .



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

جدول (٥) ويبين هجرة المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة

من المنطقة او الدولة التى اقام فيها مؤخر اقامة دائمة فى ٦٤/١٩٧٢ :

الإقليم أو الدولة حيث آخر إقامة دائمة (٢)	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	المجموع
جنسية الكومنولث الجديد (٣)						
أفريقيا	٧٩٣	٩٠٢	١,١٧٩	١,٠٣٥	٨٧١	٩,٥٨٠
الهند وباكستان وسرى لانكا	٣,٠٧٨	٢,٩٣٣	٢,١٣١	٢,٠٣٦	٢,٠٥٢	٢٣,٤٨٧
الهند الغربية	٨٠٢	٥٩٦	٥٥٦	٢١٩	٤٨٦	٦,٠١١
غير ذلك من دول الكومنولث (٤)	٢٥٦	١,٣٢٥	١,٣٤٥	٩٤٦	٦١٦	٨,١٧٧
أمريكا اللاتينية	—	—	—	٢٦	—	٢٦
الولايات المتحدة	١٠٨	٩٣	٩٤	٦٦	٣٣	٧٢٢
بلاد أجنبية أخرى (٥)	—	١١٩	٦١	—	—	٦٤٢
المجموع	٥,٤٣٧	٥,٩٦٨	٥,٣٦٦	٤,٣٢٨	٤,٠٥٨	٤٨,٦٤٥
— جنسية من غير دول الكومنولث	٢٩	—	٨٥	٨٤	١٢٩	٥٩٦
أفريقيا	—	—	—	—	—	١٩٨
الهند وباكستان وسرى لانكا						
الهند الغربية	—	—	—	٢٥	—	٥٥
أمريكا اللاتينية	٢١١	٣٦٥	٢٥٢	٤٢٣	٤٤٨	٢,٦٩٧
بلاد أجنبية أخرى	٩٤٣	٩٣١	١,٠٧٠	١,١٠٥	١,٣٦٤	٨,٥٦٧
المجموع	١,١٨٣	١,٢٩٦	١,٤٠٧	١,٦٣٧	١,٩٤١	١٢,١١٣

المصدر :

مكتب الاحصاء والبيانات السكانية ، احصائيات الهجرة التى لم تنشر بعد ، وردت فى جدول (٢) فى مقال بيتر بالاكس وأن جولدون هجرة العقول وضريبة الدخل فى المملكة المتحدة ، فى مقال جى ماجواتى وام • بارتنجتون (محررين) « فرض الضريبة على هجرة العقول ، مقترحات » • أمستردام ، دار النشر الهولندية الشمالية ١٩٧٦ •



أما بيانات تصاريح المجموعة (ب) فلا تعطى الا تقديرا قاصرا عن هجرة الفنيين الى المملكة المتحدة ، لذا يستخدم جدول (٥) بيانات تقديرات المسافرين الدولى والتى لم تنشر بعد للوصول الى تقديرات الفنيين من المهاجرين الى المملكة المتحدة بين ١٩٦٤ - ٧٢ .

واذا ما قورنت مع بيانات الولايات المتحدة تبدو هذه الارقام معقولة ، وتتراوح بين ١٥ : ٢٥٪ تقريبا من أرقام الولايات المتحدة الاجمالية لهجرة الفنيين للفترة التالية لعام ١٩٦٥ . (وقد ارتفعت نسبة الفنيين المهاجرين الى الولايات المتحدة ذات مرة بعد قانون ١٩٦٥) .

ويبين جدول (٦) انهيار التنظيم المهنى واعتماد التقدير على مناطق الهجرة على أساس آخر استيطان وجنسية للفترة من ١٩٦٤ - ٧٢ بصفة عامة .

وتبين هذه البيانات أن هجرة الفنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة قد وصلت الى ذروتها حوالى عام ١٩٦٥ ، وبدأت تهبط منذ نهاية عام ١٩٦٠ ، ثم هبطت قليلا فى بداية عام ١٩٧٠ . ولا تدع الملاحظات القليلة مجالا كبيرا للتحليل المنتظم والاقتصادى لهذه البيانات . ومع هذا فقد لاحظ بالاكس وجوردون أن الهبوط فى النسبة فى أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ مثلا بارتفاع ملحوظ فى متوسط نسب البطالة فى هذه السنوات (وربما أدت الى الحد من اصدار تصاريح العمل ودخول البلاد).

أما عن هبوط تيار الدخول وفقا لانماط المهن فى جدول (٦) فيشكل الأطباء النمط الأهم ، وقد تراوح بين ١/٥ ، ½ اجمالى التيار ، أما الممرضات فقد تساوت اعدادهن ، وأما المدرسون فيشكلون النمط التالى والاكبر ولعل تفسير الظاهرة الأخيرة يعود الى التوسع فى التعليم العالى فى المملكة المتحدة فى هذه الفترة والى تدفق الأطباء بسبب هجرة معظم الأطباء البريطانيين الى أمريكا الشمالية الى حد ما ،وخصوصا بعد قانون ١٩٦٥ ، ورغبة الاتحاد الطبى الامريكى فى تيسير قيود دخول الأجانب من الأطباء الى الولايات المتحدة الأمريكية ، (استجابة لمطالب الخدمات الطبية المتسعة) . والواقع أن نظام الهجرة ثانية من المملكة المتحدة كما لاحظ بالاكس وجوردون ، يكون دليلا على الهجرة ثانية الى الولايات المتحدة بصفة خاصة ، على أن هذين العاملين لن يدوما ، فلن يترك الاقتصاد البريطانى المتراخى فرصة للتوسع الجامعى أو توفير فرص العمالة كما حدث عام ١٩٦٠ ، وقد تسترخى الهجرة الى الولايات المتحدة اذا ما استرخت خطوات التوسع الاقتصادى الامريكى .



جدول (٦) هجرة القوى العاملة من المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة، وفقا للمواطنة وآخر موطن اقامة دائمة من ١٩٦٤ - ٧٢ (١)

آخر موطن أو أقليم إقامة دائمة	أطباء	أطباء أسنان	ممرضات	مدرسون	مهندسون	علماء	المجموع
مواطنة كومنولث جديدة							
أفريقيا	١,٠٥٩	—	٢,٦٩٣	٤,٨٤٩	٨٦٤	١١٥	٩,٥٨٠
الهند وباكستان وسري لانكا	٩,٣١١	١٨٣	١,٩٩٣	٨,٨١٨	٢,٢٩٧	٨٨٥	٢٣,٤٨٧
الهند الغربية	١٧٤	—	٢,٩٢٦	٢,٤٥٦	٣٩٨	٥٧	٦,٠١١
بلاد الكومنولث الأخرى	٤٥٧	٣٣٢	٤,٦٩٠	٢,١٩٢	٣٨٧	١١٩	٨,١٧٧
أمريكا اللاتينية	—	—	—	—	٢٦	—	٢٦
الولايات المتحدة	٣٦٧	٣٥	٢٢٩	٩١	—	—	٧٢٢
بلاد أجنبية أخرى	٤٣٨	—	٢٨	١١٩	٥٧	—	٦٤٢
المجموع	١١,٨٠٦	٥٥٠	١٢,٥٥٩	١١,٥٢٥	٤,٠٢٩	١,١٧٦	٤٨,٦٤٥
مواطنة خارج الكومنولث :							
أفريقيا	—	—	٩٣	٤٤٧	٢٨	٢٨	٥٩٦
الهند وباكستان وسري لانكا	-	—	١٤١	—	٥٧	—	١٩٨
الهند الغربية	—	—	٣٠	٢٥	—	—	٥٥
أمريكا اللاتينية	٤٤٣	—	٥٢	٤٩٦	٨٠٩	٥٦٧	٢,٦٩٧
بلاد أجنبية أخرى	٢,٣٣٧	١٢٩	١٣٢٧	٣,٠٨٤	١,٠٥٠	٦٤٠	٨,٦٥٧
المجموع	٢,٧٨٠	١٢٩	١,٦٤٣	٤,١٥٢	١,٩٤٤	١,٢٣٥	١٢,١١٣

(١) للتعريفات انظر جدول (٥)

المصدر :

مكتب الاحصاء والتقديرات السكانية احصائيات لم تنشر بعد عن الهجرة ، وردت في جدول (٦) ببيانات بالاكس وجوردون (ذكر من قبل) .



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

كذلك ذكر بالاكس وجوردون عاملا آخر له مدلول عند التنبؤ بالاتجاهات المقبلة لهجرة الفنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة كما يلي :

- وهناك عامل على جانب كبير من الاهمية ، وهو اتصال بريطانيا بدول الكتلة الاقتصادية الأوربية ، وتبعا لذلك يستطيع المواطن البريطاني أن يعمل فى تلك الدول دون قيد ، والعكس صحيح ، واذا ما أتاح هذا الاتجاه خلق تيار هجرة من الفنيين البريطانيين الى أوربا ، ولم يقابله تيار أقوى للهجرة من تلك الدول الى بريطانيا ، فقد يؤدى هذا الى التخفيف من موقف متدهور لهجرة الفنيين الى المملكة المتحدة وسوف تتحدد النتيجة وفقا لتيار الهجرة الى بلاد السوق الأوربية المشتركة وشدها وجذبها ، ومدى ما تترك من وظائف مهنية خالية تملؤها القوى العاملة المحلية . ومن الواضح أن بعض المهن سوف يتأثر بهذه التطورات ، أما اقبال الطلب على الأطباء والممرضات مثلا فسوف يستمر ، وانما ستتأثر مهن أخرى متصلة اتصالا وثيقا بالأحوال الاقتصادية ، مثل مهن المهندسين والعلماء ورجال التجارة وادارة الأعمال بالطبع ، ومن المتوقع أن تتأثر كثيرا بذلك .

كندا :

لقد مالت سياسة الهجرة الكندية من قبل الى عدم قبول هجرة الفنيين من البلاد النامية لتطبيقها لأساليب التمييز العنصرى ، شأنها شأن الولايات المتحدة من قبل ، ثم ألغيت قيود عنصرية كثيرة بالتدريج ما بين ١٩٥٠ وبداية ١٩٦٠ ، واتخذت قرارات سياسية أشبه بقرارات الولايات المتحدة لعام ١٩٦٥ ، وطبقت اجراءات هجرة جديدة فى أكتوبر ١٩٦٧

وتبعا لهذه القواعد الجديدة ألغيت النسب والدول الأفضل الأولى ، ووضع نظام نقاط جديدة ، وسمح للهجرة عند الحصول على ٥٠ نقطة من ١٠٠ (ما عدا أحوال أخرى كالقرابة مثلا) .ووضعت النقاط وفقا للمهارات والمهن والسن والعوامل المرتبطة بها ، ورجحت كفة المهنيين والعمال المهرة ، وتغلبت على الاتجاه السابق القائم المهن التقليدية ، مثل الخدم فى المنازل والصناعات الأولية .

وقد أدى تيسير القيود للدخول بالنسبة للمهنيين ومن البلاد النامية الى تصاعد تيار هجرة المهنيين من البلاد النامية الى كندا من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠ تقريبا ، كما يبين جدول (٧) ومنه يتضح أيضا أن نسبة من المهاجرين من القوى العاملة قد حوت أعدادا متزايدة من البلاد النامية فى أواخر عام ١٩٦٩ تقريبا .

جدول (٧) بيان بهجرة التقنيين من البلاد النامية
الى كندا ١٩٦٢ – ١٩٧٢

السنة	العدد الإجمالى للمهاجرين من البلاد النامية إلى كندا (١)	العدد الإجمالى للمهاجرين (٢)	نسبة (١) المئوية إلى (٢) ... (٣)	المهاجرون ليكونوا قوى عاملة (٤)	نسبة (١) المئوية إلى (٤) . . (٥)
١٩٦٢	١,٣٨١	٧٤,٥٨٦	١,٨٥	٣٦,٧٤٨	٣,٧٦
١٩٦٣	١,٥٢٥	٩٣,١٥١	١,٦٤	٤٥,٨٦٦	٣,٣٢
١٩٦٤	١,٨٧٣	١١٢,٦٠٦	١,٦٦	٥٦,٨٩٠	٣,٢٩
١٩٦٥	٣,٧٠٧	١٤٦,٧٥٨	٢,٥٢	٧٤,١٩٥	٥
١٩٦٦	٥,٥٤٨	١٩٤,٧٤٣	٢,٨٥	٩٩,٢١٠	٥,٥٩
١٩٦٧	٧,٨٩٧	٢٢٢,٨٧٦	٣,٥٤	١١٩,٥٣٩	٦,٦١
١٩٦٨	٦,٩٣٠	١٨٣,٩٧٤	٣,٧٧	٩٥,٤٤٦	٧,٢٦
١٩٦٩	٧,٥٨٥	١٦١,٥٣١	٤,٦٩	٨٤,٣٤٩	٩
١٩٧٠	٦,١١٨	١٤٧,٧١٣	٤,١٤	٧٧,٧٢٣	٧,٨٧
١٩٧١	٥,١٨٤	١٢١,٩٠٠	٤,٢٥	٦١,٢٨٢	٨,٤٦
٩٧٢	٥,٣٦٠	١٢٢,٠٠٦	٤,٣٩	٥٩,٤٣٢	٩,٠٢

(١) تعريف البلاد النامية السالف ينطبق على التعريف الذى ورد فى جدول (١) بالنسبة للولايات المتحدة .

المصدر : كندا ، إدارة القوى العاملة والهجرة ، إحصائيات الهجرة عدة نشرات .

جدول (٨) بيان موجز بآخر مواطنة وآخر وطن للاقامة الدائمة ١٩٧٢ للمهاجرين الى كندا :

آخر وطن للاقامة الدائمة

دول المواطنة	دول متقدمة	دول نامية	المجموع الكلي
دول متقدمة	٦٦,٦٨٠	١,٣٠١	٨٧,٩٨١
دول نامية	٢,٩٩٨	(١)٤٨,٥٤٧	(٢)٥١,٥٤٥
المجموع	٦٩,٦٧٨	٤٩,٦٧٨	١١٩,٥٢٦

(١) مواطنون من بريطانيا ومستعمراتها ، بما فى ذلك هونج كونج ومالطة والهند الغربية وغيرها كآخر وطن ضمن هذا الرقم (يبلغ عددهم ٦ر٥٢١ شخصا) .

(٢) وبالتحديد ، تختلف دولة المواطنة فى المنبع عنها فى التقسيم وفقا لآخر وطن للاقامة ، لذا اعتبرت الجزائر وبلغاريا وايران ومراكش والسعودية وتيوان وتونس وبلاد أفريقيا وآسيا الأخرى وأمريكا الوسطى الأخرى أقل تقدما ، أما استونيا وايسلندة ولاتفيا ولتوانيا والدول الأوروبية الأخرى فاعتبرت متقدمة ، وقد صنفت الدول الأخرى كما ورد فى جدول (٧) .

المصدر :

دى فورتيز وماكى ، سبق ذكره جدول (٢ - أ -) .

ومع هذا فهناك اتجاه عكسى تمثل فى تدهور التيار العام للمهاجرين من العمال فى أواخر الستينات مما يدل على التشدد فى الهجرة الى كندا بصفة عامة ، وكذلك شأن المهاجرين من الفنيين الى كندا فى تلك الفترة .

وسواء استمرت هذه الاتجاهات أو تدهورت نسبة المهنيين والمهاجرين من العمال ، وزادت أو قلت نسبة المهنيين المهاجرين من البلاد النامية من بينهم ، فهذه قضية لا تحتمل التحليل الدقيق .

وأما زوال تقسيم المهنيين من البلاد النامية وفقا لمهنهم وآخر وطن دائم لهم ، فلدينا بيانات عنه فى جدول (٩) وفقا للمهن الرئيسية من الفترة ١٩٦٣ — ١٩٧٢ بصفة شاملة ويلاحظ فيه الاهمية الخاصة للمتحدثين بالانجليزية من بين الدول النامية (الهند والهند الغربية وهونج كونج وسرى لانكا) وللمدرسين (بنسبة ٥ر٢٩٪) والممرضات والفنيين الطبيين وأطباء الاسنان (بنسبة ٨ر٣٠٪) والأطباء والجراحين وأطباء الأسنان (٤ر١١ ٪) .



المصدر : المجلة الدولية

التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

استراليا :

وفى خاتمة المطاف نصل الى الهجرة الى استراليا ، ودول السوق الاوربية المشتركة ، وللاسف ليس لدينا بيانات منتظمة عن الهجرة اليها من الدول المتقدمة أو النامية .

ويعتبر تقرير البيت الامريكى ١٩٧٤ أستراليا بعد كندا فى نطاق بلاد الكومنولث كمستقبله للعقول المهاجرة . كذلك تدل النظرة العابرة على أن استراليا تختلف عن كندا ، فبينما تتداخل اتجاهات الهجرة فى كندا مع تيارات الهجرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليها ، تستقبل استراليا ولا تصدر الكثير من المهنيين من البلاد النامية اصلا ، ويبين جدول (١٠) بعض الاحصائيات الميسورة الخاصة بمكان الميلاد والمهن العامة فى أستراليا خلال عام ١٩٦٦ .

كما تبين أهم الدول التى ترد منها الهجرة الى استراليا من بين البلاد النامية ، وهى الهند وماليزيا وسرى لانكا وهونج كونج واندونيسيا ، مع نذر يسير من الفلبين وباكستان .

وواضح أن تصنيف المهن قاصر اذا ما قورن بتصنيف الولايات المتحدة للمهن الفنية ، كما أن أسلوب الوصول الى بيانات الهجرة بالنسبة لمجموعها الكلى لا يتناسب مع تيارات الهجرة فى البلاد الاخرى ونظرا لفقر البيانات لا يتيسر بحث اتجاهات هجرة العقول الى استراليا ولأنظمها ، وانما نذكر أن استراليا التى انحازت صراحة الى سياسة اتباع هجرة البيض دون الملونين من قبل ، قد اتجهت منذ ١٩٥٠ وخلال الستينات وجهات متحررة وانسانية أخرى .



جدول (٩) اجمالى بيان المهنيين فى مهن خاصة مختارة من بلاد اقل تقدما ١٩٦٣/١٩٧٢

مهن مختارة	الارجنتين	البرازيل	مصر	اليونان	هونج كونج والصين	الهند	إسرائيل	لبنان
الهندسة المدنية	٧	٨	٥٦	٢٠	٤٢٥	٣٤٠	٣٥	٤٢
الهندسة الميكانكية	١٤	٢١	٩٤	٢٩	٢٥٣	٤٧٦	٦٦	٢٤
الهندسة الصناعية	٤	١٠	٢٦	٦	٧١	١٠٢	١٢	٥
الهندسة الكهربائية	٥	٢٠	٧٣	٣٥	٣٤٩	٣٨٠	٥١	٢٩
هندسة المناجم	—	٢	٩	٣	١٨	٤٤	٥	٢
الهندسة الميكانيكية	٢	٩	٣١	١٨	١٦١	١٩٦	٢٧	٧
مهندسون أخرون	٣	٤	٢٦	٥	٤١	٩٧	٨	١١
كيميائيون	٦	١٢	١٢٠	٤٨	٣٣	٣٥٧	٣١	١٤
جيولوجيون	٥	٣	٢٣	٧	٣٨	٨١	٤	٩
علماء طبيعة	٦	١	١١	٤١	٦٧	٨٢	٩	٢
علماء طبيعة أخرون	١	—	٦	١	١٤	١٨	٢	٣
علماء بيولوجيا	٤	٤	١٧	١٠	٢٠٨	١٨٠	٢٢	٦
طب بيطرى	—	—	٦	٦	٢	٢٣	٢	١
بيولوجيون وزراعيون أخرون	٢	٢	٢٥	٢٣	٥٧	٤٩	١١	٦
أساتذة وعمداء	٣٠	٢٠	١٠٣	٤٧	٣٧١	٧٦١	٤٥	٢٧
مدرسون بالمدارس	٢٢	٣٦	٢٨٥	٧٧	٩٨٥	١,٠٨٧	٢١٤	١٤٤
أطباء وجراحون	٥٧	١٧	٢١٧	٥٨	٥٨٨	٦٨٨	٥٣	١٦٨
مدرسون آخرون	٢	٣	١٣	٢١	٣٥	٣١	٣٥	٥
أطباء أسنان	٣	٥	١٤	٣٨	٣٥	٥	٥	٣
ممرضات جامعات	١٣	٧	١١	٧٩	٩٧٣	٧٧٢	٥٣	٢٩
فنيون فى الطب والأسنان	٩	٨	٦٠	٦٠	٢١٠	١٢٦	٤٥	٢٠
المجموع	١٩٥	١٩٢	١,٣٢٦	٦٠٨	٥,٢٠٧	٩٢٥	٧٣٥	٥٥٩

(١) البيانات الخاصة بالصين تقع بين ١٩٦٧–١٩٧٢ فقط ما ماقبل ذلك فيدخل فى باب « أخرى » .

(٢) « أخرى » لاتشمل ما ذكر من دول ، فلا أستراليا أو النمسا أو بلجيكا أو برمودا أو تشيكوسلوفاكيا أو الدنمرك أو فنلنده أو فرنسا أو ألمانيا الاتحادية أو المجر أو أيرلندة أو إيطاليا أو اليابان أو لوكسمبرج أو هولنده أو بلجيكا أو نيوزلنده أو النرويج أو بولندة أو البرتغال



جدول (٩) اجمالى بيان المهنيين فى مهن خاصة مختارة من بلاد اقل تقدما ١٩٦٣/١٩٧٢

مهن مختارة	المكسيك	باكستان	رومانيا	سرى لانكا	سوريا	تركيا	يوغوسلافيا	الهند الغربية	الفلبين أ	أخرى ب	المجموع
الهندسة المدنية	٧	٩٧	٥	١٩	٢٣	٦٩	٣٦	١٣١	٣٤	٣٤٧	١,٧٠١
الهندسة الميكانكية	١٤	٧٨	٩	٧	٨	٦٠	٤١	٨٠	٥٣	٣٦٦	١,٦٩٣
الهندسة الصناعية	٦	١٩	٣	١	—	٧	١	٤٢	٣٣	١٠٣	٤٦٣
الهندسة الكهربائية	٨	٦١	٨	٤	٢	٤٢	٣٤	١٠٤	٣٦	٣٤٩	١,٥٩٠
هندسة المناجم	—	٢٣	١	١	—	١٦	١٢	١٦	١٦	١١٠	٢٧٨
الهندسة الميكانيكية	٤	٢٨	٢	١	١	١٤	٢٤	٤٨	٣٧	٢٢٠	٢٣٠
مهندسون أخرون	٢	١٣	٢	—	٢	٨	١٥	٢٥	٧	٩٠	٣٥٩
كيميائيون	٤	٩٥	٣	٦	—	٨	٤٢	١٠٩	٨٦	٢٦٩	١,٥١٣
جيولوجيون	١	٣٨	٣	١	٢	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٣٤	٤,٢٣
علماء طبيعة	١	١٦	٢	٢	—	٩	١٤	١٠	٢	٦٢	٣٣٧
علماء طبيعة أخرون	—	٦	—	—	—	١	١	١٦	—	٢١	٩٠
علماء بيولوجيا	١	٣٧	٣	٦	٢	٣	١١	٧٤	٩	١٧٧	٧٧٤
طب بيطرى	٣	٣	—	—	—	٢	١٣	٨	١٤	٣٠	١١٣
بيوا جيون وزرا عيون أخرون	١	١٦	—	٤	١	٦	٤٢	٥١	٢٢	١٦٤	٤٨٢
أساتذة وعمداء	١٦	١٤٣	٧	١٢	٤	٣٠	٣١	١٦٢	٤٦	٥١١	٢,٣٦٦
مدرسون بالمدارس	٢٨	١٨٠	٦	٣٥	٢٩	٢٨	٨٢	٢,٤٦٢	٧٨١	١,٨٢٩	٨,٤١٠
أطباء وجراحون	٦٨	١١٥	٨	١	٣٠	١١٤	٥٠	٤٦٠	٣١٣	١,٠٤٣	٤,٠٤٨
مدرسون آخرون	٢	٨	١	٣	—	٢	١٠	٥٩	١٤	٧٢	٣١٦
أطباء أسنان	—	٣	—	—	١	٩	١٠	٣١	١٨	٧٠	٢,٦٤
ممرضات جامعات	٣	٢٤	٤	٩	٣	١٧	٤٦	٩٨٢	٣,٣١٦	٢٧٠٧	٩,٠٤٨
فنيون فى الطب والأسنان	٦	٣٣	٦	٧	٧	١٣	٨٥	٤٢١	٩٥١	٤٨٨	٢,٥٥٥
المجموع	١٧٨	١,٠٣٦	٠٧٣	١١٩	١١٥	٤٧٨	٦٣١	٥,٣٠٩	٥,٨٠٥	٩,١٦٢	٣٧,٦٥٣

أو جنوب أفريقيا أو أسبانيا أو السويد أو سويسره أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى .

المصدر : جمعت البيانات من إدارة القوى العاملة والهجرة من كندا، إحصائيات الهجرة مأخوذة عن دى. د فورتز ودى ماكى ، هجرة العقول وضريبة الدخل ، كندا ، باجواتى بانتجتون (محررين ذكر من قبل ، جدول (١) :



جدول (١٠) عمال باستراليا عام ١٩٦٦ ولدوا فيما وراء البحار ومواطن ميلادهم ومهنهم :

مكان	الميلاد		
	الهند	أندونيسيا	ماليزيا
مهندسون مدنيون وميكانيكيون ومساحة	٢٠١	٩٧	١٧٣
كيميائيون وعلماء طبيعة وجيولوجيون	٨٧	٣٦	٤٧
علماء أحياء وطب بيطرى وزراعة وعلوم	٢٧	٣٢	١٢
أطباء ممارسون وأسنان	٨٥	٢٦	١١٨
ممرضات	١٦	٧	١٩
مهنيون طبيون أخرون	٩	٨	١٦
مدرسون	٢٧٢	٨	٨٢
كل المهن	٦٨١	٢٨٩	٤٦٧
كل الحرف	٦,٦٦٩	٢,٧٢٩	١,٧٢٧
نسبة المهنيين للمجموع الكلى	١٠,٢	١٠,٦	٢٧
المحترفات من الاناث	٥٩٦	١٨٢	٣٠٦
أناث من كل مهنة	٢,٨١٨	١,٠١٥	٦٥٤
نسبة الاناث للمجموع الكلى	٢١,٢	١٧,٩	٤٦,٨

المصدر :

جريجورى هندرسون : « هجرة العمالة الفنية العالمية من الدول النامية » ص ٢٣ نيويورك ، — سبق ذكره — (جدول ٣) .

معهد الأمم المتحدة التدريس والبحث ١٩٧٠ . كما ورد فى تقرير البيت الأمريكى ١٩٧٤

جدول (١٠) عمال باستراليا عام ١٩٦٦ ولدوا فيما وراء البحار ومواطن ميلادهم ومهنهم :

	مكان الميلاد					
	الفلبين	سنغافورة	باكستان	سرى لانكا	الصين	هونج كونج
مهندسون مدنيون وميكانيكيون ومساحة	١٠	٥٣	١٨	٤٠	٢١٣	٩٤
كيميائيون وعلماء طبيعة وجيولوجيون	٤	١٣	١٨	١٨	٥١	٢٢
علماء أحياء وطب بيطرى وزراعة وعلوم	١	٧	١	٨	٨	٣
أطباء ممارسون وأسنان	٥	٤٧	٧	٤١	٧٦	٦٥
ممرضات	٥	٤	١	٣	١٧	١١
مهنيون طبيون أخرون	٢	٨	٣	١	٢٧	١٣
مدرسون	٧	٢٣	١٩	٦٨	٧٩	٣٨
كل المهن	٣٤	١٥٥	٦٧	١٧٩	٤٧١	٢٤٦
كل الحرف	٢٧٠	٨٩٤	٥٠٥	٢,٠٩٧	٧,٩٥٢	١,٣٧٣
نسبة المهنيين للمجموع الكلى	١٢,٦	١٧,٣	١٣,٣	٨,٥	٥,٩	١٧,٩
المحترفات من الاناث	٨١	١١٣	٢٩	١٤٧	٩٤	٩٤
أناث من كل مهنة	٢٠٦	٣٧١	١٤٨	١,٠٠٢	٤١٥	٤١٥
نسبة الاناث للمجموع الكلى	٣٩,٣	٣٠,٥	١٩,٦	١٤,٧	٢٢,٧	٢٢,٧

دول السوق الأوربية المشتركة :

من المتعذر تحليل البيانات المتاحة الخاصة بهجرة المهنيين الى بلاد دول السوق الأوربية المشتركة ، وذلك لعدة أسباب ، فبالنسبة لفرنسا يقول تقرير البيت الأمريكي لعام ١٩٧٤ : « لا تكفى الاحصائيات لبيان نطاق هجرة العقول الى فرنسا • ومن المعروف أن حوالي ٦ مليون نسمة من مجموع سكانها البالغ خمسين مليونا من الأجانب ، فان ربع هؤلاء قد وفدوا من البلاد النامية فى الاتحاد الفرنسى ، وقد زادت نسبة الأجانب من السكان الى ٤٠٪ وليس لمظمهم مهارات ، وفى المهن العليا تبلغ نسبة الأجانب ٣ر٦ ٪ أو ٣٢٠ر٢٧ نسمة ، منها مواطنون فرنسيون من المستعمرات السابقة والادارات الحكومية ودول الانتداب بافريقيا والجزائر ومراكش وتونس وأفريقيا ودول مالاجاشى • وقد بلغ عدد هؤلاء ٢٨٠ر٢ نسمة بنسبة ٨ر٣ من اجمالى مجموع الأجانب ، وفى عام ١٩٦٢ رصد عدد ٠٦٠ر١ من الأجانب ممن قاموا بخدمات طبية واجتماعية وسطى •

وعلى حد تعبير مستر هندرسون تعتبر كل الاحصائيات الفرنسية الخاصة بالهجرة « مخففة جدا » اذ أن نسبة كبرى من المهنيين قد وفدوا من المستعمرات السابقة ولا يعتبرون أجانب من الناحية الاحصائية • أما الاحصائيات الموضوعة بواسطة المركز القومى للبحوث العلمية ، فتبين أن نسبة ٤٢٪ تشمل ٦٣١ من الباحثين الأجانب قد أتوا من البلاد النامية ، وتعطى فكرة ما عن حجم هجرة العقول الممتازة الى فرنسا •

وتدل القوائم الخاصة التى أعدتها ادارة السكان والهجرة بوزارة الشئون الاجتماعية الفرنسية بباريس على اصدار تصاريح عمل جديدة للمهنيين الأجانب مثل المهندسين وعلماء الطبيعة والأطباء والأساتذة بين ١٩٦٢ — ٦٦ لعدد ٨٦٩ر١ من الأفراد من أوربا ، بما فى ذلك اليونان وتركيا (عدد ٢٨٥) ، ومن آسيا عدد ٩٥٤ ، ومن أمريكا الجنوبية عدد ٣١٤ ، ومن أفريقيا ٣١٦ ، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الفنيين من المهندسين وقد وفدوا جميعا من بلاد نامية • وقد حرص مستر هندرسون على اعتبار هذه الأرقام مخففة الى حد كبير •

ومهما كانت هذه الاحصائيات قاصرة ، الا أنها تؤكد بصفة عامة أن تيار العقول المهاجرة الى أوربا قد أتبع نظام المستعمرات الامبراطورية ولو أن هذا النظام ينطبق على فرنسا أقل مما ينطبق على انجلترا ، وتدفع الدول النامية له أبهظ الأثمان •

كذلك تندر البيانات الخاصة بهجرة العقول الى المانيا الاتحادية ودول السوق الأوربية الأخرى (مثل هولندة) ، على أن بعض البيانات المتناثرة تشير الى هجرة فنيين اليها من دول أقل تقدما ، وكثير منهم من الطلبة الذين أقاموا فيها بصفة دائمة ، على أن انخفاض تيار الهجرة من العمال غير الفنيين الى أوربا الغربية قد اضعف أهمية هجرة المهنيين فى خيال الناس ، ولكنه ظاهرة موجودة ونمطه بلاد متقدمة وبلاد أقل تقدما ، ويرتبط بعامل المال والمهارة ، ويشكل عاملا بارزا فى هجرة العقول من أفريقيا بصفة خاصة •

وختاما تواجه تيار هجرة العقول الى البلاد المتقدمة ورصيد الدول المتقدمة

من القوى العاملة المهنية ، وهذه مهمة عسيرة لزيادة تعدد أنواع المهن مقابل نظامين مختلفين للاحصاء ، ولأن الرصيد لا يميز بين المهاجرين الدائمين والزائرين الذين لا يعتبرون مهاجرين ٠

ومع هذا فاذا أخذنا هذه العوامل بعين الاعتبار ، نجد تقديرات روبنز الخاصة بنسبة المهاجرين المهنيين من البلاد النامية للمجموع الكلى للمهاجرين ، ونسبة زيادتهم السنوية من مجموع المهنيين وفقا للمهن الرئيسية ، بالنسبة للولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ـ وترد هذه التقديرات فى الجداول ١١ ، ١٢ ، ١٣ كما وضع روبنز النسب وفقا للتكيف لدى المهنيين المهاجرين من البلاد النامية ، وبحث موقف الدارسين الوافدين من البلاد النامية ، ومدى اعتبارهم غير مهاجرين من البلاد النامية ٠ وقد بينت تقديراته أن النسب صغيرة فى المتوسط ، ولكنها مرتفعة بالنسبة لأنواع كالأطباء (مثلا فى جدول ١١ ، الصف الثالث) مقارنة بالولايات المتحدة ما بين ٦٢ ـ ٦٦) ومن الواضح لعالم الاقتصاد أن الأعداد الصغيرة قد تكون لها آثار ضخمة ، وان ظاهرة واحدة أو مجرد احتمال حدوثها تكفى لاثارة المنافسة فى السوق تماما ، وعلى العموم فسوف نتعرض لهذه الآثار فى القسم التالى مع التركيز على آثار العقول المهاجرة فى البلاد النامية ٠

جدول (١١) (اسهام المهنيين من القوى العاملة المهاجرة الى البلاد المتقدمة ، الولايات المتحدة ١٩٦٢ - ١٩٧٢

	جميع المهنيين			مهن خاصة		
	٦٢/ ٩٦٦	٦٧/ ٦٩	٧١/ ٧٢	علماء	مهندسون	أطباء وجراحون
رصيد المقيمين من البلاد النامية ونسبتهم بين كل المهنيين		٢ (١٩٧٠)		٢ (١٩٦٦)	٢ (١٩٦٦)	١٠ (١٩٧٠)
المتوسط السنوى لنسبة الهجرة الكلية فى رصيد المهنيين	٠,١٢	,٢٥	٠,٣٣	٠,٤ (٧٠)	٠,٦ (٧٠)	٠,٧ (١٩٧٠) ١,٥ (١٩٧١)
متوسط نسبة الهجرة تحت الكلية فى الزيادة الكلية للمهنيين	٢	٣,٥	٥	٧ (٦٥-٦٩) ١١ (٧١-٧٢)	١٦ (٦٥-٦٩) ٢٦ (٧١-٧٢)	(٢٧) ١٩٧٠ (٥١) ١٩٧٢
متوسط نسبة البطالة بين المهنيين باستثناء النشاط الذاتى	١ (معظم ١٩٦٠)		أكثر من ٣ (١٩٧٠)	١ (١٩٦٠+) ٢,٥ (١٩٧١)	تحت ١	(١٩٦٠+) ٣ (٩٧١)

المصدر :

ادوين بى روبنز ، بعض أبعاد هجرة المهنيين من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ، كما ورد فى باجواتى (محرراً) سبق ذكره ، جدول (٢)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة الدولية

التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

جدول (١٢) مدى اسهام القوى العاملة المهاجرة من البلاد النامية كندا ١٩٦٢ - ١٩٧٢

	كل المهن	مهن خاصة		
	٦٢ /١٩٧١	علماء قوميون	علماء آخرون	مهندسون
نسبة المهاجرين من البلاد النامية فى المجموع الكلى المهنيين	١٥ /٢٥ (١٩٦١	٣ (١٩٦١	٢ (١٩٦٧)	(٢ (١٩٦١
لمتوسط السنوى للمهاجرين بالنسبة المجموع الكلى للمهنيين	٠,٨	أطباء وعلماء ومهندسين ١,٣–١,٩ (نسبة الوافدين بين ١٩٦٢–٧٢ إلى رصيد ٩٦١)		ممرضات
متوسط الهجرة السنوية النسبة للزيادة العامة للمهنيين				
نسبة البطالة بين كل المهنيين (باستثناء المجهود الذاتى) .	٠ ٩ (حاملى درجات جامعية) ١٩٦٥ / ١٩٧٠			

المصدر : روبنز : سبق ذكره .



جدول (١٣) : مدى اسهام القوى العاملة المهاجرة من البلاد النامية : المملكة المتحدة ١٩٧٢/٦٢

	كل المهن		مهن خاصة		
	٩٦٣	٧٠–٧١	مهندسون وعلماء	أطباء	ممرضات
نسبة المهاجرين من البلاد النامية في المجموع الكلي المهنيين	٣,٢٦ (١٩٦٦)	٣,٤ (١٩٧١)	٤,٥ (٦٩–٧١)	١٥ (١٩٦٦)	٧ (١٩٧١)
المتوسط السنوي للمهاجرين بالنسبة للمجموع الكلي للمهنيين	٠,٢	٠,٠٥ (١٩٧١)	٠,٣ (١٩٦٦) ٠,١ (٩٦٩)	١,٥ (١٩٦٢)	٠,٧٥ (١٩٧٠)
متوسط الهجرة السنوية بالنسبة للزيادة العاملة للمهنيين			٥ (١٩٦٦) أقل من ١ (١٩٧٠)	٤٠ (٦٢/ ٦٦)	١٣ (٧٠/ ١٩٧١)
نسبة البطالة بين كل المهنيين حديثي العهد من الجامعات	٥,٤ (خريجين		٤,٥ (خريجي حديثي العهد من الجامعات)		

المصدر : روبنز - سبق ذكره .



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

آثار محتملة لهجرة العقول من البلاد النامية :

وفقا لهدفنا هنا ، يكفى أن نعتبر البلاد النامية من يخرج منها المهاجرون ، وسنعرض لأثر ذلك على ما يصل بارتفاع الدخل العام وغيره من المزايا الاجتماعية دون أن نتعرض لتوزيع الدخول ونسبة البطالة فيها ، ونكتفى بتقرير مبدأ اقتصادى أساسى يضعه رجل الاقتصاد بادىء ذى بدء ، فنقيم الهجرة على الأسس التالية :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافى (لنفس المهنة) = الانتاج الخاص والخارجى (عن المهنة) .

وقد وضع هذا المبدأ الاساسى جرويل وسكوت ، على أساس أن المهاجر عند هجرته من بلده النامى يعلق أهمية كبرى على أجره (ودوره فى الدخل القومى) ،ومن ناحية اخرى يشمل ما يسهم به فى الدخل القومى انتاجه العام الاضافى والخارجى ، وقد يزيد ذلك أو ينقص عما ينتجه فى عمله الخاص والاضافى .

ولئن افترضنا أن اقتصاد البلد النامى قائم على المنافسة الحرة بحيث يربح كل فرد أجره وفقا لانتاجه الخاص والاضافى ، وأن هذا البلد لا يتسم باضطراب أسواقه ، ويتساوى الانتاج الخاص والاضافى فيه مع الانتاج الخاص والخارجى ، فيتكافأ فيه الأجر مع الانتاج الخاص والاضافى ، ومع الانتاج الخاص والخارجى ، يؤدى المهاجر بذلك دوره الكامل بما يسهمه فى الدخل القومى ، وبذلك لا يسبب نفعا ولا ضررا لدى من يتركهم وراءه .

وما أن يتبلور هذا المبدأ حتى تبدأ المفارقات عند تطبيقه فى واقع حياة الدول النامية ، وهناك أحوال ثلاثة للمتغيرات بالنسبة للعقول المهاجرة :

الحالة الأولى : الأجر ≠ الانتاج الخاص الاضافى = الانتاج الخاص والخارجى

الحالة الثانية : الأجر = الانتاج الخاص الاضافى ≠ الانتاج الخاص والخارجى

الحالة الثالثة : الأجر = الانتاج الخاص الاضافى ≠ الانتاج الخاص والاضافى

ويلاحظ أن الحالة الثالثة استكمال فرضى للشكل فحسب ، وقلما تحدث فى الواقع الذى قد يجمع حالتين أو ثلاثة معا ، وفيما يلى سنتناول بشئ من التفصيل الحالتين الأولى والثانية لشمولهما لكل جوانب المناقشة المتعلقة بالآثار المضادة والمتخلفة من هجرة العقول فى البلاد النامية الأصلية .

الحالة الأولى :

الأجر ≠ الانتاج الخاص والاضافى = الانتاج الخاص والخارجى ويقدر أنصارها أن هجرة العقول بعامة تخلف آثارا ضارة فى البلد النامى الأصلى ، كما أن عائد المهاجر سيكون دون معدل الانتاج القومى والخارجى ، وبسبب الهجرة يحرم البلد النامى من مزايا نشاط المهاجر وعائد انتاجه .



كما أن سفر عدد معين من المهاجرين يغير مقدار تفاعل عناصر الانتاج مع عائدها، واذا زاد عائد العمالة المهاجرة فمعناه أن أجرها الأصلى كان دون معدل الانتاج الخاص والاضافى (فى مدة محدودة وبصورة شاملة) ، أى كان هناك فائض فى متوسط تكلفة المهاجرين مقارنا بمعدل انتاجهم ، وبلدهم الاصلى أحق بهم ، ويخسر بهجرتهم منه ٠

ويقدر حجم الخسارة تبعا لقدرة البلد الاصلى على تعويض نوع مهنة المهاجرين ، ويكون حجم الخسارة كبيرا اذا لم يتيسر تعويضهم ٠

أما الأمر الثانى فيتصل بأجر المهاجر الذى لا يتكافأ انتاجه الخاص والاضافى والخارجى ، نظرا لتحديد أجره على أساس فردى ، كما يبدو من مشروع الخدمات الطبية العامة فى بريطانيا ، وحين يحدد صاحب العمل أجر كل مهنة فى البلاد النامية ، وبذلك لا يعتمد سوق العمالة على المنافسة ، وانما يحدد على الأساس الفردى ٠

ويتصل الأمر الثالث بفرض الرسوم التى قد تحد من عائد المهاجر وترتبط به الى ما دون عائد انتاجه الخاص والاضافى والخارجى ، وهو أمر محتمل الوقوع فى البلاد ذات النظام الضريبى المتطور ، حيث يكون المهاجر مساهما أكثر منه مستفيدا من النظام العام ٠

الحالة الثانية :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافى ≠ الانتاج الخاص والخارجى ٠

وهنا تبرز عدة نماذج متنوعة ٠

وأول هذه النماذج الانفصال حين لا يقدر السوق لكل صاحب مهنة قدره الحق فى مجتمعه ٠ومن أهمها وضع الأطباء فى بلاد نامية كثيرة ، فمكانتهم لا تقوم على مكاسبهم ، لأن مجرد وجود طبيب فى منطقة محرومة من الخدمات الطبية يجعله مطلبا عزيزا ٠

وهناك نموذج يطلق عليه رجال الاقتصاد العائد الكبير للمقياس ، فقد تكون قيمة مجموعة من المهنيين أكبر بكثير من قيمة نفر منهم وقد لا تصور أجور كل منهم هذا الانتاج الاضافى ، وهذه قضية تثار عند الحديث عن دور الموهوبين من المهاجرين فى « بناء مؤسسة وبخاصة اذا كانوا من الباحثين من العلماء أو أساتذة الجامعات ٠

وهناك الاعانات التعليمية المخصصة للتدريب فى البلاد النامية ، وفى معظم البلاد المتقدمة أيضا ، وربما لا تؤدى هجرة العقول عندئذ الى احداث ضرر بالغ ، اذا كان عائد التدريب يخص المهاجر ، دون المقيم ، فلا تؤدى الهجرة الى زيادة عدد المتعلمين فيه ٠ أما اذ اعتمد الاقتصاد على مواطنين آخرين بالاحلال التام أو الجزئى، عندئذ يتسع نطاق اعانة التعليم وتكبر الخسارة ٠ وبالتعليم المعان بفضل



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو سبتمبر ١٩٨٧

الدولة ، يتكافأ عائد المهاجرين ، بينما تؤدى هجرته الى الاضرار الاضافى فيصبح الأجر = الانتاج الخاص الاضافى > الانتاج الخاص والخارجى . وعند تكون الهجرة للعقول ضارة .

وهناك التشويه المحلى الذى يؤدى الى وجود فرق بين عائد المهاجر ومعدل انتاجه الخاص والخارجى ، بسبب سوء الأجر وما يتلوه من بطالة . ففى الفلبين أطباء وفى الهند مهندسون من القوى العاملة الفنية فى البلاد النامية من العاطلين ،ولاتشكل هجرتهم أى استنزاف ، وانما تشكل مجرد ظاهرة هجرة ، أو فائض أو صمام أمن لأن انتاجهم يساوى لا شىء .

ولئن صح هذا التفسير ، يكون : الأجر = الانتاج الخاص الاضافى = الانتاج الخاص والخارجى = (صفر) . وتنتمى هذه الظاهرة للهجرة من العاطلين الى الحالة الثانية ، اذ قد يقال ان انتاجهم ليس صفرا ، بل يؤدى الى احداث الضرر ، أى أن الأجر = (صفر) = الانتاج الخاص الاضافى < الانتاج الخاص والخارجى ، وكما ذكر حمادة وبجوانى من قبل من أن تيار هجرة الاطباء الى الخارج من أحياء المدن المكتظة بالعاطلين قد يمنع الفائض العالى لنشاط هؤلاء الأطباء فى المناطق الريفية ، وهكذا تؤدى هجرة العقول (الخارجية) الى تباطؤ حميد « للانتشار الداخلى » ، فى اطار رأسمالى وهذا حل قاصر ، ولكنه قائم فى سياسة الصين التى ترسل أطباءها الى الريف .

وقد تؤدى الهجرة من قاعدة بطالة مهنية على المدى الطويل الى زيادة عدد المتعلمين فى التدريب المهنى وارتفاع عائده ، أو ترفع تكلفته دون زيادة فى عائده ، فيقل الدخل القومى (بالنسبة لاجمالى تكاليف التعليم) ، وهنا يكون الأجر = (صفر) < الانتاج الخاص والخارجى . (لأن الهجرة تخفض الانتاج الخاص والخارجى ، وعدم الهجرة يجب أن يؤدى الى زيادة الانتاج الخاص والخارجى .

وفى النهاية ، اذا أدت الهجرة الى شدة افساد الاجور برفع مستوى أجور المهاجرين من المهنيين بتحسين حالهم ، فسوف تزيد حدة الخسارة الناجمة عن الهجرة والتى تعرضنا لها فى الفقرة السالفة .

وتبين الأمثلة السابقة أن ما تسببه الهجرة من خسارة لأن الاجور أقل من معدل الانتاج الخاص والخارجى، الا أن بعض الأمثلة الخارجية تبين ان الأجر (= الانتاج الخاص والاضافى) > الانتاج الخاص والخارجى ، وهنا تسبب الهجرة مزيدا من الرفاهية فى البلاد النامية ومنها مثلان جديران بالملاحظة يعود فيهما الدخل والانتاج الخارجى للمهاجر على بلده النامى بطريقة ما .

ففى أحد الامثلة يشكل نشاط الفرد المهاجر خيرا عاما يعود أثره على البلد النامى ، كما هى حال الاساتذة من الجامعيين والباحثين من العلماء ، وقد يزدهر الانتاج بسبب توفر الامكانيات ووجود المجال الصالح فى البلد المتقدم . ومن ناحية أخرى يتجه هذا الانتاج الى مقابلة احتياج البلد المتقدم لا النامى ، وكذا تعتمد النتيجة بالنسبة للبلد النامى على كل هذه العوامل معا .



وفي مثال آخر ، لا ضرورة لبقاء المهاجر الممتاز في بلده ، ويمكنه أن يوجه تلاميذه والباحثين من بعيد ، واذا ما برز نشاطه بسبب توفر الامكانيات ، وكفاءة الأداء ، يكون تأثيره أقوى عما كان عليه • وعيب هذه النظرية أن طلاب العلم والبحث في البلد النامي قد تثبط همتهم اذا اعتقدوا أن العمل في الخارج هو الذي يؤدي الى التفوق والنجاح ، فيحول ذلك دون نمو الثقة المحلية في النفس ، أو في القدرة على انجاز البحث العلمي وهذه ظاهرة يعهدها كل من حاول انشاء مؤسسات في البلاد النامية ••

وهكذا نصل الى الفروض التالية : أ ـ اثر هجرةالعقولعلى مجرى انتاج السلع والخدمات أو الدخل القومي ، كمؤشرات تكفي لابراز آثار هذه الهجرة و (ب)الهجرة مستمرة في الواقع ، ولا عائد من آثارها من أي نوع • وكلا الفرضين يجانبه الصواب ، ويجب التخلي عنهما الواحد تلو الآخر •

مؤشرات اخرى للآثار الايجابية الطيبة للهجرة •

وسوف نعرض الآن لمشكلة تحديد آثار الرفاهية بشيء من التفصيل •

البطالة : اذا ما اعتبرنا رفاهية البلد النامي رفاهية من تخلفوا فيه فلا معنى لهذا التحليل بالنسبة للبطالة وحدها ، وقد تعرضنا للبطالة من حيث صلتها بالدخل القومي (أو المنفعة) فحسب ، فهذا أساس البحث • أما ارتفاع نسبة البطالة أو هبوطها بسبب هجرة العقول ، فقضية لها وزنها •

وتترتب آثار هجرة العقول في مجال البطالة لا على طبقة المهنيين المهاجرين (بطريقه غير مباشرة) فحسب ، ولا على كل المهن الاخرى ، بل بصفة خاصة على انواع أسواق العمالة ، والمقومات القومية المتصلة بذلك •

ويكفي أن نلاحظ أنه حيث توجد البطالة (في أي وقت) تقلل الهجرة من حدتها ، مع افتراض أن عدد المهنيين لا يزيد بحيث يطغى على الفائض • ولا يبدو هذا الأمر واضحا لأن الهجرة ترفع الأجر المنتظر للمهنيين بخفض عدد من لا يجدون عملا ، ولان الهجرة تعدل الأجر المنتظر بالنسبة للأجور الاجنبيةالعالية كذلك ،فالدافع المتزايد لإكتساب الخبرة المهنية قد يؤدي الى زيادة عدد المهنيين الى حد يفسد الفائض ، فتزيد نسبة البطالة ، ولا تنقص • وبالاضافة الى هذا ، لو زاد الاجتهاد بتداخل الأسواق العالمية للمهنيين ، وأدى ذلك الى ارتفاع الأجور الخاصة بطبقة المهنيين المهاجرين (والطيارين من الامثلة الطيبة لذلك) يحتمل أن ترتفع نسبة البطالة مع الهجرة وأن لا تنخفض،واذا تصورنا وجود زيادة في الأجور الثانويةبسبب الهجرة مع زيادة في الأجور الاساسية المصاحبة للاجتهاد ، فقد ترتفع نسبة البطالة في أسواق العمالة الأخرى •

توزيع الدخل وانعدام المساواة :

كذلك يجب تفسير ظاهرة هجرة العقول وتوزيع الدخل وانعدام المساواة ، فلهذا لابد من تمييز بدائل لهذه المدركات •



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

واذا اعتبرنا تكافؤ الفص وتكافـؤ النجاح أهدافا متساوية ، فيكون تخفيض معامل اختلاف الأجر ميزة ، عندئذ تؤدى هجرة العقول والمنافسة الى ارتفـاع الراتب المهنى ، ومن زاوية المساواة يعتبر هذا الاتجاه عكسيا ، ومما يقلق بال المخططين الاقتصاديين والاجتماعيين أن اباحة الهجرة تتيح للطاقات المحلية بلوغ مستـوى طيب من الأجور ، وأما أن يضعوا قيودا على الهجرة لازالة آثار المنافسة مضحين بالقيم الانسانية واما أن يضحوا بمبادىء المساواة ، ويظهر الجدل سطحية ادعاء الخصـوم تجاه هجرة العقول حين يرجعون المشكلة الى قصور فى سياسة الدول الناميـة ، وفشلها فى أن تجزل العطاء للمهنيين بها ، ومصدرة حكما أخلاقيا يوجب تعـديل المرتبات والمساواة بينها .

وهناك اتجاه تناول هجرة العقول من زاوية لا تدعو للمساواة ، ومن الممكن بحث مدى ما يتاح لأصحاب الدخول الدنيا من فرص بلوغ المراتب العليا للدخـول غير المتساوية للهجرة . وربما انطبق هذا القول على هجرة الطبقات العليا من أوربا الى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر خاصة بعدم تكافؤ الفرص التعليميـة فى بلاد نامية كثيرة بحيث يمكن اعتبار هجرة المهنيين من الدول النامية متاحـة لذوى الامتيازات فحسب .

وأخيرا قد نبحث نتائج هجرة العقول على أساس الدخل والتوزيع وفقـا لتوزيع الدخل الوظيفى أو الشخصى ، وليس لدينا مانقوله فى أحد الاتجاهين ، ويتوقف كل شىء على النموذج الذى تحلل الوقائع على هداه فى البلاد النامية ، وعلى ما يختار من تعريف لتوزيع الدخل ، ولا يجب وضع فرض ما فهذا ما لا يؤمن به صاحب هذا المقال . وحينما يخلى المهاجر مكانه لشخص آخر متعلم ، لا توجـد وظيفة جديدة متغيرة القيمة ، ويظل الانتاج على حاله واذا ما تعلم عاطل سابق تـ عمل ، ظلت الأجور بالنسبة للدخل القومى على حالها ، واذا ما نظرنا الى الدخـل القومى واستبعدنا تكاليف التعليم المتزايدة (اذا تعلم شخص آخر) ترتفع نسبة المساهمة فى الاجور . واذا ما أخذنا معامل الاجور بالنسبة لعمالة المتعلم وغـير المتعلم تظل النسبة على حالها . واذا ما أخذنا معامل الاجور بالنسبة للمتعلم مقارنة بمتوسط دخل غير المتعلم ويضاف العاطل اليه ، تنخفض النسبة (اذ تقل البطـالة) وهكذا دواليك . وقد سبقت ملاحظة نتائج توزيع الدخل بالنسبة للعقول المهاجرة من قبل أصحاب النظريات الاقتصادية للتوازن العام مؤخرا (مثل بجواتى وحمـادة وماك كلوخ يلن) ٥ ويمكن أن تتكيف هذه العروض وفقا لأى مؤشر خاص بتوزيـع الدخل بالنسبة لهجرة العقول من البلاد النامية .

وليس من الواضح أن تكون رفاهية من يتخلف فى البلد النامى بمعزل تـام عن آثار هجرة العقول من الدول النامية ؛ فمن الممكن أن تنعم بحجمهـا الاقتصـادى الكبير ، شأنها شأن ما يسمى بالدول العظمى ، ومن الواضح أن اتسـاع المجـال الاقتصادى يعود بعائد اقتصادى كبير ، وقد يدعم مركز المساوم فى القضـايا الاقتصادية كما حدث لدول الاوبك وسبب نجاحها ، وبذلك يزيد نصيبها فى الأرباح من التجارة والاستثمارات .. الخ . وهذا ما ينطبق على هجرة العقول من الدول النامية عند حدوث آثار مضادة .



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

القوى العاملة الفنية :

ان مجرد وجود قوى عامله فنية لها طابع علمي سيكون له أثره في التعجيل بالتقدم ، وقد عبر تقرير البيت الأمريكي عن هذا تعبيرا طيبا على النحو التالي .

– ان الصفوة من المتعلمين تلعب الدور الاول في المجتمع ، وقد يكون لهجرة العقول من البلاد النامية آثار بعيدة تفوق كل تخصص ، وتسبب خسارة اجتماعية جسيمة .. فالبلاد النامية لا تحتاج الى مهارات خاصة فحسب ، بل تحتاج الى القيادة والى القدرة على التنظيم ، وقد يؤدى استمرار هجرة العقول الممتازة ذات الخبرة الى خلق احساس بالاحباط على المدى الطويل ، والى حدوث آثار معدية ، وتقلل من قدر من تخلفوا ، وتقلل ثم تقلل من عدد القادة من السياسيين والاداريين والمدربين اللازمين لدفع عجلة التطور حين يحين الوقت المناسب .

الهجرة في الذهاب والاياب وما تحدثه من آثار :

علينا أيضا أن نحلل مظاهر رفاهية العقول المهاجرة ووجوب تغييرها . ولكن الوضع لم يعد مستقرا ، بل قد ينتكس ، وتحدث تيارات للذهاب والاياب .

ويعرض هذا المقال لثلاث مظاهر كبرى لهذه الحركة ، فهناك من يعتبر هجرة العقول خسارة بالنسبة للبلد النامي الاصلي ، على ان المهنيين الذين يزورون بلادهم النامية بين الحين والحين يضيفون الى عائدها بعدة وسائل ، وكثيرا ما يزود أساتذة الجامعات والباحثون من العلماء مؤسسات البلاد النامية بمنح من البلاد المتقدمة .

وثانيا مادامت القدرات تصقل في البيئات الاصلح ، يستطيع المهني العائد أن يحدث أثرا يفوق ما كان سيحدثه من أثر قبل هجرته الاولى ، فوصول الصينيين الى الطاقة الذرية انما كان بفضل علماء صينيين أقاموا ونضجوا في الولايات المتحدة .

وأخيرا لا يتوقف عطاء المهاجر على عودته أو على ذهابه وايابه ، وانما على مدى صلته ببلده النامي وقد يعود اليه في النهاية بكل مدخراته .

مثل هذه العوامل قد تعوض عما تحدثه العقول المهاجرة من آثار ضارة ، ومن المحتمل أن كثيرا من البلاد النامية انما تعاني من ظاهرة هجرة العقول وليس لديها مشكلة حقيقية .

المدلول السياسي لهجرة العقول :

يمكن تقسيم مقترحات تنظيم هجرة العقول الى قسمين : أ – الحد منها ب – الموافقة عليها مع السعي الى تخفيف آثارها على الدول النامية مصدر الهجرة .

جـ ـ الموافقة على هجرة العقول بما يترتب على ذلك من آثار ، مع السعى الى الاستفادة من ذلك بتنمية الدول النامية المصدرة .

وقد يشمل مقترح واحد كل هذه المقترحات الثلاثة ، وهناك اقتراح بفرض ضريبة أخرى على دخول المهنيين من البلاد النامية ، بحيث يودع العائد لدى هيئة التنمية بالامم المتحدة ، وسنفصل فى هذا الاقتراح فى القسم التالى . وقد يؤدى هذا الاقتراح الى التقليل من هجرة العقول بتقليل صافى مرتباتهم فى الدول المتقدمة ، وقد يؤدى ايضا حدوث آثار مضادة فى البلاد النامية وفقا لمبدأ المنافسة كما وصفه بجواتى وحماده بالحد من ارتفاع أجور المهنيين فى البلاد النامية (لأن صافى أجور المهنيين المهاجرين فى البلاد المتقدمة سينخفض بعد فرض الضريبة الأخرى) . وسيزيد هذا الاجراء من حجم الموارد اللازمة للانفاق على التنمية . لأن الضريبة الأخيرة ستستهلك جزءا من الدخول المرتفعة للمهنيين من المهاجرين من البلاد النامية ، وسيتحول العائد عن طريق هيئة الأمم الى الدول النامية ، وبذلك ينظم الاقتراح حلقة الاتصال .

ومن المفيد كذلك أن نميز بين الخطط المقترحة وهل تتطلب (أ) خطوات من الدول النامية (ب) خطوات من الدول المتقدمة أو (جـ) مجهود مشترك بينهما معا .

وفى النهاية هل تتطلب الخطط ذات المجهود المشترك (أ) اشتراكا فى التنفيذ أو (ب) دفعا متعدد الاتجاهات .

مقترحات لخطط تحد من هجرة العقول :

لقد شاعت المقترحات الفرعية للحد من هجرة العقول ، وانقسمت الى مقترحات مقيدة ومقترحات محفزة .

الخطط المقيدة :

هناك قيود تضعها الدول النامية موازية للقيود التى تضعها الدول المتقدمة ، فالدول المتقدمة تحد من حجم هجرة العقول الوافدة للدرجة المرغوبة ، بينما تضع الدول النامية مقترحات متغيرة تقيد مصادر الهجرة ، منها عدم اصدار جوازات السفر أو الالتزام بتنفيذ الخدمة العسكرية للمهنيين من حديثى التخرج كما يحدث بالنسبة لخريجى كليات الطب فى بلاد كثيرة ، أو بوضع العراقيل فى سبيل الخروج ، (كما حدث حين منعت الهند اجراء الامتحانات الطبية للرابطة الامريكية للأطباء والغرباء فيها ، مع ان الخريجين الهنود كانوا قد أدوه وهم فى سياحة خارج بلادهم) كما لا يمكن تطبيق هذه القيود فى العادة على من يدرس فى الخارج من الطلاب بعد اتمام دراستهم، مع أن حكومة سرى لانكا اشترطت تجديد الجوازات وتحويل العملة .. الخ (وكان بوسعها ألا تجدد الجوازات للمهاجرين لترغمهم على العودة . والواقع أن هذه القيود انما تضع مضايقات يمكن تحايل المهاجر عليها رغم كراهيته لذلك ، ولذلك أثره على كفاءته وارتباطه ببلده لذا لا تنفذ هذه القيود الا لماما ، بل تلغى عند الاحتجاج الشديد عليها .

الخطط المحفزة :

وتركز عليها البلاد النامية بصفة عامة بحيث تجعل الهجرة اقل بريقا وذلك بزيادة المرتبات ، وتيسير اجراء البحوث الخ • ولكن كان من الممكن النهوض بعدد من جوانب الحياة المهنية فى عدد من المؤسسات فى البلاد النامية ، الا ان المشكلة الاساسية تكمن فى الهوة الكائنة بين وسائل البحث المتاحة فى البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية بسبب الموارد فى المقام الاول ، لذلك لا تستطيع الدول النامية ان تتجاهل مقترحات رفع مرتبات المهنيين لمستوى عالمى مما قد يمس مشروعاتها للتنمية ، ولو نفذت بعض هذه المقترحات وقللت من عدد المهاجرين من المهنيين فلا بد من دراسة آثارها الضارة الاخرى •

وهناك من يقول ان البلاد النامية قد توسعت فى اتاحة فرص التعليم أكثر من اللازم ، وان هجرة المهنيين والبطالة انما نجما عن ذلك ، ولكن البحث قد أثبت ان الحد من التوسع فى التعليم فى أى بلد ، تخرج منه الهجرة لم يحد من الهجرة الى بلد يمنح اجورا اعلى وانما يتحكم فى هذا الاتجاه سوق العمالة بالنسبة لمهن خاصة ، والاهداف الاجتماعية للدولة النامية المعنية ، فاذا نقص حجم العاملين المحليين (دون حساب المهاجرين) ونقص حجم عمالته ، تال ذلك من الخطة ، واذا زاد سوق العمالة زيادة مؤقتة وتنوعت الاجور ، ادى نقص العمالة الى انتشار المهنيين (مثل الأطباء) فى الريف مثلا حيث الحاجة والعائد العالى • أى أن تقييد التعليم وتخريج مهنيين مهاجرين مع وجود فائض أمر غير مقبول على علاته ، بل لايحتمل أن تؤدى سياسة الحد من التعليم بالنسبة للمهنيين — ولو كانت مرغوبة — الى التشجيع ، وخاصة عندما ظهر ما فى فرص الهجرة من بريق ، وما توفر من عائد مجز •

واذا ما تحولنا الى الخطط المحفزة التى يمكن أن تضعها البلاد المتقدمة لتحد من تيار الهجرة اليها • ؛

من البلاد النامية نجد اتجاهين الأول : يمكن الحد من وسائل اجتذاب الهجرة بتشجيع محلى فى البلد المتقدم لاشراف المهنيين المهاجرين من البلاد النامية بعدة طرق ، بطريق الابحاث أثناء زيارة المهنى المقبل من البلد النامى الى مؤسسة أو أعلى منحة فى جامعة أو معهد بالبلد المتقدم ، وبذلك يظل المهنى المقبل من البلد النامى أصلا مرتبطا ببلده ، مستمرا فى بنائه ، وما الى ذلك ، ويتقاضى مرتبه المنخفض فى بلده ، بينما يكسب الكثير من المال والعلم خلال زيارته الخارجية ليقابل • ذلك تمويل زيارات علماء البلاد المتقدمة لزيارة معاهد البلاد النامية ، ومن الممكن أن تكون النتائج ضارة اذا لم توضع البرامج السليمة ، فمثلا اذا وضعت البرامج على أساس الاستضافة تحول الاهتمام المهنى الى اهتمام بتنمية الاستضافة ، كذلك قد تدفع مبالغ كبيرة لمن لا اقدر لهم من علماء البلاد النامية ، مما قد يثير ثائرة المجتمع المهنى المحلى •

والاتجاه الثانى : يمكن الحد من العقول المهاجرة بفرض ضريبة أخرى على دخول المهنيين المهاجرين من البلاد النامية فى البلاد المتقدمة التى هاجروا اليها ،



المصدر : المجلة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

ويقترحها صاحب هذا المقال ، وستبحث فى القسم التالى . وقد أثبتت الدراسة الاقتصادية وأرقامها بالنسبة لهجرة العقول الى الولايات المتحدة أن تخفيض الاجر الذى تفرض عليه الضريبة فى البلد النامى والبلد المتقدم لم يحد كثيرا من تيار الهجرة بمعزل عن البلد النامى (الذى يدفع مواطنوه الضريبة) ، والبلد المتقدم (الذى لا يدفع مواطنومن المهاجرين الضريبة) . كذلك قد ترفع هذه الضريبة عائد البلد النامى ، ما دامت الهجرة منه ايجابية ، ولكنها ستصيب ارتفاع أجور المهنيين فى البلد النامى بالضرر وفقا لمبدأ المنافسة الحرة .

خطط مقترحة للحد من آثار هجرة العقول من البلاد النامية :

تعتمد الخطط المقترحة للحد من آثار هجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة أساسا على فرض مبلغ من المال ، وتتضمن مشروعات للتعويض يمولها البلد المتقدم المهاجر اليه ، للتعويض عن الخسائر التى لحقت بالبلد النامى بسبب هجرة العقول منه ، أو بوضع مشروعات للتعويض يمولها المهاجرون أنفسهم ، وهنا ترد فكرة لاحلال المعونة الفنية كبديل لما يؤخذ من البلاد النامية ، وقد وضعت حسابات كثيرة للخسائر والارباح فى القوى العاملة والعقول المهاجرة ، وبرنامج المعونات الفنية ، على أن فكرة الاحلال مخادعة ، فهناك فروق نوعية حتى اذا ما تكافأت المهن ، حب التنافس يعقب الهجرة ، ويقوى بالمعونة الفنية ، وانما يؤثر البلد النامى أن يحتفظ برصيده من القوى العاملة المهنية دون الاعتماد على المعونة الفنية التى يمكن أن تنتهى فجأة وهلم جرا .

أما الخطط المقترحة للتعويض المالى المرتبط بالدولة المتقدمة المهاجر اليها أو المرتبط بالمهاجرين أنفسهم فتفترض سلفا وجود أساليب واجراءات لتقدير خسائر البلاد النامية ، ويختلف رجال الاقتصاد اختلافا كبيرا حول مثل هذه القضايا ولا يتفقون ، فالخسائر دائمة التغيير فى كل عام ، وتتطلب تغييرا دائما فى تقدير التعويض (فتتغير الضريبة المفروضة على المهاجر أيضا) ، وهكذا تكون الخطة المقترحة المعتمدة على تقدير خسائر البلاد النامية بالمال وتحويله اليها تعويضا لها عن هجرة عقولها خطة غير عملية ، الا اذا اعتبرت اتجاهات عامة لا أساسا وطيدا للحسابات المالية .

والخلاصة هناك نوع من الضرائب المتعلقة بالفنيين المهاجرين اذا قدرت خسائر البلاد النامية من زاوية عامة : (أ) ضريبة السفر عند الخروج ، كما فعل الاتحاد السوفييتى ، (ب) ضريبة أخرى على المهاجر بعد الهجرة . وتبرير الضريبة الأولى كما قدمه الاتحاد السوفييتى هو التعويض عن نفقات تعليم المهاجر ، وتبرير الضريبة الثانية هو التعويض عن الخسائر التى أصابت البلد النامى بسبب الهجرة . ولكن تنفيذ هذا الاقتراح متعثر ، ولا يمكن تقدير الخسارة الا من ناحية عامة ، وليس على أساس ضريبة محددة .



المصدر : الأهلة الدولية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو - سبتمبر ١٩٧٧

فرض ضريبة على العقول المهاجرة :

هناك اذن اقتراح أوحد بعرض رسوم تصاعدية على المهاجرين الى البلاد المتقدمة التى هاجروا اليها ، وتحول الى البلاد النامية التى هاجروا منهـا ، وقد نوقش من قبل بشيء من التفصيل ، ومن عدة زوايا ، لمدة عشر سنوات تقريبا ، والأفضل ان يكون التحويل بطريق هيئة الأمم .. وبدت هذه الضريبة مفضلة من النـواحي القانونية وحقوق الانسان لتحصيل الرسوم ، فالبلاد النامية تفرضها ، والدول المتقدمة تجبيها ، وتعقد لذلك معاهدة فى الأمم المتحدة ليودع فيها العائد فى ادارة خاصة، أو يعتبر حساب ودائع خاصة بمصلحة الامم النامية ومشروعات التنمية بها .

ما حجم هذا العائد ؟ لقد قدره بجواتى وبلكوفتس بالنسبة للولايات المتحدة ودفوارتيز وماكى بالنسبة لكندا وبالاكس وجودون بالنسبة للمملكة المتحدة وبلغ مجموع المبالغ السنوية ٣٠٠ مليون دولار أمريكى ، والتقدير تقريبى قابل للزيـادة والنقصان وفقا للبيانات المتاحة ، ولكنه تقدير معقول وأمر لازم قبل فرض رسـم جديد ، واذا ما أضيفت اليه التقديرات المالية الخاصة بجمع هذه الضريبـة من استراليا ودول السوق الأوروبية المشتركة ، يزيد الحجم بنسبة الربع فيصـل الى ٣٧٥ مليون دولار على أساس تقديرات ١٩٧٢ ، واذا ما تم تطبيـق الضريبـة وفقا للمبدأ الاخلاقى على المهنيين المهاجرين من مواطنى البلاد النامية على أسـاس هجرة دائمة أو عقد عمل طويل الأجل ، وأشرفت عليها هيئات دولية مثل هيئة الأمم أو البنك الدولى أوالبنك الدولى للتنمية والتعمير ، زاد الدخل بما لا يقل عن ٢٥مليون أخرى فيبلغ المجموع ٤٠٠ مليون دولار . واذا ما قدرنا نسبة ٢٥٪ لارتفاع الأسعار والأجور منذ ١٩٧٠ لتوفير العائد وتوظيفه عام ١٩٧٦ ، يقدر العـائد بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار فى كل عام .

كذلك ينادى أنصار فرض هذه الضريبة بأن تسهم الدول المتقدمة بمبلغ مماثل ، لأن الهجرة المهنية (الماهرة) مفيـدة تماما للبلاد المتقدمة التى استقطبت المهاجرين وهذه بعض الأسباب التى يقدمونها .

- لا يسمح بالهجرة الا لمن تحتـاج اليهم الدولة المتقدمة المستقبلة وبطلب أصحاب الأعمال فيها .

- فى البلاد ذات النظام الضريبى المتقدم يقدم المهاجرون من المهنيين خدمـات كاملة لغيرهم ، وليسوا بمستفيدين فقط ، ودخولهـم فوق المتوسط ، وتتراوح بين المرتبة الأولى والخامسة .

- الامثلة كثيرة على مهاجرين من المهنيين أسهموا اسـهاما علميا حقيقيا فى مجالات التنفيذ والانشاء .. الخ فيما يطلق عليه رجال الاقتصاد « دائرة المجالات » .



ـ وما تسهم به الدول المتقدمة من مال يرفع الدخل الى الف مليون دولار سنويا وفقا لاحصائيات ١٩٦٧ ، وعلينا أن ندرك أن هذا القدر من المال لن يكون معونة مقيدة بقيود اذا ما قورن بالمعونة الخارجية ، تبلغ نسبته ١ : ٢ من المبالغ المرصودة للمعونة الخارجية التى تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار تعطى للبلاد النامية وفقا لهذه الضريبة •

لذا يمكننا أن نتصور نظاما اقتصاديا دوليا تكون هجرة المهنيين فيه دولية انسانية ، وتجمع الرسوم التى تفرض على المهاجرين باشراف دولى وتوجه للتنمية فى البلاد النامية اسهاما من هؤلاء المهاجرين من المهنيين مقابل تمتعهم بمزايا فى الدول المتقدمة ، وما هذا بواجب أخلاقى يلتزم به المهاجر المهنى به فحسب ، وانما يعبر بذلك عن مصلحة ذاتية مستنيرة والا زادت قيود الدول النامية على الهجرة منها • كذلك اذا ما تلتقى الدول النامية والمتقدمة تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة فى ظل تعاون متشابك متعدد الأطراف ، وتواجه حاجة ملحة لمطالب العالم الثالث ، وأملنا أن يكون مقترحنا قبلة الأنظار فى المستقبل القريب ، وأن يحتل مكانه الملائم فى إطار الاقتصاد العالمى •



المصدر : أفاق عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

مشكلة

الى اوربا وعلاقتها

● ان ظاهرة نزوح العمال من الدول النامية للعمل في الدول المتقدمة في اوربا الغربية ، والتي بدات منذ ما يقرب من خمسين عاما ، تعود في اساسها الى عدم التكافؤ في التقدم الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة •

واذا اخذنا الجزائر كمثال لاظهار العلاقة الموجودة او الممكن ايجادها بين تنمية مواردها ، والهجرة المؤقتة لبعض سكانها العاملين فاننا نجد الهجرة الجزائرية الى اوربا من اهم الهجرات التي تخرج من العالم الثالث الى اوربا منذ اكثر من خمسين عاما ــ كما يتضح لنا ذلك من شكل (1) وذلك لسببين :ــ

الاول: هو حاجة المشاريع الصناعية الجزائرية الى اعداد وتكوين عدد كبير من العمال في جميع التخصصات ، وفي هذه الحالة فان القطاع الثاني هو الذي يستوعب نسبة لا باس بها من هؤلاء المهاجرين •

والسبب الثاني : يعود الى كون هذه الهجرة مؤقتة لان الاغلبية الساحقة من العمال الجزائريين المهاجرين مصممون على العودة الى الوطن ان عاجلا ام اجلا وللجزائر حاليا في كل من فرنسا وبلجيكا والمانيا الفدرالية وسويسرا اكثر من مليون مواطن من رعاياها، منهم ما يقرب من مليون في فرنسا وحدها ، الا ان الاحصائيات الفرنسية الرسمية لا تشمل كل الجزائريين الذين يعيشون في اراضيها وذلك لثلاثة اسباب :ــ

السبب الاول : يتمثل في طبيعة الهجرة نفسها ، لسرعة تنقل المهاجرين من مكان لآخر ، ومن محافظة الى اخرى داخل فرنسا بحثا عن العمل ، وبينها وبين البلدان الاوربية المجاورة لها •

السبب الثاني : يعود الى الهجرة غير المشروعة ، وخاصة بعد الاتفاقيات المبرمة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية(1) والتي تحدد عدد العمال الذين يسمح لهم بالدخول الى فرنسا للعمل او للبحث عن العمل ، وترتب على تلك الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية ــ خاصة ما يتعلق بالاقامة القانونية في فرنسا ــ زيادة حركة الهجرة غير المشروعة •

اما السبب الثالث : فهو يعود الى الطريقة التي تتبعها مصلحة الاحصاء الفرنسية عند قيامها بعملية حصر السكان الاجانب في فرنسا ، حيث تقوم بارسال استمارات الاستبيان لهم عن طريق البريد لكي يتولوا الاجابة بانفسهم عن بياناتها ، وهناك من الاسباب التي تحتم على كثير من المهاجرين الجزائريين عدم الرد على استفسارات مصلحة الاحصاء ، ومعلوم حتى لدى السلطات الفرنسية بان هناك عددا لا باس به من العمال الاجانب في باريس وضواحيها ، وفي كثير من المحافظات الفرنسية الاخرى لا يشملهم التعداد ، وخاصة اولئك الذين يقيمون في فرنسا بصفة غير قانونية، وهذا ما يدعونا الى الاعتقاد بان عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا يفوق ما تورد ، مصلحة الاحصاء الفرنسية نفسها •



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أفاق عربية

التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

الصحافة الجزائرية

بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

■ / عيسى محمد



المصدر : آفاق عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

المهاجرون الجزائريون في اوربا

اولا : في فرنسا :

وصل عدد المهـــاجرين الجزائريين في فرنسا حسب الاحصاءات الرسمية لعام 1962 الى (350484) نسمة ، منهم (57707) من الاناث(2) اي ان نسبة الاناث تبلغ (16٪) ، اما في عام 1968 فان عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا فقد بلغ (456540) نسمة منهم (122540)(3) من الاناث ، ووصلت نسبة الاناث الى (27٪) من المجموع الكلي للمهاجرين،

ثم تقفز عددهم في عام 1973 الى (593973)(4) نسمة ، وهذا يعني بان الزيادة في عدد المهاجرين في فرنسا بلغت (59٪) بالنسبة لعام 1962 ، هذا على الرغم من ان هذا الاحصاء الاخير لا يشمل السكان المهاجرين الذين تقل اعمارهم عن السادسة عشر ، والنساء غير العاملات ، والعمال المتجولين ، والعاطلين عن العمل وكذلك الذين لا يتمتعون باقامة قانونية في فرنسا .

ثانيـــا : فـــي بلجيكـــا والمانيا الفدرالية وسويسرا :

وصل عدد المهـــاجرين الجزائريين في بلجيكا حسب الاحصـــاءات الرسمية البلجيكية في عام 1967 الى (1711)(5) نسمة اما في جمهورية المانيا الفدرالية فقد بلغ عددهم (1558)(6) نسمة وذلك في عام 1968 ، بينما لم يتجاوز عددهم (500)(7) نسمة في سويسرا .

عوامل الهجرة الجزائرية الـــى اوربـــا :

اتبع الاستعمار الفرنسي في الجزائر اثر احتلاله لها في عام 1831 ، سياسة اغتصاب الاراضي بالقوة ، وطرد المواطنين الجزائريين منها ليحل محلهم المعمرون الاوربيون ولم يعد في وسع المواطنين الجزائريين في ظل تلك القوانين الجائرة غير الالتجاء الى المناطق الجبلية والداخلية الفقيرة في مواردها ، وبمرور الوقت اصبحت تلك المناطق الفقيرة عاجزة عـــن اعالة الاعداد المتزايدة من السكان الجزائريين .

ونتيجة هذه الاوضاع اصبح المواطنون الجزائريون مجبرين علـــى ترك وطنهم والهجرة الى فرنسا ، بحثا عن العمل لاعالة ذويهم في الوطن تلك كانت اهم عوامل الهجرة في عهد الاستعمار ، اما في السنوات الاولى للاستقلال فيمكننا رد اسباب الهجرة الى نفس العوامل السابقة ، واعتبار تلك المرحلة امتداد لمرحلة ما قبل الاستقلال ، اما عوامل الهجرة في الوقت الحاضر فهي تعود الى اسباب متعددة منها :ـ

1ـ الزيادة السكانية الكبيرة في الجزائر :

حيث نجد معدل نمو السكان الجزائريين يتراوح ما بين (3ر1٪) و (5ر3٪) وهذا المعدل يكاد يعادل ضعف النمو السكاني العالمي (9ر1٪) في تقديرات الامم المتحدة ، بينما كان هذا المعدل لا يتجاوز (1ر1٪) في 1946(8) وادى هذا الوضع الى انتشار البطالة الموسمية والمقنعة ، وخاصة في الريف نتيجة اهماله في السنوات الاخيرة لاتجاه المخططات الانمائية في الجزائر نحو التصنيع ، مما جعل حركة الهجرة الى المدن في ازدياد مستمر ، ونظرا الى ان الاغلبية الساحقة من هؤلاء المهاجرين اميون ، ولأن فرص العمل الجديدة التي توفرها خطط التنمية في الجزائر تحتاج الى اخصائيين وفنيين وعمال مهرة، وهذه الخصائص لا تتوفر لدى هؤلاء السكان القادمين من الريف ومن ثم فان طريقة الهجرة الى فرنسا يصبح الحل المؤقت لمشكلة هؤلاء السكان بدلا من قساوة البطالة التي يعانون منها في الوطن الام .

وبالمقابل لعوامل الطرد الكامنة في الجزائر فان هناك عوامل جذب تقابلها في فرنسا ، والتي تتمثل في حاجة فرنسا الى الايدي العاملة الاجنبية منذ مطلع هذا القرن مع بداية الحرب العالمية الاولى لتحل محل شبابها المجند في ساحات القتال ، لتسيير مصانعها كما ان النتائج التي اسفرت عنها تلك الحرب من العوامل الاساسية التي ادت الى فتح باب الهجرة الى فرنسا ، وبمرور الوقت ازدادت حاجة فرنسا الى الايدي العاملة الاجنبية لاسباب اقتصادية واخرى ديموغرافية :ـ

فمن الناحية الاقتصادية فاننا نجد ان معظم المهاجرين الجزائريين في فرنسا تتراوح اعمارهم ما بين (20ـ45) سنة ، مما يجعل ارباب العمل في فرنسا يرغبون في استقدام المزيد من هذه السواعد القوية والشابة لزيادة تراكم ارباحهم ، بالاضافة الى ان الهجرة الاجنبية عامة والجزائرية خاصة تسد ثغرة كبيرة في الاقتصاد الفرنسي بما تؤمنه من استمرار العمل في القطاعات المنبوذة من طرف العمال الفرنسيين انفسهم .

اما من الناحية الديموغرافية ـ فاننا نجد الوضع السكاني الحالي في فرنسا يجعلها تتجه الى الايدي العاملة الاجنبية ، فهي تعاني من ازمة في نقص المواليد مما يهددها لأن تصبح وطنا لشعب عجوز هرم ، فنسبة المواليد لا تزيد على (9ر16٪) ، وهي اخفض نسبة في اوربا الغربية بعد لكسمبورنج وبلجيكا والسويد ، مما ادى الى ارتفاع نسبة الشيوخ والعجزة بشكل ملحوظ ، وانعكس ذلك على الكثافة السكانية في فرنسا التي تعتبر من اقل الكثافات السكانية في اوربا الغربية بعد اسبانيا والبرتغال فهي لا تتجاوز (91) نسمة في الكم2 ، بينما تبلغ (193) نسمة في الكم2 في ايطاليا، (208) نسمة في الكم2 في بريطانيا وايرلندا (373) نسمة في الكم2 في هولندا وبلجيكا ولكسمبورنج .

مما سبق يتضح ان الطاقة البشرية الفرنسية بشكلها الراهن عاجزة عن المحافظة على استمرار تقدم فرنسا الصناعي ، والصمود في وجه منافسيه الدول الاوربية الغربية الاخرى التي تتوفر لديها يد عاملة وطنية كما فيه ،ان وجود القوى العاملة الاجنبية في بعض البلدان الاخرى كالمانيا وبلجيكا يعود الى ضرورة مرحلية فقط ، ولن يؤثر في مستقبل اقتصادها ، بخلاف فرنسا التي تبلغ نسبة اليد العاملة الاجنبية فيها (11٪) من القوى العاملة الفرنسية ، مما يجعل اقتصادها مرتبط اكثر فاكثر بقوة السواعد الاجنبية .

توزيع المهاجرين الجزائريين في اوربا حسب التاهيل المهني او النشاط الاقتصادي

1ـ في فرنسا :

ان الاغلبية الساحقة من المهاجرين الجزائريين في فرنسا من العمال اليدويين (49٪) حسب احصاءات عام 1973 ، اما العمال المتخصصون فان نسبتهم تصل الى (2ر31٪) ، وتبلغ نسبة العمال المؤهلين حوالي (10٪) كما نلاحظ من خلال الجدول التالي :ـ

العالة المعنية للعمال الجزائريين في فرنسا

انـواع المهـن	السنوات 1968 (9) عدد الحالات	٪	1973 (10) عدد الحالات	٪
كوادر عليا مهن حرة	1080	0,4		
كوادر متوسـطة	2380	0,9		
مسـتخدمـون	7900	2,9		
عـال مؤهلـون	32400	11,7	41217	9,8
عـال متخصصـون	70140	25,4	131472	31,2
عمال يدويون (غير مهرة)	162480	58,7	206256	49,0
مهـن اخـرى			42526	10,0
الجـملة	276380	100,0	421471	100,0

ويتضح لنا هذا التوزيع من خلال شكل (2) بالنسبة لعام 1968 أما توزيعهم الجغرافي فاننا نجدهم ينتشرون انتشارا واسعا في كل انحاء فرنسا تقريبا ، الا انهم يتركزون بصفة خاصة في باريس وضواحيها والمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من فرنسا كما يوضح لنا ذلك شكل (3) ·

2ـ في بلجيكا والمانيا الفدرالية وسويسرا :

ان اكبر نسبة من العمال الجزائريين في بلجيكا فنجدها في قطاع الصناعات الاستخراجية (7ر54٪) ، ثم تليه الاشغال العامة والبناء والنقل (4ر28) ، أما صناعات تحويل المعادن فهي (8ر12٪) ، وصناعات النسيج (3ر2٪)(11) ويلاحظ بالنسبة لتوزيعهم الجغرافي بانهم ينتشرون في كل المحافظات البلجيكية تقريبا باعداد قليلة الا أن حوالي (70٪) منهم يتركزون في شارل لوراء وبروكسيل، وليبيج كما يوضح لنا ذلك شكل (4) ·

آثار الهجرة الجزائرية في اوربا على
التنميـة الاقتصـادية فـي الجـزائر

تقدر تقارير خطة التنمية في الجزائر 1980/1974 ، بان معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي سيصل الى 10٪(12) ، وبذلك فان الخـطة

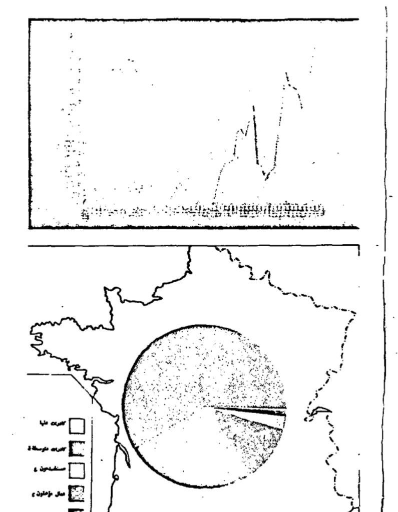


ستوفر (150،000) فرصه عمل جديدة سنويا ، الا ان وسائل التكوين المهني ـ في رأي المتفائلين ـ لا يمكنها ان توفر سوى ثلاثة ارباع اليد العاملة المتخصصة ، وذلك في صورة ما اذا ما توفرت لدى جميع مراكز التكوين والامكانيات والوسائل المادية المتمشية مع احدث الاختراعات(13) ذلك لأن الجزائر اليوم تقوم بتشييد عدة مصانع ، وبذلك ستجد نفسها أمام مشكلة نقص الكوادر الفنية ، وفي حاجة ماسة الى عمال متخصصين، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر ، الا أنه من الصعب ايجاد عمال متخصصين من بين العاطلين لشغل الوظائف التي تحتاجها مشاريع الجزائر الانمائية لأن العاطلين عن العمل في الجزائر يشكلون جيشا من الرجال اغلبيتهم الساحقة اميون ، وليس لهم أي تخصص ، وهم بذلك مؤهلون للقيام بالاعمال اليدوية ، الا ان وظائف هذا المستوى من العمل كلها مشغولة ، وعلى هذا فان اللجوء الى اليد العاملة المهاجرة هو الحل الملائم للخروج من هذه الازمة ، وخاصة اذا علمنا أن للجزائر رصيد لا باس به من العمال المهرة والمتخصصين في مختلف المجالات

والجزائر في حاجة ماسة اليها ، حيث وصل عدد العمال الجزائريين المتخصصين والمؤهلين الى (172689) عاملا وهم بذلك يشكلون (41٪) من مجموع القوى العاملة الجزائرية المدربة في فرنسا وحدها ، وبناء على ذلك فاننا نجد اليد العاملة المدربة في اوربا عامة وفرنسا بشكل خاص تشكل موردا لا يستهان به للمساهمة في المشاريع الاقتصادية في الجزائر.

الا ان هناك سؤالا هاما لا ينبغي اغفاله ، وهو هل المهاجر الجزائري وخاصة العامل الفني او المتخصص مستعد بالفعل للعودة الى الوطن ؟ ان الابحاث والدراسات التي قامت بعض الشركات الوطنية الجزائرية تدل على أن نسبة احتمالات العودة قليلة جدا بالنسبة للكوادر العليا والعمال الفنيين والمتخصصين ، كما ان عامل السن والحالة الاجتماعية للمهاجر تلعب دورا هاما في تحديد نسبة المهاجرين المستعدين للعودة الى ارض الوطن ، وذلك يعود ـ حسب رأي المهاجرين أنفسهم ـ الى المشكلات العديدة التي تواجه المهاجر عند عودته الى الوطن منها على سبيل المثال السكن والمرتب ، والحاق أبنائه بالمدارس ثم المشاكل النفسية التي يعانيها لصعوبة تكيفه في المجتمع الجزائري بعد السنين الطويلة التي قضاها في المهجر ، كما دلت تلك الدراسات عن وجود رغبة ملحة للعودة الى الوطن لدى الاغلبية الساحقة من العمال المهاجرين ، الا ان التجربة الذاتية التي عاناها بعضهم أثر عودتهم الى الجزائر ـ والتي ـ دفعتهم للهجرة مرة اخرى تجعلهم غير مستعدين للمغامرة من جديد مهما كلفهم ذلك من تعب ومعاناة في فرنسا .

نخلص من هذا الى أن للجزائر موردا لا يستهان به من القوى العاملة المتخصصة في اوربا ، وفي نفس الوقت نجدها تعاني نقصا في مختلف التخصصات ويشتد حاجتها اليها كليا توسعت في مشاريعها الانمائية ، كما أن للجزائر أيضا في اوربا قوى عاملة غير مؤهلة وهي تشكل اكبر نسبة من العمال المهاجرين ويتعرضون لمختلف انواع التمييز العنصري ، والحقد والكراهية التي بلغت اوجها في السنوات الاخيرة ووصلت الى حد القتل ، هذا فضلا عن التمييز في الاجور والسكن والمزايا الاجتماعية الاخرى التي يتمتع بها زملاؤهم من العمال الاوربيين كالايطاليين والاسبان والبرتغاليين ، كما نجد العمال الجزائريين يقومون بأكثر الاعمال مشقة وخطورة وأقلها دخلا .



■ شكل (1) تطور الهجرة الجزائرية الى فرنسا 14/1972

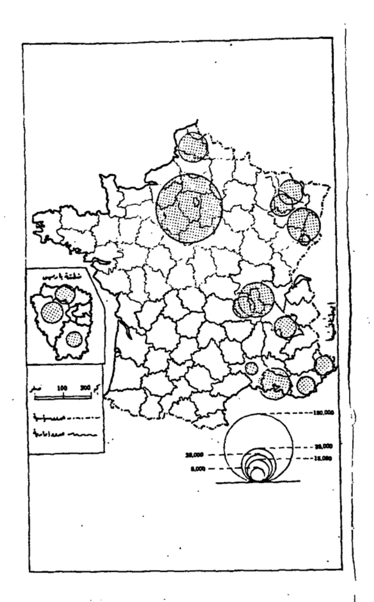
■ شكل (2) توزيع المهاجرين الجزائريين في فرنسا حسب التاهيل المهني 1968



المصدر : أفاق عربية

التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



■ شكل (3) توزيع المهاجرين الجزائريين في فرنسا 1969



المصدر : أفاق عربية

التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعض الحلول المقترحة لهذه المشكلة

ان مشكلة الهجرة الجزائرية الى اوربا وبصورة خاصة الى فرنسا تعتبر من أعقد المشاكل التي تواجهها الجزائر وأكثر حساسية وأصبحت تعكس ظلالها على جميع العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ استقلال الجزائر حتى الان ، ولكي تسير الجزائر قدما في خططها ومشاريعها الانمائية لا بد لها من ايجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة ، لذلك سأتقدم هنا بالاقتراحات التالية :ـ

اولا : بالنسبة للبلدان المستقبلة للمهاجرين :

ان معظم المهاجرين الجزائريين يقضون ما بين خمسة أعوام ، وعشرين عاما في خدمة الاقتصاد الاوربي ، دون ان يتعلم الكثير منهم أي حرفة بل كثيرا ما يعودون الى الجزائر وهم مصابون بكثير من الامراض النفسية والعضوية نتيجة لضعف اجورهم التي تنعكس على السكن والتغذية فضلا عن الاعمال الشاقة

والمضرة بالصحة التي يقومون بها طوال المدة التي يقضونها في اوربا ، مما يجعل أغلبيتهم عبئا على الاقتصاد الوطني ، فاذا كان هدف الدول المتقدمة صناعيا هو المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية ، فان العامل الاساسي الذي عليها القيام به هو ايجاد الظروف الملائمة لهؤلاء العمال وتكوينهم مهنيا ، لان هذا يشكل افضل مساعدة يمكن ان تقدمها البلدان المستقبلة للمهاجرين للبلدان المرسلة لهم ، لانها بذلك ستوفر لها عمالا قادرين على تسيير المصانع التي هي في حاجة اليها ، ويخول لها عدم اللجوء الى المساعدات الفنية في هذا الميدان ، والتي تشكل عبئا على مواردها الضعيفة ، واذا كان هناك حل جذري وواقعي لمشكلة اليد العاملة الجزائرية المهاجرة الى البلدان الاوربية ، فهو تكوينها ، حتى تصبح قادرة على المساهمة في تصنيع بلدها الذي هو أساس كل نهضة اقتصادية ٠

ثانيا : بالنسبة للجزائر :

1ـ على الجزائر اجراء المزيد من الدراسات النفسية والاجتماعية في أوساط المهاجرين ، لتوجيه العمال اليدويين للاستفادة من التخصصات التي تحتاجها مشاريعها الانمائية ، وايجاد الحلول المناسبة لاعادة العمال الفنيين والمتخصصين منهم الى الوطن وذلك بتوفير جميع الامكانيات لهم للاستفادة من خبراتهم والجزائر قادرة على ذلك اذا ما اعتمدت خطة صارمة على المستوى التنفيذي للقضاء على جميع السلبيات التي تطفىء الحماس الوطني لدى المهاجر العائد ٠

2ـ غلق باب الهجرة في وجه العمال الاميين ، والسماح بالهجرة للعمال الذين يحملون الشهادة الابتدائية على الاقل ، ولفترة زمنية محددة مع توجيههم نحو التخصصات التي تساعد على انجاز مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر ٠



المصدر : آفاق عربية

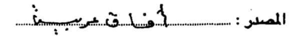
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

3- ربط الشبيبة الجزائرية في اوربا بالوطن الام • بمختلف الوسائل حتى لا تبقى منعزلة عن واقع وطنها وثقافتها ، مهملة وتائهة في الفراغ تجرفها مختلف التيارات ، معرضة للتفسخ والاغلال الخلقي والاجتماعي والتمزق الفكري والحضاري منطوية على نفسها او مرتمية في احضان ثقافة غربية بعيدة عن واقع شخصيتنا ، ومقوماتنا القومية ، لتتمكن من العودة الى الوطن وهي تتمتع بصحة نفسية وجسدية لتساهم بدورها الايجابي في معركة التنمية الاقتصادية •

4- يمكن لبعض اقطار الوطن العربي مثل العراق وليبيا والسعودية واقطار الخليج العربي أن تستعين باليد العاملة الجزائرية المهاجر لتساهم في خطط التنمية الاقتصادية في هذه الاقطار حتى تحافظ على المقومات القومية للجالية الجزائرية بدلا من اهدار كرامتها في سوق العمل الاوربية•



■ شكل (4) .

المصدر : 



التاريخ : نوفمبر ١٩٧٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هوامش

1- مثل الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين في عام 1971 ومن بين ما تنص عليه:

أ- تسمح السلطات الفرنسية بدخول 25,000 عامل جزائري سنويا الى اراضيها ٠

ب- ان يكون المهاجر حاملا لبطاقة صادرة من الديوان الوطني لليد العاملة الجزائرية ومصدقة من قبل البعثة الفرنسية في الجزائر ٠

جـ- ان جميع المواطنين الجزائريين الذين يقيمون في فرنسا من اقل من ثلاث سنوات ابتداء من اول يناير 1969 ، يمنحون بطاقة اقامة بفرنسا مدتها خمس سنوات ٠

د- ان جميع المواطنين الجزائريين الذين يقيمون في فرنسا منذ اكثر من ثلاث سنوات ابتداء من اول يناير 1969 يمنحون بطاقة اقامة بفرنسا مدتها عشر سنوات ٠

2- Les Algeriens en France (Selon le Recenserient de 1958.) Alger. DEC. 1969. p. 5.

3- Op. cit, p. 7.

4- Ministere de l'Interieure Paris 1973.

5- Madeleine trebous. Migration et development. Paris 1970. p. 154.

6- Op. cit, p. 163.

7- Girard. V. Lalgerie Algerie. Paris 1970. p. 227.

8- Op. cit, p. 213.

9- Les Algerieus en Farnce Op. cit, pp. 18, 19,20.

10- Amicale des Algerieus en France (Revue) conference sure lE'migration. Alger 12-14 jan. 1974. p. 68.

11- Madeleine Trebous op. cit, p. 155.

12- Eltu fin. G. Revolution Africaine "Horizou 80". Alger 12/18 Fev. pp. 16, 18.

13- مجلة آفاق عربية «من الغربة الى الوطن» باريس ديسمبر 1973 عدد 38 ص 36 ٠



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : مايو ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤولية النظام التعليمي
في المشكلة « حالة السودان »

د. محمد الأمين التوم

كلية العلوم الرياضية ـ جامعة
الخرطوم ـ السودان

إن هجرة الكفاءات السودانية العالية بأعداد كبيرة هي ظاهرة حديثة نسبيا . وربما يفسر هذا جزئيا ضآلة المؤلفات وعدم توفر بيانات *عن هذه الظاهرة مأمونة بدرجة مقبولة . ومنذ وقت قريب وعلى وجه التحديد كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ نظم الحزب السياسي الوحيد في السودان « حلقة دراسية قومية عن الهجرة » شارك فيها ما لا يقل عن ٢٧ هيئة رسمية (سبع منها من الوزارات الأساسية) وجرى فيها تقديم ١٧ ورقة رسمية ، ومع ذلك فإن المرء يبحث بلا جدوى في تقريرها الذي يقع في ٢٥٠ صفحة (الاتحاد الاشتراكي السوداني ١٩٧٨) عن إحصاءات مأمونة عن هجرة أصحاب أية مهنة . غير أنّ ثمة وثيقة أكثر جدية وأكثر فائدة ألا هي وثيقة جلال الدين (١٩٧٩) وهي ـ على أي حال ـ لا تقدم معلومات تبين نشوء هذه الظاهرة وتطورها فيما بعد . وفيما عدا هذين المؤلفين فإنه لا علم لي إلا باثنين آخرين : مؤلف علي (١٩٧٦) الذي يحاول إجراء قياس كمّي لهذه الظاهرة عن طريق تقدير دالة عرض(١) لحالة خاصة حيث البلد المستقبل هو الكويت ، ومؤلف الخليفة (١٩٧٨) الذي يسلم بهذه الظاهرة ويناقش القوى الكامنة وراءها .

ويقدم الفرع التالي بعض المعلومات ذات الصلة ، فهذه المعلومات تمكننا ـ بين جملة أمور أخرى ـ من أن نحدد بدقة تقريبا اللحظة الزمنية التي تنشأ عندها هذه الظاهرة ، وأن نصل الى درجة معقولة من الصحة في تقدير حجم هذه الظاهرة ، بالنسبة لعدد مختار من المهن على الأقلّ . لقد كتب الكثير عن العوامل المسببة لهجرة الكفاءات العالية . ومع ذلك فإن المؤلفات المتصلة بالموضوع تبدو متحيزة في تأكيدها على :

(أ) هجرة الكفاءات من العالم الثالث إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة أو الهجرة داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة ؛

---

* هذا على الرغم من أنه تكاد توجد إدارة للإحصاء في كل وزارة ومؤسسة رئيسية .

(١) Supply Function

(ب) العوامل الاقتصادية الخالصة الكامنة وراء الظاهرة .

وهكذا لم يولَ انتباه كاف بعد إلى الاتجاه الجديد لهجرة الكفاءات ذات المستوى العالي من بلدان فقيرة نسبيا إلى بلدان غنية في العالم الثالث . لذا فإن دراساتنا هذه هي إسهام في المناقشات الجارية جاء في الوقت المناسب . إننا إذا خصصنا القوى الاقتصادية بالانتباه وتجاهلنا الواقع المعقد الذي لا يشكل العامل الاقتصادي إلّا واجهة له فإن هذا يؤدي ، في أحسن الظروف ، لا إلى تفسير جزئي للظاهرة فحسب ، وإنما يؤدي أيضا الى تبني التوصيات الخاطئة ، التي حذر جودفرى (١٩٧٧) من اعتمادها في معالجة هذه الظاهرة . وفي الفرع ٣ بذلت محاولة لوصف تلك السمات الجوهرية للواقع السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي السوداني ، وكذلك لتبيين العوامل الخارجية ذات الصلة ، التي تبدو في مجموعها مسؤولة عن نشوء هجرة الكفاءات السودانية والتطور الذي أصاب هذه الهجرة فيما بعد .

وفي القسم ٤ أفردت لمزيد من المناقشة النظام التعليمي والدور الذي يلعبه في الظاهرة قيد الدراسة . وقد أملى هذا الاختيار عاملان أولهما ، باستثناء مسألة « الملاءمة » التي كثيرا ما تناقش فيما يتعلق بالتعليم الطبي ، يبدو انه ليس في المؤلفات إلا أقل القليل عن طبيعة العلاقة بين التعليم وهجرة الكفاءات . ولعل عدم ملاءمتها ظاهريا لفهم هجرة الكفاءات داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة يفسر جزئيا هذا الاهمال . ومن ثم فإنني آمل أن تمثل هذه الدراسة ، المفصلة بدرجة أو بأخرى ، لدور التعليم إضافة الى تلك المؤلفات . وثانيهما ـ وهذا أمر ذاتي تماما ـ إنني ـ لكوني أكاديميا ، معنيّ ، بالطبع ، بإجراء دراسة للطريقة التي يمكن بها أن يؤثر النظام التعليمي على هذه الظاهرة .

إن مسألة ما إذا كانت هجرة الكفاءات تشكل نقمة أو نعمة ، وما إذا كانت تمثل مشكلة على الإطلاق ، مسألة سبقت مناقشتها باستفاضة ، ولست أرى داعيا لإضافة صفحة أخرى أو صفحتين إلى المؤلفات الموجودة . فالحقيقة أنه ليس لدي شيء جديد في جوهره أضيفه إلى هذه المناقشة . ومع ذلك فإن موقفي من هذا الجدال هو أن هجرة الكفاءات بالنسبة لبلد فقير كالسودان ، تشكل نزفا غير مقبول لأكثر موارده قيمة . وإذ أبني موقفي على هذا الأساس فإنني أقدم في القسم ٥ تقويما نقديا للسياسة التي تنتهجها الحكومة السودانية في معالجة هذه الظاهرة ، وكذلك أقدم خطوطا عامة لتوصيات بديلة مستمدة من التحليلات الواردة في الأقسام السابقة .

١ ـ البيانات

نظرا للصعوبات التي ينطوي عليها الحصول على معلومات ذات قيمة علمية فقد تقرر توجيه الجهود نحو جمع بيانات عن هجرة مهنيين معينين في عدد قليل من المؤسسات الحيوية ، بدلا من محاولة الحصول على معلومات جامعة تغطي كل المهن أو معظمها . وقد وقع الاختيار على أصحاب المهن وعلى المؤسسات التالية :

(أ) الأكاديميون ، جامعة الخرطوم . وهذه واحدة من خمس جامعات في السودان ، ولكنها اقدمها ، وهي الجامعة الوحيدة المكتملة ، وهي بالتأكيد أهم مؤسسة تعليمية في هذا البلد .

(ب) الجيولوجيون ، إدارة المساحة والجيولوجيا ، وزارة الطاقة والتعدين . ونظرا لصغر وضعف القطاع الخاص في هذا المجال فإن الوزارة هي المستخدم الوحيد للجيولوجيين في السودان .

(ج) المهندسون ، المؤسسة العامة للكهرباء والماء . ومسؤولية هذه المؤسسة تشمل أرجاء



الدولة كلها ، وهي المستخدم الأكبر للمهندسين الكهربائيين في البلد .

(د) الأطباء ، وزارة الصحة . وفيما عدا حالات قليلة فردية فإن جميع الأطباء السودانيين ينخرطون في هذه الوزارة في مستهل حياتهم العملية .

(هـ) المهندسون ، وزارة البناء والأشغال العامة . وهذه الوزارة مسؤولة عن صيانة وتصميم جميع مشروعات البناء الحكومية . وهي المستخدم الرئيسي الثاني[٢] للمهندسين المدنيين في البلد .

(و) المهندسون المدنيون ، والمعماريون ومخططو المدن ، إدارة الإسكان . وهذه الإدارة ـ وكانت في الأصل وزارة ـ مسؤولة عن استغلال الأراضي في جميع أنحاء البلد .

(ز) المهنيون ، معهد البحوث والاستشارات الصناعية ، وزارة الصناعة . وهذا هو المعهد الوحيد من نوعه في السودان ، وهو مسؤول عن دعم البحوث والاستشارات في القطاع الصناعي (العام والخاص على السواء) .

إنّ المعلومات التي تبين نمط الهجرة لكل واحدة من الفئات السبع المذكورة أعلاه خلال السنوات من ٩ إلى ١٣ الماضية مدرجة في (التذييل ١) . ويظهر على الفور من هذه الأرقام أن ظاهرة هجرة الكفاءات العالية لم تكن موجودة عمليا في السودان قبل العام ١٩٧٥ ، وإن سنة ١٩٧٦ هي السنة التي اتخذ فيها منحنى الهجرة اتجاها صعوديا حادا واضحا . وكذلك فإن الأرقام والملاحظات الواردة في نهاية كل جدول في (التذييل١) تبين أيضا أن زخم الهجرة في منتصف السبعينات لم ينفد بعد . وهكذا هاجر ، في أواخر عام ١٩٧٩ نحو ٢٤ ٪ من الهيئة التدريسية في جامعة الخرطوم ، ونحو ٥٠ ٪ من مهندسي المؤسسات المذكورة ، وأكثر من ٦٠ ٪ من الأطباء ـ وقد تمّ هذا كله في غضون السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة !

وعلى الرغم من أنني لم أتمكن من جمع بيانات مماثلة عن مهن ومؤسسات أخرى ، فيبدو أنه لاتكاد توجد مهنة واحدة في هذا البلد لم تتأثر تأثرا ملحوظا بدرجة أو بأخرى بهجرة الكفاءات . وهكذا فإن المكتب المسؤول عن التعليم في مديرية الخرطوم[٣] أصدر مؤخرا نداء عاجلا الى المتقاعدين والى كافة المواطنين القادرين على تدريس اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم ، أو أي منها ، يدعوهم فيه لأن يتقدموا إلى أقرب مدرسة ثانوية إلى مسكنهم أو محل عملهم ، لتدريس الفروع المذكورة في أي وقت ملائم لهم . ووعد هذا النداء بحوافز خاصة مقابل هذا العمل ، وهذا بطبيعة الحال إلى جانب « الثواب الذي يجزيهم به الله » ، جريدة الصحافة (١٩٧٩) . ويلاحظ المرء أن بعضا من خيرة الكفاءات السودانية في مجال القانون ، بالإضافة إلى المدرسين ، موجودون الآن في الإمارات العربية المتحدة . كذلك نلاحظ وجود معدلات عالية للهجرة بين الزراعيين والبيطريين والإحصائيين والاقتصاديين . وليس من المبالغة أنْ نقول إنّ الهجرة هي الموضوع الذي تتناوله أكثر من غيره أحاديث المهنيين .

٢ ـ القوى الكامنة وراء هجرة الكفاءات

يقدم جلال الدين (١٩٧٩) معلومات مستفيضة عن الهجرة (الواسعة النطاق) للعمال المهرة

---

(٢) أما المستخدم الأول فهو وزارة الري ، التي يعتقد أن معدل الهجرة فيها أكبر .

(٣) هذه هي المديرية التي يسعى المهنيون إلى التعيين فيها أكثر من غيرها .

وغير المهرة في السودان . وتبين النتائج التي توصل اليها ، إلى جانب المعلومات المدرجة في (القسم ٢) أننا نتعامل مع ظاهرة اجتماعية كبرى بدأت تتكشف منذ عقد واحد على أبعد تقدير . لهذا لا يمكن فهمها فهما سليما دون تحديد واضح لطبيعة تشابك القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفاعلة خلال الفترة ذاتها . وهذه المجموعة من القوى الموضوعية تخلق « مناخا » قد يشجع الناس على الاستقرار ، أو يمكن أن يكون مناخا لا يطاق مما يدفع قطاعات كبيرة من السكان إلى النظر جديا في هجرة مواطنهم . ومن الجلي ان أعدادا كبيرة من العوامل الذاتية وكذلك « الخارجية » (أنظر المناقشة أدناه) تتدخل في تحديد ردّ فعل الناس إزاء « المناخ » السائد في لحظة زمنية معينة .

يتصف اقتصاد السودان ـ شأنه في ذلك شأن اقتصاد معظم الدول التي كانت مستعمرات سابقة ـ بالثنائية : قطاع تقليدي تعيش فيه أغلبية السكان ، وقطاع حديث تسيطر عليه زراعة محصول واحد (القطن) . ومن خلال هذا القطاع الأخير يتحقق اتصال شديد بدرجة أو بأخرى بين السودان والنظام الرأسمالي العالمي . والنتيجة هي اقتصاد على درجة عالية من التبعية والهشاشة .

يتراوح متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج القومي خلال العقد الماضي بين ٤ ٪ وهو الرقم الرسمي وبين ـ ٦ ٪ وهو حصيلة تقديرات مستقلة (أنظر الجدول ٣ ـ ٥ في التذييل ٢) . وقد توصل الدكتور أ . صباحي ، رئيس قسم الاقتصاد في جامعة الخرطوم مؤخرا ـ باستخدام البيانات الرسمية ـ إلى تقدير مروّع قدره ـ ١٥ ٪(٤) للسنة المالية ٧٧ ـ ١٩٧٨ .

وأيا كانت الأرقام الفعلية ومع وجود متوسط لمعدل النمو السكاني السنوي قدره ٢,٥ ٪ خلال السبعينات ، فإن التقديرات المتاحة لمعدل نمو الاقتصاد تشير إلى أنّ السودان كان خلال العقد يعاني من أزمة اقتصادية بالغة الخطورة . وفي هذا الصدد تذكر وثيقة رسمية ما يلي (بنك السودان ، ١٩٧٨ ، ص ١٩) :

« بالنظر إلى الضغط المستمر على الأسعار ، إلى جانب المعدل المرتفع للنمو السكاني (٢,٥ ٪) على مدى الفترة (٧١ / ١٩٧٢ ـ ٧٧ / ١٩٧٨) فإنه يظهر أن دخل الفرد بالقيمة الحقيقية قد ارتفع بصورة طفيفة في أحسن الفروض » .

وتشمل الأعراض الاخرى لهذه الأزمة : (أ) نقص مزمن في السلع الاستهلاكية والرأسمالية الأساسية ، (ب) دين خارجي متزايد(٥) يمتص نصيباً كبيرا من إيرادات البلد من العملة الصعبة (أنظر الجدول ٣ ـ ٣ ، التذييل ٣) ؛ (ج) معدل تضخم مرتفع (أنظر الجدول ٢ ـ ١ ، التذييل ٣) ؛ (د) استخدام نسبة متزايدة باطراد من القوى الانتاجية في نشاطات اقتصادية غير منتجة .

وفيما يخص المهنيين فإن مؤشرا إلى التدني النسبي في مستوى معيشتهم يظهر فورا عند مقارنة البيانات الواردة في (التذييل ٢) مع البيانات الواردة في الجدول (٣ ـ ١ من التذييل ٣) .

ولا يمكن لواقع اقتصادي قاتم كهذا إلا أنْ يفضي (وإن لم يكن ذلك بطريقة آلية) إلى واقع

---

(٤) ورد هذا الرقم في ندوة عامة يوم ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ . ولم يشك في صحة الرقم أحد من الحضور الذين كان بينهم عدد من الاقتصاديين والسياسيين المستقلين ، وكذلك الحكوميين .

(٥) طبقا لبيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، تبلغ ديون السودان الحالية ٣,٥ مليار دولار (الصحافة ، ١٩٨٠) . ويذكر تاونسند Townsend (١٩٧٩) : « في مرحلة من العام ١٩٧٧ تمتع السودان بميزة مشكوك فيها إذ أدرجه صندوق النقد الدولي على أنه البلد الوحيد في العالم الذي ينفرد (بأرصدة سلبية من القطع الأجنبي) » .



المصدر : المستقبل العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٥

اقتصادي قائم بالقدر نفسه . وهو أمر مألوف للمراقبين الفطنين لمسرح الأحداث في العالم الثالث : تناقص سكاني نسبي في الريف : مراكز حضرية مزدحمة بالسكان : زيادات هائلة في البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب : تردي الخدمات الاجتماعية الأساسية : ازدياد الاستقطاب الاجتماعي في المجتمع : تضاؤل القيم التقليدية : اشتداد النزعة الاستهلاكية . الخ ..

ونظرا لضعف بنية البورجوازية الوطنية ، والطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، فإن ما يترتب عن ذلك من وضع متفجر لا يمكن نزع فتيله (مؤقتا) إلا بواسطة جهاز الدولة . وهكذا فإنه خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ تحول النظام السياسي في السودان (للمرة الثانية منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦) من نظام برلماني متعدد الأحزاب إلى دكتاتورية عسكرية . وأعقب انقلاب ١٩٦٩ عدد من الانتفاضات العسكرية الفاشلة كان أهمها تلك التي وقعت في الأعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . ومن المحتوم أن يفضي هذا الصراع إلى مزيد من القمع ، وأن يكون المثقفون بين أوائل الفئات الاجتماعية التي تشعر بآثاره . وقد أصبح السجن دون محاكمة ولفترات غير محددة ، والفصل من العمل والترقية على أساس معايير سياسية خالصة ، أصبح كل ذلك هو العرف السائد . وأدت الضربات القاسية التي وجهت الى قوى المعارضة ، من اليسار واليمين على السواء ، الى إصابة كثير من المثقفين بحالة تشاؤم شديد للغاية بشأن مستقبل بلدهم وإلى أن ينشأ لديهم من ثم شعور عميق بانعدام الأمن .

ومما يثير الاهتمام بقدر كاف أن الفترة التي تبلور خلالها هذا « المناخ » القمعي ، وازداد فيها زخما فأثر في قطاعات سكانية أوسع ، جاءت متوافقة مع فترة اشتداد الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الغربية » والازدهار النفطي » المنقطع النظير الذي شهدته فترة ٧٣ /١٩٧٤ . إنّ فهم هذا التزامن أمر أساسي للوصول إلى فهم سليم لنشوء هجرة الكفاءات في السودان وإلى فهم أن هذه الهجرة تكاد تكون متجهة برمتها إلى البلدان العربية المنتجة للنفط .

٢ ـ ١ ـ تنظيم القوى « الدافعة »: في مرحلة مبكرة من إعداد هذا البحث حددت لنفسي مهمة الإجابة على السؤال : هل تنشأ هجرة مختلف الفئات من المهنيين عن ترتيبات متباينة من القوى « الدافعة » (ذاتها) ؟ إن للإجابة على هذا السؤال ـ بالإضافة الى أنها توضح هذه الظاهرة ـ تأثيرات واضحة على استراتيجيات مواجهتها . وتبعا لذلك سارعت (نظرا لضيق الوقت) الى تصميم استبيان ، وأرسلت ١٨٠ نسخة منه إلى الأطباء والمهندسين والأكاديميين السودانيين العاملين في المملكة المتحدة وليبيا والعربية السعودية والكويت وأبو ظبي . ومن المؤسف أن تكون الاجابات على هذا الاستبيان حتى الآن مخيبة للآمال ، وسأقتصر هنا ـ مع تحفظ شديد ـ على ذكر نقطة أو نقطتين برزتا من تلك الإجابات المخيبة للآمال .

يبدو أن عوامل اقتصادية خالصة قد غلبت على العوامل الأخرى . وبالإضافة إلى هذا ، تظهر الإجابات انشغالا ما بالسكن . والحقيقة انه ينظر إلى كل المكاسب المادية على انها وسيلة الى غاية واحدة : بناء مسكن « لائق » لدى العودة الى الوطن أو بعدها. فإذا تبين أن هذا هو الاتجاه العام ، فانه يتضح ما ينبغي على الحكومة ان تفعله إذا كانت تريد ان تقلل ، قدر المستطاع ، من تدفق المهنيين إلى الخارج . وثمة أثر هام آخر يترتب على الانشغال بمشكلة السكن وهو أن هذه المشكلة ستطيل باطراد مدة الهجرة . ذلك أن معدل التضخم المرتفع وما يرافقه من ميل لدى المهنيين نحو ذوق ترفي متزايد في السكن[٦] يؤديان إلى زيادات في نفقات البناء لا يحتمل أن تناظرها زيادات في مرتب

---

(٦) قبل بضع سنوات كان يمكن لمهني نمطي أن يقنع بمسكن مؤلف من ثلاث غرف للنوم مبني بمواد محلية . أما

المهاجر . وهكذا في حين لا أعرف بلدا في العالم زادت فيه مرتبات المهنيين فوصلت الى ثلاثة أمثال (أو حتى إلى مثلين) خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فان نفقات بناء المساكن المناسبة للمهنيين السودانيين زادت بأكثر من نسبة ٧٠٠ ٪ خلال الفترة نفسها (أنظر الملحوظة الواردة في نهاية الجدول ٢ ـ ٢ ، التذييل ٣) .

٣ ـ دور النظام التعليمي

إن تمتع ذوي الكفاءات العالية بمهارات مقبولة (ورائجة غالبا) دوليا يبرز مباشرة مدى أهمية نظام التعليم/التدريب الذي ساعد على تشكيل هؤلاء الأفراد . واسمحوا لي بأن أنوه عابرا ـ مع ذلك ـ أن المسألة لا تثار عند مناقشة ظاهرة هجرة الكفاءات داخل إطار البلدان الرأسمالية الغربية . نظرا للتماثل الكبير بين تشكيلاتها الاقتصادية ـ الاجتماعية وتراثها الحضاري ، وموازين قيمها ، وقاعدتها العلمية التكنولوجية ، الخ . وعلى النقيض من ذلك فإنه عند مناقشة هذه الظاهرة في العالم الثالث يصبح التفكير النقدي في نظام التعليم/التدريب في السودان مناسبا كثيرا .

لقد كانت النظم التعليمية في العالم الثالث موضوع نقد شديد منذ فترة وما زالت كذلك حتى الآن : أنظر على سبيل المثال البنك الدولي (١٩٧٤) ، حوار التنمية (١٩٧٨) ، كارنوى (١٩٧٤) ، فوستر (١٩٦٥) وآلتباك وكيلي (١٩٧٨) . وثمة مسألة واحدة تتكرر في هذه المؤلفات ألا وهي مسألة « الملاءمة » . وهذه المسألة ـ فيما يتصل منها بهجرة الكفاءات ـ عالجها مؤخرا غيش وجودفرى (١٩٧٩) مع اهتمام خاص بالمهنة الطبية . وفيما يلي سأناقش ، بالإضافة إلى مسألة « الملاءمة » ، جانب « تكوين الشخصية » في النظام التعليمي في السودان . لكن قبل أن أفعل هذا من المفيد أن أطلع القارىء على سمات أساسية معينة لهذا النظام .

٣ ـ ١ ـ جوانب من نظام التعليم/التدريب السوداني: لم يكن تحول نظام التعليم في السودان من نظام تقليدي إلى نظام حديث تحولا يسيرا . وقد حدث أول تمزق في هذا النظام حينما احتلت القوات التركية ـ المصرية السودان في عام ١٨٢٠ . ومع ذلك فإن اخطر اختلال في النظام نشأ أثناء الربع الأوّل من القرن الحالي ، وبدأ مع إعادة غزو البلد من جانب القوات الأنكلو ـ مصرية في العام ١٨٩٨ . إذ نقلت إلى السودان مؤسسات ومقررات دراسية ومناهج غير مألوفة ، منظمة كلها تنظيما بيروقراطيا . وكان الهدف : خلق نخبة متعلمة مميزة مشبعة بالقيم الغربية إلى جانب تكوين جيش من البيروقراطيين أقل مستوى من أجل تشغيل يسير وغير مكلف نسبيا لآلة الإدارة الاستعمارية[٧] .

وقد صيغ النظام المنقول[٨] على غرار النظام الذي عرفه المستعمرون أكثر من غيره : النموذج البريطاني الذي كان موجودا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وكان نظاما ـ كما لاحظ دور « Dore » (١٩٧٢) ـ يتم فيه « تعليم الأطفال ... لكي يكتسبوا المعرفة التي يتمكنون بها من الوصول الى المناصب » . ونظرا للطبيعة التقليدية للمجتمع السوداني في ذلك الوقت فإن المسألة كانت مجرد مسألة وقت وما لبثت أن بدأت شقوق خطيرة في الظهور في الصرح . وبحلول العام ١٩٣٢

= الآن فان السكن المبنى بالاسمنت المسلح والمؤلف من طابقين يكاد يكون ضرورة حيوية .

(٧) أعدت صياغة أجزاء من أقوال ك . بوكانان Buchanan (١٩٧٨) .

(٨) حرّفت عن عمد عملية نقل النظام .

شكلت لجنة للتحقيق في مشكلة « انتاج زائد من الصبية المتعلمين الذين يكمن أملهم فقط في نيل وظيفة حكومية » ، بشير (١٩٦٩ ، ص ٩٦) . وقد لاحظت اللجنة وجود ثلاثة عيوب رئيسية في النظام : « تعليم ببغائي » ؛ « نظام للامتحانات شجع على التعليم بالاستظهار وأقنع السودانيين بأن الهدف من التعليم هو وظيفة (حكومية) » ؛ و « المركزية » ؛ بشير (١٩٦٩ ، ص ٢٢٤) .

وإنها لمأساة أن يستمر النظام التعليمي في السودان ، بعد قرابة ربع قرن من الاستقلال في المعاناة ـ وإن يكن بصورة أشد تفاقما ـ من نفس الأعراض التي كانت موجودة في الحقبة الاستعمارية ، على الرغم من التطورات الأفقية الواسعة والتوصيات الاصلاحية التي تقدمت بها أكثر من عشرين لجنة شكلتها ، لدراسة نظام التعليم ، الحكومات المتعاقبة في السودان خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٣ . ومن ثم كان هذا ما قالته بعثة لمنظمة العمل الدولية (I. L. O.) عن ذلك النظام :

« إن وزارة التعليم في الخرطوم مسؤولة عن التخطيط التعليمي ... وعن الرقابة على أصغر النقاط في تنفيذ السياسة التعليمية . ينظر الطلاب وآباؤهم ... إلى التعليم المدرسي ، أساسا ... على أنه طريق للتهرب من الزراعة ومن أشغال العمال غير المهرة » .

ولاحظت البعثة أيضا أن : « الدوافع إلى أعلى يميز بدرجة أو بأخرى ، التعليم في معظم البلدان النامية » منظمة العمل الدولية ، (I. L. O. (1976, Part II, Ch. 9 ؛ وأن من أبرز خصائص النظام التعليمي (السوداني) هي أنه برمته ، ينتمي إلى القطاع الحديث في أسلوب تنظيمه ، ومناهجه الدراسية ، وتوقعات تلاميذه . أما صلاته الوطيدة بالقطاع الزراعي التقليدي فإنها تنحصر في قيام النظام باجتذاب عدد (قليل نسبيا) من أبناء هذا القطاع ، وبتغذية ذلك القطاع ببعض من خريجي الدراسة الثانوية » .
منظمة العمل الدولية (I. L. O. (1976, Part LV. Ch. 15

لقد لاحظنا في القسم (٢) أعلاه أن الاتصال الوثيق بين السودان والنظام الرأسمالي الدولي يتحقق عن طريق القطاع الحديث . أما في الحقل التعليمي فإن التكامل يتحقق أساسا عن طريق التدريب (في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) . وهكذا فإن الأغلبية الساحقة من جميع السودانيين الذين حصلوا على شكل ما من أشكال التدريب بعد الجامعي قد أتموه في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة . والواقع أن كل خريج أو خريجة من الجامعة يتوقع ـ كحق له ـ أن يوفد ، في وقت ما أثناء السنوات الأولى من حياته (أوحياتها) العملية ، إلى أيّ من هذين البلدين للحصول على مؤهـل أكاديمي (عادة ما يكون ماجستير في العلوم) . ومن المفيد هنا أن نلاحظ مثلين : جامعة الخرطوم ، حيث ٧٠ ٪ من هيئة أساتذتها الحاملين لدرجة دكتوراه في الفلسفة نالوا درجاتهم في جامعات المملكة المتحدة (و١٤ ٪ منهم نالوا درجاتهم في جامعات الولايات المتحدة) . وفي تموز / يوليو ١٩٧٩ كان عدد المنخرطين في دورات دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية ٤١٨ طالب سوداني ٨٨٠ ٪ تمولهم الحكومة السودانية ؛ ٥٣ ٪ يدرسون العلوم الإنسانية ؛ ٥٥ ٪ مسجلون للحصول على درجة الماجستير في الادارة العامة في جامعة كاليفورنيا الجنوبية ، وجميعهم تحت إشراف أستاذ واحد (هو عميد الكلية طبعا) . أنظر سفارة السودان (١٩٧٩) .

والصورة التي تبرز من هذه الملاحظات هي صورة نظام نخبوي إلى حدّ بعيد ومتحيز للقطاع الحديث ومتحيز بالتالي للحضر ، ويؤكد على الشهادة الأكاديمية والمنافسة والإنجاز الفردي ، ويغرس في النفوس احتقارا للعمل اليدوي ، ويشرب الذين يقيمون فيه فترة طويلة بدرجة كافية القيم والآيديولوجيا الغربية . وبإيجاز فإنه ـ بحسب ما يقوله شول (أنظر مقدمته لكتاب فرايز ١٩٧٣) ـ

نظام « يعمل كأداة تستخدم لتسهيل اندماج جيل الناشئة في منطق النظام الحاضر (السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي) ولاحداث الانسجام معه » .



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨١

٣ ـ ٢ ـ **التعليم وهجرة الكفاءات**:بالنظر إلى أنّ التعليم يميل إلى أن يعكس أو حتى إلى أن يخلق من جديد الأوضاع السائدة في المجتمع عموما ـ فيلر (١٩٧٧) ـ وبالنظر إلى أنّ التبعية واحدة من أبرز خصائص المجتمع السوداني . فانه من المؤكد أنّ يوفر النظام التعليمي في السودان مهنيين ذوي مهارات أكثر ملاءمة ، على وجه العموم ، للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة منها للمجتمع السوداني . فمن الواضح أنه ليست هناك ملاءمة ما بين احتياجات المجتمع السوداني ومهارات أخرى منها مثلا مهارات الذين يركز تدريبهم على الطبّ العلاجي كما يمارس في مستشفيات كبيرة حسنة التجهيز في المدن (أنظر ـ على سبيل المثال ـ جودفرى (١٩٧٧) ، ومهارات المهندسين المعماريين الذين يجري تدريبهم للتصميم في وسط حضري تسوده المباني بالاسمنت المسلح ؛ ومهارات علماء الرياضيات الذين يركز تدريبهم على الرياضيات « البحتة » (أنظر التوم) الخ .

وبغض النظر عن هذه الملاحظات فإن النتيجة التي توصل اليها غيش وجودفرى (١٩٧٩) والقائلة بأن هجرة الكفاءات في بلدان العالم الثالث تدل على « انتاج زائد من المهارات غير المناسبة » تبدو لي أمرا مشكلا إلى حدّما . ومع ذلك فإن هذه النتيجة يمكن أن تكون سليمة بالنسبة لمهنة معينة في مجتمع معين وفي لحظة زمنية معينة .

لقد أجريت أثناء إعدادي هذا البحث مناقشات مطولة مع مجموعة من المهندسين الممارسين (مدنيين وميكانيكيين وكيميائيين والكترونيين) عن ملاءمة تدريبهم (وكانوا جميعا من خريجي جامعة الخرطوم) للمجتمع السوداني الراهن . ولم أفاجأ حينما اتفقوا جميعا على القول بأن تدريبهم لا يلبي أشياء كثيرة يرغبون في تحقيقها . ومع ذلك فإنه من المثير للاهتمام بقدر كاف أنه لوحظ أن درجة عدم الملاءمة بالنسبة للمهندسين المدنيين ـ الذين يبدو معدل الهجرة بينهم هو الأعلى ـ هي الأقل وأن الطلب عليهم (في السودان) هو الأكبر .

ويتبين بسهولة أكبر مدى ضعف فرضية الإنتاج الزائد لدى النظر في حالة معلمي المدارس الثانوية وأكاديميي الجامعات ، إذ يكشف حساب بسيط للوظائف الشاغرة والمغتربين (الذين بدونهم تصبح مدارس كثيرة بلا معلمين للرياضيات والعلوم) والعاملين غير المتفرغين ، الخ ، أن السودان يعاني من (إنتاج ناقص) لا من (إنتاج زائد) للمهارات من المعلمين والأكاديميين . وحتى بالنسبة للأطباء فإن المرء لا يحتاج الى أكثر من أن يقوم بزيارة للعيادات والمستشفيات الخاصة في جميع أنحاء هذا البلد ليدرك بنفسه مدى شدة الطلب على مهاراتهم المعترف بعدم ملاءمتها .

وما تنطوي عليه هذه الفرضية هو أن عدد الذين لا يهاجرون يشكل مقياسا ـ مهما الى حد ما ـ لطلب الاقتصاد على المهنيين . وحتى إذا صحّت هذه الفرضية ـ وهي ليست كذلك كما عرفنا للتو ـ فإنها ، مع ذلك ، تترك بغير جواب هذا السؤال المهم : لماذا نجد أن بعض المهنيين يهاجرون ويبقى آخرون على الرغم من أنهم جميعا نتاج النظام نفسه (أو النظم نفسها) وأنهم جميعا ـ كمجموعة ـ يخضعون لنفس القوى الموضوعية « الدافعة » و« الجاذبة » ؟[٩] . ويبدو لي أن الإجابة على مثل هذا السؤال لا بد أن تكون ذات أبعاد نفسية واجتماعية هامة . وانه قد يكون من المفيد ان نتفحصها .

وحتى نصل إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين التعليم وهجرة الكفاءات ، أعتقد أنّ من الضروري

(٩) الإجابة التي قدمها لي مهندس بأن « لا أحد يريد أن يبقى » تنطوي ببساطة على أن هناك حتّى هجرة للكفاءات .

أنْ ننظر في نوع الأفراد الذين يعمل النظام على انتاجهم بدلا من أن نقصر الاهتمام على المهارات التي ينقلها إلى أولئك الذين يدخلونه . فالاقتصار على الجانب الحرفي من التعليم هو نظر من زاوية واحدة قطعا ، ومن ثم لا بد من استكماله بالاستناد إلى دور التعليم في تشكيل الشخصية (ولا حاجة بنا إلى القول بأن لمتغيرات أخرى ، مثل الأسرة ، دورا مهما تلعبه في هذا الصدد) . ومع ذلك فانه يبدو في الغالب أن دور الأسرة يعزز ـ ولا يناقض ـ دور المدرسة .

اسمحوا لي بأن أبدأ بملاحظة أن الطريقة التي يبقى بها نظام التعليم / التدريب على علاقة التبعية ليست عن طريق انتاج مهارات رائجة « دوليا » ، ولكن عن طريق تهيئة اولئك الذين يدخلونه « للخضوع والقبول ، بلا معارضة ، بالعالم على علاته » بوكانان (١٩٧٨) ـ وعن طريق إنتاج أعضاء في طبقة وسطى صاعدة غالبا ما تتطلع الى الغرب استلهاما . وهكذا فإن النزعة الفردية والمنافسة والنزعة الاستهلاكية تصبح ، بصورة متزايدة ، سمات جوهرية للمثقفين . ومع تزايد ضعف القيم القديمة ، فإن تعليما كهذا يساعد باطراد على أن يضعف إلى حدّ بعيد ارتباط المثقفين بمجتمعهم . وما دام هذا النظام يقنع اولئك الذين يدخلونه ـ بتأكيده على التعليم العالي ـ بأن « اولئك الذين يبقون فترة أطول يكتسبون الحق في مزيد من السلطة والثروة والمكانة » ايليتش (١٩٧١) ـ فإنه لا يكون من العسير التنبؤ بردّ فعل أولئك الذين نعنيهم حينما ينكر عليهم هذا الحق ، أو يهدر أو حينما تصبح إمكانية بلوغه أقل احتمالا . والحقيقة أن ردود الفعل الممكنة ثلاثة فقط : شن نضال سياسي الطابع في جوهره ، أو التسليم بالوضع الراهن ، أو الهجرة . ويتضح ، في ضوء الملاحظات السابقة ، أن نظام التعليم يحبّذ قيام اولئك الأشخاص بتبني الاحتمال الأخير . ولا بد لي أن أؤكد عند هذه النقطة أن ما نقترحه هنا ليس تفسيراً لهجرة الكفاءات ، إنما هو بالأحرى تسليط الأضواء على الدور المحفّز الذي يلعبه التعليم في هذه العملية .

وختاما لهذا القسم أود أن أبدي ملاحظة حول خبرة بلدان العالم الثالث التي اعتمدتها ـ في هذا الصدد ـ تحولات جذرية اقتصادية وسياسية واجتماعية . وفي ذهني بلدان مثل الصين وكوبا وفيتنام . ففي كل من هذه الحالات حدثت ، خلال المراحل الأولية من « النظام الجديد » ، هجرة جماعية بين المهنيين إلى الغرب . ومع ذلك فانه في غضون جيل واحد ، أو نحو ذلك ، من ترسيخ « النظام الجديد » لا تكاد تلحظ أية هجرة . إن التعليم ـ بعد تحوله الجذري الهادف إلى خلق مثقفين جدد (ملتزمين) ـ يلعب هنا أيضا دورا حافزا ، ولكن في الاتجاه المعاكس بالطبع .

٤ ـ سياسة الحكومة إزاء هجرة الكفاءات

على الرغم من أنه اتضح بحلول عام ١٩٧٥ أن السودان يشهد ـ لأول مرة في تاريخه ـ نزوح كفاءاته العالية نزوحا كبيرا إلى الخارج ، فإن ردّ فعل الحكومة إزاء هذه الظاهرة لم يظهر إلا في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ في شكل قرار وزاري[١٠] هدف إلى تنظيم هذا النزوح . وقد حاولت الحكومة ذلك عن طريق :

(أ) جعل مغادرة موظفي الحكومة البلد دون موافقة مستخدمهم (أي الحكومة) عملا غير قانوني .

(ب) طلب التعاون (المالي) من الحكومات المستفيدة من النزوح لمساعدة السودان على إنتاج

---

(١٠) قرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ .

كفاءات عالية بما يلبي حاجاته وحاجاتها ايضا .

ولما كان معظم العاملين ذوي الكفاءات العالية يتركون وظائفهم بطرق غير مباشرة ، فإن الجزء (أ) من هذه السياسة زيادة لا حاجة اليها . وفيما يتعلق بالجزء (ب) فإن المرء يلاحظ أن الحكومات المشار اليها في ذلك الجزء منهمكة كثيرا في بناء مؤسسات التعليم / التدريب الخاصة بها . وهي تستخدم ـ إلى جانب السودانيين ـ أعدادا كبيرة من جنسيات أخرى . ولهذا فانه لا يعقل أن تساعد هذه الحكومات السودان على النحو الذي تقترحه حكومته .

لقد برهنت سياسة عام ١٩٧٦ ، نظريا وتطبيقا على حد سواء ، على أنها بداية غير صالحة ، فكانت الحاجة ملحة بالتالي إلى سياسة جديدة . فعقدت « الندوة القومية عن الهجرة » ـ التي أشرنا اليها في القسم (١) ـ استجابة لدعوة رئيس الجمهورية في آب / أغسطس ١٩٧٨، إلى ضرورة القيام عن طريق بذل جهد جماعي بصياغة سياسة متكاملة للهجرة » . ومن المثير للاهتمام بقدر كاف أن هذه الندوة لم يكن لديها عمليا شيء جديد لتضيفه إلى سياسة عام ١٩٧٦ ولتضمنه في توصياتها بشأن سياسة ازاء هجرة الكفاءات . ويسهل حل هذه المفارقة الظاهرة حينما يدرك المرء حدود الإطار الذي اقتصرت عليه الحكومة في بحثها عن سياسة تنتهجها في هذا الصدد . وتشكّل المتطلبات التالية هذه الحدود :

(أ) إن لدى الحكومة خططا إنمائية طموحة يعتمد تحقيقها بدرجة حرجة على توافر : ١ ـ مساعدة عربية كبيرة وخاصة من العربية السعودية [١١] ؛ ٢ ـ أعداد كبيرة من الكفاءات العالية [١٢] .

(ب) تعتمد الحكومة بصورة متزايدة ـ من أجل بقائها ـ على الدعم (المالي) من تلك البلدان نفسها التي تحتاج إلى الكفاءات العالية قدر ما يحتاج السودان اليها ، لتحقيق خططها الانمائية الخاصة بها الطموحة للغاية .

المحنة التي تجد الحكومة نفسها فيها ذات طبيعة تجعل الأخذ بسياسة تنظيمية عديمة الفعالية هو الخيار الوحيد المتاح لها . ومع ذلك توجد أمام الحكومة خيارات أخرى مقترحة في التحليلات الواردة في الأقسام السابقة . منها الخياران التاليان :

ـ إمداد النظام التعليمي بدرجة كبيرة من الملاءمة ؛
ـ إضفاء الطابع المحلي على برامج التدريب .

وبوجه عام فانه كلما كان قدر الملاءمة أكبر في مضمون التعليم زادت الفائدة العائدة على البلد من المهارات التي يتم تعلمها وقل رواج المؤهلات التي يتم الحصول عليها في الأسواق الدولية . وقد نوقشت هذه النقطة في إطار التعليم الطبي في كتاب غيش وجودفرى (١٩٧٩) . وينفق السودان نصيبا هو في امسّ الحاجة اليه ، من مكاسب صادراته على برامج التدريب في الخارج ، على الرغم من أنه من السهل تنفيذ معظم تلك البرامج محليا في جامعة الخرطوم بخاصة . ولو أن الأموال الموفرة عن طريق

---

(١١) تبلغ نسبة اسهام الموارد الخارجية في الاستثمارات المسقطة في خلال خطة السنوات الست الحالية ٥٢٪ . أنظر خطة السنوات الست (١٩٧٧) ، المجلد الثاني .

(١٢) تحتاج وزارة الصحة في العام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ الى ٤٧٢٥ طبيب عام . في حين ان الوزارة تستخدم في الوقت الحاضر أقل من ٢٥٪ من هذا العدد . أنظر خطة السنوات الست (١٩٧٧) ، المجلد الأول . كذلك تتطلب الخطة ٤٤٠٠ مهندس . ومن المشكوك فيه ما اذا كان يوجد حاليا ما نسبته ٢٠٪ من هذا العدد .

الأخذ بسياسة تضفي الطابع المحلي على نظام التعليم قد استخدمت لتحسين بيئة عمل المدربين المحليين ومستوى معيشتهم ، لكان في الإمكان تحقيق خفض غير ضئيل في نزوح أصحاب المهن الملائمة للبلد إلى الخارج .

إن مسألة تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه التوصيات مسألة ما زال باب البحث فيها مفتوحا . ونظرا للمعارضة القوية التي ستولدها هذه التوصيات بالتأكيد(١٣) فإنني أميل ، بالطبع ، إلى التشاؤم في هذا الصدد . كما أعتقد أن حجم النزوح إلى الخارج في المستقبل القريب سيقرره إلى حدّ كبير حجم الطلب في البلدان المستقبلة ولن تقرره أية اجراءات تتخذها الحكومة في هذا الصدد .

٥ ـ اتجاهات المستقبل

على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها التنبؤ بتطور الظواهر الاجتماعية ، فإنني أتجرأ في هذا القسم الختامي على تقديم بعض الملاحظات عن نزوح الكفاءات السودانية العالية إلى الخارج في السنوات القليلة القادمة .

ما زال نظام الحكم الحالي في السودان يعلق آماله على اكتشاف مصدر جديد لثروة كبيرة باعتبار ذلك المخرج الوحيد من محنته الاقتصادية . وبالأمس كان الشعار أن السودان هو « سلة الأغذية » للعالم كله ، وشعار اليوم هو « النفط » ، وأظن أنه سيكون في الغد « الثروة المعدنية في البحر الأحمر » . ومع ذلك فإن خبرات عدد غير قليل من بلدان العالم الثالث تبرهن بصورة مقنعة على أن الثروة من السلع الأولية ليست ضمانا لرخاء اقتصادي . والحقيقة أن هذه الثروة قد تزيد من تفاقم وضع اقتصادي هو سيء أصلا .

ويتضح في ضوء الاقتصاد السياسي الحالي للسودان أن ثروات السودان الاقتصادية ـ بغض النظر عن تحقيق هذه الآمال ـ لن تظهر أي تحسن ذي شأن في المستقبل القريب (السنوات الثلاث أو الأربع القادمة) . ولهذا من المأمون أن نتنبأ بأن السودان سيعاني خلال السنوات القليلة القادمة مصاعب اقتصادية جمة ، وتصاعدا في الصراع الاجتماعي ، وزيادة في المستوى الحالي للكبت السياسي .

أما على الصعيد الخارجي فإن ما تتوقعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة لعام ١٩٨٠ من نمو اقتصادي لا يكاد يذكر وتتوقع اشتدادا في التضخم والبطالة لمعظم البلدان الرأسمالية المتقدمة ، جنبا الى جنب مع زيادات أخرى في أسعار النفط (أنظر OECD . 1980) ويحدث كل هذا آثاراً ثلاثة مهمة على هجرة الكفاءات السودانية العالية . أولها ، ازدياد سوء الوضع الاقتصادي السوداني من خلال استيراد التضخم من الغرب واستيراد النفط الأكثر كلفة . وثانيها ، إن فرص استخدام الأشخاص الأجانب ذوي الكفاءات العالية في البلدان الغربية سوف تزداد تضاؤلا . وثالثها ، إن الزيادات في أسعار النفط ستساعد على أن تتيح مزيدا من الفرص لذوي الكفاءات العالية في بلدان مثل العربية السعودية .

يبدو من المؤكد في ضوء الملاحظات الواردة أعلاه أن هجرة الكفاءات السودانية العالية إلى الأقطار العربية المنتجة للنفط ستستمر مع الاحتفاظ بكامل قوتها . والحقيقة أنه ، في نهاية عام

---

(١٣) من داخل الحكومة والهيئات المهنية والنقابات العمالية والمؤسسات التعليمية .

١٩٧٩ ، أرسل نحو ١٠٠ من حملة درجة الدكتوراه في جامعة الخرطوم طلبات للعمل في جامعة « العين » في أبو ظبي وحدها ! و ٤٠ من الاطباء المعينين حديثا غادروا السودان إلى اليمن الشمالي في خلال الشهرين المنتهيين يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ . فإذا كان هذا هو الاتجاه فإنه ما من شيء أكثر سخافة من الحديث عن « مكاسب » من هجرة الكفاءات ، ما لم يكن المرء يعتقد ، بالطبع ، أن هذه الظاهرة ستساعد على اطلاق شرارة تحول اقتصادي ، اجتماعي وسياسي جذري . والحقيقة هي أنه بالنظر إلى أن هجرة الكفاءات هي عرض ، فان احتواءها الفعلي رهن بإزالة النسق الذي انتجها . □

التذييل (١) : نمط هجرة المهنيين المستخدمين في مؤسسات حيوية

فيما يلي بيانات عن هجرة المهنيين في عدد من المؤسسات الحيوية الحكومية وشبه الحكومية . والإجراء الذي اتبع في تجميعها كان كالتالي : جرى التحقق من الملاك الكلي للمهنة في كل مؤسسة بالاستناد إلى الموجودين منهم أو الموفدين إلى الخارج في دورات دراسية . ثم جرى تحديد مكان وجود الأشخاص غير المدرجة اسماؤهم في القائمة الثانية وتاريخ تركهم للوظيفة ، استنادا إلى السجلات الرسمية إذا توفرت وإلى زملاء المهنيين المعنيين ، أو استنادا الى أي من المصدرين . وفيما عدا الأطباء ، (أنظر الجدول ١ ـ ٤) كان أداء هذا الإجراء حسنا . أما وجه الصعوبة بالنسبة للأطباء فقد تمثل في مجرد حجم المؤسسة التي تستخدمهم وانتشارها الجغرافي ولا مركزيتها الحديثة .

ويحمل جميع المهنيين المشار اليهم في هذه الورقة درجة بكالوريوس جامعية كحدّ أدنى لمؤهلاتهم . وبصفة خاصة فإنّ خريجي معاهد الفنون التطبيقية ليسوا مدرجين في هذه البيانات .

جدول ١ ـ ١ : هجرة اعضاء هيئة التدريس ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٩

السنة الجامعية	٦٨/ ١٩٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦	٧٦/ ٧٧	٧٧/ ٧٨	٧٨/ ٧٩	المجموع
العدد	٢	٢	٢	٦	٧	٧	١٢	٢٣	٢٦	٢٨	٣٣	١٤٨

ملاحظات :

(أ) عاد حتى الآن عشرون من هؤلاء الذين هاجروا .

(ب) ترك ١٤ شخصا (يمثلون ٩٪ من اولئك الذين هاجروا) الجامعة دون إخطارها . وقد تركوا جميعهم ، ما عدا اثنين منهم ، الجامعة بعد عام ١٩٧٦ .

(ج) يعمل أكثر من ٩٠ ٪ منهم في الوقت الحاضر في أقطار عربية ، وأغلبيتهم في المملكة العربية السعودية .

(د) بلغ عدد الأعضاء السودانيين في هيئة التدريس للسنة الجامعية (٧٨/ ١٩٧٩) ٥٤٢ شخص .

جدول ١ ـ ٢ : هجرة الجيولوجيين ، وزارة الطاقة والتعدين ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٦	٢	٨	٣	٢٤

ملاحظات :

(أ) من أصل المجموع الوارد في هذا الجدول يوجد ٦ منهم في أمريكا الشمالية ، و٧ في المملكة العربية السعودية ، و٤ في كل من ليبيا وأبو ظبي ، و٢ في عمان ، وواحد في اليمن الشمالي .

(ب) بالإضافة إلى ذلك ، ترك ٣٢ جيولوجيا الوزارة (١٠ إلى القطاع الخاص و٢٢ إلى مؤسسات عامة) ، منهم ١٩ جيولوجيا تركوا العمل مع الوزارة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ .

(ج) يوجد في الوقت الحاضر ١٧٥ جيولوجي سوداني يعملون مع الوزارة .

جدول ١ ـ ٣ : هجرة المهندسين ، المؤسسة العامة للكهرباء والماء ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٩

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	١	٠	٣	١	٠	١	٣	٣	١٧	١٥	٢٩	٢٩	١٠٢

ملاحظات :

(أ) علم أن ٣٠ مهندسا آخر غادروا بعد تموز/ يوليو ١٩٧٨ . ومع ذلك لم أتمكن من الوصول إلى تحديد دقيق لتواريخ مغادرتهم .

(ب) أكثر من ٩٠٪ هاجروا إلى أقطار عربية منتجة للنفط ، وبخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة .

(ج) ترك ٢٩ مهندسا آخر المؤسسة للعمل في القطاع الخاص ، منهم ١١ تركوا في عام ١٩٧٦ ، و٤ في عام ١٩٧٧ ، و٥ في عام ١٩٧٨ ، و٤ في عام ١٩٧٩ .

(د) يبلغ عدد الذين يعملون مع المؤسسة في الوقت الحاضر ١٢٤ مهندس .

جدول ١ ـ ٤ : هجرة الأطباء ، وزارة الصحة ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩

السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	٠	١٤	١٨	٣٠	٤١	٢٢	٤٣	٢٩	٥٣	١٠٣	٢٤	٣٧٧

ملاحظات :

(أ) لعل في الإمكان الوصول إلى أفضل تصوير لنقص هذه البيانات ببحث الهجرة في وحدة



واحدة : مستشفى الخرطوم العام ، فمن أصل الملاك الكلي المسجل المكون من ٧٩ طبيبا (١٩ مختصاً ، ١٥ مسجلا ، و٤٥ ممارسا عاما) في عام ١٩٧٩ ، ترك ٢٥ طبيبا يعمل مع المستشفى (٧ مختصين ، مسجلان ، و١٦ ممارسا عاما) وغادر ٧ منهم الى المملكة المتحدة على نفقتهم الخاصة ، لإجراء مزيد من الدراسات ، وغادر الباقون إلى اقطار الخليج .

(ب) بالإضافة إلى المذكورين أعلاه ، يوجد ٥٧ طبيبا معارا لأقطار عربية منتجة للنفط .

(ج) يبلغ الملاك الكلي الحالي من الأطباء في الوزارة ١٩١٩ طبيب ، منهم ٥٧ معاراً (انظر الملحوظة (ب) أعلاه) ، و١٦٣ موفد إلى المملكة المتحدة في دورات دراسية . هكذا يتعين أن يكون عدد الأطباء الذين يخدمون الوزارة حاليا ١٦٩٩ طبيب . ويبدو أن في هذا الرقم مبالغة كبيرة لأن التقديرات التي كان يتعين الوصول اليها في اجتماع مشترك عقد مؤخرا ما بين الإدارة والنقابة العامة للأطباء ، استنادا الى ما قاله سكرتيرها ، من أجل تمويل علاوات للأطباء قد بنيت على أساس وجود عدد أقصى من الأطباء العاملين مع الوزارة قدره ٦٥٠ طبيب .

جدول ١ - ٥ : هجرة المهندسين ، وزارة الإنشاء والأشغال العامة ، ١٩٦٩ - ١٩٧٩

السنة	٦٩ - ١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	٠	٢	٤	١٨	٣٥	٢٠	٢٤	٣٩	١٤٢

ملاحظات :

(أ) علم أنه هاجر ٩ مهندسين آخرين . ومع ذلك فإنني لم أتمكن من تحديد تواريخ رحيلهم ولا وجهاتهم النهائية .

(ب) يوجد في الوقت الحاضر ١٦١ مهندس (١٨ منهم موفدون إلى الخارج في دورات دراسية) يخدمون الوزارة .

جدول ١ - ٦ : هجرة المهندسين المدنيين والمعماريين ومخططي المدن ، ادارة الإسكان ، الخرطوم ، ١٩٦٨ - ١٩٧٩

السنة	٦٨ - ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	٠	٧	١٨	١٩	١٥	٨	٦٧

ملاحظات :

(أ) علم أن ١٤ مهندسا آخر تركوا العمل مع الادارة بعد ١٩٧٤ . ومع ذلك لم يكن في الإمكان تحديد السنة التي تركوا العمل فيها ، غير أن خمسة من هؤلاء يعملون في القطاع الخاص .

(ب) يخدم الإدارة في الوقت الحالي ٤١ مهندسا .



جدول ١ ـ ٧ : هجرة المهنيين ، معهد البحوث والاستشارات الصناعية ، وزارة الصناعة ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩

السنة	٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
العدد	٠	١	٢	١	٤	٢	١٠

ملاحظات :

(أ) يتألف معظم المهنيين في المعهد من المهندسين (الميكانيكيين ، الكيمائيين ، مهندسي النسيج ، الخ) والاقتصاديين والكيمائيين .

(ب) ترك ٣٣ آخرون المعهد إلى القطاع الخاص (٢٢ منهم تركوا المعهد بعد عام ١٩٧٤) .

(ج) وصل الملاك الكلي للمعهد من المهنيين لعام ١٩٧٩ الى ١٣٠ مهنيّ .

التذليل (٢) : **تطور مرتبات المهنيين عند بدء التعيين في مؤسسات حكومية وشبه حكومية مختارة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩**

فيما يلي المرتبات السنوية بالجنيه السوداني عند بدء تعيين مهنيين مختارين من بين أولئك الذين شملتهم البيانات الواردة في التذييل (١) . ولا ترد في كل حالة من الحالات إلّا معلومات عن السنوات التي جرى فيها تعديل المرتبات .

جدول ٢ ـ ١: المرتب الإجمالي السنوي للمحاضرين عند بدء تعيينهم في جامعة الخرطوم ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩

بالجنيه السوداني

السنة	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٧٨
المرتب	١٣٨٠ (١٥٠٠)	١٣٨٠ (١٥٦٠)	١٩١٠ (٢٢٧٠)	٢٨١٢ (٢٨١٢)

ملاحظات :

(أ) المؤهل العادي للمحاضر هو درجة الدكتوراه .

(ب) الأرقام الواردة بين أقواس هي للمحاضرين المتزوجين .

جدول ٢ ـ ٢ : المرتب السنوي الإجمالي للجيولوجيين عند بدء تعيينهم ، وزارة الطاقة والتعدين ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩

بالجنيه السوداني

السنة	١٩٦٥	١٩٧٨
المرتب	٧٣٢	١٤١١,٥٠٠

ملاحظة : هذه المرتبات هي للجيولوجيين الذين أتموا بنجاح برنامجا دراسيا للمتفوقين مدته خمس سنوات في جامعة الخرطوم أو برنامجا معادلا له .



جدول ٢ ـ ٣ : المرتب السنوي الإجمالي للمهندسين عند بدء تعيينهم ، المؤسسة العامة للكهرباء والماء ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩

بالجنيه السوداني

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٨
المرتب	٦٢٠,٤٠٠	٧٢٠	٨٨٨	٧٨٨,٤٠٠	٩٠٧,٩٩٢	١١٣٤,٧٩٢

التذييل (٣) : **بعض مؤشرات اقتصادية**

فيما يلي نستخدم المختصرات والتعريفات التالية :

ن . خ . د . : نسبة خدمة الدين = مدفوعات خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات في السنة

ن . ح . ك . : الناتج الحقيقي الكلي .

ن . ت . ق . : نسبة تسديد القروض = المبلغ المسدد في السنة / القروض المسحوبة

جدول ٣ ـ ١ : المتوسط السنوي للرقم القياسي لنفقات المعيشة بالنسبة لأصحاب المرتبات العالية (الدخل السنوي لا يقل عن ٥٠٠ جنيه سوداني) . (١٩٧٠ = ١٠٠)

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١٠٠	١٠١,٣	١٠٩,٦	١٢٦,٧	١٥٧,٣	١٩٠,٤	١٩٤,٢	٢٢٨,٢	٢٧٣,٨	٣٣٨,٥*

المصدر : إدارة الدخل القومي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

* هذا الرقم هو متوسط الأشهر الثمانية الأولى من السنة .

جدول ٣ ـ ٢ : تكاليف البناء كما يقدرها البنك العقاري بالجنيهات السودانية

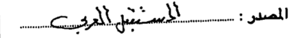
السنة	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩
كلفة المتر المربع	١٨	١٥	٢٨	٦٥

ملاحظات :

(أ) كل التكاليف المذكورة هي للبناء باستخدام مواد محلية (ما يسمى القشرة) .

(ب) التقدير النظير للعام ١٩٧٩ بالنسبة للبناء بالاسمنت المسلح هو ٢٠٠ جنيه سوداني .



المصدر : 

التاريخ : مايو ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جدول ٣ ـ ٣: نسبة خدمة الدين ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
ن . خ . د . (٪)	٢٩,٨	٣٣,٧	٢٧,١	٢٠,٩	٢٣,١

المصدر : السودان ، وزارة المالية والاقتصاد القومي، المسح الاقتصادي ٧٨/١٩٧٩ (الخرطوم : الوزارة) .

جدول ٣ ـ ٤ : نسبة تسديد القروض الرسمية ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
ن . ت . ق. (٪)	٩٣,٨	١٤١,٣	٥٤,٧	٦٢,٢	٢١,٧	٤٨,٣	٥٥,٥	٦٥,٥	٧٨,٩

المصدر : التقرير السنوي لبنك السودان ، ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ .

جدول ٣ ـ ٥ : متوسط معدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الكلي والفردي بأسعار السوق(٪)

الفترة	٦٠ ـ ١٩٧٠	٧٠ ـ ١٩٧٧	٧٣ / ١٩٧٤	٧٤/ ١٩٧٥	٧٥/ ١٩٧٦	٧٦/ ١٩٧٧
ن . ح . ك .	٣,٣	٩,٥	ـ ٢,٠	١,٦	٥,٩	ـ ٩,٠
نصيب الفرد						
من ن . ح .	١,٤	٧,٤	ـ ٣,٩	ـ ٠,٣	٣,٩	ـ ١٠,٨

المصدر : Hand book of International Trade and Development Statistics 1979 United Nation. (New York: U. N. 1979).



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : مايو ١٩٨٠

هجرة الادمغة العربية والاغتراب الثقافي

د. رضا بوكراع

الاستاذ في مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في جامعة تونس .

إن الهجرة سواء كانت فردية او جماعية إنما هي سلوك يخضع إلى دوافع نفسية ترتبط بتأثيرات الهياكل الاجتماعية وخصائصها . ولذلك وجب عندما نتناول بالدرس ظاهرة هجرة الادمغة العربية ان نربط الدوافع النفسية التي تحدد قرار المهاجر بخصائص المجتمع العربي في المرحلة التاريخية التي يمر بها .

ولعل مقولة الاغتراب الثقافي هي احسن اداة تمكن من التنبيه إلى تجربة الغربة التي يعيشها الاطار في مجتمعه نتيجة لاستبطانه للمعرفة الغربية ، وإلى علاقة هذه التجربة بوضعية المجتمعات العربية المتميزة بالتبعية الثقافية والتكنولوجية للامبريالية . والمنهاج الذي يعتمد مقولة الاغتراب إنما هو البديل الضروري للمنهاج الوظيفي الذي طغى في العلوم الاجتماعية وفرض رؤيته لقضايا الهجرة في العالم . ومن ثمّ وجب ايضاً حصر ميزات المنهاج الوظيفي وإظهار مدى عجزه عن فهم الواقع العربي المتطور .

خصائص المنهاج الوظيفي

يعتبر المنهاج الوظيفي أن قرار الهجرة او المكوث في البلد الام إنما هو سلوك تشترك في طبيعته جميع المسالك الاخرى التي تخضع إلى الدوافع النفسية المحددة للاختيارات ، فهي مسالك تشكل اجوبة لإثارات المحيط* .

لا محالة ان قرار الهجرة اكثر تعقيداً من قرار شراء صنف من السيارات او نوع من السجاير ولكن تعقد الموضوع يقابله هنا تعقد الطريقة . فالمنهج الوظيفي يحاول ان يحصر جميع الدوافع الممكنة للقرار وذلك يشمل جميع اوجه الحياة انطلاقاً من التأثيرات العائلية إلى التأثيرات السياسية والثقافية .

وينقلب مجهود الباحث إلى تعداد مختلف الدوافع النفسية ومحاولة قياس مدى الشدة التي أسهمت بها في تحديد القرار . والاستمارة تنقلب ايضاً إلى اختبار يشتمل على مجموعة إثارات تولد

* Environment Stimuli Responses



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٠

إجابة ينكشف عند تحليلها العامل المحدد لسلوك المهاجر .

فالاسئلة تلعب دور الإثارة في الاختبار النفسي ومجموعها يصبح اداة موضوعية منفصلة عن ذاتية الباحث فتضمن بذلك الموضوعية والشمولية وتتوفر للدراسة شروطها العلمية . وعلى هذا الاساس يمكن لنا ان نعرّف قرار الهجرة بأنه سلوك يمثل إجابة على إثارة تصدر عن المحيط وتتميز هذه الطريقة ثلاثة مستويات في التحليل :

فالمستوى الاول يتمثل إذن في المحيط بصفته مجموعة من الميزات يختص بها النظام الاجتماعي لكل من البلد الام وبلد الهجرة . وتتجسم هذه الخصائص في مؤشرات كمية يمكن تحديدها إحصائياً ، نذكر منها : معدل المدخول الفردي ، خصائص نظام التعليم ، ميزات سوق الشغل ... الخ .

المستوى الثاني يتمثل في المتغيرات النفسية الاجتماعية التي من شأنها ان تؤثر في القرار والمتجسمة في المؤسسات كالعائلة والجامعة والنوادي وغيرها من المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية .

ويشترك هذان المستويان في خاصية انهما يدرسان بالانطلاق من الواقع المشاهد الملموس اي انهما يتميزان بصبغتهما الامبريقية الوضعية ، وبناء على ذلك فهما يتميزان عن المستوى الثالث وهو مستوى الدوافع النفسية المحددة للقرار . المفروض ان هذه الدوافع مجهولة من طرف الباحث ولا يمكن الكشف عنها في تعددها وتسلسلها وتفاوت درجة حدتها إلا عن طريق البحث الإحصائي . ويمكن هكذا ان نصل إلى بناء علاقات بين المتغيرات التابعة المتمثلة في الدوافع المؤدية لقرار وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخصائص الاقتصادية والثقافية المتجسمة في المؤشرات الإحصائية للنظم الاجتماعية . ويمكن لنا ان نذكر مثالاً لذلك وهو ان نختبر افتراضاً من النوع الذي يقول بأن هجرة الادمغة تكثر في البلاد التي تتميز بقلة استيعابها للنمط الحضاري الغربي .

المنهاج الوظيفي وقضية هجرة الادمغة العربية

إن طريقة تحليل الدوافع للسلوك التي صيغت بالاعتماد على دراسة عادات الاستهلاك في المجتمعات الرأسمالية لا يمكن ان تنقل لتطبق على سلوك هجرة الادمغة العربية من غير صعوبات .

فطبيعة الدوافع للهجرة لا تحصر بنفس سهولة وطبيعة الدوافع للسلوك الانتخابي في الديمقراطيات الغربية وذلك للاسباب الاتية :

- لا يمكن ان نصنف مختلف الدوافع في سلم متجانس وان نضع على الصعيد نفسه الدافع العائلي مثلاً والدافع السياسي .
- لا يمكن ان يعتبر الشعور القومي ، كدافع ، له نفس الاهمية والوزن ونفس البساطة والوضوح كأذواق الاستهلاك الثقافي او كنزعة النمو والاكتمال المهني .

فالمنهج الوظيفي السلوكي في الوقت الذي يوهم بأنه يستعمل مفاهيم لغوية محايدة لانها تتميز بالشكلية والموضوعية فإنه يعالج في الواقع مفاهيم مشحونة بمعان ودلالات متعددة من الصعب حصرها في اتجاه احادي ، فالقومية تولد صدى سلبياً في التفكير الغربي المتقدم ، بينما تفجر مشاعر ومشاغل جد إيجابية عند الإنسان العربي . وهل يمكن ان يكون الاختبار المتمثل في الاستمارة حيادياً اذا ما عرض على معارض سياسي في المنفى او على مهاجر مهدد بالطرد او بالتتبع الإداري ؟



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : مايو ١٩٩٨

وبالاضافة إلى ان المنهاج الوظيفي عاجز نتيجة لنزعته السلوكية على النفاذ إلى المعاني العميقة لقرار الهجرة ، فإن طريقته المعتمدة على الإجابات اللفظية لا تمكن من دراسة الظاهرة بصفة علمية ، ذلك ان عدم الإجابة اكثر دلالة من الإجابة في هذا المجال والاستمارة تصبح اكثر دلالة بالفراغ الذي فيها اكثر مما امتلأت به من إجابات شكلية . وفعلاً فهذا النوع من الاستمارات يكثر الفراغ فيها ، وتتعدد فيها اللاإجابات ، فيصبح الاجدر بالباحث ان يهتم باللاإجابة إذ يكمن جوهر المحددات للقرار من خلالها .

إن الدراسات التي انتهجت المنهج الوظيفي اهتمت بقضية هجرة الادمغة على اساس انها تندرج في مشاكل الصعوبات التي يتلقاها الطالب العربي في التطابق والنظم الجامعية الامريكية ، فهي إذن تتضمن احكاماً قيمية تفضيلية على الحضارة الغربية ، وتحقيراً للحضارة العربية ، وهي لا تنتبه إلى طبيعة العلاقة التي تربط الحضارتين والتي تتميز بالهيمنة والتبعية ولا تؤكد على إمكانيات التطور والنهضة التي تميز المجتمع العربي . ومن ثمة فالمنهاج الوظيفي لا يمكّن من اعتبار ظاهرة هجرة الادمغة العربية مرتبطة مع قضية الامبريالية الثقافية بل لا بد من القول إن المنهاج الوظيفي إنما هو شكل من اشكال هيمنتها على المجتمعات العربية . ومن هنا جاءت الاهتمامات بمقولة الاغتراب الثقافي كبديل يربط ظاهرة هجرة الادمغة العربية بالامبريالية الثقافية .

هجرة الادمغة العربية والإمبريالية الثقافية

تتميز الإمبريالية الثقافية بتمركز المعرفة والإعلام العلمي والتكنولوجي في مناطق من العالم تلتقي حدودها بحدود التقسيم العالمي للعمل . ويصطحب ذلك انتشار انماط من التنظيم ومن الإنتاج ومن الاستهلاك تفرض على العالم بصفتها المعيار الوحيد الذي لا بد من ان يتبع من جميع البشر ، وينجر عن ذلك تجانس في الاساليب وفي الطرق يشمل جميع الظواهر للحياة اليومية .

وهكذا فإن الثقافة المهيمنة تنقلب إلى الانتصاب كالثقافة المعيارية التي تقاس بحسب سلم قيمها مختلف الثقافات الاخرى « الهامشية » . فالامبريالية الثقافية تسيطر على المعرفة والتكنولوجيا وتحتكرها ، وهي تفرض بذلك الانماط الثقافية المتولدة عنها في الوقت الذي تراقب عملية الاستيعاب لتلك الانماط عن طريق السيطرة على نظم التربية والتكوين . فالامبريالية الثقافية تولد إذن استقطاباً في العالم ببنية تتميز بوجود مركزية مهيمنة وبمحيطية مهيمن عليها . ويتولد عن هذه البنية انفجار الذاتية الثقافية للشعوب ، وانبتات الافراد المنتمين إليها ، مما يؤدي إلى تحقير قيمها الحضارية . وتختلق هكذا ثنائية ثقافية مبنية على ثنائية اقتصادية تعكس الهيمنة المولدة للاغتراب الثقافي .

يمكن الانطلاق من افتراض اساسي وهو ان ظاهرة الاغتراب الثقافي تمس جميع الفئات في المجتمع العربي نتيجة لوضعيته في مجال التقسيم العالمي للعمل ، ولكن تجربة الاغتراب الثقافي يعيشها المثقف العربي بأكثر حدة من غيره . إذا اعتبرنا ان المثقف هو ذاك الذي استبطن المعرفة التي تعكس حاجيات وانماط الثقافة للمجتمع الذي ولّد تلك المعرفة طبقاً لدرجة نموه وتطوره فإن المثقف العربي الذي تكوّن في الغرب يجد بينه وبين المجتمع العربي غير المولّد للمعرفة ، مسافة تشكل احسن مؤشر لقياس الاغتراب . وهي مسافة ثقافية واقتصادية وتكنولوجية ترتبط بالتأخر التاريخي الذي يميز المجتمع العربي إذا ما اعتبر الغرب المعيار للتقييم ، وذلك ما يحصل للمثقف عند اكتماله لتكوينه الذي يتحول الى تنشئة ثقافية ثانية* تجعل منه كائناً غريباً في وطنه .

* Secondary Socialization



المصدر : المستقبل العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٠

ذلك ان عملية استيعاب المعرفة لا تنفصل عن عملية استبطان الانماط الثقافية المصاحبة لها ، وخاصة منها الطموحات للتحقق المهني التي تشكل قيمة اساسية في تحقيق الشخصية عند الطبقات المهيمنة في المجتمعات الرأسمالية الصناعية . فاكتمال الشخصية في هذه المجتمعات إنما هو وليد التقاء التحقق المهني الآلي بالقيم الثقافية المهيمنة في المجتمع والمحددة لذاتيته . بينما المثقف العربي يعيش ثنائية وتناقضاً بين هذين العنصرين ، إذ المعرفة التي استوعبها ليس لها مقابل في الخصائص الثقافية في مجتمعه المتأخر .

فبالنسبة للمثقف العربي تحقيق المطامح المهيمنة لا يمكن ان يكون إلا على حساب الذاتية الثقافية ، ومن هنا يأتي سلوك الهجرة . إذ ان الإمبريالية الثقافية تحوّل تلك المعرفة إلى بضاعة يمكن ترويجها في السوق العالمية وخاصة منها تلك التي تعرف سيطرة النظام الإمبريالي . فالمثقف العربي صاحب الخبرة والمعرفة ينقلب إلى منبتّ بالنسبة لوطنه ورحالة بالنسبة لمجتمعات الامبريالية يرد لها البضاعة التي تسلمها منها عند مرحلة التكوين فيها . ولعل لجميع هذه الاسباب تتأكد نجاعة استعمال مقولة الاغتراب الثقافي .

فالتجربة التي يعيشها المثقف العربي تشتمل على عنصر الغربة ، تلك الغربة التي يعيشها في كلتا الحالتين سواء استقر في وطنه، إذ يكون حاملاً لمعرفة لا تكتمل بها شخصيته نتيجة لميزات مجتمعه ، او هاجر وهنا يستوعب من طرف المجتمع المهيمن الذي يحتوي على ذاتية ، مما يؤدي إلى الغبن الثقافي .

الاغتراب هو إذن حالة هيكلية متولدة عن خصائص المجتمع العربي في علاقته مع الإمبريالية الثقافية وهذه الحالة تولد في الواقع ثلاثة انواع من ردود الفعل للمثقف العربي إذا لم يكن مهاجراً . فهناك حالة العجز وانتفاء القدرة على العمل ، والتفيير والانكباب في الاستهلاك ، وتلك اشد حالات الاغتراب . وهناك تبني الايديولوجية القومية على اساس انها تعبر عن إرادة السيطرة على التكنولوجية في سبيل الحفاظ على الذاتية والكرامة القومية . وهناك تبني السلفية والتنكر الكلي للغرب بما فيه من انماط تكنولوجية وثقافية ، وهي ايضاً تشكل نوعاً من الاغتراب لأنها تتنكر للتاريخ.

ولكن هنالك بديلاً للاغتراب يتمثل في الرؤية الواضحة للتاريخ ولميزان القوى العالمي والتخطيط لنهضة المجتمع العربي . وهذا يعني استئصال الشروط الموضوعية للاغترابات المتجسمة في طبيعة عملية التراكم الرأسمالي التي يعرفها الان المجتمع العربي والمتميز بالتبعية والانفتاح المنقاد للنظام الامبريالي . فانتفاء اغتراب صاحب الخبرة العربي يتحقق اذا ما سيطر المجتمع العربي على التكنولوجية المنبنية عليها تلك المعرفة وتسخيرها لخصائص الذاتية العربية ، وبذلك تنتفي غربة المثقف العربي بانتفاء غربة المعرفة عن المجتمع العربي .

التصنيع والاغتراب الثقافي

إن الصناعة ليست هي مجرد آلية تكنولوجية فهي ايضاً ثقافة ، اي هيئة من المسالك والاتجاهات والطموحات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط الانتاج الذي تولدت فيه تلك التكنولوجية . فالصناعة هي العقلانية التكنولوجية ولكن هذه العقلانية ليست بالمتغير المستقل عن نظام القيم الثقافية للمجتمع الذي يحتويها . والمجتمعات المصنعة تشترك لا محالة في استعمال تلك العقلانية التكنولوجية ، ولكن هذا الاستعمال يختلف بحسب نوعية اندراجه في الهياكل الاجتماعية وبحسب انطباعه بالخصائص الثقافية للمجتمعات وبحسب طبيعة وضعها في المجال الدولي والتقسيم العالمي للعمل .



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : مايو ١٩٨٠

فالتصنيع في اليابان نشأ في سياق سياسي اتسم بالفاشية والانغلاق امام محاولات التدخل الإمبريالي وفي سياق ثقافي اتسم بالمحافظة على الاصالة الثقافية التي لم تقض عليها العقلانية التكنولوجية ، اما التصنيع في روسيا فقد اعتمد على آيديولوجية البروليتاريا وعلى التسيير البيرقراطي في جهاز الدولة وقد تحقق في سياق سياسي اتسم بالنزاع مع الغرب ورفض هيمنته . اما التصنيع في المجتمع العربي فقد اندرج في سياق التبعية والهيمنة السياسية والاقتصادية واصطحبته ازمة في القيم الثقافية وتخلخل في اسس الذاتية الجماعية . فالعقلانية التكنولوجية كما صاغها المجتمع الغربي كانت دخيلة على المجتمع العربي واستعملت للهيمنة عليه داخلياً ، ولدعم علاقات التبعية التي تربطه بالامبريالية .

فالمجتمع العربي لا يسيطر على العقلانية التكنولوجية لانه مستهلك لانماطها التي تخدم مصالح الامبريالية ولا تتطابق وحاجياته للتنمية وللإقلاع الاقتصادي والاستقلال . ذلك ان عملية التراكم الرأسمالي التي تولدها تلك الانماط لا تخدم إلا فئة قليلة من المجتمع العربي ذات المصلحة المشتركة والرأس المال العالمي .

ولعل الإطارات الصناعية المتكونة في البلاد المصنعة هم الذين يشعرون بهذا التناقض في اشده لأن جميع التناقضات المرتبطة بالهياكل الاجتماعية تصبح بالنسبة لهم واقعاً يعيشونه في حياتهم اليومية . تلك التناقضات المولدة للاغتراب . ويمكن ان نحصر تأثيرات التناقضات في الابعاد التالية :

١ ـ الاصل الاجتماعي للإطار ؛ ٢ ـ الطموحات المهنية ؛ ٣ ـ علاقة الإطار بالسلطة .

١ ـ الاصل الاجتماعي : لقد عرفت البلاد النامية في العشرينات الاخيرة سياسة تربوية مشجعة لمواصلة الدراسات العليا وقد تجسم ذلك في تمكين عدد لا بأس به من أبناء الطبقة المتوسطة وحتى الدنيا من التكون في المجالات المختلفة من علوم وتقنية وكان ذلك اشباعاً للحاجيات الملحة التي ظهرت بعد الاستقلال نتيجة للفراغ الذي ولده رجوع الاطارات الاستعمارية لبلادها ولتعدد المشاريع الاقتصادية المندرجة في مخططات التنمية .

وقد ساهمت البلاد المصنعة في عملية التكوين ، وذلك بفتح أبوابها للطلبة وبتمكينهم من المنح لمتابعة الدراسة في الغربة ، وهكذا ظهرت في العقد الاول زمرة من الاطارات تتميز بأصل اجتماعي متواضع تعرف ترقية اجتماعية سريعة . فالطالب الذي تربى في وسط تقليدي ريفي شبه معاشي يتحول الى اطار يتعامل مع أحدث التكنولوجيات في سياق رأسمالي متقدم .

هذه الظاهرة ليست خاصة بالبلاد النامية ، اذ يمكن أن نلمسها أيضا في البلاد المصنعة ، الا أنها لا تتخذ في المجتمعات الرأسمالية ، ذات التمايز الطبقي المتصلب ، هذه الصبغة الجماعية القوية السرعة ، فيمكن للعائلة المتواضعة أن تولد اطارا لكن ذلك يحتاج الى جيلين أو ثلاثة ، بينما عملية الترقية الاجتماعية يمكن أن تتحقق في جيل واحد وبصفة سريعة في المجتمعات المتخلفة .

ومن هنا جاءت ظاهرة الانبتات الثقافي للاطار في المجتمع العربي . فالاطار يغترب ، اذن أول ما يغترب بالنسبة لعائلته وذلك اجتماعياً لأنه يصبح منتمياً لفئة إجتماعية مغايرة ، وثقافياً لأنه قد استبطن نتيجة للتكوين مفاهيم ومتصورات غريبة عن وسطه ، فتكوين الاطار وارتقاؤه الاجتماعي ينجر عنه انعزاله عن وسطه الاجتماعي وارتباطه الموضوعي بفئة اجتماعية جديدة متغربة . فالاطار في البلاد المتخلفة مهدد بالتنكر إلى اصله الاجتماعي ، وتلك حالة الاغتراب .



ذلك ان النظام الاجتماعي المهيمن سيحاول ان يحتويه ويسخر طاقته لمصالحه ، فالطبقة البرجوازية التقليدية تحتويه عن طريق تزويجه ببناتها فينسلخ عن نظام القرابة الذي يميز ثقافته ، ورأس المال العالمي يحتويه اذا ما استعمله اداةلهيمنته الاقتصادية وذلك بالاغراءات المادية خاصة وإن فشلت الدولة القومية في إرضاء وإشباع الحاجيات والطموحات الاستهلاكية التي تولدت فيه نتيجة لاستيعابه للنمط الحضاري الرأسمالي .

٢ ـ **الطموحات المهنية** : إن استيعاب المعرفة في مرحلة التكوين يتحقق في سياق ثقافي تطغى عليه قيمة الانجاز وطموحات التحقيق والفعل وإرادة التأثير في الواقع وتغييره . ومن البديهي ان يصطدم ذلك بواقع المجتمعات التي تحاول التصنيع . والصعوبة التي يعترضها الاطار هنا يمكن ان نلخصها في انه تكونّ ليعمل في وسط مصنع فإذا به يجد نفسه مقحماً في وسط لا يخضع كلياً لعقلانية التصنيع . وذلك لاسباب متعددة ترجع اولاً إلى السياق السياسي العالمي الذي تندرج فيه عملية التصنيع ، فمميزات الصناعات يطغى عليها الصنف التحويلي ، اي تكون دائماً في حالة تبعية بالنسبة للصناعات الثقيلة الغربية ، وإذا ما حاولت البلاد النامية إقامة صناعات ثقيلة فإنها لا تتمكن من السيطرة عليها كلياً بل إنها تصطدم بالمنافسة وسياسة التعطيل للإمبريالية العالمية ولا ينقص ذلك من تبعيتها ، ومن هنا مصدر شعور الإطار بالغبن والعجز وانعدام القدرة على الفعل .

والتنظيم الصناعي للعمل يعتمد على مفهوم الفريق المتميز بالتدرج وبتكامل الوظائف والذي يكون خاضعاً لسلطة الاطار وذلك يعني وجود اصناف من العملة متكونين بحسب مقتضيات سير العمل الصناعي ومنقادين إلى اوامر المسؤول التقني . وذلك يعني ايضاً وجود سياسة تكوين توفر للمؤسسات اصناف العملة التي يحتاج لها القطاع الصناعي . ولا شك ان هنا لك مجهودات جبارة من طرف الدول القومية لتكوين العملة وإدماجهم في الوحدات الانتاجية ، إلا ان هذه المجهودات تتعرض إلى صعوبات متعددة . فتطلعات العامل للأجور المرتفعة تجعله إما ان يهاجر ويغادر المؤسسة ، او لا يحقق الإنتاجية المرجوة منه نتيجة لعدم رضاه بما يقدم له من اجور .

وهكذا فالنموذج الذي عهده الإطار عندما كان في معامل البلاد المصنّعة يفتقده عندما يندمج في فريق عمل في بلاده التي لا تعرف الانتاجية التي يطمح لها . ولعل ذلك من الاسباب التي تجعله يتخذ موقفاً سلبياً من العملة ، لانه بحكم خبرته والفئة الاجتماعية التي ينتمي اليها وبحكم انعدام الرؤية الشمولية للامور لا يرى في العامل إلا عقبة من جملة العقبات في تحقيق مطامحه المهنية . وإذا به يجد نفسه متبنياً لخطاب الطبقة المهيمنة التي تؤكد على لا عقلانية سلوك العامل معتمدة في ذلك على إعتبارات ثقافية محقرة لخصوصية حضارة البلاد المتخلفة .

وهكذا فالاطار يجد نفسه يصدر احكاماً مجحفة على الثقافة المنتمي إليها اصلاً وبذلك تعرف شخصيته انفصاماً يشكل المؤشر لاغترابه الثقافي .

٣ ـ **علاقة الإطار بالسلطة** : تخضع جميع الظواهر الاجتماعية في آيديولوجية نمط الإنتاج الرأسمالي الى العقلانية التكنولوجية ، فالخبرة التكنولوجية هي مصدر السلطة ومصدر القرار، وفئة اصحاب الخبرة من الاطارات هي صاحبة السلطة في المؤسسة وفي المجتمع . ولعل تطور النظام الرأسمالي في المجتمعات المصنعة قد زاد في قوة وسيطرة هذه الفئة الاجتماعية وجعل منها قوة تنافس وتنازع السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية .

ومن الطبيعي ان لا يتحقق هذا النموذج في البلاد النامية بل إن الاطار يجد فيها نموذجاً معاكساً

يتميز بخضوع العقلانية التكنولوجية الى السلطة السياسية التي تعتمد على اسس غريبة كل الغرابة عن خصائص المجتمع المصنع كنظام القرابة ، وكالتحالفات السياسية ، وكالايديولوجيات السلفية . ولا غرابة ان يجد الاطار نفسه تحت سلطة ادارية متعسفة او ان يصطدم بإدارة وسيطية لا واعية بمقتضيات التصنع ، او يتعرض إلى عدم اعتراف بخبرته التكنولوجية وتسبيق اولويات مغايرة لاولوياته الانتاجية .

وهنا ايضاً يؤدي هذا الوضع بالاطار الى وصفه باللاعقلانية لأنه قد يتبنى العقلانية الرأسمالية كمقياس وهنا ايضاً يكون الإطار في حالة اغتراب . وذلك **اولاً**: لأنه يحكم على وضعه بالسلبية بالاعتماد على خصائص وضع غريب عنه ومهيمن عليه ، ولا يتنبه الى طبيعة التبعية التي تربط مجتمعه بالامبريالية ولا يتفطن إلى دور الهيمنة الاستعمارية في توليد ما يعتبره لا عقلاني . **ثانياً** ، لأن ما يعتبره عقلانياً في المجتمع الرأسمالي المتقدم إنما هو عقلانية مغلوطة ومضللة لانها تعتبر التكنولوجية متغيراً مستقلاً وعنصراً محايداً بينما هي في الواقع تعبر عن هيكل طبقي يتسم هو الآخر بالهيمنة والاستغلال والتبذير ويؤدي إلى ازمة الحضارة الغربية ككل .

ويمكن للاطار بحكم انتمائه الطبقي او القبلي او السياسي ان يضحي بمعرفته ويندمج في جهاز السلطة فيتوهم الفعل والسيطرة على الاحداث ويحاول التقليل من شدة حالة الاغتراب بالعمل السياسي القومي او السلفي او التقدمي ويمكن للإطار ان يندمج في فئة البورجوازية الكمبرودارية فيتحول محطة للامبريالية الاقتصادية بتكوينه مؤسسات اقتصادية إذا ما ساعده السياق الليبرالي لمجتمعه على ذلك ، ويمكن للإطار ان ينعزل عن مجتمعه فيتحول الى خبير مثله كمثل الخبير الاجنبي يؤدي وظيفته الآلية في مجتمعه ويرنو بطموحاتها ومتصوراته الى المجتمع الغربي المصنع .

وإذا ما فشلت هذه الامكانيات كانت الهجرة إلى البلاد المتقدمة حيث يندمج في إطار كونّ له ، وحيث يخيل له انه متطابق مع نفسه ومع إمكانياته المهنية . **فالهجرة إنما هي إمكانية من الامكانية المتاصلة في وضع الاغتراب الثقافي الذي تولده خصائص المجتمع العربي في علاقته مع الامبريالية** .□

المصادر

كتب

1 - Amin, Samir. **La nation arabe: nationalisme et lutte de classes.** Paris: Editions de minuit, 1976. (Grands documents).

2 — Boukraa, Ridha. «Les mutations de la profession médicale en Tunisie.» Colloque de l'Association internationale des Sociologues de langue Française vllé. **Sociologie des mutations.** Sous la direction de Georges Balandier, ed. Preparée par Yvonne Roux. Paris: Anthropos, [1970].

3— Laroui, Abdullah. **La crise des intellectuels arabes: traditionalisme ou histiriscisme?** Paris: Maspero, 1974.

4 —Marcuse, Herbert. **Eros et civilisation; contribution à Freud.** Traduit de l'anglais par Jean Guy Nény et Boris Fraenkel. Paris: Editions de Minuits, [1963].

5— **Renaissance du monde arabe; colloque interarabe de Louvain.** Sous la direction de Anouar Abdel-Malek, Abdel-Aziz Belal et Hassan Hanafi. [Gembloux]: Duculout, [1972].

6— **Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia.** Edited by A.B. Zahlan. Oxford: Pergamon Press, 1978.

دوريات:

.1— G. Ben Guigi. «La professionalisation des cadres dans l'industrie.» **Sociologie du travail:** Avril-Juin 1967.

2— Boukraa, Ridha. «L'entreprise industrielle en milieu rural.» **Etudes de Sociologie tunisienne:** v. 1, 1969.

3— Matti, Sarmela. «What is Cultural Imperialism?» **Transactions of the Finnish Anthropological Society:** no. 2.

4— Rosner, Menachem. «Alienation, fetichisme et anomie.» **l'Homme et la Societé:** no. 11, Janvier- Mars 1969. p. 81.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٠

هجرة الكفاءات من منظور جديد للتنمية

د . سهير مرسي

تدرّس في قسم الانثروبولوجي في جامعة ولاية ميتشغان في الولايات المتحدة .

د . محمد أشرف البيومي

استاذ في قسم الكيمياء وقسم البيوفيزياء في جامعة ولاية ميتشغان في الولايات المتحدة.

الفكرة السائدة والراسخة في كل الاذهان عن هجرة الكفاءات هي ان هذه الهجرة تمثل عقبة كأداء في طريق التنمية في بلدان العالم الثالث بما في ذلك بلدان الوطن العربي . ومن هنا فلدى معالجة هذه المشكلة التي توصف بأنها خطيرة فإن دراسة الظاهرة والعوامل التي تسهم في هجرة هذه الكفاءات إنما تمثل نقطة بداية سليمة في وضع برامج فعالة للقوى البشرية ، كما انها تنطوي على عملية دقيقة في بناء المؤسسات العربية العاملة في مجالي البحث والتعليم العالي . وسنعالج جانبا من جوانب هذه الفكرة الراسخة ، وهو ذلك الذي ينشأ من وضع العلم والمجتمع جنبا إلى جنب على صعيد واحد . ولسوف ننظر منذ البداية إلى نموذجين سائدين في مجال التغير الاجتماعي في ضوء ما بينهما من تناقض ، كما ان الدلالة المتناقضة للعلم والتكنولوجيا في مقابل ظاهرة هجرة الكفاءات سوف تتضح بجلاء في ضوء المفاهيم المختلفة للتنمية . **وإذا كانت فكرة هجرة الكفاءات تنتقص من اهمية قضايا اساسية اخرى من قبيل الاستغلال والتبعية والتخلف ، فان التركيز على هذه المتغيرات المحورية إنما يبرز هجرة الكفاءات بوصفها ظاهرة فرعية ملازمة لهياكل اخرى قائمة على التبعية والجمود .**

نماذج التنمية

قبل النظر في القضية المركزية (الكفاءات والتنمية) نبدأ بفحص المفاهيم السائدة في التنمية مركزين في ذلك على واحد او اثنين من النماذج الشائعة ، الا وهما منظور التحديث ، وتحليل التخلف من خلال نهج التبعية .

ولنبدا بالنظر في نظرية التحديث التي لا تزال تحدث تاثيرها الواسع ، ذلك انه برغم التحديات الحاسمة التي انطوت عليها نظريات التبعية في مواجهة اتجاه التحديث ، فان هذا الاتجاه الاخير لا يزال يؤدي وظيفته بوصفه دليلا نظريا تهتدي به استراتيجيات التنمية . ويشير مصطلح التحديث بشكل عام الى التغيرات التكنولوجية والاجتماعية ـ الثقافية التي تنتج من خلال ادماج بلدان العالم الثالث في اقتصاد السوق العالمية الذي يتمركز في الغرب . كما تتسم نظرية التحديث بطابع مزدوج يجري في ظله تصنيف المجتمعات بوصفها مجتمعات تقليدية او حديثة ، وهكذا طالعتنا الخمسينات



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٠

بالتقسيمات التي كانت سائدة في الغرب في القرن الثامن عشر والتي تقول بالتقدمي في مواجهة غير التقدمي ، او بالمتحضر في مقابل البدائي ، وقد حلت محلها تسميات اقل حدة في لفظها تقضي بالتمييز على اساس الحديث والتقليدي . ولدى ملاحظة الافتراضات الاساسية في نظرية التحديث يبدو واضحا إن قوى التغير الدينامية ، حسب هذا الاتجاه ، هي قوى خارجية ، وعلى ذلك نجد ان القيم والمنتوجات ورأس المال والنماذج المؤسسية كلها مستقاة من الغرب الذي استطاع عبر عقود من الزمن ان يدلل على انه وصل في هذا المضمار إلى حد الكمال . بمعنى آخر فان انماط التحديث تأتي مفروضة من أعلى . وهذا الفرض إنما يتم في محيط تقليدي يسوده الفقر وذلك باعتبار الفقر شرطا مسلما به . ونلاحظ في هذا الصدد ان ثمة إهمالا متعمدا للبعد الزمني عند اصحاب نظرية التحديث ، ثم انهم يفترضون اخيرا ان الدور الرئيسي في الانتقال من التقليدية إلى الحداثة لا بد وان يقوم به اهل الصفوة من أرباب التحديث في البلدان النامية .

وفي مقابل افتراض أصحاب نظرية التحديث الذين يقولون بأن المجتمعات التقليدية يمكنها في نهاية المطاف ان تأخذ بأسباب الحداثة والتطور بفضل المؤثرات الملائمة سالفة الذكر ، نجد المنظرين القائلين بمنظور التبعية يحاجون بأن من المجتمعات ما لا يتطور حتى ولو اعتراه التغير نتيجة مدخلات جديدة عليه وافدة من المراكز التي تقدمت بالفعل . وأصحاب هذه النظرية يختارون منهج التمييز بين التحديث والتنمية ، وفي رأيهم أن التحديث إنما يشير إلى عملية يتغير من خلالها إقليم متخلف ، استجابة منه لمدخلات جاءته من مراكز صناعية مستقرة وراسخة . (على شكل عقائد وسلوكيات وسلع ونماذج مؤسسية)) وتقوم هذه العملية على اساس استمرار اعتماد هذا الاقليم على العاصمة الحضرية الصناعية . ومن هنا فان التنمية بحسب تعريف أصحاب هذه النظرية ، هي العملية التي يحاول من خلالها إقليم متخلف ان يحصل على اقتصاد مستقل ذاتيا ومتنوع صناعيا طبقا لشروطه التابعة منه . وليس من سبيل إلى فهم التخلف ، في عرف اصحاب نظرية التبعية ، سواء بوصفه هيكلا او عملية متواصلة ، إلا على أنه زرع اقتصاد راسمالي ، او فرضه على واقع مجتمعات لا تزال تعيش المرحلة السابقة على مرحلة الرأسمالية او التصنيع . وهم يقولون إن تطبيق هذا النظام العالمي هو الذي خلق التقسيم إلى متقدمين ومتخلفين . وبينما يختلف اصحاب نظرية التبعية في تفسيراتهم المحددة لديناميات التخلف، إلا انهم يتفقون لدى ملاحظة الركود النسبي الذي يعتري نظم الاطراف التابعة إذا ما قورنت بالتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تتسم به النظم المعتمدة على نفسها .

العلم والتكنولوجيا في إطار التخلف

يلاحظ المرء، لدى تطبيق منطق النماذج المطروحة آنفا على الاهتمام الأساسي لهذه الدراسة، إن منظور التحديث ، بما يركز عليه من اهمية نقل المعرفة والتكنولوجيا من الغرب الى العالم الثالث ، إنما يقضي بالنظر الى نظم التعليم الرسمي والتدريب العلمي والتقني بوصفها ـ بشكل عام ـ مؤشرات مهمة على طريق التقدم . ومن هنا فإن انخفاض عدد الافراد المتاحين الذين نالوا قسطهم من التدريب (هجرة الكفاءات) في ناحية ما من أرجاء العالم الثالث انما يشكل تهديداً للتنمية . وعلى النقيض من هذا الافتراض نجد ان منظور التبعية ، بتركيزه على الأساس الهيكلي للتخلف (وما يصاحبه من اهتمام بالتحالف المبرم بين الاطراف المستفيدة التابعة وبين القائمين على المركز) انما ينظر الى العلم والتكنولوجيا في اطار علاقات قوى عالمية غير متماثلة . وباختصار ، لا تقتصر التنمية في ضوء هذا المفهوم على مجرد الحصول على العلم والتكنولوجيا بل تصبح في الأساس شاغلا سياسيا واقتصاديا ، بحيث يستلزم التحليل الواضح لمعطياته فهما لهيكل وايديولوجية نظم العلم والتكنولوجيا القائمة في

المركز ، وفهما لطبيعة تبعية الاطراف في الحفاظ على تلك النظم .

إن المؤسسات العلمية والجامعات مرتبطة على نحو وثيق بالهيئات الحكومية والدوائر الصناعية . وإذا كان يجري تصوير العلماء العاملين في المركز على أنهم يتحلون بالحيدة والموضوعية السياسية ، إلا انهم يخدمون في واقع الامر مصالح الطبقة الحاكمة هناك بل يجري استخدامهم أحيانا بوصفهم أدوات مباشرة للاستغلال والقمع . ولا أدل على ذلك من حالة « ويليام شوكلي » الفائز بجائزة نوبل سنة ١٩٥٦ والمشارك في اختراع « الترانزستور » والذي يستخدم خبرته حاليا لإضفاء ثوب الشرعية على العنصرية الحديثة القائمة على الوراثة في الولايات المتحدة الأمريكية . ومنذ ١٩٦٠ عملت دوائر وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) على تجنيد عدد متنوع من كبار العلماء من بينهم خمسة من الحائزين على جائزة نوبل في الفيزياء (فجنر وجيلمان ، وتاونز والفاريز وجلاسر) كي يعملوا في خدمة معهد التحليل الدفاعي بغية استحداث الوسائل التي من شأنها تعزيز الكفاءة في قتل المدنيين دون استخدام الاسلحة النووية . وقد استخدمت وسائل من هذا القبيل في فييتنام[١] .

وعلى صعيد الاطراف نجد مستعمرات سابقة كانت قد تعرضت للاستغلال عن طريق استخراج الخامات منها ، تخضع حاليا لتلبية متطلبات المركز الذي يمارس استغلالها أيضا عن طريق استثمار رأس المال التحويلي فيها . وقد ثبت تاريخيا انه مع تضاعف الاستثمارات في الأطراف فإن ذلك يستلزم بدوره تنمية الخبرات العلمية والتقنية . من هنا يلاحظ آلام بالنسبة للهند بعد سبعينات القرن الماضي :

« أن الحكومة الاستعمارية ... شجعت تطوير التعليم العلمي والتقني ، وتم انشاء مؤسسات للبحوث على نطاق لا بأس به . وعند نهاية القرن التاسع عشر كان هناك ١٧٠ كلية تابعة لخمس جامعات في ككلتا ومدراس وبومباي ولاهور ودلهي ، وشملت هذه الكليات عددا كبيرا من كليات الطب والهندسة . كما أنشأت الحكومة الاستعمارية ايضا عشر دوائر علمية في الهند . وفضلا عن ذلك كانت هناك وكالتان اختصوا بهما الهند البريطانية وحدها . وعهد اليهما بأهداف تحددت في استخدام العلم ، بما في ذلك العلوم الطبية لاستكشاف واستغلال البيئة الجغرافية والموارد الطبيعية في المستعمرات بشكل عام وفي شبه القارة الهندية بصورة خاصة لمصلحة التجارة البريطانية »[٢] .

هذا التطور العلمي والتقني الذي سبقت ملاحظته يمكن أن نتعرف عليه أيضا في حالة الوطن العربي . من هنا نجد في مصر خلال الثلاثينات ما يثبت أن ثمة تحولا رئيسيا قد حدث في نمط تدريب المهنيين المحليين الذين أرسل الكثير منهم في بعثات تعليمية الى أوروبا . ولا تزال بلدان العالم الثالث تتلقى حتى يومنا هذا قدرا كبيرا من « المعونة » على شكل مساعدة تقنية وبرامج للتدريب .

ولم يقتصر نقل العلم والتكنولوجيا من المركز إلى الأطراف على تصدير النماذج المؤسسية ، ولكنه انطوى على نقل الايديولوجية الغربية التقليدية المتعلقة بطبيعة العلم ، وهنا تنعكس المقولة الكامنة وراء مذاهب العلم على نحو ما تبنته البورجوازية في تعريف ما يمكن أن يطلق عليه صفة « علمي » أو « غير علمي » . فالعقاقير المركبة مثلا يعد استخدامها عملا علميا في حين أن الاعتماد على أعشاب معينة جرت تجربتها واختبارها على مدى قرون من الزمن تعد غير علمية . ومن بين العوامل التي تشكلت منها هذه الآيديولوجية ايضا اقتصار العلم والمعرفة العلمية على اقلية منتقاة ، وحجب العلم عن جماهير المجتمع العريضة . ثم جاءت «اخلاقيات» المهنية العلمية لتركز على افكار تقول بالتفرغ الكامل للأنشطة

---

(١) A. Alam. «Science and Imperialism.» Race and Class, vol. xix (1978). no. 3. p. 242.

(٢) Ibid., pp.244 - 245.



العلمية ، وإحراز درجة رفيعة من التخصص والالتزام بحماية « حيادية » البحث والتنظير العلميين من ان يتلوثا بالاعتبارات السياسية .

ولقد ادت تجزئة العلم والتطرف في التخصص ، والمغالاة في التقسيم إلى فئات خبيرة واخرى غير خبيرة ، إلى مساندة فكرة حيدة العلم والعلماء ، وتعزيز الطابع التقدمي للعلماء في كل من المركز والأطراف الدائرة في فلكه . لكن بعض العلماء الذين يباغتهم الدليل على عكس ذلك ، فيتبنون فلسفات سياسية راديكالية في غمار معارضتهم للتسلح او لتلوث البيئة ، لا يلبثون يقولون بأن الذي تنقصه الحيدة في هذا الصدد هو استخدام العلم وليس هو العلم في حدّ ذاته . لكن هناك من يقول ، على نحو ما لاحظ (هـ . روز) و (س . روز) بأن :

« العلم الغربي ... لم يقصد قط إلى الناس وإنما كان قصارى همه منذ البداية هو الآلات التي كان عليها ان تسود العمال بدلا من ان تجعلهم احرارا »(٣) .

إن تكييف فرد ما ليصبح واحد من حملة تراث العلم عملية تنطوي على إخضاع الأفراد لمتطلبات هيكل القوة السائد في المركز والأطراف على السواء . هذه العملية التي تقضي بإدماج الفرد ضمن المجتمع العلمي الدولي تقوم على اساس اعتناق دستور اخلاقي معين ومعايير سلوكية معينة . وفي هذا المجال يقول غورز (Gorz) :

« ثمة اداتان تستخدمان لاستدراج العلماء الشبان إلى حيث الخضوع لرؤسائهم وهما : الايديولوجية والمنافسة »(٤) .

وعلى صعيد الاطراف يتسم تكييف العلماء بأهمية خاصة بغية إيجاد اقلية من صفوة « الخبراء » الاجانب الذين يظل ولاؤهم الثقافي موجها إلى المركز ، والذين يلعبون من ثم دورا حاسما في تعزيز مصالح المركز على صعيد الأطراف . وفي هذا السياق نطرح عددا من النقاط . اولها أن فكرة العلم المجرد من القيمة او الغرض ، أو التكنولوجيا التي تلزم جانب الحياد ، إنما هي خدعة مضللة إن العلم إنما يستخدم من أجل الإنتاج وضبط حركة المجتمع كما أن المؤسسة العلمية ترعى العلماء الذين يدعون إلى تحقيق مصالح الطبقات الحاكمة سواء في المركز او الاطراف .

مغزى هجرة الكفاءات بالنسبة لأشكال مختلفة من التنمية

هناك رؤية راهنة تنظر إلى ظاهرة هجرة الكفاءات على الاساس التالي :

« من بين الثغرات التكنولوجية المتلازمة ، تلحظ انتقال العلماء من بلدان نامية إلى مواقع في دول اكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ... ولقد كانت هذه الهجرة التي شاعت تسميتها بهجرة الكفاءات تمثل مشكلة سياسية واقتصادية خطيرة لسنوات عدة ، ومن المحتمل أن تستمر بوصفها مشكلة إلى أن تصل البلدان التي تعاني منها إلى حالة النمو الذي يمكنها من توفير مواقع لها جاذبيتها بالنسبة للعاملين المدربين على ارضها »(٥) .

---

(٣) A. Gorz. «On the Class Character of Science and Scientists.» in **The political Economy of Science: Ideologyoff-inthe Natural Sciences**, ed. Hilary Rose and Steven Rose (London: Macmillan, 1976).

(٤) Ibid., p. 68.

(٥) Skolnikoff. in **Science Technology and Society: a Cross-disciplinary Perspective**. ed. Ina Spiegel-Rösing and Derek de Solla Price: under the aegis of the International Council for Science Policy Studies (London: Sage Publications, 1977), p. 516.



وسواء كانت هجرة الكفاءات تنطوي على إشكالية أم لا فأن ذلك لا يشكل ببساطة دالـة « لحالة التنمية » على نحو ما يقول « سكولنكوف » . إن الأمر يستوجب بشكل أعمق تقدير هذه المشكلة في إطار شكل التنمية المعمول به في البلدان التي تتأثر بهذه المشكلة . ومن الضروري ان نستعيد في هذا الخصوص نمطي التنمية السائدييـن اللذين جرى التمييز بينهما في صدر هذه الدراسة وهما : التحديث أو التنمية التابعة ، في مقابل التنمية المعتمدة على النفس . وعلى هذا فإذا ما كان النمط الاقتصادي السائد قائما على أساس استيراد السلع الجاهزة المصنعة مع إهمال الصناعات الوطنية في إطار هياكل من التبعية ، فإن النتيجة المؤكدة في هذا الخصوص هي زيادة التوزيع غير المتكافىء للثروة . وتتجلى التبعية في اشكال متعددة تتراوح ما بين الاتكال على شركة اجنبية يناط بها الحفاظ على مستوى نظافة بعض المطارات وما اشبه ، إلى استيراد ناقلات القمامة ومعها « الخبراء » الاجانب لإسداء النصح إلى موظفي الحكومة . وليس ثمة حاجة حقيقية ، في ظل هذه الاوضاع إلى علم اصيل وعلماء من أبناء البلاد . إن الجهود موجهة صوب تطوير البنية الاساسية التي تدعم النشاط التجاري . كذلك تتجلى مظاهر الاستعمار الثقافي في وسائل الاعلام وفي اشكال السلوك والفكر التي بوصفها نماذج تحتذى . أما في مضمار العلوم فإن المعرفة التقنية الغربية يؤخذ بها دون تمحيص . ويظل العلم الغربي مرغوبا ، مهاب الجانب ، غامض الفهم دون أن يجادل فيه أحد . ثم يأتي استخدام الاساتذة أبناء البلد التابع ـ العاملين في الولايات المتحدة ، والدول الغربية ، للإطناب في تأييد فلسفة التنمية السائدة في الوقت الذي يوضع فيه العلماء والمهنيون المحليون في ظروف يشعرون معها بالاغتراب ثم يجري تشجيعهم بصورة فعالة كي يغادروا البلاد ويحوزوا المكانة المرموقة التي تصنفهم « علماء يعملون في الخارج » اما الجامعات ومؤسسات البحوث فيستمر تخلفها مضافا اليه التدابير القمعية التي يجري اتخاذها لمنع مساءلة الحاكمين عن تخليهم عن الاهداف القومية وعن سياساتهم الاقتصادية الفاسدة . وفي هذا السياق لا تعد هجرة الكفاءات مشكلة . وقد لاحظ « دسوقي » ـ في الحالة المصرية ـ على سبيل المثال :

« ... ان سياسة مصر في موضوع الهجرة قد تغيرت بشكل اساسي عبر سنوات العقد الأخير . ففي منتصف الستينات كانت الهجرة تعامل في ضوء نظريات « هجرة الكفاءات » وبوصفها عائقا في طريق التنمية . لكن الحكومة بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ ظلت تعزز بحماس فرص العمل في الخارج حتى تصـدر العمالة الزائدة »(٦) .

والتغيرات التي اشار إليها « دسـوقي » اشار اليها ايضا انطوان زحلان ، فهو يقول :

« كان الاهتمام الذي ابدته الحكومة والصحافة في مصر يتردد بين إحجام وإقبال . وشهد تغيرا كبيرا في الفترة بين عامي ١٩٦٦و١٩٧٨ إستجابة للتغيرات الداخلية اجتماعيا واقتصاديا ... ففي عام ١٩٦٩ قام حمدي رشاد بنشر كتيب لمساعدة المصريين الراغبين في الهجرة إلى الخارج . في ذلك العام ، كان يبدو ان مصر تتبع سياستين متضاربتين : فقد كان التنظيم المركزي للإدارة الحكومية يوصي بتشريعات جديدة تهدف إلى تشجيع هجرة خريجي الجامعات إلى الخارج ؛ بينما كان الدكتور مصطفى طلبة ، وكيل وزارة التعليم العالي ، يعلن بأن مصر سوف تدعو اليونسكو « لإصدار تعهد دولي لا تسمح الدول الأعضاء بمقتضاه للطلبة الأجانب بالبقاء في الخارج متى أنهوا مهمتهم »(٧)

---

(٦) Ali E. Hillal Dessouki, Development of Egypt's Migration Policy 1952 - 1978 Report Prepared for Project on Egyptian Labour Migration(Cairo : Cairo University; MIT Technology Adaptation Programme, 1978), p. 29.

(٧) انطوان ب زحلان ، « هجرة الكفاءات العربية » ، في ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا ، عمان ، ١٨ ـ ٣٠/١١/١٩٧٨(بيروت :الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٨) ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

ويمكن في مسار التبعية أن يتوقع المرء ازدياداً في استثمار رأس المال الأجنبي في القطاع التحويلي الذي يتطلب تكنولوجيا منخفضة المستوى . غير ان هذا من شأنه ان يتوقف على استقرار النظام السياسي القائم . وفي هذه المرحلة تكون هناك حاجة إلى كادر من المدراء والعلماء والمهندسين « الجيدين » . وهذا يتطلب رفع مستوى التعليم الجامعي وتعزيز معاهد البحوث الإنمائية المرتبطة بالنظام التكنولوجي المتنامي . وبلوغ هذه المرحلة لا يستتبع تحولاً جوهرياً في علاقات القوى وفي الأنماط القائمة لتوزيع الموارد في المجتمع ككل . والهند خير مثال على ذلك ، إذ يقول « آلام » :

« من المؤكد ان العلم في الهند قد تطور واصبح مثار الإعجاب بكل المقاييس . فقد حصل العلماء الهنود على جوائز نوبل . كما ان مقالاتهم تنشر في كل مجلة علمية في العالم الرأسمالي ؛ وقد نجحوا في تفجير قنبلة ذرية وفي إرسال قمر صناعي إلى الفضاء . وفي كل عام تقام في الهند عدة مؤتمرات ولقاءات ومناقشات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية . وها هم العلماء الهنود منتشرون في كافة ارجاء العالم وفي ارفع الجامعات ومعاهد البحث مكانة . ولكن من استفاد من كل هذا الإنفاق وهذا التطور ؟ هل أدى إلى خفض حدة الفقر وسوء التغذية والمرض والبطالة في البلد ؟ لنلق نظرة على الإحصاءات . إذ يبين « روميش ديوان » في دراسة أجراها مؤخراً أن النسبة المئوية للريفيين الذين يعيشون دون الحد الادنى للمعيشة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً من ٣٨ في المائة من مجموع السكان في عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ إلى ٥٤ في المائة عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ .... من الذي أفاد من هذا التقدم إذن ؟ إذا استندنا إلى ما يقوله الباحث « Sau » نجد ان هذه الفترة شهدت ارتفاعاً غير عادي في ثروات كبار رجال الاعمال في الهند . وهو يرى أن الشركات الاهلية المحدودة المتوسطة والكبيرة قد رفعت موجوداتها إلى أكثر من الضعف في السنوات الثماني بين ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٧٤/١٩٧٥ . اما الشركات الأكبر فقد نالت نصيباً أكبر حتى من ذاك ... ولكن أكبر المستفيدين على الإطلاق كانت البلدان الامبريالية نفسها . ذلك أن بلدان العالم الثالث تستخدم الآن كاحتياطي ضخم من الكفاءات العلمية . وفي الواقع ـ وكما يمكن ان نتوقع ـ كلما توثقت الروابط وارتفع حجم « المعونة » بين بلد من العالم الثالث والمركز الاستعماري ، ازداد نزيف الكفاءات العلمية والتقنية »[٨] .

ولدى تطبيق هذا المثال الذي وصفه آلام على الحالة العامة في دول العالم الثالث يمكن المرء ان يتوقع انه متى اصبح الوضع مقارباً للتجربة الهندية فيما يتعلق بالتنمية الشديدة التبعية المشار اليها آنفاً ، فقد ينظر الى هجرة الكفاءات على أنها مشكلة . وعندها ستبدأ الجهود لإبقاء ما يكفي من « الكفاءات » للحفاظ على الاستثمارات الجديدة ولتوفير الواجهة لتنمية متواصلة . وسيظل الاستغلال والتناقضات داخل المجتمع في استمرار ، كما سيستمر الخضوع الاقتصادي والثقافي للإمبريالية الغربية .

أما في نموذج **الاعتماد على النفس** ، فتأخذ التنمية معنى مختلفاً تماماً . إذ أن التنمية هنا تعني تحسين مستوى معيشة الناس بتمكينهم من الحصول على سكن ملائم وعلى ظروف صحية سليمة وعلى سائر الضروريات من الغذاء واللباس والأمن . والتنمية الموجهة إلى الشعب يجب أن تتضمن كهدف أولي خلق مؤسسات ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان وتضمن المشاركة الفعلية للشعب في عملية وضع السياسة العامة . فالمجتمع المتقدم هو مجتمع ذو إرادة حرة في تقرير اهدافه وأولوياته وسياساته .

وبعبارة واضحة ، إن النموذج الإنمائي الذي فلسفته الأساسية هي الاعتماد على النفس ، هو السبيل الوحيد لكسر الارتباط بالنظام الراسمالي الدولي الذي يستنزف مواردنا ويحرفنا عن اهدافنا . وإن تنمية مواردنا وقدراتنا المحلية مع إحساس جديد بالهوية سوف يؤدي إلى التكامل لا إلى فجزئة

---

(٨) Alam, «Science and Imperialism,» pp. 246 - 247.



الاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولا الاهداف العلمية والتكنولوجية ايضا . وفي هذا الإطار ، سيتم تكييف الإنتاج لتلبية احتياجات جماهير الشعب بدلا من توفير وسائل الترف للقلة . وهذا النمط الانتاجي سيحتاج إلى جيل جديد من العلماء والمهنيين المنسجمين مع مجتمعهم وممن يحددون انجازاتهم وشعورهم بالرضا الذاتي من خلال تلك المفاهيم .

عند ذلك سيكون ثمة ارتباط بين العمل اليدوي والذهني ، وسيكون هناك جمع بين التنمية الريفية والحضرية ، وسيكون هناك تكامل بين الخطط الصناعية والزراعية لتحقيق أهداف موجهة إلى الشعب مقسمة بين مختلف الفئات والقطاعات ، وسيفسح علماء « النخبة » المجال لعلماء من أجل الشعب . كما سيحدث تغيير جذري في نظام التعليم والقيم الثقافية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الجديدة ولخلق افراد ملتحمين بالمجتمع لا منفصمين عنه .

في هذا الإطار تصبح هجرة الكفاءات غير ذات موضوع . والواقع ان نزعة التقليل من شأن الذات التي تتخلل تفكيرنا هي التي ادّت في المقام الاول الى اصطلاح « هجرة الكفاءات » . وهذا الإصطلاح الناشيء عن تقسيم النشاطات الإنسانية سوف يصبح غير ذي معنى . وسيكون هناك تقدير لخبرة الفرد ولكن ليس في غياب درجة ما من التزام ذلك الفرد بخدمة المجتمع . إن النزيف الانساني ، وبالتحديد استغلال الإنسان واضطهاد الناس من جانب الحكام المحليين والامبريالية يصبح هو موضع التركيز وليس هجرة « كفاءات » طبقة النخبة □



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : مايو ١٩٨٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ هجرة الكفاءات* : علاقتها بنموذج التنمية والتعليم

مشكلة هجرة الكفاءات العربية

د . أنطوان زحلان

أستاذ ورئيس قسم الفيزياء في الجامعة الاميركية في بيروت سابقاً . رئيس الجمعيـة الفيزيـائية العربيـة . تغطـي مؤلفـاته مجالات العلم والتكنـولوجيا والقـوى البشرية والتربيـة والتعليـم .

ان هجرة الكفاءات ، ونقل التكنولوجيا والمعلومات ، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، موضوعات تدور جميعا حول التعلم . وهذه العمليات كلها ذات دلالة على بعض جوانب التغير الحاصل في مجموع المعارف التي لدى مجتمع من المجتمعات . ونحن نعنى بهجرة الكفاءات العربية لا من حيث عدد الأفراد من حملة الشهادات الجامعية ، الذين يتنقلون عبر الحدود الدولية وحسب ، بل نحن نهتم أيضا بأسباب هذه الهجرة وآثارها .

ووفقا لحسابات أولية أجريتها مؤخرا ، بلغت النسبة المئوية لهجرة الأطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة حتى سنة ١٩٧٦ ، ٥٠ و٢٣ و١٥ في المائة على الترتيب ، من مجموع الكفاءات العربية ، وقد كانت الاعداد : ٢٤٠٠٠ طبيب و١٧٠٠٠ مهندس و٧٥٠٠ من المشتغلين بالعلوم الطبيعية[1] . كما أن حركات الهجرة داخل الوطن العربي كبيرة أيضا . ونصادف في هذا المجال أعدادا غفيرة من المدرسين وموظفي الادارة بالإضافة الى المهندسين والأطباء . وقد يكون من المفيد استعراض حركات الهجرة هذه في ضوء نظم التعليم العالي السائدة في الوطن العربي .

لقد تزايد عدد الجامعات العربية وحجمها بمعدل أسي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ففي الوطن العربي اليوم نحو من ٥٠ جامعة . وبسبب معدل النمو المرتفع هذا ، يتضاعف العدد التراكمي لخريجي الجامعات في فترة زمنية قدرها ٥,٣ سنين ، ويقارب العدد الإجمالي لطلاب الجامعات عدد الخريجين الجامعيين . ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر أبدا ، وستأخذ في التغير عندما تتعدى نسبة الشبان العرب الملتحقين بالجامعات ، ممن هم في فئة العمر ١٧ ـ ٢٢ سنة ، حدود ٣٠ في المائة .

* هذه المجموعة من الدراسات ، قدمت ضمن بحوث ندوة « هجرة الكفاءات العربية » التي نظمتها لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) في بيروت خلال الفترة ٤ ـ ٨ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، وتنشر في المستقبل العربي لاول مرة باذن خاص من كتابها (عن الندوة انظر باب مؤتمرات ص١٤٢).

(١) A. B. Zahlan, «The Arab Brain Drain,» Pupulation Bulletin, June 1979. في هذا البحث ، قدمنا المعلومات المتاحة حول حركات الهجرة ووجهتها . واستندنا الى افتراضات صريحة للحصول على الارقام المذكورة هنا ، كما ابرزنا اوجه النقص والقصور في البيانات المتاحة . وقمنا بمقارنة حركة الهجرة بمجموع خريجي الجامعات العربية .



وسيحدث هذا قرابة نهاية القرن الحالي . ويمكننا أن نقدر أن عدد المتخرجين من الجامعات في حال استمرار الاتجاهات الحالية سيزيد عام ٢٠٠٠ عن ١٢ مليونا ويكون في الجامعات عدد مساو من الطلاب . ومن الممكن إدراك الدلالة الهامة لهذه الأعداد من الوهلة الأولى إنْ نحن قارنا النسب المئوية لخريجي الجامعات بين السكان الراشدين سنة ١٩٧٥ (٠,٨ ٪) بالرقم المتوقع ، وهو ٨ في المائة .

ومستوى التعليم ، لمعظم خريجي الجامعات ، هو ليسانس الآداب أو بكالوريوس العلوم ، باستثناء خريجي المعاهد الطبية (دكتوراه في الطب) . ومن السمات التي يتميز بها التعليم العالي ، تفرعه إلى : دراسة العلوم ودراسة الآداب . وفي سنة ١٩٧٥ ، كان ٤٢ في المائة من مجموع خريجي الجامعات في البلدان العربية قد تلقوا دراستهم في مجال العلوم الطبيعية والطبية والزراعية والهندسية . إن ثمة ميلا عاما يرجح كفة دراسة العلوم التطبيقية . وقيد الإنشاء الآن عدد متزايد من الجامعات العربية كمؤسسات هندسية صرفة .

وتوفر الجامعات المصرية التعليم على مستوى الدكتوراه ، في حدود متواضعة . ومعظم التعليم على هذا المستوى يتلقاه الطلبة العرب في أوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ونحن بهذا الصدد نفتقر الى الاحصائيات . وأقدر شخصيا أن عدد العرب الحاصلين على التعليم بمستوى الدكتوراه يقارب ٢٧٠٠٠ اليوم (سنة ١٩٨٠) ، وأرجح أن هذا العدد يتزايد بنسبة مئوية تربو على ١٠ في المائة . ونسبة ٥٠ في المائة على الأقل من الدرجات العلمية هي في مجال العلوم والهندسة . كما أن حوالي ٥٠ في المائة من مجموع العرب في مستوى الدكتوراه في العلوم والهندسة قد هاجروا . والبيانات الإحصائية هنا أيضا ضئيلة ، والموضوع لم يولَ ما يستحق من اهتمام . وسجلّ مؤسسات التعليم العربية حافل بأمثلة إمداد دوائر الخدمة المدنية بالقوى العاملة الفنية . وقد عمل هؤلاء الخريجون الفنيون على توسيع النظام التعليمي والخدمات الصحية معا . كما أن موظفي البنى الأساسية والزراعة والصناعة هم من بين هؤلاء الخريجين .

ونظرة إلى ما هو متاح للجامعات العربية من موارد ومرافق وتمويل من شأنها أنْ تفسد هذه الصورة الاحصائية الواعدة . فهذه الجامعات تعاني عامة من ندرة مرافق التدريس والبحث ، ومن ارتفاع نسبة الطلاب الى الأساتذة (تبلغ هذه النسبة في بعض الحالات ٤٠٠ إلى واحد) ، كما تعاني من كتب مدرسية منخفضة النوعية ، ومن انعدام التمويل الفعلي للبحث العلمي ، ومن جداول مرتبات متدنية تحدّ ، بشكل خطير ، من عدد الأساتذة القادرين على تخصيص شطر من وقتهم للبحث العلمي . ويبدو أن بضع مؤسسات فقط ، مما أنشىء في البلدان المنتجة للنفط ، تمتلك ميزانيات ضخمة ، لكن الوقت لم يحن بعد للتكهن بقدرتها على تطوير الجامعات الرفيعة المستوى . وبطبيعة الحال ، فإن انعدام أنشطة البحث في الجامعات العربية موصول بنظرة عدم الاعتبار التي تنظرها الحكومات العربية بصفة عامة إلى البحث والتطوير[٢] . ويبلغ مستوى الانفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي نحو دولارين أمريكيين في السنة للفرد . لكن من المشكوك فيه ـ باستثناء بضعة من البلدان المنتجة للنفط ـ ما إذا كان الإنفاق على البحث والتطوير مساويا في سنة ١٩٧٩ ، لما كان عليه سنة ١٩٦٥ ، على أساس القيمة الثابتة للنقد . فليس من المستغرب إذن أن يكون الناتج العلمي العربي للفرد ، يقارب ٠,٥ في المائة لناتج البلدان المتقدمة ، وواحد في المائة لناتج اسرائيل . وفي تقديري إن الحالة هي من الضعف

---

(٢) يرد وصف وتحليل مفصلان للبحث العلمي والسياسات العلمية في الوطن العربي في : انطوان زحلان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ([بيروت] : مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩]) و A. B. Zahlan, Science and Science Policy in the Arab World (London: Croom Helm, 1980).

حتى أن متوسط انتاجية الوطن العربي ، من حيث نشر الأبحاث العلمية ، أقل من ١٠ في المائة من متوسط إنتاج نظيره في بلدان أخرى . إن هذه الاعتبارات تنطوي ضمنا على آثار خطيرة بالنسبة لسياسات التنمية في الدول العربية ولأية سياسة ترمي إلى الاعتماد على النفس أو إلى أهداف تكنولوجية جدية .

والأنشطة التي تعتمد على الكفاءات العالية واسعة النطاق ، كما أن عدد مشاريع التعدين والدفاع والمواصلات والصناعة والإنشاءات المدنية قد تزايد باطراد . فعلى سبيل المثال ، تبلغ النفقات التقديرية للمشاريع الهندسية قيد التنفيذ حاليا حدود ٤٠٠ مليار دولار أمريكي(٣) . وقد بينت في بحث آخر أن أغلب هذه المشاريع (٩٠ الى ١٠٠ في المائة منها) تضعها وتخططها وتصممها وتنشئها وتجهزها شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات والهندسة(٤) . وتتم العملية بأكملها مع أدنى حدود المشاركة من قبل المؤسسات والقوى البشرية المحلية .
والنمط السائد هنا هو طراز الصفقات التي لا تنطوي على نقل للتكنولوجيا والتي تسفر عن إقامة مشروعات الإنتاج الجاهز وتسليم المفتاح . ولما كان المقاولون الرئيسيون من الأجانب عامة ، ولما لم يكن للأقطار العربية من سياسات تكنولوجية تنتهجها ، فإن هذه المشاريع لا تتيح للمهندسين والعلماء إلا القليل من فرص العمالة . وإن كانت الأنشطة الجارية تنطوي على استخدام القوى البشرية من المهنيين بأعداد غفيرة ، إلا أن الاضطلاع بها يتم بطريقة تنخفض فيها الفرص المتاحة محليا لتطوير المؤسسات الوطنية إلى الحد الأدنى ، وبحيث يغلب الاعتماد على البحث والتطوير الأجنبيين ، ولشركات الهندسة والاستشارات الأجنبية .

وبعبارة أخرى ، لا يقوم أي ترابط متبادل بين نظام التعليم العالي والتطبيقات الإنمائية . وقد سبق أن لاحظنا أن الدعم الوطني للبحث والتطوير وناتج الفرد من الباحثين في المؤسسات العربية هما معا في أقصى درجات الانخفاض ، على الرغم من الطلب على المعرفة والمهارات الفنية مما يدل عليه بوضوح ابتياعها من مصادر أجنبية . وعلاوة على ذلك ، فإن هجرة الكفاءات حاصلة في ذات المجالات التي تستورد لها الأقطار العربية بكثرة الخبرة الأجنبية .

وفي الإمكان تسليط المزيد من الأضواء على التبعية وهجرة الكفاءات بعقد بعض المقارنات على الصعيد الدولي . إن أعداد الطاقة العربية الفنية من كل المستويات (من المستوى المهني إلى

---

(٣) رقم ٤٠٠ مليار دولار هو تقدير تقريبي لحجم اهم عقود الهندسة والتجهيزات والانشاء المبرمة بين الاقطار العربية والجهات الاجنبية . ويمتد تنفيذ هذه العقود عادة على مدى اربع سنين او خمس ، وهي تتركز في مجالات : الهيدروكربونات والبتروكيماويات (١٦٠ مليارا) ، والانشاءات المدنية كالطرق ، والري والصرف ، والموانىء ، والسدود ، وصوامع الحبوب ، وحلبات السباق ، والجامعات (١٠٠ مليار) ، وشبكات النقل ، والمعدات والتجهيزات : كالسكك الحديدية ، والسفن ، والطائرات ، واساطيل الشاحنات ، والعتاد العسكري ، والآلات الزراعية (٨٠ مليارا) ، والمنشآت الصناعية (غير مصانع الهيدروكربونات والبتروكيماويات) : كالحديد والصلب ، والمواد الصيدلية ، والاسمدة الفوسفاتية ، والبوتاس (٤٠ مليارا) ، وشبكات المواصلات (١٠ مليارات) ، وغيرها . وبالنسبة لعقود الهندسة المدنية ، يصرف شطر كبير من النفقات بالنقد المحلي لشراء المواد وخدمات اليد العاملة . ونحن نثبت الرقم ٤٠٠ مليار لمجرد بيان حجم السوق العربية إزاء خدمات ومنتجات التكنولوجيا .

(٤) A. B. Zahlan, «Established Patterns of Technology Acquisition in the Arab World,» in **Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia**, ed. A. B. Zahlan (Oxford: Pergamon Press, 1978), pp. 1—27.



الدكتوراه) كبيرة بما يكفي . ومجموع العرب الحاصلين على شهادة الدكتوراه إلى اليوم مماثل عددا لحاملي الدكتوراه في الولايات المتحدة أو المانيا أو المملكة المتحدة في غضون الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ . كما أن في الوطن العربي اليوم من ٣٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ باحث ، وهو عدد يساوي ثلث عدد الذين كانوا يعملون سنة ١٩٤٠ في البحث والتطوير على الصعيد العالمي . على أن المستوى الحالي للاكتشافات والابتكارات والاختراعات العلمية والتكنولوجية وكذلك تطبيق العلم والتكنولوجيا ، لا يقارن بما تحقق من انجازات بارزة في الأربعينات . والعوامل العديدة التي تحد من قوة الإبداع تسبب هجرة الكفاءات العربية داخليا ، وهي تنعكس بدورها في هجرة الكفاءات خارجيا .

مقارنة التجارب

إن التجارب التاريخية لكثير من الشعوب تكشف انفصاماً ثقافياً كبيراً أدى إليه التفاعل مع مصادر أجنبية للمعرفة على مستوى رفيع خارق للعادة . ونوع هذا التمازج الثقافي ومداه يختلفان اختلافا بيناً . ويتوقف الانفصام عندما يبلغ الشعب المستفيد مستوى مكافئا لمستوى المراكز الرائدة في مجال المعرفة ذاته . وعلى وجه العموم ، تتغير حالة التعلم ونظامه في غضون فترة زمنية قصيرة(٥) نسبيا . وتتسبب في هذه التحولات مجموعة مشتركة من العوامل منها الدراسية الأجنبية وإنشاء المؤسسات الجديدة واستقدام المفكرين والعلماء المغتربين . وتختلف الأهمية النسبية لعوامل التغير هذه من بلد إلى بلد . ومع أن الظاهرة مشتركة بين البلدان ، فإن معالمها الدينامية قد تختلف . إذ أن ما تستغرقه هذه العمليات من وقت ، وما لها من زخم نسبي ، وإعداد الأفراد الذين تشملهم ، وسرعة التغير في حالة التعليم ، وطبيعة التحولات في نظام التعليم ، ودور السلطة المركزية ، وقابلية الأفراد وطاقتهم على تقبل المعرفة المكتسبة ، كل ذلك يختلف اختلافا بيناً (٦) .

لقد أدت متابعة الطلبة الأمريكيين الواسعة النطاق لدراسات عالية في أوروبا ما بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٠٠ إلى تحول هام في حالة التعليم ونظامه في الولايات المتحدة . ففي غضون هذه الفترة ، حصل قرابة ١٠٠٠ أمريكي(٧) على دراسة بمستوى الدكتوراه خارج الولايات المتحدة (درس معظمهم في المانيا) ، ونظرا لقابلية مجتمعهم وانفتاحه ، انشئت المؤسسات اللازمة لمواصلة التعليم الجديد وتطويره في الوقت نفسه تقريبا .

---

(٥) من الامثلة الجيدة على ذلك تجربة الولايات المتحدة في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٩٠٠ . فقد حدث تفاعل كثيف بأوروبا ، كان من نتائجه ارتفاع سريع في مستوى وفي نوعية الابحاث . كما شهد نظام التعليم تحولا كبيرا بعد ان كان حتى ذلك الحين رهنا بعلماء ودارسين من الهواة . لمزيد من التفصيل انظر : Edward Shils, «The Order of Learning in the United States from 1865 to 1920: The Ascendancy of The Universities.» Minerva, vol. XVI, 1978, pp. 159—195.

(٦) ثمة معلومات كثيرة حول جوانب هذه التغيرات الثقافية . لكن الدراسات التحليلية المقارنة قليلة . واغراض هذا البحث تفيدها المقارنات بصورة وافية .

(٧) يستند هذا العدد (١٠٠٠) الى بحث درست فيه حال الطلبة الاميركيين الذين يدرسون في الجامعات الاوروبية في هذه الفترة . وهو لا يشمل غير طلبة شهادة الدكتوراه ، ولا يشمل الاعداد الغفيرة من الاطباء الاميركيين الذين توجهوا الى اوروبا للتدريب كمقيمين في بعض معاهدها . وقد حصل احد كبار العلماء الاميركيين في هذه الفترة ـ هو ولرد غبس (W. Gibbs) على درجة الدكتوراه من جامعة ييل ، وقضى ثلاث سنين في اوروبا كزميل ، بعد الدكتوراه . ومما عزز من التحولات موضوع الدراسة هنا ايضا تلك الأعداد الضخمة من العلماء والدارسين الاوروبيين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة في تلك الفترة . وتضمين الدراسة بعض ـ بل حتى جميع ـ هذه الفئات ليس من شأنه . في اي حال . تغيير بنية هذا التحليل وهيكليته .

ويمكن ملاحظة السرعة الكبرى التي تم بها هذا التحول من ارتفاع عدد الكليات الجامعية ارتفاعا كبيرا (من لا شيء ، سنة ١٨٧٠ إلى ٥٠ في سنة ١٩٠٠) ، ومن الزيادة السريعة في عدد درجات الدكتوراه الممنوحة عن جدارة (١٢٥ في سنة ١٨٩٠ ، ٢٥٠ سنة ١٩٠٠) ، وخاصة من الإلحاح على غايتين اثنتين هما : النوعية ووثاقة الصلة . وقد كانت تجربة اليابان أشد لفتا للنظر . إذ أننا نجد هنا ثقافة غير أوروبية تتفاعل بنجاح مع ثقافة الغرب . فقد « استهلكت » اليابان ما بين عامي ١٨٧٢ و١٨٩٨ خدمات حوالي ١٩٠٠٠ فرد / سنة من الأساتذة والمهندسين والكتبة والحرفيين وغيرهم من الأجانب لإحداث تحول جذري في مؤسساتها التعليمية والحكومية والخاصة[٨] .

وقد ساهمت الأعداد القليلة من الكفاءات العالية الأجنبية ، والوطنيين الذين تعلموا في الخارج ، في كل من الولايات المتحدة واليابان ، مساهمة مباشرة في التغييرات الداخلية الكبرى التي حصلت . ومشاركة الكفاءات العالية الوطنية والأجنبية بأعداد ضئيلة نسبيا في غضون فترة محدودة من فترات التنمية ، قد اشتد أثرها بفعل تغيير حالة التعليم ونظامه . ذلك أن الطابع الثقافي للاستجابة المتولدة والطاقات الإبداعية التي انطلقت قد واكبه إنشاء انواع جديدة من المؤسسات أصبحت بمثابة القاعدة للمشروعات الوطنية الجديدة . وشملت التحولات وسائل الإنتاج وأنماطه والسياسات العامة المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا . إذ أن معظم الأحداث التي وقعت في غضون القرنين الأخيرين قد طغى عليها العلم والتكنولوجيا .

وكانت الكفاءات الوطنية والأجنبية من عوامل التحول الرئيسي ؛ ولم تكن قوى منعزلة حائرة بين ثقافتين[٩] . وقد تحكم في تحوّل الأمريكيين واليابانيين البعد الوطني ، كما تحكم فيه ، بدرجة ثانوية فقط ، الأفراد الذين ساهموا في عملية التحول . وهذان المثالان هما لاحداث وطنية المحور . وما رافق ذلك من هجرة للفكاءات لم يثر الاهتمام[١٠] .

نماذج هجرة الكفاءات وطنية المحور مقابل النماذج فردية المحور

● تعكس المؤلفات عن هجرة الكفاءات مواقف واهتمامات مختلفة . والفرد ، في الشائع هو محور الدراسة والتحليل . وسأشير إلى نهج التناول هذا باسم النموذج الفردي المحور . ويقوم هذا التناول على إحصاء المهاجرين وتبويب مؤهلاتهم المهنية وتحديد القوى الدافعة والجاذبة وراء تنقّلهم .

---

(٨) اقامت اليابان ، على الرغم من سياساتها الانعزالية المتشددة علاقة وثقى بهولندا منذ عام ١٦٤٠ . وكان تعليم اللغة الهولندية منتشرا انتشارا واسعا . انظر بهذا الصدد : Grant Kohn Goodman, **The Dutch Impact on Japan (16-40—1853)** (Leiden: E. J. Brill, 1967).

على ان مجيء الاميرال « بيري » سنة ١٨٥٣ احدث تغيرا حاسما في السياسات اليابانية . ففي العقدين التاليين لذلك اوفدت حكومة شوغونات (Shogunate) خمس بعثات الى الغرب : ٩٠ شخصا الى اوروبا وامريكا (١٨٦١) و٣٦ الى اوروبا (١٨٦٢) ، و٢٤ الى فرنسا (١٨٦٣) ، وعددا مماثلا الى روسيا (١٨٦٥) ، ثم ٢١ الى فرنسا (١٨٦٧) . وفي سنة ١٨٦٢ اوفدت اول بعثة دراسية الى هولندا . وتولت حكومة مايجي Meiji السلطة عام ١٨٦٨ واتخذت اجراءات فعالة للتعجيل في عملية التحول . انظر : Umetani Noboru, **The Role of Foreign Employees in the Meiji Era in Japan** (Tokyo: Institute of Developing Countries, 1971).

(٩) يرتبط بهذه التحولات بصورة دائمة صعوبات وعوائق شخصية . فعلى الرغم من السرعة الظاهرة واليسر اللذين تمت بهما هذه الاحداث في بعض الاقطار ، عانى بعض المشاركين فيها المشاكل في مجال التكيف وتأمين فرص العمل .

(١٠) بالاستناد الى المعلومات المتاحة حول الحياة العملية للامريكيين الذين تلقوا العلم في اوروبا ، أقدّر ان هجرة الكفاءات بالنسبة اليهم كانت حوالي ٥ او ٦ في المائة .



ويستعرض « غلازر » في دراسته بعنوان « هجرة الكفاءات »(١١) لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، دوافع الطلاب الأجانب ، وتوزعهم بحسب الاختصاص ، وروابطهم بمواطنهم الاصلية ، وقرار الدراسة في الخارج ، وهجراتهم . وحتى التوزع بين البلدان النامية ، ينظر إليه بصورة رئيسية من منظور الطالب ، فيسلط الضوء على المهاجر والبلد المضيف . أما الموطن الأصلي ، فذو دور سلبي . وفي نموذج « غلازر » هذا ، ينظر الى العوامل الدافعة باعتبارها حصلت لأن البلدان النامية لم تقم ببعض الإصلاحات . ويتجاوز المؤلف « بهاغواتي » وجهة النظر هذه بخطوة ، إذ يربط العوامل الدافعة بفرص هجرة الكفاءات ، فهو يقول :

« باختصار ، إن إمكانية الهجرة إلى الخارج ، وفرصة هجرة الكفاءات ، تحول دون عملية « الانتشار الداخلي » التي تحمل ، ولو ببطء ، هذه المهارات المهنية إلى حيث يكون لها تأثير اجتماعي أكبر » .(١٢) .

وفي مدرسة النموذج الفردي ثمة اتفاق حول البنية العامة للمشكلة ، وخلاف على الأساليب المتنوعة التي يمكن تطبيقها بغية الوصول إلى شيء من التحكم في هجرة المهاجرين . وتبدو بلدان العالم الثالث غير قادرة على درء المنافسة التي تفرضها عليها البلدان المتقدمة للحصول على خدمات أبنائها . ويختلف علماء الاقتصاد ، بالاستناد إلى مبادىء عامة عادة ، حول ما إذا كانت بلدان المنشأ تخسر أو تربح في هذا التعامل . والخلاف يكثر حول : الفائدة أو الخسارة الواقعة لبلدان العالم الثالث والتدابير المطلوبة لوقف هذه العملية أو تغيير اتجاهها ، والتعويضات التي يمكن تقديمها لبلدان المنشأ . والمنطلقات الأساسية للباحثين واحدة ، في هذه المدرسة ، وإن تعددت التفسيرات والحلول المقترحة وتنوعت . ونمثّل على هذا بمثلين . فإن الجناح « الغربي » لهذه المدرسة يركّز على العوامل الدافعة إلى الهجرة ، ويقترح حلين رئيسيين هما : وجوب تلبية برامج التعليم في البلدان النامية للطلب بصورة أوفى ، ونوع « تطبيقات العلم والتكنولوجيا » المقترحة أخيرا في مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فيينا ١٩٧٩) . أما جناح « العالم الثالث » فيفضل « مشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفرض رسوم على النقل العكسي للتكنولوجيا » ، الذي يتعين بموجبه فرض رسوم على المهاجرين ، وعلى البلدان المضيفة إن أمكن ، لتعويض البلدان النامية عما لحقها من خسائر .

وقد أوحت مناهج التناول الشخصية بعدد كبير من التدابير والسياسات المتنوعة . فقد أنشأت بعض البلدان ـ مثلا ـ جامعات ومؤسسات علمية ينعم فيها الطلبة والأساتذة بامتيازات خاصة(١٣) . وقد سنّ بعضها الآخر قوانين خاصة بالرجوع إلى الوطن الأم ، يُمنح العائدون بموجبها امتيازات مالية وأخرى في مجال العمل . غير أنه ليس ثمة ما يشير إلى أن هذه التدابير كان لها أي تأثير يذكر على هجرة الكفاءات . وهكذا يفقد المرء رؤيته للأبعاد الاجتماعية والوطنية إنْ هو قلّص مشكلة هجرة الكفاءات وحصرها بحدودها الاقتصادية والشخصية .

● وعلى النقيض من ذلك ، يسعى النهج وطني المحور إلى تفهّم ظاهرة هجرة الكفاءات كعامل

---

(١١) William Glaser, **The Brain Drain: Emigration and Return** (Oxford: Pergamon Press, 1978).

(١٢) Jagdish N. Bhagwati, «International Migration of the Highly Skilled: Economics, Ethics, and Taxes,» **Third World Quarterly**, vol. I, 1979, p. 20.

(١٣) Gerald Moore, «Le role des universités dans le tiers-monde: former des elités ou servir la societé?» **Le Monde Diplomatique**, September 1970, p. 10.

من عوامل السياسات الثقافية والعلمية والإنمائية . وهذا العامل الأخير ، في نهاية المطاف ، يشكل دافعا واسع النطاق يحمل الحكومات والمجتمعات على رعاية التعليم الوطني والأجنبي . وفي إطار نهج التناول هذا ، سينصبّ الاهتمام على الكفاءة التي يتم بها تشغيل القوى البشرية ذات المهارات العالية . فكون الشخص مهاجرا ، أو يعاني من العمالة الناقصة يصبح مشكلة من مشكلات الجغرافيا البشرية . وكون هجرة الكفاءات إلى الخارج قد تفيد أو لا تفيد بلدا أجنبيا أمر ضئيل الأهمية في نظر البلدان النامية ، فإن ما يهم أساسا هو مدى مساهمة هذه المهارات في مجتمعاتها هي .

ويرى أصحاب النهج الشخصي أن عدم مناسبة النظام التعليمي هو من العوامل الدافعة الى الهجرة . أما استقصاء اسباب تبني نظام تعليمي بذاته ، والبحث عن الوسائل والظروف التي أدت اليه ، فذلك كله يعتبر في معظم الأحيان خارج نطاق دراسة هجرة الكفاءات .

إن البرامج التعليمية المناسبة هي نتاج عمليات إبداعية متكررة يباشرها أفراد اكتمل دمجهم الثقافي في مجتمعاتهم . وينظر نهج التناول المركز على الوطن إلى هذه العمليات كسلسلة زمنية متصلة الحلقات . ويدرس مستقصيا العوامل والسياسات التي من شأنها أن تعيق أو تعزّز التطور الإبداعي والتوافقي . والنظم التعليمية التي أوجدها ، مثلا ، المستشارون الفرنسيون لمحمد علي ، أو المبشرون البروتستانت في سورية أو البريطانيون في أفريقيا ، أو مستشارو اليونسكو أصبحت مجرد نقاط أولية للانطلاق ، واستحالت عيوبها إلى حوافز تلهم الفكر والعمل : إن مجتمعا يساهم في عملية التعليم يلاقي التحديات عند محاولته جعل مؤسساته مناسبة .

وسوف يحل محل النظرة الأخلاقية إلى هجرة الكفاءات ، وعي حاد بالتدابير والتطبيقات اللازمة لمجتمع لكي ينتقل من التخلّف الى الاعتماد على النفس . فعند النظر إلى هجرة الكفاءات خارجيا وداخليا من هذه الزاوية ، سيتحول تركيز القيادات الوطنية عن مآسي الأفراد العاجزين عن التصدي لمشاكلهم العاجلة إلى تقويم فعالية التدابير الوطنية لإنجاز تحولها الثقافي .

التجربة العربية في النموذج وطنيّ المحور

في غضون القرن الثامن عشر ، أنشأ محمد علي في مصر مؤسسات تعليمية كجزء من خططه التحديثية . لكن هذه المؤسسات ، كما بيّنا آنفا ، عانت من التباطؤ في انشائها وكانت ضيقة النطاق : وكان التدريس يجري فيها ، غير أنها كانت تفتقر إلى مقومات التعليم[١٤] . فعلى سبيل المثال ، كان مهندسوه على اطلاع تام بوجود النفط في منطقتي البحر الأحمر والسويس ، إلا أن إمكان الإفادة من هذا النفط لم يخطر ببالهم على الرغم من النقص الكبير في الطاقة . كذلك لم يؤد النقص في القوى العاملة في البلاد . إلى الاهتمام بتحسين مستويات التغذية والصحة العامة ولا بزيادة الطاقة الانتاجية لليد العاملة . ومع انه كان ثمة علماء ذوو مؤهلات ، فإنهم لم يساهموا في تغيير يذكر لحالة أو نظام التعليم ، يكون بمستوى الطلب على التقنيات المرغوبة[١٥] . ومع هذا ، فقد استهلكت مصر قبل سنة ١٨٤٠ عددا من سنوات العمل من جانب الكفاءات الأجنبية أكبر مما كان لليابان أنْ تستهلك ما بين ١٨٧٠ و١٩٠٠ .

وفي غضون المائة والستين عاما التي انقضت منذ تأسيس محمد علي لأول « مدرسة طبية

(١٤) Zahlan, «Established Patterns of Technology Acquisition in the Arab World.» pp. 1—27.

(١٥) Ibid.

حديثة ، في منطقة أبوزعبل ـ التي أصبحت فيما بعد مستشفى القصر العيني ـ ازداد عدد المؤسسات الطبية وطلبتها وخريجوها زيادة كبرى . على أن المنطقة ما زالت تعتمد على المعرفة المتكونة في الخارج بالنسبة لجميع التطورات في العلوم البيولوجية والطبية . كما أن خريجي المعاهد الطبية ما زالوا يحصلون على التخصص في الخارج ، كما أن مجموعة المعارف التي تلقن في كليات الطب ، يجري استيرادها بالكامل ، إذ أن المساهمات المحلية تأتي على هامش العلوم الطبية .

وأنشأ الملك فاروق ، قبيل الحرب العالمية الثانية (سنة ١٩٣٩) ، مجلس فؤاد الأول القومي للبحوث في القاهرة . وقد تميزت أهداف المجلس ببعد نظر ملحوظ ، وجاءت مشابهة في الواقع لروح مؤتمر الأمم المتحدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (١٩٧٩) . وقد طرحت أعوام الحرب تحديات كبرى كان يمكن أن تسفر عن تطور صناعات وتقنيات زراعية جديدة ، إذ لا شك في أنه لم يكن ثمة نقص في القوى البشرية المؤهلة من حملة الدرجات العلمية ؛ غير أن المجلس القومي للبحوث ولد ميتا . وعلاوة على ذلك ، كانت المشكلات التقنية المحلية التي عجلت الحرب بظهورها من الإلحاح بحيث تعين أخيرا على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تؤسس مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة لمعالجة هذه المشكلات . وكانت أكثر أنشطة هذا المركز تستدعي خيالا ومهارات علمية لا البحث والتطوير[١٦] .

وفي غضون الثلاثين سنة الفائتة ، نالت معظم الأقطار العربية استقلالها وشرعت للقيام ببرامج واسعة النطاق لمحاربة التخلف . وهذه الجهود قد جمعت ، عامة ، بين مناهج التناول الكلاسيكية الثلاثة أي : الدراسة في الخارج ، وتوسيع المؤسسات التعليمية الوطنية ، واستخدام الخبراء الأجانب . وهكذا كان ، في سنة ١٩٧٨ ، أكثر من ٢٥٠٠٠ طالب عربي في الولايات المتحدة واعداد اكثر في أوروبا والاتحاد السوفياتي . وفي سنة ١٩٨٠ ، سيزيد عدد خريجي الجامعات العربية عن ١١٠٠٠٠٠ . وفي المملكة العربية السعودية وحدها أكثر من ١٠٠٠٠٠ أوروبي وأمريكي ، وأكثر ، لا ريب ، من مليون عربي ينتمون إلى فئات « المعلمين والمهندسين والكتبة والحرفيين » . وقد يكون من المفيد أن نلاحظ هنا أن عدد السعوديين الذين نالوا درجة الدكتوراه في الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٧٩ هو اكثر من ١٠٠٠ ، أي أكثر من عدد مواطني الولايات المتحدة الذين حصلوا على درجاتهم في أوروبا ، في القرن التاسع عشر . وقد كان عدد الباحثين منذ بضع سنين ١٨٠٠٠ ، في مصر وحدها .

وما أحاول إثباته هنا هو أن الكفاءات الموجودة فعلا في جميع الميادين ، كبيرة العدد على نحو

---

(١٦) كان العاملون في هذا المركز يعنون بانواع كثيرة من الأنشطة تشمل : تحويل القاطرات العربية من استعمال الفحم المستورد الى استخدام النفط العربي ، ومكافحة الجراد ، وادارة الاغذية وغيرها من الامدادات على اساس اقليمي ، وتنظيم المؤتمر الاقليمي الاول حول الزراعة ، مع اعداد الكثير من التقارير الفنية وبضعة كتب حول المنطقة . وقد استخدم : Steven Dedijer, «IQ of the Undeveloped Countries and the Jones Intelligence Doctrine.» نهج ر.ف. جونز في بحثه : Most Secret War (London: Hamish Hamilton, 1978): لدراسة الاسلوب العلمي في الاستخبارات اثناء الحرب العالمية الثانية ، واستند اليه لارساء نظريته في الاستخبارات بالنسبة للعالم الثالث . وثمة فوارق اساسية بين جونز البريطاني ، و « جونز » العالم الثالث . فقد كان جونز جزءا لا يتجزأ (على الرغم مما عاناه مع زملائه) من نظام فعال عملي كان يشمل جمع المعلومات (الاستطلاع التصويري ، والاسرى ...) والدعم بتحليل البيانات (العلماء والمكتبات البريطانية) ، ومن نظام مساو بالاهمية ، منظم رشيد ، لتلقي ما يصل اليه من نتائج . اما « جونز » العالم الثالث فقد كان يفتقر بشدة الى الادوات والى الدعم في جمع وتحليل المعلومات ، يضاف الى ذلك انه يرتبط بحورة واهية بالجهاز المسؤول عن اتخاذ القرار . هذه هي العوامل التي تساهم في هجرة الكفاءات داخليا وخارجيا . وينبغي ان يكون هدف السياسة العامة هو علاج هذه العوائق المؤسسية بالدرجة الاولى .

معقول ، بجميع المقاييس . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، كان للحلفاء ولدول المحور على حد سواء أعداد مماثلة ، بل اصغر ، من الكفاءات الفنية ، ومع هذا فقد تمكنت من التقدم بصورة باهرة ومن توسيع صناعاتها بسرعة وبصورة ظاهرة للعيان . ولا يسعني أنْ أتصور أنّ الأحوال في أي من الأقطار العربية اليوم هي أقسى من الظروف التي كانت تواجهها الدول المتحاربة في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، أو أن الصعوبات ـ سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية أو علمية أو فنية ـ أكبر . ويحق لنا أن نتساءل ـ مع الإنجازات العربية الباهرة في مجال التوسع في المرافق التعليمية وبالنظر إلى المستوى العالي جدا للسيولة وللأنشطة الإنمائية ـ لماذا تستمر هجرة الكفاءات الداخلية والخارجية من الوطن العربي ؟ ولماذا لا تزال المنطقة تعاني من التبعية التعليمية والعلمية والتكنولوجية ؟[١٧] .

إن الطابع الفريد للوضع العربي هو في وفرة جميع العوامل التي تعتبر ضرورية للانطلاق : كالقوى البشرية والأموال والموارد . وقد اخترت للمناقشة هنا عاملين قد يساعد عرضهما على توضيح الظروف الراهنة .

العامل الأول هو حالة التعليم . لقد سبق لي أن ألححت على الجانب الإبداعي أساسا للتحول الثقافي . ويجب على المجتمع الذي يودّ القيام بهذا التحول بصورة ناجحة أن ينظم البحث العلمي والمنح الدراسية . وقد أشرت آنفا إلى عدد خريجي الجامعات العربية ، والعدد الإحصائي للباحثين العلميين ولحملة الدكتوراه ، والموارد المالية المحدودة المخصصة للبحث العلمي . ومن شأن التسهيلات الهزيلة للبحث العلمي ان تؤدي إلى استمرار التبعية لمؤسسات أجنبية، للقيام بدراسات التخصص بعد التخرج . وهذه التبعية تعرّض الشبيبة بصورة حتمية لمشكلات وقيم وأنماط للتفكير التابعة ذات صلة وثيقة بالبلدان المتقدمة . والأولويات ، شأنها كشأن البرامج ومبتكرات البحث العلمي في البلدان المتقدمة ، ليست بالضرورة الأولويات والبرامج والمستحدثات الملائمة لبلدان العالم الثالث منفردة أو مجتمعة ـ حتى لو كانت تعنى بشؤون العالم الثالث . وقد يكون العلم عاما ، كليا ، ولكن العالم أو الباحث على الطراز الغربي ليس من المقومات العامة لجميع المجتمعات .

والطلاب العائدون بعد التخصص في الخارج يتعرضون لمشاكل خطيرة تتعلق بالتكيف . وأبرز العوائق هو ، في معظم الحالات ، عدم كفاية التسهيلات والموارد . إن الباحث والعالم الشاب بحاجة إلى بيئة ثقافية حافزة يستثمر في إطارها قدراته ومشاركته المجتمعية لكي يطور مجرى للعمل جديدا . والدراسة والبحث على المستوى الجامعي هما الطريقتان اللتان يعمل المجتمع من خلالهما على تطوير

---

(١٧) كانت ازمة التعليم والابداع التي تواجه المجتمعات العربية موضوعا للكثير من التحقيقات على الاصعدة القطرية والاقليمية . وما نذهب اليه هنا ، يقرّبه الجميع . واقتصر على ذكر مثلين يعبران عن هذا الشاغل المنتشر . فقد نظمت رابطة خريجي الجامعات في الكويت سنة ١٩٧٤ ، حلقة دراسية عقدت في الكويت حول ازمة التطور الثقافي في الوطن العربي . وقد اشترك في الحلقة كثيرون وقدمت فيها مجموعة متنوعة من الابحاث الهامة . انظر : شاكر مصطفى ، **ازمة التطور الثقافي في الوطن العربي** (الكويث : جامعة الكويت ، ١٩٧٥) .

في سنة ١٩٧٢ ، طلب وزراء التربية في الاقطار العربية من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اعداد استراتيجية لتنمية التعليم في الاقطار العربية . وانجز فريق كبار المربين العرب الذي شكلته المنظمة للاضطلاع بهذا العمل ، تقاريره ونشرها عام ١٩٧٦ و١٩٧٧ . وهم يؤكدون ان المنجزات دون المطامح الوطنية ، وان هناك نقلا بلا إبداع ، وتفهما بلا تطبيق . **استراتيجية لتطوير التعليم في الوطن العربي** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦) .

المصدر السابق (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) .

فهمه لمشكلاته . ويتمثل المجتمع ما يستخدم من أفكار ومبادىء ومنهجيات عن طريق البحث العلمي في بيئة وطنية ، وفي إطار وسطه الثقافي بالذات . وقد تم ، في غضون العقدين المنصرمين ، بعض النمو في نطاق البحث والتعليم الجامعي في معظم الأقطار العربية . على أن الأموال المخصصة لهذه الاغراض ، والمخرجات المحدودة واستمرار التبعية للبحث والتطوير والكتابات المستوردة تدل جميعا على أن هذه الجهود لا تتناسب مع الطلب . أو أن المصدر الرئيسي المتاح من المعلومات والدراسات التحليلية ما زال أجنبيا . ولا يمكن لمجتمع أن يأمل في تحويل تراثه الثقافي تحويلا خلاقا إلى أنماط وأساليب حياة وثيقة الصلة بماضيه بما لا يقبل الشك ، مستفيدا في الوقت ذاته من المعرفة المتاحة كلها ، الاّ اذا استوعب هذا المجتمع المعرفة وتمثّلها تمثلا داخليا . والإدارة الطبيعية الوحيدة للاضطلاع بهذا الدور هي الباحث أو العالم أو المهندس المتأصل بجذور ثقافته ومؤسساته . إن شعبا يستورد « الحداثة » يدفع لقاءها ثمنا غاليا : إذ أن في هذا انتحارا حضاريا .

أما العامل الثاني فيتصل بالسياسات التكنولوجية القائمة في الواقع . وفي كل محاولة لتطوير شعب من الشعوب واستثارة تحوله التقني ، يكون للأجهزة التي تتخذ القرارات ولأدوات تصميم السياسات الإنمائية وتنفيذها أهمية قصوى . وعلى الرغم من أن الحكومات العربية عاكفة عامة على تحويل مجتمعاتها ماديا ، فإن متخذي القرارات مبتلون بالكثير من المشاكل المتنوعة التي لا يمكن حلها باللجوء الى المؤسسات الوطنية في وضعها الراهن .

إن منحى الأعمال التي يستدعيها التطبيق الوطني للعلم والتكنولوجيا ، يختلف اختلافا بيّنا عما يحتاج إليه إنشاء طريق أو مصنع بإشراف شركة أجنبية . ذلك أنّ الكفاءات العالية ينبغي أن تنظم وتبنى بشكل مؤسسات متخصصة من أجل القيام بالمشاريع الإنمائية . والتكنولوجيا إنما تكتسب وتتطور وتطبق عبر مؤسسات للاستشارات والهندسة والبحث . ومما يسهل من عملية بناء هذه المؤسسات ما للعلم والتكنولوجيا من بنية أساسية : إذ يمكن الحصول على المعرفة والخبرة الفنية بخطوات محسوبة كجزء من سياسة منهجية متواصلة . بيد أن وجود شركات دولية عريقة يمكنها تقديم هذه الخدمات التكنولوجية ، يوفر لمتخذي القرار طريقا سهلا عبر الحدود الوطنية[١٨] .

---

(١٨) كانت الصلاحية المطلقة لاتخاذ القرار ، طوال فترتي الحكم العثماني والسيطرة الغربية على معظم الاقطار العربية ، في يد الاجانب . وكان كل مجتمع فرعي ـ كالقبيلة او القرية او المدينة او المنطقة ـ تابعا للقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتخذة والمطبقة من قبل الموظفين العسكريين والمدنيين . وكانت قضايا الامدادات الغذائية واستملاك الاراضي وفرض الضرائب ومراقبة التجارة وتوزيع الثروة وكثير غيرها تابعة لهولاء الموظفين الاجانب . ففي بلد كمصر ، وجد الشعب ـ وهو مبتكر علم الري والزراعة ، وقد مارسه فلاحوه بنجاح آلاف السنين ـ فجأة المهندسين وضباط الجيش البريطانيين مسؤولين بالكلية عن شبكة الري من سنة ١٨٨٢ الى ١٩٢٥ . في غضون هذه الفترة ، لم تتوسع مساحة الاراضي المزروعة إلا بنسبة ٤٪ في المائة فيما انخفض محصول القطن بالقنطار الناتج لكل فدان بصورة رتيبة تقريبا من نحو ٥.٦ (سنة ١٨٩٥) الى ٣.٦ (سنة ١٩١٩) .

P. M. Tottenham, **The Irrigation Service, its Organization and Administration** (Cairo: Ministry of Public Works, 1927). (كان توتنهام آخر وكيل وزارة بريطاني للاشغال العمومية في مصر) . وكانت الادارات البيروقراطية الجديدة التي انشأتها سلطات الاستعمار هيئات رقابة ، بصورة رئيسية ، لا هيئات منشأة لتقديم الخدمات . وكان منطلق السلطة في اتخاذ القرارات المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية لا الدعم والرقابة العامين . وكثيرا ما كان النظام التعليمي مخططا من قبل الاجانب ، ويرمي الى تنشئة العدد اللازم من الكتبة والموظفين الحكوميين للمناصب الدنيا . اما القوى العاملة فكانت تتكون بصورة رئيسية من عمال غير مؤهلين يعيشون على حافة دائرة الكفاف . وصار السكان وجميع مؤسساتهم مجرد وسائل تسيّر سعيا وراء غايات معينة لا اهمية لها بالنسبة لحياتهم ـ كسلامة طريق الهند ، والقطن لمصانع مانشستر او نزاع اوروبي وقع في فاشودا .

ويقوم الطريق العابر للحدود الوطنية على الإفادة من خدمات الشركات والمؤسسات الأجنبية لدراسة وتنفيذ المشاريع (الاجتماعية والاقتصادية والفنية) في المجتمع ، بما يشل عمل المؤسسات القائمة ويجعل القيام بهذه المهمات عملا ضارا بإنشاء وتطوير المؤسسات الوطنية(١٩) . وهكذا تطورت قطاعات النقل والنفط العربية بكاملها كجيوب تكنولوجية أجنبية . إن هجرة الكفاءات العربية الداخلية والخارجية ، من القوى البشرية العاملة في مجالات العلوم والهندسة هي نتيجة استمرار تبعية الأقطار العربية لهذه الأنماط الراسخة للمعاملات التكنولوجية . فمن البديهي إذن أن يكون للسعي إلى سياسات تكنولوجية تقوم على الاعتماد على النفس اجتماعية واقتصادية وسياسية مجزية ، علاوة على النتائج الإيجابية قيد البحث هنا .

وكنتيجة لعزل المؤسسات الوطنية عن عمليات حل المشاكل واتخاذ القرار وتصميم المشاريع وتنفيذها ، تعاني معظم « الحلول » من التقصير الخطير . إذ أنّ المستشفيات المرتفعة الأسعار لا تقدم خدماتها الصحية إلا للموسرين ؛ وتطور العواصم يؤدي إلى هجرة أبناء الريف باعداد غفيرة الى المدينة ليزيد من اكتظاظ الأحياء الفقيرة وتضخمها ؛ والسدود الجديدة تزيد من ملوحة التربة ومن انتشار البلهارسيا ؛ واستيراد القمح المعالج بالزئبق لوقايته من الأمراض الفطرية يتسبب في التسمم الجماعي، وأخيرا إن شراء المعدات العسكرية بكميات كبرى لا يؤدي الى النصر .

وبعد عقود ثلاثة من التخطيط الإنمائي ، أصبح في معظم الأقطار العربية عدد أكبر من السكان ، وأصبح عدد أكبر منهم من قليلي المزايا والمتعطلين . ومع أن الالتحاق بالنظام التعليمي قد تنامى ، فإنه لم يتوفر للشبيبة الوعي الثقافي والمهارات اللازمة للمساهمة في اقتصاد وطني . والبلدان التي جربت شيئا من التصنيع ، تجد نفسها أكثر تبعية للبلدان المتقدمة في الحصول على سلعها الرأسمالية ، ولم تكتسب قدرا من الاستقلال التكنولوجي الى حدّ ما سوى بضعة بلدان . وقد اشتد الطابع المزدوج للاقتصاد إذ أن القطاع الحديث يعيل طبقة وسطى محظوظة وقليلة العدد ، وأما القطاع التقليدي الذي كان يرتقب تلاشيه فعلى النقيض ، قد زاد عدد المنتمين اليه . إن الصعوبات الكبرى التي واجهتها الحكومات العربية في معرض بلوغ غاياتها المختارة ، ومطالبات مواطنيها ، قد أدّت إلى أنواع من القلاقل وأعمال الشغب بسبب الغذاء والإرهاب في المدن والانقلابات ومختلف أنواع الحركات والقلاقل . على أن معظم هذه الاضطرابات لم تسفر عن شيء . فبات العلماء والمفكرون والقادة والاساتذة متشائمين ، خارت منهم العزائم إذ يشعرون بالخيبة بسبب ما للتحدي من صعوبة ظاهرة لا يمكن تذليلها .

إن الزمن المتاح للوصول بحالة الخصام الثقافي طويل الأمد في الوطن العربي الى غاية يرتاح اليها يمضي سريعا ، لا بسبب الأحداث السياسية ، بل بداعي نسبة التغير الكبرى في المعرفة . ولم يمتلك قطر عربي الى اليوم حتى زمام علوم مطالع القرن التاسع عشر الميكانيكية ، ناهيك عنّ الثورة في مجال الكيمياء وعلوم الأحياء التي حدثت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . على أن ثورة علوم

---

(١٩) من الواضح ان العلاقة ما بين البلدان النامية والشركات عبر الوطنية تطورت تجاوبا مع احوال البلدان ومع امكانات الشركات . والمنافع التي يجنيها متخذ القرار من سلوك هذه الطريق عديدة . فهو يفترض اولا انه باستخدام هذا المسلك عبر الوطني يتلافى جميع المخاطر . وذلك لأن الشركة المعنية ، على وجه العموم ، يمكنها تقديم سجل حافل بالمنجزات السابقة . كما ان البنك الدولي للانشاء والتعمير ، ومؤسسات التمويل القطرية والدولية تشترط لتقديم القروض كون المشاريع المراد تمويلها مصممة ومنفذة من قبل شركات استشارة ومقاولات معترف بها .

الضبط الآلي (السيبرنتيك) والوراثة والذرة والفضاء في غير الأقطار العربية ترتاد آفاقا علمية وثقافية جديدة . والنقاش الاجتماعي والفلسفي الحاد في الغرب حول وظيفة العلم الاجتماعية هو مقياس العمق في التحولات الثقافية الجارية فيه الآن[٢٠] .

إن الظروف الحائلة التي تقيّد ما للكفاءات العربية من طاقة انتاجية مبدعة ، ووضع التعليم في المجتمعات العربية وتبعيتها المفرطة في مجال التكنولوجيا ، تؤدي بنا الى القول بأن أسباب هجرة الكفاءات إلى الخارج ذات اهمية أكبر بكثير من حركات الهجرة الفعليّة . ومع توقع زيادة تبلغ عشرة أضعاف العدد الحالي للكفاءات العالية . يبقى من المشكوك فيه ما إذا كان العالم العربي سيعاني من نقص في القوى العاملة . وما من سبيل إلى إبراز الأعمال والتدابير السياسية العامة . التي هي شرط لازم لا بد منه لتحقيق الأصالة الثقافية والاعتماد على النفس في ميدان التكنولوجيا . إلّا بالتحول من المعالجة المركّزة على الشخص إلى المعالجة المركزة حول الوطن ككل .□

---

(٢٠) فيما لا تزال فنون تصميم وتنفيذ السياسات العلمية الفعالة في العالم الثالث في المهد ، يتعاظم اهتمام البلدان المتقدمة بتقويم العلم اجتماعيا وبعلاقات الخبرة الفنية العلمية بالجمهور . ومع ان هذه من الابعاد الاساسية لظاهرة هجرة الكفاءات فنادرا ما ينظر اليها في هذا الاطار .

Jean-Jacques Salomon, «The Social Function of Science Today,» **Technology in Society**, v. I, 1979, pp. 205-218.

E. Mendelsohn, D. Nellain and P. Weingart, eds. **The Social Assessment of Science** (Bielefeld: 1978).

Hans Skoci, ed., **Scientific Expertise and the Public, Conference Proceedings** (Oslo: The Norwegian Researsh Council for Science and the Humanities, 1979).

عوامل الهجرة من الجزائر

د. فاطمة زهرة أفريحا

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية
وإجازة في علم الاجتماع.جامعة الجزائر .

إذا كانت هجرة الكفاءات تشكل ظاهرة قديمة بالنسبة إلى عدد معين من البلدان النامية ، فإنها تشكل مشكلة حديثة بالنسبة إلى الجزائر ، رغم ما تتسم به من عواقب وخيمة . وبالرغم من تعدد اشكالها ومظاهرها ، فإنها تظل مع ذلك ذات جوهر واحد يتلخص في اجتذاب البلدان المتقدمة للكفاءات واحتفاظها بها ولا سيما الكوادر الاقتصادية والعلمية للبلدان النامية .

وغالبا ما تضطر البلدان النامية ، التي تخسر كفاءاتها لحساب البلدان المتقدمة ، إلى طلب « المساعدة الفنية » من هذه البلدان . وبالنسبة الى الجزائر ، فإن الاعتماد على الكفاءات العالية الاجنبية قد بلغ حوالي ٢٨ بالمائة في الصناعة في عام ١٩٧٦ ، مقابل ٤٢ بالمائة في عام ١٩٦٩ . وقد وصلت هذه النسب في بعض فروع الصناعة إلى متوسط ٥٠ بالمائة في عام ١٩٧٦ (ما بين ٤٣و ٥٦ بالمائة) . وينتج عن ذلك إنفاق كبير على استيراد الكفاءات الأجنبية . ويبلغ متوسط أجر أحد الكوادر الأجنبية ضعفي أو ثلاثة أضعاف متوسط أجر أحد الكوادر الجزائرية ، ويمكن حتى أن يفوقه بـ ١٠ الى ١٢ ضعفا . وفي صناعة الحديد والصلب يبلغ متوسط أجر الكوادر الأجنبية سبعة أضعاف أجر الكوادر الجزائرية[١] . وتجد هذه البلدان نفسها مضطرة إلى تصدير كفاءاتها الخاصة بشروط غير ملائمة بالنظر لعدم وجود طلب صريح عليها في الخارج . وبالإضافة إلى ذلك ، فبطبيعة تبادل المهاجرين بالذات تتعرض هذه البلدان للنهب وتستنزف قواها البشرية وتترتب على ذلك عواقب بالنسبة إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ويشكل العجز الذي تعاني منه اقتصادات البلدان النامية بصورة عامة ،والاقتصاد الجزائري بشكل خاص ، في الاحتفاظ بكفاءاتها البشرية الأساسية ، مثالا على « التبادل غير المتكافىء » نتيجة هجرة الكفاءات في اتجاه واحد . ويفسر هذا « التبادل غير المتكافىء » بوجود عوامل جذب وعوامل دفع تختلف قوتها تبعا لميادين الاختصاص . ويقدر ما يكون أثر هذه العوامل قويا بقدر ما تكون الهجرة كبيرة . وبالرغم من عدم توفر معلومات كافية موثوق بها حول هذا الموضوع ، فإننا

(١) N. Safir, «Industrialisation et emploi en Algerie: le cas de la siderurgie.» Thèse de doctorat. 3 eme cycle Univepsité d'Alger, 1979).

سنحاول مع ذلك تحليل أسباب ظاهرة هجرة الكفاءات ونتائجها بالنسبة إلى الاقتصاد والمجتمع الذي تحدث فيه :

أولا ـ اسباب هجرة الكفاءات في الجزائر

يمكننا تصنيف الأسباب العديدة الكامنة وراء هجرة الكفاءات العالية الجزائرية تحت عنوانين رئيسيين هما تأثير عوامل الجذب وتأثير عوامل الدفع .

● **تأثير عوامل الجذب**: إن مصدر عوامل الجذب بالنسبة إلى الكفاءات الجزائرية هو البلدان المتقدمة بصورة عامة ، وفرنسا بصورة خاصة ، وكذلك أيضا الولايات المتحدة بالنسبة إلى بعض القطاعات المختارة من النشاط . وهناك نوع من الاستقطاب من جانب واحد يحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ويمكن تفسيره أولا من خلال البعد الثقافي . فاجتذاب الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، الذي يمكن تشخيصه بأنه جذب من الجنوب إلى الشمال ، يأخذ شكل استقطاب ويتجه بصورة عامة وجهة البلد المستعمر سابقا . ولا تشكل الجزائر استثناء عن ذلك ، بل على العكس ، فإن طول مدة وقوة الاحتلال الاستعماري قد رسخ فيها قوة « النموذج » الفرنسي .

إن تعميم التعليم بلغة الاقتصاد والثقافة المهيمنة ، يشكل في المرحلة الأولى أحد عوامل « استئصال » الثقافة المحلية . ويمكنه في المرحلة الثانية ، عندما يتجذر بقوة في البلاد ، أن يؤدي إلى عزل فئة من المثقفين ، لا تلبث أن تجد نفسها عن غير وعي حاملة لثقافة أكثر انفتاحا وتقدمية من الثقافة التي تنتمي اليها . وبقدر ماتكون الجذور في الثقافة الأصلية ضعيفة وبقدر ما تكون هذه الثقافة مقاومة للانفتاح ، ليس بحد ذاتها بل عبر الملاكات الاجتماعية التي تحملها ، بقدر ما تكون القطيعة ممكنة الحدوث . وعوضا عن أن تحمل هذه الفئة من المثقفين خميرة التغيير وأن تكون عاملا للتحديث والتقدم ، فإنها تصبح أسيرة لغة وثقافة غريبتين عنها : إنها تصبح مغتربة بكل ما في الكلمة من معنى . ويعود هذا الوضع إلى النقص في التفكير وإلى الجمود التاريخي نتيجة فقدان المخيلة والإبداع الفكري . وتدخل في البعد الثقافي ، رغم الابتعاد عن حيز البحث ، **قوة الجذب التي تمارسها النساء الاوروبيات (ولا سيما الفرنسيات) على المثقفين الجزائريين** . فهن غالبا ما تدفعن الشباب الجزائريين إلى محاولة التلاؤم مع وسط اجتماعي غريب عنهم .

ومن العوامل الأساسية للجذب العامل **الاقتصادي** الذي يؤثر بشكل خاص على الكفاءات الاقتصادية والعلمية . والأشخاص الأكثر تأثرا بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل إعدادا والأكثر كفاءة لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريب في البلاد . وهناك عدة أسباب لتفسير قوة الجذب ، نذكر منها **أولا** ارتفاع مستويات الأجر الإسمي والفعلي في البلدان المتقدمة وتوفر كافة أنواع السلع الاستهلاكية التي يتعود عليها الطلاب أثناء فترة دراستهم وتدريبهم ، وغير المتوفرة في الجزائر إلا بالنسبة إلى فئة محظية تحصل عليها بسرعة رغم مشاكل التوزيع بالمفرق . وهناك **ايضا** قوة الجذب الناشئة عن توفر ظروف عمل أفضل خصوصا في المؤسسات الكبيرة . وهذه نقطة ينبغي التركيز عليها بشكل خاص . فالشركات ، ولا سيما الكبيرة منها ، الجيدة التنظيم والإدارة ، والتي لديها رؤية أكثر وضوحا للحاجات المحددة لموظفيها من أصحاب الكفاءات العالية ، تستطيع على الأرجح اجتذاب الكفاءات من البلدان النامية والاحتفاظ بها وباعطائها المكانة التي تتناسب مع كفاءتها . ويبدو أن التكيف في المؤسسات في البلدان المتقدمة يطرح عددا من المشاكل أقل مما يطرح في البلدان النامية . والدليل على ذلك مثلا هو ارتفاع معدلات تنقل الموظفين في الجزائر ، ولا سيما اصحـاب الكفاءات العالية



منهم ، التي تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة . في حين أن الفئات الدنيا من الموظفين هي الفئات الأكثر تنقلا في البلدان المتقدمة[٢] .

وفي الواقع ، فبالنظر الى قلة عدد الكفاءات العالية ذات « الاقدمية » الطويلة في العمل ، وفي ضوء الحاجة إلى تكديس المعرفة بشكل منتظم ، تصبح مشكلة استقرار الموظفين ملحة . وتنشأ مشكلة عن هجرة الموظفين « عندما يكون عدد المهاجرين مرتفعا جدا وعندما تكون المؤسسات الوطنية الناشئة بأمس الحاجة الى خدماتهم »[٣] .

● **عوامل الدفع**. تشكل عوامل الدفع الوجه الآخر للمشكلة . ويمكن تحليل هذه العوامل في النطاق الجزائري على ثلاثة مستويات مختلفة : العوامل النابعة من انتماء الجزائر إلى العالم الثالث ، والعوامل النابعة من انتماء الجزائر الى الوطن العربي ، والعوامل الخاصة بالجزائر .

في البدء ، يمكننا القول بأن هناك عددا من العوامل الاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إخضاعها إلى ذات النمط من التحليل في كل الظروف ، والتي يبدو أنها دائما ، في بلدان العالم الثالث كافة ، وراء ظاهرة هجرة الكفاءات .

ثم أن انتماء الجزائر إلى الوطن العربي يشكل عامل دفع اضافي . وهو يكمن في تقاليد الزواج ، وفي وضع كل من الزوجين ، وبصورة أكثر شمولية ، في العلاقة بين الجنسين في الثقافة العربية . وأخيرا ، تتميز الجزائر بعامل خاص بها هو جهودها الإنمائية وتركيزها على التصنيع . ويستوجب هذا النمط من التنمية ، في نطاق الإطار التكنولوجي الدولي المعاصر ، تدريب أعداد كبيرة من الكفاءات العالية في الخارج .

١ ـ الانتماء إلى العالم الثالث : العوامل الاجتماعية والسياسية

إذا كنا نأخذ على فئة المثقفين المهاجرين عدم بذلها الجهد الكافي للاندماج في مجتمعها وثقافتها ، فإننا نستطيع القول أيضا بأن مجتمع البلاد بدوره يساهم في رفض هذه الفئة بعدم التخفيف من حدة قيوده الثقافية أو عدم رغبته في ذلك . وبهذه الطريقة تكون عوامل الدفع قد التقت مع عوامل الجذب وأدت إلى زيادة حركة الهجرة . ومع ذلك ، يتعذر اتهام المجتمع الجزائري بالجمود ، لأن وراء ذلك مجموعة عوامل داخلية تعود إلى ما قبل عهد الاستعمار ، فضلا عن العوامل الخارجية الناشئة عن العدوان الإمبريالي . ولأن فئة المثقفين التي يفترض بها الفهم والمعرفة ، وأن تكون أداة ديناميكية للتغيير الاجتماعي ، عاجزة عن القيام بهذا الجهد . إلا أننا لا نستطيع أن نتوقف عند هذا المستوى من التحليل . فطبيعة الأنظمة الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية يمكن أن تشكل أحد العوامل المباشرة لهجرة الكفاءات .

وقد دهشت منذ بضع سنوات بما قاله لي صديق قديم هو الدكتور الخالدي ، على إثر زيارة قام

---

(٢) بلغت نسبة التنقل ٢٢,٥ في المائة في الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) في عام ١٩٧٨ ، وذلك مقابل نسبة ٢٥,١٧ في المائة في عام ١٩٧٧ . وهذا الانخفاض في النسبة هو نتيجة لاختلال التوازن بين « المدخلات » و « المخرجات » . أنظر المرجع السابق بعنوان التصنيع والعمالة في الجزائر ... ، صفحة ٤٣١ . وقد احتسبنا هذه النسبة بأنفسنا في منطقة ارزو فبلغت ٢٥ في المائة في بعض الوحدات كالمصفاة . وتبلغ هذه النسبة قيما مرتفعة للغاية على مستوى شركة سنتراك بأكملها .

(٣) Ibid.

بها إلى الصين بصحبة مالك بن نبي ، في عداد وفد جزائري في السنوات الأولى من الاستقلال . فقد قال لهم الزعيم ماوتسي تونغ « ينبغي أن تحرصوا جيدا على عدم خسارة الكفاءات المتوفرة لديكم ، ويجب ألا تتركوا الإمبريالية تستولي عليها » . وقد اعتقدت في حينه أن هذا الخطر لا يزال بعيدا وأنه لا ينطبق على الجزائر . وتدخل العوامل الاجتماعية والسياسية في تفسير ظاهرة الدفع . وفي بعض الحالات ، يمكننا أن نذكر نظام الفئة السياسية الواحدة و/أو انعدام حرية التعبير يمكن أن تكون سببا في بعض الحالات . وذلك إلى جانب عوامل أخرى عديدة ينبغي أخذها في الاعتبار . وينبغي أن يتناول التحليل عمل الهياكل السياسية المحددة التي تتجه إلى استبعاد هذه الفئة من السكان بعد أن تعجز عن الاحتفاظ بها . كما ينبغي أن نحلل أيضا المحاباة ، والنزعات الإقليمية المتطرفة والفساد في بعض الحالات .

وأخيرا علينا الإقرار بوجود أنظمة اجتماعية وسياسية قادرة على إعطاء هذه الفئة من المواطنين مكانتها وعلى الاحتفاظ بالكفاءات العالية المتوفرة لديها .

٢ ـ الانتماء إلى الوطن العربي ـ وضع المرأة

يدخل الوطن العربي في مجمله وفي عناصره المكونة في عداد الاقتصادات النامية ، ويعاني من نفس أسباب هجرة الكفاءات التي تعاني منها بقية بلدان العالم الثالث ، ولكن الوطن العربي يتميز عن بقية تلك البلدان بعامل إضافي خاص به هو وضع المرأة .

وفي العادة ، ينصبّ الجدل على ما إذا كان طابع الإسلام « تخلفيا » أو « تقدميا » . ويبدو لي أن هذا النقاش لا مبرر له لأن الإسلام في نصوصه الأساسية وفي حقبة ظهوره وانتشاره كان خميرة عظيمة للتقدم وللتحرر الشخصي ، خصوصا بالنسبة إلى المرأة . وقد خسر منذ ذلك الوقت هذا الجانب المبدع الذي يستحيل بدونه لأي مجتمع أن يتقدم ثقافيا أو اقتصاديا . والمشكلة الحالية للأقطار العربية (والاسلامية بصفة عامة) هي معرفة ما إذا كان محتوى الإسلام المطبق فعلا في المجتمع ، والقوالب الثقافية الجامدة التي تحملها أطره الاجتماعية ، تتلاءم مع القرن العشرين ام لا . ونقصر بحثنا في هذا المجال على مناقشة وضع المرأة . ومع أن القسم الأكبر من القوانين المطبقة في الأقطار العربية مستوحى من قوانين « عصرية » إن لم نقل اوروبية ، (قوانين إدارية واقتصادية ودستورية وتجارية ...) تظل القوانين التي ترعى الأحوال الشخصية متروكة للعرف والتقليد . وأخذت القوانين التي تنظم الزواج والطلاق والإرث وغيرها من تفسيرات قديمة ، أي من اجتهادات تعود إلى خمسة عشر جيلا خلت ، علما بأن هذه الاجتهادات تتسم بالطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للظروف التي ظهرت فيها . وإذا كان المجتمع في تلك الحقبة قد شهد انسجاما بين البنية الفوقية القانونية والبنية التحتية الاقتصادية ، فإن الوضع أصبح مختلفا في الوقت الحاضر . وبعبارة أخرى فإننا نشهد اليوم تخلف النظام القانوني بالنسبة إلى النظام الاقتصادي . وعلى الرغم من تبدل الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها هذا النظام القانوني ، فقد ظل على ما كان عليه نتيجة ترسخه في التقاليد الاجتماعية .

وقد يطرح سؤال : ما هي مناسبة كل ذلك ونحن بصدد الحديث عن هجرة الكفاءات ؟ وببساطة ، فإن العلاقات بين الجنسين هي علاقة مصطنعة ، ولا سيما وإن العديد من « مثقفينا » وملاكاتنا يعانون من التباعد بين الجنسين الذي يعيق ، لا بل يحول دون قيام أية علاقة طبيعية بينهما . فاستحالة قيام علاقات طبيعية بين الرجل والمرأة ، وبالتالي « ضرورة » الزواج بالطريقة التقليدية عن



المصدر : المستقبل العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٥

طريق العائلة ، لا سيما بتقديم المهر للمرأة ، تشكل كلها عاملا هاما في هجرة الكفاءات .

وإنني اتفق مع الداعين إلى إلغاء المهر ، ولكن شرط أن يقترن ذلك بتحرير المرأة في الوقت نفسه ، (وكذلك الرجل) بمساواتهما في الحقوق في مجال التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (منح المرأة حق الإرث والحق في الزواج والطلاق) ، وبتوفير الاطمئنان النفسي للمرأة داخل الرباط الزوجي ، وبالامتناع عن وقف مستقبل حياتها الزوجية على إنجابها طفلا ذكرا . ولنكن منسجمين مع أنفسنا ونعطيها الحق الفعلي في اختيار شريكها في الحياة . وعند ذاك فقط لا يعود للمهر أي مبرر للوجود خصوصا عندما تصبح المرأة كاملة الشراكة في الزواج وفي الاقتصاد وفي الحياة العامة . وينبغي علينا ألا نهمل هذه المقترحات ونعتبرها باطلة لأنها تتناول محرمات ومواضيع محظورة . وقد تأكدت لي هذه الأشياء مرارا عديدة من قبل طلاب قدامى سبق لهم أن درسوا في أوروبا أو في الولايات المتحدة . وهناك بالطبع ، تخوّف من تعاظم قوة الاتجاه المضاد ، الذي بدأ بالظهور مع انتشار التعليم بين الفتيات ، واتخذ أبعادا أوسع ، ومن المحتمل أن ينجح في القضاء كليا على تحريم الزواج من رجال غير مسلمين .

وعلى هذا فإن الزيجات المختلطة هي أحد عوامل هجرة الكفاءات ، شأنها شأن القضايا السياسية والاقتصادية ، وهي تسهم في المشكلة الضخمة ، المتجسدة في حركة الجذب التي تمارسها البلدان المتقدمة . وفي فترة نهوض الوطن العربي كان الإنسان العربي قادرا على « اجتذاب » المرأة الأوروبية إلى مجتمعه وقيمه الثقافية ، ولكننا نشهد اليوم ظاهرة عكسية ، وهي أن المرأة الأوروبية تجتذب الرجل العربي وتحتفظ به خارج بيئته الاقتصادية والاجتماعية . وبما أن الوطن العربي هو اليوم في وضع الخاضع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، فإنه يتعرض بصورة غير متكافئة وغير متبادلة لأثر سيطرة العالم المتقدم ، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل أيضا من الناحية الحضارية . وهذا ما يقودنا إلى البحث فيما إذا كانت الحضارة العربية الإسلامية قادرة على تجديد نفسها من خلال استيعاب القيم والسلوك الاجتماعي بحيث تصبح حضارة منفتحة وديناميكية ، وليست حضارة في وضع الانكفاء والدفاع الغاشم عما كانت عليه ، ليس في زمن عظمتها بل في زمن انحطاطها . وعلى ذلك يتوقف المستقبل الاجمالي للوطن العربي ولا سيما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فالتحدي قائم وينبغي مواجهته . إنه رهان على المستقبل من الضروري قبوله بشجاعة .

٣ ـ العوامل الخاصة بالجزائر

تتصل هذه العوامل بالجهد التصنيعي وما يرافقه من آثار على التدريب ، وذلك في إطار عدم الاستقرار المذكور آنفا ، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تعزيز الهجرة الى الخارج . ويعود السبب في ذلك الى مشكلة الركود الاقتصادي والى عدم توافق التعليم والإعداد مع الحاجات الحقيقية للاقتصاد في بعض الحالات . وليس النمو الاقتصادي بمنأى عن هذه الأخطار لأنه يجري ، كما هو الحال في الجزائر ، في وقت واحد مع الجهود الحثيثة المبذولة في حقل التعليم والتدريب والتي تتطلب في الغالب إيفاد الطلاب للدراسة في الخارج ، بسبب عدم توافر العناصر المادية محليا ، ولا سيما العناصر البشرية الضرورية لهذا « المستوى العالي من التدريب » .

هناك إذن بالدرجة الأولى مشكلة عدم ملاءمة نظام التعليم والتدريب لاحتياجات جهاز الإنتاج ، إنْ من حيث محتوى التعليم وإن من حيث سد الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر من الكفاءات العالية . وهذه مشكلة هامة ينبغي علينا ان نلم بها تماما لكي نتمكن من حلّها . وبما ان القرارات الشخصية حول اختيار « المهنة » تتوقف على اعتبارات كالمركز الاجتماعي والأجر وفرص التقدم ،

ينبغي علينا أن نعمل بالطريقة التي تمكننا من تركيز أكبر قدر من اهتمامنا على فئات الوظائف الأكثر ضرورة للتنمية . ويستحيل القيام بالتصنيع مثلا إذا كانت الوظائف الصناعية قليلة الجاذبية بالنسبة الى جيل الشباب . ولكن حتى عندما يتوفر المهنيون اللازمون ، تبقى هناك مشكلة الإبقاء عليهم في الاقتصاد الوطني . وبالنسبة الى الاقتصادات الموجهة من قبل الدولة ، فإن عدم استقرار الكفاءات العالية ، وعدم اطمئنانها الى مستقبلها ، يشكل عاملا هاما في هجرتها الى الخارج . ويتزايد خطر هجرة الكفاءات العالية كثيرا إذا تركت دون عمل نتيجة للتغيرات في القيادة الاقتصادية أو إذا أهملت المشاريع التي تضعها وقتا طويلا دون أي مبرر . وبالمقابل ، فإن الأجر وظروف العمل هما عاملان أقل أهمية . فبالرغم من تأثيرهما على العناصر الأكثر ميلا الى مغادرة البلاد في الأساس ، فإنهما لا يعتبران عاملين مهيمنين ولكن هناك خطرا بأن يصبحا كذلك ، ولا ينبغي أن يترك لهما المجال لذلك .

ويتوجب علينا أيضاً أن ننظر في مسألة اساسية أكبر هي مكانة الاقتصادات النامية في العملية الإنتاجية العالمية . وإذا كانت هذه الاقتصادات تجد نفسها ضعيفة فذلك لانها تشكل جزءا من هيكلية تسلسلية على الصعيد العالمي تحتل فيها المكانة الدنيا . والتفاعل بين هذه الاقتصادات ، بكل أشكاله القديمة منها والحديثة ، هو في نهاية المطاف العامل الاقتصادي الأكثر تأثيرا . وتتبع آثاره بالنسبة الى هجرة الكفاءات من الحاجة المستمرة الى التدريب في الخارج والى الاستيراد المكثف لمنتجات التكنولوجيا من البلدان المتقدمة . وفي إحدى الشركات التي تديرها الدولة في الجزائر في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ ، ومن أصل كل ١٠٠ من أصحاب الكفاءات المدربة محليا ، أرسل ٣٢ شخصا الى الخارج ، وشكل التدريب في الخارج نسبة ١٢,٥٢ في المائة من مجموع التدريب الذي تنظمه تلك الشركة .

وهناك عامل آخر بالغ الأهمية بالنسبة الى هجرة الكفاءات في الجزائر يتعلق بطبيعة السلطة داخل المؤسسات . وبالفعل ، حدثت في بداية الاستقلال ان اندفعت شريحة كاملة من الموظفين الى الارتقاء في السلم الوظيفي لسد الفراغ الناشيء عن رحيل الفرنسيين ، علما بأن قسما منهم لم تكن لديه الكفاءات المطلوبة لا من الناحية التقنية ولا من الناحية الإدارية والتنظيمية . ولكن سرعان ما شهدنا تجميدا للسلطة . فالعناصر الموجودة سعت الى التشبث بمراكزها بكل الوسائل وتسببت بشكل واع أو غير واع في تعطيل إمكانات التقدم ، لا سيما إمكانات وصول العناصر الشابة الأفضل إعدادا تقنيا الى هذه الوظائف المسؤولة . وهذا ما سبب امتعاضا تجسد في ارتفاع معدلات تنقل الموظفين من الكفاءات الشابة على صعيد أفقي ، بالنظر الى انعدام امكانية التنقل العمودي . وفي هذا الاطار ، يشكل التعاون التقني الأجنبي حاجزا واقيا ، ويخدم في الإبقاء على المواقع المكتسبة أو حتى على تعزيزها . ويحاول الموظفون الذين يشغلون المناصب العالية تبرير هذا الوضع بالحديث عن النوعية « الضعيفة » للملاكات التي يجري إعدادها من قبل مؤسسات التدريب الوطنية . ولكن هذا الادعاء باطل كليا ، والبرهان على ذلك هو السهولة التي يدخل فيها هؤلاء في أفضل المدارس والمؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة ، وبالتالي في مؤسساتها أيضاً .

إن عجز هذه الكوادر المحرومة من دخول مراكز المسؤولية أو على الأقل المراكز التي تتلاءم مع مستوى إعدادها ، يخلق لديها شعورا بالكبت يتجلى سواء في اعتراضها على الأجور أو بالاشمئزاز وإهمال العمل والمؤسسات التي يعملون فيها ، وفي هجرة عدد كبير منها في نهاية الأمر الى الخارج . وتجدر الإشارة الى أن ظواهر الاشمئزاز من العمل ومن المؤسسات لا تقتصر على الملاكات العليا (ولكن هذه الملاكات ، بما لديها من إعداد ، تستطيع بسهولة ان تجد لنفسها ملاذا في الخارج) ، بل إنها



المصدر : المستقبل العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٠

تتجلى على كل المستويات ، مع فارق وحيد هو أن الموظفين الأقل كفاءة لا يستطيعون التعبير عن عدم رضاهم الا بأعمال الرفض أو بالمطالبة بأجور أرفع .

وأخيراً ، وفيما يتعلق بالأجور وبمستوى المعيشة الذي ينتج عنها ، تجدر الاشارة الى ظاهرة سيئة انتشرت على نطاق واسع في الجزائر منذ عهد الاستقلال . وهذه الظاهرة هي ازدياد العلاوات الإضافية على المعاش بالنسبة الى فئة الملاكات في مراكز القيادة ، التي بحكم موقعها في جهاز الانتاج ، ولا سيما في جهاز التوزيع ، تحتل مكانة استراتيجية بالنسبة الى توجيه البضائع الفاخرة الوجهة التي تريد .أما الملاكات التي لا وصول لها إلى هذه « الافضليات » ولاتجد طريقا الى هذا الهامش الاضافي من المزايا ، فقد شهدت تدهورا في مداخيلها ووجدت نفسها في موقع متخلف نسبيا في الهرم التسلسلي . وتجدر الإشارة أيضاً الى ان الأجور الاسمية لم ترتفع مع ارتفاع المستوى العام للأسعار . وبعبارة أوضح ، ينبغي ان نأخذ في الاعتبار ، بالنسبة الى هذه الفئة من الموظفين ، ان البضائع التي تدخل في تركيبة موازنتهم هي من النوع الذي لا يحظى بالدعم الحكومي على صعيد الأسعار ، علما بأن هذا الدعم يقتصر على البضائع الأساسية التي يدخل معظمها في ميزانية الأسر ذات الدخل الأكثر انخفاضا .

وأخيرا ، تجدر الإشارة الى ان هذه الاعتبارات العائدة الى انخفاض الأجور لا تشكل عاملا حاسما على المستوى الاقتصادي بل إنها تدخل في المعادلة من خلال عمليات اقتصادية واجتماعية أكثر تعقيدا ، وتطرح على بساط البحث قدرة اقتصادنا على التشكل .

ثانيا - النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات

يمكن تحليل النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات من الوجهة الاقتصادية أو من وجهة أكثر شمولا هي وجهة المجتمع النامي الذي يتأثر بها .

● **من الوجهة الاقتصادية** تمثل هجرة الكفاءات بكل بساطة اقتطاعا من القوي العاملة الهامة المتوفرة لدى البلاد ، والتي تحتاج اليها البلدان النامية ، مثل الجزائر ، حاجة ماسة في الجهد التصنيعي الذي تبذله . وينتج عن هذه الهجرة تخريب للقوي المنتجة في الاقتصاد وزيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوي ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى التأثير على مستوى الأجور. ولا يمكن التعويض عن هذا الاقتطاع بالتحويلات النقدية التي تعقب عادة هجرة القوى العاملة العادية التي تفتقر الى المواصفات الفنية . وبقدر ما يكون مستوى كفاءة القوى العاملة العالية مرتفعا ، بقدر ما تكون خسارتها كبيرة بالنسبة الى الاقتصاد . فبالإضافة الى تكاليف توظيف قوة العمل والاحتفاظ بها هناك التكاليف الباهظة للتعليم والتدريب التي تدفع في معظم الأحيان بالعملات الصعبة (كتدريب الملاكات في الخارج) .

وهكذا فإن متوسط الكلفة السنوية لتدريب احد افراد القوى العاملة العالية المستوى في الخارج ، التي تتكبدها الشركة الوطنية ، يبلغ ٧٠ ألف دينار جزائري بالنسبة الى الدرجة الأولى من الكفاءة ، و ١٦١٦٩٠ دينار بالنسبة الى الدرجة الثالثة ، أي بزيادة ٢,٥ و ٣,٧ مرة على التوالي بالنسبة الى متوسط الكلفة السنوية للتدريب في المؤسسة ذاتها . وبالإضافة الى هذه التكاليف ، التي تمثل فقط المدفوعات النقدية لكل شخص يرسل الى الخارج ، ينبغي اضافة تكاليف أخرى يصعب حسابها ، وهي التكاليف التي تتكبدها الأجهزة المعنية بإرسال العمال إلى الخارج . وتتزايد فداحة التكاليف الناشئة



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٠

عن هجرة الكفاءات عندما تحدث الهجرة بين فئات السكان الافضل تدريبا واعدادا والذين استطاعوا ، بفضل اقدميتهم في العمل ، أن يكتسبوا خبرة مهنية واسعة . وبالفعل فإن الخبرة الحسية (خصوصا عندما تقترن بمستوى عال من الإعداد والتدريب المهني) ، تشكل عاملا هاما في إغناء مواصفات القوى العاملة العالية المستوى ، شأنها شأن التعليم والتدريب المهنيين . وهي تشكل عنصرا اساسيا في المجال الواسع للمعرفة والخبرة الجماعية ، وبدونها تتعرض كل محاولات التنمية الى الفشل .

● **من وجهة المجتمع بأسره** ينبغي النظر الى ظاهرة هجرة الكفاءات ، التي تشكل آفة عامة في المجتمع ، بكل أبعادها وتأثيراتها . وقد ركزت هذه الدراسة على مشاكل القوى العاملة الاقتصادية والعلمية العالية المستوى ، الا ان ظاهرة استنزاف العقول تصيب فئات اجتماعية اخرى (الاطباء والادباء والفنانين وغيرهم) الذين وإن كانوا غير معنيين مباشرة بعمليات التصنيع والتنمية ، يلعبون مع ذلك دورا هاما في التنمية الثقافية والفنية والاخلاقية للمجتمع بأسره .

إن الضرر الكبير الذي يلحق بالمجتمع من جراء هجرة الكفاءات لا يمكن تقديره بمعايير نقدية بحتة ، أو بمعايير السوق وحدها . **لا بد من تقويم هذا الضرر بكافة آثاره المتنوعة**□



إستنزاف العقول العربية
نتائج الظاهرة وأسبابها السياسية والاجتماعية

د . محمد هشام خواجكية
عميد كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة حلب.

تمهيد

إن اصطلاح « استنزاف العقول » هو اصطلاح جديد ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة هجرة العلماء والمهندسين والأطباء إلى الولايات المتحدة الأمريكية(١) . ومنذ عام ١٩٤٩ بدأت دوائر الهجرة في أمريكا بعملية فرز الكفايات العالية عن غيرها من المهاجرين ، وأصبح بالامكان تحديد مفهوم الكفايات العلمية وتتبع حركتها ، وخاصة تلك التي تتجه من المجتمعات النامية إلى المجتمعات المتقدمة ، وذلك في وقت زادت فيه حاجة تلك المجتمعات إلى رأسمالها البشري من أجل تطوير اقتصادياتها . وأخذت معظم الدول النامية تشعر بمدى الخطورة التي تتهدد خطط التنمية في بلادها من جراء هجرة ما لديها ـ أو خيرة ما لديها ـ من كفايات علمية وفنية . ومن هنا انتقل الاهتمام بظاهرة هجرة الأدمغة من المستوى الضيق إلى المستوى العام ، حيث أخذت مصادر الشكوى تتزايد بينما أخذت أصابع الاتهام تتجه نحو مجموعة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

إن الاهتمام العربي بمشكلة هجرة الكفايات العلمية والفنية العربية إلى الخارج لا يعدو أن يكون انعكاساً للاهتمام العالمي بهذه الظاهرة ، خاصة بعد أن بدأت هجرة الأدمغة تأخذ أبعاداً جديدة وخطيرة . وعلى الرغم من ازدياد الوعي العربي حيال هذه المشكلة ، وعلى الرغم من السياسات المعتمدة هنا وهناك للحد من الهجرة ، فإن الاهتمام الأكاديمي بها بقي حتى الآن محصوراً ضمن حدود ضيقة لا تخرج عن نطاق الاهتمامات الشخصية لبعض الباحثين ، وضمن حدود بعض الدراسات المعدودة التي لا تكفي لتحديد دوافع الهجرة وتحليل أسبابها ، وبالتالي تحديد أبعادها وأهم النتائج التي تترتب عليها . وتشكل هذه الدراسة مساهمة متواضعة في مجال تحديد أهمية الكفاءات العلمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبيان الأبعاد التي أخذتها هجرة العقول العربية في الوقت الحاضر وتحليل أهم الأسباب الكامنة وراء هجرة العقول العربية .

(١) UNESCO Regional Office for Science and Technology in the Arab States, «A Case Study of Some Unesco Projects Related to Arab Brain Drain,» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980**, E / Ecwa /NR / Sem. 2 /22 (Beirut: Ecwa, 1980).



اولا ـ اهمية الكفاءات العلمية في عملية التنمية

تشكل الثروة العلمية البشرية لكل أمة عنصراً أساسياً وهاماً في تقدم هذه الأمة ، كما تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية وخاصة على المستويات التالية (٢):

١ ـ القيام بالبحوث العلمية النظرية العفوية أو الموجهة .

٢ ـ القيام بالبحوث العلمية التطبيقية ذات الأهمية الاقتصادية المباشرة .

٣ ـ مساعدة المخططين التنمويين على تجاوز الأطر التقليدية للخطة والولوج في الأحلام الكبرى .

٤ ـ مساعدة المخططين التنمويين على تنفيذ الخطة الموضوعة وتقديم الحلول العلمية لتفاصيلها .

٥ ـ المساهمة في التقييم المستمر لتنفيذ الخطة وفي تصحيح مسارها عند الحاجة .

كما أن حدود التطوير الصناعي والزراعي ترتبط إلى حد بعيد بمعرفة القدرة البشرية على هذا التطوير . وهذه القدرة لا تكمن فقط في إمكانيات اليد العاملة ودرجة مهارتها ، بل تكمن أيضاً في الإمكانيات البشرية العلمية العالية المستوى والقادرة على البحث العلمي الضروري للاستيعاب والتكييف والابتكار للتكنولوجيا القادرة على إحداث التطوير المرغوب . من هنا فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في جميع الميادين ، فهي تحتاج إلى المهندسين والاقتصاديين والأطباء والبيطريين والصيادلة والزراعيين والعلماء بشكل عام . ولما كانت الدول النامية بشكل عام ، والأقطار العربية بشكل خاص ، تعاني أصلاً من نقص في إعداد هؤلاء المتخصصين ، ويشكل هذا النقص أحد التحديات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها . لهذا فإن ظاهرة هجرة العقول ، من الدول النامية بما فيها الأقطار العربية إلى الدول المتقدمة ، تزيد من حدة هذه المشكلة ومن خطورة التحديات التي تواجه عملية التنمية لديها . وهذا بدوره يشير إلى خطورة هذه الظاهرة وضرورة معرفة أسبابها ومعالجتها باعتبارها أحد الجوانب الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية .

ثانياً ـ الأبعاد الدولية والعربية لظاهرة هجرة العقول

أ ـ تعتبر ظاهرة هجرة العقول ، من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، أحد أهم مظاهر الاقتصاد الدولي لعالم ما بعد الحرب . وهي ظاهرة آخذة في الاتساع يوماً بعد يوم، بحيث أصبح ما يزيدعن ٤٠٠,٠٠٠ من أبناء الدول النامية المتخصصين يعملون في الدول المتقدمة .

ب ـ خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٦ بلغت أعداد الكوادر العليا المهاجرة من الدول النامية إلى كل من أمريكا وكندا وبريطانيا ٢٨٥٠٠٠ نسمة كما هو مبين في الجدول رقم (١) :

وبالإمكان الإشارة إلى الملاحظات التالية من الجدول السابق :

١ ـ إن نسبة المهاجرين من الكفاءات إلى مجموع المهاجرين زادت في السبعينات عما كانت عليه

(٢) Background Paper Received from UNDP, on «Transfer of Know-How through Expatriate Nationals,» in Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4-8 February 1980, E/Ecwa/NR / Sem. 2 /BP.4.

جدول رقم (١)

هجرة الكفاءات العليا من الدول النامية إلى كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٦[٣]

	عدد الكفاءات المهاجرة من الدول النامية إلى :			نسبة المهاجرين من الدول النامية إلى مجموع المهاجرين إلى كل من :			
السنوات	أمريكا	كندا	بريطانيا	المجموع	أمريكا	كندا	بريطانيا
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	١٤٥١٤	٦١٤٧(*)	٢٠٤١١(**)	٤١٠٧٢	٣٧	٢٠	٢٦
١٩٦٦	٧٦٣٥	٥٩٣٠	١٠٨١٢	٢٤٢٧٧	٤٩	٢٣	٢٦
١٩٦٧	٨٢٣٩	٨٦١٤	٨١٥٦	٢٥٠٠٩	٥٢	٢٥	٢١
١٩٦٨	٨٠٥٢	٧٤٨٩	٩٤١٨	٢٤٩٥٩	٥٠	٢٤	٢٣
١٩٦٩	٨٤١٩	٨٢٨٦	٩٩٣٢	٢٦٦٣٧	٦٤	٢٨	٢٢
١٩٧٠	١١٤١٢	٦٨٦٧	٨٦٣٥	٢٦٩١٤	٦٩	٢٧	١٩
١٩٧١	١٦٠٩٨	٦١٩٥	٧٨٣٤	٣٠١٣٦	٨٥	٣١	١٨
١٩٧٢	١٥٨٢٢	٧٠٧٠	٨٨٣٣	٣١٧٢٥	٨٦	٣٦	١٩
١٩٧٣	١٠٦٠٢	٦١٨٠	٠٠٠	١٦٧٨٢	٧٧	٢٥	١٥
١٩٧٤	٨٧٢٥	٧٦٣١	٠٠٠	١٦٣٥٦	٨٠	٢٧	١٥
١٩٧٥	٩٢٩٨	٦٣٦٢	٠٠٠	١٥٦٦٠	٧٢	٢٥	١٤
١٩٧٦	٠٠٠	٤٨٤٢	٠٠٠	٤٨٤٢	٠٠	٢٤	٠٠
المجموع	١١٨٨١٦	٨١٦١٣	٨٤٠٤٠	٢٨٤٤٦٩	٦١	٢٦	٢٢

(*) المجموع خلال الأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥.

(**) المجموع خلال الأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥.

في الستينات. ففي بريطانيا على سبيل المثال زادت نسبة الكفاءات المهاجرة إلى مجموع المهاجرين، من ٤٧ ٪ عام ١٩٦٦ إلى ٦٩ ٪ عام ١٩٧٦ . وفي كندا زادت هذه النسبة من ١٤ ٪ عام ١٩٦٢ إلى ٣٣ ٪ عام ١٩٧٦

٢ ـ زادت حصة الدول النامية من هجرة الكفاءات العليا بالنسبة إلى الهجرة العالمية للكفاءات بحيث أصبحت الدول النامية المصدر الرئيسي لهجرة الكفاءات في العالم . ففي أمريكا زادت حصة الدول النامية من هجرة الكفاءات العليا من ٣٧ ٪ عام ١٩٦١ إلى حوالي ٧٠ ـ ٨٠ ٪ عام ١٩٧٦ . وفي كندا وبريطانيا بلغت حصتهم من ٢٦ ـ ٢٢ ٪ على التوالي .

٣ ـ وتتألف هذه الكفاءات المهاجرة بشكل رئيسي من الأطباء والمهندسين والعلماء .

فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الأطباء إلى مجموع المهاجرين لكل من أمريكا وكندا وبريطانيا

---

(٣) Background Paper Received from the UNCTAD Secretariat, on «Co-operative Exchange of Skills among Developing Countries Policies for Collective Self-Reliance,» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4-8 February 1980, E / ECWA / NR / Sem. ٦ / BP ٢**

جدول رقم (٢)

التوزيع الاقليمي لهجرة الكفاءات العليا خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٦[٤]

عدد المهاجرين من الدول النامية إلى					النسبة الاقليمية الى المجموع
	أمريكا	كندا	بريطانيا	المجموع	
آسيا	٨٨٣٧١	٤٧٤٩٣	٢٣٦٨٥	١٥٦٥٤٩	٥٥
الهند	٢٨٩١٥	١١٣٥٠	٢٣٦٨٥	٧٠٤٧٨	٢٥,٨
باكستان	٢٩٢٤	٣٦٠٤	-		
الفلبين	١٩٤٣١	١٢٤٩٨	-	٣١٩٢٩	١١,٢
أخرى	٢٦٩٢٤	١٦٢٦١	-	٤٣١٨٥	١٥,١
الشرق الأدنى	١٠١٧٧	٤٧٤٠	-	١٤٩١٧	٥,٢
افريقيا	٦١٩٣	٣٣٠٤	١٠١٧٦	١٩٦٧٣	٦,٩
أمريكا اللاتينية	١٩٧٠٩	٢١٦٦	٢٧٢٣	٢٤٥٩٨	٨,٦
أمريكا الوسطى	١٠٦٢٩	-	-	١٠٦٢٩	٣,٧
أمريكا الجنوبية	٩٠٨٠	-	-	٩٠٨٠	٣,٢
غرب الأندلس	٠٠٠	١٨٠٤٠	٦٠٦٠	٢٤١٠٦	٨,٥
دول أخرى	١٣٠٢	١٠٦١٠	٢٠٠٩٥	٣٢٠٠٧	١١,٣
مجموع الدول النامية	١١٨٨١٦	٨١٦١٣	٨٤٠٤٠	٢٨٤٤٦٩	١٠٠,٠

٦٠٪،(٧٢ ٪ في أمريكا، ٤٩ ٪ في بريطانيا ، ٣٧ ٪ في كندا) والمهندسون مع العلماء جاؤوا في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتهم ٤٣ ٪ من مجموع المهاجرين ذوي الكفاءات العليا (٥٨ ٪ في أمريكا ، ٣٢ ٪ في كندا ، ١٧ ٪ في بريطانيا) . أي أن عدد المهاجرين بلغ ٦١٠٠٠ طبيب و ١٠٠٠٠٠ مهندس وعالم و ١٢٣٠٠٠ فني ، هاجروا من الدول النامية إلى الدول الصناعية خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٦.

ج ـ أما التوزيع الاقليمي لهجرة الكفاءات من البلدان النامية فيبينه الجدول رقم (٢) :

ويتضح من الجدول رقم (٢)، أن آسيا تستحوذ على ٥٥٪ من مجموع هجرة الكفاءات العليا من الدول النامية تليها أمريكا اللاتينية فأفريقيا .

د ـ أما هجرة الكفاءات العربية فيشير إليها الجدول رقم (٣):

ويشير الجدول السابق إلى أن معدل الهجرة من الوطن العربي إلى كل من أمريكا وكندا يتزايد بشكل مستمر . فبعد أن كانت نسبة مجموع المهاجرين لا تتجاوز ٥٠٠٠ عالم خلال الأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ أصبحت تساوي ٢١٠٠٠ عالم خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ .

هـ ـ وقد توزعت أعداد المهاجرين العرب من الكفاءات العليا على مختلف التخصصات خلال

(٤) Salman Rashid Salman. «A Preliminary View of the Arab Brain Drain.» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980, E / ECWA / NR / Sem. 2 / 7.**

جدول رقم (٣)
تقديرات هجرة الكفاءات من بعض الأقطار العربية(*)

الاقطار	١٩٦٢ ـ ١٩٦٩		١٩٧٠ ـ ١٩٧٤		
	أمريكا	كندا	أمريكا	كندا	المجموع
مصر	٣٨٤٤	١٣٢٧(*)			
لبنان	١٨٦٩	٣٣٣	٢٢٠٠	١٢٠٠	٣٤٠٠
الأردن	١١٣٠	٤٦	٤٤٩٦	١٠٠٠	٥٤٩٦
العراق	١٠٨٨	٥٧	٥٥٠٠	١٣٠٠	٦٨٠٠
سوريا	٦٨٣	٥٦	٤٠٠٠	١١٠٠	٥١٠٠
أخرى	غ م	غ م	٣٠٠	١٠٠	٤٠٠
المجموع	٨٦١٤	١٨١٩	١٦٤٩٦	٤٧٠٠	٢١١٩٦

(*) المجموع خلال الأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢.

جدول رقم (٤)
هجرة العقول العربية إلى الولايات المتحدة
خلال الأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩(٦)

الاقطار	فنيون	مهندسون	علوم طبيعية	علوم إجتماعية	أطباء	ممرضات	مجموع الفنيين	المجموع العام
لبنان	١٢١١	٢٧٧	٩٥	٢٠	١٦٩	٩٧	١٨٦٩	٨١٩١
الأردن	٨٨٦	١١٧	٤٧	١١	٢٧	٤٢	١١٣٠	٩٥٤٨
العراق	٧٩٤	١٦٥	٦٧	٤	٤٥	١٣	١٠٨٨	٤١٩٢
سوريا	٤٦٣	١٢٩	٣٠	٥	٤٣	١٣	٦٨٣	٢٤٠٦
مصر	٢٧١٦	٥٧٠	٢٤٠	٤٦	٢٤٧	٢٥	٣٨٤٤	٩٣١٥
المغرب	٢٣٨	١٨	٤	٢	١٤	٩	٢٨٥	٢٤٧٣
تونس	١٣٩	٤	٦	٢	١٣	٢	١٦٦	٤٩٧
الجزائر	١١٣	١٠	٢	١	٦	١	١٣٣	٩٨١
المجموع	٦٥٦٠	١٢٩٤	٤٩٢	١٠٣	٥٨١	٢٠٢	٩٢٣٢ بما فيه الفلسطينيون	٣٧٦٠٣

(٥) Samih Farsoun, «Arab- American Professionals and the Brain Drain,» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980**, E / ECWA /NR / Sem. 2/22.

(٦) Alfonso Mejia, «World Physician Migration,» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980**, E / ECWA /NR /Sem. 2/10.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ديسمبر ١٩٨٠

الأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ كما في الجدول رقم (٤) .

لقد خسرت البلدان النامية من الهجرة مبالغ طائلة ، فرأس المال الذي دخل الولايات المتحدة نتيجة الهجرة خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ يقدر بنحو ٣٠ بليون دولار ، كما أن رأس المال المولد نتيجة الهجرة بلغ ٣,٦ بليون دولار عام ١٩٧٠ و ٧,٦ بليون عام ١٩٧١ و ٧,٤ بليون عام ١٩٧٢ . كما ربحت كندا من الهجرة حوالي ١٠ بليون دولار خلال الأعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٧٢ وبريطانيا ٣,٥ بليون دولار خلال الأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢(٧) . وقد قدرت الاستثمارات اللازمة لتكوين هؤلاء المهاجرين إلى أمريكا وكندا وإنكلترا بنحو ٥٠ بليون دولار . هذا عدا الضرائب المدفوعة من قبل المهاجرين والتي قدرت بنحو ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ في الولايات المتحدة فقط . كما بلغت المساعدات الممنوحة من قبل هذه البلدان الثلاثة إلى الدول النامية ٤٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ . أي أن مجموع المساعدات المقدمة من هذه الدول إلى الدول النامية لا تعادل خسارة هذه الأخيرة من هجرة العقول منها .

وتشير الإحصاءات إلى أن عدداً من المهاجرين قد عاد إلى وطنه بعد مرور بعض الوقت في الخارج . وبلغت أعلى نسبة للعودة إلى أفريقيا ، ثم آسيا ثم أمريكا اللاتينية . وكانت أخفض نسب العودة إلى الأقطار العربية .

و ـ وقد نتج عن هذه الهجرة الكبيرة من الوطن العربي إلى الدول الصناعية ، أن الإنتاج العلمي العربي الجاري ، خارج الأقطار العربية ومن قبل علماء عرب ، أكبر من الإنتاج العلمي العربي الجاري داخل الأقطار العربية . والجدول رقم (٥) يوضح ذلك خلال عام ١٩٧٧ .

جدول رقم (٥)

عدد البحوث التي أنجزها علميون عرب في مختلف أنحاء العالم(٨)
موزعة جغرافياً وحسب الميادين العلمية وذلك في عام ١٩٧٧

الميدان العلمي	أقطار عربية	أمريكا	أوروبا	مختلف	المجموع
علوم هندسية وتقنية	٤٧٠	٤١٧	١٥٩	٧٨	١١٢٤
علوم زراعية وبيئية	٨٦٧	٣٠٣	١٦٣	٤٧	١٣٨٠
علوم فيزيائية ورياضية	٢٢٦	٤٦٦	٣٤٣	٣٨	١٠٧٣
علوم كيميائية	٦٢٧	٣٧٣	٣١٩	١٩	١٣٣٨
علوم الحياة	٨٦٦	١٠٥٤	٥٧٩	٤٦	٢٥٤٥
المجموع	٣٠٥٦	٢٦١٣	١٥٦٣	٢٢٨	٧٤٦٠

(٧) M.E.A. El-Tem, «Sudan: The Role of the Educational System in the Migration of High Level Man Power,» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980,** E / ECWA / NR /Sem. 21.

(٨) Oscar Gish. «A Reappraisal of the Brain Drain with Special Reference to the Medical Profession.» in **Seminar For Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980,** E / ECWA / NR / Sem. 2 / 19.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ما يلي :

١ ـ إن اهتمام الباحثين العلميين العرب ، في العلوم الزراعية والبيئية ، يمثل المكان الأول بالنسبة للبحوث الجارية في الأقطار العربية ، وتأتي في المكان الأخير من اهتمام العلميين العرب في الخارج .

٢ ـ إن الباحثين المقيمين في الأقطار العربية تصل نسبتهم إلى ٤٠ ٪ من مجموع الباحثين ، أي أن باحثين فقط من كل خمسة عرب يعملون في الأقطار العربية ، أما الثلاثة الآخرون فيعملون في الخارج .

٣ ـ إن ترتيب الأقطار العربية وفق إنتاجها العلمي هو كما يلي :

مصر، العراق ، السعودية، السودان، لبنان ، الكويت ، ليبيا، تونس، الأردن ، الجزائر ، المغرب . بقية الأقطار العربية: تنتج مصر لوحدها ما يقارب ٧٠ ٪ من مجموع البحث العلمي الجاري في الأقطار العربية .

٤ ـ إن ترتيب الدول الغربية وفق إنتاج الباحثين العرب العاملين لديها ، هو حسب الترتيب التالي : الولايات المتحدة ، انكلترا ، فرنسا ، كندا ، ألمانيا ، بقية الدول .

ويستنتج من العرض السابق أن الثروة العلمية العربية على ضآلتها وشدة حاجة الوطن العربي إليها لا نحسن استثمارها وينطبق علينا قول الشاعر :

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمولُ .

ثالثاً ـ العوامل الأساسية المسببة لظاهرة هجرة العقول في الوطن العربي

تعتبر هجرة العقول أحد مظاهر الخلل في بنية المجتمعات النامية من جهة وفي العلاقة بين الدول النامية والدول الصناعية من جهة أخرى .

ومن مظاهر الخلل في بنية المجتمعات النامية تواجد القطاع الصناعي التقليدي جنباً إلى جنب مع القطاع الحديث وانتشار الفساد وسوء الإدارة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعدم الاستقرار السياسي وعدم تناسب الدخل مع الإنتاج الخ .. من الظواهر التي سنشير إليها بشيء من التفصيل في هذه الدراسة .

أما بالنسبة للخلل في العلاقة ما بين الدول النامية والدول الصناعية فإن الدراسات الحديثة تظهر بوضوح الفجوة المتزايدة بين الدول النامية والمتقدمة والتي لا يمكن فصلها عن وضع الاقتصاد العالمي المتميز بتخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية بأسعار رخيصة ، بينما تقوم الدول المتقدمة بتصنيع هذه المواد وتحقيق أرباح هائلة من عمليات تصنيعها وتسويقها . وقد نتج عن هذا الواقع انقسام العالم إلى دول غنية ودول فقيرة .

فالدول الغنية ، التي يبلغ عدد سكانها ٦٨٢ مليون نسمة أي حوالي ١٧,٢ ٪ من مجموع سكان العالم ، تنتج ٦٢,٣ ٪ من مجموع الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٥ . ويصل متوسط دخل الفرد في



هذه الدول إلى ٥٥٢١ دولار . اما الدول النامية ، التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٦٩ مليون نسمة ، فتنتج ٢٦,٥ ٪ من مجموع الإنتاج القومي العالمي ، ويصل متوسط دخل الفرد فيها إلى ٤٧٨ دولار[٩] .

وكنتيجة لما تقدم تمتلك الدول المتقدمة ٩٥ ٪ من مجموع رصيد التكنولوجيا في العالم و ٩٤.٨ ٪ من مجموع الناتج العلمي العالمي . وقد كرس هذا الواقع تبعية الدول النامية تجاه الدول الصناعية في المجال التكنولوجي . وترتب عليه قيام الدول النامية بدفع مبالغ طائلة ثمناً للتكنولوجيا الغربية ، التي تحتاجها عملية التنمية لديها . ففي نهاية الستينات بلغت تكاليف نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية ١٥٠٠ مليون دولار ، وفي نهاية ١٩٧٨ بلغت هذه التكاليف من ١٠ إلى ٢٠ بليون دولار . وتقدر هذه التكاليف في عام ٢٠٠٠ بنحو ١٥٠ ـ ٢٥٠ بليون دولار ، مما يؤدي إلى زيادة الدول الفقيرة فقراً والدول الغنية غنى .

إن معالجة ظاهرة هجرة العقول تستدعي دراسة أسباب الهجرة المحلية وكذلك الأسباب الدولية . على أنه لما كانت الأسباب الدولية للهجرة ترتبط معالجتها بإقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، القادر على إحلال علاقات متكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية ، فإن هذا يتجاوز إطار هذه الدراسة . لهذا سنكتفي هنا بتحليل الأسباب الداخلية للهجرة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية .

الأسباب الاقتصادية للهجرة

١ ـ **انخفاض مستوى الدخل والحياة للكفاءات العليا** : إن الدخل ومستوى الحياة للمتعلمين والكفاءات العليا ، هو منخفض في معظم الأقطار العربية بالمقارنة مع دخل البيروقراطية الوطنية ورجال الأعمال والتجار وأصحاب الحرف والفنانين وغيرهم .

ويبدو أن هذا الانخفاض في الدخل لأصحاب الكفاءات يعزى إلى أن الدخل ، غالبا ، لا علاقة له بالعمل والإنتاج . وهكذا يجد المتخصص نفسه ـ بعد النضال المرير للحصول على الدكتوراه ـ أن دخله أقل كثيراً من دخل أناس لم يدرسوا على الإطلاق . وعليه ـ بناء على ذلك ـ أن يقتنع ببيت متواضع ـ هذا إذا وجد بيتا ـ وبحياة أقرب إلى التقشف منها إلى الرخاء والاستقرار (*) .

٢ ـ **عدم الاستقرار الوظيفي** : وينشأ هذا نتيجة للاختلاف بين التخصص الذي يحمله الكادر وبين العمل الذي يقوم به فعلاً . فالمهندس والخبير الزراعي أو الاقتصادي غالباً ما يوضعون في مراكز إدارية بعيدة عن اختصاصاتهم . ويولد هذا شعوراً سلبياً لديهم تجاه عملهم ، وقناعة بأن بلدهم لا يستطيع تأمين عمل مناسب لهم فيتجهون نحو الهجرة لإشباع تطلعاتهم العلمية والوظيفية . وتعزى هذه الظاهرة إلى تبعية الاقتصاد العربي بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية نتيجة الاستعمار الذي كرس الأقطار العربية كمنتجة للمواد الأولية وكسوق لمنتجات هذه الدول المصنعة ، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو فيها وقلة فرص العمل المنتج لديها .

---

(٩) Ridha Boukraa. «Cultural Alienation and the Brain Drain in the Arab World.» in Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980, E / ECWA / NR / Sem. 2 / 2.

(*) فعلى سبيل المثال في سوريا يبلغ دخل الدكتور في الإقتصاد ٥٠٠ دولار في الشهر الواحد. فإذا علمنا أن ثمة شقة سكنية متواضعة يتجاوز ٥٠٠٠٠ دولار وأن قيمة سيارة فولكسفاكن مستعملة ٢٠٠٠٠ دولار، علمنا ضآلة القوة الشرائية الحقيقية لهذا الدخل. وهذا الدخل لا يكفي لمنح صاحبه الحد الأدنى من الشعور بالاستقرار النفسي والتفرغ لمجالات البحث والدراسة.

٣ ـ **عدم الاستقرار المهني** : قد يحصل الكادر على عمل جيد يتناسب وتخصصه ، ولكنه غالباً ما يجد من المعوقات والصعوبات التي تمنعه من المساهمة في تطوير العلوم التي تخصص فيها . فالطبيب الذي يحصل على مركز جيد ويجد نفسه عاجزاً عن المساهمة في تطوير العلوم الطبية ، حتى ولو كان مهتماً بذلك ، بسبب بعض المشكلات كعدم وجود التسهيلات المناسبة أو الفرص المناسبة لذلك ، كثيراً ما يشعر بأن معنى وجوده قد انتقص . وكثيراً ما يولد هذا في نفسه الاضطراب وعدم التوازن لاسيما وأنه ، على الغالب ، لا يجد الوسائل الكفيلة للتعبير عن مثل هذه المشكلات في الأقطار العربية .

٤ ـ **البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة** : يتميز الجهاز الإداري في الأقطار العربية ، عموماً ، ببنية تقليدية متخلفة ومتحجرة . وهو لهذا تنقصه القدرة على إدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه الكفاءات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن وضعية الجهاز الإداري هذه تجعل كل مسؤول فيه يعتقد بأنه الوحيد القادر على اتخاذ القرار الصائب في مختلف الأمور ، ولهذا تجده يجمع جميع السلطات والصلاحيات بين يديه ويرفض التنازل عن واحدة منها ، كما يرفض المشاركة مع الآخرين في اتخاذ القرار(*) . إن وجود مثل هذا الجهاز الإداري البيروقراطي سيحول دون الاستفادة من الكفاءات العليا . هذا الواقع يولد شعوراً لدى الكفاءات بأنها مبعدة عن المشاركة في اتخاذ القرار . وهذا الشعور يولد لديها نوعاً من عدم الرضا والإحباط ويشجعها على الخروج إلى خارج البلاد .

الأسباب السياسية للهجرة

١ ـ **عدم الاستقرار السياسي**: تتصف الأقطار العربية عموماً، ما عدا بعض الاستثناءات ، بعدم الاستقرار السياسي ، وذلك بسبب وجود العدو الصهيوني في قلب الوطن العربي ، ثم بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الأقطار المتجاورة، إضافة إلى الأسباب الأخرى التي لا مجال لاستعراضها هنا. ويدفع عدم الاستقرار السياسي المسؤولين، في بعض الأحيان ، إن لم يكن في أغلب الأحيان ، إلى تفضيل الولاء السياسي على الإمكانيات العلمية مما يحرم الكوادر ، في أغلب الأحيان، من الدور القيـــادي الذي يجب أن تقوم به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ويولد هذا بدوره شعوراً بالإحباط لدى الكفاءات غالباً ما يدفعها إلى الهجرة.

٢ ـ **أسلوب النخبة الحاكمة** : تعتقد النخبة الحاكمة في الأقطار العربية أن من واجب المثقفين والكوادر العليا تقدير ظروف البلاد الاقتصادية والعسكرية ولاسيما موقفها من الوجود الإسرائيلي المغتصب وما يكلفها هذا من نفقات باهظة كان يمكن تحويلها لتحسين مستوى المعيشة لجميع الطبقات وخاصة للكوادر العليا ، وبالتالي ترى هذه النخب الحاكمة أن من واجب الكوادر العليا التضحية والقبول بمستوى متواضع من المعيشة وذلك في سبيل تدعيم جهود التنمية الاقتصادية والدفاع عن الوطن . ويبدو هذا المنطق سليماً للغاية ، فهذه الأقطار وخاصة أقطار المجابهة مع إسرائيل لا تستطيع أن تؤمن لهؤلاء العلميين ما تؤمنه لهم الدول الغربية من مستوى مرتفع من المعيشة وظروف علمية وحياتية أفضل . وهذا في واقع الأمر بديهي ومنطقي ومقبول لو أن النخب الحاكمة بدأت بنفسها ، ثم طالبت غيرها بأن يحذو حذوها . أما عندما يرى الإنسان أن هذه النخب الحاكمة لا تحرم نفسها من شيء ، وبالتالي لا تتحمل أية تضحيات في مستوى معيشتها ، في الوقت الذي تطالب فيه الآخرين

(*) فعلى سبيل المثال يحتاج أستاذ الجامعة لحضور مؤتمر علمي خارج سوريا إلى موافقة القسم المختص والكلية والجامعة ثم موافقة وزير التعليم العالي ورئيس مجلس الوزراء. وهذه الموافقات مطلوبة إذا ما أراد الأستاذ العمل في جامعة أخرى أو غير ذلك من الأمور. وما ينطبق على الجامعة ينطبق على غيرها من الوزارات.

بالتضحية . فإن هذا التناقض في سلوك النخب الحاكمة يولد شعوراً باليأس لدى الكوادر العليا ، ويشكل أحد عناصر الدفع الرئيسية لهجرة العقول خارج البلاد لتأمين حياة كريمة لها .

٣ ـ **الكفاءات العلمية المميزة غير مرغوبة من قبل الفئات الحاكمة** : إن الكفاءات العلمية المميزة في كثير من الأقطار غير مرغوبة كمستشارين مقربين من قبل الفئات الحاكمة . إنهم يعاملون الأساتذة كالموظفين الآخرين لا أكثر ، ولا يتمتعون بأية امتيازات بحكم كونهم مثقفين ، وليست لهم قيمة على أساس من هذا الاعتبار . ويعطى الاعتبار فقط للمركز الذي يشغله الكادر . وفي المقابل تعتبر فئة الصناعيين ورجال الأعمال ونجوم السينما والمطربين أكثر تقديرا ـ من قبل الفئات الحاكمة ـ من فئة المثقفين. ويولد هذا شعورا بعدم الإكتراث، والرغبة في الهجرة إلى حيث يتصورون أنهم قادرون على الإفادة والإنتاج.

٤ ـ **إنتشار الفساد والرشوة** : تعاني معظم الأقطار العربية من ظاهرة الفساد والرشوة وسيطرة العلاقات القبلية والحزبية والعائلية على العلاقات الموضوعية . ويؤدي هذا الواقع إلى تنصيب أشخاص غير أكفاء في المراكز المسؤولة والحساسة . ويعمل هؤلاء على استغلال مناصبهم بشكل يحقق لهم أقصى المنافع العاجلة ضاربين بالقيم العلمية والموضوعية عرض الحائط . إن هذا الواقع غالباً ما يضع الكفاءات في ظروف تقلل من احترامها لنفسها . إذ أنه في معظم الأحوال لا يكفي القبول بوجود أشخاص غير أكفاء في المراكز العليا ، وإنما تضطر الكفاءات إلى تقديم المديح والإطراء لهؤلاء الرؤساء غير الأكفاء . وغالباً ما يكون الإطراء شرطاً لا بد منه . ليس فقط للترفيع . وإنما لمجرد البقاء في العمل . والعالم الذي لا يتحلى « بالمرونة » أو الوصولية والذي لا يقبل بالتخلي عن شخصيته في حضور رؤسائه ، يجد أنه من الصعب عليه أن يتقدم في وظيفته . إنه لا يكفي أبداً في مثل هذه الظروف أن يكون الإنسان مهذباً ومتعاوناً ويقوم بواجب عمله على أحسن وجه ويهتم بشؤونه فقط ، ولكن يتوجب عليه في معظم الأحيان أن يتصرف كخادم . وحين يعيش الإنسان فترة من الوقت في مثل هذه الاجواء يجد نفسه في وضع لا يمكن تقبله ، وسوف يفتش عن الهجرة . ويوضح هذا عدم قدرة أغلب الأقطار العربية على استيعاب الكفاءات بشكل موضوعي عقلاني .

٥ ـ **انعدام الحريات العامة** : إن عدم الاستقرار السياسي وقيام أوضاع سياسية مضطربة ، كثيراً ما يسبب انعدام الحريات ووقوع الكثير من المفكرين والمثقفين ضحية دفاعهم عن الحريات العامة ومطالبتهم بالتغيير من أجل توفير ظروف أكثر استقراراً وانفتاحاً . كما تساهم القوانين والنظم المقيدة للحريات في تعطيل عمل المفكرين وإبعادهم عن مجالات العمل المنتج . وفي مثل هذه الأوضاع تنعدم المعايير وتتدنى مكانة الفرد وترخص حياة الإنسان ، وتتعايش قمة الإخلاص والولاء للوطن مع قمة الخيانة والتآمر على سلامته . في ظل منطق واحد تفصلهما عن بعضهما البعض شعرة لا تكاد ترى[١٠].

الأسباب الاجتماعية للهجرة

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في الهجرة . فبعض العادات والتقاليد يعطي العلميين ، من أطباء ومهندسين ، أهمية كبيرة ، بينما لا يحظى الكادر المتوسط على مثل هذا الاهتمام . مما يدفع

(١٠) Tasuku Hori, «The Brain Gain in the Modernisation of Japan,» in Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980, E / ECWA / NR / Sem. 2 /21.

معظم الدراسين إلى الصعود والحصول على أعلى الدرجات العلمية . وينتج عن ذلك فائض في التخصصات العليا يتجه حتماً إلى الهجرة . يضاف إلى ذلك أن الكوادر العليا ، التي درست خارج بلادها فترات طويلة نسبياً من الزمن واعتادت أنماط الحياة الغربية ، تجد صعوبة بالغة في إعادة التأقلم مع مجتمعاتها التقليدية والتي يسيطر في معظمها الكثير من التقاليد ذات التكاليف الباهظة التي لا يستطيع المثقف معايشتها ، ويجد الإنسان نفسه تجاه هذا الواقع مدفوعاً إلى الهروب إلى الخارج والتمتع بحياة أسهل ، خالية من أعباء هذا النوع من التقاليد المرهقة التي يتحملها في بلده .

يضاف إلى ذلك أن المجتمعات العربية لا تبدي اهتماماً بإنجازات الكوادر العليا بأشكالها المختلفة وتبقى هذه بعيدة عن وسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والجرائد ، كما أنه لا محل لها في البيت ، أو في المدرسة ، أو في حلقات المسؤولين . ثم إنه لا توجد محاولة لزيادة تقدير المجتمع لإنجازات هؤلاء العلماء . وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تتميز بوجود روابط عائلية وقبلية قوية بين أفرادها تولد لديهم شعوراً قوياً بالاندماج في مجتمعاتهم . وينتج عن هذا الواقع أن هجرة هؤلاء من مجتمعاتهم وابتعادهم عنها سيولدان لديهم شعوراً بالوحدة والحنين إلى مجتمعاتهم الأصلية. ويلعب هذا دوراً معاكسا في الهجرة من الدول الصناعية إلى الأقطار العربية.

الأسباب العلمية والثقافية للهجرة

١ ـ **وجود علاقات ثقافية قوية مع الدول الغربية:** إن معظم المتخصصين والكفاءات العليا العربية قد درسوا في الغرب أو في مؤسسات تعليمية وطنية ذات اتجاه غربي . ويبلغ عدد هؤلاء الطلاب الدارسين خارج بلدانهم عام ١٩٧٥ أكثر من ١٠٠ ألف طالب ـ أنظر الجدول رقم (٧) ـ ، ولهذا تجد هؤلاء مهيئين للهجرة إلى هذه البلدان . وتلعب اللغة دوراً مهماً في الهجرة . ففي الأقطار التي تتكلم كفاءاتها اللغة الإنكليزية تهاجر غالباً إلى أميركا وإنكلترا ، وهكذا بالنسبة لمن يتكلمون اللغة الفرنسية حيث يهاجرون إلى فرنسا .

٢ ـ **غياب التخطيط العلمي السليم** : تتصف معظم أنظمة التعليم في الوطن العربي بأنها امتداد لتلك الأنظمة التي وضعت أيام الاستعمار وبالتالي ليست هذه الأنظمة سوى امتداداً لنظام التعليم الغربي . وينتج عن ذلك أن هذه الأنظمة غالباً ما لا تتناسب مع احتياجات التنمية فيها . وتدل البيانات المتاحة حول توزيع الإختصاصات في الأقطار العربية على مدى التركيز الشديد على الإنسانيات رغم احتياجاتها الكبيرة إلى الفنيين والعلماء.

٣ ـ **ضعف الاهتمام بالبحث العلمي** : أيضاً تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن نسبة العلماء والفنيين، العاملين في حقل البحث العلمي في الأقطار العربية ، إلى مجموع العلماء والفنيين ضئيلة جدا.

ويضاف إلى النقص في عدد العلماء العاملين في البحث العلمي ، انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الأقطار العربية . والجدول رقم (٩) يبين حجم الإنفاق على البحث العلمي في بعض الأقطار العربية عام ١٩٧٣ .

ولما كانت هيئة الأمم المتحدة قد حددت كهدف للإنفاق على البحث العلمي في الدول النامية نسبة ٠,٥٪ من الدخل القومي كحد أدنى ، فإنه من الواضح أن أياً من الأقطار العربية لم يكن قد وصل إلى هذه النسبة عام ١٩٧٣ . أما معدل الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة للفرد الواحد فهو منخفض



جدول رقم (٦)
الطلاب العرب في المستوى الدراسي الثالث عام ١٩٧٥

الاقطار	الطلاب الدارسون في الخارج	الطلاب الدارسون في أوطانهم
الجزائر	٧٩٦٨	٤١٨٤٧
البحرين	٧٤٢٧	٧٠٣
مصر	٧١٨٨	٤٥٥٠٩٧
العراق	٤٢١٩	٨٦١١١
الأردن	١١٦٠١	٩٣٠٢
الكويت	١٥٤٨	٨١٠٤
لبنان	٧٣٢١	٤٤٢٩٦
ليبيا	٢١٢٦	١١٩٩٧
موريتانيا	—	—
مراكش	٩٣٤٤	٩٥٣٢٢
عمان	١٣٢	—
قطر	٢٣٠	٧٧٩
السعودية	٣٨٣٥	٢٦٤٣٧
الصومال	٥١١	٢٠٤٠
السودان	٢٧٧٨	٢١٣٤٢
سوريا	٦٠٦٩	٧٣٦٦٠
تونس	٨٤٦٠	٢٠٥٠٥
الإمارات	٣٩٢	—
اليمن الشمالي	١١٧٦	٢٤٠٨
اليمن الجنوبي	١٠٢٢	٩٣٤
فلسطين	٦٢٠١	—
غير محدد	١٧٢٦٤	—
مجموع الطلاب العرب	١٠٠٨١٢	٨٥٠٨٨٤
مجموع الطلاب في العالم	٦٣٠٧٥١	

Source: UNESCO Statistical Yearbook 1979 (New York: UNESCO 1978).

جداً في الأقطار العربية ولايتجاوز ٣ دولار في أحسن الأحوال بينما يصل هذا المعدل من ٣٠ ـ ١٠٠ دولار للفرد الواحد في الدول الصناعية ـ ولا نعتقد أن الصورة تغيرت في السنوات الأخيرة .

٤ ـ **انعزال العلميين العرب عن المراكز العلمية في الدول الصناعية** : إن انعزال العلميين العرب عن المراكز العلمية في الدول الصناعية هو نتيجة الاهتمام الضعيف بالبحث العلمي من جهة ، وكذلك نتيجة نقص التجهيزات العلمية المناسبة للبحث العلمي في الوطن العربي من جهة أخرى ، ولعدم

جدول رقم (٧)
الإنفاق على البحث العلمي عام ١٩٧٣ [١١]

	نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الدخل القومي	متوسط الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة للفرد الواحد وبالدولار
العراق	٠,٢٥	٢,٣
الأردن	٠,٣١	١,١
الكويت	٠,٠١	٠,٨
لبنان	٠,٤٠	٢,٤
اليمن	٠,٢٥	٠,٣

وجود تكافؤ بين عدد الباحثين العلميين وعدد الفنيين المساعدين ، وعدم وجود إمكانيات جدية للتدريب بعد التخرج ، وعدم وجود تسهيلات للبحوث ، ووجود الجهاز الإداري البالي الذي يعجز في معظم الأحيان عن تأمين التجهيزات والكتب والدوريات في الوقت المناسب ، وغياب المكتبات الجيدة وكذلك خدمات المكتبات المناسبة . كل هذه العوامل تعمل على تخلف الباحثين العلميين العرب علمياً وفكرياً وتعزلهم رويداً رويداً عن التقدم العلمي الجاري في المراكز العلمية العالمية . كل هذه العوامل تشجع الكوادر على الهجرة لإنقاذ أنفسهم من حالة التخلف التي يعيشونها والتي تقضي مع مرور الوقت على رأسمالهم العلمي ، أي رأس المال الوحيد الذي يمتلكونه .

رابعاً ـ نتائج الهجرة على الوطن العربي

لما كانت هجرة الكفاءات العلمية والفنية من الأقطار العربية تسير في اتجاه واحد تقريباً إلى الولايات المتحدة وكندا وبقية الدول الصناعية ، فإن الرأي العام العربي ، الرسمي والشعبي ، يغلب عليه طابع الاستياء من هذه الهجرة ، حيث يفسرها على أنها عملية خاسرة غير أخلاقية تقوم على استنزاف خيرة العقول العربية ، وبالتالي تعمل على حرمان الأقطار العربية والأمة العربية من خبرة أبنائها وأهم أدوات تقدمها . إلا أنه يمكن القول إن لهجرة الأدمغة مزايا ومضاراً تحدثها في كل من البلاد المهاجر منها والمهاجر إليها . ولما كانت النتائج السلبية التي تترتب على استقبال بعض البلاد المتقدمة لعشرات الآلاف من المهاجرين كل عام لا تقارن بالنتائج الإيجابية ، التي تحدثها تلك الهجرة في البلاد المهاجر إليها ، لذا فإننا سنكتفي بتحديد مزايا ومضار الهجرة في الوطن العربي .

مضار هجرة الكفاءات العلمية

إن المضار التي تلحق بالأقطار العربية المصدرة للكفاءات العلمية والفنية تأتي من مصدرين اثنين هما :

أ ـ الفاقد من الاستثمارات في التعليم مضافاً إليها ممتلكات المهاجرين الخاصة .

---

(١١) Eugene Makhlouf, «Arab Brain Drain and Manpower,» in Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4- 8 February 1980, E / ECWA / NR / Sem. 2 / BP.6.



ب ـ ضياع نسبة كبيرة من رأس المال البشري ، وبالتالي إضعاف القوى المنتجة في المجتمع وقدرتها الذاتية على القيادة والتنظيم والإدارة .

١ ـ الفاقد من الإستثمارات في التعليم وممتلكات المهاجرين الخاصة :

إن القيمة الاستثمارية التي يخسرها الوطن العربي من جراء هجرة الكفاءات العلمية كبيرة لا سيما إذا علمنا أن كلفة إعداد الخبرات في الولايات المتحدة هي على النحو التالي :

المهندس	٢٢٧ ألف دولار
العالم	١٩٨ ألف دولار
الطبيب	٥٣٥ ألف دولار (١٢).

فإذا حسبنا مدى الخسارة ، استناداً إلى أعداد المهاجرين وكلفة إعداد كل منهم ، لوجدنا أن الوطن العربي يخسر سنوياً مئات الملايين من الدولارات من جراء هذه الهجرة ، في الوقت الذي يحتاج فيه إلى كل هذه الاستثمارات ، فضلاً عن حاجته الملحة إلى الكفاءات المغادرة .

يضاف إلى ذلك ما يصطحبه معه المهاجر من ممتلكات خاصة لا يمكن الوصول إلى تقدير سليم لها بسبب ندرة الإحصاءات الخاصة بها والتي لا يستهان بقيمتها .

٢ ـ إضعاف القوى المنتجة في المجتمع وقدرتها الذاتية على القيادة والتنظيم والإدارة :

ومع أن الخسائر التي تلحق بالأقطار العربية نتيجة لفقدانها معظم الكفاءات العلمية القادرة على القيادة والتنظيم ربما كانت أعظم الخسائر جميعها ، فإن تقدير تلك الخسائر أمر غير ممكن من الوجهة العملية ، وذلك لارتباطه بعدم توفر المقاييس العلمية التي تستطيع القيام بذلك .

على أننا إذا نظرنا إلى أوضاع الوطن العربي ، بوجه عام ، فإننا سنجده يعاني من مشاكل كثيرة ، قد يكون أهمها المشاكل السياسية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بارتفاع معدل النمو السكاني وسيادة العلاقات العائلية والقبلية ، والمشاكل الاقتصادية المرتبطة .. بانخفاض مستويات المعيشة . وعلى الرغم من توفر الظروف الملائمة لقيام أوضاع سياسية مستقرة وتوفر الإمكانيات المادية والثروات الطبيعية تواصل معظم أقطار الوطن العربي العيش في حالة من التخلف والتبعية ، وتبقى إنجازاتها كلها أقل من المستوى الممكن والمطلوب أو المتوقع . ولعل ذلك يعود إلى أن وجود أكبر الثروات وأعظم الموارد يبقى بدون فائدة تذكر في حال غياب عنصر القيادة القادرة على التخطيط والتنظيم والإدارة . أي أن الثروات والموارد على اختلاف أنواعها تبقى بدون فائدة حتى تمتد يد الإنسان لاستغلالها .

من هنا تصبح الخسارة الناجمة عن فقدان الكفاءات العلمية العالية أكبر من أن تعوض .

---

(١٢) Dominique Chevallier, «un problème: fuite des cerveaux, circulation des cerveaux et importation des cerveaux dans les pays arabes,» in **Seminar for Arab Brain Drain, Beirut, 4-8 February 1980**, E / ECWA / NR / Sem. 2 /17.

فوائد الهجره

إن الفوائد التي تجنيها الأقطار العربية من جراء هجرة الكفاءات العلمية والفنية تأتي من خلال واحدة أو أكثر من القنوات التالية :

أ - العائد المادي : إن حجم العائد المادي الذي يحصل عليه البلد المصدر للكفاءات يتوقف على عدد المهاجرين وقوانين العمل والهجرة في البلاد المهاجر إليها ، كما يتوقف على نوع الهجرة مؤقتة كانت أم دائمة . فبينما تسمح بعض البلاد المهاجر إليها بتحويل أية مبالغ من المال إلى الخارج (الولايات المتحدة) ، يقوم غيرها من الدول بإعفاء المهاجرين إليها من الضرائب عن ذلك الجزء من الدخل الذي يرسلونه إلى ذويهم (المانيا الغربية والسويد) . أما بعض الدول الأخرى فتقوم بإجبار المهاجرين على إنفاق جزء معين من دخلهم في البلاد التي يعملون فيها ، وبذلك لا تسمح لهم إلا بتحويل نسبة بسيطة من دخلهم إلى الخارج .

ولما كانت الهجرة الدائمة تتطلب من المهاجر أن يتجه إلى محاولة البحث عن دواعي الاستقرار وتقويتها ، فإن مقدار ما يحوله من الدخل إلى موطنه الأصلي لا يكون في الغالب بهدف الاستثمار بل بسبب حاجة الأهل ومن أجل مساعدتهم . أما الهجرة المؤقتة فإنها تقود المهاجر إلى أن يكون دائم التفكير في العودة إلى الوطن ، وبالتالي تجعله يتجه إلى محاولة خلق أو تنمية أحد مصادر الدخل في بلده . وبذلك يقوم المهاجر هجرة مؤقتة بتحويل معظم ما يستطيع ادخاره من دخله إلى موطنه الأصلي ، خاصة إذا كانت قوانين البلاد التي يعمل فيها لا تسمح له بحرية استثمار أمواله وتنمية ثرواته .

ب - المساهمة في حل مشكلة البطالة : لما كانت الأقطار العربية تتميز بارتفاع معدلات النمو السكانية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية ، فإن هذا أدى إلى انتشار البطالة نتيجة النقص في توفر فرص العمل المنتج . من هنا فإن هجرة الكفاءات العلمية والفنية من بلاد مثل مصر وسورية والأردن والسودان يشكل حلاً مؤقتاً وجزئياً لمشكلة تطرح نفسها بإلحاح وذلك بانتظار قيام هذه الأقطار بعمل سريع وجذري يركز على تنمية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق أفضل استغلال ممكن لمواردها وإمكانياتها .

ج - زيادة حصيلة المعرفة العلمية : لما كانت الغالبية العظمى من الكفاءات العلمية تهاجر من بلاد متخلفة لا تقوى على توفير البيئة العلمية الملائمة لقيام بحوث علمية متقدمة ، فإن هجرة العلماء الراغبين في مواصلة البحث العلمي تفتح أمامهم المجال واسعاً للمشاركة في زيادة حصيلتهم من المعرفة العلمية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم . إن اتجاه بعض الدول إلى منع بعض أو كل علمائها من الهجرة إلى الخارج ، دون قيامها بتوفير الأجواء الملائمة والإمكانيات القادرة على تنمية قدراتهم ، تقود في الغالب إلى إهدار قيمتهم العلمية والإنسانية . ولما كانت عملية توفير بيئة علمية قادرة على تنمية قدرات العلماء ومواهبهم تحتاج إلى استثمارات كبيرة لا تقوى معظم الأقطار العربية على تحمل أعبائها ، فإن قيام هجرة مؤقتة إلى البلاد المتقدمة ، يجعل من الممكن أن تساهم الكفاءات العلمية المهاجرة في تقدم المعرفة العلمية في البلاد المتخلفة وزيادة حصيلتها دون أن تضطر تلك الأقطار إلى تحمل جزء كبير من نفقات البحث العلمي ومتاعبه .

---

(١٢) Ibrahim M. Oweiss. «Migration of Egyptians.» in **Seminar for Arab Brain Drain,** **Beirut, 4- 8 February 1980,** E / ECWA / NR / Sem. 2 / 4.



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : ديسمبر ١٩٨٠

وعلى العموم فإن قيام المهاجرين بالمساهمة في تقدم بلادهم الأصلية ومساندة مختلف قضاياها السياسية والإنسانية من خلال استمرار تواجدهم في البلاد التي هاجروا إليها، يحتاج إلى جهد كبير لتنظيم المهاجرين وتحقيق استمرار ارتباطهم بالوطن . ولا يتأتى ذلك إلا إذا قامت حكوماتهم الأصلية بإيداء اهتمامها بقضاياهم الإنسانية والمعيشية ، وعملت على تسهيل عملية الاستفادة من خبراتهم المختلفة وتقدير مجهوداتهم المتواضعة □

المصدر : السياسة الدولية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٢

دراسات

ظاهرة الهجرة المصرية

بين مؤثرات الفكر الشعبي وسياسات السلطة

دراسة تطبيقية

هانى عبدالمنعم خلاف

يبالغ من يقول ان المصرى بطبعه عزوف عن تغيير عاداته ومألوفاته التى نشأ عليها ولا البيئة التى ربى فى أحضانها وانه أكثر ميلا الى الاستمرار فى موقع ثابت لايغيره بسهولة الا إذا نزعته منه أجراءات تعسفية لاانسانية تتصل بالسلطة أو بالادارة يصفها المصريون تلقائيا بهذه وغيرها عندما ينقل الموظف من . إقليم الى آخر ، أو من مدينة الى أخرى .

وبقدر مايصادف هذا الحكم فى ذاته من صواب علمى يكون التسليم به والاقتصار عليه دون تحليله خطأ علميا وخاصة فى الظروف التى تشهد فيها البلاد عملية مراجعة شاملة لمناهج السلوك الفردى والقومى بدعوى تحديث البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد ووضعها فى الموقع الصحيح والملائم لها على مشارف القرن الحادى والعشرين .

وليس ثمة شك فى ان نوع ومعدل الحراك الاجتماعى social mobility يلعب دورا كبيرا فى تحديد مصير كثير من الخطط والمشروعات الاجتماعية والاقتصادية القومية لاى شعب من الشعوب وهو لاشك كذلك بالنسبة للحالة المصرية التى تتميز أوضاعها الاقتصادية والجغرافية والطبيعية ومعدلات التغير الاجتماعى المقابلة لها بسمات تكاد أن تكون خاصة جدا .

وتعتبر عمليات الهجرة والانتقال من بين هذه الظواهر التى يتميز فيها المصريون بتلك السمات من حيث حجم ونوع التحدى الدافع اليها ومن حيث حجم ونوع الاستجابة لها .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

وبينما نلحظ تركيزا في معظم مايكتب او ينشر عن هجرة المصريين حول بعض الظواهر القطاعية او بعض الابعاد القومية الكلية لعمليات الهجرة (كهجرة الكفايات العلمية) مثلا أو النتائج الاقتصادية لانتقال الأيدى العاملة المدربة خارج البلاد ، فاننا نلحظ تواضعا نسبيا في حجم ونوع الاهتمام بتأصيل هذه الظاهرة بين المصريين من حيث تحليل أبعادها النفسية والاجتماعية - الفردي منها أو الجماعي - ومن حيث التصورات والقيم التي تتشكل لدى الاطراف المختلفة لعملية الهجرة إزاء بعضها والتي تؤثر بالطبع على نوع واتجاه ومدى التحرك الواجب في سبيل تطوير الظاهرة وتعزيز وجهها الصحي - إنسانيا ووطنيا - بما يتناسب مع ماتقدمه الهجرة من مشاكل وقضايا وماتتيحه في ذات الوقت من بدائل وحلول .

ونحن في هذه الدراسة نحاول التصدى لتلك الابعاد النفسية والتصورات والقيم الاجتماعية والانظمة الادارية المحيطة بفكرة الهجرة والمؤثرة بالطبع على الشكل النهائي لسلوك المواطنين والسلطات ازاءها . وفي سعينا الى هذا سوف نفحص مختلف المؤثرات الفكرية الشعبية التي تشكل الموقف المبدئي والنظرة الاجتماعية الى الهجرة والمهاجرين في مختلف المراحل ، كما نفحص أيضا تطور موقف السلطة الرسمية ونظرتها الى مفاهيم الحرية الفردية وابعادها مما ينعكس بالحتم في شكل سياسات وتطبيقات تتعلق بحق المواطنين في الانتقال ، كذلك يلزم التنبه الى عنصر الكفاءة في الانظمة الادارية والاقتصادية المرتبطة بهذه السلطة وهو مايؤثر بالطبع على حجم ونوع ودوافع الهجرة وحدودها ونتائجها . ثم لاننسى بعد ذلك اهمية النظرة الى كل هذه الابعاد النفسية والاجتماعية



والادارية بمنظور حركي يأخذ في الاعتبار اختلافات الازمنة والأمكنة والظروف وتأثيراتها على نظرة وسلوك المواطن والدولة ازاء الهجرة ، وفي ذلك نحرص على فحص موقف المواطن بعد هجرته الى المكان الجديد وفحص موقف الوطن منه .

ولايستطيع اى بحث يزعم لنفسه العلمية والعملية بغير ان تكون له نتائج واستخلاصات محددة مضمونة ببعض الاقتراحات : وهو ما نأمل ان نوفق اليه بإذن الله .

المبحث الأول

النظرة إلى الهجرة والمهاجرين في العقل الجمعي السائد بمصر وانعكاسها على السلوك الشعبي

(١) السفر والهجرة في الامثال الشعبية والفولكلور المصرى

تحفل كثير من مقولات الادب الشعبي – المكتوب والمروى – بنماذج عديدة لنظرة المصريين تجاه الهجرة والمهاجرين أو السفر والاغتراب عموما . وفي الامثال الشعبية المأثورة نستطيع أن نسمع مثلا ان (من خرج من داره اتقل مقداره) ويكاد هذا المأثور الشعبي ان يكون وحده كفيلا ببيان ابعاد النظرة الاجتماعية المتأصلة في ذهن المصرى تجاه فكره الترحال او الانتقال عموما .

ويجرى مجرى هذا المثل قول القائلين (اللى يركب السفينة مايسلمش من الغرق) وقولهم (الغريب أعمى ولو كان بصير) ، وقولهم (الغربة كربة وتذل الاصول) ويضرب الاخير في بعض المناطق بصياغة مختلفة الى حد ما فيقال (الغربة مضيعة للنشب) .

ويتفق مع هذا الفكر الشعبي والذى يرى في الاغتراب والترحال مخاطرة ليس فقط بالاحساب والانساب بل بالحياة ذاتها نصح الناصحين بالبقاء والاحتفاظ بالمألوف والمعروف من الناس او الاشياء او الأماكن وذلك في قولهم (اللى تعرفه أحسن من اللى متعرفوش) ، وفي نصحهم (خليك في عشك لما يجى حد يهشك) . بل والعجيب المضحك أن النصح في الامثال العامية بعدم التعرض للأماكن والحضارات المغايرة خشية التأثر بقيمها الاجتماعية قد بلغ مبلغا كبيراً في التفاصيل فنستطيع أن نسمع مثلاً : (مراتك ماتزورهاش للبلد اللى ماتعرفهاش لاتشوف ابو طربوش تقول اكنا ماجوزناش)[1]

كذلك ينحو العقل الشعبي الى استبعاد الهجرة او الخروج من المكان مهما تكن الاسباب قوية ومهما تكن نتائج البقاء غير محببة فيقال مثلا (ضرب الطوب ولا الهروب) ويقال ايضا (جفاك ولا خلو دارك) كما قد تصل مبالغة البعض في تفضيل القرب الجغرافي مع مافد يكون فيه من متاعب على الابتعاد مع ماقد يكون فيه من مصالح او احباب فيقولون مثلا (غدوك القريب ولاحبيبك البعيد) .

كما يحاول الفكر الشعبي المصرى في امثال عامية اخرى أن يحط من شأن المتطلعين الى خارج الحدود . فيقال في المثل (اللى ياكل من بيت غيره مايشبعش) ويقال ايضا (عويل بلاده .. عويل بلاد الناس) والعويل الذى يعيش عالة على الغير . ومفهوم المثل ان من كان هكذا في بلده فانه يكون كذلك في البلاد التى يرحل اليها . أى لافائدة في انتقاله .[2] كذلك يفهم الناس بمفهوم المخالفة قدر أولئك الذين يضطرون الى البحث عن الرزق على بعد مسافات طويلة وذلك في قولهم (من حبه ربه واختاره جاب له رزقه على باب داره) او قولهم (لولا الحاجة مامشت الرجلين) .

وكرد تلقائي على مزاعم البعض بضيق الارض وانعدام الفرص في الوطن تحجيما للسفر خارجه نستطيع ان نسمع في الامثال الشعبية (ماضيق إلا ضيق القلوب) . وهو نفس المعنى الذى أورده عمر بن الاهتم المنقرى في شعره عندما قال :

> لعمرك ماضاقت بلاد باهلها
> ولكن اخلاق الرجال تضيق

كذلك نستطيع أن نجد في هذه الاصول العرفية العامية مايمكن اعتباره تشريعات شعبية تحاول أن تمنع خروج المتطلعين وهجرة الكفايات التى يحتاجها الوطن في وقت من الأوقات . ويفهم ذلك من المثل القائل (ان كان البيت يعوز الزيت يبقى يحترم على الجامع) . وقولهم : (الجار أولى بالشفعة) .

فاذا ماانتقلنا من وعاء الامثال الشعبية العامية التى

---

(١) الكنايات العامية – لعلامة المحقق احمد تيمور باشا مطابع الاهرام التجارية – نشرته باللجنة الخاصة بنشر المؤلفات التيمورية – ١٩٧٠ .... (صفحة ١٠٤) ومن الجدير بالملاحظة ان نسبة كبيرة من بين حالات الطلاق التى تتم بين الازواج المصريين المهاجرين بالخارج ترجع الى اسباب مشابهة لما هو في هذا المثل العامي .

(٢) وحدة الأمثال العامية في البلاد العربية – تاليف محمد قنديل البقلي – مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٦٨



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

وعاء العادات والتقاليد الاجتماعية نستطيع أن نجد علامات أخرى أكثر وضوحا في تأكيد تلك النظرة السلبية الشائعة بين المصريين عن السفر والهجرة عموما . ومن بين ذلك ماتراه من أبعاد مبالغ فيها في مشاعر القلق والخشية التي تنتاب كثيرا من المصريين عند وداع المسافر منهم وفي تقاليد استقباله عند العودة (سالما بالسلامة : .. وكذلك في ضخامة الترتيبات والتأهيلات المادية والنفسية والاجتماعية التي تسبق عملية السفر حتى ولو كان لرحلة اصطياف على مسافة مائتي كيلو مترات ولمدة شهر واحد .

كذلك تعبر ظواهر الحشد المرتبطة برحلة الحج لدى المسلمين من المصريين عن التصورات التلقائية الشائعة شعبيا عما يسمى (بخارج البلاد) والتي تحمل في معظمها شكا لايمحوه علم ولاتؤثر فيه تجربة ـ في إمكان توافر الطعام خارج التربة المصرية .

والى جانب ذلك نستطيع أن نجد في كثير من الاغاني الشعبية ملامح اللوعة والرهبة بل والمرض ـ ازاء فكرة الرحيل ، والتوسل الى المسافر أن يقلع عن فكرة السفر ويبقى في الديار . فاذا ماتقرر هذا الرحيل نجد العويل والنحيب والتضرع الى القمر مرة ألا يغيب والى الشمس مرة أخرى ألا تتوهج لأن (الحبيب مسافر ماشي) . ونجد أيضا كافة الوصايا والرجاءات للمسافر بمداومة المراسلة حتى ولو لم تكن هناك أخبار او أمور تستحق الكتابة ، وكافة التنبيهات بالحرص والانتباه والابتعاد عن « موارد التهلكة » والمحافظة على النصف الخاص به من الورقة المحافظة له والتي تحمل بذاتها قوة إعادته لمن يحمل نصفها الآخر في وطنه الاصلي[3]

(٢) اختلاط النظرة إلى المهاجر بالنظرة إلى الأجنبي وحضارته :

وتلتقي هذه النظرة الشعبية الضارية بجذورها في أعماق الشخصية المصرية تجاه السفر أو الهجرة خارج البلاد مع النظرة الشائعة لديها تجاه الأجنبي وبلاده وحضارته عموما .

وبرغم ماعرفته الشخصية المصرية من احتكاك شبه متصل مع الحضارات الوافدة والعابرة بمصر بالاحتلال او بالحرب أو التجارة او بغير ذلك من وسائل الاتصال فان الشخصية المصرية ظلت حريصة ـ بالوعي أحيانا وباللاوعي في أحيان أخرى ـ على التعامل مع كل ما هو ومن هو أجنبي من موقع الندية والاعتداد بالنفس ـ على أساس اعتباره عنصرا لا يصح قبوله على اجماله في أسوأ التصورات او انه عنصر لا يسهل التعامل معه ـ في أحسنها ـ مما يستلزم حشدا خاصا من « الحذر » أو « الفهلوة » أو « الشطارة » .

وكانت الشخصية المصرية في ترجمتها الحركية لهذه النظرة تستهدف استيعاب الطرف الاجنبي في إطار حضارتها المحلية أو في أضعف الايمان منع الطرف الأجنبي من استيعابها في اطار حضارته الوافدة .

وتماشيا مع تلك النظرة الشعبية السائدة تجاه الأجنبي والتي يمكن تسميتها مع بعض التجاوز ـ بالنظرة القومية[4] تأسست هناك في أعماق الشخصية المصرية نظرة مماثلة الى بعض فئات المتعاملين مع « الأجنبي » « ومؤسساته » من بين أهالي البلاد فصار لبعضهم بعض الألقاب والأوصاف والأوضاع المخلوعة على الأجنبي عموما ، وصار المسافر منهم الى « بلاد الأجانب » منظورا اليه والى عودته نظرة المريض حامل العدوى والمشتبه في مصحوباته المكتوبة او المشروبة أو المرئية وصار حصاره بالشك والريبة ـ وعلى الأخص في فترات الضعف الحضاري والاستبداد السياسي ـ هو القانون الأول المعمول به في أنظمة السفر والتوظف والامن بل وفي سائر الانظمة الاجتماعية عموما .

(٣) الاتجاهات العكسية في الفكر الشعبي والمؤثرات الاخرى :

وبرغم أن دراسة علمية متكاملة لم تتم حتى الآن

---

(٣) تذهب بعض الدراسات الاجنبية في تحليل هذا الجانب من الشخصية المصرية الى الزعم بأن المصري يتجنب الصدام حتى ولو كان ذلك على حساب نفسه ومبادئه ومصالحه وحتى لو قاده ذلك الى مواقف مخالفة للقانون الاخلاقي وانه بهذا يعكس عدم قدرته على التعبير عما يعتقده وعن خوفه من خلق المواقف الجديدة .

انظر : ملامح الشخصية المصرية ـ بحث إعده بعض الباحثين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ اشراف د . حامد ربيع ـ مايو ١٩٦٩ .

(٤) نقول مع بعض التجاوز لان الشخصية القومية في مصر تختلف عن المعنى الاصطلاحي المألوف حديثا عن الظاهرة القومية والذى يرجع الى فترات متأخرة من عمر الانظمة الاجتماعية الانسانية . واختلاف الظاهرة القومية في مصر عن مثيلاتها في الوحدات الدولية ليس يرجع فقط الى الفوارق الزمنية والظروف التاريخية بل يرجع ايضا الى اختلاف في الابعاد النظرية والتطبيقية لمفهوم القومية من حيث النظر الى ـ التعامل مع الاجنبي والوحدات الخارجية . ومن حيث نوع العناصر المكونة للظاهرة القومية وترتيب اولوياتها .



المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : يوليو ١٩٨٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمناهج وادوات استقصائية ميدانيه لهذه الابعاد الفكرية والاجتماعية المرتبطة بموضوع الهجرة عند المصريين الا اننا قد لا نجانب الصواب كثيرا ان قلنا بأن هذه المقولات والتقاليد المأثورة والمتداولة شعبيا بين المصريين عن الهجرة والمهاجرين ليست الحاكم الرئيسي المانع لهجرة المصريين أو سفرهم ذلك أن تلك الموروثات الشعبية لا تخلو في الوقت ذاته من بعض الاتجاهات الدافعه إلى السفر والترحال بعكس المقولات السابقة

فهناك المثل القائل (اللي يعيش ياما يشوف واللي يمشي يشوف اكثر) وهو يضرب في فضل الاسفار وما فيها من معارف وتجارب . كذلك يقال (طول ماهو على الحصيره مايشوف طويله ولا قصيرة) ويضرب لبيان اثر التقوقع والبقاء في الريف ، كذلك يردد البعض قول الشاعر (سافر تجد عوضا عمن تفارقه) . كما يرددون (في الاسفار فوائد عدة) . (وكل مكان ينبت العز طيب) . ومن اكثر الاحكام ذات الدلالة على الفهم الشعبي العربي المبكر للابعاد الطبقية في الانتماء الوطني وما يرتبط بها من دعاوى ضمنية للتحرك والانتقال من مكان الى آخر القول الشائع (فقر المرء في وطنه غربة) و (وغنى المرء في الغربة وطن) .

كذلك تلعب التوجهات الدينية لدى بعض الفئات والجماعات دورا في توجيه حركة معتنقيها نحو الهجرة . وقد تختلف هجرة هذه الجماعات بحسب دوافع كل منها — الفكرية والمادية — الا أنها جميعا تشترك فيما يحوط بها وما تثيره من اختلافات وفرص للاستغلال العاطفي والمادي بل وفيما تنتهي اليه — في معظم الاحوال — من نتائج ومشاكل لأصحابها وغيرهم في البلاد المهاجر منها والمهاجر اليها .

ويستحق هذا العنصر وقفة للدراسة والتحليل التطبيقي

(٤) الابعاد الدينية والعقائدية في عملية الهجرة :

تسعى بعض الجماعات العنصرية أو الطائفية المقيمة وسط اغلبيات مغايرة لنظامها ومعتقداتها الى تنمية الوعي بالتميز العنصري والطائفي لدى أبنائها ، وفي سعيها هذا تلجأ كثير من هذه التجمعات الفئوية الى تشجيع وتنظيم الهجرة لكل من يمكنها تهجيره من بين أشياعها الى حيث الأمل — أو التوهم — بوجود ارض لأمنها وأمانها وامكانات نموها وتطويرها بعيدا عن التأثيرات السالبة التي تعاني منها هذه المجموعات — حقيقة او توهما — في مواطن نشأتها .

ولا تسلم هذه التطلعات الفئوية او الطائفية — على محدوديتها — من الوقوع في براثن بعض المؤسسات الامبريالية والمصالح المستغلة التي مابرحت تستنفر نغمة (حماية الاقليات) (وحقوق الانسان) و(الوعد الالهي) و(مسئولية الرجل الابيض) و(الفلسفة الاممية) في مخططات للنفاذ الى أعماق الأنظمة والمصالح الوطنية التي تخرج منها هذه المجموعات ، بل وأحيانا للنفاذ الى أعماق الاسس العقيدية والدينية التي تقوم عليها هذه التجمعات[٥] وقد تستخدم في ذلك كل وسائل التحريف أو التحايل أو التخريب لصالح الاهداف التوسعية والاطماع الشرهة في موارد البلاد المهاجر منها والمهاجر اليها .

وليس أدل على ذلك من أن كثيرا من الفئات التي هاجرت الى الخارج تحت تأثير المزاعم الدينية او بتشجيع المؤسسات الحزبية والعنصرية قد اكتشفت بعد استقرارها في مهاجرها الجديدة أنها ليست اكثر حظا مما كانت عليه في مواطنها الاصلية التي هاجرت منها ، وأنها تواجه كل يوم بمشاكل جديدة ومستجدة في المكان الذي هاجرت إليه وكانت تأمل فيه الأمن والأمان . والمأمول فيها بعد الهجرة كل فرص التطور والتفوق والانطلاق .

والملاحظ حتى الآن في عمليات الهجرة المرتبطة بالمقولات والمزاعم والمؤسسات الدينية أن فريقا واحدا من بين اتباع الديانات المختلفة لم يخل تاريخه من مواجهة هذه الحقيقة في فترة ما ، بل وبنفس حدة الصدمة عند المعايشة والمواجهة . وبرغم ذلك فان حركة التبشير بالهجرة على اساس أنها « المخرج الوحيد لحفظ الدين » ماتزال تلقى إقبال الواهمين الكثيرين سواء بين الجماعات اليهودية أو الاسلامية أو المسيحية .

حقا أن الهجرة في الاسلام عموما — هي وسيلة مشتركة لأحد هدفين : الاول حماية الدين وأهله من طغيان الكفر أو جبروت الظلم وذلك حسبما جاء في الآية القرآنية الكريمة : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا الم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » — سورة النساء آية ٩٧

وهكذا فان احساس المسلم بالاستضعاف والهوان في مكان مايعتبر سببا مشروعا له في هجرته وخروجه

(٥) من المعروف ان الهجرة الصهيونية الى ارض اسرائيل تقوم على الوعد الالهي المزعوم . كما تقوم الفكرة الشيوعية وتحركات معتنقيها في انحاء العالم على اساس الفلسفة الاممية التي تذيب الفوارق والحدود القومية وتجعل « الوضع الطبقي » هو اساس التقسيم والتحرك .



عن هذا الموقع الذى يستشعر فيه الضعف والهوان ويحرم فيه من اداء رسالته الاسلامية الصحيحة فى القول والفعل وواجب عليه إذ ذاك ـ حتما ـ أن يضرب فى الارض على اتساعها حتى يجد فيها مكانا يأمن فيه على إسلامه وأهله ورسالته .

كذلك فان الهجرة والترحال فى الاسلام تعد وسيلة فعالة فى نشر الدعوة الاسلامية بالحسنى وعن طريق نقل النموذج الى الارض المغايرة وقد شهد تاريخ اسيا وافريقيا عددا من أفضل نماذج انتشار الاسلام بطريق هجرة رجاله وانتقال التجار والعلماء المسلمين من الجزيرة العربية الى الهند واندونيسيا والفلبين شرقا والى نيجيريا والنيجر وساحل العاج غربا .

وفى هجرة المسلمين الى استراليا وامريكا وكندا مثلا نستطيع أن نلحظ غياب هذين الدافعين الرئيسين للهجرة فى الاسلام . فلا المهاجرون ممن يستشعرون الضعف والهوان فى اسلامهم داخل بلادهم الأم حيث أن بلادهم فى الأصل اسلامية ، ولا هم فى عمومهم من المؤهلين علميا وفكريا واسلاميا لنقل النموذج الاسلامى الفكرى أو العملى الى بلاد المهجر . واذا كان لدى بعض عناصر المهاجرين المسلمين من بلاد أخرى بعض مزاعم الاستضعاف فى بلادهم الاصلية مما يستحق الفحص والتحقق فان الامر مع ذلك لا يخلو من بعض الشك فى حقيقة الدوافع الى هجرتهم ، وخاصة على ضوء اختيارهم لهذه المهاجر الاسترالية والامريكية مستقرا لهم يأمنون فيها على اسلامهم ويعوضون فيها ـ كما يقولون ـ ماضيعته عليهم فى دينهم أو ضاع بلادهم الاصلية .

وعندما نأتى إلى الجانب المسيحى والقبطى من المهاجرين الى هذه البلاد فاننا نجد مواقف لاتقل فى غرابتها أو تناقضها عما هو وارد فى الجانب المسلم .

واول ما نلحظه ان قطاعات كبيرة من المهاجرين الايطاليين او اليونانيين ـ وهم فى العادة يشكلون اغلبية اعداد المهاجرين عموما فى أنحاء العالم حسب احصائيات الامم المتحدة ليس لها فى دوافع هجرتها ولا فى نظام حياتها فى المهجر مايتصل لامن قريب ولامن بعيد بالمسيحية أو الاوضاع المسيحية . ثم نأتى الى المهاجرين المسيحيين الوافدين من بلاد الشرق ـ كلبنان ومصر وشرق أسيا وافريقيا وهنا نلحظ فى بلاد الهجرة المختلفة كاستراليا وكندا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية فريقين :

الاول : هاجر اقتناعا بأسباب ـ أو أوهام ـ تتصل بأوضاعه الدينية الاصلية .

والثانى : من هاجر عن بلاده لمجرد الاسباب المادية المعيشية المعتادة كالتطلع الى الثروة أو الى العلم او الى مزيد من أيهما .

وقسم كبير من أهل الفريق الاول يأتى عادة محملا بهذه المشاعر الدينية الفياضة والحماس الدينى أو المزاعم الدينية الا أنه ينسى كل ذلك او يتناساه أمام طغيان الحياه المادية الملحة فى بلاد المهجر الاجنبية ، فيتخذ اذ ذاك من القضايا الدينية مجرد شعارات شكلية لحفظ الهوية او لاثبات الذات ، أو يتخذ منها أساسات لمطالب سياسية ومادية لاصلة لها فى الواقع بأصول العقيدة المسيحية او شروطها . وهنا يلتقى الفريقان فى نقطة واحدة هى مسايرة الحياة المادية فى المهجر الجديد والعمل وفق متطلباتها .

ومما يستوقف المحلل لقضية الدين والهجرة بعد هذه الملاحظات الاولية ظاهرة التجمع الشكلى فى بلاد المهجر لاهل الدين الواحد ـ على ماقد يكون بينهم ـ وبالتأكيد ـ من خلافات واختلافات يصل بعضها الى جوهر الدين نفسه وليس مجرد الطقوس الشكلية أو الشروح الاجتهادية الخاصة بالمسائل العصرية .

والمفارقة فى هذه الظاهرة ليست فى ذلك التجمع المظهرى الذى يسعى اليه أشياع الدين الواحد من المهاجرين على اختلافهم ، وانما المفارقة الحقيقية فى ان يلجأ هؤلاء الى مثل هذه التجمعات الدينية داخل بلاد المهجر التى هى فى أصلها ونظامها أقرب ماتكون الى العلمانية وأحيانا « اللادينية » إن صح التعبير : وقد يكون فيه بعض التجاوز

وتفسير هذه الظاهرة قد يكون فى احد التصورات الاتية او كلها :

فالمهاجرون ـ وخاصة الجانب المسيحى ـ قد يتصورون أن هذا التجمع الدينى ـ برغم (التنظيمات الشكلية) ـ يساعدهم على الانتماج السريع مع المجتمعات الجديدة على أساس أن أغلبية المتدينين فيها يدينون بالمسيحية فى الاصل ، وأن تعاطفا أكبر درجة يمكن أن يقوم بينهم وسكان البلاد الاصليين بسبب الاشتراك فى الاصول المسيحية ـ ولو الحد الادنى فيها .

وقد يتصور المهاجرون فى الجانب الاسلامى والجانب اليهودى أن تجمع كل منهم فى إطارات تنظيمية ـ ولو فى طابع مظهرى ـ يمكن أن يكون حاميا لهم دون الاندماج الكلى فى المجتمع المهجرى الجديد الذى تنتهج فيه الغالبية اعرافا وتقاليد مخالفة فى كثير من جزئياتها للعقيدة الاسلامية والنظام الاسلامى أو للعقيدة اليهودية والثقافة اليهودية .

وفى رأينا أن كلا الجانبين من المهاجرين مخطىء فى حساباته وتصوراته . فلا المجتمع المهجرى ـ سواء فى استراليا أو الولايات المتحدة أو كندا ـ مستعد فى هذه الفترة المعاصرة للاندماج والعمل مع الوافدين على اسس دينية مهما تكن مشتركة ، ولا هو من ناحية

اخرى متحمس او مرحب بظاهرة (الجيتو) سواء فى صعيدها الفكرى أو صعيدها الاجتماعى وخاصة بعد ثبوت الاثار السالبة التى نتجت عن تجارب (الجيتو) السابقة داخل هذه البلاد(الانعزال اليهودى ، والانعزال الزنجى ، والانعزال الابوريجينال والانعزال الهندى) .

أن الظن الاغلب ـ واعتقد أنه لايجانب الصواب كثيرا ـ أن هذه البلاد وعلى وجه التخصيص استراليا والولايات المتحدة وكندا ـ عندما تفتح باب الهجرة الوافدة اليها انما تقوم بذلك لثلاثة أسباب مادية وانسانية ليس من بينها الاسباب الدينية بالتوصيف الدقيق لهذه الكلمة(٦) .

فهى إما تسعى بهذه الهجرة الوافدة الى استيفاء ماتفتقده محليا من بعض عناصر الانتاج كالقوة العاملة الرخيصة نسبيا أو التخصصات العملية المطلوب استيرادها من الخارج فى مجالات محددة ، أو انها تستهدف تحقيق قدر معقول من التوازن الاستراتيجى مع القوة المعادية أو المنافسة لها تقليديا وذلك عن طريق إحداث توازن ديموجرافى محسوب داخل بلادها أو انها فى التحليل الاخير تسعى لتحقيق أهداف سياسية تجاه قوى ووحدات دولية بعينها باستخدام الاطار الانسانى المرتبط بفكرة (حقوق الانسان) » أو حماية الاقليات » أو المشاركة الانسانية فى التخفيف من أعباء الحروب والكوارث الطبيعية .

« ٥ » المؤثرات العصرية الحديثة وتطور موقف المصرى من الهجرة :

مع كل المؤثرات الفكرية والدينية والقومية » التى شكلت ـ على نحو مارأينا ـ موقف المصرى من الهجرة ونظرته الى المهاجرين عبر التاريخ الطويل ، فان التاريخ المصرى لم يخل ـ وخاصة فى الفترات الحديثة ـ من بعض المحاولات الجريئة التى استهدفت بالنظرية أو التجربة أو بهما معا ـ مقاومة تلك النظرة الشائعة بين المصريين عن الهجرة والترحال .

وأرى أن يحذف الكلام عن هذا فى صفحتى ١٢/١١ أو يستبدل بالمقبول عقلا ونقلا .

ومع إدخال أنواع جديدة من الزراعات فى مصر مع منتصف القرن التاسع عشر وبدء حركة التصنيع بها بعد ذلك ثم إدخال وسائل المواصلات الحديثة وتنظيم الجيش وبدء عمليات التنقيب عن المعادن فى الصحارى المصرية المترامية فى بدايات القرن العشرين ظهرت هناك اتجاهات جديدة بين المصريين نحو الانتقال والترحال بين المواقع المختلفة للقطر المصرى . وكان من بينها ظاهرة عمال التراحيل وتحركات وحدات القوات المسلحة وعمال النقل العام العابر لحدود المدن والمحافظات وظهرت أيضا تحركات فئوية أخرى للعاملين فى حقول البترول ومناجم التعدين المتناثرة .

ونظرا لمحدودية النسبة العددية لهذه الفئات بالنظر الى اجمالى قوة العمل فى مصر ، ونظرا للطابع الفردى والمؤقت والمحدود الذى عرف عن انتقالات هذه الفئات باعتبارها انتقالات مرهونة بمهام معينة وفى داخل النطاق الجغرافى المصرى الواحد ، ونظرا لانها كانت تتم فى إطار النظرة والتقاليد والعادات الشائعة عند السفر والرحيل كما سبق شرحه ـ فانه لايصح لنا احتسابها داخل ظاهرة الهجرة بمفهومها الاصطلاحى الذى يقوم على اساس الانتقال الجماعى للاسرة بأكملها وما يصاحب ذلك من تغييرات حقيقية للارتباطات الاخرى ذات الطبيعة الكلية والدائمة التى يعرف بها المواطن المستقر .

بيد أن هناك ظواهر أخرى بدأت تشق طريقها فى السنوات العشرين الاخيرة من تاريخ مصر ارتباطا بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى شهدتها البلاد مؤخرا ونقصد بتلك الظواهر بدء حركة الهجرة المصرية الداخلية شبه الجماعية مع المشروعات الانتاجية والاقتصادية الضخمة « السد العالى » « ومصنع كيما للسماد فى اسوان » « ومجمع الالمنيوم بنجع حمادى » ، وكمشروع تهجير اهالى النوبة الى منطقة جديدة فى كوم امبو على اثر العمليات الطبيعية والانشائية التى حدثت فى منطقة أبو سنبل فى أواخر الستينات ، وكذلك عمليات هجرة أبناء منطقة القناة وسيناء الى مدن الدلتا المصرية على أثر عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ .

وكان قد سبق ذلك بسنوات معدودة بعض موجات من الهجرة الى الخارج من جانب بعض المستوطنين الاجانب الذين كانوا قد أقاموا بمصر لفترات طويلة دون أن يحملوا الجنسية المصرية (اليهود والارمن واليونانيين والايطاليين) ممن رأوا فى التطورات السياسية الداخلية بمصر ملامح قلق لمصالحهم الاقتصادية والسياسية .

كذلك شهد المصريون فى الستينات أول تجربة للتهجير الجماعى للفلاحين وكان ذلك بترتيب مع الحكومة العراقية (حوالى ٢٥ الف فلاح مصرى) .

وقد تزامنت معظم هذه التحركات الهجروية فى

الخمسينيات والستينيات مع ظواهر انتشار التعليم والتعليم المهنى على وجه أخص كما تزامنت مع بدء ظواهر وآثار الانفجار السكانى الذى وصل معدله السنوى فى ١٩٦٥ الى مايقرب من ٣٪ سنويا ، ومع الاخذ بمجانية التعليم وتحمل الدولة لمسئولية توظيف جميع الخريجين بدأت تتشكل فى الافق بوادر مشكلة ضخمة فى حجم ونوع فرص العمل المتاحة لخريجى الجامعات والمعاهد العليا مما ظهرت آثاره من خلال البطالة المقنعة ، وتكدس الموظفين ، وزيادة عبء الانفاق الحكومى ، ومـاترتب على ذلك من ضغوط نفسية واجتماعية وسياسية شتى ، حتى أدى انفجار الحقائق فى يونيو ١٩٦٧ الى انفجار مماثل فى كل من النظرتين الشعبية والرسمية للمستقبل وبدائل التحرك الواجبة إزاءه .

وكانت الهجرة - برغم تحفظات القيم الشعبية ازاءها - من بين هذه البدائل .

المبحث الثانى

تطور نظرة السلطات فى مصر إلى الهجرة والمهاجرين وأثر ذلك فى التشريعات والنظم السياسية والبرامج القومية التضييق الرسمى فى الخمسينات ونصف الستينات :

تميزت النظرة الرسمية إلى الهجرة فى مصر طوال سنوات الخمسينات ومعظم الستينات بالتماثل فى النتيجة مع النظرة المغلقة التى سادت الفلكلور المصرى عن الهجرة والترحال على النحو المبين فيما سبق . ولم يتوقف الأمر لدى الهيئات الرسمية عند مجرد تكريس هذه النظرة الشعبية بإتخاذ موقف سلبى حيالها وإنما شاركت بعض هذه الهيئات السياسية والادارية القائمة انذاك فى تعميق بل وتقنين هذه النظرة داخل إطارات قانونية وفكرية وسياسية مبالغ فيها إلى حد أن وصلت فى بعض الحالات إلى التشهير بطالبى الهجرة والربط بين فكرة السفر إلى الخارج والتنكر للوطن بل أن محاولات السفر للمهام العلمية أو الرياضية أو العلاجية مهما يكن لها من وجاهة السبب ومعقولية الدوافع والظروف - كانت تواجه فى بعض الأحيان بتضييق إدارى وعملى مما جعل الكثيرين من الراغبين أو القادرين يحجمون عن فكرة السفر تفاديا للشبهة أو الرهق المصاحب لها [٧]

وقد يكفى الاشارة فى هذا المقام إلى حجم ونوع المتطلبات والشروط التى كانت قوانين الهجرة تقتضيها من طالبى الهجرة ، والتى كانت تظل بعد إستيفائها حرفيا ووثائقيا رهنا بتقديرات جهات متعددة . فإلى جانب الترتيب غير الموفق إداريا وسياسيا وإنسانيا فى شروط الهجرة والذى كان يقضى بضرورة تقديم مايثبت موافقة دولة المهجر على قبول طالب الهجرة إليها ضمن مستندات طلبه المقدمة إلى الهيئات المصرية ، كان هناك سبعة عشر شرطا آخر يلزم إستيفاء كل منها بمستندات يصل عددها إلى حوالى ٢١ مستندا (ويصل متوسط العمليات الورقية اللازمة لاستخراجها حوالى ٣٥ عملية) وكان من بين الشروط - على سبيل المثال - أن تكون موافقة جهة العمل الذى يعمل بها طالب الهجرة صادرة من الوزير المختص شخصيا وأن تكون هناك - إلى جانب شهادة المؤهل الدراسى - شهادة إدارية بعدم الحصول على مؤهل أعلى من المؤهل الحاصل عليه طالب الهجرة . وإذا كان طبيعيا أن يطلب من المواطن المتزوج المتقدم بطلب الهجرة إحضار عقد زواجه فقد كان مما يستحق تأملا أن يطلب إلى الأعزب تقديم شهادة إدارية بوضعه كأعزب . وبالنسبة للمطلق كان عليه إلى جانب تقديمه لقسيمة طلاقه أن يقدم شهادة إدارية منفصلة بعدم الانجاب لمن لم ينجب . وكانت الضمانات المطلوب تقديمها بالنسبة لبعض الفئات تتضمن تعهدات من شركات الطيران المعتمدة ومن الهيئة الدولية الكاثوليكية أو ضمان شخصى من إثنين موظفين من الحكومة أو القطاع العام لايقل مرتب كل منهما عن ستين جنيها شهريا يقبلان خصم نفقات العودة من مرتباتهما .

وقد تضمنت القوانين واللوائح بالنسبة للمتزوج بعد كل ذلك - إشتراط أن تقوم الوجة بتقديم نفس المستندات المطلوبة من الزوج مع تقديم شهادة قيد الأولاد بالمدارس إن وجدوا . (وقد ترك المشرع للهيئات التنفيذية - بالبداهة عدم إشتراط أن تكون مستندات التجنيد من بين هذه المستندات الخاصة بالزوجة) .

وفى حالة نجاح المواطن - الشاير - فى إجتياز هذا السباق الطويل الحافل بالسدود والحواجز وحصوله فى النهاية على تقديرات جهات الضرائب والأمن والقوى العاملة - واللجان العليا والاتحاد الاشتراكى بالموافقة النظرية على هجرته فقد كانت هناك كثير من الصعوبات

(٧) - انظر فى امثلة ذلك التضييق ما جاء بمقال الدكتور لويس عوض - (مصر مـا وراء البحار) الاهرام - اغسطس ١٩٧١ - وكذلك مقالة (العقول المصرية المهاجرة : كيف نعيدها ؟) - الاهرام ٩/٩/٨٠
- وانظر ايضا مقال السفير عثمان عسل بعنوان (لاجىء ثقافى) - الاهرام ١٤/١٠/١٩٨٠ .
- وانظر كذلك شهادة الدكتور جميل الطلياوى فى مقاله (المشكلة : عقول لم تهاجر) منشور بالاهرام فى ٢٨/١٠/١٩٨٠ .

العملية والقانونية التى تواجهه عند نقل العفش وتحويل النقد الأجنبى وشحن الملابس والمتاع وحلى الزوجات[٨] مما كان يدفع الكثيرين إلى الاكتفاء بأن يضعوا أنفسهم وزوجاتهم فى أول باخرة أو طائرة إلى أقرب ميناء خارج مصر ومنه إلى حيث مهجرهم الجديد .

وقد يكون للظروف القومية العامة التى كانت تحيط بالأوضاع المصرية فى تلك الوقت الأثر الكبير فى إنتهاج هذه الأساليب الادارية وإتخاذ هذه الاحتياطات الأمنية الوقائية منعا لتأثر الأفراد أو الجماعات المسافرة بأنواع الضغط والاغراء والاستغلال المختلفة التى كانت جبهات الأعداء المتعددة تستخدمها للنيل من تصاعد القوة المصرية فى تلك الفترة كذلك قد يكون للنظرة للمستقبل قصيرة الأمد فى مجال التخطيط الاقتصادى ــ أثرها أيضا فى توجيه النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الفترة بما فيها سياسة الهجرة المصرية .

وعموما ــ وأياما كانت الدوافع الحقيقية أو الظروف القهرية الموجبة لهذه السياسة إلى جانب ماقد يكون هناك من ظروف موضوعية أخرى متصلة بأوضاع ونظم بلاد المهجر المختلفة وعلاقاتها بمصر خلال سنوات الخمسينات والستينات ــ فإن النتيجة الهامة التى تستحق الملاحظة أن جموع المهاجرين من مصر إلى الخارج كان محدودا خلال تلك الفترة .

ونستطيع أن نتبين ذلك من واقع الجدول المرفق الذى يوضح إجمالى عدد المهاجرين من مصر إلى المهاجر المختلفة خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٨ مع الأخذ فى الاعتبار أن الأعداد المبينة ــ وفق بيان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ لاتوضح حجم الهجرة الخالصة بين المواطنين المصريين من حاملى الجنسية المصرية . حيث أن المعلومات المذكورة تفيد أن معظم الهجرة المحققة خلال تلك الفترة من مصر إنما ترجع إلى هجرة المستوطنين الذين كانوا يقيمون بمصر منذ فترة دون أن يحملوا الجنسية المصرية والذين إضطروا ــ لأسباب سياسية ــ أو أخرى للهجرة من مصر . كذلك يفتقر هذا البيان إلى توضيح عدد العائدين إلى مصر بعد هجرتهم منها وهو ماكان يمثل ظاهرة ملحوظة بالنسبة لسلطات الهجرة فى بعض بلاد المهجر كاستراليا مثلا .

دولة المهجر	عدد المهاجرين من مصر
استرالية	٣٨٤٦
كندا	٧١٢٧
الولايات المتحدة	١١٣٠
البرازيل	٦٣٠
دول اخرى	٣٨٠
المجموع	١٣١١٣

ومع أواخر الستينات وأوائل السبعينات بدأت الهيئات المصرية الرسمية ــ وأمام ضغط المشاكل الناتجة عن إختلال التطبيقات الخاصة بالسياسة الاقتصادية أنذاك وإلحاح الحاجة إلى تغيير بعض الأنظمة السياسية والادارية القابضة على الروح الفردية المعطلة لطاقات كثيرة والمؤدية بها فى عام ١٩٦٧ إلى كارثة الاحتلال الجزئى للأرض المصرية بدأت هذه الهيئات والقيادات فى مراجعة المسار الفكرى والقانونى والسياسى القائم عموما أنذاك ، وكان نظام « الهجرة والمهاجرين » واحدا من بين الانظمة القانونية والسياسية التى سارعت الهيئات الرسمية إلى إعادة النظر والتعامل بأسلوب جديد ... لكنه لم يبتعد كثيرا عن الأسلوب الادارى

الأسلوب الادارى الجديد تجاه الهجرة خلال الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ :

يستطيع المحلل المدقق أن يتبين الفارق بين الأسلوب الادارى الجديد الذى إنتقلت إليه السلطات الرسمية فى مصر عقب حرب ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ وبين الرؤية التاريخية والوطنية الشاملة التى بدأت مصر تعرفها إزاء الهجرة فيما بعد ١٩٧١ .

ففى السنوات الثلاث التى أعقبت حرب ١٩٦٧ ــ ونظرا لاستمرار كثير من الافراد والهيئات والمؤسسات التى كانت مسئولة عن تخطيط وتنفيذ الأنظمة القومية فى مصر قبل هذا التاريخ جاءت معظم التعديلات والقرارات المتصلة بشئون السفر والهجرة والمهاجرين كغيرها من الموضوعات الأخرى محدودة فى إطار المواءمة بين الحاجة الفعلية المكتشفة أثر الحرب إلى التغيير والنزول إلى التطلعات الشعبية من ناحية وبين الاتجاه النفسى والطبيعى لدى بعض الهيئات

(٨) كان المبلغ المسموح به للمهاجر بتحويله عند السفر هو مائة جنيها مصريا (نصفها يسلم اليه قبل سفره والنصف الآخر يحول الى بنك معتمد بالمهجر) .

والشخصيات التى كان التغيير فى غير مصالحها . وفى إطار هذه المعادلة ذات الأبعاد السياسية والنفسية والبيروقراطية نستطيع أن نقدر قيمة وحدود الاجراءات والقرارات التى إتخذت فيما بعد عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ إزاء موضوع الهجرة والمهاجرين وهى فى كل الأحوال إجراءات وخطوات ذات اهمية نسبية كبيرة بالنظر إلى الأوضاع والتنظيمات والتصورات التى كانت قائمة فيما قبل تلك الفترة وقد كان من بين تلك التطورات : صدور قرار مجلس الوزراء فى ١٩٧٠/١١/٢٦ بناء على توصية من اللجنة الوزارية للقوى العاملة بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦ بتيسير هجرة الفنيين من حملة المؤهلات العليا والكفايات العلمية .

ثم صدور القرار الجمهورى رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٦٩ فى ١٩٦٩/٥/٢٤ بشأن إنشاء وتشكيل وإختصاص اللجنة القومية للهجرة والعمل بالخارج . (٩)

وكانت وزارة الخارجية قد انشأت فى ديوانها العام إدارة متخصصة لشئون الهجرة وذلك بناء على توصية اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى ١٩٦٧/١١/٢٠ .

وقد تزامن مع ذلك إعداد وتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقليمية والثنائية بشأن إنتقال الأيدى العاملة المصرية إلى الخارج فى إطار البلاد العربية ومن بين ذلك إتفاقية إنتقال الأيدى العاملة والتى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بقراره رقم ٢٤٠٢ فى ٧ مارس سنة ١٩٦٨ والتى وقعت فى القاهرة بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٦٩ ووقعت عليها مصر (الجمهورية العربية المتحدة — وقتذاك) بتاريخ ٧ مايو ١٩٦٩ .

شمول النظرة الثورية الجديدة للهجرة فى فترة مابعد ١٩٧١ :

يعتبر الفكر الشخصى للرئيس أنور السادات نفسه وتصوراته وتطلعاته غير التقليدية للمستقبل ومساعيه من أجل فتح مجالات جديدة للمواطن المصرى اقتصاديا ونفسيا وسياسياً واجتماعيا من أبرز العوامل التى ساعدت فى اعادة تشكيل النظرة الرسمية للهجرة والمهاجرين او فى تشجيع مابدأ يظهر منها فى الحياة المصرية مع أواخر الستينات . فكتابات الرئيس السادات وكلماته وتصريحاته تشهد فى عشرات المناسبات بأنه يؤمن بأن الحلول التقليدية للمشاكل الحديثة لاتجدى كثيرا فى تحجيم آثارها وفى اطار هذه النظرة فان الرئيس السادات يؤمن بأن الهجرة يمكن ان تكون ظاهرة فى مجملها ايجابية لصالح الفرد المواطن ولصالح الوطن ذاته . بل انه فى تصريحاته وكلماته التى يوجهها للجاليات المصرية التى تستقبله فى دول العالم مايزال يؤكد أن مصر الرسمية والشعبية تفخر بهم وتتطلع اليهم وتحملهم أمانة الوفاء لانفسهم ولبلادهم وحفظ حضارة أبائهم ومستقبل ابنائهم .

وتماشيا مع هذا الاتجاه الذى أرساه الرئيس انور السادات فى برنامجه للعمل الوطنى عام ١٩٧١ وورقة اكتوبر ١٩٧٣ وغيرهما من المناسبات والمواقف .. جاءت تاكيدات المسئولين عن شئون الهجرة ورعاية المهاجرين معبرة عن الفلسفة الواقعية الجديدة فى نظرة مصر لابنائها فى الداخل والخارج فنجد أحد ممثلى مصر الرسمية فى الخارج يعلن انه (قد سقطت اوتكاد — تلك الصورة السلبية التى ظلت قائمة فى اذهان بعض الناس او بعض المسئولين فى مصر والتى كانت تربط فى العادة بين هجرة المواطن وبين مواقف العداء او التذمر او التهرب او الانانية) (١٠) ويستطرد نفس المسئول فيقول : (لقد استبدل الناس فى مصر بتلك الصورة صورة جديدة للهجرة كظاهرة صحية انسانيا واقتصاديا وللمهاجرين كأبناء طموحين جسورين أوفياء لانفسهم ولبلادهم أمناء على حضارة ابائهم ومستقبل ابنائهم) .

واستطرد نفس المسئول قائلا : ان مصر وهى تمد يدها لمهاجريها كالأم تبحث عن ابنائها وتسعى الى احتضانهم مهما تبلغ بهم السن او الجاه او السلطان او الاستقلال — فانها سوف تسعد ايضا بأن ترى ابناءها ملتفين حولها فخورين بها مهما كان تواضع ماضيهم فيها ومهما كانت شواغل حاضرهم عنها) .

وفى التبشير بالمعانى والمبادىء الجديدة التى تسلكها مصر حديثا فى اطار الهجرة والمهاجرين نجد مسئولا اكبر يقول : (ان دعوة مصر الى بناء قوى ومتماسك لجموع المصريين فى بلاد المهجر المختلفة انما تصدر عن الايمان بمصلحة المهاجرين أنفسهم أولا ، وان كل مصلحة لهم هى فى الواقع مصلحة للوطن الذى انتقلوا

---

(٩) تشكلت هذه اللجنة من ممثلين لوزارة الخارجية والداخلية والعمل والتخطيط والتعليم العالى والتربية والتعليم والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومن ترى اللجنة ضمهم اليها . وكانت مهمة اللجنة التخطيط لمسائل الهجرة ومراجعة كافة القوانين واللوائح السارية — انذاك — فى هذا الخصوص لتبسيط الاجراءات وازالة المعوقات التى تعترضها .

(١٠) من كلمة السيد / محمود كمال رفعت قنصل مصر العام فى سيدنى فى اجتماع الجالية المصرية المهاجرة الى نيوساوث ويلز ٢٦ / اكتوبر ١٩٨٠ لبحث مشروع انشاء اول اتحاد عام للمهاجرين المصريين فى العالم .

منه وللوطن الجديد الذى هاجروا اليه) [١١] .

ووفقا لهذه النظرة الجديدة بدات الاجهزة الحكومية وشبه الحكومية فى مصر تراقب وتفحص وتحصر حركة الهجرة ونوعيتها وتأثيراتها على بعض نواحى الحياة القومية ؛ وقد أعدت هذه الجهات ومن بينها المجالس القومية المتخصصة ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة وأدارة الهجرة بوزارة الخارجية ووزارة القوى العاملة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — دراسات تفصيلية عن هذه الظاهرة وكيفية تطويرها وتطويعها إيجابيا لصالح الفرد والوطن . [١٢] كما شاركت وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة بعد انشائها : مع وزارة الشباب والشئون الاجتماعية فى دراسة بعض جوانب اخرى للهجرة الداخلية .

كذلك كان طبيعيا فى اطار هذه النظرة الجديدة للهجرة والمهاجرين — ووفقا لنتائج الأبحاث والدراسات السابقة ان تسعى الهيئات التنفيذية والتشريعية والشعبية الى تنظيم وسائل المعاونة التى يمكن ان تقدمها لتعزيز الوجه الصحى لظاهرة الهجرة ولدعم وتقوية المهاجرين فى مهاجرهم الجديدة وفى صلاتهم بالوطن الام .

وقد كان من بين الأجراءات الجديدة التى اتخذتها مصر فى هذا المجال ادخال بعض التسهيلات الادارية فى شروط الهجرة ، وعقد اتفاقيات ثنائية بشان الهجرة والعمل مع عدد من بلاد العالم ، وانشاء جهاز لشئون المصريين المغتربين ، وتعزيز قوة العمل ورفع مستوى الاداء لقنصليات وسفارات مصر ببلاد المهجر المعروفة فى العالم وفتح قنصليات اضافية فى مراكز التجمع الجديدة للمهاجرين وايفاد مندوبين على اعلى المستويات لزيارة المهاجرين فى بلادهم الجديدة للتعرف على اوضاعهم ومشاكلهم ومطالبهم ، وتنظيم لقاءات علمية مفيدة للعديد من المهاجرين من ذوى التخصصات المهنية والعلمية مع اقرانهم وزملائهم فى الوطن وذلك فى اطار مؤتمرات تخصصية تستهدف نقل خبرة العلماء المصريين المهاجرين الى المؤسسات العلمية فى مصر وتبادل وجهات النظر والتجارب .

كذلك تم ادخال عدة اضافات جوهرية للامتيازات الخاصة بالمبعوثين المصريين الدارسين بالخارج وكذلك بالنسبة للعائدين عودة نهائية الى الوطن من بين المهاجرين .

كذلك قامت جمعيات ومكاتب متخصصة لمتابعة شئون المصريين بالخارج كجمعية « اصدقاء العلميين المصريين بالخارج » التى تأسست عام ١٩٧١ ، وكمكتب « ابناؤنا فى الخارج » الذى اسسته الكاتدرائية المرقسية ، وامانة شئون المغتربين فى التنظيمات السياسية (الاتحاد الاشتراكى اولا ثم الحزب الوطنى الديمقراطى حاليا) .

وظهرت فى اطار هذه المساعى فكرة انشاء اول اتحاد عام يجمع المهاجرين المصريين فى انحاء العالم بحيث يستهدف ربط المهاجر بوطنه الام ربطا عضويا ووظيفيا . وقد بدات الخارجية المصرية منذ فترة استطلاع الراى بشانه لدى كافة اوساط المهاجرين والهيئات المهتمة بالهجرة حتى يكون المشروع تعبيرا دقيقا عن الاوضاع والمطالب والتوجهات الاساسية لمعظم المصريين وهيئاتهم ومصالحهم .

الهجرة داخل مصر فى اطار مشروعات التعمير والتوطين الجديدة .

ولم تقتصر النظرة الرسمية الجديدة فى مصر الى موضوع الهجرة على الابعاد الخارجية المتضمنة انتقالا الى الخارج بل تضمنت من خلال المفهوم الثورى الشامل الجديد افكارا وتوجهات حضارية خلاقة نحو اعادة رسم خريطة العمران البشرى والاقتصادى لمصر

---

(١١) من كلمة السيد السفير / ممدوح وجيه سفير مصر فى أستراليا خلال احتفال للجالية المصرية بفندق هيلتون — بمدينة سيدنى — ١٩٨٠/٥/٢٤ .

(١٢) من امثلة هذه الدراسات : البحث المقدم فى اطار المجالس القومية المتخصصة عن هجرة الكفايات العلمية ووسائل المحافظة عليها — اعداد د . النهامى عبد الرحمن موسى ١٩٧٧ .
— وكذلك الدراسات التفصيلية التى اعدها معهد التخطيط القومى عن مقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر — ابريل ١٩٧٨ .
— وانظر ايضا الدراسة التى اعدها جهاز تنظيم الأسرة والسكان فى سبتمبر ١٩٧٧ عن الموقف السكانى فى مصر — الوضع الحالى واحتمالات المستقبل (وتتضمن الدراسة فصلا كاملا عن الهجرة الخارجية وآخر عن التوزيع الجغرافى للسكان والهجرة الداخلية) .
— كذلك انظر دراسة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة — مركز المعلومات — عن تطور القوى الوظيفية بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة خلال الفترة من ٦٥ حتى ٧٩
— وكذلك الدراسة السنوية لادارة الهجرة بوزارة الخارجية عن تقييم الهجرة المحققة وامكانيات تطويرها .

٤

عن طريق خلق بؤر جديدة للجذب العمراني والاقتصادي بعيدا عن شريط الوادى الضيق لنهر النيل وقد استتبع هذا التصور عدد من الاجراءات لحفز المواطنين المصريين إلى الهجرة داخليا حيث تتوجد مشروعات الاستصلاح والتعمير للاراضى الجديدة فيما سمى بغزو الصحراء (أو الثورة الخضراء) وقد كانت الافكار الاساسية الواردة في برنامج العمل الوطني الذى قدمه الرئيس السادات عام ١٩٧١ هى حجر الزاوية في هذا الاتجاه الذى يمكن اعتباره مبشرا بالاتجاه نحو ماكان لمصر من تطور حضارى تليد .(١٣)

الحاجة الى مزيد من التطوير الادارى في مسائل الهجرة والمهاجرين .

واذا كان صحيحا توصيفنا السابق لمنهج المعالجة الرسمية لشئون الهجرة والمهاجرين في فترة مابين ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ باعتباره منهجا اداريا جديدا ، فقد يكون صحيحا ايضا أن مرحلة مابعد ١٩٧١ التى شهدت شمولا في النظرة الرسمية الى الهجرة والمهاجرين ماتزال تفتقر لمثل هذه النظرة في التطبيق الادارى ومنهج التخطيط العلمى .

وعلى الرغم من الطابع الثورى ونظرة المستقبل التى تتمتع بها القيادات السياسية وظهور عدد من الثمار الاولية لهذه النظرة الحضارية الجديدة ازاء الهجرة والمهاجرين فان البعض مايزال يلاحظ عدم التناسب بين هذا الطابع الثورى الحضارى لفكر القيادات وبين طابع الاداء الادارى المترجم لهذه الافكار والتوجهات الجديدة الى عمل ملموس ونتائج واضحة .

وتعتبر معظم المقالات التى نشرتها صحيفة الاهرام خلال شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٨٠ تحت عنوان : (العقول المصرية المهاجرة ــ كيف نعيدها) معبرة الى حد كبير عن هذا الرأى .(١٤)

وبرغم اعتقادنا أن العنوان الذى اختارته الصحيفة لهذه السلسلة يخالف الجوهر الموضوعي للاتجاهات الفكرية التى تتبناها قيادات البلاد في نظرتها الجديدة لظواهر الهجرة المصرية .. إلا أن كثيرا من المقالات التى نشرت في إطار هذه السلسلة ــ بل وفي غيرها من مواد الاعلام المصرية عموما ــ تتفق مع وجهة النظر القائلة بأن بعض الاجهزة البيروقراطية المتعاملة مع خطط ومشروعات الهجرة الجديدة تحتاج في ذاتها الى تجديد بنفس منطق الثورية في الفكر الجديد الخاص بالهجرة . وأن أولى الاعتبارات بالرعاية هى أن تبنى المشروعات والبرامج الجديدة للهجرة والمهاجرين على أسس وظيفية وليس على قواعد المؤسسات .

ونظرا لأن المحاولة والخطأ في البرامج والمشروعات القومية الضخمة كتلك المرتبطة بالتهجير والتوطين والتعمير الصحراوي تعتبر باهظة التكلفة بكل المعايير المادية والسياسية والنفسية فان الأمل معقود على أن تؤسس عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة في المراحل القادمة على أسس ومناهج اكثر علمية تأخذ في الاعتبار ماانتهت اليه التجارب العديدة المشابهة والتى سبق الأخذ بها لدى عديد من المجتمعات الانسانية (١٥)

المبحث الثالث

نظرة المهاجر المصرى إلى وطنه من الخارج :

الان وبعد أن عرضنا الأبعاد النظرة الشعبية والرسمية في مصر للهجرة والمهاجرين .. ننتقل الى دراسة جزء هام من معادلة الهجرة المصرية وهو الموقف الذى يتخذه المواطن اذا مانجح في اجتياز عوائق النظرة الشعبية المحافظة وفي استيفاء الشروط الادارية للهجرة ثم هاجر الى حيث قدره الجديد .

وكيف كون نظرته الى وطنه الاصلى ؟ وما المؤثرات المختلفة التى تشكل هذه النظرة ؟ ومتى تتحول هذه

---

(١٣) واكتب هذه الدعوة التى اطلقها الرئيس انور السادات مع بدايات ولايته في اوائل السبعينات بعض الارهاصات الفرعية التى نادى بها أصحابها من موقع الاجتهاد بالرأى ومن بين ذلك :
ــ احمد بهاء الدين : الجغرافيا القديمة تموت ... والجغرافيا الحديثة يصنعها الانسان . مقال في الاهرام بتاريخ ١٩٧١/٨/٣ .
ــ د . جمال حمدان : خريطة مصر الجديدة وجغرافيا سنة ٢٠٠٠ الاهرام في ٧١/٨/١٤ كذلك فان ما تطالعنا به الأنباء الأخيرة عن الافكار والانظمة الجديدة التى تفكر فيها القيادات السياسية لمصر لتنظيم وتعظيم الافادة بطاقات خريجى الجامعات المصرية والشباب عموما في مشروعات التعمير الجديدة خارج نطاق الوادى الضيق تعتبر من العلامات الهامة على هذا الطريق (انظر ايضا الفصل الاخير من هذه الدراسة).

(١٤) اشترك في كتابة هذه المقالات عدد كبير من الاساتذة والخبراء من بينهم : الدكتور زكى نجيب محمود ــ د . لويس عوض ــ د . محمد على ــ د . محمد عوض تاج الدين ــ الاستاذ نجيب محفوظ ــ الاستاذ محمد زكى عبد القادر ــ د . محمد فكرى عبد الفتاح ــ د . عبد الجواد سيد عبد الجواد ــ الاستاذ عبد المنعم موسى ــ د . محمد صادق صبور ــ د . جميل الطلياوى ــ د . نبيل راغب السفير عثمان عسل ــ كذلك افرغ الملحق الاسبوعى للاهرام بابا ثابتا عن المغتربين

(١٥) تتناول هذه الدراسة في قسمها الأخير بعض الافكار العلمية الواردة في هذا الصدد .

النظرة الى موقف حركي ؟ وماذا يكون موقف الوطن منه في حالات الشطط والجموح والنكران ؟ او في حالات الوفاء والعطاء والعرفان ؟ هذه هي محاور البحث التي يتناولها هذا الفصل .

مؤثرات النظرة في الخارج :

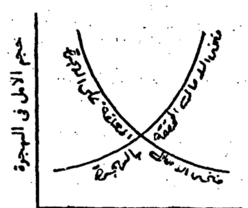
يلاحظ في أغلب الحالات أن هناك مجموعتين من العناصر التي تؤثر في تشكيل نظرة المهاجر الى وطنه الاصلي .

المجموعة الاولى : مؤثرات فردية خاصة بالتجربة الذاتية للمهاجر وحجم آماله الفردية المحققة بالهجرة تناسبا مع حجم اماله السابقة التي كانت معلقة على مشروع الهجرة .

وهذه المجموعة من المؤثرات تتضمن في الغالب حجم المشاكل الفردية التي عانى منها المهاجر في وطنه الاصلي قبل هجرته ، كما تتضمن مدى علمه الكافي مسبقا بأوضاع البلاد الجديدة ونوع الحياة بها أو على الاقل مدى قدرته على التأقلم Adaptation والتكيف الاجتماعي adjustment والفكري مع الظروف المغايرة .

والمعادلة الملحوظة وفقا لهذه الاعتبارات أنه كلما كان حجم الامال الفردية المعلقة سابقا على مشروع الهجرة كبيرا كان ارتباط المهاجر بوطنه الأم أقل نفسيا وعمليا في المراحل الأولى للهجرة . حتى اذا مابدأت تظهر هناك بعض نتائج تحقيق الهجرة ــ سواء بتحقيق الأمل فيها أو بخيبة الأمل منها ، فان الأمور تبدأ في اتجاه واحد هو البحث ايجابيا عن روابط بالوطن الأم (قد تصل في بعض الحالات الى التفكير في العودة اليه) .

ويشرح الرسم البياني المرفق كيف أن المهاجر حيث يتحقق له امله الذي كان يبتغيه من الهجرة ــ على



اختلاف هذه الامال والتطلعات بين المهاجرين بحسب نقاط البدء المادية .

ومستويات التعليم ودرجة الطموح ــ يتكون لديه في العادة شعور بالراحة والاطمئنان والقدرة على التباهي والفخر ثم العطاء (وهو عطاء مقرون في بعض الحالات بقدر من التعالي والعنجهية) كذلك عندما يصاب المهاجر بخيبة أمل في مشروع الهجرة بعد إقدامه عليه ــ ويكون ذلك ايضا لأسباب مختلفة ــ يتكون لدى المهاجر احساس بالندم والاغتراب والحاجة الى العودة والحنين الى حرارة وأمومة الروح المصرية كما يتعرف هذا المهاجر بوضوح على الفوارق النسبية بين حجم مشكلته الفردية التي كانت له في مصر وحجمها في الخارج .

وهكذا يلتقي الموقفان (تحقيق الأمل أو خيبة الأمل) على نتيجة واحدة كما أسلفنا وهي مزيد من التفكير والارتباط بالوطن الأصلي .

والواقع أن هذا التحليل المستند الى فحص تجريبي من واقع الخبرة ــ لايعبر عن مواقف مطلقة على النحو الذي يبدو في صيغة المعادلة ، وانما هو في الحقيقة تعبير عن حالات ومراحل . فقد يكون هذا الوصف معبرا عن حالة مجموعتين من الافراد في وقت واحد ، أو عن مرحلتين من الحالة النفسية والاجتماعية للفرد الواحد .

وعموما فان نقطة التآلف او التنافر بين الامال المعلقة على الهجرة والامال المحققة بها تكاد تكون هي انسب نقطة (او حالة) أو (مرحلة) يتم الالتقاء عندها بين المهاجر والوطن الأم بحيث يكون هذا الالتقاء مثمرا وصحيا ومعبرا عن رغبة ايجابية متبادلة . أما قبلها او بعدها فان محاولات الربط بين المهاجر ووطنه الاصلي تلقى في العادة عددا من الصعاب او انها على الاقل لاتكون مثمرة على النحو الأمثل (نود أن نذكر مرة اخرى بأن المهاجر في حالة نجاحه في تحقيق آماله الاساسية في الهجرة يكون في العادة ميالا الى العطاء لوطنه الاصلي ــ لكنه عطاء ــ كما أسلفنا الاشارة ــ مقرون في بعض الحالات مصحوب بالتعالي والخيلاء إن لم يكن مصحوبا أيضا ببعض الشروط) .

المجموعة الثانية :

والى جانب العنصرين الرئيسيين اللذين يحكمان الموقف النفسي والفردي للمهاجرين من وطنه الاصلي . توجد هناك عدة عناصر خارجية يمكن ان تؤثر في تشكيل موقفه العام تجاه الوطن في أطار انتماء جماعي بالخارج ومثال ذلك :

أ ــ الظروف القومية الكبرى التي يمر بها الوطن أو



الوطن الام او الوطن الجديد (كالحروب والكوارث الطبيعية والتحولات الجذرية فى نظم الحكم والسياسة) .

ب - حدوث اختلاف طارىء فى حجم ونوع مصالحه المتبقية له فى وطنه الام وارتباطاته العائلية والشخصية فيها (كوفاة أحد الاقارب ، أو ميلاد اخر ، أو حدوث واقعة طلاق ، أو سفر) .

ج - التجارب المباشرة التى يمر بها المواطن فى معاملاته مع الهيئات والمؤسسات الوطنية فى الخارج كالسفارات والقنصليات ومكاتب الطيران والسياحة أو الوفود الرسمية الزائرة من وطنه الاصلى لوطنه الجديد .

ويستحق العنصر الاخير وقفة خاصة للفحص والمراجعة نظرا لانه يعبر عن التجسيد المادى والحركى شبه اليومى لموقف المواطن المصرى فى الخارج من وطنه الام كما أنه يمثل فى ذاته أحد مواضع التصحيح الهامة التى يبدأ بها الوطن ضمن أجراءات المراجعة الشاملة لعمليات الهجرة وتنظيم العلاقة بين المهاجرين والمقيمين فى الخارج عموما من أبناء مصر مع وطنهم الام .

علاقة المصريين فى الخارج بسفارات بلادهم وهيئاتها التمثيلية :

إن أول مايجتذب الملاحظة فى هذه العلاقة هو حرص الكثيرين من المواطنين المصريين المقيمين فى الخرج بالهجرة أو بالعمل المؤقت - على أن يكون تعاملهم مع سفارة بلادهم فى اقل وأضيق الحدود ، فان لم يكن ثمة محيص عن التعامل معها فهم أنذاك مضررون ، وفى اضطرارهم يلمح فى المهاجر وهو يحشد فى ذهنه وفى اقواله وتصرفاته مزيجا غريبا من الاستياء أو الشك أو الاستعلاء أو المراوغة .. ومشاعر أخرى .

وقد يكون مفهوما فى حالة خروج المواطن من بلاده بغير الطريق القانونى والمشروع أن يبتعد هذا المواطن عن سفارة هذا البلد تجنبا للمساءلة أو احتمال المؤاخذة ، الا انه من غير الطبيعى ان يظهر هذا الموقف السلبى لدى مواطنين مصريين خرجوا بكل وجوه المشروعية ومعهم قلوب مصر والمصريين تحف بهم فى افتخار واعتزاز بالنسب

واذ كان اختلاف موقف المواطن من النظام السياسى فى بلاده يعتبر فى بعض الاحيان حائلا عمليا - دون الاتصال القريب بين هذا المواطن وسفارة بلاده الا أن التجارب وتطور الشعور بالوعى القومى الاكبر يؤكد أم مثل هذا الاختلاف لايحول بالضرورة دون أداء حقوق المواطنة ولو فى صورها الدنيا .

ولقد شهد عدد كبير من سفارات مصر بالخارج اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ - بل وفى حرب يونيو ١٩٦٧ امثلة رائعة للالتحام الوطنى بين افراد الجهاز الدبلوماسى بها ومواطنين مصريين كانت قد تقطعت أو تباعدت بينهم ونظام الحكم فى مصر وقتها الاسباب .

وإذا كان هذا المثال السابق يؤكد بطلان الدفع بالاختلافات السياسية حجبا للاتصال بين المواطنين وسفارة بلادهم فى الخارج فان مايعدو ذلك من أسباب سياسية أخرى يجوز عليها البطلان أيضا

ان محاولة تفسير أو تبرير هذه العلاقة السلبية بين المواطنين وسفارة بلادهم فى الخارج بانها تعبير عما وقر فى أعماق اللاشعور الشعبى تجاه السلطة وكل مايمثلها من مؤسسات وهيئات وانها - اى السلطة - قد خلفت ميراثا ثقيل الوطأة على نفوس المصريين منذ حقبة الاستعمار الاجنبى والملكية الطاغية والديكتاتورية القاسية - يمكن ان تكون محاولة صحيحة فى فترة من الفترات أو فى تفسير حالة من الحالات لكن هذا السبب لايستطيع بذاته أن يفسر كل حالات القطيعة والمواقف السلبية التى تظهر مثلا بين شباب ناهض شب مؤخرا عن الطوق دون أن يجد فى حياته أثرا لهذا الميراث التسلطى الثقيل .

هناك إذن أسباب أخرى مباشرة هى التى تشكل مواقف الجاليات المصرية من وطنها والهيئات الممثلة له بالخارج الى جانب العنصرين الرئيسيين المؤثرين على تشكيل الموقف الفردى . وهذه الاسباب يمكن تصنيفها فى مجموعتين :

- أسباب تتصل بالطرف الاول من العلاقة وهو السفارة أو الهيئة التمثيلية ذاتها

- وأسباب أخرى تتصل بالطرف الثانى وهم المواطنون بالخارج الذين قد يختلفون فى خصائصهم وملامحهم وظروفهم بحسب المواقع المختلفة التى يوجدون بها وبحسب خلفياتهم الفكرية والطيفية وان كانوا يشتركون فى عدد من الدوافع والسلوك التى تعزز حد احتكاكها بالسفارة أو القنصلية هذه العلاقة السلبية غير الصحية .

المجموعة الأولى : اسباب ترجع إلى هيئات التمثيل الرسمية بالخارج :

على الرغم من التطورات التى سبق لنا شرحها عن نظرة ومواقف وسياسة الاجهزة المصرية واقدامها فى المرحلة الاخيرة على تحديث النظرة الى الهجرة والمهاجرين والسفر والمسافرين وترشيد الاداء الادارى المتعلق بها ، فقد بقيت هناك بعض المشاكل المرتبطة باداء الهيئات التمثيلية المصرية فى الخارج مما ينبه اليه المسئولون السياسيون أنفسهم فى مصر ومما سبق لبعضهم أن كتب فيه دراسات علمية .



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٢

ومن بين هذه المسائل ضعف المستوى الثقافي والاجتماعي الشخصي لبعض العاملين في هذه الهيئات ، وبطء وتعقيد بعض الاجراءات الادارية ، وغياب او محدودية الدور الاعلامي الموجه الى المواطنين المصريين في الخارج . الى جانب ضعف الامكانيات المادية المتاحة لبعض البعثات . وقد يضاف الى ذلك سبب اهم واشمل وهو استمرار الحاجة الى مزيد من التخصص في الشئون والاعمال الخاصة بالمواطنين في الخارج .

« ١ » الحاجة الى مزيد من التخصص والتسلح بمفاهيم ومناهج العمل السياسي :

ويتصل بالنقطة السابقة ــ وقد يكون ذلك اهم واعم الأسباب في تارجح درجة ونوع وحجم التجاوب بين المواطنين وهيئات التمثيل المصرية في الخارج ــ عدم الأخذ أصلا بنظام التخصص في الشئون والاعمال المتعلقة بالمواطنين في الخارج وهو مايستدعي تهيئة سابقة خاصة ابتداء من اختيار عضو الجهاز التمثيلي ثم تدريبه ثم تهيئته فكريا وعمليا لمهام التعامل مع الجمهور المصري الأمر الذي لايعدو في التحليل الدقيق أن يكون عملا سياسيا من الدرجة الأولى ويستلزم أن يكون القائم به على دراية وخبرة كافيتين بمنطق الاتصال الجماهيري ومناهج ذلك وأساليبه ومفاهيم العمل السياسي وحدوده ومتطلباته .

ان طبيعة دور البعثات الرسمية الخارجية ــ وخاصة في الجزء المتعلق برعاية مصالح الجالية المصرية وتنظيم صفوفها وربطها بوطنها الأم ــ تعتبر اقرب ماتكون الى طبيعة العمل السياسي بمفهومه العلمي ومفهومه العملي والوطني . وقد شهد تاريخ كثير من القنصليات والسفارات ومكاتب الاعلام ــ وبعضها بكل فخر مصرية ــ بدايات عظيمة لأعمال وطنية وتاريخية مشرفة لصالح الوطن الذي تنتمي اليه ولصالح مواطنيه . وقد كان المرجع الأساسي في تلك النماذج الناجحة أن القائمين عليها كانوا من ذوي الخلفيات السياسية سواء بالانتظام الحزبي أو العقائدي أو بالتخصص العلمي .

وكما أن ظروف الهجرة المصرية بالخارج أو تزايد أعدادها وتعاظم عوائدها الايجابية والسلبية لم تكن في اي وقت من الاوقات بمثل ماهي عليه الآن كذلك فان الأمل في تطوير هذه القطاعات الهامة في التمثيل الرسمي بالخارج لم يكن بمثل ماهو عليه الآن حيث يتوفر على رعاية وتنظيم الشئون الخارجية في هذه المرحلة نخبة ممتازة من القيادات التي تعرف المنهج العلمي الصحيح سواء في الترشيد أو التطوير . يعززها في ذلك حماس قيادات الوطن العليا ــ (الرئيس ونائبه ونائب رئيس الوزراء ــ ليس فقط لتنمية كفاءة الأداء الاداري للجهاز الحكومي بل وحماسهم لكل مامن شانه تحقيق اكبر قدر ممكن من السعادة للمواطنين والوفاء بآمالهم الفردية والفئوية والوطنية سواء في الداخل أو الخارج . (١٦)

ذلك عن التكوين الشخصي والمهني للمبعوثين الرسميين بالخارج وتاثيره على علاقاتهم بالمواطنين المقيمين في دوائر اختصاصاتهم .

« ٢ » الانظمة والامكانات الادارية لمكاتب التمثيل الخارجية ونظرة المواطنين اليها :

بيد أن هناك نوعا آخر من الأسباب المتصلة بأجهزة التمثيل الخارجية التي لاترجع بالضرورة الى أشخاص المبعوثين أنفسهم وانما الى الأنظمة والامكانيات الادارية التي تحكم أعمالهم بشأن أوضاع ومطالب المصريين بالخارج ويعتبرها بعض هؤلاء المواطنين مصدر متاعب لهم تؤدي الى ابعادهم عملا عن الاحتكاك بهذه الهيئات أو المكاتب الممثلة لبلادهم . ومن بين ذلك بطء أو تعقيد بعض الاجراءات .

والسبب الرئيسي فيما يبدو بطيئا بالنسبة لتسهيل بعض الاجراءات للمواطنين أن رؤساء مكاتب التمثيل الخارجية غير مفوضين في كثير من الأحوال والبت

---

(١٦) طالب السيد الرئيس انور السادات في اول اجتماع موسع لمجلس الوزراء الجديد في يونيو ١٩٨٠ بأن تجرى عملية لاعادة النظر في اسس وتنظيم العمل بوزارة الخارجية بحيث يتحقق ترشيد في الانفاق يصاحبه ويتزامن معه تطوير لقانون العاملين بها (قانون شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي) . ويستهدف هذا التطوير ــ كما اوضح السيد كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في حديثه الصحفي بمجلة اكتوبر ــ العدد ١٩٠ بتاريخ ١٥/يونيو / ١٩٨٠ ــ وضع بعض المعايير الدقيقة في اختيار وتعيين ونقل الدبلوماسيين وترقيتهم على اساس مسايرة المرحلة القومية الجديدة التي تمر بها مصر حاليا في عهد السلام .

كما يؤكد السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في حديثه ان توجيهات الرئيس السادات تؤكد على وجوب الاهتمام بكل افراد الجالية المصرية في اى مكان في العالم مهما يكن عددها وحجمها وان عصر السلام يحتم علينا الاتصال بهم لتزويدهم بكل المعلومات والاخبار الصحيحة في بلادنا بحيث يكونون سفراء غير رسميين لنا في الخارج .



واستصدار الاحكام والوثائق الا بعد العودة لمصالح وهيئات مركزية بالقاهرة . ووسيلة الاتصال البرقي او العاجل ليست متوافرة لدى جميع المكاتب المصرية بالخارج . وعلى ذلك فان المسائل المطلوب البت فيها من القاهرة تأخذ طريقها عبر البريد الدوري ، وهو يصدر في كثير من الأحوال كل أسبوعين وأحيانا كل ثلاثة أسابيع الى القاهرة . فاذا تصورنا مثلا أن طلب استخراج شهادة ميلاد تقدم به المواطن الى القنصلية وكان موعد البريد الصادر بعد ذلك بخمسة عشر يوما فان لنا أن نتصور أن يستغرق الطلب مدة اكثر من شهر ونصف الشهر حتى تصل الشهادة المطلوبة الى صاحبها في الخارج - بعد نقل طلبه الى الأجهزة المختصة بوزارات أو هيئات مختلفة ثم عودته الى وزارة الخارجية ومنها الى السفارة أو القنصلية بالخارج .

ولايستطيع أن يفهم بعض المواطنين - وخاصة المقيمون في البلاد التى تحترم قيمة الوقت وتحسب الانتاجية الفردية والجماعية فيها بالدقائق - لماذا يتطلب انهاء بعض الأعمال التى يتقدمون بها للقنصليات مثلا أن يترددوا على القنصلية اكثر من مرة ولفترات قد تطول .. وقد يقترن تساؤلهم بالامتعاض أو الضيق وخاصة في الحالات التى يكون بوسع القنصلية أو السفارة ان تنهى هذه الأعمال دون الرجوع الى هيئات أو مصالح أخرى .

وليس مقبولا لدى المواطنين المتعاملين مع المكاتب المصرية الرسمية بالخارج ان يقال لهم ان اعداد موظفى المكتب لاتكفى لانهاء عشرات أو مئات الطلبات التى تقدم لهذه المكاتب اسبوعيا أو شهريا ، ولم يكن هناك - حتى وقت قريب - مايقنع المواطنين المهاجرين بتمركز الوجود الاعلامى والتمثيل التجارى والقنصلى في مناطق خارجية تقليدية معينة بينما تتمركز معظم أوجه النشاط والاحتياجات الفعلية للمصريين وغير المصريين في مناطق أخرى . (١٧)

ومايزال المطلوب - أو المأمول - أن يلحظ المواطنون في أى موقع ان كل زيادة في اعداد العـ ... بجهاز التمثيل المصرى الموفدين الى الموقع يقابلها في وضوح زيادة في تسهيلات العمل واختصار لما يستغرقه من وقت وتنشيط للادوار التقليدية مع حضور ملحوظ في مجالات جديدة أدى الضعف العددى والنوعى المزعوم الى هجرها سابقا .

« ٣ » غياب أو محدودية الدور الاعلامى الموجه إلى المواطنين بالخارج :

وينعى عدد من المواطنين في الخارج على أجهزة التمثيل المصرية الموجودة في محيط اقامتهم انها لاتبادر مسبقا باعلامهم عن دوافع ودلالات التطورات القومية التى تحدث في الوطن الأم أو التغيرات التى تطرأ على القوانين والأنظمة التى تمس حقوقهم والتزاماتهم وارتباطاتهم .

كمواطنين مصريين بقوانين الهجرة والتجنيد والضرائب والجمارك والمنح الدراسية والجنسية والعودة والتعليم . الخ . وعلى الرغم من أن الجميع يعترفون بعدم جواز الدفع بالجهل بالقانون تحايلا على الالتزام به الا انهم يرون - على الحق - ان هناك صعوبة عملية في متابعة المواطنين الموجودين بالخارج بكل التطورات والتعديلات التى تحدث في السياسة والأنظمة والقوانين المصرية بغير أن يكون لمكاتب التمثيل الوطنية دور اعلامى نشط في هذا الشأن فالاعتماد على ماقد ينشر بالصحف الأجنبية لايكفى بالطبع ، وليس كل ماينشر بالصحف المصرية التى تصل الى المهاجر بالخارج ينقل بالدقة المطلوبة القوانين ، ومسألة الحصول على اشتراكات دائمة في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) دونها صعاب فنية وعملية ، دع جانبا مايثيره البعض من أن كثرة التعديلات وتعدد القوانين وعدم ثباتها يؤدى في أحيان كثيرة الى تداخلات وعدم وضوح .

وقد انتبهت كثير من سفارات مصر وقنصلياتها ومكاتبها الاعلامية بالخارج الى أهمية وحيوية أن يكون لها دور اعلامى موجه الى المواطنين المصريين

(١٧) من المعروف أن الاهمية النسبية للمواقع والانشطة ومناطق التركيز والتوطن السكانى والاقتصادى تخضع لتغيرات كثيرة وسريعة وفق الظروف الدولية والمحلية المختلفة . ومن الحكمة ان تتسم اجهزة التمثيل الخارجي بقدر كاف من القدرة السريعة على التكيف مع الظروف والاحتياجات الجديدة . ولقد كانت مثلا كل الخدمات القنصلية والاعلامية والتجارية الموجهة الى المواطنين المصريين في استراليا مركزة - حتى وقت قريب في مركز السفارة المصرية بكانبرا وذلك برغم تركز معظم اعداد المهاجرين في ولايتى نيوساوث ويلز وفيكتوريا وتركز الانشطة التجارية والاقتصادية والسياحية والاعلامية بهما . وقد استجابت بعض الهيئات الرسمية في القاهرة لمطالب المواطنين ولتوصيات السفارة بهذا الشأن فافتتحت وزارة الخارجية قنصلية عامة في مدينة سيدنى عام ١٩٧٥ وقنصلية أخرى في ملبورن عام ١٩٨٠ . كما انتبهت وزارة الاقتصاد الى ذلك ايضا فانشأت مكتبا خاصا لشركة مصر للتجارة الخارجية بمدينة سيدنى . ومايزال الامل قائما في مزيد من التوازن العددى والنوعي والجغرافي المناسب للاحتياجات الفعلية .



الموجودين في نطاق اختصاصها . فاصدر بعضها رسالة دورية نصف شهرية توزع بالمجان في مقار السفارة او القنصلية . وذهب البعض الى أبعد من هذا في خدمة المواطنين المسجلين في سجلات السفارة او القنصلية فيقوم بارسال هذه الرسالة الدورية بالبريد الى عناوين اقامة المواطنين . وانتبه عدد من السادة السفراء والقناصل العاملين المبعوثين في بلاد تكثر بها وتتوزع اعداد المصريين الى اهمية أسلوب الاتصال الشخصي من خلال الزيارات الميدانية لمراكز تجمع هؤلاء المواطنين والانتقال اليهم في مواقعهم لاخبارهم عن أحدث التطورات فيما يهمهم سماعه من أخبار سياسية وقومية ومن تطورات تتعلق بأوضاعهم كمهاجرين او مبعوثين .

ولكن يبقى ان هذه ليست إلا مبادرات شخصية ومحلية ، تتوقف في بعض الأحيان على مدى ايمان رئيس البعثة بالدور الاعلامي لبعثته تجاه المواطنين المصريين كما تتوقف الى حد كبير على مدى الامكانيات المالية المتاحة له في ميزانية بعثته ومدى مرونة هذه الميزانية وامكانية تطويعها لكل مايخدم الجالية المصرية وكل مايؤدي الى ترشيد الأداء الاداري داخل بعثته المسئول عنها .

وقد كانت – ومازال – فكرة اصدار مجلة شهرية توجه من القاهرة الى كل المصريين بالخارج هي اكثر الوسائل ملائمة لكل الظروف والشروط ، بحيث تتضمن الى جانب الاخبار والتعليقات السياسية التي تقدمها وزارة الخارجية في مصر عن السياسة الخارجية للبلاد نصوص القوانين واللوائح التي تصدر تباعا عن المؤسسات الدستورية سواء التشريعية او التنفيذية الى جانب ماقد تتضمنه من معلومات احصائية عامة تهم المواطنين بالخارج في حياتهم الراهنة أو تطلعاتهم في المستقبل .

ومن الجائز جدا أن يساهم كل مصرى يغادر البلاد باشتراك في هذه المجلة – يحسب مثلا ضمن رسوم مغادرة المطار أو الميناء – على أن يبلغ المواطن فورا بمركز توزيع هذه المجلة المعين في المنطقة أو البلد الذى يسافر اليه .

واذا كانت البعثات والمكاتب الخارجية تقوم حاليا كاضعف الايمان بالاعلان عما تتلقاه من أخبار أو ارشادات على لوحة اعلانات تضعها في مدخل المقر فان هذه الاخبار والارشادات عندما تصل الى المواطنين جميعا في مراكز اقامتهم او عملهم بالخارج – في اطار المجلة المقترحة – تكون قد قطعت الطريق على حجة المدعين امام هذه البعثات بعدم العلم مسبقا وقبل القدوم

المجموعة الثانية : الاسباب المتصلة بسلوك المواطنين انفسهم ومواقفهم في الخارج .

وننتقل الآن الى الأسباب المتصلة بالجانب الآخر من العلاقة وهو جانب المواطنين المصريين بالخارج ونحسب – ابتداء – ان ماقدمنا من صراحة وموضوعية في تناولنا للشق الأول سيقابله المواطنون بنفس القدر من الأمانة والصدق في مواجهة النفس وتحسس الحقيقة داخل انفسهم .

– واول الملاحظات ان المواطن المسافر أو المهاجر لايتيح لنفسه – في العادة – فرصة التعرف الدقيق على حقيقة الأوضاع الجديدة ولا لطبيعة الاشخاص الجدد في المواقع المختلفة سواء في الوطن أو في البعثة الرسمية الموجودة بنطاق اقامته . فهو يعتمد في بناء موقفه اما على مايشيع عموما بطريق التناقل والتداول من صورة سيئة أو مشوهة لبعض المواقف أو القوانين أو الأشخاص .. أو على تجربة شخصية فريدة في شذوذها أو انحرافها يكون قد مر بها أو عرف عنها فاذا به يعمم الحكم بها على ماعداها ، ولايحاول استقصاء مدى التغاير عنها في مواقع أو أوقات أو أشخاص سواها .

– والملاحظة الثانية التي تؤخذ على بعض المواطنين المصريين المقيمين في الخارج انهم في تعاملهم مع سفارة بلادهم أو مكاتبها التمثيلية الأخرى يفترضون مبدئيا وبالضرورة أن كل طلباتهم مشروعة أو ينبغي أن تكون مشروعة ، وأن ماعلى موظفي هذه المكاتب سوى التنفيذ السريع كالذى يتسم به الأداء الادارى في جهات الدولة التي يقيمون بين ربوعها . فهؤلاء المواطنون لايتصورون مثلا أن يكون لكل طلب في طلباتهم شروطا واجراءات ادارية يلزم – في مصر كما في غيرها – استيفاؤها حتى يمكن اجابة الطلب . ولايحاول هؤلاء المواطنون المنتقدون للأداء الادارى للبعثات المصرية أن يعقدوا مقارنة ذهنية سريعة بين شروط واجراءات أداء الخدمة لدى الهيئات المصرية وشروط واجراءات الخدمة ذاتها لدى السلطات الأجنبية المحلية القائمة في البلد المضيف .

– وثالثة الملاحظات وهي مشتقة عن سابقتها أن المسافر أو المهاجر من مصر الى بلد أجنبي يفترض في العادة – وأحيانا يفترض قبل التجربة الكافية – ان كل المعايير والقيم والأنظمة السائدة في هذا البلد الأجنبي – وخصوصا اذا كان بلدا اوروبيا أو امريكيا – افضل بكثير واحق بالاتباع والاحترام من تلك التي تشيع في مقابلها داخل بلده الأصلي . والمواطن في هذا الافتراض يغفل عددا غير هين من الحقائق نورد منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي : –

١ – ان لكل بلد قيمه الفكرية والحضارية وأولوياته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

السياسية والقومية الخاصة به والتى تناسب الامتداد التاريخى والطبيعى لثقافته ومدنيته الاجتماعية ويغفل الغافلون أن هناك حكمة الهية دنيوية أرضية فى هذا الاختلاف الفكرى والحضارى وفى خلق الناس « شعوبا وقبائل » .

٢ ـ أن جزءا كبيرا من مسئولية تواضع الامكانيات المادية والظروف التنظيمية فى بلدان العالم الثالث الفقيرة يرجع ـ بالمتابعة التارخية ـ الى فترات زمنية سابقة مارس فيها حكام البلاد الأجنبية التى تحظى الآن بنصيب أوفر من الرفاهية والتنظيم ضروبا مختلفة من الإستغلال ازاء بلاد العالم الثالث وان المحاولات التى تتم داخل هذه البلاد الفقيرة بعد استقلالها عن النفوذ الأجنبى ـ لتحديث بنيانها المادى واللحاق بركب السابقين ـ المستغلين ـ فى مسار المدنية ـ تحتاج بطبيعتها ونظرا لتواضع نقطة البدء لدى معظمها ـ الى فترة زمنية طويلة لاتحسب بما تحسب به أعمار الافراد من شهور وسنين ـ وتحتاج الى فترة أطول للوصول الى النضج الكافى المعوض لأهليها عن فقرهم وظلمهم فى السنين الخوالى . والمفارقة المحزنة ان هذه البلاد ـ حتى بعد فراغها من متاعب الكفاح ضد أوجه الاستعمار والاستغلال التقليدية من القوى والوحدات الأجنبية ماتبرح تلقى اثناء مراحل البناء الداخلى شواغل ومشاكل خارجية تجهض لديها التشوق الى الطموح للبناء والانماء أو على الأقل تعطل جنى ثمارها فى الموعد الطبيعى المأمول لها .

٣ ـ أن مايتغنى به المواطنون عند هجرتهم الى الخارج من قيم اجنبية تشيع فى بلادهم الجديدة والتى ينعون غيابها لدى الهيئات والمؤسسات فى بلدهم الأصلى ـ وبرغم اعترافنا بايجابية بعضها وضرورة احترامها فى النظرية والممارسة ـ ماتزال لاتسود سوادا مطلقا فى سلوك الأجانب فبعضهم يؤمن بها فى النظرية دون التطبيق ، وأخرون يحاربونها فى المبدأ ـ ويختلف أخرون بينهم فى مدى ملائمة القيم والانظمة لكل الأوقات وكل الظروف والمواقع .

وهكذا تفقد هذه القيم والأنظمة المنقولة حجيتها وبريقها بالنسبة للمراقب المدقق ولايبقى من وراء النداء بها والقياس عليها لدى المنفصلين عن تربتهم الأصلية سوى صورة مهترئة لأنسان بالظواهر مبهور ، وليس له جذور .

ومن الأمثلة التقليدية لتلك الملاحظة هذه الدعاوى التى تطلقها فئة قليلة من المهاجرين المصريين من المرضى بعقدة الخواجه ونظمه الاجتماعية وشعاراته النظرية عن (حقوق الأنسان) أو (الحرية) أو (الديمقراطية) والتى يؤسسون عليها مواقفهم الانتقادية لما قد يجرى فى الوطن الأم من أمور وتطورات

ولايدرى هؤلاء ان أوطانهم الاصلية التى هاجروا منها كانت مصدر هذه الأفكار والانظمة والمبادىء والداعية الأولى اليها عبر تاريخ الحضارة الانسانية . كما يغفل بعضهم ان كثيرا من البلدان التى يتشدقون اليوم من منابرها لاتزال بعيدة فى كثير من ممارساتها وتطبيقاتها السياسية بل وفى بعض نظرياتها الفكرية عن الجوهر الحقيقى لهذه الدعاوى البراقة . ولو أن بعض هؤلاء المتشدقين أتاح لنفسه فرصة النظر الموضوعى الحر بعيدا عن التحيز أو التشنج لاوضاعه الذاتية القديم منها والجديد لتبين له باليقين مابين قوله والحقيقة من مسافات طوال .

كيف يستقبل الوطن نظرة مواطنيه من الخارج ؟

وبعد . فان كان ثمة انطباعات سلبية تتركها أعمال ومواقف بعض المهاجرين من ابناء مصر فى الخارج تجاه وطنهم الأم او تجاه بعض مؤسساته ـ مما قد يثير بعض المشاعر غير المحببة لدى أهل الوطن فان السياسة الحكيمة الصحيحة فى أن يبدى الوطن واهله ماتبديه الأم لأبنائها الشاردين او المراهقين ، والا يبدى لهم روح الندية والتحدى الا بالنسبة للفاجر منهم او الخائن .

وكما جاء فى الشعر العربى .

ونحن نرجيه على الكره والرضا
وانف الفتى من وجهه وهو اجدع

ولاشك ان الشائع فى المأثورات الشعبية عن (برودة سكينة الأهل) يمكن أن يكون محورا تؤسس عليه جهود التلاقى والعطاء بين الوطن وابنائه فى الخارج بعد فترات الجفاء أو الضيق التى قد تمر بها علاقتهما ، حتى يتبين الحق فى قول القائل :

بلادى وان جارت على عزيزة
واهلى وان ضنوا على كرام

والحمد لله الذى اشهدنا مؤخرا أن البلاد ـ ان كانت قد جارت على أحد فى فترة ما من الزمن فان جورها لابد سائر الى انتهاء ، وان الأهل فى الخارج ـ ان كان البعض منهم قد ضن بشىء من العرفان ـ فان ضنهم هذا يستحيل فى ظروف اخرى الى عطاء فياض .

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى
ما الحب الا للحبيب الاول
كم منزل فى الارض يالفه الفتى
وحنينه ابدا لاول منزل

نتائج وخلاصات واقتراحات

من الظواهر والابعاد السابق شرحها نستطيع ان نبين ان المقولات والتقاليد المأثورة والمتداولة شعبيا

بين المصريين عن الهجرة والمهاجرين ليست في واقعها - ولايصح ان تكون - أساسا كافيا لفهم الحقيقة في دوافع المصريين أو في موانعهم عن الهجرة فالامثال والاهازيج الفلكورية لاتخلو من تناقض موضوعي يعبر بالطبع عن اختلاف المواقع والمصالح والظروف التي أفرزتها عبر سنوات التاريخ الطويل . كذلك لاتخلو التوجهات العقائدية او الدينية ازاء الهجرة عند بعض الناس ليس فقط من اختلافات الشروح الفقهية بين أبناء الدين الواحد بل هي لاتخلو ايضا من شبهة الخضوع لمؤثرات وأسباب اخرى اكثر التصاقا بحقيقة الظروف الاجتماعية العامة التي يعيشها الشعب المصري الى جانب عدد من المؤثرات الدولية والمحلية وهي بطبيعتها متغيرة أو قابلة للتغير .

وبرغم ان الموضوع يحتاج كما سبق القول - الى دراسة علمية متكاملة تستخدم فيها أدوات الاستقصاء الميداني ويستعان فيها بتخصصات علمية متنوعة - الا ان اجتهادنا النظري قد لايجانب الصواب كثيرا ان قلنا فيه بأن معظم المقولات الشعبية المتداولة والمتوارثة بين المصريين عن الهجرة والمهاجرين انما ترجع الى سبب رئيسي هو غياب العلم الكافي لدى الجموع الشعبية بما هو متاح داخل وخارج النطاق الجغرافي الذي تقيم هذه الجموع في اطاره . وقد يرجع ذلك - بالتحليلات المادية البحتة الى تأخر وسائل الاتصال التي تربط بين هذه الجموع والعالم الخارجي (اى العالم الذى يخرج عن حدود توطنها الجغرافي) . كما قد يرجع من ناحية اخرى الى فلسفة ومصلحة وكفاءة نظام الحكم والادارة في وقت ما وفي مكان ما .

وقد يكون مما يؤيد صحة هذه الاسباب الاجتماعية والمادية والسياسية ومما يؤكد ثبوت مسئوليتها في تشكيل القدر الاغلب من نظرة المواطنين الى الهجرة وسلوكهم ازاءها - ان ظاهرة الهجرة كانت دائما تتأثر في حجمها ونوعيتها واتجاهاتها الجغرافية بكل ماحدث أو يحدث من تغيرات في حجم هذه الاسباب ونوعيتها . فزيادة نسبة المتعلمين - بعد مجانية التعليم - قابلتها زيادة مماثلة في هجرتهم . ولسنا نجد بين المتطلعين للهجرة في سنوات ارتفاعها نفرا من الاميين - فان وجدناهم في سنوات السبعينات قد بدأوا يشغلون نسبة مابين اعداد المهاجرين فسوف نجد على الفور ان ذلك التطور كان بسبب سياسة جديدة وضعتها السلطة وشجعت عليها وهيأت لها من التنظيمات والفرص الخارجية ماينميها ويحققها[١٨] .

كذلك كان دخول أجهزة الاتصال الجماهيرية الى بيوت الناس في الريف والحضر وتطور وسائل المواصلات واتساع شبكتها الداخلية والعابرة لحدود الدول من أهم العوامل المؤدية الى تغير النظرة التقليدية الشائعة لدى الناس عما هو « خارج حدودهم » فأصبح المجهول عندهم معلوما ، وتبدل شعور الخوف منه الى رغبة فيه أو على الاقل قبولا له .

وليس ينبغي ان يفهم من ذلك ان الهجرة المصرية ليس لها صلة بالدوافع والاسباب الاقتصادية . فمثل هذا القول - فوق ما فيه من تحد كبير لاحدى النظريات الكبرى في تفسير السلوك الانساني والمهجرى بالذات - يعتبر غير صحيح على الاطلاق . ذلك انه من الثابت ان حالات فردية كثيرة من حالات الهجرة المصرية الى الخارج تؤسس في بعض مراحلها او بعض دوافعها المباشرة على أساس التطلع الى الثروة والانتقال بين المواقع الطبقية الى ما هو أعلى . الا انه بالمنظور القومي فان هجرة المصريين - كظاهرة قومية - ترتبط أساسا بقدر العلم المتاح عن امكانيات الذات وامكانيات الغير ، كما انها ترتبط بالدرجة الثانية بمدى ونوع مرونة النسق الاجتماعي وكفاءة النظام الحاكم في سياسته العامة وسياسته الاجتماعية والاقتصادية بصفة خاصة .

إن ظاهرة الهجرة المصرية لم تكن في أى وقت من الاوقات معبرة بالمنظور القومي عن حجم المشكلة الاقتصادية في مصر بقدر تعبيرها عن أبعاد الأوضاع الاجتماعية (بالمعنى الواسع لهذه الابعاد) .

إن الفرص الاقتصادية القومية - وفرص الثروة الفردية - كانت ومازالت متاحة في مصر ، الا ان العلم بوجودها والتخطيط لها وخلق الحوافز والأنظمة والتشريعات اللازمة لتنميتها وتأمينها كان دائما رهنا بفلسفة ومصلحة وكفاءة نظام الحكم والادارة .

ان الطابع الاختيارى والانتقائي والفردى الذى تتسم به هجرة المصريين الى الخارج يدل دلالة قاطعة على صحة ذلك . فلو ان الفقر القومي ونضوب الموارد الاقتصادية للبلاد كان السبب الحقيقي للهجرة - كما قد يرى بعض محللي التاريخ الماركسيين - لكنا قد شاهدنا اطارات اخرى لهجرة المصريين من حيث

---

(١٨) انظر مثالا لذلك تجربة التهجير الجماعي لبعض الفلاحين المصريين الى العراق بناء على ترتيبات ثنائية بين الحكومتين المصرية والعراقية . وكذلك عملية تهجير اهالي النوبة الى منطقة كوم امبو على اثر العمليات الطبيعية والانشائية التى حدثت في منطقة ابو سنبل في اواخر الستينات .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٢

نسبتها العددية وكثافتها واتجاهاتها الجغرافية ونتائجها .

فلو ان الانفجار السكانى ونضوب الموارد القومية فى البلاد كان السبب الحقيقى لهجرة المصريين فلماذا يشكل المتعلمون والمهرة النسبة الكاسحة بين المهاجرين ؟ أفليس للاميين بطون تجوع ؟ ولماذا يختار المواطنون الذين يفكرون فى الهجرة مواقع بعينها للهجرة اليها — وهى فى العادة تقع على بعد آلاف الأميال وتتكلف رحلتهم اليها ماكان يمكن لهم ان يقاوموا به « الفقر المزعوم[19] » ؟ ولماذا الهجرة الى هذه البلاد البعيدة دون غيرها مما يقع فى الطريق اليها من بلاد اخرى لاتقل بها فرص الرغد المادى أو التحسن النسبى ؟ ثم لماذا — فى التحليل الاخير — يسعى الكثيرون من المهاجرين من مصر الى العودة اليها بعد فترة من الزمن — طالت أو قصرت — عودة نهائية ؟

إن الاجابة المحايدة لكل هذه التساؤلات لن تخرج فى عمومها عن اطار مشترك يلعب فيه الوضع الاجتماعى والنظام الادارى والسياسى للبلد المهاجر منه والبلد المهاجر اليه الدور الأغلب فى تشكيل دوافع وأبعاد ونتائج الهجرة المصرية .

وعلى اساس نفس هذه الاسباب الاجتماعية والادارية والسياسية يمكن ان توضع خطط الترشيد لظاهرة الهجرة المصرية وخطط استثمارها او تجييرها — كما يقول اللبنانيون — فى اتجاه وجهها الصحى .

ونحمد الله ان الظروف المصرية الراهنة لاتجعل الهجرة الى الخارج ضرورة حياة ، بل ان فى موارد البلاد وفكر ابنائها وفلسفة حاكميها مالايزال تسمح خصوبته ببدائل وبرامج عديدة للتنمية القومية وتحقيق الذات الفردية سواء من خلال ظواهر وأوضاع الهجرة الخارجية الراهنة أو من خلال المشروعات الجديدة للتهجير الداخلى واعادة رسم خريطة العمران البشرى والاقتصادى لمصر .

وفيما يلى — وكخاتمة ايجابية لهذه الدراسة نقدم نموزجا مقترحا لما نقول .

اقتراح ببرنامج قومى متكامل المراحل والتفاصيل لإعادة توزيع الكثافة السكانية بمصر فى اتجاه مجتمعات عمرانية وانتاجية جديدة خارج وادى النيل ودلتاه وذلك باستخدام الحوافز الوطنية والامكانيات العلمية والمالية للمهاجرين المصريين بالخارج .

ليس من قبيل المبالغة أو الرياء ان نحسب مبادرة الرئيس انور السادات بالدعوة الى غزو الصحراء المصرية وخلق مجتمعات عمرانية جديدة بها فى مصاف اكثر علامات الضوء اشعاعا فى مسار الحضارة المصرية على مر التاريخ الطويل — ربما اكثر اشعاعا — فى رأى البعض — من مبادرته السلمية مع اسرائيل . وفى تقدير الكثيرين فان هذه الدعوة التى انطلقت مع بدايات عام ١٩٧٩ لترقى فى قيمتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الى ان تكون احد اركان ثالوث حضارى مشكل للتاريخ المصرى ولنوع الحياة على الارض المصرية . فخطوات امنمحات الثالث فى اقامة أولى اللبنات الانشائية والتنظيمية للزراعة والرى فى مصر ، ثم خطوات محمد على الكبير فى ادخال زراعة القطن الى البلاد وبدء عمليات التصنيع فى عهده خلال القرن التاسع عشر لايصل الى قدرها شىء فى عظمة الفائدة وخصب الفكر وشجاعة القرار بأكثر ماتصل هذه الدعوة الحديثة التى اطلقها الرئيس السادات مع بداية ولايته السياسية فى اطار برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧١ ثم اكد عليها مرة اخرى فيما سمى بورقة اكتوبر ١٩٧٤ ، ثم تابعها بالتفصيل والتحريك حتى صارت مع بدايات عام ١٩٧٦ برنامجا قوميا أساسيا فى الخطط المصرية وفى اتجاه الحركة السياسية وفى البرامج الحزبية ، وصارت منذ ذلك الوقت افكار (الثورة الخضراء) (والمجتمعات العمرانية الجديدة) و (الامن الغذائى) و (مسح الصحراء) الشواغل الاساسية لفكر الحكومة ومجلس الشعب فى مصر .

وليس هنا مقام تفصيل الدواعى ومدى الحتمية فى هذا التوجه الجغرافى والحضارى الجديد فمشكلة اختلال التوازن الكمى والنوعى بين الارض والسكان فى مصر معروفة الابعاد لكل المتخصصين وغير المتخصصين ، كذلك معروف للجميع — أو يكاد — مدى فعالية المناهج التقليدية المعمول بها فيما سبق لمواجهة هذه المشكلة ، ونوع الصعاب والعثرات التى تواجه كلا من المخططين والمنفذين لحملات المواجهة اللازمة لها .

تبقى اذن ضرورة التفكير فى مناهج وطرق غير تقليدية وضرورة استثمار كل الطاقات الوطنية والامكانات القائمة حاليا مع تمهيد السبل لخلق امكانات جديدة فى المستقبل . ومن هنا كان التفكير فى مشروعات التعمير الصحراوى ، ومن هنا أيضا يأتى اقتراحنا باستخدام الامكانات المصرية الموجودة بالمهاجر الأجنبية فى اطار هذه المشروعات .

---

(١٩) من المعروف ان الارجنتين والبرازيل وكثيرا من البلاد الافريقية مازال تفتح ابواب الهجرة ولديها من فرص العمل والثروة قدر كبير .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

والبرنامج المتصور يتضمن ثلاث عمليات ، تستغرق في مجملها عشر سنوات ، ويهدف في النهاية الى اعادة توزيع السكان على خريطة مصر في اتجاهات مغايرة لاتجاهات التكدس السكاني الحالية وذلك باستخدام الخبرة التخطيطية والتكنولوجية والمادية لمواطني مصر المقيمين بالخارج وبحيث يشارك كل تجمع من تجمعاتهم الخارجية في تبني عملية تعمير احدى المناطق الجديدة التي تنتهي الدراسات الاقتصادية المبدئية الى صلاحيتها ، ويكون هذا التبني شاملا للمساهمة التكنولوجية والتمويل بل والتنفيذ في بعض المراحل وتكون مشاركة هؤلاء المصريين المقيمين بالخارج بالترتيب والتنسيق مع حكومات ومؤسسات البلاد التي يقيمون بها وبالطبع مع هيئات التخطيط الوطنية في مصر والمؤسسات المسئولة عن شئون الهجرة والمهاجرين .

وفيما يلي بعض التفاصيل المقترحة للعمليات الثلاث المتعاقبة التي يتضمنها المشروع :

اولا : الاحصاء والاستقصاء وبحوث الجدوى :

وربما تستغرق هذه العملية عامين تقريبا وهي تتضمن :

ـ بحوثا عن أكثر المواقع السكانية كثافة في القاهرة والمدن الكبرى وأسباب التكثف السكاني بها ، والتشكيل الاجتماعي والمهني والنوعي والعمري لسكان كل منها .

ـ بحوثا عن اكثر المواقع الجغرافية ـ الصحراوية أو الساحلية ـ استعدادا لاستقبال المجتمعات التجريبية الجديدة من حيث التكلفة الاقتصادية لتأهيلها بوسائل الربط والتأمين والمعيشة الاساسية ومن حيث قربها لمناطق الاستغلال المحتملة كالتعدين أو السياحة أو الاستصلاح الزراعي .

ـ بحوثا عن النوعية المطلوبة من السكان والعاملين لكل منطقة من هذه المناطق الجديدة من حيث العمر والتخصص المهني والوضع الاجتماعي والاستعداد الصحي ، وكذلك عن الميزانيات التقديرية اللازمة للمشروع والاحتياجات الفنية والتكنولوجية .

ـ بحوثا عن الظروف والاوضاع القانونية الناشئة ـ بحسب المآل ـ عن عملية التهجير الجماعي وعن التشريعات واللوائح اللازم تعديلها لخلق الحوافز المطلوبة لهذا المشروع .

ـ حصر بأعداد ونوعيات وتخصصات المهاجرين المصريين بالخارج ودراسة امكاناتهم المادية والتكنولوجية التي يمكن ان يسهموا بها في اطار المشروع القومي المقترح بمصر .

ـ حصر الاقارب وافراد الاسر المصرية المهاجرة بالخارج ممن لايزالون مقيمين بالوطن واستطلاع امكانات تعاونهم في اطار مشروعات التعمير الجديدة استكمالا لما يسهم به اقرباؤهم من الخارج . (وذلك حتى يستشعر كل طرف بأن عطاءه عائد اليه في نطاق ذويه ليس فقط بالوطن ولكن ايضا بالدم) .

ثانيا : التشجيع والتعبئة والتنظيم :

ـ تنشأ وحدة مستقلة داخل الاتحاد العام للمهاجرين المصريين في الخارج[**] ـ وتكون مهمتها عرض نتائج البحوث السابقة على المهاجرين المصريين بالخارج ، واستطلاع رغباتهم كأفراد أو كتجمعات في الجزئيات التي يمكن لكل فرد أو تجمع ان يسهم بها ، ثم تصنيف هذه الردود وتفريغها وردها الى الاطار الاجمالي لخطة التعمير .

☐ وقد ترى الوحدة المقترحة ان يكون معيار التجميع للآراء هو : الرغبة في خدمة تعمير منطقة معينة ، أو الرغبة في الاسهام بنوع محدد منها عموما لكل مناطق التعمير (آلات ـ مواد خام ـ خبرة فنية ـ تمويل نقدي ـ وسائل نقل : الخ)

وقد يكون من المناسب عمليا ان يركز المهاجرون الموجودون في بلد معين على تبني مشروعات التعمير الخاصة بمنطقة معينة في وطنه بحيث يكون تبنيهم هذا شاملا لمختلف انواع الاسهام وفي كل مراحل المشروع العمراني . كأن يتولى المهاجرون في كندا مثلا تعمير منطقة البحر الاحمر ، ويتولى المهاجرون في استراليا تعمير منطقة وادي النطرون أو جنوب الطور ، ويتولى المهاجرون الى امريكا تعمير شمال سيناء .. وهكذا .

ـ تعطى هيئات التخطيط المصرية للمتخصصين من المهاجرين المصريين فرصة المشاركة في وضع خطط التعمير وبحوث الجدوى الخاصة بها ـ وذلك من خلال قناة الاتصال التنظيمية التي يستقر عليها الرأى (الاتحاد العام للمهاجرين المصريين في الخارج أو غيره)

ـ تشمل حوافز التهجير الداخلي الى المناطق الجديدة مايلي :

ـ الاعفاء من الخدمة الالزامية ـ العسكرية أو المدنية

(**) هذا الاتحاد مايزال في مرحلة الانشاء ، وقد دعت اليه ادارة شئون الهجرة بوزارة الخارجية المصرية منذ عدة سنوات وإن كان قد بدا طرحه رسميا في الفترة الاخيرة .

ـ سياسة مفتوحة لتملك الاراضي والمساكن والمنشآت الجديدة للافراد المسهمين في المشروع من الخارج او لعائلاتهم وذويهم ممن ينتقلون للاقامة او العمل في المواقع الجديدة .

ـ الاستقلال الادارى والمالى الكامل لوحدات المجتمعات الجديدة بعد استتباب واستكمال هياكل وجودها الاقتصادية والقانونية .

ـ مضاعفة اجور المهجرين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة عن نظرائهم المقيمين بمدن وادى النيل والدلتا وتشجيع المتزوجين منهم وتفضيلهم .

ـ يتم ترتيب برنامج للمنح الدراسية التعليمية والتدريبية مع الهيئات والدول التي يرد منها التمويل الاساسي للمشروع بحيث يستفيد من هذه المنح ابناء الجيل الاول من رواد هذه المناطق المهجرية الجديدة ، بمعنى ان يتم منح كل اسرة مهاجرة حق تعليم واحد او اثنين من اولادها الذين يولدون في المجتمع الجديد باحدى المدارس او الجامعات الموجودة بالدول صاحبة الاسهام الاكبر في تمويل بناء الموقع العمراني الجديد الذي هاجرت اليه هذه الاسرة .

ـ ويمكن التفكير ايضا في برنامج لجمع شمل عائلات المهاجرين المصريين في الخارج مع ذويهم ممن لم يحصلوا على فرصة اللحاق بها وذلك بترتيبات خاصة مع حكومات بلاد المهجر واعتبار اسهام هؤلاء المهاجرين في مشروعات العمران الجديدة في مصر مستحقا لهذه المميزات .

ـ نظام خاص للمعاشات الاستثنائية لكل من يمضي مدة معينة متصلة ـ ولتكن عشر سنوات في المواقع الجديدة .

ثالثا : مرحلة المتابعة والتقييم :

ـ قد يكون من اللازم اعادة النظر في مدى فعالية البرنامج من ناحية الاستجابة الشعبية الداخلية والخارجية ، والانتاجية الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية والسياسية والقانونية التي يثيرها . ويقترح ان تتم عملية مراجعة كاملة كل خمس سنوات بحيث يخضع البرنامج في تفاصيله لما قد يلزم من تصحيح او تعديل .

ـ تقوم تجمعات المهاجرين المصريين وتنظيماتهم المشاركة في هذه المشروعات العمرانية القومية بمصر ـ في اطار لجنة فنية قومية عليا ـ بتبادل التقييمات الموضوعية الخاصة بكل مشروع من المشروعات المنفذة في هذا البرنامج مع عرض موضوعي .. وغير اعلامي لما تقوم به كل منها في المشروع الذي اشرفت عليه او اسهمت به . ويمكن ان يكون هذا التبادل ـ في اطار هذه اللجنة القومية سنويا او مع المراجعة الشاملة التي تتم كل خمس سنوات .

ـ يقوم وزراء الخدمات والانتاج في الحكومة المركزية بزيارات ميدانية للمواقع الجديدة لتذليل كل الصعاب التي قد تنشأ ، كما تتم زيارات سياسية على مستوى أعلى لهذه المواقع الجديدة .

ـ وعملا بالنتائج العلمية التي انتهت اليها معظم الهيئات العلمية والفنية المتخصصة في مجال تعمير الصحارى واعادة التوطين الداخلي عموما يلزم ان يراعى عند عمليات التقييم الفنية للمراحل المختلفة لمثل هذه المشروعات عدد من الاعتبارات من بينها مايلي[٢١] :

ا ـ ان تستهدف خطة التعمير الصحراوى الحصول على أعلى درجة من الانتاج المستمر الذي لايستنزف في زمن قصير .

ب ـ ان تستخدم في عمليات التعمير الصحراوى تكنولوجيا بيئية صحيحة لاينتج عنها اخلال بالاتزان البيئي الدقيق .

ج ـ ان تتضمن الخطة برنامجا واضحا ومتكاملا لمواجهة الجوانب الانسانية المتعلقة بالهجرة والتوطن وحل خلافات المنتفعين المتنافسين ومستلزمات الرعاية الصحية والاجتماعية .

د ـ أن تتضمن الخطة برنامجا كاملا للاستعمالات غير الزراعية للاراضي الجديدة .

هـ ـ تأمين مصادر الاستثمار والتمويل قبل الدخول في العمليات الاساسية في البرنامج .

و ـ تشريع القوانين الجديدة اللازمة وتعديل مايحتاج الى تعديل من التشريعات القائمة .

---

(٢١) من واقع تقارير ودراسات برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP ـ انظر اعمال ونتائج المؤتمر الذى عقد في فانكوفر ـ كندا عن المستوطنات البشرية ـ اغسطس ١٩٧٦ .

ـ وكذلك انظر نتائج مؤتمر تنمية الصحراء المصرية الذى عقدته الجامعة الامريكية بالقاهرة في نوفمبر ١٩٧٨٦ ـ تقرير الدكتور علي بشاى رئيس قسم العلوم بالجامعة الامريكية ـ المنشور بالاهرام الاقتصادى ـ عدد اول يناير ١٩٧٩ صفحة ٤٤ .

ـ وكراسة تطبيقية في هذا الشان : انظر : (مقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر) معهد التخطيط القومي ـ ابريل ١٩٧٨ . وكذلك دراسة نفس المعهد عن تنمية سيناء مذكرة رقم ١٢٤٣ ـ مايو ١٩٧٩ .



المصدر : العربي

التاريخ : أغسطس ١٩٨٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تهجير الأدمغة .. لا هجرتها

بقلم : ممدوح محمد خسارة

تطالعنا الصحف والمجلات العربية بين الحين والآخر بمقالات وتحليلات قيمة عن هجرة الأدمغة ، تلك الظاهرة التى تعانى منها أمتنا فى كثير من أقطارها ، والتى تعنى غياب نخبة من الكفاءات العلمية عن الساحة الوطنية أو القومية ، اما ببقائها حيث هى بعد اتمام تحصيلها العلمى ، أو بالرحيل مجددا الى البلدان الصناعية المتقدمة بعد اقامة تطول أو تقصر فى أوطانها .

ومما لاشك فيه أن حرمان أمتنا من هذه الكفاءات والاطارات العلمية يفقدها أحد أهم العوامل الضرورية لتطوير مجتمعاتها نحو الافضل . علما بأن هذه الظاهرة ليست وقفا على أمتنا العربية بل هى تكاد تعم مجمل بلاد العالم الثالث .

ولقد نوقشت هذه الظاهرة مرارا حتى ليبدو الخوض فيها من جديد وكأنه ضرب من التكرار اللامجدى . ومع ذلك فانه يبقى فى المسألة ما يمكن أن يقال . .

ففى محاولة لوضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة تدارس الكتاب والباحثون العوامل والأسباب التى تكمن

وراءها ، وقد أبرزت تحليلاتهم أسبابا وجيهة ، منها : الضغوط المادية المعاشية التي تتعرض لها هذه الكفاءات بعد عودتها واقامتها في بلدها . ومنها غياب المناخ العلمي الملائم لها لمواصلة بحوثها وعطائها ، كما أشير باصبع الاتهام الى الدول المتقدمة التي تخطط لذلك ، بطريقة مباشرة - كالعروض المادية المغرية - وبطريقة غير مباشرة كسنّ القوانين التي تسهل دخول هذه الكفاءات الى بلادها واستقرارها فيها . بل يؤكد بعضهم على هذا العامل الأخير مدينا الدول الصناعية الغربية بسرقة هذه النخبة التي بذلت عليها أمتها من عرقها ومن خبز أطفالها لتيسر لها سبل المعرفة الاكاديمية العالية . . .

هذه الأسباب كلها صحيحة ومقنعة الى حد بعيد . ولكن هل هي كافية وحدها لتبرير رحيل كل الأدمغة العربية المهاجرة التي صارت أسماء بعض رموزها ملء السمع والبصر ؟

ان الاسباب الآنفة الذكر ليست قادرة على أن تغطي رحيل عشرات الآلاف من الاختصاصيين عن بلدانهم العربية .

- فبعض هذه البلدان لا يشكو مواطنوها ومثقفوها أي قصور مادي ، بل تقدم لهم تشجيعات مادية مجزية ، ومع ذلك فالعديد من أبنائها المؤهلين مازالوا بعيدين عنها .

- ثم ان العامل المادي - على أهميته - لايمكن أن يكون الهدف الأول لجميع افراد تلك الفئة التي حصلت على ارفع العلوم العصرية وأدقها ، وما يستتبع ذلك التحصيل المحلي العالي من فهم عميق للحياة لايعطي المادة اكثر من حجمها الحقيقي بين القيم . ناهيك عن أن الطبيب الاختصاصي - مثلا - مهما كانت ظروف بلده قاسية فإنه يستطيع أن يعيش بكفاية مادية معقولة . كما أن شواهد القناعة والزهد لدى العلماء - في تراثنا - اكثر من أن تحصى .

- أما الدول المتقدمة التي تخطط بطرق شتى لاستقدام هذه العقول ، فما كان تخطيطها ليؤتي ثماره لولا أنه يستفيد من الثغرات التي يفرزها واقعنا نحن ومن السلبيات التي



المصدر : العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٨٢

تسهل له اداء مهمته في اجتذاب العديد من أدمغتنا المفكرة . اذن لابد من تلمس عوامل ودوافع أخرى سوى ماذكر . .

اننا نعتقد أن هناك عاملا آخر هاما ، ليس مجهولا ولكنه معتّم عليه لسبب أو لآخر ، وهذا العامل هو الضغط السياسي الذي يحسه ويعانيه كثير من العلماء والاختصاصيين في بعض البلدان العربية . ومن المؤسف حقا أن تلك الفئة المهمة من شعبنا لا تستطع أن تكون بمنأى عن ذلك الضغط الذي قد يصل أحيانا الي درجة القهر السياسي . فمع أن العلماء ـ علي رأي ابن خلدون ـ هم أبعد الناس عن السياسة وطموحاتها ومذاهبها ، ومع ذلك فانهم لم ينجوا من حبائلها . قد لا تتعرض الكفاءة العلمية شخصيا لضغط مباشر أو قهر متعمد . ولكن المناخ العام الذي تعيشه والوسط الذي تتحرك في أجوائه لا بد بأن يفرض عليها ظلاله بشكل أو باخر . واذا كنا نؤكد أن غياب المناخ العلمي يدفع الكثير من العلماء الي الهجرة بحثا عن أجواء أكثر ملاءمة ، أفلا نستطيع الافتراض اذن بأن غياب مناخ الحرية العامة قادرٌ علي أن يحمل الكثير من الاطارات العلمية علي الرحيل ؟ ثم أليس مناخ الحرية العامة هو ـ أصلا ـ أحدى ضرورات البحث العلمي فضلاً عن الابداع فيه ؟

وهذا السبب دون غيره يفسر نوعا آخر من هجرة الادمغة . وهو هجرتها الى الصمت والسلبية علي أثر شعورها بعدم القدرة علي التكيف مع الظروف التي احيطت بها ، وهي هجرة ربما تكون أسوأ من الأولى . لأنها تعطيل للموهبة علي المستويين الوطني والعالمي .

لقد قال ابن خلدون في مقدمته« ان الظلم مذهب للعمران » . وهو يعلل مقولته هذه بأن العمال والصناع في حالة الظلم يتركون بلدهم ويتفرقون في بلاد أخرى طلبا للرزق فيخرب بلدهم ويذهب عمرانه . . فاذا كان الظلم مدعاة لأن يهجر العمال والصناع بلدهم الي آخر . أليس من باب أولي أن يدفع بالعلماء والتقنيين لأن يهجروا

المصدر : العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٨٣

بلدهم الى مواطن أخرى ؟
وبعد ، فهل نكون مغالين اذا قلنا بأن ما نراه اليوم من هذا النزيف المتواصل للأدمغة انما هو - في بعض الأحيان - تهجير لا هجرة ؟ وهل نستطيع أن نقرر بأن الأدمغة القادرة على العطاء تهجر - عن قصد أو غير قصد - ثم تجبر

مشكلة التخلف على حسابها ؟
ان تأمين جو ينتفي فيه شعور العالم والتقني بالخوف واللامساواة سيكون واحدا من العلاجات الملحة لاسترداد عقولنا أو أدمغتنا المغتربة لتشارك في بناء بلادنا التي لا تستغني عن جهود أي من أبنائها .

ندوة

الهجرة وابعادها الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية

عقدت هذه الندوة بتونس في شهر شباط / فبراير ١٩٨٤ . وقد شارك فيها تبعاً للحروف الهجائية كل من :

د . حافظ ستهم

استاذ الجغرافيا ـ جامعة تونس

د . خميس طعم الله

استاذ الديمغرافيا المساعد ـ كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ جامعة تونس .

د . رياض طبارة

ممثل برنامج الامم المتحدة للتنمية في تونس .

حرر الندوة : د . اسحق يعقوب القطب

استاذ علم الاجتماع في كلية الآداب ـ جامعة الكويت .



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٤

● اسحق القطب : نرحب بكم في هذا اللقاء العلمي الذي انبثق عن الندوة العربية التي عقدت في تونس ونظمها مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة التونسية بعنوان « القضايا السكانية في الوطن العربي » . وسوف نتناول معاً مناقشة احدى القضايا الديمغرافية التي استحوذت على اهتمام رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والانثروبولوجيا الا وهي الهجرة .نريد ان نتحدث عن التحديات التي تشكلها الهجرة الى البلاد العربية وعبرها؟ وما هي الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وآثارها ؟ وهل هناك ازمة او قضية للهجرة؟ وما هي ايجابيات وسلبيات الهجرة؟ وهل يمكن أن ننظر الى الهجرة من منظار عربي شامل؟ وهل هناك خصوصيات للهجرة في قطر عربي أو مجموعة أقطار تنفرد بمزايا تتطلب البحث والدراسة من اجل التوصل الى نماذج عملية يمكن في اطارها التخطيط لمواجهة الهجرة مستقبلاً مع ما تتضمنه من تحديات .

○ رياض طبارة : السؤال الذي طرحته معقد ومتفرع وصعب ، لأنه يتعلق بقضية تتشعب بتأثيراتها على جميع مراحل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي . فالهجرة تؤثر على الاسرة اذا اخذناها على مستوى المهاجر نفسه ، كما تؤثر على اقتصاد البلد المصدر للمهاجرين ، وذلك اما من خلال تأثيرها على العمالة ، واما من خلال تأثيرها على الاقتصاد بسبب التحويلات الهائلة للمهاجرين العاملين في البلد المستقبل لهم . هنالك تأثيرات فزيولوجية وسياسية ، ولذلك فانه من الصعب تحديد ايجابيات وسلبيات الهجرة بهذه البساطة .

أعتقد أننا يجب ان ننظر الى الهجرة على انها تحصيل حاصل . ان حركة الانسان قديمة ، فمنذ قبل التاريخ والانسان في حركة مستمرة سعياً وراء الرزق والامان يبحث عن البيئة التي يمكن ان توفر له الاستقرار . وعبر العصور لا نجد قانوناً يمنع او يطالب بوقف الهجرة ، وحتى الدول المتقدمة عندما سنت قوانين لايقاف بعض انواع الهجرة ، ظهرت الهجرات غير الشرعية . فالهجرة هي حق من حقوق الانسان وهي من طبيعته . ولذا فإننا امام مسألة البحث عن الاساليب التي نزيد فيها ايجابيات الهجرة ونحد من سلبياتها .

○ حافظ ستهم : بالنسبة للتساؤل حول « هل هناك قضية للهجرة » في الوطن العربي ، اعتقد ان هناك قضية . نلاحظ ان بعض البلدان العربية تتميز بوجود فائض سكاني هائل بالنسبة لاقتصادياتها ولامكانياتها الحالية . ولذا نجد الرغبة المتزايدة ، بل الضرورة الملحة في الارياف والمدن على حد سواء ، للهجرة نحو بلدان اخرى عربية او اوروبية وغيرها . ومن جانب آخر نلاحظ بلداناً عربية اخرى تشكو من نقص في العمالة ونقص في السكان ، وتفتح ابوابها امام الهجرة من الخارج سواء من البلاد العربية الاخرى او من بلدان آسيوية وافريقية واوروبية .

وهناك حالة ثالثة تجعل الهجرة ظاهرة واضحة في الوطن العربي وتكاد تكون حتمية ، تتمثل بوجود مشاكل خاصة مثل مشكلة فلسطين التي تسببت منذ ما يقارب ٣٥ عاماً في هجرات للبلدان المجاورة والخارجية ، وانعكست آثارها على القضية الفلسطينية من ناحية وعلى حركة الفلسطينيين نحو الاردن في المرحلة الاولى ، ثم نحو اقطار الخليج عقب الحروب المتتالية . وهناك الحرب الاهلية في لبنان والغزو الاسرائيلي اللذان تسببا في هجرة الفلسطينيين واللبنانيين الى الاقطار العربية المجاورة . ولذلك أعتقد ان العوامل الثلاثة وهي الفائض السكاني ، والنقص في العمالة ، والظروف السياسية جعلت الهجرة حتمية بالنسبة لهذه البلدان وتعمل على تأزم قضية الهجرة على المستوى العربي .

○ خميس طعم الله : في رأيي ، ان هجرة العمال الى البلدان غير العربية تعتبر من العناصر



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٤

الاساسية لقضية الهجرة. وقد كانت جميع البلاد العربية خاضعة للقوانين الاستعمارية الفرنسية والانكليزية والايطالية . وقد اثر الاستعمار على هذه البلدان وغير من انساقها وهياكلها ومعطياتها . وقد كانت الدول الاستعمارية بحاجة الى الايدي العاملة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ووجدت في بلدان العالم الثالث (ولاسيّما اسبانيا والبرتغال وفرنسا) مصدراً لا ينضب من العمالة . وقد عانت البلدان العربية في شمال افريقيا من هذا الوضع اكثر من غيرها من البلدان العربية . ومن ناحية اخرى بعد مرحلة الاستقلال ، نشأ نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب في كثير من البلاد العربية وبين العرض والطلب في سوق العمالة نتيجة للنمط الاقتصادي السائد في كل منها او بين مجموعة منها .

والنقطة الثانية التي أود الاشارة اليها طبيعة الهجرة في اقطار الخليج وخاصة بعد صدور ميثاق التعاون المشترك وانشاء مجلس اعلى يضم اقطار الخليج العربي من اجل التعاون الاقتصادي والامني والاجتماعي . فقد أحدث النفط تغيراً هيكلياً في المستوى الاقتصادي ، وبالتالي ادى الى فتح الابواب امام العمالة الوافدة خاصة من الدول غير العربية . الا ان العمالة في المغرب العربي العاملة في بلدان الخليج تعتبر قليلة او معدومة ، سيما وان الوضع الاقتصادي لاقطار المغرب العربي لا يتمكن من استيعاب العمالة الفائضة . وهناك ازمة اقتصادية تواجه الدول الاوروبية مثل فرنسا والمانيا حيث توجد نسبة عالية من العمالة المغربية وهي الآن مهددة باعادة تهجيرها الى بلدانها الاصلية. وقد أخذت البلدان النفطية في الآونة الاخيرة تهتم بمستويات العمالة ذات التأهيل العلمي والتقني المتقدم والاعتماد على النوع اكثر من الكم ، واصبحت الهجرة اصطفائية اكثر منها عشوائية.

● **اسحق القطب** : اذا نظرنا الى الحركات السكانية في البلاد العربية ، نرى انها تنفرد بانواع خاصة من الهجرة ، مثل **الهجرة القسرية** كما حدث لشعب فلسطين ، او **الهجرة المخططة**، كما حدث في منطقة السد العالي بجنوب مصر وشمال السودان ، ونمط الهجرة الوافدة لبلدان الخليج العربي التي تعتبر **مؤقتة** مهما طالت فترة الاقامة ، او **هجرة البدو** في السعودية والخليج نحو الاستقرار على اطراف المدن ، او **الزحف الريفي** كما حدث في تونس والمغرب في ضواحي المدن « بمستوطنات الصفيح والخشب » وغيرها من الانماط . ان تحليل الايجابيات يرتبط بدرجة كبيرة بدوافع الهجرة وعواملها وانماطها وخصائصها .

○ **رياض طبارة** : اتفق مع د. ستهم بأن قضية الهجرة بشكل عام ترتبط بالانفجار السكاني في البلد المصدر للمهاجرين والطلب للعمالة في البلد المستقبل والتحركات التي تتبع في هذه الحالة ، اي ان دوافع الهجرة وخصائصها تختلف من منطقة لأخرى . لنأخذ مثلاً البلد المصدر للهجرات . طبعاً من اسباب الهجرة او قوة الدفع الانفجار السكاني او الفائض البشري. ففي حالة الاردن في الخمسينات والستينات حتى اواسط السبعينات كان هناك فائض بشري، سواء بسبب الزيادة الطبيعية او بسبب الهجرات الفلسطينية المتلاحقة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وقد ازدادت حركة السكان من الاردن باتجاه البلدان الخليجية بحيث وصلت الى درجة اصبح فيها الاردن يفتقر الى العمالة واخذ يستورد العمال من مصر والباكستان اضافة الى الفيليبين وكوريا . وتختلف خصائص واتجاهات الهجرة في الاردن عنها في البلدان الاخرى حيث ابتدأت بفائض سكاني وانتهت بطلب شديد للعمالة الوافدة . فأصبح الاردن مصدراً للعمالة ومستورداً لها في آن واحد . وكانت بريطانيا في مثل هذا الوضع في وقت من الاوقات وكانت دولة صناعية ، وكانت الهجرة الخارجة منها سواء لأمريكا او جنوب افريقيا دائمة ولا تعود اليها ، بينما الهجرة الاردنية عائدة في نهاية الامر ، وعندما يعود المهاجرون



الاردنيون سيجدون جماعات اجنبية قد حلت مكانهم في النشاط الاقتصادي . وبعبارة اخرى ، حتى لو تشابهت الهجرة في شكلها ، انما تختلف في جوهرها من بلد لآخر ومن مرحلة لأخرى .

اما من جهة البلد المستقبل للمهاجرين فإنه يستقطب الكفاءات على المستويات العليا والوسطى ، فقد اصبحت كل من مصر والاردن بحاجة الى استيراد الخبرات من الخارج ، لأنهما صدرا كل ما عندهما، وان المؤسسات الهيكلية الخاصة بالتعليم والتدريب عاجزة عن تعويض النقص في العمالة النوعية . وتشكل التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون الى ذويهم في البلد الام جزءاً كبيراً من الدخل القومي . ونلاحظ ان التحويلات التي تتم من قبل العرب الى اسبانيا في الوقت الحاضر قد تكون اكثر بكثير من التحويلات للاردن ولكنها بالنسبة للاقتصاد الاسباني لا تشكل سوى ١ بالمائة على الاكثر بالنسبة للانتاج المحلي ، بينما بالنسبة للاردن فإن النسبة اكبر بكثير . اما في لبنان فقد كانت نسبة التحويلات عام ١٩٨٠ تزيد عن ٦٤ بالمائة من الناتج المحلي ، وهذا لم يحصل في تاريخ العالم في اي بلد آخر . وعلى الرغم من ان التحويلات تحصل بين كل الدول ، الا ان التحويلات في البلاد العربية تختلف بواقعها وبتأثيرها على ما يحدث . واذا نظرنا الى نسبة العمالة الاجنبية في مختلف انحاء العالم ، نجد انها لا تتجاوز نسبة ٢٥ بالمائة من اجمالي العمالة النشطة اقتصادياً ، هذا في حالات استثنائية وفي بلدان اوروبية صغيرة مثل سويسرا ولوكسمبورغ . اما في البلدان الخليجية فقد وصلت النسبة الى ٩٠ بالمائة واكثر في بعض الاحيان ، وان في معظم الاقطار الخليجية وصلت العمالة الاجنبية الى اكثر من ٥٠ بالمائة من القوى العاملة .

فالقضية بالنسبة للهجرة ، ان تأثيرها وآثارها في بلادنا تختلف نوعاً وكماً عن تأثيرها وآثارها في البلاد الاخرى ، ومن هنا فإن قضيتنا مع الهجرة لها مميزات خاصة .

واذا تحدثنا عن انواع الهجرات لدينا الهجرة القسرية التي تتمثل في هجرة الفلسطينيين واللبنانيين التي تجاوزت نسبياً كل الحدود المعروفة في العالم . واذا قارنا ذلك بهجرة الباكستانيين بعد تأسيس دولة الباكستان ، فقد نزح حوالى ١٢ مليون نسمة من الهند الى الباكستان في ذلك الوقت ولكن هذا الرقم بالنسبة لشعب الهند نسبة بسيطة لا يشكل اكثر من ٢ بالمائة من اجمالي السكان ، بينما تشريد ٣ ملايين من الشعب الفلسطيني يعني حوالى ٨٠ بالمائة من اجمالي الشعب بكامله . ومن هنا يجب ان ننظر الى الهجرة في البلاد العربية كقضية فريدة من نوعها ويجب ان تعالج في هذا الاطار .

● **اسحق القطب** : يبدو ان مصطلحات ومفاهيم الهجرة لها خاصية معينة بالنسبة للبلاد العربية في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي ذكرها الزملاء ، وما زال هناك انماط من الهجرات لا بد من مناقشتها في ضوء الانماط العالمية ـ الهجرة من الريف الى المدن ، او الهجرة من المدن الصغيرة الى العواصم ـ هجرة العقول العربية للخارج ، الهجرة الدولية للبلاد العربية .

○ **خميس طعم الله** : هناك الهجرة المؤقتة التي نجدها منتشرة في العديد من البلدان العربية خاصة الافواج المهاجرة من شمال افريقيا او من الاردن ، لبنان ، او سوريا او غيرها . وترتبط هذه الهجرات بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان المرسلة لها .

واذا اخذنا الهجرة من المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) ، يواجه المهاجرون الى فرنسا مشاكل حضارية وثقافية ، وانهم لا يندمجون بسهولة ويتعرضون للتفرقة العنصرية من قبل الفرنسيين ، وانهم في معظم الحالات يعودون الى بلادهم بعد تحسين اوضاعهم المالية لأن عودتهم



طبيعية وضرورية ، ذلك ان ثقافتهم عربية واسلامية (وخاصة العمالة التي تتصف بانخفاض المستوى التعليمي). ومن المتوقع ان لا يندمجوا في البيئة الفرنسية . اما اذا انتقل الانسان العربي من بلد عربي الى بلد عربي آخر ، فمن المفروض ان يندمج ويمكث ويستقر في البلد المستقبل . الا ان الواقع يختلف تماماً ، حيث إن جميع المهاجرين العرب يقيمون بصفة مؤقتة وان هجرتهم مشكوك في مستقبلها .

واذا اخذنا الاقطار الخليجية ، فإن الثروة النفطية المخزونة في باطن الارض ، محدودة في مدة دوامها ، وكثيراً ما تطرح التساؤلات في المحافل العلمية عن مرحلة ما بعد نضوب النفط . ويمكن ان نتاكد من حقيقة واحدة وهي ان المهاجرين سيعودون الى بلدانهم لانهم لم يقطعوا الاتصالات مع جذورهم في مجتمعاتهم الاصلية .

○ **حافظ ستهم** : ربما يكون من الصعب تحليل الهجرة في البلاد العربية بصورة شاملة، لأن الاوضاع الاقتصادية والايديولوجية متباينة ، وهناك تقاليد خاصة بالمشرق العربي واخرى خاصة بالمغرب العربي . لقد كانت الحركة السكانية بين تونس وليبيا والجزائر والمغرب نادرة وقليلة قبل الاستقلال بسبب القوانين والتشريعات التي فرضها الاستعمار، وكان تعامل أقطار المغرب العربي مع الدول الاوروبية اكثر من تعاملها مع البلاد العربية . وقد حولت هجرات من المغرب باتجاه الشمال بصورة غير منتظمة وغير قانونية ، وتشير الاحصاءات ان في فرنسا وحدها يوجد حوالى ٥٠٠,٠٠٠ مغربي من الجزائر وتونس . وفي الدول الاوروبية الاخرى يقدر عدد المغاربة بحوالى مليوني شخص .

اما بالنسبة لقضية العودة فإن الملامح البسيكولوجية والملامح الاقتصادية السائدة حالياً في تونس والجزائر والمغرب غير واضحة وغير مستقرة بشكل يمهد السبيل للعودة الجماعية . لقد أشارت احدى الدراسات حول المهاجرين المغاربة في فرنسا ان اكثر من ٩٠ بالمائة منهم يرغبون في العودة ، الا ان السؤال الاهم هو هل ان النظام الاقتصادي المغربي قادر على استيعاب هؤلاء جميعهم ، إضافة الى الخدمات التعليمية والضمان الاجتماعي المتوفرة في الدول الاوروبية بصورة افضل من البلدان المغربية . ان التشريعات التونسية على سبيل المثال تكفل الضمان الاجتماعي والعلاوات لأربعة اطفال فقط ، وان كثيراً من الاطفال يلحقون بآبائهم من تونس الى الدول الاوروبية للاستفادة من الضمانات الاجتماعية ، ونلاحظ من هذا ان هناك تفاوتاً واضحاً بين البلدان العربية بالنسبة لتقاليد الهجرة وابعادها .

○ **رياض طبارة** : بالنسبة للهجرة غير القانونية في البلاد الاوروبية، لا بد من التفرقة بين عدم شرعية بقاء المهاجرين في اوروبا ، او عدم شرعية دخول المهاجرين الى هذه البلاد . اي ان المهاجر التونسي او المغربي قد يدخل فرنسا بصورة قانونية وبإذن عمل ، ثم تصبح اقامته غير شرعية بمجرد سحب رخصة العمل منه ، الأمر الذي يدفع بالسلطات الفرنسية الى اجباره على العودة الى بلده الام . ويختلف الوضع بالنسبة للمهاجر الذي يدخل البلاد بشكل غير قانوني ، فهو قد خالف القانون عند دخوله وان ابعاده من البلاد لا يتعارض مع حقوق الانسان . ولكن عندما تقدم السلطات على سحب رخصة العمل وطرد المهاجر فإن ابعاده يتم بطريقة مباشرة وغير قانونية في الوقت نفسه . ويجب ان ننتبه الى ذلك لان الدول الاوروبية قد لجأت في الأونة الاخيرة الى حيلة سحب تراخيص العمل من المغاربة ثم اللجوء الى إلزامهم بالمغادرة بعد فترة انذار قصيرة، وبهذه الطريقة هناك مخالفة صريحة



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لحقوق الانسان . ونلاحظ ان بعض البلدان الخليجية تستخدم الاسلوب نفسه في التعامل مع الوافدين .

وقد اشار د. ستهم الى نقطة مهمة حول مرحلة ما بعد نضوب النفط ، ولكنني اريد ان اثير تساؤلاً آخر لا يقل اهمية وهو ماذا يحصل حالياً مع وجود النفط . لقد قمت باجراء دراسة عام ١٩٨٠ حول الاستثمارات الخارجية للاموال العربية ، وكشفت الدراسة ان حوالى ٤٥٠ مليار دولار من الاموال العربية مودعة او مستثمرة في دول خارج الوطن العربي ، وربما وصل اجمالي الاموال الى ٦٠٠ مليار دولار اليوم . والمهم ان هذه الاموال قد تحولت من ارصدة البلاد العربية الى ارصدة الدول الاجنبية وقد لا تعود ، وهذه الاموال ما زالت تتحول الى الخارج ولا تستثمر في المشروعات الاقتصادية العربية لتوفر فرص العمالة للاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل في الدول الاخرى . اما الدول التي تتسلم الاموال العربية ، فإنها تستثمر هذه الاموال في تطوير اقتصادياتها وتحسين ظروف العمالة بالنسبة لها .

فإذا تم توزيع هذه الارصدة الفائضة من خزائن الاقطار العربية على مشروعات تنموية فيما بين البلاد العربية ذاتها بطريقة عقلانية ، فإن ذلك سوف يسهم في استقرار العمالة المتحركة وتصبح الهجرة اكثر عقلانية مما هي عليه اليوم . وبعبارة اخرى ، فإنني ارى ان المحور الاساسي في قضية الهجرة في البلاد العربية هي كيف نخطط للتنمية العقلانية الشاملة ، وهذا كفيل بعلاج الجزء الاكبر من اعباء الهجرة سواء الداخلية منها ام الخارجية .

● **اسحق القطب** : لو حاولنا النظر الى الهجرة عبر التاريخ في الوطن العربي ابتداء من الدولة الاسلامية وإبان الحكم التركي وقبل الحرب العالمية الاولى ، كانت الحدود مفتوحة بين الدول الاسلامية والعربية من المحيط الى الخليج وكانت هناك اقاليم ودويلات ، ويتضح ذلك من اسماء بعض العائلات التي انبثقت من السعودية واتجهت نحو فلسطين ولبنان وسوريا والعراق والمغرب وتونس حتى اسبانيا . وكانت حركة السكان غير مقيدة . اما بعد الاستعمار والفترات التالية فقد تم تقسيم الوطن العربي الى حدود سياسية وانشئت دول تابعة للاستعمار وبرزت قضية جواز السفر والفيزا ، وغير ذلك من الاجراءات التي كرست الاقليمية وحددت حركة العرب . ومن هنا ، بدات الهجرة عبر البلاد العربية تقل تدريجياً وانحصرت في الهجرة الداخلية من الريف الى المدن ، وفي بعض الحالات كما حدث في ليبيا ، فقد ترك سكان المدن ممتلكاتهم ونزحوا الى الريف تحت ضغط الاستعمار الايطالي واستيلائهم على اراضي الليبيين بالقوة .

اما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الهجرات الخارجية ابتدات بشكل واضح الى اوروبا وامريكا حيث فتحت هذه الدول ابوابها لدول العالم الثالث . وقد جذبت الهجرة في المراحل الاولى قطاع العمال والمزارعين من العرب نظراً لضعف الانتاج وعدم توافر الجذور للارتباط بالارض والوطن . وفي مرحلة بعد الاستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية اتخذت الهجرة طابعاً آخر ومميزاً مثل الهجرات المتنوعة التي تحدث عنها الزملاء .

لقد طرح د. طبارة العوامل المرتبطة بالبلدان المصدرة للعمالة والبلدان المستقبلة ، وهناك اتجاهات بارزة للهجرات مثلاً من حيث المسافات التي يقطعها المهاجرون ، والهجرات الجماعية والهجرات النوعية (ذكور ، اناث) والهجرات المرحلية ، والهجرات المخططة ، سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين البلدين او بسبب المجتمعات المستحدثة .



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد حاول الاردن طرح موضوع التعويض للعمالة التي يُصدرها الى الاقطار الخليجية ، على اساس انه ينفق الاموال في التعليم والتأهيل المهني وتستقبل الاقطار الخليجية العمالة المكتملة التأهيل والاعداد .

○ حافظ ستهم : أود ان أناقش الهجرة بين البلدان العربية من ناحية وبينها وبين الدول الاخرى من ناحية ثانية . لقد اشارت الاحصائيات حول الهجرة من اقطار المغرب العربي الى الشمال (الدول الاوروبية) انه منذ عام ١٩٧٤ انخفضت هجرة العمال التونسيين او الجزائريين الى فرنسا او المغاربة الى المانيا ، حيث قامت هذه الدول باغلاق حدودها امام الهجرة المغربية . ويمكن ان نتحدث عن البلاد العربية بالاطار نفسه .

وكما أشار د. طبارة الى الوضع الاقتصادي كعامل مهم في هجرة القوى العاملة من دولة واستقبالها ، ولا بد لنا من البحث عن اساليب التكامل بين البلدان العربية في المغرب والمشرق ، وخاصة ان اقطار المغرب العربي تعاني من البطالة العمالية وان دول الشمال قد اخذت تضع العراقيل امام العمالة المغربية ، ويمكن ان تتجه اقطار الخليج العربي لاستثمارها كبديل للعمالة الآسيوية او لسد العجز من العمالة النوعية .

وقد وجدت البلدان العربية المستوردة للعمالة انها اصبحت تواجه مشكلة ارتفاع نسبة العمالة الوافدة سواء أكانت آسيوية ام افريقية . وقد أدى ارتفاع نسبة العمالة الآسيوية ان حدث تثقيف عكسي بالنسبة للمواطنين العرب . اي ان الثقافة الهندية والباكستانية كان لها تأثير اكبر على الثقافة العربية الخليجية من تأثير الثقافة العربية على الوافدين ، وهذا بدوره ادى الى التفاعل الثقافي من جانب واحد . ومن ناحية اخرى يجب ان نعترف بصراحة ان بعض البلدان العربية تتعامل مع الوافدين العرب والهجرة من البلاد العربية بحذر شديد خشية الاضطرابات الداخلية واختلال التوازن ، وخوفاً من طلب المساواة في المعاملة والمطالبة بالحقوق النقابية وغير ذلك ، الامر الذي لا يتأتى من الهجرة الآسيوية .

وفي بعض البلدان الخليجية تم اللجوء الى التعاقد مع الشركات الاجنبية ومنها الكورية على سبيل المثال على اساس « تسليم المفتاح » للمشروعات الانشائية الكبيرة ، حيث تقوم هذه الشركات باستيراد العمالة الكورية اللازمة وتنشيء لها معسكرات العمل والاقامة المؤقتة ، وتعود الى بلادها بانتهاء المشروع ، وهذا يخفف من الاحتكاك الثقافي مع العمالة الآسيوية الوافدة . وبهذه الطريقة تمت معالجة العامل الاجتماعي والعامل السياسي اللذين يتعلقان بالهجرة. اما المشكلة التي تنجم عن مثل هذا الاتجاه فهي ضعف عملية نقل التكنولوجيا. فمثلاً قامت الشركات الوافدة ببناء المستشفيات والمباني الضخمة ، ويتعذر صيانتها او ادارتها من قبل المقيمين لانه لم يتم اعداد برنامج تدريبي او مشاركة الشركات المحلية والوطنية في هذا المضمار . ويزداد الامر تعقيداً اذا طلب من الكوريين ادارة المستشفيات او المنشآت العامة .

ولذا يجب ان نجد الحل ضمن امكانياتنا الذاتية في البلاد العربية ، نظراً لان العديد من الدول الاجنبية قد قامت باجراء تعديلات قانونية في منتصف الستينات ، أعطت الاولوية بين المهاجرين اليها (امريكا وكندا واوروبا واستراليا) للمتعلمين ورجال الفكر والكفاءات العلمية العربية ، وقد بدأت البلاد العربية تفقد الكفاءات والعقول والخبرات منذ بداية الستينات بأعداد كبيرة ،وبالتالي فقد بدأ العالم الثالث يفقد الكفاءات ، وقد تضاعف عدد الكفاءات المهاجرة لامريكا وحدها ثلاث مرات خلال



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٦

عام واحد . وجاءت هذه العملية نتيجة لاتجاهي الجذب من ناحية الدول المستوردة والطرد من البلاد العربية . ومن التطورات المتناقضة ان الاقطار العربية تستورد الخبراء والمتخصصين من الدول الاجنبية ، اغلبهم من التخصصات نفسها للكوادر العربية المهاجرة؟ فمن هو المسؤول وكيف يمكن ان نحد من نزيف العقول العربية المهاجرة الى خارج الوطن العربي؟ . فنحن نصدر الاطباء العرب ونستورد الاطباء الاجانب ، ونستورد مهندسين ونصدر المهندسين وكذلك الامر بالنسبة للمهن المختلفة . ان تكلفة استيراد العمالة المتخصصة باهظة التكاليف اذا ما قورنت بالعمالة المحلية .

● **اسحق القطب** : من الصعب ان نحدد مدى احتمالات عودة هذه الكفاءات العربية للمشاركة في خطط ومشروعات التنمية ، لأن هناك تنافساً عالمياً بين الدول الصناعية الرأسمالية بسبب انخفاض معدلات النمو السكاني عامة والسعي لرفع مستوى الكفاءة العلمية عن طريق استيراد هـ: . الكفاءات من دول العالم الثالث وجذبها بكافة الوسائل ، مثل : منح الجنسية ، والضمان الاجتماعي ، واسباب الاستقرار . ان الكثير من العرب في المهجر ، يعبرون عن رغبتهم الصادقة في العودة متى تهيأت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتزداد الشكوك في عودتهم على المدى البعيد .

○ **حافظ ستهم** : وهنا ايضاً اجد ضرورة التمييز بين الوضع في المغرب العربي والمشرق العربي . اذ يتفق المغرب العربي مع المشرق من حيث الفائض السكاني والرغبة الكامنة لدى العديد من السكان في الهجرة الخارجية . وحتى اليوم يجد المغاربة (المغرب والجزائر) الامكانيات المتاحة امامهم في الهجرة باتجاه فرنسا والمانيا وغيرهما من دول الشمال. بينما يتجه معظم التونسيين المهاجرين الى ليبيا خاصة في العقدين الأخيرين. أما الهجرة من المغرب العربي باتجاه المشرق العربي ، فهي ما زالت ضئيلة جداً . وفي العقد الاخير اخذت معدلات الهجرة نحو البلاد الاوروبية تقل تدريجياً ، مما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة على الرغم من الجهود والسياسات التي تسعى لتوفير فرص جديدة للعمالة ، الا ان البطالة ما زالت منتشرة في الريف والمدن على حد سواء . فهناك هجرة مؤقتة بين تونس وليبيا (حوالى ١٥٠ الف تونسي يعملون في ليبيا) وبين الجزائر والمغرب بسبب مشكلة الصحراء الغربية ، ثم بين تونس والجزائر بعد استقلال الجزائر . والتحرك السكاني بين اقطار المغرب رهين بالعلاقات السياسية فيما بينها ، اي ان الهجرة غير مستقرة ومؤقتة في معظم الحالات ، خاصة في هذه الفترة من التاريخ العربي المعاصر .

واذا انتقلنا الى الهجرة في المشرق العربي ، يمكن ان نقول بأن الهجرة نحو العالم الخارجي وخاصة نحو امريكا واستراليا ، قد بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر وما زالت مستمرة من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق الى يومنا هذا ، كما أخذت الهجرة من مصر في الزيادة في الآونة الاخيرة . وربما نذكر ان الفلاح المصري لم يكن يفكر في الهجرة قبل ٣٠ سنة بسبب عوامل اجتماعية وقد تغير الوضع اليوم ، وازدادت الهجرة لاسباب اقتصادية .

ونلاحظ ايضاً زيادة هجرة الادمغة العربية من المشرق العربي ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نحو امريكا وكندا واستراليا، وهجرة الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ واخيراً زيادة الانتاج النفطي في البلدان الخليجية والبلدان العربية النفطية الاخرى ، الذي ساهم في حركة السكان وهجرتهم. كما شملت الهجرة في الخمسينات والستينات هجرة العمانيين للبلدان المجاورة، وهجرة اليمنيين نحو السعودية . وهجرة المصريين نحو العراق واقطار الخليج الاخرى ، الذين تميزت هجرتهم بالطلب على



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

الكوادر مثل : المهندسين والمحامين والاطباء واساتذة الجامعة وغيرهم . وازداد عدد الفلاحين والعمال في الآونة الاخيرة .

وهناك مسألة مدى عودة المهاجرين العرب من الهجرة ومدى اندماجهم في المجتمعات الاوروبية وبقائهم في دول المهجر بصفة نهائية؟ ربما سيندمج بعضهم بعد جيل او جيلين او ثلاثة ، لأن هذه المجتمعات بدأت تضغط باتجاه ابعاد العمالة المغربية الى بلادها . اما في المشرق العربي فإن حركة الهجرة مهما طالت ، تبقى مؤقتة بسبب خشية الاقطار النفطية على كيانها والتمتع بعوائد نفطها والحد من تسرب ثرواتها لأيدي المهاجرين ، والدليل على ذلك الاتجاه المتزايد نحو استيراد العمالة الآسيوية الرخيصة من الباكستان والهند والفيليبين وبنغلادش ، وان انخفاض الاجور يحد من تيار هجرة المغاربة الى اقطار الخليج .

ان الثروة النفطية ستنتهي إن عاجلاً ام آجلاً ، ولا بد من التخطيط لاعداد شعب جديد من الخليط العربي ، من اجل ان يكتب لهذه المجتمعات الدوام والاستمرار وانشاء حضارة جديدة .

○ **خميس طعم الله** : ان اسباب هجرة اليد العاملة الماهرة ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وتوفر فرص العمل لهذا النمط من العمالة ، ومن المتوقع ان تزداد هذه الهجرة في المستقبل في ضوء التطور البطيء في مجال التكنولوجيا والتصنيع في البلاد العربية ، الذي لا يستوعب هذا النمط من العمالة . ونرى في المقابل ان قوانين الهجرة في الدول الاوروبية ترحب بالمهاجرين المؤهلين علمياً وفنياً ، وتعلن عن عدم حاجتها الى المهاجرين غير المؤهلين او غير المهرة . وفي مطلع السبعينات ومع تطور التكنولوجيا في المانيا وفرنسا وباقي الدول الاوروبية ، ازدادت الحاجة الى الكوادر المتخصصة . وإضافة الى ذلك ، فإن مصادر الجذب للمتخصصين والجامعيين العرب ، مثل ظروف العمل والاجور المرتفعة والضمان الاجتماعي ، قد تزيد من هذه الهجرة النوعية في المستقبل.

وثم نقطة اخرى يجدر الاشارة اليها ، وهي ان نمط الهياكل الاقتصادية لاوروبا يختلف عن نمط الهياكل الاقتصادية في البلدان العربية ، الامر الذي ادى الى نشوء طبقات عمالية متفاوتة في الخصائص والمميزات بين اوروبا والبلاد العربية . ان العمالة العربية لا تتطور في ظل نظام اقتصادي صناعي ، بل في ظل نظام تقليدي يعتمد على الصناعة المستوردة .

اما بالنسبة لمسألة عودة المهاجرين ، فإنه من الصعب ان نتكهن بالعودة الا من خلال المتغيرات السياسية ، لأن العودة هي في الحقيقة جوهر العلاقات السياسية والاقتصادية الطبيعية ، ولأن السياسة الاقتصادية هي التي تقرر مشكلة العودة . وتونس على سبيل المثال تتعامل مع فرنسا ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، الامر الذي لا يبشر بالعودة (عودة الكفاءات) في المستقبل القريب .

● **اسحق القطب** : ربما لا يمكننا حتى الآن ان نعتبر ان عودة الكفاءات او عودة المهاجرين بصورة عامة ، تشغل اهتمام المخططين او المهتمين بالدراسات السكانية في الوطن العربي ، وان البلدان المصدرة للعمالة ، لا تفكر حالياً في اعادة عمالتها في المرحلة الاقتصادية واستيعاب قوة العمل المتبقية في البلاد ،وحتى الآن لم يعلن اي بلد عن رغبته في عودة رعاياه بل يرحب اكثر في رؤوس الاموال المستثمرة .

○ **خميس طعم الله** : يمكن ان نقول ان تونس والجزائر قد انشأتا مصالح وادارات منذ الأزمة التي حصلت في الآونة الاخيرة مع الدول الاوروبية بشأن العمالة القادمة من اقطار المغرب ، بقصد



الاستعداد لاستقبال المهاجرين الذين تبعدهم الدول الاوروبية ، الا ان ذلك لم يمنع تدفق الهجرة الخارجية من الاقطار المغربية .

○ **حافظ ستهم** : أود أن أشير الى الهجرة الشرعية وغير الشرعية التي سبق وذكرها د. طبارة ، فهناك عمال تونسيون او جزائريون او مغاربة يذهبون الى فرنسا ، لا عن طريق ديوان التكوين او مراكز الهجرة ، بقصد الالتحاق برب الاسرة او العائلة ، ثم يبداون بالبحث عن عمل ويجدون عملاً ، ثم يطالبون بعد ٤ او ٥ سنوات السلطات الاوروبية باستصدار بطاقات العمل . وقد ازداد عدد هؤلاء في الأونة الاخيرة . وقد تقدم الرئيس ميتران منذ فترة وجيزة حين زار تونس ، بطلب رسمي من الرئيس بورقيبة وصرح امام المسؤولين التونسيين ، ان هناك عدداً كبيراً جداً من العمالة التونسية لا تحمل بطاقات الاقامة وبالتالي فهم موجودون بصورة غير شرعية .

○ **رياض طبارة** : قال ميتران انه يستطيع غداً ان يسحب الرخص من جميع المهاجرين ويعتبرهم غير قانونيين ، فيعود كل المهاجرين الى بلادهم وهذه عملية خطيرة . لأن المهاجر الذي يقيم بصورة غير قانونية لا تثار ضجة دولية حول ترحيله ، لأن القانون الدولي يعطي الحق للدولة بمعاقبة وطرد الذين دخلوا البلاد بصورة غير شرعية . وتستطيع اي دولة سحب تراخيص العمل او البطاقات من العمالة الوافدة وطردهم تحت شعار عدم شرعية البقاء .

○ **حافظ ستهم** : هناك نقطة أخرى في هذا الصدد حول ما تقوم به بعض المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تتعاقد مع الاقطار النفطية في مشروعات عمرانية او للتنقيب عن النفط . وتقوم باستغلال اليد العاملة المتوفرة في المانيا وفرنسا فتحملها معها ، وربما كانت هذه مشكلة اخرى في قانونية استغلال العمالة .

● **اسحق القطب** : لقد أثرتم نقاطاً جوهرية ومهمة حول أبعاد الهجرة في الوطن العربي ، وهناك مسألة أود أن أسميها « استثمارية » ، وهي كيف نستثمر مواردنا المالية في الداخل وكيف نعيد تحريك الارصدة العربية الموجودة في الخارج لتشغيلها في تحريك الاقتصاد العربي ، حتى تتوفر فرص العمل بما يتمشى مع زيادة السكان وقوة العمل العربية المتزايدة سنوياً ؟ هذا إضافة الى اعادة تقييم النظام الاقتصادي الذي يختلف ويتفرع بين البلدان العربية خاصة فيما يتعلق بنظم الملكية للعقار والارض والانتاج وأدواته . ونلاحظ في معظم البلاد العربية أن القطاع الخاص هو المسيطر على فعاليات الانتاج ويؤثر في حركة العمالة ، اكثر من سيطرة القطاع العام . وينطبق هذا الوضع بصورة رئيسية على أقطار الخليج . ان درجة استقرار النظام الاقتصادي مرتبطة بدرجة كبيرة ، بعوامل تشغيل قوة العمل وعوامل استثمار الموارد الطبيعية وعوامل استثمار الموارد البشرية التي تتفاعل في تطوير الانتاج ولزيادة فرص العمل .

كما أن الاستقرار السياسي في البلاد ، يلعب دوراً كبيراً في الحركة السكانية من وإلى هذه البلدان سواء أكان الاستقرار محلياً أو اقليمياً ، إضافة الى ان الحروب المحلية والمنازعات الحدودية او الحروب الباردة تؤثر بدرجة عالية في حركة المهاجرين عبر البلاد العربية وإلى خارجها أيضاً . ويلجأ المواطنون عادة نحو البلاد والمناطق التي تتوفر فيها أسباب الاستقرار ، وهذا ينطبق بدرجة عالية على الكفاءات والطبقة الوسطى والعمال .

واذا لاحظنا التخطيط التنموي في البلاد العربية ، نجد ان الخطط الخمسية او العشرية تتضمن



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٢

طموحات كبيرة الا انها تتعثر عند التطبيق لاسباب متنوعة منها : الادارية والتشريعية ، قصور مستمر في الاداء والاتقان وضعف في التخطيط البشري واستثمار الموارد البشرية والمادية . وبالنسبة للاقطار النفطية فإن مشروعات التنمية مرتبطة بعوامل خارجة عن النطاق المحلي ومرتبطة بأسعار النفط العالمية وعائدات الاستثمار وتذبذب قيمة العملات في سوق المال الدولي . كل هذا ينعكس على حركة الهجرة وخصائصها وبصورة خاصة الهجرة لاقطار الخليج والاقطار النفطية الاخرى .

والهجرة الداخلية لا تقل خطورة عن الهجرة الدولية في الوطن العربي سواء على الريف ومستقبل الاقتصاد الريفي والاستقرار الريفي او على المدن وتدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمران .

○ رياض طبارة : تعتبر الهجرة الداخلية احدى مشاكل الكيان العربي . ونجد في منطقتنا ان نمو المدن وكثافة السكان فيها من اعلى المعدلات في العالم لاسباب كثيرة ، منها : النمو الطبيعي المتزايد إضافة الى الهجرة الكثيفة من الريف الى المدن . ومن أسباب الهجرة الداخلية ايضاً أن الاقتصاد العربي قد توجه الى الخدمات ، وتتركز الخدمات بطبيعتها في المدن الكبرى وتتخذ مواقع ، عادة تكون قريبة من المطار ومن المراكز الحكومية الرئيسية . ويهاجر الريفيون من القرى المتخلفة الى أكثر المدن تحضراً دفعة واحدة ، بينما نجد ان ذلك يحدث في بلدان اخرى عن طريق المدن الصغيرة . وتشير الاحصاءات الى انخفاض الهجرة الداخلية في المدن الصغيرة الى المدن الكبيرة ، بينما ترتفع معدلات الهجرة من الريف الى المدن الكبيرة . فماذا يحدث في هذه العملية ؟

اولاً : يفد المهاجرون من الريف الى المدن بأعداد كبيرة ، ويكون تأثيرهم على نمط المعيشة ومستواها أكثر من تأثير المجتمع الحضري على الريفيين .

ثانياً : كثيراً ما تسبب الهجرة الريفية ظهور أحزمة من المستوطنات التي يطلق عليها « العشيش » .

ثالثاً : ان الطاقة القصوى للمؤسسات المدينية مثل المساكن والخدمات الصحية والمدارس ، عاجزة دائماً عن سد حاجات الوافدين الريفيين ، فيعيش الريفيون على هامش مجتمع المدينة لفترة طويلة فتطول فترة وجود هذه الاحزمة .

إن الحل لا يكمن في ايقاف تيارات الهجرة الريفية ، ومن الخطا ان تقف هذه الهجرة ، لأن الطلب على العمالة في الريف ينخفض تدريجياً مع زيادة استخدام التكنولوجيا الزراعية . ففي امريكا على سبيل المثال ، كان سكان الريف في مطلع القرن التاسع عشر ، يشكلون حوالى ٩٠ بالمائة من السكان . وينتج للاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء للنسبة المئوية المتبقية ١٠ بالمائة . واليوم في الثمانينات في هذا القرن ، يسكن حوالى ٥ بالمائة من السكان في الارياف (على اعتبار أن كل تجمع سكاني يزيد عن ٢٥٠٠ نسمة يصنف على انه مدينة) ، فهم ينتجون للاستهلاك الذاتي ولباقي السكان وللتصدير للخارج ايضاً . ولو اوقفت أمريكا الهجرة من الريف الى المدن لبقيت دولة متخلفة .

ويجب ان نستفيد من هذه التجربة ، وأن يتم التخطيط الحضري بشكل يتم توزيع العبء الأكبر من على المدينة الرئيسية (العاصمة) الى مدن صغيرة اخرى تشارك في تحمل اعباء الهجرة بشكل متوازن .

كما ان هناك مسالة تنمية الريف اقتصادياً واجتماعياً من اجل استقطاب الريفيين واستقرارهم



وتوفير فرص العمل في المناطق التي يقيمون فيها ، ان الريف الامريكي لا يختلف كثيراً عن المدينة الامريكية من حيث توفر كل التسهيلات مثل : التعليم والصحة والمسكن ، ونجم عن النزوح الريفي في نصف القرن الماضي وجود ثلاث شرائح من الناس : الريفيون العاملون في الريف ، الحضريون الذين يعملون في المدن ، والحضريون الذين يعيشون في الريف ويعملون في المدن ، والشريحة الثالثة تقيم في المناطق التي لا تكاد تختلف فيها الارياف عن الحضر .

وبالنسبة لواقع البلاد العربية ، لا أرى بديلاً عن انشاء مدن صغيرة لتخفيف العبء عن المدن الكبيرة ، فإذا أخذنا معايير الهيمنة التي يتحدث عنها الجغرافيون ، لوجدنا ان البلاد العربية تسجل اعلى المستويات الموجودة في العالم في الوقت الحاضر ، اي ان المدينة الرئيسية تهيمن على الاقتصاد وعلى معدلات السكان بالنسبة لكل قطر عربي.

○ **حافظ ستهم** : الحقيقة ان الهجرة الداخلية هي المشكلة الاساسية بالنسبة لكافة البلدان العربية وخاصة البلاد التي تواجه فائضاً سكانياً ، لأن الحركة السكانية قد ظهرت واحتدت على اثر ما سمي بالثورة الديمغرافية . لو أخذنا تونس قبل الثلاثينات ، نلاحظ ان الهجرة الداخلية والخارجية كانت منعدمة تماماً ، وقد ساعد ذلك على استقرار النمو الحضري في اطار المعدلات الطبيعية . وبعد الثورة الديمغرافية ، ظهرت حركية سكانية جديدة أهمها الهجرة من الريف الى المدينة ، حيث اقترنت الثورة الديمغرافية بمتغيرات اخرى بالنسبة لشمال افريقيا على الاقل . فقد تميزت الفترة في العشرينات والثلاثينات بالمكننة الزراعية من قبل المستعمرين الاوروبيين ، حيث قام الفرنسيون والايطاليون باستغلال الاراضي واحتكار الاراضي الخصبة وتطوير وسائل الانتاج ، الامر الذي ادى لنقص الحاجة الى اليد العاملة المحلية . ومن سوء الحظ اقترنت هذه الظاهرة بالثورة الديمغرافية ، حيث ارتفعت معدلات الزيادة السكانية وتراجعت امكانيات سوق العمالة للقوى العاملة المحلية الريفية . وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل سكان الريف في المغرب العربي يتحركون باتجاه المدن . اما بالنسبة للجزائر ، فقد فتح الفرنسيون ابواب الهجرة الى فرنسا خاصة بعد الحرب العالمية الاولى من اجل تعويض المجندين الفرنسيين بالعمال الجزائريين . اذاً هذه الثورة التقنية قد انحصرت في الملاكين الكبار من الاقطاعيين والملاكين الكبار من الاوروبيين والمغاربة . اما بعد الاستقلال ، فقد اهتمت الحكومات في مواصلة العمل في تحديث الزراعة واستخدام المكننة الزراعية ، واعتماد الزراعة البعلية التي لا تتطلب العمالة . اي ان الهجرة الريفية قد ازدادت خلال الثورة الديمغرافية مع استقرار ارتفاع معدلات المواليد ثم الانخفاض المستمر في نسبة الوفيات . اذاً ظهر فائض هائل من السكان في الريف ، وكان الحل الوحيد لمواجهة ذلك ، يكمن في الهجرة من الريف الى المدن . وقد حاولت الحكومات صد هذه الهجرات المتعاقبة ، الا أن جميع المحاولات باءت بالفشل في بلدان المغرب العربي .

○ **خميس طعم الله** : لقد خلق الاستعمار في شمال افريقيا نوعاً من التفسخ في البنية الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الزراعي ، وتحولت الملكية الجماعية الى ملكيات فردية مع بداية الاستعمار ، الامر الذي جعل كثيراً من السكان العاطلين عن العمل ينزحون الى المدن سعياً وراء فرص العمل ، الا ان المدن لم تكن مهيأة لاستيعاب هذه الطاقة البشرية . والامر الثاني ، هو تقدم الطب والوقاية الصحية خلال فترة الثورة الديمغرافية التي تحدث عنها د . ستهم بعد فترة الاستقلال .

ان العنصر المهم في مسألة الهجرة ، هو التغير في النمط الاقتصادي الزراعي خلال فترات متوالية ، كانت الفلاحة تستقطب حوالى ٧٠ بالمائة من القوى العاملة ، اما الآن فتكاد تستوعب نصف

قوة العمل ، ولم يحظ الريف بالاهتمام نفسه في خطط التنمية مثل ما حظيت به المدن الكبرى والمتوسطة . ولذا ، لا يمكن ان نخفف من ازمة النزوح ، الا اذا طورنا نمطاً اقتصادياً ملائماً لأن الزراعة وحدها تستوعب بين ٥ بالمائة و ١٠ بالمائة فقط من قوة العمل . وكيف يمكن ان نحول ٤٠ بالمائة من قوة العمل الفائضة من الزراعة الى قطاعات اخرى ، فالمدن الكبيرة وحدها لا يمكن ان تكون الحل الامثل ، ولا بدّ من انشاء مدن متوسطة تتمشى مع منهج الاقتصاد الزراعي .

● **اسحق القطب** : ان النظام الاداري الذي تتبعه البلاد العربية ، والذي يتم بموجبه تقسيم البلاد الى محافظات ، الوية ، نواح ، ومراكز إضافة الى المركزية الادارية في اتخاذ القرارات ، لا يساعد على توفير المزيد من فرص العمل . والتمركز الاداري في العواصم ، ادّى الى عملية حشد الطاقات البشرية في المدن الرئيسية . هذا اضافة الى انّ « ايكولوجية » الصناعة والمشروعات التنموية غير متوازنة ، والى مشكلة عدم التوازن في الخدمات بين المناطق المختلفة في الدولة . إن للهجرة آثاراً متفاوتة على كل بلد في المدى القصير وعلى المدى البعيد في المرحلة التنموية الانتقالية التي يمر فيها .

○ **رياض طبارة** : ان الهدف الرئيسي للامم المتحدة في هذا المجال ، هو فتح الحدود بين كل بلاد العالم لضمان حرية الحركة ، وان رغبت دولة في استقبال المهاجرين لها ، فعليها ان لا تجبر هؤلاء على البقاء في البلاد قسراً .

هناك كثير من الايجابيات للهجرة ، الا ان هذه الايجابيات لم تستغل بدرجة كافية . فمثلاً التحويلات المالية للعمال المهاجرين الى بلدهم الام : هذه التحويلات مهمة جداً بالنسبة لكثير من البلاد العربية ، وخاصة من البلاد الغنية الى البلاد الفقيرة ، **فقد تجاوزت هذه التحويلات اجمالي المعونات الاقتصادية المقدمة في بلدان العالم** ، اي ان المبالغ المحولة وحدها تجاوزت كافة المعونات الاقتصادية . فالمشكلة الأساسية ، ان هذه التحويلات لم تستثمر بطرق عقلانية من قبل الحكومات العربية ، ومؤخراً بدأت بعض الدول تشعر بأهميتها وتحويلها الى مشروعات استثمارية اقتصادية . فالمسألة هنا مسألة سياسية وليست مسألة النوع في حد ذاته . ومن ناحية اخرى ، يمكن اعتبار ان المهاجر العربي الى اميركا يشكل ضغطاً على السياسة الامريكية والجالية العربية في أمريكا لها تأثير سياسي لا يستهان به . اذاً المشكلة سياسية اكثر من كونها مشكلة هجرة في حد ذاتها ، ويجب ان نخطط للهجرة بعقلنة نحد من سلبياتها ونعزز ايجابياتها .

○ **حافظ ستهم** : بالنسبة للبلدان المصدرة فائض العمالة ، فإن الهجرة تسهم في تخفيف حدة البطالة ، وتوفر الفرصة لشريحة من المجتمع في ان توفر لنفسها المستوى المعيشي الطبيعي ، الذي قد تحرم منها في حالة البطالة إضافة الى الازدهار الاقتصادي الناجم عن التحويلات المالية من البلدان المضيفة . ونلاحظ ان الحكومات لم تستطع الاستفادة بأحسن الطرق من الاموال التي يحولها المهاجرون خاصة بالنسبة لبلدان المغرب العربي . وهذه ظاهرة كانت غير مبرمجة أو مخطط لها . وكذلك لم تخطط الحكومات لاستثمار هذه الاموال في مشروعات اقتصادية مشتركة مع القطاع الخاص ، ولا بدّ من انشاء مؤسسات هيكلية تساعد الافراد على القيام ببرامج ومشروعات مشتركة مع الحكومة او مع بعضهم البعض . ان ما يحصل اليوم هو ان الحكومة تستخدم التحويلات في تحقيق ميزان المدفوعات لا اكثر . والملاحظ ان هؤلاء العمال لا يقومون بتحويلات اقتصادية مجدية ومهمة الا في حاجات ضئيلة . وبالنسبة لتونس مثلاً ، برهنت الدراسات أن العمال المهاجرين يساهمون بصورة خاصة في تطوير الاسكان الريفي والاسكان الحضري ، ومن كان يسكن في كوخ اصبح يسكن في



المدينة . وقد تأثرت المدن بأموال المهاجرين وشهدت تطوراً عمرانياً ضخماً .

○ **خميس طعم الله** : ان التحويلات المالية (العملة الصعبة) في الحقيقة غير موجهة نحو توفير فرص عمل جديدة او انشاء مشروعات اقتصادية تنعش الاقتصاد المحلي . لقد ساهمت الهجرة بالنسبة لأقطار المغرب في خفض البطالة بنسبة تتراوح بين ١٠ بالمائة الى ١٥ بالمائة . لكن البطالة مستمرة وفي حالة تفاقم متزايد .

ومن ناحية البلد المضيف تتسبب الهجرة في المشاكل الاجتماعية والنفسية والثقافية ومشكلات الاندماج وتدني مستوى المعيشة وعدم الاستقرار للمهاجرين في البلدان المستقبلة . وهناك التضخم المالي الذي نجم عن التحويلات في الدول المصدرة . حيث أثر هذا التضخم على الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة .

● **اسحق القطب** : هناك العديد من القضايا التي ما زالت تبحث عن حل . منها : مدى اثر الهجرة في التطوير الاقتصادي في البلدان العربية وزيادة الانتاجية . ومدى تأثير الهجرة على أنتاج الغذاء ووفرة الموارد الغذائية . والآثار الثقافية التي تنجم عن هجرة الآسيويين وغيرهم ؟ وهل ساعدت الهجرة العربية على تقريب فرص التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية ؟ وما هي الخسائر التي تلحق بالتنمية العربية بسبب هجرة العقول العربية الى جانب المكاسب التي تتحقق عالمياً ؟ وكيف يمكن ان نستثمر التحويلات المالية في المشروعات التنموية ؟ وما هي سبل توثيق الروابط بين المهاجرين وثقافتهم الاصلية (البلد الأم) لتعزيز الانتماء والولاء الوطني ؟

انتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن وافر الشكر على مشاركتكم في هذه الندوة وعلى آرائكم والقضايا التي طرحت في المناقشة . وأمل ان تكون هذه الندوة قد ساهمت ولو جزئياً . في اثارة الاهتمام في مزيد من البحث والمطالعة للمهتمين في مسألة الهجرة وأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية □



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : أغسطس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هجرة المهنيين العرب الى الولايات المتحدة

د. عباس النصراوي

استاذ الاقتصاد في جامعة فرمونت ـ الولايات المتحدة الامريكية.

ملاحظات تمهيدية

إن موضوع هجرة أصحاب المهن من الأقطار النامية، العربية منها وغير العربية، قد حظي باهتمام الباحثين والحكومات والمنظمات الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية. مع هذا، لم نتوصل بعد الى حل لهذه الظاهرة الخطيرة، وما زلنا كما كنا عليه قبل ثلاثة عقود. ثمة تفسيرات متعددة لأسباب الهجرة. وتشمل هذه التفسيرات عوامل مختلفة منها شخصية واقتصادية وسياسية ودينية واثنية، وهي تفعل فعلها في القطر الخاسر (المهاجر منه) والقطر الكاسب (المهاجر اليه) معاً في الحث على هجرة المتمهنين، ولكنها تفسيرات لا تقتصر على العوامل المذكورة. بعبارة أخرى، هناك، كما تفيد الأدبيات المكتوبة عن الموضوع، عوامل تدفع الافراد الى ترك أوطانهم وعوامل تجذبهم اليها. نجد في الجدول رقم واحد ملخصاً لعوامل الدفع والجذب هذه. ومع اننا نقر جميعاً بوجود قوى دفع وجذب، ولكن من المهم ان نشدد على أن العالم يتألف من اقطار يعتمد احدها على الآخر، وهي اقطار تختلف اختلافاً كبيراً في مستويات التطور والدخل القومي والتصنيع والتقدم التقني والموارد المكرسة للبحث والتطوير.

وانها لحقيقة واقعة من حقائق النظام الاقتصادي الدولي الحاضر أن تدفق ذوي المهن يكاد يكون باتجاه واحد، أي من الأقطار النامية الى بلدان يسود فيها اقتصاد السوق الصناعي، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

إن هذا التدفق، كما جاء في دراسة حديثة أجريت برعاية منظمة الصحة الدولية حول الموضوع، يعكس نظاماً دولياً سياسياً واقتصادياً يخضع فيه الاقتصاد الأضعف الى اولويات الاقتصاد الأقوى. وتمضي هذه الدراسة الى القول: «إن التيار... في هذا الصدد... ينشأ عن قوة دافعة في منبعه وقوة جاذبة في الطرف الآخر... بيد أنه بدون القوة الدافعة في منبع التيار، وبصرف النظر عن القوة الجاذبة في الطرف الآخر، لن يكون هناك أي تيار يذكر. اما حجم التيار الناشيء عن قوة دافعة معينة فيمكن السيطرة عليه نظرياً بواسطة صمامات في اي من طرفي مجرى التيار. غير ان عدداً قليلاً جداً من الاقطار كانت راغبة عملياً، او قادرة على

جدول رقم (١)
بعض عوامل الجذب والدفع

عوامل الجذب	عوامل الدفع
١ ـ مستوى معيشة أعلى	١ ـ عدم التطور الاقتصادي العام للقطر
٢ ـ الهوة الاقتصادية	٢ ـ ضغط الاستعمار الجديد
٣ ـ الهوة التقنية	٣ ـ عدم الاستقرار السياسي
٤ ـ راتب أعلى	٤ ـ الهوة التقنية
٥ ـ تخصيص مبالغ كبيرة للبحوث	٥ ـ قلة فرص العمل للعمال ذوي المهن والماهرين
٦ ـ أنظمة تعليمية حديثة	٦ ـ رواتب منخفضة
٧ ـ استقرار سياسي نسبي	٧ ـ تسهيلات عمل رديئة
٨ ـ فرص عمل جذابة	٨ ـ الافتقار لمساعدين في أعمال البحث
٩ ـ المجال المفتوح لوجود شركاء للعلماء	٩ ـ عدم وجود زملاء من العلماء
	١٠ ـ الافتقار للتقاليد العلمية
١٠ ـ تأثير الأسرة أو الأصدقاء	١١ ـ انعزال العلماء المحليين عن العالم الخارجي
١١ ـ مطامح شخصية وآمال عن مستقبل المهنة	١٢ ـ وسط مؤسّسي غير ملائم
	١٣ ـ مبالغ غير كافية للبحوث
١٢ ـ آمال عن استخدام معدات حديثة، باهظة الثمن عادة	١٤ ـ توقعات مستقبل المهنة
	١٥ ـ الرغبة في السفر
١٣ ـ وجود دعم عام شامل	١٦ ـ تأثير الأسرة أو الأصدقاء
١٤ ـ اعتبارات ثقافية واجتماعية	١٧ ـ الافتقار لسياسة واقعية للقوى العاملة
١٥ ـ فرصة لمزيد من التدريب المهني	١٨ ـ إجراءات الاستخدام
١٦ ـ توفر الاستخدام	١٩ ـ المركزية المفرطة
١٧ ـ صيت الدراسة في الخارج	٢٠ ـ أخطاء في التخطيط
١٨ ـ توفر موظفين ذوي خبرة للمساعدة	٢١ ـ زيادة مفرطة في تخريج المتعلمين
	٢٢ ـ اعتبارات ثقافية واجتماعية
١٩ ـ مناخ العمل	٢٣ ـ قيود على حرية البحث
٢٠ ـ توفر خيار العمل الذي يحتاج الى مؤهلات	٢٤ ـ نقص في استخدام المهارات المهنية
	٢٥ ـ الافتقار لسياسة توضع للعلم
٢١ ـ القدرة على التنقل	٢٦ ـ التفرقة على أسس اقتصادية
	٢٧ ـ عدم القدرة على التنقل

المصدر: Péter Vas-Zoltán, *The Brain Drain: An Anomaly of International Relations*, translated by Péter Tamási, translation rev. by Harvey Shenker (Leyden: Sijthoff; Budapest: Akadémiai Kiadó, 1976), pp. 41-44.

تطوير نظام فعال للسيطرة ضد أية قوى دافعة قد تكون موجودة؛ في حين أن عدداً أقل من الاقطار، هذا إن وجدت، قد نجحت في خلق وضع داخلي لا توجد فيه قوى دافعة وبالتالي لا تكون فيه السيطرة ضرورية. يترتب على هذا، إذن، ان حجم التيار يتقرر الى حد كبير بالطريقة التي تستخدم بها آليات السيطرة في الطرف الثاني من مجرى التيار القادم. وقد تبيّن هذا بوضوح من التذبذب الملحوظ في أنماط الهجرة الخاصة بالقوى العاملة والمتجهة عموماً الى أقطار الرفاهية في العالم. يمثل تذبذب كهذا استجابة للقوانين المتغيرة في تلك الأقطار بشأن دخول الأجانب؛ والقوانين

المتغيرة تعكس، بدورها، التغيرات في سوق العرض والطلب الخاص بالقوى العاملة»[١].

وتمضي دراسة منظمة الصحة العالمية فتحدد محنة الاقطار النامية على النحو التالي:

«كانت الفترة منذ الحرب العالمية الثانية هي كذلك فترة تحرير سياسي في العالم الثالث: فقد ظهرت للوجود اكثر من ثمانين دولة جديدة، وتحرر اكثر من بليون نسمة من الاستعمار. ولكن الاستقلال السياسي لم يحرر تلك الشعوب بصورة آلية من الاعتماد الاقتصادي على الاقطار الغنية، ذلك الاعتماد الذي تضرب جذوره في منظومة المؤسسات الدولية والتي اوجدتها الاقطار الصناعية لغرض توفير الترقية والحماية للرفاه وأساليب الحياة التي تعودت عليها مجتمعاتها، والتي أسهم فيها العالم الثالث بحكم الضرورة إسهاماً كبيراً»[٢].

وفي حين ينبغي على المرء ان يقر بوجود قوى شديدة في المنطقة العربية، من شأنها أن تدفع ذوي المهن الى ترك أوطانهم، ولكن يجب التشديد على أن الولايات المتحدة الامريكية استخدمت نظامها القانوني بشكل متعمد لتحريض ذوي المهن تحريضاً نشطاً لكي يتركوا أوطانهم في العالم الثالث، فيغادروا اقطارهم النامية الى جهات أخرى. ومن المناسب، هنا، أن نقدم تلخيصاً مختصراً للقوانين الأمريكية الخاصة بهذا الموضوع، وكيف جرى تشريعها لتحقيق هذا الغرض. لم يكن هناك قبل سنة ١٨١٩ تقييد يذكر على دخول المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية. كانت هذه السياسة تعتبر ضرورية بالنظر للحاجة العظمى للعمال لتنمية القارة الأمريكية، وتوسيع بنائها، وتوطيد اركانها. ومع أن اغلبية المهاجرين خلال القرن التاسع عشر جاءت من أوروبا، فقد دخل كذلك عدد كبير نسبياً من الصينيين. ولغرض المحافظة على التجانس الاثني، الأوروبي بالأساس، للمجتمع الأمريكي، صدر في سنة ١٨٨٠ أول قانون لاستبعاد الصينيين من دخول البلاد والمسمى Chinese Exclusion Act.

وكان هذا القانون واحداً من قوانين متعددة مشابهة صدرت في هذا الشأن. وفي ١٩٠٧ عقدت مع اليابان اتفاقية من النوع الذي يسمى عرفاً «اتفاقية الجنتلمان» منعت بموجبها الهجرة اليابانية الى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٩٢١ شرّع قانون نظام الحصص Quota Act ثم تلاه في ١٩٢٤ قانون الهجرة الذي شدد على تفضيل المهاجرين الأوروبيين. ومن المثير للاهتمام ان نشير الى ان الصين كانت حتى ١٩٥٢، وبعد أمد طويل من إلغاء قانون استبعاد الصينيين من دخول الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تتمتع بحصة قدرها مائة مهاجر فقط، كما كانت حصة اليابان في ذلك التاريخ تبلغ ١٨٦ مهاجراً. وعلى نقيض هذا أعطيت بريطانيا حصة تبلغ ٦٥٣٦١ لم يستخدم منها إلا ٤١٠٠٠[٣].

إن بروز الولايات المتحدة الامريكية في فترة ما بعد الحرب بصفتها الدولة العظمى الرئيسية ذات اكبر اقتصاد في العالم، تطلب إجراء تغيير في النظام القانوني الامريكي بشأن الهجرة الأجنبية. اخذ التأكيد ينصب، في المرحلة الجديدة الخاصة بالحاجات المتغيرة للقوى العاملة، على تشجيع مجيء ذوي المهن الأجانب. وقد حدث أول تغيير رئيسي في سياسة الولايات المتحدة الامريكية نحو القوى البشرية المهنية من الاجانب في سنة ١٩٤٦ باصدار قانون فلبرايت Fulbright الذي نص على منح معونة تعليمية للطلاب الاجانب للدراسة في الولايات المتحدة،

(١) Alfonso Mejia, Helena Pizurki and Erica Rayston, *Foreign Medical Graduates: The Case of the United States* (Lexington, D.C.: Heath and Co., 1980), p. 65.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٣) انظر: Tai K. Oh, *The Asian Brain Drain: A Factual and Casual Analysis* (San Francisco: R. and E. Research Associates, 1977), p. 3.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٨٧

وللطلاب الامريكيين للدراسة في الخارج، وللطلاب الاجانب للدراسة في معاهد امريكية في الخارج مثل الجامعة الأميركية في بيروت. إن هذا القانون، وهو لا يـزال نافـذ المفعول اليوم، كان مسؤولاً كذلك عن برامج التبادل الضخمة التي تشجع البحاثة الاجانب على قضاء بعض الوقت في الولايات المتحدة الامريكية، والبحاثة الامريكيين على قضائه في الخارج. وباختصار، فإن قانون فلبرايت خلق مجموعة جديدة من الروابط المهنية استمد الاقتصاد الامريكي منها منافع كثيرة، وذلك بتوفير الفرص لذوي المهن للهجرة الى الولايات المتحدة. إن الحاجة لذوي المهن الاجانب لتلبية متطلبات الاقتصاد الأمريكي قد انعكست كذلك في إصدار قانون الهجرة والجنسية لسنة ١٩٥٢. ادخل هذا القانون عنصراً آخر من عناصر التفضيل في نظام الحصص لصالح طالبي الهجرة من ذوي التعليم العالي او القدرات الاستثنائية.

أما التحول الرئيسي فقد حدث في أواخر الخمسينات في أعقاب إطلاق الاتحاد السوفياتي لمركبة الفضاء سبوتنك. فقد أدرك الامريكيون ان الاتحاد السوفياتي يملك قدرة علمية هائلة مما أضطر واضعي السياسة الامريكية الى البدء بزيادة كبرى في المصروفات العامة في حقول الفضاء والنمو الصناعي والدفاع والتعليم والبحث والتطوير. إن هذه الزيادة خلقت بدورها طلباً اكبر على ذوي المهن، بحيث جرى تجاهل نظام الحصص لصالح السماح لعدد كبير من المتهنين الأجانب بالدخول كمهاجرين او بتغيير مركزهم القانوني بجعلهم مهاجرين. ويكفي ان نقول إن من بين الـ ٢,٢ مليون آسيوي دخلوا بين ١٩٤٧ و١٩٦٥ كان ١٧ بالمائة منهم تقريباً من ذوي المهن، أما في سنة ١٩٦٥ وحدها فقد كانت النسبة ٢٢ بالمائة. إن التغيير في تركيب المهاجرين حفز احد المراقبين الى القول في ١٩٥٨:

«إن الهجرة الدولية في الخمس عشرة سنة الاخيرة تمثل صورة مختلفة جداً عن نمط القرن التاسع عشر. فبدلاً من الهجرة العمالية الكبيرة... يتصف المشهد الآن بهجرة النخبة من ذوي المهن ويتكوين رأس المال على قاعدة العلم»[٤].

إن الشح المستمر في القوى البشرية من ذوي المهن دعا الولايات المتحدة الامريكية لاجراء تغيير آخر في قوانينها لتشجيع مجيء المزيد من ذوي المهن الأجانب. فقد الغى قانون الهجرة والجنسية لسنة ١٩٦٥ نظام الحصص القائم على بلد المنشأ، واحل محله نظام يؤكد على الإنجاز التربوي والمهارات. أوجز أحد التقارير الصادر عن لجنة تابعة للكونغرس الأمريكي نصوص القانون الصادر في ١٩٦٥ كما يلي:

«ينص القانون على الإلغاء التدريجي، على مدى ثلاث سنين، للحصص القائمة على بلدان المنشأ، وتطبيق فئات مفضلة جديدة من المهاجرين محدودة العدد، ولا تفريق بينها بالنسبة لطالبي الهجرة من أي مكان من نصف الكرة الشرقي. ومن بين الفئات الجديدة من الهجرة المسموح بها، صنف يتكون من سبعة عشر الف شخص محجوز للعلماء وغيرهم من ذوي المهن المؤهلين تأهيلاً عالياً وأفراد اسرهم...»[٥].

حدث التغيير الأخير في قوانين الهجرة لتشجيع هجرة ذوي المهن الأجانب في ١٩٦٨ حين الغي نظام الحصص القائم على بلدان المنشأ إلغاء تاماً، باستثناء عدد لا يتجاوز عشرين ألفاً من المهاجرين سنوياً كسقف للهجرة من أي قطر من أقطار العالم لا يجوز تخطيه.

أوجد القانون الجديد صنف تفضيل خاصاً لذوي المهن (التفضيل الثالث) ولاولئك...

«الذين سينفعون كثيراً، من جراء قدرتهم الاستثنائية في العلوم أو الفنون، الاقتصاد القومي أو المصالح الثقافية أو الصالح العام للولايات المتحدة في المستقبل. ويشير أحد الجداول الادارية التفصيلية الى أن الافراد الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه من الولايات المتحدة أو من معاهد أجنبية مضاهية، أو الأفراد من ذوي الخبرة أو من الذين يجمعون بين الخبرة والتحصيل الدراسي مما يعادل مثل تلكما الدرجتين العلميتين في حقول الحسابات والمحاسبة القانونية وهندسة الفضاء والعمارة والهندسة الكيماوية والكيمياء والهندسة المدنية والتغذية والهندسة الكهربائية والهندسة الالكترونية والهندسة الصناعية والرياضيات والهندسة الميكانيكية والمعادن وهندسة المعادن والهندسة النووية والتمريض والصيدلة والعلاج الطبيعي والفيزياء، يمكن إدخالهم في صنف التفضيل الثالث»[٢].

اولاً: النتيجة الناشئة عن هجرة ذوي المهن

أحدثت التغييرات الجارية في سياسة الهجرة للولايات المتحدة الامريكية والخاصة باجتذاب عدد كبير من ذوي المهن، آثاراً اجتماعية واقتصادية واسعة بالنسبة للاقطار العربية التي أخذت تفقد أصحاب المواهب من أبنائها. إن تلك التغييرات قد حدثت في وقت كانت معظم الأقطار العربية تمر بمرحلة بلوغها لاستقلالها السياسي، وتحاول ان تمضي في سبيلها على درب التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي ايضاً. ولكن كان لفتح فرص الاستخدام في الاقتصاد الأمريكي من الأثر ما أربك عملية التنمية الاقتصادية وشوّهتها. ولا يحتاج الأثر المربك الناشىء عن هجرة المتمهنين على التنمية وتخطيط القوى البشرية والسياسات التعليمية الى تأكيد. فقد وجدت السلطات الوطنية نفسها في وضع تواجه نتائج سياسية وضعت خارج حدودها، ومن لدن أكبر اقتصاد في العالم وأكثره تقدماً. وتفاقم الارتباك في سياسة تخطيط القوى البشرية في الأقطار العربية، وذلك لأن هذه الاقطار كانت ترسل خيرة تلاميذها للتزود من برامج الدراسات الجامعية والعليا. ويفيد ما لدينا من برهان أن هؤلاء التلاميذ ألفوا أكبر مجموعة كانت تتم منها فعلاً الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظهرت، اضافة الى الآثار السياسية والاجتماعية للهجرة، آثار اقتصادية لها كذلك. أولاً، إن هجرة ذوي المهن تنحو، كما نوّهنا سابقاً، إلى تشويه عملية التنمية الاقتصادية وارباكها وذلك باجبار المخططين الاقتصاديين وغيرهم من واضعي الخطط للقوى البشرية على أن يأخذوا في عين الاعتبار أثر الجذب الآتي من الاقتصاد الامريكي. ثانياً، ان مجرد النقص الحاصل في جماعة المتمهنين الصغيرة أصلاً، والذي لا يمكن تعويضه في المدى القصير، كان له أثر من شأنه إبطاء معدل النمو الاقتصادي الذي كان يمكن بلوغه لولا خروج المتمهنين. إن حجم الناتج المفقود بسبب الهجرة سيكون بالطبع اعظم لو أخذنا بنظر الاعتبار قيمة المضاعف في أي قطر بعينه.

والطريقة الأخرى لتخمين الخسارة الاقتصادية هي قياس كلفة التكوين الرأسمالي الخاص بالانسان الذي استثمر في إعداد هؤلاء المتمهنين. وتشمل هذه الكلفة ليس فقط المصروفات الفعلية المترتبة على عملية الدراسة والتدريب، بل تشمل ايضاً الكلفة التي ترتبت على المجتمع في تنشئة هؤلاء الأفراد، وفي تولي أمورهم. أما الطريقة الثالثة لتخمين الخسارة الاقتصادية الواقعة على الأقطار العربية فهي تقدير كلفة الفرصة المقتنصة من الأقطار الأخرى، كالولايات المتحدة الامريكية، والتي كانت ستتحملها لولا هجرة المتمهنين اليها. من المعروف، مثلاً، أن حوالى ربع الأطباء في الولايات المتحدة مولودون في اقطار أخرى، وتلقوا تعليمهم الطبي خارج الولايات

المتحـدة الامريكيـة. ومن نافلـة القول ان الـولايات المتحـدة كانت ستتحـمل كلفة تقدر بمليارات الدولارات لاعداد ما يساوي ربع أطبائها في كليات الطب الأمريكية.

في دراسة اجرتها انكتاد سنة ١٩٧٩ عن نقل التقنية المعاكس، ثم وضع تقديرات لما سمتـه انكتاد «القيمة الرأسمالية المنسوبة [للموضـوع] Imputed capital value» عن المهارات الخـارجة من الاقطار النامية الى ثلاثة أسواق صناعية هي أسواق الولايات المتحدة وكنـدا والمملكة المتحـدة

جدول رقم (٢)

مقادير القيمة الرأسمالية المنسوبة الخاصة بخروج المهارات من الاقطار النامية الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمملكة المتحدة، ١٩٦١ ـ ١٩٧٢

القطر المهاجر اليه والاصناف المهنية	عدد المهاجرين الماهرين (١)	القيمة الرأسمالية المنسوبة للمهاجر الواحد (بالاف الدولارات) (٢)	مجموع هذه القيمة (١)×(٢) (بملايين الدولارات) (٣)
الولايات المتحدة الامريكية (١٩٦١ ـ ١٩٧٢)	٩٠١٩١	٣١٣	٢٨٢٣٣
مهندسون	٤٣٤٦٤	٢٢٧	٩٨٨٩
علماء	٢٩٤٦٤	١٩٨	٣٨٥٠
اطباء	٢٧١٠٠	d ٥٣٥	١٤٤٩٤
كندا (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢)	٥٦٥٩٨	١٦٩	٩٥٥٦
مهندسون	٦٣٧٧	٢١٣	١٣٥٨
علماء	٣٣٩٤	٢١٤	٧٢٨
اطباء	٤٠٤٩	٣٨٥	١٥٦٠
اخرون	٤٢٧٧٨	١٣٨	٥٩١٠
المملكة المتحدة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٢)	٨٤٠٤٠	٥٥	٤٦٠٣
مهندسون	٦٧٣٥	٦٣	٤٢٥
علماء	٢٤٩٠	٦٤	١٦٠
اطباء	١٥٦٥٥	٦٨	١٠٧٣
اخرون	٥٩١٦٠	٥٠	٢٩٤٥
المجموع العام	٢٣٠٨٢٩		٤٢٣٩٢
المعدل السنوي	١٩٢٣٦		٣٥٣٣

المصـدر: United Nations Conference on Trade and Development, *The Reverse Transfer of Technology: A Survey of its Main Features, Causes and Policy Implications* (New York, UN, 1979), p. 15.

لثلاث مجموعات من ذوي المهن، هم المهندسون والعلماء والأطباء. وقد وجدت الدراسة ان القيمة الراسمالية المنسوبة لكل طبيب مهاجر الى الولايات المتحدة الامريكية، تبلغ ٥٢٥,٠٠٠ دولار للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢؛ وانها تبلغ بالنسبة لكندا ٢٨٥,٠٠٠ دولار، وتبلغ بالنسبة لانكلترا ٦٨,٠٠٠ دولار[٧]. ويتضح من الجدول رقم(٢) أن هذه الاقطار الثلاثة وحدها تمكنت من اجتذاب ١٩,٢٣٦ ممتهناً في السنة خلال الفترة المذكورة (من ١٩٦١ الى ١٩٧٢) أو ما مجموعه ٢٣٠,٨٢٩ ممتهناً ذهب ٣١ بالمائة منهم الى الولايات المتحدة الامريكية. وقدرت مجاميع القيمة الراسمالية المنسوبة للفترة ذاتها بمبلغ ٤٢,٤ مليار دولار اي بمعدل سنوي مقداره ٣,٥ مليارات دولار. كما وجدت الدراسة أخيراً أن مبلغ الـ ٤٢,٤ مليار دولار المذكور يمثل ٥٢ بالمائة من صافي ما ورّدته الاقطار الثلاثة للاقطار النامية.

١ ـ هجرة ذوي المهن العرب الى الولايات المتحدة: بعض النتائج الأولية

يقدم الجدول رقم (٣) بيانات عن اتجاهات هجرة ذوي المهن العرب الى الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤. ومن المناسب ان نقول كلمة هنا قبل محاولة تحليل هذه البيانات. يلاحظ أن جميع البيانات قد قدمتها دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية من مصادر غير منشورة. وينبغي التشديد على ان هذه البيانات تغطي فترة طويلة جداً كالفترة المذكورة لذلك نجدها غير شاملة، إذ لم ترتب بيانات سنتي ١٩٨٠ و١٩٨١ بجداول تفصيلية، وغير متسقة بالنسبة للأصناف المهنية. أما الجدول رقم (٣ أ) فيقدم ما يستدل به تفصيلاً عن المقصود بالمجموعات المهنية المختلفة.

والعيب الآخر والاهم جداً هو ان بيانات الهجرة تستند الى بلد الإقامة الأخير الذي قد يكون أو لا يكون هو بلد المنشأ. لذا فإن مصرياً أو عراقياً من ذوي المهن يدخل الولايات المتحدة من كندا أو من المملكة المتحدة لا يعتبر مهاجراً من مصر أو العراق. فالبيانات تقلل بهذا المقدار من حجم ظاهرة هجرة المتمهنين. وقد وجد أن مدى هذه المشكلة خطير جداً. وهكذا اتضح من دراسة منظمة الصحة الدولية المشار اليها آنفاً أن نسبة ٢٢ بالمائة من الأطباء الذين دخلوا الولايات المتحدة كمهاجرين في سنة ١٩٧٢ لم يولدوا في البلد الذي اعلنوا انه بلد إقامتهم الدائمة الأخير. اما بالنسبة لكندا فقد وجدت الدراسة ذاتها أن ما يربو على ٥٠ بالمائة من الأطباء قد ولدوا في قطر آسيوي وأن ثلثي القادمين من المملكة المتحدة قد ولدوا في قطر آسيوي كذلك. إن هذه الظاهرة التي سمتها منظمة الصحة العالمية ظاهرة «محطة الطريق» شملت فيما اتضح من الدراسة نسبة ٥٠ بالمائة من الاطباء المصريين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٢.

ومع وجود هذه التحفظات وربما وجود غيرها ايضاً يمكن ان نتبين من الجدول رقم (٣) أن ما لا يقل عن ٣١,٦٩١ شخصاً من ذوي المهن قد هاجروا في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤ من الدول الاعضاء في الجامعة العربية الى الولايات المتحدة الامريكية. وقد تزايد تيار هجرة هؤلاء المتمهنين زيادة كبرى خلال عقد الستينات من مجرد ١٤٨ شخصاً في سنة ١٩٦٠ الى ٢٩٢٤ شخصاً في

(٧) United Nations Conference on Trade and Development, *The Reverse Transfer of Technology: A Survey of its Main Features, Causes and Policy Implications* (New York: U.N., 1979), p. 15.

جدول رقم (٣)

الوطن العربي: المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب صنف المهنة

السنة	مجموع المهنيين	أطباء	ممرضات	صيدليون	علماء طبيعيون	علماء الرياضيات والكمبيوتر	مهندسون وفنيون	محامون وقضاة	مدرسو الكليات	مدرسون آخرون واستشاريون	علماء اجتماع	متخصصون بالتقنيات	الفنانون	كتاب وصحفيون ورجال رياضة وفنية	المدراء الاداريون	العاملون في الحقل الاجتماعي
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
١٩٦٠	١٤٨	٣٠	١٤	٩	٨	٣	٦٩	-	١٢	-	-	-	-	٣	-	-
١٩٦١	٢٥٢	٢٧	١٧	٢٥	٢١	-	٤٢	٣	٨	٥٤	١٠	١	-	٢٢	١٣	١٩
١٩٦٢	٣٦٠	٣٣	٢٦	٣١	٢٢	٢	٧٩	-	٢٤	٦٥	١٦	٣	٣	٣١	٢٨	٧
١٩٦٣	٣١٤	١٩	١٥	٢٤	٣٠	٣	٩٩	-	١٩	٥١	١٠	٥	١	٢٦	١٨	١
١٩٦٤	٣٩٥	٤١	١٦	٣١	٢٦	١	١٠٥	٥	١٩	٧٩	١١	٣	٣	٢٩	١٤	١٢
١٩٦٥	٣٩٤	٣١	١٩	١٧	٢٦	١	١٠٠	١	٢٧	٦٧	١١	٧	٤	٤١	٣٣	٩
١٩٦٦	٥٩١	٥٩	٢١	٧١	٣٧	١	١٠٦	٢	٤٠	١٠٠	١٩	٥	٢	٥١	٦٠	٣٧
١٩٦٧	٨٩٧	١١٥	٤٧	٦٦	٥٣	٢	١٩١	١	٧٤	١٤٢	٢٨	٦	١٢	٦٩	٨	٧٨
١٩٦٨	١٠٢٠	١٠١	٣٢	٨٩	٦٣	٩	٢٩٩	٢	٥٣	١٥٨	٢١	٦	١٢	٨٥	٨٥	١٥
١٩٦٩	١٩٩١	١٧٣	٦١	١٥٣	١٦٦	١	٥١٨	٢٥	١٠٥	٢٥٩	٤٥	١٣	٣٧	١٤١	٢٧٦	١٨
١٩٧٠	٢٩٣٤	٢٣٧	٧٩	٢٠٢	٢٦٤	٤	٧١٧	٣٧	١٠٤	٢٥٨	٦٤	٢٣	٦٨	١٥٦	٦٠٣	١٨
١٩٧١	٢٠٩٣	٢٠٦	٦٦	١٨٦	١٥٩	١	٣٩١	٢٨	٩٥	٢٦٩	٦٦	١١	٣٣	١٢٩	٤٢٩	١٤
١٩٧٢	١٦٢٨	٢٧٧	٩٢	٩٤	١٢٣	-	٢٨٦	٢٣	٩٢	٢٤٧	٣١	١٢	٢٥	٢٨	٢٦٤	٣٤
١٩٧٣	١٣٦٦	٣٢٥	٩١	٩١	٥٩	-	٢٨٩	١١	٦٦	١٦٨	٤	٢٠	٢٩	٣٦	١٤٧	٤٥
١٩٧٤	١٢١٥	٢٩١	١٣٠	٣٤	٤٠	١١	٢٤٤	١٢	٦٧	١٠٩	٢٢	١١	٢٤	٨٦	١٣٧	٥٢
١٩٧٥	١٣٧٠	٣٠٩	١٣٤	٣٣	٤٤	٩	٢٤٨	٨	٥٨	١٤٧	١٣	١١	١٥	٧٥	١٢٣	٥٣
١٩٧٦	١٣٩٨	٤٢٦	١١٥	٢٢	٣٦	٢٢	٢٧٥	١٥	٤٤	١٤٦	١٦	١٠	٢٠	٦٥	١٢١	٦٥
١٩٧٧	١٨٠١	٥٢٧	١٢٩	٢٧	٤١	١٨	٣٦٣	١٩	٦٥	٢٢٣	١٩	٨	١٩	٩٥	١٨٣	٦٥
١٩٧٨	١٥٢٦	٢٩٩	٨٣	٣٠	٦٢	٢٦	٣٢٧	٢١	٣٥	٢٤٣	١٦	٧	١٤	١٠١	٢٠٤	٥٨
١٩٧٩	١٥٠٩	٢٥٦	٧٢	٣٦	٦١	٢٤	٣٨٥	٦٤	٦٨	٢١٤	١٤	١١	٢٩	١١٥	٢٥٦	٦٤
١٩٨٠	١٥٠٩	٢٥٦	٧٢	٣٦	٦١	٢٤	٣٨٥	٦٤	٦٨	٢١٤	١٤	١١	٢٩	١١٥	٢٥٦	٦٤
١٩٨١	١٤٠١	٢٥٩	٦٠	٤٣	٦٧	٤٦	٣٦٥	١٦	٧٧	١٦٤	١٤	٢	٢٨	٨٢	١٤٩	٢٩
١٩٨٢	١٤٠١	٢٥٩	٦٠	٤٣	٦٧	٤٦	٣٦٥	١٦	٧٧	١٦٤	١٤	٢	٢٨	٨٢	١٤٩	٢٩
١٩٨٣	١٧٣٠	١٥٥	٥٠	٢٦٦	٥٩	٢١	٤٠٣	١٩	١٠٠	١١٧	-	٣	٢١	٦٨	٤٦١	٣٧
١٩٨٤	٢٢٢٢	١٥٥	٥٠	٣٠٠	٤٨	١٥	٤١٠	١٩	٩٩	١٨٠	١٢	٧	٣٠	٧٦	٧٩٥	٢٦
المجموع	٣١٦٩١	٤٨٦٦	١٥٥٦	١٨٧٩	١٦٣٣	٢٩٠	٧٠٦٦	٤٢١	١٤٩١	٣٩٣٨	٤٩٠	١٩٨	٤٧٦	١٧٦٧	٤٨٢٨	٧٧٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: من بيانات سنوية غير منشورة تنظمها دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية.

ملاحظة: لم تنظم الدائرة المذكورة بيانات لعامي ١٩٨٠ و١٩٨١. استخدمت ارقام عام ١٩٧٩ لعام ١٩٨٠ وارقام عام ١٩٨٢ لعام ١٩٨١. لم تجدول الدائرة الأطباء والمرضات لعام ١٩٨٣ استخدمت ارقام ١٩٨٤ عوضاً عنها.

سنة ١٩٧٠. على أنه ينبغي التشديد على أن نسبة عدد المهاجرين في النصف الأول من الحقبة المذكورة وان كانت أعلى بكثير منها في النصف الثاني ولكن العدد الفعلي للمهاجرين كان أعلى بكثير في النصف الثاني منه في النصف الأول. وهكذا فبينما غادر ١٢,٢١٣ من ذوي المهن الى الولايات المتحدة في النصف الأول من تلك الحقبة نجد أن ١٩,٠٠٠ منهم قد غادروا اليها في النصف الثاني. وبعبارة أخرى فإذا كان ما يقرب من ٣٩ بالمائة من المهاجرين قد غادروا الوطن العربي بين ١٩٦٠ و١٩٧٢ فإن اكثر من ٦١ بالمائة من ذوي المهن غادروا الى الولايات المتحدة الأمريكية بين ١٩٧٢ و١٩٨٤. ومن النتائج الابتدائية التي يمكن استخلاصها من هذه الظاهرة هي أنه كلما زاد عدد ذوي المهن الذين يدربون في الوطن العربي زاد حجم عدد من يخسره منهم بالهجرة،

جدول رقم (٣ ا)

ايضاحات عن الجدول رقم (٣)

رقم العمود	الايضاحات
٢ ـ مجموع ذوي المهن	المجموع الكلي لكافة ذوي المهن المجدولين في الاعمدة من (٣) الى (١٧)
٣ ـ الاطباء	اطباء وجراحون واطباء اسنان
٥ ـ ذوو المهن الصحية	خبراء التغذية، صيادلة، اختصاصيون في الطب وطب الاسنان، معالجو العمود الفقري يدوياً، اطباء العظام، اطباء العيون، البياطرة
٦ ـ علماء الطبيعة	كيماويون فيزيائيون، رياضيون (لسنين معينة)، علماء الاحياء وعلماء الزراعة
٨ ـ مهندسون وفنيون	مهندسون كيماويون، مدنيون، ميكانيكيون، صناعيون، كهربائيون، فضائيون، معدنيون، وخبراء في المبيعات. تشمل هذه المجموعة الطيارين وعمال الراديو والفنيين الكهربائيين والالكترونيين، والرسامين الهندسيين والمخمنين
١٠ ـ مدرسو الكليات	اساتذة الكليات والجامعات في الفروع كافة
١١ ـ مدرسون آخرون ومستشارون	معلمو المدارس الابتدائية والثانوية في الفروع كافة وكذلك المستشارون المدرسيون
١٢ ـ علماء الاجتماع	اقتصاديون، علماء النفس، علماء السياسة... الخ
١٥ ـ الكتّاب، الفنانون، الرياضيون البدنيون	ويشمل الموسيقيين ومعلمي الموسيقى والمصممين ومحرري الصحف
١٦ ـ المدراء الاداريون	إداريون، مدراء حقول زراعية وغير زراعية، محاسبون، مدققون قانونيون
١٧ ـ العاملون في الحقل الاجتماعي	عاملون في حقل رعاية الصالح العام، وفي الحقل الديني

وهذا عامل يجب أن يحسب له حساب، بالطبع، في سياسة التخطيط الخاصة بالقوى البشرية.

يستحق الهيكل الذي يؤلف بنية المتهنين المهاجرين أن نبدي بشأنه بضع ملاحظات. إن الأشخاص الذين درسوا المهن الصحية والهندسة والتكنولوجيا يؤلفون ٤٨ بالمائة من المجموع.



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : أغسطس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فإذا أضفنا الى هؤلاء اولئك الذين صنفوا كمدراء إداريين فسترتفع النسبة الى ٦٣ بالمائة. بعبارة أخرى يمكن القول ان حوالى ثلثي المهاجرين ينتمون الى أصناف من القوى البشرية التي هي جوهرية جداً في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

والملاحظة الأخرى هي أن أكثرية المتهنين جاءت من خمسة أقطار هي مصر ولبنان والأردن وسورية والعراق. هذه الأقطار الخمسة تمثل ٨٢ بالمائة من جميع المتهنين المهاجرين، و٨٤ بالمائة من الأطباء، و٨٢ بالمائة من المهندسين و٨٢ بالمائة من المدراء الإداريين.

ومع أن عدد ذوي المهن العرب قليل نسبياً بالنسبة لحجم القوى البشرية الامريكية، ولكن المهاجرين منهم يؤلفون عنصراً مهماً في الموارد البشرية لبلدانهم وخسارة خطيرة لها. إن عدد الأطباء المصريين في الولايات المتحدة هم حوالى ٣ بالمائة من الأطباء في مصر. أما النسب المقارنة للأقطار الأخرى فهي ٣,٤ بالمائة بالنسبة للعراق و١٣ بالمائة للأردن و١٦ بالمائة لسورية و٤٥ بالمائة للبنان.

ينبغي أن نتذكر ان هذه الأرقام تنحو الى التقليل من الخسارة الفعلية الواقعة وذلك من جراء عامل «محطة الطريق» المشار اليه آنفاً.

من المهم كذلك ان نشير الى ظاهرة أخرى ينبغي أن تثير اهتماماً كبيراً، أو كان يجب لها أن تثيره، وهي ظاهرة انعكاس الاتجاه. يمكننا ان نتبين من الجدول رقم (٣) أن عدد ذوي المهن العرب الذين هاجروا الى الولايات المتحدة قد بلغ ذروته في سنة ١٩٧٠ فوصل الى ٢٩٣٤ ممتهناً. وتناقص العدد في السنين الخمس التالية ثم استأنف تصاعده ليصل الى ٢٢٢٢ ممتهناً في ١٩٨٤ وهو أعلى ثاني رقم في عشرين سنة.

لا توجد تفسيرات جاهزة لهذا اللغز، فالفترة منذ ١٩٧٤ قد شهدت ما يمكن وصفه بمعدل سريع للنمو الاقتصادي أو على الأقل معدل سريع للانفاق في أجزاء عديدة من المنطقة العربية. حدث هذا الانعكاس في الاتجاه كذلك في وقت وجدت فيه أقطار عربية متعددة أن من الضروري لها جلب ذوي المهن الاجانب بأعداد كبيرة من خارج المنطقة العربية.

٢ ـ القيمة الراسمالية المنسوبة لخروج ذوي المهن العرب

في بيانات انكتاد الواردة في الجدول رقم (٢) قدرت القيمة الراسمالية المنسوبة بمقدار ٥٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي لكل طبيب مهاجر و٢٢٧,٠٠٠ دولار لكل مهندس و١٩٨,٠٠٠ دولار لكل عالم في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢. كما قدرت تلك القيمة بمقدار ١٣٨,٠٠٠ دولار لجميع المهارات الأخرى. فإذا طبقنا هذا على هجرة المهارات العربية الى الولايات المتحدة الأمريكية، نجد ما يلي:

يتضح من هذه الأرقام ان مقدار ما انتقل من رأس المال من المنطقة العربية الى الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ ما يربو على سبعة مليارات من الدولارات في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤، أي بمعدل سنوي مقداره ٢٨٠ مليوناً من الدولارات الامريكية.

صنف المهنة	عدد الماهرين المهاجرين	القيمة الراسمالية المنسوبة لكل مهاجر (بالاف الدولارات)	مجموع هذه القيمة (بملايين الدولارات)
اطباء	٨٤٦٦	٥٣٥	٢,٦٠٣
مهندسون	٧٠٦٦	٢٢٧	١,٦٠٣
علماء	١٦٣٣	١٩٨	٣٢٣
اخرون	١٨١٢٦	١٣٨	٢,٥٠١
المجموع	٣١٦٩١	—	٧,٠٣٢
المعدل السنوي	١٢٧٧	—	٢٨٠

ثانياً: عودة ذوي المهن العرب: بعض المقترحات

إن اية مناقشة لمقترحات خاصة بتشجيع التباطؤ في عملية هجرة ذوي المهن العرب، أو عكس اتجاه هذه الهجرة، يجب أن تأخذ بالاعتبار عدداً من القوى البنيوية المهمة في النظام الاقتصادي العالمي. إن نزوح الادمغة، ابتداء، هو في التحليل النهائي ظاهرة سياسية تعكس قوى الجذب في الأقطار الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية. وهذه الظاهرة ذات اهمية خاصة بسبب طبيعتها الانتقائية، نظراً لأنها تركز على شريحة من القوة العاملة مدربة جداً وماهرة جداً، وقد استثمرت في إعدادها مليارات الدولارات على مدى السنين. ويجدر بنا أن نذكر بحقيقة مفادها أن نزوح الادمغة يمثل تياراً يجري في اتجاه واحد من الاقطار العربية الى الاقطار الصناعية. وقد امسى نزوح الادمغة شيئاً ضخماً، واكتسب قوى محركة خاصة به. بيد أن عملية النزوح تدار من قبل الاقطار الصناعية بواسطة أجهزتها القانونية والادارية. يشمل ذلك البعثات الدراسية والزمالات الدراسية، برامج التدريب، برامج قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتبادل الاساتذة، وبرامج تدريبية تضم أناساً متعددي الجنسيات.

والعامل المساعد الآخر والاهم في ظاهرة هجرة ذوي المهن، هو تدفق الطلاب العرب على الولايات المتحدة الامريكية طلباً للتدريب المكثف العالي المهارة. يكوّن هؤلاء الطلاب، كما ذكرنا سابقاً، اهم مجتمع تستمد منه الولايات المتحدة الامريكية المتهنين المهاجرين. وهؤلاء إما انهم هاجروا بعد إكمال برامجهم الدراسية مباشرة في الولايات المتحدة أو بعد قضاء بعض الوقت في اوطانهم. من الجدير بالذكر في هذا الصدد ان عدد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة في ١٩٣٨/ ١٩٣٩ كان مقداره ٦٠٠٤ طلاب ولكن ١٩٥ طالباً منهم فقط اي ما يساوي ٣ بالمائة كان مشمولاً ببرنامج تبادلي. وبحلول سنة ١٩٦٦ قفز الرقم الى ١٠٠,٢٦٢ طالباً، منهم ستون ألفاً كانوا مشمولين بنوع أو آخر من البرامج التبادلية[٨]. ومن الجدير بالذكر كذلك ان ما يناهز ٤٣

(٨) انظر: Péter Vas-Zoltán, *The Brain Drain: An Anomaly of International Relations*, translated =



بالمائة من العلماء المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية. في سنة ١٩٦٧ وحدها كانوا من الطلاب الذين سمح لهم بتعديل السمة التي يحملونها من سمة طلاب الى سمة مهاجرين. وبالنسبة لبلد كالهند، كان معدل العلماء المهاجرين الذين عدلوا سماتهم على ذلك النحو كبيراً إذ بلغ ٧٥,٤ بالمائة في تلك السنة[٩].

وماذا بشأن عوامل الدفع وعلاقتها بعودة محتملة للمهاجرين من ذوي المهن؟ هذه العوامل لا تقل اهمية بالطبع عن عوامل الجذب. وسواء أكان السبب وراء الهجرة هو عدم الاستقرار السياسي، أو قلة الاحترام، أو انخفاض المرتّب، أو الافتقار للحرية الفكرية والشخصية، هناك عوامل يجب اخذها بالاعتبار عند وضع الخطط لتشجيع العودة الى الأوطان. ومع أن عدداً من الأقطار العربية قد حاولت تقديم حوافز لأبنائها المهاجرين من ذوي المهن لعودتهم اليها، ولكن خططها لم تصب نجاحاً.

اما ما هو الاقتراح او الاقتراحات التي يمكن تقديمها، فإن من الضروري للجواب عن ذلك ان ننظر في اغراض السياسة المطلوبة. بعبارة اخرى، ينبغي ان نسأل هل ان الاقطار العربية معنية بالتوقف التام في نزوح الأدمغة، أو بعكس اتجاه الهجرة، أو بمجرد الانتفاع المؤقت بخدمات المتهنين؟

إن الحل الأمثل لمشكلة هجرة ذوي المهن هو بالطبع إيقاف هذه الهجرة إيقافاً تاماً. ولكن هذا لا يمكن عمله، إلا إذا اخذت الأقطار العربية بتجديد أنماط علاقاتها السياسية والثقافية والاقتصادية والتقنية والتعليمية والتجارية تجديداً تاماً وتحوير اتجاهها تحويراً كاملاً، والمقصود بتلك العلاقات ما يتصل بالقوى الدافعة التي تخلق ظاهرة نزوح الادمغة ابتداء. وبكلام صريح لا لف فيه ولا دوران، سيكون على البلدان العربية ان تصفي كل هذه العلاقات كما هي عليه الآن مع الأقطار الصناعية، وتقيمها على اساس مختلف كل الاختلاف. وهذا يعني ان على البلدان العربية أن تقطع صلاتها الحالية بالنظام الاقتصادي الدولي، وتنشىء نظاماً جديداً من شأنه أن يحفظ لها ابناءها من ذوي المهن. بعبارة اخرى، إذا اردنا حقاً ان ننهي خروج المتهنين، فيجب علينا ان نبدأ بخلق ظروف تتيح لهم أن يطوروا مواهبهم في بلدانهم ذاتها. ولكن مثل هذه التغييرات سيترتب عليها إجراء عملية كاملة في إعادة هيكلة الأولويات القومية والقيم الاجتماعية. فلنمض، لغرض الجدل، مع هذا الخط من التفكير لكي نرى ما سيترتب عليه من نتائج. إنه يعني، ابتداء، سحب جميع الأجانب من الفنيين والشركات المتعددة الجنسيات والمكاتب الاستشارية والمختصين بوضع الخطط النظرية والمسوّقين لدراسات الجدوى ومشاريع التقنية العالية المكثفة ذات الرأسمال الضخم، سحب جميع هؤلاء من الاقتصاد العربي. كما يجب وضع الأنظمة التعليمية وترتيب أولوياتها، وفق الحاجات والموارد المحلية، لا وفق مناهج الجامعات في الأقطار الصناعية. ولا بد، بداهة، من قيام مزيد من التعاون في جميع حقول المساعي الانسانية بين الأقطار العربية، وبينها وبين الأقطار النامية الأخرى. كما يجب تنسيق مهام المعرفة وتدريب الأفراد بشكل ينسجم مع الظروف المحلية. وسيكون على البلدان العربية، بالطبع، ان توقف ما تعودت عليه من إرسال التلاميذ والمتدربين الى الخارج لاكتساب المهارات في الأقطار الصناعية.

---

by Péter Tamási, translation rev. by Harvey Shenker (Leyden: Sijthoff: Budapest: Akadémiai Kiadó, = 1976), p. 54.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٦/٢.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٨٧

فهل من المعقول، إذا كنا معنيين جدياً بإبطاء هجرة المتهنين، ان نستمر في إرسال التلاميذ الى الولايات المتحدة الامريكية ليحصلوا على شهادات الدكتوراه وغيرها من الدرجات العلمية العليا، لقاء كلفة باهظة تتحملها اقطارهم، ومنافع كبيرة لانفسهم بالذات؟ إن هذا سؤال جوهري تدور حوله المعضلة، ويجب ان يحلل تحليلاً عميقاً جداً.

من الواضح ان اتخاذ مثل هذه الإجراءات الجذرية، ليس خياراً مفتوحاً في الوقت الحاضر، بالنظر للاتجاه السياسي والاقتصادي والثقافي لواضعي القرارات في الاقطار العربية. وطالما استمر هؤلاء ينظرون الى الولايات المتحدة الامريكية، باعتبارها نموذجاً يحتذى، إن لم نقل النموذج النهائي الوحيد، فإن اتخاذ إجراءات سياسية لقطع الصلات مع الولايات المتحدة الامريكية والاقطار الصناعية الأخرى لا يمكن اعتباره خياراً واقعياً. بعبارة اخرى علينا ان نأخذ الوضع القائم كشيء مفترض، ونحاول العمل ضمن الظروف القائمة حالياً.

ثمة مجموعتان من الاجراءات السياسية يمكن النظر فيهما. الأولى لإبطاء هجرة المتهنين، والثانية للانتفاع من مواهب المهاجرين أصلاً. وبما أن المجموعة الاولى من الاجراءات تخرج عن إطار المحور الرئيسي لهذا البحث، فسأوجزها باختصار تام. من البديهي ان أهم إجراء سياسي هو العمل على ان يتلقى التلاميذ أكثر ما يمكن من التعليم والتدريب في أكبر عدد ممكن من الفروع في أوطانهم. وهذ مسألة تتعلق بتخطيط التعليم والقوى البشرية. لا بد لهذه السياسة أن توضع بدقة، بحيث تلبي حاجات التنمية. وفي الحالات التي يجب فيها أن يدرس التلاميذ في الخارج، فإن برنامج الدراسة يجب أن يحدّد بدقة، فيما يتعلق بفرصة عمل بعينها في الوطن الأم الذي سيعود اليه التلميذ. وباختصار، فإن صوغ سياسة التعليم والقوى البشرية وأغراضها، ينبغي ان يكون ذا صلة بخصوصيات خطط التنمية وأغراضها في القطر المعين.

أما بالنسبة للمجموعة الاخرى من الإجراءات، وهي التي تهدف الى الانتفاع من خدمات المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية أصلاً، فمن الممكن تقديم عدد من المقترحات بشأنها.

يجب ان تتوفر، ابتداء، رغبة صادقة وحاجة ملموسة في الاقطار العربية للاستفادة من خدمات المهاجرين من ذوي المهن. وأهم إجراء في هذا الصدد هو استمرار العلاقة بين المهاجرين والمنطقة العربية. ينبغي علينا الا نقلل أبداً من أهمية الندوات والزيارات الدورية والمحاضرات والاشتراك في المؤتمرات القطرية والاقليمية. وباختصار، ينبغي الا يتاح لنقاط الاتصال بين المهاجرين والاقطار العربية بالزوال. والحق ان تراث المرء ومشاكل شعبه من الأهمية بحيث لا يسهل نسيانها أو تناسيها. بل يمكن ان نقول، وبشكل مقنع جداً، ان عدداً من المتهنين العرب - بالرغم من تكيّفهم اجتماعياً واقتصادياً وحرفياً وشخصياً، لا بل حتى سياسياً - شعروا بالاندفاع لتولي قضايا العرب في الولايات المتحدة الامريكية وهذا مؤشر، إن كنا بحاجة اليه اصلاً، على أن الهجرة لم تعن التخلي عن الوطن، على الأقل بالنسبة لبعض المهاجرين. ويعني ذلك ان الهجرة، في منظور عدد من المهاجرين، لم تكن لتعني انفصال التام عن الوطن العربي ومشاكله. كما ينبغي ان ينبئنا ذلك ايضاً أن مهمة إعادة المتهنين يجب الا تعتبر مهمة صعبة جداً. ان الذي حال دون عودة ذوي المهن العرب الى الوطن العربي، ليس الافتقار الى الموارد، بل الافتقار الى الاهتمام والافتقار الى الإرادة.



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : أغسطس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إننا لنندهش عند نظرنا في شتى الدساتير والأنظمة لشتى الوكالات العربية المتخصصة، فلا نجد أية إشارة واضحة للمهاجرين من ذوي المهن العرب. ومع ان هذه الوكالات والمنظمات، سواء داخل إطار الجامعة العربية او خارجها، تشدد على أهمية التعاون بين علماء البحث والمتهنين في اقطار او منظمات اخرى، فإنها جميعاً وبدون استثناء، لم تجد من الضروري ان تاتي على ذكر ذوي المهن العرب خارج المنطقة العربية. لعل هذا السهو يشير الى القطيعة المؤسفة بين الوطن العربي والوف المتهنين العرب الذين يعملون خارجه.

ولتصحيح هذا الخلل، نقترح إنشاء منظمة خاصة تكلف بمهمة تسهيل عودة ذوي المهن العرب الى الوطن العربي. وقد نسميها، على سبيل المثال «مجلس هجرة المتهنين العرب». ويمكن تأليف هذا المجلس من مدير تنفيذي مع هيئة صغيرة من الموظفين، ومجلس امناء يتألف من ممتهنين عرب من المنطقة العربية، ومن المتهنين المهاجرين. تكون مهمة مجلس الامناء وضع الخطوط العامة لاغراض السياسة المقصودة في حين يتولى المدير التنفيذي تطبيق هذه السياسة. واهم مهمة تقع على عاتق المجلس هي تشخيص ذوي المهن العرب الذين يرغبون بتقديم خدماتهم في الوطن العربي، وتكون مهمة المجلس الاخرى العمل على تنسيق الحاجة للخدمات والخبرة وتلبيتها بما هو معروض من مواهب ذوي المهن في الخارج.

ومن أسهل المهمات التي قد يتولاها هذا المجلس، والتي تبشر باكبر الفوائد، العمل مثلاً على تسهيل التعاقد مع الاساتذة العرب في الجامعات والكليات العربية، إذ يمكن دائماً العثور على أساتذة يرغبون في قضاء سنة او اقل او اكثر في قطر عربي. بعبارة أخرى، ان يبدأ المجلس المقترح بالعمل على غرار برنامج فلبرايت، وذلك بإعادة البحّاثة العرب الى المنطقة العربية. وأرى أن هذه الخطوة الأولى ستكون سهلة الترتيب والتطبيق، كما ستكون كذلك ناجحة جداً ومن شانها تثبيت مصداقية المجلس فوراً. يكون من مهام المجلس ايضاً إيجاد أطباء عرب للمستشفيات العربية. وقد حدث هذا، فعلاً، ولكنه تم على أسس شخصية وفردية بالدرجة الأولى لا على أسس نظامية واقليمية. وإني اشدد على عودة الأساتذة والأطباء، لأن هاتين المجموعتين من المتهنين معروفتان بالتنقل في أرجاء العالم. إن تعبئة هؤلاء للعمل في الوطن العربي، من شانه ان يسهل على المجلس تيسير عودة غيرهم من المتهنين.

إن هذه المقترحات لا تستبعد بالطبع وجود نماذج أخرى للاقتداء بها في العمل. ومن المهم ان أي برنامج من هذا النوع، ينبغي ان يبدأ على نطاق محدود لضمان نجاحه، ويأخذ بالنمو التدريجي بحيث يوسع من مجاله، استناداً الى ما يحققه من نجاح. اما تمويل هذا المجلس فاعتقد ان عليه أن يبدأ بميزانية متواضعة تقوم على منحة خاصة. وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الموارد غير متوفرة. إن الأقطار العربية التي أسهمت بالكثير على مدى السنين في التنمية الخارجية، عن طريق صناديق وطنية او متعددة الجنسيات، لا بد أن تكون في وضع يمكنها من توفير منحة للمجلس المقترح. ويجب أن يسهم القطاع الخاص في هذه المنحة، إذ انه سيكون المستفيد الاول من برامج المجلس. ومن المهم واللازم ان يتمتع المجلس بمنحة خاصة به، وليس عن طريق رصد مبلغ من خلال دورة الميزانية السنوية. إن الاستقلال المالي لا يقل أهمية عن وضع السياسة، وعن الاستقلال في ادارة العمل.

أخيراً، من المفيد ان نكرر ان الأمر المهم، هو أن نبدأ، مهما كان الأمر الذي نبدأ به متواضعاً□



لا شك ان الهجرة الخارجية ظاهرة هزت المجتمع المصرى من اعماقه وجذوره وغيرت من هياكله الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ولا أحد ينكر حجم هذا التحول وانعكاسات تلك الهجرة التى القت بظلالها على مختلف جوانب الحياة فى مصر محدثة بذلك الكثير من التغيرات والتفاعلات .

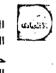
والهجرة هى حق ووجه ايضا من الوجوه الحقيقية للحرية فى مصر ولكن الشق الثانى من هذا الحق هو ان ينظم القانون هذا الحق وللأسف كما يقول الدكتور عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ليس هناك قانون لا قانون ١١٩ لسنة ٨٢ الخاص بعمل المصريين بالخارج ولا القانون ١١١ لسنة ٨٣ الخاص بالهجرة ينظم حق الهجرة بالخارج ..

من اجل هذا كان المؤتمر الذى نظمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية عن الهجرة الخارجية لمناقشة مشروع الهجرة الخارجية بهدف بناء نظام متكامل لجمع وتقييم وتحليل بيانات الهجرة الخارجية وبحث اثار وانعكاسات الهجرة على اسواق العمل والظروف المعيشية للاسر المصرية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٨



وقد توصل مشروع الهجرة الخارجية إلى أن يحدد عدد المهاجرين المصريين في الخارج حوالى ٢ مليون مهاجر ولكن شكك الدكتور فؤاد اسكندر وزير الهجرة ورعاية المصريين في الخارج في هذا الرقم وقال ان عددهم لا يقل عن ٤ ملايين فرد .

ولكن رغم كل المجهودات المبذولة والمشكورة في هذا الصدد من جانب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الا انه يقابله سياسة اللاسياسة بين الوزارات المعنية بشئون الهجرة وكانت الشكوى العامة بين جلسات المؤتمر انه لا توجد سياسة عامة بين جميع الوزارات ..

وجرت العادة ان ترمي كل وزارة الاخرى بعدم دقة البيانات المعطاة وتضارب الارقام وتباينها ومن المضحك حقا ان يخرج المؤتمرون من جميع المؤتمرات والندوات التي عقدت لمناقشة قضية الهجرة الخارجية بالمطالبة بتنظيم سياسة موحدة تقوم على سند اساسي علمي فيما بين الوزارات المعنية بشئون الهجرة ولكن تذهب التوصية ادراج الرياح .

فالى متى تنتهي سياسة اللاسياسة بالنسبة لقضية الهجرة بين تلك الوزارات المعنية بشئون الهجرة وكما قال أحد مستشاري الجهاز انهم يحتاجون الى جيش جراء للحصول على بيانات واحصاءات من تلك الوزارات حتى ترضخ لطلبهم ...

وفي بداية المؤتمر القى رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الدكتور مختار هلودة كلمة قال فيها ان اغلب الدراسات السابقة الخاصة بدراسة الهجرة الخارجية والتي حاولت ان تدرس الظاهرة حجمها وخصائصها والياتها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية جاءت متعجلة ولم يصاحبها



التقديرات التى يمكن لمتخذ القرار ان يعول عليها خاصة وان التباينات فى هذه التقديرات جاءت كبيرة وتختلف اختلافا بينا فى المنهجية والتصميم وفترات الاسناد الزمنى .

ولهذا رأى الجهاز المركزى انه لابد من دراسة هذه الظاهرة من حيث الحجم والخصائص والاثار وجاءت اولى خطوات هذه الدراسة فى شكل مشروع الهجرة الخارجية الذى ينفذه الجهاز بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بهدف بناء نظام متكامل لجمع وتقييم وتحليل بيانات الهجرة الخارجية وبحث اثار وانعكاسات الهجرة على اسواق العمل والظروف المعيشية للاسر المصرية .

المهاجرون ... ثروة قومية

ثم تحدث بعد ذلك الدكتور فؤاد اسكندر وزير الهجرة ورعاية شئون المصريين فى الخارج مؤكدا انه آن الأوان لكى نفكر بطريقة علمية ونلمس استراتيجية بالنسبة للمواطنين المصريين المتواجدين فى الخارج

واكد ان المهاجرين فى الخارج سواء مهاجرين هجرة دائمة او هجرة مؤقته فهم جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية والقومية ..

ولا بد ان تتجه سياسة الدولة الى الاستفادة من هذه الثروة واستثمارها ولهذا لابد من معرفة طبيعتها عددا ونوعا وتوزيعا ..

ولابد ان تضع الدولة سياسة خاصة لتكون صلة اتصال بين مواطنى مصر فى المهجر والوطن الام حيث تؤدى هذه السياسة الى نوع من الولاء المتعصب لمصر ولكل ما هو مصرى وذلك سيؤدى الى فتح اسواق جديدة للصادرات المصرية وفتح سوق سياحية فى مصر من المصريين المهاجرين انفسهم .

كما يستطيع المهاجر المصرى ان يكون فى بلد المهجر كسند وثقل سياسى واقتصادى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٨

ارقام .. تحتاج الى دراسة

ومن اهم الكلمات التى القيت فى هذه الندوة كلمة د . عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة الذى اوضح فيها قضية الهجرة الخارجية بما لها مردود تقوم عليه التنمية فى الداخل واوضح طبيعة المشاكل التى تواجه القوة العاملة لمحاولة الوصول الى اسلوب سليم يكون طريقا علميا لرسم سياسات المستقبل ولهذا لابد ان نعد القوة العاملة اعدادا عقليا وبدنيا وروحيا لكى نستطيع مواجهة متطلبات التنمية وأهم هذه المشاكل :

اولا زيادة عدد سكان الشعب المصرى يزيد عن ٥٠ مليون نسمة والقوة العاملة لا تتجاوز ٢٦ ٪ من هذا العدد اى ان نسبة الاعالة تعتبر نسبة عالية جدا بالنسبة لكافة الدول المتقدمة .

والجانب الاخر من المشكلة ان اكثر من ٤٠ ٪ تحت سن العمل كما انه ليس هناك ارتباط بين سياسات التعليم واحتياجات العمل وهذه هى الطامة الكبرى فمثلا هل يعقل ان التعليم الثانوى التجارى يخرج سنويا ما يزيد عن ١٠٠ الف خريج فهل سوق العمل يتطلب هذا العدد الهائل ؟

ونجد متوسط من يدخلون سوق العمل سنويا ما يزيد عن ٤٠٠ الف منهم ٢٠٠ الف مؤهلات متوسطة ٥٠ ٪ منهم دبلوم ثانوى تجارى ثم حوالى ٦٢ ٪ ثانوى صناعى و ٣٨ ٪ ثانوى زراعى

ولا يدخل سوق العمل من حيث الخبرة ما يزيد عن ١٠٠ الف

ويتساءل الدكتور عاصم عبد الحق هل سوق العمل فى مصر يستوعب هذه الاعداد الهائلة ؟

وليست الاعداد هي المشكلة ولكن المشكلة هي التخصص هي المهنة هي الحرفة والخبرة وهذا بلا شك يرتبط بقضية التعليم ومشاكله .

الهجرة بلا قانون

واذا كانت المشكلة السكانية هي المشكلة الاساسية فعلينا ان نسعى لكى نصدر العمالة وهذا هدف قومى ولكن عندما نصدر العمالة فالدول تستقبل العمالة المتميزة سواء كانت علمية أو فنية .

ولا شك أن الهجرة تمثل الحرية فى مصر وهذا جانب ايجابى ولكن الشق الثانى من هذا الحق هو ان ينظم القانون هذا الحق للاسف ليس هناك قانون لا قانون ١١٩ لسنة ١٩٨٢ الخاص بعمل المصريين بالخارج ولا قانون ١١١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالهجرة .

الجانب الثانى للهجرة انه لا شك تدعيم العلاقات بين مصر وجميع دول العالم وبصفة خاصة دول المنطقة العربية .

كما ان هناك جوانب ايجابية اخرى للهجرة وهى ان تحويل جزء من اموال المصريين فى الخارج يلعب دورا كبيرا فى قضية التنمية ثم التخفيف لا شك من حدة المشكلة السكانية .

اللاسياسة .. بين الوزارات

أما الاثار السلبية للهجرة كما يوضحها وزير القوى العاملة فهى :

- هجرة العقول المتميزة الى الخارج
- تدهور بعض الظروف الاجتماعية للأسر
- بعض المشاكل التى تنتج عن التضخم وخلافه

وهذه القضية لا تشغل بالنا وحدنا ولكن تشغل ايضا الدول المستقبلة لهذه العمالة حيث اصبحت هذه الدول تواجه مشكلة البطالة لديها ونتيجة للتقدم والتطور التكنولوجى وثورة المعلومات اصبحت تقول انه لابد من عودة بعض المهاجرين الى الوطن الأم .

الجهاز المركزي يطالب بإعداد جيش جرار للحصول على بيانات الهجرة من الوزارات

بالنسبة لوزارة القوى العامة عليها أن ترعى وتهتم برعاية المصريين في الخارج وحاليا لديها ١٠ مكاتب للتمثيل العمالي الهدف منها دراسة اسواق العمالة المصرية ودراسة الاحتياجات وهناك منافسة شديدة من العمالة الاسيوية بدأت تواجه العمالة المصرية في هذه الاقطار العربية الشقيقة .

ولكن لا شك أن التطورات السياسية بعودة العلاقات مع الدول العربية لابد ان تكون لنا نظرة للمستقبل بأن نفتح افاقا جديدة لتصدير العمالة المصرية للمنطقة العربية سواء في الاجل القصير أو البعيد والعمل على ان ننافس العمالة الاسيوية باسلوب او بآخر .

القضية الثانية هي اسس حصر العمالة المصرية في الخارج من خلال جميع الوزارات المشتركة في هذه الندوة سواء وزارة القوى العاملة – وزارة الداخلية من خلال بيانات الهجرة والجوازات ووزارة الخارجية من خلال السفراء ووزارة الهجرة من خلال الاحصاءات والبيانات .

ولكن هناك للأسف تباين واضح بالنسبة للوزارات المشتركة في هذه القضية ولهذا لابد من وضع اساس علمي تشترك فيه جميع الوزارات المعنية للوصول الى الرقم الصحيح .

اما القضية الثانية التي يجب ان نؤكد عليها فهي قضية النظرة الى المستقبل .

فما هي سياسة مصر تجاه تصدير العمالة للخارج ؟



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٨

مشروع الهجرة الخارجية

وبدأت جلسات المؤتمر ببحث ومناقشة مشروع الهجرة الخارجية بكامل خطواته والذى هو فى الاساس هدف المؤتمر ككل وتحدث فى هذا الصدد المستشار اسماعيل رأفت موضحا المشروع وملامحه واكد فى بداية حديثه ان التضارب مازال موجودا عن اعداد المصريين المتواجدين فى الخارج سواء هجرة مؤقته او هجرة دائمة وهناك محاولة علمية جادة من قبل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لمحاولة معرفة اعداد المصريين فى الخارج بالتعاون مع صندوق الانشطة السكانية بالامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية فى بلورة مشروع الهجرة الخارجية .

واهم اهداف هذا المشروع هى محاولة توفير بيانات عن المصريين المهاجرين الى الخارج وخاصة الهجرة المؤقتة ويتم ذلك من خلال عدة قنوات منها :

- انشاء نظام دائم لحصر المصريين المتواجدين فى الخارج وخصائصهم يستمر بشكل دائم من خلال البيانات المستخرجة من حركة دخول وخروج المواطنين عبر الحدود ويستخدم فيه احدث الاجهزة الاليكترونية .
- انشاء بنك معلومات عن المصريين البارزين الذين يقيمون فى الخارج من حيث تخصصهم واعدادهم .
- بحث الاسر المعيشية لجمع البيانات ميدانيا عن الاسر المعيشية لتوفير بيانات حول تقدير عدد المصريين المتواجدين فى الخارج وعدد المصريين الذين عادوا عودة نهائية وتصوير انعكاس عملية الهجرة على المجتمع المصرى وتحليل دوافع الهجرة الخارجية

٢ مليون مهاجر فقط !

وتحدث بعد ذلك الدكتور عبد المجيد الهنيدى حول بحثه الذى يهدف الى التعرف على حجم وخصائص المصريين المتواجدين فى الخارج من خلال النتائج الاولية للبحث الميدانى بالعينة للاسر المعيشية فى مصر الذى تم فى عام ١٩٨٧ والذى يتناول عرض خصائصهم من حيث النوع والديانه وفئات العمر والحالة التعليمية والمهنة الرئيسية وسبب التواجد فى الخارج وليكون ذلك مساعدا على التوصل الى سياسة مثلى لاستخدام القوى العاملة ووضع التقنيات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات فنيا وزمنيا .

وبناء على بحث الاسر المعيشية الذى اجراه الجهاز بالعينة ضمن مشروع الهجرة الخارجية فقد تم تقدير عدد المصريين بالخارج وقت البحث فى ٣١ اكتوبر ١٩٨٧ بعدد ٩٦٤ , ١ مليون فرد اى ما يقرب من حوالى ٢ مليون .

وقد شكك فى هذا الرقم الدكتور فؤاد اسكندر وزير الهجرة الذى قال ان عددهم يتراوح بين ٤ و ٥ ملايين مهاجر .

وكانت عملية تقدير الاعداد سابقا لا تستند الى اى سند علمى او احصائى سليم حيث لم يكن من المتوفر لدى اى جهة بالدولة احصاءات دقيقة عن اعداد المصريين المتواجدين فى الخارج اللهم الا بعض التقديرات التى قامت بها بعض الوزارات مثل الخارجية والقوى العاملة ووزارة الهجرة والتى تتراوح بين ثلاثة ملايين الى خمسة ملايين وكانت هذه التقديرات لا تستند الى اى اساس احصائى علمى .



الهجرة ودوافعها

وكما يؤكد حسن علي شكري في بحثه حول خصائص الهجرة المصرية العائدة طبقا للنتائج الاولية لبحث الأسر المعيشية .

أولا لابد ان نعرف ان اهم الدوافع المحركة لهجرة العمالة هي مواجهة اعباء المعيشة والتي تقدر نسبتهم بحوالي ٥٥ ٪

- كما ان ظروف السكن تعتبـر ذات اهميـة كبرى لدى الافراد كدافع للهجرة حيث احتلت نحو ١٥,٦ ٪
- الدافع لتوفير نفقات الزواج في الحضر يمثل المرتبة الاولى بنسبة ٥٠,٧ ٪
- وفي الريف يأتي الدافع للهجـرة بغـرض تعليم الابناء في المرتبة الاولى بنسبة تقدر بنحو ٦٨,٥ ٪

ويوضح البحث ان اعلى نسبة للعودة للافراد الذين هاجروا وعادوا نهائيا كانت في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ حيث بلغت نسبتهم ٣٠,٥ ٪ بسبب تطورات سوق النفط العالمي والحرب العراقية الايرانية وما ادت اليه من حالة ركود اقتصادي خيم على بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق وكانت هذه الاسباب لها انعكاسات على سوق العمل بالنسبة لسوق العمالة الوافدة وادت الى تضييق في التعاقدات الجديدة للعمالة .

ولهذا كانت نسبة العودة في عامي ٨٤ و ٨٥ مرتفعة حيث وصلت النسبة ٤٠,٥ ٪ من الحضر و ٥٩ ٪ من الريف .

كما نجد ان نسبة العودة من دول اوربا والولايات المتحدة وبقية الدول الامريكية منخفضة للغاية وذلك لان طبيعة الهجـرة في هذه الدول تاخذ عادة شكل الهجرة الدائمة .

ويقول محمد شـوقي حسـنين المـدير بالجهاز المركزي ان النتائج النهـائية التـي اسفر عنها بحث الاسر المعيشية عن حجـم المصريين المتـواجدين تـركزت في اربعـة مجلدت خاصة وهي :

- المجلد الاول دراسة انعكاسات الهجـرة الخارجية على الاسر المصرية .
- المصريون المتواجدون حاليا في الخارج
- المصريون الـذين عـادوا نهـائيا مـن الهجرة .
- المصريون الذين لم يتعـرضوا لـظاهرة الهجرة .

وستتاح هذه النتائج النهائية قبل نهاية عـام ١٩٨٨ وستوفر للباحثين والمتخصصين في مجال الهجرة الخارجية ثروة من البيانات التفصـيلية تتاح لأول مرة عن ظاهرة الهجرة التـى هـزت المجتمع المصري .

وختمت جلسات المؤتمر حول اهم الـدراسات الخـاصة بـالسياسات المتعلقة بالهجرة الخارجية والهجرة العـائدة والمـطالبة بـأن تتبنـى الوزارات المعنية سياسة واضـحة خاصة بالهجرة الخارجية التي تتباين ارقامها بين وزارة واخـرى نتيجـة سياسة اللاسياسة بيـن الـوزارات فمتى تنتهي !



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٨٨

خبير الأمم المتحدة :

علماء مصر يهاجرون منها !

صرح الدكتور مصطفى كمال طلبة المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة والاستاذ بجامعة القاهرة بان مصر بها قدرات علمية كبيرة ولكن غير مستغلة حتى الان كما ان العلماء يهاجرون من مصر ولا يعودون ولذلك يجب ان ناخذ بايديهم ونقدم لهم كافة التسهيلات لتادية اعمالهم .

واضاف ان العلم الحديث يعتمد على التقديم التكنولوجى والتركيز على الكيماويات الدقيقة والادوية المنتجة بالوسائل البيوتكنولجية فوق الصوتية .

وطالب د . مصطفى طلبة علماءنا بمتابعة ما يجرى فى العالم والا يكونوا مجرد اجهزة ادارية فى وزاراتهم .



ادمغة عربية مهاجرة

لا يكاد يخلو مركز علمي في الغرب من باحث او عالم عربي مهاجر. انهم يقدمون خبرات نادرة لعالم أنجز مراحل تطوره. لكنهم، على أهمية موقعهم والدور الذي يتولونه، يبقون غرباء عن اوطانهم المتعطشة لخبراتهم.

هل يجوز ان يبقى «الابن الشاطر» مهاجرا؟ وما الذي يحول دون عودته الى عالمه العربي بينما تسعى الدول المصنعة الجديدة في اسيا، مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج والهند والباكستان الى استقدام الاف العلماء من ابنائها المستوطنين في الولايات المتحدة واوروبا ممن هاجروا من قبل؟

«المجلة» تتناول ابتداء من هذا العدد قضية الادمغة العربية المهاجرة من خلال التعرف على عدد من اصحابها المنتشرين في طول الدنيا وعرضها ومنهم من ذاع صيتهم في اكثر الدول تقدما.

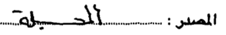
المهندس اللبناني حسين القاعوري تخرج من جامعة الكويت ويجري ابحاثه في جامعة بلفاست

العربي المطلوب لتطوير شبكة الاتصالات الهاتفية في بريطانيا

اكتشافه العلمي سيخفض كلفة المكالمات الى واحد من ١٢

سباق امريكي ياباني بريطاني للحصول على اختراعه



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٨٨

عندما قدم المهندس حسين القاعوري الى بلفاست من الكويت لم يكن يتصور انه سيتحول الى هدف لكبريات شركات الاتصالات الصناعية الحديثة في الغرب. كان يريد ان يحصل على شهادة الدكتوراه في علوم الكمبيوتر ليحسن وضعه المعيشي وموقعه الاجتماعي فيعود الى وطنه الأصلي لبنان، اذا ما استقرت الأوضاع فيه، او الى البلد الذي تعلم وترعرع وعمل فيه وهو الكويت. لكن بعد اعوام قليلة امضاها في البحث في جامعة بلفاست التي تخرج منها العالم الفيزيائي الشهير كالفين، بدأت ابواب المعرفة تتفتح امامه بسرعة لم يتوقعها، واذا به يبصر الطريق من مسافة بعيدة للغاية.. آلاف.. بل ملايين الأميال عبر الأسلاك والمكثفات والرقائق الالكترونية.. فخرج بمشروع صناعي من شأنه تثوير حقل تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية.

هل ترفض دولة فكرة جعل شبكات الاتصالات القديمة لديها تتسع لاضعاف مضاعفة من المشتركين دون التأثير على نوعية الصورة او نقاء الصوت المنقول؟

حسين القاعوري تمكن من ايجاد طريقة علمية معقدة تحقق حلما كهذا، متفوقا بذلك على ١٢ الف باحث امريكي يعملون في مختبرات «بل ـ Bell» التابعة لـ «اي.تي.اند تي ـ AT & T» شركة الاتصالات الامريكية العملاقة، فضلا عن بقية الباحثين في مختلف الدول الغربية والشرقية.. وحتى اليابان. فاذا ما انتقل مشروعه الى حيز الانتاج الفعلي وجدت الدول الصناعية غير المستفيدة من نظرياته، نفسها في الصفوف الخلفية من مضمار المزاحمة الاتصالاتية. وهو الحقل الذي يمثل



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٨٨



المهندس حسين القاعوري: ابحاثه ادهشت علماء امريكا واوروبا

عصب الدورة الاقتصادية والعلمية بجميع جوانبها العسكرية والمدنية في شتى انحاء العالم. حتى الأقمار الاصطناعية ستكون بحاجة الى هذه الشحنة الضخمة الدافعة في عصر تكنولوجيا الذكاء والاتصالات الآلية الثاقبة، لأن الضغط على خدماتها سينخفض بفضل التكنولوجيا الارضية الجديدة.

الدكتور حسين كان أحد «الأدمغة» العربية النادرة التي لا تكتشف نفسها إلا في بيئة لديها جميع «النباتات المساعدة» أسوة بالفقع أو الفطر. ويقول انه لو بقي يعمل في جامعة الكويت بعد تخرجه منها لكان همه الرئيسي الحفاظ على مركزه الوظيفي واحصاء الأيام الباقية لآخر الشهر «مستعجلا نهاية عمره».. كما كان عمه يقول له دائما.

عاش اللبناني حسين القاعوري ودرس في الكويت وتخرج من جامعتها مستفيدا من الطاقات والامكانيات العلمية المتاحة فيها. فنال شهادة البكالوريوس في الهندسة الالكترونية والكمبيوتر عام ١٩٨٢. ولم يترك الجامعة ليعمل خارجها بل قبل كمهندس فيها واستمر في وظيفته هناك حتى عام ١٩٨٥. عندما قرر متابعة الدراسة العليا في الخارج، وتوجه مع زوجته وطفليه الى ايرلندا حيث قبل في جامعة «كوينز يونيفرستي» قسم الهندسة الالكترونية والكهربائية. واختار بحثه حول تكنولوجيا الاتصالات وعلاقتها بالكمبيوتر، فضلا عن موضوع الخلايا الكمبيوترية



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٨٨

العصبية، حلم تحويل الكمبيوتر الى دماغ مفكر بالطريقة البشرية.

زيادة الطاقة

وخلال دراسته ركز على موضوع صناعي هام يتعلق بكيفية زيادة طاقة خطوط الهاتف وجعلها تتسع لأكبر عدد ممكن من المشتركين. بحيث تنخفض حصة كل مشترك من ٦٤ كيلوبت في الثانية الى اقصى حد ممكن. وشرح هذه العملية بالقول: ان مراكز الأبحاث في معظم الدول الصناعية المتقدمة تدرس كيفية تخفيض حصة كل مشترك من سعة قناة الارسال من معدل ٦٤ الى ١٦ او ٩,٦ أو حتى ٤,٨ كيلوبت في الثانية، من دون اجراء اي تعديل على حجم الشبكة الموضوعة في الخدمة. وعند النجاح في خطوات من هذا المستوى سيتسنى للمشتركين الاستفادة من خدمات البث بواسطة الاقمار الصناعية بكلفة تقل كثيرا عن المعدل الحالي. ناهيك عن ان التوسع في استخدام الأجهزة العلمية الحديثة، مثل الكمبيوتر، يحتاج الى شبكات أوسع بكثير من الشبكات الحالية. فاذا قللنا نسبة احتلال كل مشترك لحصته في الشبكة امكن تفادي إنفاق مئات المليارات في مد الشبكات الجديدة.

وأوضح الباحث العربي ان العلماء توصلوا حتى الآن الى تخفيض عرض قناة الاتصالات من ٦٤ الى ١٦ كيلوبت في الثانية. ولاتزال الجهود تبذل في سبيل اختراق حاجز الـ ٩,٦ وبلوغ الـ ٤,٨ كيلوبت في الثانية من دون ان يتم ذلك على حساب نوعية الأداء من وضوح في الصوت ونقاء في الصورة.

منحة بريطانية

واستطاع حسين القاعوري ان يقلل الحصة الى ٤,٨ كيلوبت في الثانية بعد ان حقق أداء نقيا في الصوت وفي نقل المعلومات الرقمية بواسطة الكمبيوتر ضمن سعة ٩,٦ كيلوبت في الثانية. وهو لايزال يعمل على تحسين جودة



المصدر : المجلة

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حسين القاعوري والاستاذ جون ماكني، المشرف على بحثه

الاتصــال بـواسـطـة سعـة الـ ٤،٨ كيلوبت في الثـانية بفضـل ما قـدمـه المجلس البـريطاني للبحـوث العلمية والهنـدسـيـة (BSERC) الذي يـدعـم بـرنامجـه حيث خصه بمبلغ ٥٨ الف جنيه لانفاقه على مشـروعه عـلى مدى العامين المقبلين.

لكن العالم العربي الشـاب لا يرى ان العـامل الذاتي وحـده يكفي. بـل هناك ضرورة في ان تتصاهر الامكانات الذاتية مع ما توصل اليه العلمـاء من معدات وأجهزة مساعدة. فانتاج جهاز يمكن العالم من تحقيق اهدافه يتطلب تـوفر دمـاغ الكتروني عـالي الكفاءة، بوسعه متـابعة العمليـات الحسابيـة المطلوبة، وهي عـلى جـانب كبـير من التعقيد.

ولحسن الحـظ استطاع الدكتـور حسين ان يستفيد من التقدم الهائـل الذي انجز في حقل معالجة الاشارات الالكترونية الرقمية (Digital Signal Processors - dSP). وكـان يستخدم جهاز (DSP - 32) المتطور من انتـاج شركة «AT&T» الامريكية. وهو الجهاز المتميز بطاقة استيعابه العالية، فحقق قفزات واسعة في بـرنامـج بحثه اثـار اعجاب الجميع.

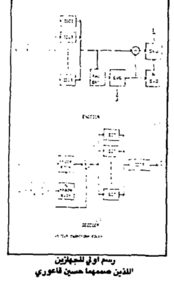
البحث عن الابداع

ولما كانت الأبحاث التي تتم في مجال التخصص هذا محدودة للغاية، تقصت الشركات البـريطانيـة الكبرى اخبـار ابحاثه وأجرت اتصالات معه للتباحث في مجـالات التعاون المكنـة. وكـانت شركة الهاتف البريطانية المعروفة عالميا (British Telecom) في مقـدمـة هـذه الشركات. لان باستفادتها من نتائـج ابحاثه تستطيع هذه الشركة ان تتفوق عـلى كـافـة الشـركـات الأوروبيـة والامريكية واليابانيـة المنافسـة، وان تنال فرصا لتنفيذ عدد غير محدود من مشاريع تطوير شبكات الهاتف في جميع انحاء العالم. علما بأن هـذه الشركة تحتكر صناعة الاتصالات الهاتفية على الأراضي البريطانية.

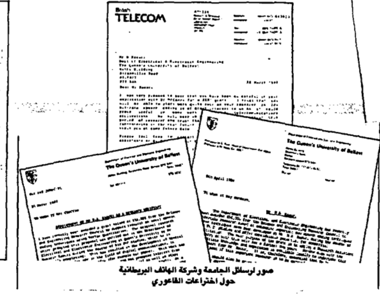
وعن الاتصالات التي أجرتهـا معه شركة «بريتيش تليكوم» قـال الدكتور حسين القاعوري:

«من خلال متابعة الشركة لنتائـج ابحـاث جامعـة «كوينـز» في بلفاست، اهتمت بالبحث الذي اعمل به بصورة خاصة نظرا لأن المهتمين به في بريطانيا وخارجها قلائل. فوجهت ادارتها دعوة لي في ديسمبر (كانـون الأول) ١٩٨٦ لزيـارة مختبرات الشـركة الرئيسيـة الخاصة في منطقة ابسـويتش الواقعة على بعد ٨٠ كم الى الشمال من لندن. وهنـاك تبـادلت معهـم الآراء حـول





رسم اولي للجهازين
اللذين صممهما حسين قاعوري



صور لرسائل الجامعة وشركة الهاتف البريطانية
حول اختراعات القاعوري



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٨٨

تفاصيل مشروعي وزاد اهتمامهم بالجهاز الذي اصممه. ولقد أوضحت لهم ان الجهاز سيقوم بتحويل الكلام والمعلومات الى رموز الكترونية مكثفة يستقبلها في الطرف الثاني جهاز آخر يعمل على اعادتها الى وضعها الأصلي. ومن ميزات هذه العملية انها تعطل على المتطفلين والفضوليين فرصة استراق السمع بسبب عدم معرفة مفتاح الرموز في جهاز مماثل. وحتى بعد تعميم الأجهزة على الشبكة العامة يمكن ابقاء السرية لدى العملاء الذين يحتاجون الى هذا النوع من الخدمة عن طريق تزويد الخطوط المطلوب الحفاظ على سرية مكالماتها بجهاز رمزي خاص. كذلك يختصر الجهاز سعة عرض القناة المستخدمة، فيوفر في نفقات الخدمات، وبالتالي تقل كلفة المكالمات والخدمات الكمبيوترية والمكالمات عبر الأقمار الاصطناعية الى واحد على ١٢ من كلفتها الأساسية».

عروض.. عروض

وبعد ان اطلعت الشركة على جميع مزايا اكتشافات وأبحاث الخبير العربي عرضت عليه العمل لديها في أحد مراكز ابحاثها في ابسويتش. لكنه تمهل في قبول العرض لاقتناعه بأن العمل يجب ان يتم في البداية في الجامعة قبل الانتقال الى الحقل الصناعي - التجاري مع الابقاء على الاتصالات مع الشركة البريطانية.

وفي سبتمبر (ايلول) ١٩٨٧ التقى الدكتور حسين بكبار المتخصصين الدوليين في هذا الحقل عندما دعي الى حضور المؤتمر الأوروبي الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أقيم آنذاك في مدينة ادنبرة الاسكتلندية. وأبدى علماء شركة «AT & T» اهتماما شديدا بمشروعه بسبب تشابه ابحاثهم مع ابحاثه. وكان له لقاء بعلماء بارزين في الشركة مثل بيشنو أتال وجون فلاناجان. فشجعاه على المضي في عمله الرائد.

وعندما زار الدكتور حسين القاعوري شركة «انتليجنت ترمينال ليتد» الاسكتلندية عرضت عليه ان يعمل في مختبراتها كباحث من اجل توظيف خبرته في خطوط انتاجها. ومرة أخرى وجد نفسه مترددا في قبول الاغراءات المالية لقاء الحفاظ على التزامه بالبحث الاكاديمي نظريا وعمليا.

ولما علمت الجامعة نفسها بما يفرض عليه من وظائف، آثرت ان تحافظ على خبرته داخل صرحها فعرضت عليه مواصلة دراسته فيها لقاء راتب شهري مناسب مع اعفائه من نفقات الدراسة عن طريق تعيينه في منصب باحث مساعد. ولما كان القانون البريطاني لا يسمح للطالب بمزاولة العمل الحر، تقدمت الجامعة بطلب الى وزارة الداخلية البريطانية بأن يمنح مثل هذه الرخصة معللة حرصها على ذلك بأن لاكتشافاته «قيمة تجارية هامة اثارت اهتمام شركات عالمية بارزة مثل «بريتيش تليكوم» و «ماركوني كوميونيكايشن» و «راكال» فضلا عن بعض الشركات المحلية مثل «اس تي سي» في ايرلندا الشمالية. وفي أحد المؤتمرات الاوروبية حول معالجة الاشارات الصوتية، والذي عقد مؤخرا، وصف عمل السيد قاعوري بأنه ذو نوعية عالية من قبل مراجع عالمية طليعية مثل مختبرات «AT & T» الامريكية».

ثم اعربت الجامعة عن خشيتها من عدم استجابة الداخلية البريطانية لطلبها بالقول «ينبغي ان نشير الى انه في حالة عدم تعيين السيد قاعوري في المنصب المذكور فانه من الصعب ان تتمكن مجموعة العمل في الجامعة من تنفيذ البحث». وأضافت «ان السيد قاعوري هو افضل مرشح يمكن ان يشغل المنصب نظرا لكونه الشخص الذي طور الأفكار الاساسية. وكان أحد الأشخاص القلائل في بريطانيا ممن توفرت لديهم الخبرة المتعمقة في تقنية تحويل الاشارات الصوتية الى رموز بطريقة «Vector Quantisation» لذا فانه فريد في مؤهلاته لهذا المنصب».

مؤتمر نيويورك

وعندما تلقت الجامعة دعوة لحضور المؤتمر الدولي لمعالجة المعلومات الرقمية (ICASSP) الذي عقد في ابريل (نيسان) الماضي في نيويورك تحت رعاية واشراف معهد المهندسين الكهربائيين والالكترونيين الامريكي (I.E.E.E.) انتدب حسين قاعوري لتمثيل جامعة بلفاست فيه. وخلال المؤتمر الذي دام اربعة أيام التقى الباحث الشاب بعدد من العلماء الامريكيين وزار مختبرات «بل» الشهيرة وقال عن مشاهداته وانطباعاته خلال المؤتمر:

«لقد تعرفت على ما يبذل من جهود في تلك المختبرات حيث هنالك ١٢ الف باحث ومساعد يعملون في شتى حقول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة. لكن رغم ضخامة المنشآت وحجم ما رصد من استثمار في المختبرات، وجدت ان ما حققته مع زملائي في جامعة بلفاست يزيد اهمية على ما توصل اليه العلماء الامريكيون. والحقيقة ان التكنولوجيا الحديثة لا

تحتاج الى تلك التراكمية في المعرفة التي كانت التكنولوجيا القديمة تعتمد عليها. فما توصلت اليه في بلفاست يمكن ان اتوصل اليه بواسطة الأجهزة والمعدات الموجودة في جامعة الكويت. المهم ان يكون هناك الاشراف الصحيح والتوجيه نحو الابداع، وتجاوز عقدة الثقة الضعيفة بالنفس، والانطباع القائل بأن كل ما يتم في الغرب سيظل طلسما على ابناء الشرق. أما تكنولوجيا العصر، اي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقادرة على اختراق جميع الحواجز دون أوهام. هذا اذا كنا نطمح الى ان نصبح في مصاف الأمم الراقية. واعتقد ان لنا من تاريخنا ما يحدونا على سلوك هذا الطريق. كما ان ديننا الاسلامي يحثنا على مواصلة مسيرة نصر الدين الطوسي، وابن حيان، وابن سينا وغيرهم. علينا ان نتخطى عقدة المحافظة على الوظيفة ذات الراتب المكبل والانتقال الى مستوى البحث من اجل الرقي والتطور وتشجيع طاقاتنا المغمورة، مهما كانت التضحيات».

وقال المشرف على برنامج البحث، الدكتور جون ميكاني «ان ما يقوم به حسين ذو قيمة علمية وتجارية عالية. لذا حظي بمنحة وراتب وحق حضور المؤتمرات نيابة عن القسم. وكان افضل الباحثين الموجودين حاليا في القسم. بل انه أحد أنشط الباحثين في هذا الحقل عالميا. ونحن على ثقة من قدراته في اتمام مشروعه خلال الفترة المقبلة.. اي خلال العامين التاليين» ■

بلفاست - نزار عبود



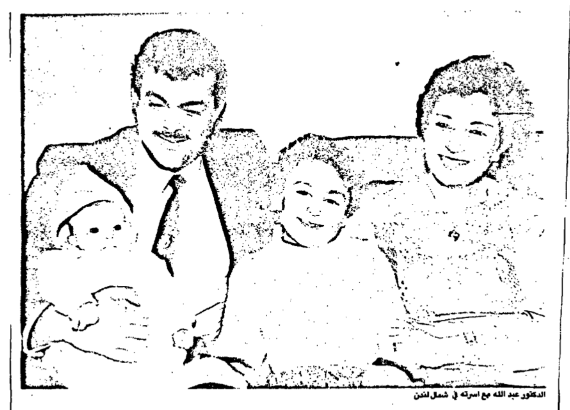
المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ادمغة عربية مهاجرة ٢

في العدد الماضي بلشرت «المجلة» بنشر الحلقة الاولى من «ادمغة عربية مهاجرة»، وفيها تعرض لحياة عدد من اصحاب تلك الادمغة الذين ذاع صيتهم في اكثر الدول الاجنبية تقدما . حلقة العدد الماضي تناولت قصة المهندس اللبناني حسين القاعوري الذي سيتولى تطوير شبكة الاتصالات الهاتفية في بريطانيا . اما هذه الحلقة فتروي قصة نجاح الطبيب المصري حسام عبد الله في علاج العقم بأساليب نادرة دهش لها كبار الاختصاصيين الاجانب .



الدكتور عبد الله مع اسرته في شمال لندن

اخبار الدكتور المصري حسام عبد الله تتصدر وسائل الاعلام البريطانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٨

طبيب عربي يعالج العقم بأساليب نادرة

يعرض اكتشافه الطبي في التلفزيون البريطاني



المصدر : الحسناء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٨

عندما تكتب الصحافة البريطانية عن الدكتور العربي المصري الاصل حسام عبد الله ، نجدها تمجد بانجازاته كما لو كان اول رائد فضاء بريطاني يحط في كوكب اكتشف حديثا . صحيح ان الدكتور عبد الله لا يعالج حالات العقم البريطانية وحدها وانما يستقبل المرضى من شتى بقاع العالم ، لكن بريطانيا تتحدث عن «نجوميته» بكثير من الفخر وتبرز منجزاته رغم انه لم يباشر عمله في هذا الحقل في لندن الا منذ اربعة اعوام فقط .

فلقد استطاع هذا الرائد العربي في الطب ان يبتكر الاساليب الفريدة مستفيدا من معرفته الواسعة بادق تفاصيل عملية الحمل والولادة . اذ بعد زراعة اطفال الانابيب واستخدام طريقة وضع البويضة المخصبة في قناة فالوب انتقل منهجه في معالجة مشكلة العقم الى طريقة جديدة تقوم على مبدأ تجميد البويضات في ثلاجة واستخدامها حسب الحاجة وحسب استعداد جسم الام والتحكم بالزمن «المثلج» .

وكان ان انجبت سيدة بريطانية عاقر الطفل مارك فورستر في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٨٨ بهذه الطريقة التي تعرف بـ ZIFT وظهر الدكتور حسام عبد الله في معظم نشرات الاخبار وعلى الصفحات الاولى من الصحف يبشر البريطانيين وغير البريطانيين هنا ان شوطا اخر قطع في محاربة العقم .

لم يكن هذا النصر الاول من نوعه بالنسبة الى الدكتور عبد الله الذي اهتم الاعلام العربي والاجنبي به منذ بضعة اعوام نتيجة للابداع الذي سجله في مضمار اطفال الانابيب في المستشفيات البريطانية . بل يكاد لا يمر شهر واحد دون ان تسمع صوته في مقابلات اذاعية باللغة الانجليزية او بالعربية ، او تشاهده على شاشات التلفزة او على صفحات المجلات والجرائد البريطانية . لقد بات بالفعل رائدا عربيا فذا في امراض العقم رغم حداثة باعه في هذا الحقل ، قياسا مع كبار الاطباء الغربيين في بريطانيا وخارجها . انه احد تلك الادمغة التي تعملقت خارج وطنها وباتت الصورة الوضاءة للعالم العربي الذي مهما القي عليه من صناع الدعاية المغرضة ، يلمع ذهبا عندما يوضع على المحك .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٨

ولد حسام عبد الله في الولايات المتحدة عام ١٩٥٢ حينما كان والده يعد شهادة الدكتوراه في الاقتصاد . لكنه ينتمي الى حي الجيزة في القاهرة حيث تربى وتلقى دراسته الثانوية ، وقسطا من دراسته الجامعية ، غير انه سافر الى بغداد واكمل دراسة الطب في جامعتها التي تخرج منها عام ١٩٧٥ . بعدها توجه وزوجته مديحة وهي طبيبة للاطفال الى بريطانيا من اجل استكمال دراستيهما العليا . ويقول الدكتور حسام حول سبب هذا الاختيار: «وجدت ان لندن غير بعيدة عن العالم العربي . وهي في وسط العالم تقريبا اذا ما كان خياري بين الولايات المتحدة واوروبا . كذلك فان مهنة الطب في بريطانيا لا تزال متقدمة للغاية ولم تدخل الناحية التصنيعية فيها الى المستوى الذي تعرفه المستشفيات الامريكية . اي ان الخبرة التي يحصل عليها الطبيب في بريطانيا تبقى قابلة للتطبيق في الشرق الاوسط حيث مستوى المعدات الموجودة ليست الاكثر تطورا ، دون ان انفي انها حديثة للغاية ، وانها تؤدي دورها على افضل وجه» .

درس الدكتور حسام عبد الله في جامعة جلاسجو في اسكتلندة ونال شهادة الزمالة في الجمعية الملكية لامراض النساء والولادة . وقدم خلال دراسته العليا عدة ابحاث تتعلق بامراض سن اليأس وعلاقة الهرمونات بها . وبعدها انتقل الى لندن عام ١٩٨٥ حيث التحق بوحدتي اطفال الانابيب في مستشفيي «كروموبل» و«برنجتون» ثم ما لبث ان اثبت جدارته واصبح اختصاصي العلاج في وحدة اطفال الانابيب في مستشفى «كروموبل» بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ .

ابتكارات

وخلال ممارسته لخبرته مع المرضى من بريطانيين وعرب بدأ الطبيب العربي يعيد النظر ببعض الاساليب التي يتبعها في اسلوب الولادة بواسطة اجنة الانابيب . فبعد معالجة الام بالهرمونات المخصبة ، وبعد تلقيح البويضات التي كانت تنقل منها الى انابيب الاختبار كان على الطبيب ان يقرر اما ان يعيد الجنين الى الرحم لينمو ، او يعيد البويضة مع الحيامن الى قناة فالوب ، حيث يقطع رحلته العادية الى الرحم خلال اربعة ايام . وفي الحالة الاخيرة التي تسمى طبيا بـ ZIFT تعطى السيدة ادوية وهرمونات منشطة . فاذا ما فشل الحمل اضطرت السيدة الخاضعة لهذا النوع من العلاج الى تكرار المحاولة بعد اكثر من شهر حين تصبح في وضع جسمي قابل لاستقبال الجنين او البويضة . لذا اختصر الدكتور عبد الله العديد من المراحل باستخدام طريقته هذه والتي تقوم على مبدأ توفير اجنة مثلجة تحت درجة حرارة منخفضة جدا واستخدامها في تكرار عملية الحمل الصناعي ، بعد تذويبها التدريجي ، عن طريق قناة فالوب . ويكون عمر الجنين المثلج يوما واحدا عند الاستخدام ، مما يجعله ينتقل الى الرحم خلال دورته العادية ومدتها اربعة ايام . اي ان الطريقة الجديدة لا تحتاج الى التوافق الزمني بين عملية التلقيح وبين استعداد الام الجسدي لاستقبال الجنين . اذ يمكن تجميد عمر الطفل حتى تصبح الام جاهزة .

وهكذا استطاع الدكتور عبد الله ان يمنح بمشيئة الله ، فرصة الحمل لامرأة فقدت القدرة على انتاج البويضات ، لاول مرة في التاريخ . وكانت السيدة آن فورستر ، وعمرها ٣٧ سنة ، اول امرأة تنجب طفلا بهذه الطريقة الفريدة .

حيرة وتردد

ورغم النجاحات التي سجلها الدكتور حسام في بريطانيا فهو يتساءل دائما: «ما الفائدة من كل هذا ؟ هل تعلمت فعلا لاعيش بقية حياتي في الغرب واساعد الناس في لندن على الانجاب ؟» واذا ما سألته عن السبب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٨



The Daily Telegraph

reasury eases
rules to help
NHS budgeting

'Frozen embryo' birth hope for thousands

Outcry as S Africa bans 17 groups

Britain's most amazing baby

Putting pearls before swine



المصدر : المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٨٨

تجميد البويضات المخصبة في ثلاجة واستخدامها عند الحاجة

الذي يحول دون عودته الى العالم العربي، وعن الفرق بين المستشفيات الغربية والمستشفيات العربية ؟ لأجاب بالقول:

«لا شك ان بعض الدول العربية الخليجية مثل السعودية والكويت وغيرها استطاعت ان تخطو خطوات واسعة في مجال تطوير الخدمات الطبية ، ومنها اطفال الانابيب . لقد استطاعوا ان ينقلوا الاساليب والخبرات الطبية الحديثة بشكل ممتاز . ونحن نلاحظ هنا ان المريض الذي يأتي من هذه الدول يحمل ملفا مشبعا بالمعلومات وبنتائج كافة الفحوصات المطلوبة . بينما نجد ان مثل هذا المستوى لم يعد متوفرا في دول عريقة في الطب مثل مصر ولبنان وسورية وغيرها . وكانت مثل هذه الدول قد قطعت في السابق اشواطا لا بأس بها في مجال الطب .لكن يبدو انها تراخت في هذا الحقل لاسباب لا اعلمها» .

مصر اولا

ويضيف الدكتور حسام عبد الله قائلا: «يوم انوي العودة الى العالم العربي فسأختار مصر. ولقد فعلت ذلك فعلا في العام الماضي حيث تركت مستشفى «كرومويل» واتفقت مع مستشفى «السلام الدولي» الخاص في مصر على الاشراف على وحدة اطفال الانابيب فيه . واكدت لي ادارة المستشفى، الذي يعد احد اكبر مستشفيات الشرق الاوسط، ان كل



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شيء جاهز للعمل عند وصولي . لكنني فوجئت بعكس ذلك . وبدلا من ان اعامل اسوة باي «خبير دولي» يستقدمونه من الخارج ، بدأوا يتعاطون معي وكانني «مجرد طبيب مصري آخر» . ولا اقصد بهذا الكلام الاساءة لمستشفى ما بعينه ، بل اردت فقط ان اعطي فكرة عن بعض الاسباب التي لا تشجع اصحاب الادمغة المهاجرة - كما اسميتموهم - على العودة» .

عندنا وعندهم

لكن موضوعي المعاملة او الراتب ليسا جميع المعوقات التي حالت دون استعادة بعض دول الشرق الاوسط لخبراتها وطاقاتها البشرية . هناك موضوع آخر يحظى بنفس المستوى من الاهمية . الا وهو المناخ الثقافي والاكاديمي .. فالى جانب ان الطبيب مثلا ، تتاح له كافة فرص اثبات كفاءاته المهنية في الغرب، فهو يخضع لعملية منتظمة لتنمية معرفته عن طريق حضور المؤتمرات العلمية في الجامعة والمراكز العلمية الحديثة والمشاركة فيها . واذا كانت بعض دول الشرق الاوسط العربية تؤمن للطبيب ربحا ماليا لا بأس به فانها في المقابل لا تعيره احيانا نفس الاهتمام الذي يستحقه حسب رأي معظم الاطباء ومنهم الدكتور حسام عبد الله الذي يقول: «كلما ازدادت معرفتك وشهرتك هنا ، ازداد احترامهم لك هناك (اي في العالم العربي) . وهذا لا يعني انه ليس هناك من اطباء عرب افذاذ في الشرق الاوسط . بل على العكس من ذلك . عددهم كبير جدا وهم يتمتعون باحترام عال محليا ودوليا . ولكنني أؤكد ان المشكلة هي في حجم الاستثمار المرصود للطب في عدد كبير من الدول العربية فالتفوق والتطور هناك يعتمد الى حد كبير على بعض الكفاءات والعناصر المخلصة وحدها ، بينما التطور هنا قائم على تركيبة ادارية وفنية منظمة تعمل في انسجام . اما العنصر الذاتي فلا يختلف هنا عن هناك . وعندما توجهت الى مصر كان علي ان انقل معي فريق عملي وعلى رأسهم عالما الاجنة . بينما استغنيت عن عدد منهم لان بوسعي ترتيب ذلك محليا . علما بان عدد افراد الفريق سبعة» .

لكن الشكوى من مشاكل التنظيم والانسجام في العمل لا تقتصر على الدول العربية وحدها ، حسب رأي الدكتور عبد الله ، بل هناك في بعض الدول الاوروبية المتطورة تخلف في مجال الطب وتقنياته الحديثة . من هذه الدول اليونان حيث يقول عنها:

«اذا كان المريض القادم من احدى عيادات اطفال الانابيب في السعودية يحمل ملفا كاملا منظما تبعا لاحدث المعايير الحديثة ، فان المريض القادم من اثينا مثلا يفتقر ملفه للكثير من المعلومات المطلوبة . الامر الذي يضطرنا الى اعادته الى نقطة الصفر واجراء كافة الفحوصات المطلوبة له» .

واليوم ، بعد ان اصبح الدكتور حسام عبد الله مدير وحدة اطفال الانابيب في مستشفى «ليستر» الواقع قرب جسر تشلسي وسط لندن ، فانه يرى ان احلامه لم تتحقق جميعها . يقول انه يفتقد اصدقاءه واهله والجلسة الجميلة بين ابناء قومه . وهو يؤكد ان المريض العربي يتعرض لشتى انواع الغش في المستشفيات الغربية انه يدفع احيانا اضعافا مضاعفة لقاء العلاج ، وكان الاحرى ان يجد مثل هذا العلاج في وطنه الاصلي . ويعتبر انه ليس هناك من معجزات تحدث في الغرب لان المسألة لا تعدو كونها اسلوبا ومنهاجا يطبقان بدقة حيث تتاح لكل شاب فرصة اثبات جدارته . وهذا لا يتم - حسب اعتقاده - الا اذا ساد مناخ من العدالة في الوظائف لا يشعر معه صاحب الكفاءة بالغبن . ويعلم عندها المسؤول ان كفاءته وحدها تحفظ له مركزه .

اما المشاكل الاخرى في بعض مستشفياتنا العربية فهي كما يرى «في ضعف المتابعة المطلوبة بعد العمليات . هذا الضعف الذي ينتج عنه التلوث في جسم المريض يؤدي الى وفاته احيانا ، فالطبيب وحده ليس كل شيء ، واذا كان اداؤه ممتازا فهذا يحدث بصورة معزولة لان الصورة المطلوبة لم تكتمل بعد» .

ويقول الدكتور حسام عبد الله :

«في عالمنا العربي هناك واحات صحية ممتازة . هناك اطباء على مستوى عال امثال محمد فياض الدكتور المصري المتخصص في امراض النساء . لكن المشكلة في ان اطباء في هذا المستوى يعملون في شكل معزول .



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الدكتور عبد الله في منزله



فلا يجب ان تترك الامور للصدفة» .

وعندما سئل الدكتور حسام عبد الله عن سبب عدم تنفيذه لمشروع طبي خاص في مصر من اجل تحسين المستوى الطبي هناك اجاب:

«باستطاعتي ان افعل ذلك بسهولة . لكنني لن اكون صادقا مع نفسي اذا ما شعرت انني تحولت من باحث وطبيب الى مستثمر مشغول في حسابات الربح والخسارة» .

الطبيب العربي امام المريض البريطاني

يستقبل الدكتور المصري حسام عبد الله عشرات المرضى من البريطانيين الذين يجدون في خبرته خلاصا من معاناتهم من العقم او المتاعب النفسية الناجمة عن عدم الانجاب ولدى سؤال عن شعور البريطاني وهو يتعالج على يد طبيب عربي قال:

«البريطاني بصورة عامة اقل عنصرية من غيره من الاجانب . بل انه يحترم الطبيب غير البريطاني لانه يشعر ان هذا الطبيب لا بد وان يكون ممتازا لكي يقبل في السلك الطبي البريطاني . وهناك عدد كبير من الاطباء الاجانب في بريطانيا ، خاصة من شبه القارة الهندية ، وهذه مسألة مألوفة لدى البريطانيين . ثم ان هناك عددا من كبار اطباء بريطانيا من اصل عربي امثال جراح القلب الشهير مجدي يعقوب وجراح الانف والاذن والحنجرة الدكتور عمر شاهين وغيرهما . لذا فالبريطاني يحترم الاطباء العرب» .

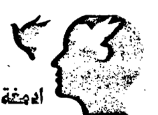
واذا كانت علاقة الدكتور حسام عبد الله بالعالم العربي تتم بصورة اساسية مع المرضى الذين ينتقلون الى عيادته في مستشفى «ليستر» في لندن من شتى الدول العربية ، فان هناك تعاونا بينه وبين المستشفيات والاطباء العرب . من ذلك ان عددا من الاطباء البحرينيين يتدربون في مستشفى «ليستر» على عمليات اطفال الانابيب . كما تساعد وحدة اطفال الانابيب التي يعمل لديها في بناء وحدة اطفال انابيب مماثلة في المنامة . وهو مستعد دوما لمساعدة اي وحدة عربية عندما يطلب منه ذلك ■

لندن ـ نزار عبود



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٨٨



ادمغة عربية مهاجرة ٣

الدكتور رشدي راشد باحث علمي بارز في اكبر واشهر مؤسسة علمية فرنسية وهي «المركز الفرنسي للبحوث العلمية» حيث يتولى فيه الاشراف على ادارة الابحاث الابستمولوجية ، والتاريخية في العلوم الدقيقة . اما قصته مع الهجرة فتبدأ يوم قرر الهروب من وطنه مصر في اعقاب «ثورة ٢٣ يوليو» .

عندما يدخل الزائر مكتبة الدكتور رشدي راشد في بيته المتواضع الواقع في الضاحية الجنوبية من مدينة باريس يشعر انه في حضرة رجل عالم يعيش بين الكتب ويكرس وقته وحياته للقراءة والبحث في مجالات العلوم الواسعة ، فوضى معهودة لدى الكتاب والباحثين ، الكتب والمجلات المختصة والاوراق مبعثرة ومكدسة في كل مكان ، وفوق المكتب الذي يجلس اليه الدكتور رشدي للعمل كومتان من الكتب . جدران المكتبة الاربعة مغطاة بالكتب المصفوفة المرصوصة بلون واحد او اكثر ومن جزء الى اجزاء كثيرة: عشرة الاف كتاب - على حد قول صاحبها - تربض هنا امامنا ، وحيثما ندير رؤوسنا نجد الكتب تصطف وترتص من القاع الى السقف .

ولا غرابة في ذلك فوراء الرجل نحو من ثلاثين سنة من البحث والتاليف والتدريس . وقد خط بيده اكثر من عشرة كتب بعضها من عدة اجزاء في مجالات العلوم الرياضية التي هي مجال اختصاصه ، من ذلك مثلا - نشرة بالفرنسية عن دار LES BEL-LES LETTRES مؤلفات شرف الدين الطوسي في الرياضيات ، وقد جاءت في حوالي الف صفحة وهي اخر اعماله في مجال التاليف . فالدكتور رشدي ليس كاتبا فحسب ولكنه باحث علمي في اكبر واشهر مؤسسة علمية فرنسية هي «المركز الفرنسي للبحوث العلمية» CNRS المعروف دوليا والذي لا يضاهيه في حجمه واهميته وتنوع اختصاصاته الا بعض الجامعات الامريكية . والمركز الفرنسي هذا - الذي يعمل فيه الدكتور رشدي مدير ابحاث حيث يشرف على ادارة «الابحاث الابستمولوجية (نظرية المعرفة) والتاريخية في العلوم الدقيقة» - يعمل فيه قرابة عشرة الاف وسبعمائة باحث ، منهم خمسة عشر الف مهندس وفني متخصص، ويشرف ويدير نحو الف وثلاثمائة مختبر علمي بميزانية مالية سنوية قدرها تسعة مليارات ومائة مليون فرنك فرنسي ولا يكاد يوجد هناك علم واحد معروف اليوم الا وله في هذا المركز العلمي المتعدد الاختصاصات قسم ووحدة ابحاث يعمل فيها العشرات من الباحثين .

واذا كان دخول هذا المركز لمجرد العمل كباحث مبتدىء براتب شهري



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ اغسطس ١٩٨٨

الدكتور رشدي راشد يعيد كتابة تاريخ العلوم الرياضية عند العرب

مدير ابحاث أكبر مؤسسة علمية في فرنسا

عربي هارب من مصر



الدكتور رشدي راشد في منزله في باريس

قدره عشرة الاف فرنك امر صعب يتطلب كثيرا من الخبرة وسعة الاطلاع ودقة الاختصاص ، فالاصعب منه إن يصبح الباحث فيه مدير مجموعة ابحاث ومشرفا على اعداد الرسائل العلمية للطلبة . وقد كان الدكتور رشدي راشد قد بدأ عمله في «المركز الفرنسي للابحاث العلمية» قبل ثلاث وعشرين سنة باحثا بسيطا قبل ان يثبت وجوده فيه ويترقى حتى اصبح مدير ابحاث ومشرفا على الابحاث في مجال العلوم الدقيقة .

يعود الدكتور رشدي اكثر من ثلاثين سنة الى الوراء إلى عام ١٩٥٦ حين كانت مصر تغلي في اعقاب «ثورة يوليو» على الاقل في ما يخص جماعات المثقفين والمفكرين الذين كانوا يقفون امام مفترق الطرق في ظل عهد جديد يريد صهر كل شيء في بوتقة واحدة ذات بعد واحد . ولم تكن الهجرة هاجس بعض السياسيين القدامى فقط بل كانت هاجس عدد من المفكرين والمثقفين ايضا خاصة المتسيسين منهم . ولا غرابة في الامر فهجرة الادمغة العربية من المشرق والمغرب الى اوروبا وامريكا بدأت في الخمسينات وبلغت اوجها في الستينات وبداية السبعينات .

البدايات

في عام ١٩٥٦ عزم الدكتور رشدي راشد على السفر، فغادر مصر بعد اتمام دراسته الجامعية ، وجاء الى فرنسا حيث التحق بالجامعة واعد رسالة دكتوراه في «فلسفة العلوم النظرية» ، بعد ذلك ذهب الى المانيا الغربية حيث عمل مدة من الزمن في التدريس . ثم عاد الى فرنسا بعض الوقت ، ولكن سرعان ما غادرها الى كندا والولايات المتحدة الامريكية حيث درس في جامعاتها وعمل مدرسا فيها ايضا . ولكن المقام لم يستقر به هناك طويلا ، فعاد الى فرنسا وارتبط بـ «المركز الفرنسي للابحاث العلمية» دون ان يكون متفرغا للعمل فيه لانه

كان يحب السفر الى سورية لاقامة معهد ابحاث فيها ، وهذا ما تم شكلا على الاقل فقد توصل الدكتور رشدي راشد الى اقامة نواة معهد لتاريخ العلوم في حلب ، ولكن بعد بذل جهد مضن واستنفاد طاقات فكرية وعقلية ونفسية كثيرة وصل الى النتيجة التالية «مثل هذا المعهد ـ وان وجد ـ لا يمكن ان يعمل بطريقة علمية وحضارية بعيدا عن السياسة وفي غياب سياسة علمية واضحة المعالم» .

والحقيقة ان الدكتور راشد لم يكن الوحيد الذي توصل الى هذا الاستنتاج بعد عناء طويل وتجربة . فعدد كبير من العقول العربية المهاجرة تحمست للعودة الى الوطن لافادته من تجربتها وخبرتها بشرط ان تظل مرتبطة بالجامعات ومراكز الابحاث الغربية التي تعمل فيها ، حيث سبل العمل والبحث والابداع والعطاء متيسرة ، لكنها مرت في النهاية بتجربة فاشلة فعادت الى الغرب وتفرغت للعمل والعطاء ولم يعد يربطها بالوطن الام غير اللغة العربية وجواز السفر .

وهكذا عاد الدكتور راشد الى فرنسا واستقر فيها نهائيا . وقبل جنسيتها عندما عرضت عليه ، وتزوج من فرنسية وانجب منها ولدا وبنتا حرص على ان يكونا حاملين للجنسية المصرية الى جانب الفرنسية ، كما فعل بالنسبة له ولزوجته ، وهو الان يزور مصر من حين لآخر .

والدكتور راشد رجل سعيد في حياته وعمله وفخور بهذه النتيجة التي توصل اليها من خلال ابحاثه العلمية الا وهي التعريف علميا وليس عاطفيا بتاريخ العلوم الرياضية عند العرب وشرح مساهماتهم فيها ، واعادة كتابة تاريخ العلوم الرياضية بشكل عام باتباع طريقة التاريخ الدقيق والتحليل الابستمولوجي .

سبع رسائل دكتوراه في السنة

والذي يتحدث مع الدكتور رشدي راشد ويطلع على برامج عمله واسلوبه في التعامل مع البحث والتدريس يجد انه رجل يعمل كثيرا في عدة مسؤوليات اذ يقول: «انا اعمل ما دمت صاحيا واترك العمل اذا ما غلب علي النعاس .

وباختصار فانا اعمل بمعدل خمس عشرة ساعة في اليوم . ووقتي مقسم بين البحث العلمي في المركز والتدريس في جامعتين في باريس لطلبة الدكتوراه فقط والاشراف على رسائل الدكتوراه الجامعية بمعدل نحو سبع رسائل جامعية في السنة» .

وليس ذلك هو كل ما يقوم به الدكتور راشد ، فهو ككل عالم كبير ومسؤول جامعي يشارك في الندوات العلمية في بلدان العالم كله ويلقي بعض المحاضرات العلمية . ويتردد على معهد الدراسات العليا في جامعة برينستون الامريكية للمشاركة في الابحاث العلمية فيه ، ويذكر في هذا الصدد انه قضى في هذا المعهد سنة كاملة عام ١٩٨٧ وامضى فيه شهرين خلال السنة الجارية .

وعندما نسأله: كيف يمكن تقييم جهوده العلمية ومساهماته في مجال حركة تقدم العلوم الرياضية التي تشكل اهم اختصاصاته يقول بانه كرس جهده لاعادة كتابة تاريخ العلوم بشكل عام «مما جعل نظرتنا تتجدد وتتطور ، من ذلك مثلا نظرية الاعداد في ميدان الهندسة النظرية» . كذلك فانه عمل على ايجاد اسلوب جديد في كتابة ذلك التاريخ بحيث جمع بين مجهودين علميين هما مجهود المؤرخ الدقيق ومجهود الباحث الابستمولوجي . وكل ذلك بنوع من الموضوعية التامة «لان الانحياز في هذا المجال يعني المغالطة والاخلال بالمسؤولية العلمية» . ولانه لا يمكن الحديث عن تاريخ العلوم الرياضية بشكل خاص دون ذكر دور العلماء العرب فيها ومساهمتهم في تطويرها .

دور العلماء العرب

ويتحمس للحديث عن هذا الموضوع . اي دور العلماء العرب في العلوم الرياضية ربما لانه العربي الوحيد الذي يتحدث عنه بمعرفة العالم وتجربته ومن موقع الباحث والمسؤول ، بحيث يستطيع اقناع سامعيه بالحجة والبرهان لا بمجرد الكلام والعاطفة كما يفعل العرب عندما يتحدثون عن ماضيهم:

«المساهمة العربية في تطوير العلوم ونشرها لم تكن مجرد نقل كما يظن البعض . فالعلماء العرب خلقوا وجددوا وطوروا ، مثال ذلك ما فعله ثابت بن قرة الذي يعتبر من اهم العلماء المبدعين في مجال الرياضيات . وحتى وان اقررنا بان العرب نقلوا بعض علوم الاخرين فقد كان نقلهم نقلا مبتكرا لا نقلا متبعا» . ويشرح ذلك بدقة لعشرات الطلبة الفرنسيين الذين يتابعون محاضراته ويتخرجون من مدرسته

مجالات اختصاصه ومؤلفاته

١ـ في المجال العملي المادي: كتاب تطبيق الرياضيات في العلوم والمصاعب التي تقابلها وهو من جزءين .

٢ ـ تاريخ نظرية الاعداد والهندسة النظرية: عدة مؤلفات منها كتاب من جزءين حول تفسير اعمال دي فونطس الاسكندراني في نظرية الاعداد التي نجد فيها التاثير العلمي العربي .

٣ ـ تاريخ الجبر والهندسة : اربعة كتب تم نشر ثلاثة منها في فرنسا والرابع في المانيا ، وقع التركيز فيها اساسا على مساهمة العرب في علم الجبر وما يتعلق به من العلوم . وآخر عمل في هذا المجال كان نشر كتاب حول مؤلفات شرف الدين الطوسي يقع في الف صفحة .

٤ ـ تاريخ رياضيات القرن الثامن عشر والتاسع عشر: نشر عدة كتب آخرها كتاب صدر قبل سهر عن علماء ورياضيي الثورة الفرنسية .

٥ ـ علم المناظر : عدة كتب حول اعلام هذا العلم عند العرب مثل ابن الهيثم وكمال الدين الفارسي وغيرهم .

٦ ـ فلسفة الرياضيات : مقالات ودراسات عديدة .

(تم تاليف كل هذه الكتب باللغة الفرنسية وترجم بعضها الى لغات اخرى . ولكن هذا لم يمنع الدكتور راشد رشدي من الحديث بلغة عربية فصيحة عن العلوم العربية ومصطلحاتها . وخلال ساعتين من الحديث معه لم يرد ذكر اللغة الفرنسية الا مرتين او ثلاثا من اجل ذكر المقابل اللاتيني لاصطلاح علمي عربي قديم) .

التي هي مدرسة تاريخ الرياضيات بشكل عام حيث ارسى قواعدها خلال الثلاث والعشرين سنة التي قضاها باحثا ومحاضرا ومدرسا بالرغم من ان تواضعه يجعله يتجنب الحديث عن «مدرسة علمية» مفضلا الحديث عن اسلوب وتقاليد علمية معينة تعود على اتباعها في ابحاثه ودراساته واصبحت معروفة لدى كل المتعاملين معه من العلماء والبحاثة .

واهتمامه بالعلوم العربية وتخصيص العديد من الكتب لها ليس الغرض منه مجرد التعريف بالمساهمة العربية ، وانما اعادة تاريخ كتابة العلوم بشكل عام ، مع ابراز المرحلة العربية لانها حلقة هامة من حلقات تطور العلوم عند الانسان .

ولكن لماذا كل هذا العمل الشاق ؟ وما الفائدة من اعادة كتابة التاريخ في مجال العلوم الرياضية الدقيقة التي لا تترك مجالا للتأويل ؟ ثم ما علاقة كل ذلك بالتطبيق العملي اليوم او ما الفائدة من الابحاث العلمية في هذا المجال ؟

ويبدو الدكتور رشدي هنا وكأنه طرح هذه الاسئلة على نفسه مرارا ، ووجد الجواب المقنع عنها منذ وقت طويل اذ يقول:

«انا اعتبر ان اية مادة علمية يجب ان تكتب بشكل موضوعي متجدد يزيد من التعمق في فهمها والاستفادة منها . ومن الصعب القول بأن تاريخ العلوم بشكل عام بما فيه العلوم العربية ، كتب منذ البداية بشكل موضوعي يغنينا عن النقد واعادة النظر فيه . اما البحث العلمي فان الهدف منه هو ايجاد الصلة بين المجال النظري الصرف ومجال التطبيق ، اضافة الى ايجاد الاطر العلمية القادرة على ان تتصور بنفسها تطبيق النتائج العلمية وايجاد امكانيات التطبيق . ذلك ان هناك ابحاثا توجد التطبيق وهناك تطبيقات توجد الابحاث ، ومن الخطأ بمكان تصور علم من العلوم يتطور بمفرده وبمعزل عن العلوم الاخرى ، فتطور الرياضيات - مثلا - يكون موازيا لتطور الكيمياء والفيزياء» .

ولكن اذا كانت العقول العربية ابدعت قبل عشرات القرون وان هذا الابداع معترف به في جامعات الغرب ومراكز الابحاث العلمية حيث توجد عقول عربية اخرى تشرحه للطلاب وتضيفه الى المجهود العلمي الانساني ، فلماذا توقف تطور العلوم في العالم العربي ؟ ولماذا لا توجد هناك ابحاث علمية متطورة تغري هذه العقول العربية المهاجرة بالعودة الى الوطن ؟

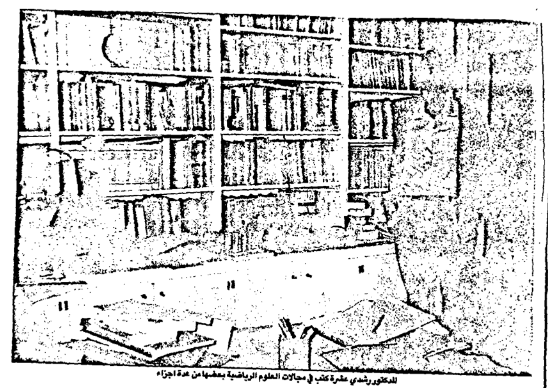
سؤال بديهي طرحناه على الدكتور رشدي راشد ، وكان يمكن طرحه على اي من العقول العربية التي تستضيفها «المجلة» في هذه الحلقات ولان مخاطبنا سبق له وان سلك هذا الطريق في بداية مشواره العلمي كما رأينا ، وكانت النتيجة هي الخيبة المرة ففضل الحياد مراقبا الوضع العربي من بعيد . فانه يجيب عن السؤال بالعودة الى السؤال السابق عن تجاهل الغرب للمساهمة العربية في مجال العلوم ، ويرى ان العرب يتحملون مسؤولية جسيمة فيها لانهم لم يعرفوا بعلومهم وتاريخها كما يجب «فمعرفة التراث عندهم كانت معرفة فخرية سطحية لا معرفة نقدية تقديرية ، معرفة يقصد منها المدح لا التحقق والتحري بدقة مما كان موجودا . وكذلك فعل الغربيون فضاعت العلوم العربية بين هذا وذاك . اذ كيف يمكن ان يسقط من تاريخ العلوم كتاب مثل كتاب مصطفى نظيف عن ابن الهيثم ومؤلفات علمية عربية كثيرة لو انها عرفت معرفة موضوعية نقدية لكانت احتلت مكانا بارزا في تاريخ العلوم» .

ويضيف الدكتور رشدي قائلا: «تسألني عن سبب توقف تقدم العلوم والابحاث في العالم العربي . وجوابي ان التوقف بدأ مع الاحتلال العثماني للمنطقة العربية وانطمس بعد ذلك بسبب التأخر الاقتصادي للعالم العربي لان البحث العلمي لا يمكن ان يقوم في بلد متأخر اقتصاديا ، وهكذا فان العلم لم يعد يلعب دورا في الانتاج عند العرب الذين هم في حاجة الى عمل جبار في هذا المجال لم يقم به احد حتى الان ، ويمكن القول ان تأخر العلوم عند العرب اليوم يرجع الى سبب تاريخي من جهة وتفسير حضاري من جهة اخرى» ، وهو يرى ان التقدم العلمي عند العرب لم يصل الى المرحلة المرضية بعد ويشهد على ذلك وضع الجامعات العربية وغياب مراكز البحث الدقيق الجاد ، وهذا المستوى الضعيف لعدد كبير من الطلبة العرب



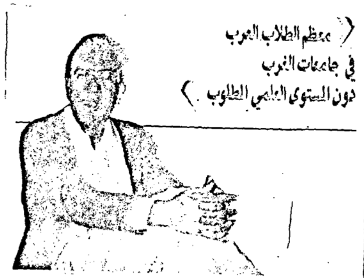
المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٨٥



للدكتور رشدي عشرة كتب في مجالات العلوم الرياضية بعضها من عدة اجزاء

« معظم الطلاب العرب
في جامعات الغرب
دون المستوى العلمي المطلوب »



الذين يرسل بهم الى الغرب بعد اتمام دراساتهم الجامعية في بلدانهم ، ذلك ان نسبة قليلة منهم فقط تستطيع اللحاق بالمستوى العلمي الدراسي في الجامعات الغربية وذلك راجع الى كون تكوينهم العلمي دون المستوى المطلوب ، وهو ما يعكس المستوى العلمي العام الذي عليه العالم العربي. وفي هذا المجال يتوجب على المسؤولين في العالم العربي ان يقدروا من الان خطر هذه المشكلة حق تقديرها وتتبع سياسة متشددة وانقاذية في مجال النهوض بالعلوم والابحاث العلمية» . مع ذلك يعترف الدكتور رشدي بان هناك محاولات محدودة تنقصها الامكانيات البنيوية اللازمة لاقامة صروح ابحاث علمية جادة وهي ثلاث: الاطر العلمية الكفؤة والامكانيات المادية اللازمة واخيرا الوسائل والادوات التقنية والتكنولوجية. وهذا ما يجعل بلدانا عربية كبيرة مثل مصر والجزائر غير قادرة على النهوض جيدا بالعلوم امام ما يتطلبه البحث العلمي من تكاليف مادية وتقنية وبشرية . والعرب يرون ان البحث العلمي في البلاد العربية يجب ان يكون عربيا شاملا او لا يكون . والواقع انه لا مفر من العمل الجماعي العربي في هذا المجال من اجل التخطيط معا لنمو علمي شامل وارساء تقاليد ابحاث علمية عربية مشتركة» .

ويضيف الدكتور راشد متحدثا عن الظروف العامة التي يمكن ان تسهل القفزة العلمية المطلوبة فيقول: «يجب ان يكون هناك مناخ علمي وفكري مناسب للعالم الباحث حتى يستطيع العمل والعطاء ، من ذلك ان يكون للمجتمع مشروع علمي معين وان يكون العمل العلمي مخططا له بدقة وله ابعاد واهداف محددة لا عملا فوضويا مزاجيا كما يحدث احيانا هنا وهناك . ويجب ان تعطى الاولوية المطلقة للبحث العلمي وان يتوفر للعالم التامين المادي والفكري وحرية التعامل والتنقل وربط الصلة الدائمة مع المجتمع العلمي العالمي ، لان الباحث العلمي لا يمكن ان يعمل في معزل عن العالم فهو ليس شاعرا ولا اديبا . كما يجب ربط البحث العلمي بالمجتمع وادخاله الى الحياة العامة حتى يكون شأنا من شؤون الناس . ويكون هناك طلب اجتماعي على العلوم . لان ما حدث من خلال بعض المحاولات العربية في مصر مثلا حيث نظر الى العلوم على انها تطبيق فقط ، كان رأيا خاطئا كما بين ذلك البحث في تاريخ العلوم» .

فاذا ما توفرت الشروط الثلاثة المذكورة وتوفر المناخ العلمي المناسب والمشجع في البلاد العربية فان ذلك لن يساعد في زرع نواة ابحاث علمية جادة وحسب بل سيكون دافعا للعديد من الادمغة العلمية العربية المهاجرة للعودة الى الوطن . او على الاقل القبول بالتعاون الجاد مع جامعاته ومؤسساته العلمية ■

باريس - مصطفى اليحياوي

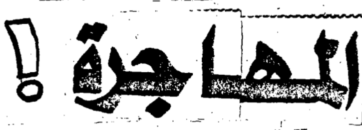


المصدر : الشعب

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





٤ آلاف مهاجر مصرى للدول الاجنبية سنويا .. وعشرات الالوف من المسافرين للعمل

حامل « الماجستير » يعمل « موظف استقبال » بدولة عربية !

السفر والهجرة للخارج ..

فى الماضى القريب كان المواطن المصرى يعتبرهما عيبا لا يجوز اتيانه ، وعارا يتعفف عنه .

ومع قسوة الحياة الاقتصادية تبدل الوضع . تزايد عدد المصريين المسافرين والمهاجرين . أصبح أمرا عاديا أن ترى ، خلطة وطلائف ، تمتد صفوفا أمام مكاتب السفريات . ألوف الشباب يطمعون فى عقود عمل .

هذا باع قطعة أرض ليحقق أمله . والثانى باع جاموسته . والثالث حمل مؤهله الجامعى وراح يستجدى به وظيفة عامل فى فندق أو بائع صحف

الموظفون يتركون أعمالهم بالاجازة أو الاستقالة . الفلاحون تركوا أراضيهم . كثيرون يقبلون العمل فى غير ما تخصصوا فيه .

وفى جميع الحالات تخسر مصر كفاءات وقدرات أبنائها الذين عرف عنهم غزارة العطاء .

محاولة حـ..

الظاهرة ومعرفة أسبابها الحقيقية .

بدأت الجولة بالمرور على مكاتب السفريات فى ميادين القاهرة الكبرى .. وتعمدت المرور على المكاتب المزدحمة ، وقبل أن يقع اختيارى على محدثى الأول ، كانت مفاجأة لم أكن أتوقعها عندما وجدت زميل دراسة يعمل فى مبنى الاذاعة والتلفزيون منذ سنوات يقف امام إحدى هذه المكاتب .. حيا كل منا الآخر ودار هذا الحوار

● ماذا تفعل هنا ؟

ـ أسال عن السفر لدولة (...) العربية لأننى سوف أحصل على عقد عمل هناك .

● هل ستترك عملك الاعلامى رغم بريق الشهرة التى يوفرها لك ؟

ـ نعم سوف أتركه مؤقتا لمدة عامين أو أكثر . أجمع فيها مبلغا من المال يكفينى لشراء شقة على الاقل لكى أتزوج . فأنا لن أتزوج بالشهرة ولا بالمنصب .

● هل العائد المادى كبير لهذه الدرجة ؟

ـ سوف أتقاضى حوالى ١٤٠٠ جنيه شهريا . ولك أن تقارن بين هذا المبلغ وبين الجنيهات التى لا تتجاوز المائة التى أحصل عليها من عملى الحالى . كما أنه سيكون أمامى فرصة لاستكمال رسالة الماجستير التى أعدها ؟

● ما هو عملك الجديد فى الدولة العربية

ـ موظف استقبال فى الفندق !!

● بدرجة ماجستير !

ـ نعم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٨٨

تحقيق : محمد جمال عرفة

... وقبل أن أفيق من صدمتي تلقفني عاملا نسيج كانا يجلسان على السور الحديدي الذي يلف ميدان التحرير أمام أحد مكاتب الطيران .

* قال الاول واسمه (سامي محمود أحمد) ويعمل نساجا في شركة M.C.I الاستثمارية : سبق لي السفر الى العراق حيث عملت لمدة سنتين ونصف ثم عدت لمصر منذ عام .. وقلت بلدي أولى بي ، إلا أنني وجدت الظروف تزداد سوءا ، فالوضع الحالي لا يسمح أن أقعد في البلد ، وأقول لك لماذا ؟ هناك زيادة الأسعار التي أصبحت حاجة فظيعة .. وفوق ذلك فالمرتبات لا تغطي الاسعار .. ومرتبي ١٢٠ جنيها لا يكفي شيئا وأريد شقة لاتزوج .. وأقل سعر لشقة في الاحياء الشعبية أصبح ٦ الاف جنيه ولا أمتلكها .

أما في العراق فاتقاضى (٢٠٠) دولار في الشهر .. أي حوالي ٤٥٠ جنيها مصريا ، مما قد يمكنني من الادخار لشراء الشقة .

وعندما سألته عن صحة ما يقال أن السفر سببه أن بعض شركات النسيج تواجه صعوبات في عملها ومشاكل تعترض طريقها .. قال : أن هذا ليس هو السبب ، وإنما السبب هو قلة الدخل بالمقارنة بالاسعار والمرتبات .

الجواهرجي الضائع

وأثناء الجولة تقابلت أيضا مع نادر (...) وهو صانع جواهر (صايغ) .. وكان طالبا بكلية التجارة ، وسوف يسافر الى العراق . وقد بادرني بقوله : أنه يعتقد أن الموظف الحكومي أفضل منه لأن دخله ثابت ويعيش عليه ، على عكس الحرفي الذي ان عرف رزقه هذا الاسبوع فهو لا يعرفه في الأسبوع القادم .. وبالنسبة له فسوق صناعة المشغولات الذهبية أصبح راكدا .. وهو لا يعمل بانتظام ، مما يؤدي لخسارته .. وقد تسبب هذا في اغلاق الورشة التي يعمل بها في تصنيع الجواهر .. وهو يسافر ليلحق بأخيه في العراق ، ويعمل معه في نفس المجال في العراق حيث السوق أفضل .. وعلى الاقل سوف يضمن تحويله لألف وخمسمائة جنيه حتى ولو لم يكن هناك عمل .. وبعد حديثي معه طلب عدم كتابة اسمه كاملا ، وقال أكتب (أحد الشباب الضايع) !

السفر للخارج .. بالحمار !

وأمام احدى شركات السياحة شاهدت جمعا آخر يفترش الارصفة المجاورة .. وتعمدت الاقتراب ممن تبدو عليهم أمارات الحزن وليسوا من أهل القاهرة .. وبعد عملية فرز عن بعد اقتربت منه .. فلاح في العقد الثالث تكسو وجهه علامات الحزن والتعب ويتكيء بيده اليمنى على جدار حوض اسمنتي من الحشائش الخضراء ، سألته ماذا تنتظر ؟ فاجاب أنه يسعى للحصول على عقد عمل للزراعة في العراق .. وأنه حضر للقاهرة منذ يومين .. ويظل يجلس هكذا منذ الصباح الباكر حتى اغلاق المكتب .. وأن هناك أملا في السفر حسبما قالوا له في المكتب .

. سألته : هل عندك أرض فأجاب .. ؟ أنه كان يعمل في قطعة أرض أجرها من صاحبها ، ولكن ظروف الزراعة لم تيسر له الأمر بسبب مشاكل سعر الخضار وتكلفة الزراعة ، والتعب والارهاق وظروف الحياة الصعبة بدون عائد جيد .. وهو قد تزوج بدون عفش تقريبا أملا في تحسن الظروف ، ولكن الاحوال (ماشية عادي) ولذلك فكرت أن أفعل كما فعل جار لي وباع جاموسته الوحيدة ليشتري ثمن تذكرة الطائرة .. وأصبح الآن معه فلوس واشترى فيديو . أما أنا فعندي حمار صغير هو رأس مالي في

الارض ، وسوف أبيعه بمجرد أن أحصل على عقد العمل !

وقبل أن أكمل حديثي معه أسرع يختفي وسط زحام المكتب .. ويبدو أنه سمع اسمه فانطلق لينضم لطابور الهاربين الى الخارج !

كبابجي مظلوم !

ثم قابلت (شريف عبد الفضيل) الذى سعى على ما يبدو للحديث معى عندما علم أننى صحفى .. وبدأ يسرد قصته فى السفر ، فهو حاصل على دبلوم تجارة عام ١٩٨٣ وصاحب محل كبابجى بشارع بديع .. ويرغب فى السفر بسبب مشاكله المادية مع الدولة ! فهو يقول انه يفاجأ كل يوم بمحضر ومعه حكم بـ ٢٠٠ جنيه والدفع أو الحبس .. لماذا ؟ يقولون : لأنك تزاول نشاطا بدون سجل تجارى أو رخصة .. اقول له : عندى سجل تجارى ولم يسألنى عنه احد ، وكذلك الرخصة .. فيقول لى : دا مش شغلى ، أنا عبد المأمور ومعى حكم محكمة ..

من اين جاء ؟ ومتى وكيف يحكم على وأنا لا اعلم شيئا من الاصل عن الموضوع . لا اعلم ! ! وأنا تعبت من هذه المحاضر والغرامات اليومية .. ورأيت اننى اعمل واتعب لدفع الغرامات فى الوقت الذى تزداد فيه الحياة صعوبة بسبب قلة الدخل وزيادة الاسعار كلها .. وأنا شاب فى بداية طريقى وأريد المستقبل ويلزمنى شقة تحتاج الالوف .. وغير ذلك .. حتى اعيش مثل بقية الناس وأتزوج ، ولذلك لم ارسوى اغلاق المحل والسفر ، الذى اصبح صعبا هو الاخر ولكنه اسهل وافضل من الظلم الواقع ضدى والا فاننى سوف انحل أو اسلك طرقا غير مشروعة ومحرمة .. وعندما اسافر للسعودية سوف احصل على ربح صاف يعادل ٧٠٠ ريال .. اى حوالى ٤٢٠ جنيها مصريا شهريا .. صحيح انه مبلغ غير كبير فى ظل السفر والغربة والبهدلة .. ولكن ماذا افعل ؟ ! .

السفر للسياحة

وكان لابد من جولة اخرى على سفارات الدول الغربية المشهود عنها تكدس الشباب المصرى بالمئات على ابوابها طمعا فى (فيزا الحياة) كما يطلقون عليها ، والاستفسار عن سفر هؤلاء وهجرة هؤلاء واسباب ذلك كله

فى قسم رعاية مصالح نيوزيلاندا فى السفارة البريطانية بجاردن سيتى لقيت المدرس (محمد عبد الجواد شعبان) وهو حاصل على دبلوم دراسات عليا فى علوم البيئة ، وكان يسأل عن شروط الهجرة .. سألته : لماذا تريد الهجرة ، رغم انك مدرس وكفاءة مطلوبة فى مصر .. ؟ فقال لى باسلوب المحاضر الجامعى : دعنى استعرض معك فكرة السفر التى تلح على اذهان الشباب ودعنى اعرض وجهة نظرى كأحد هؤلاء الشباب الذين يبحثون عن الاستقرار المادى والنفسى .. وبدأ يستعرض فكرة الهجرة فقال : ان السفر فى معناه النهائى هو هروب مع واقع نرفضه علنا تارة ، وخفية تارة اخرى .. فكيف يستطيع الانسان ترك وطنه والرحيل الا اذا كان لايستطيع تحقيق احلامه فى وطنه .

فنحن نشعر اننا مواطنون من الدرجة الثانية .. ونشعر بالغربة على ارض وطننا .. فليس هناك اى تقدير اجتماعى للفرد ، والفرد منا يحصل على متطلبات حياته الضرورية بالامتهان والاذلال .. وجرب ان تركب المواصلات وأنت ذاهب لعملك فسوف تشعر بمدى اهدار كرامة البنى ادم فى مصر .. وتبكى بحرقة على هوان هذا الانسان والضنك الذى يعيش فيه .

ولماذا لا اهاجر وهناك احاديث كثيرة تحث على الهجرة طالما لاتستطيع ان تحيا حياة كريمة فى وطنك .. ثم انفجر قائلا : ما أتمناه هو الهروب لأننى لااستثنى نفسى من الشباب الحالم ، حيث اعيش واقعا اريد تغييره .. واعتقد انه يكفى مانعانيه يوميا وان الوقت قد حان ليكف كتاب الجرائد اليومية عن ترديد الكلام عن المستقبل الوردى والأرض المفروشة بالرياحين عن طريق

الشباب .. وليكونوا واقعيين .. ! فمن ضمن اسباب السفر والهجرة اننا فى مصر نمتلك أصحاب اقلام يكتبون مايمليه عليهم خيالهم الواهم فيصورون للشباب الاحلام ، وبعض الشباب يسير وراءهم فأذا به يصطدم بالواقع ويصحو بعد فوات الأوان

٩٠ جنيها .. والفيزا ممنوعة

الموقف فى السفارة البريطانية نفسها اشبه بخلية نحل .. فهناك من ينتظر فى القاعة الكبرى التى تشبه احد ميادين لندن الواسعة ، ليعرف موقفه من الحصول على الفيزا أم لا .. وهناك من يقف فى طابور الشباك لدفع مبلغ الفيزا ، وهناك من يحلق فى التعليمات الخاصة بالسفر واسعار الفيزا التى تتحدى كل مصرى . وتصيب بالفلس جيوب شباب مصر المساكين .

وكانت مفاجأة كبيرة لى عندما علمت انه لكى تقدم طلبا للحصول على الفيزا يجب ان تدفع ٩٠ جنيها .. واذا رفض طلبك وهو امر عادى الحدوث فليس من حقك ان تسترد الـ ٩٠ جنيها .. ! وإذا قدمت مرتين فعليك ان تدفع ١٣٥ جنيها .. واذا رفضت ايضا وقدمت طلبا آخر فعليك ان تدفع ١٩٨ جنيها ،

ـ ثم قابلت الدكتور (مجدى نجيب) فقال انه مسافر لحضور مؤتمرات طبية تابعة للكلية الملكية التى هو زميل لها ، حيث سبق له العيش فى بريطانيا لمدة ٩ سنوات قرر بعدها فى النهاية العودة والاستقرار فى مصر رغم الامكانيات الهائلة هناك والدخل الأفضل .. ولكن وجهة نظره أن الشخص الذى يعتمد على أعمال حرة لايتأثر كثيرا بمسألة الدخل ، لأن دخله يكون غير ثابت وقابل للزيادة باستمرار .. وقد اكد بدوره حكاية الـ ٩٠ جنيها ايضا .

ممنوع التصوير

وامام سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لمحت عددا من المصريين ينظرون فى الخارج ... تقدمت من احدهم فقال المهندس (سيف الدبيكى) أنه كان فى امريكا منذ ٤ سنوات وانه حضر للقاهرة منذ ٥ شهور فقط ، وكان عمله هناك فى مجال تصنيع الكمبيوتر .. وأنه سافر الى هناك بمجرد تخرجه لأن فرصة العمل هناك افضل بالطبع ، ولكن بشروط مثل تصريح العمل أو الاقامة وهى امور ليست سهلة ، ولذلك يسلك المسافر هناك احد طريقين للاقامة : الاول ان يتزوج امريكية .. واذا رفض فعليه ان يلجأ لحل آخر اكثر تكلفة واطول اجراء ، اذ عليه التوجه لمحام يتفق معه على مبلغ من المال لاعطائه شهادة بأنه عمل فى مزرعة لمدة ٣ سنوات ، ثم يتوجه لادارة الهجرة لانهاء اوراق اقامته .

وعن السفر للولايات المتحدة بالأخص قال المهندس سيف : ان اى مصرى يسافر لأمريكا لسببين :

الاول : أنه يسمع عنها كأقوى واعظم دولة فى العالم .

ويرضه لن تحصل على الفيزا ، ولن تسترد ما دفعته من نقود وعليك العوض ، اى فلس ويحث عن فرصة عمل .. ثم رفض



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٨٨

وموت وخراب ديار !

ولم يكن امامى سوى ان اقترب من بعض الشباب والمنتظرين فى ردهة السفارة لتاكيد هذه المعلومة ومعرفة ظروف سفر كل منهم .

ـ (ايهاب فوزى احمد) قال انه سافر بدعوة من اخيه الدكتور فى بريطانيا للزيارة والسياحة ، والفيزا لمدة ٣ شهور ، وان هذه هى المرة الثانية التى قدم فيها طلب الحصول على الفيزا بعد ان رفض طلبه الاول وضاع عليه مبلغ الـ ٩٠ جنيها وقال ان سفارة بريطانيا هى الوحيدة التى تعمل هذا الاجراء وترفض اعادة المبلغ المدفوع فى حالة رفض اعطاء الفيزا .. وعندما سالته عن امكانية العمل فى بريطانيا ، قال انه غير مسموح به ولابد من عقد عمل هناك .

والثانى : سبب مادى لان المقارنة بين المرتبات فى مصر ومثيلاتها فى امريكا لاتجدى ، لانه ليست هناك نسبة على الاطلاق ، فاقل مرتب يمكن ان تحصل عليه هناك ٢٠٠٠ دولار شهريا .. وقبل أن ابدأ باخذ صورة للمهندس سيف وللمصريين الواقفين أمام باب السفارة حاصرنى الأمن بعبارة مشهورة .. ممنوع التصوير ! .

حتى انت يااستراليا !

كانت المحطة الاخيرة فى الجولة هى سفارة استراليا التى تطل من برجها العالى على النيل مباشرة ، وكما هو الحال فى سفارة بريطانيا ، كانت هناك اعداد كبيرة من المصريين تتوافد على السفارة .. وحوالى ٣٠ فردا يجلسون فى صالة الانتظار قبل تخليص اجراءات السفر أو الهجرة لاستراليا .

ولاحظت من خلال الحديث مع بعضهم ان نسبة المسافرين لاستراليا أغلبها من الذين لهم ابناء وأهالى فى استراليا ومن ثم فليس من السهل الحصول على التاشيرات بسهولة ، وان كانت الهجرة ممكنة ولكن بشروط كثيرة منها : أن يكون المهاجر له قريب هناك وأن يكون من التخصصات التى تطلبها استراليا ، وهى مترجمو الكمبيوتر ومهندسو الالكترونيات ، والمحاسبون ، والممرضات ، والبيطريون ، والسباكون والميكانيكية والطباخون ، والتجاريون وتلميع الموبيليا ؟ . وجدت لدهشتى رجلا مسنا بلحيته البيضاء المضيئة وعمره الذى يزيد على الستين فدفعنى الفضول لسؤاله ايضا عن سبب سفره لاخر بلاد الدنيا .. فقال لى الحاج (أحمد) : انه مسافر هو وزوجته لزيارة ابنه المهاجر هناك ، وأنه حضر للحصول على الفيزا .

ثم اقتربت من شباك الحصول على الفيزا وتفحصت اسعار التاشيرات المعلقة على الزجاج وكانت التسعيرة كالآتى :

- تقديم طلب الهجرة = ٦٠ دولارا استراليا .
- عند القبول والسير فى الاجراءات يدفع ١٦٥ دولارا استراليا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٨٨

اما شروط الهجرة فقد زادت صعوبة وانحصرت تقريبا فى ان يكون للمهاجر اقارب من الدرجة الاولى أو الثانية هناك ، فضلا عن امكانياته المادية .

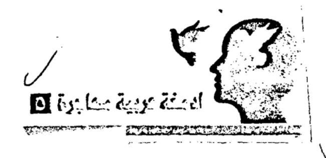
ولمعرفة اعداد المصريين المهاجرين لاستراليا بصورة اكثر دقة طلبت من موظف استقبال السفارة سمير بشاى أن التقى مع احد المسئولين لمعرفة العدد والسؤال عن شروط الهجرة ، وكنت اتصور انه امر سهل ، الا أننى سرعان ما اكتشفت ان هذا يدخل فى اطار الاسرار الحربية ! ! فقد طلب منى موظف الاستقبال المسئول ان اكتب طلبا، واضمنه ما اريد من اسئلة موجهة للمسئول فى الد فارة ، ففعلت وغاب مدة .. ثم عاد وقال لى : اكتبه بالانجليزية .. فرضخت .. وقبل ان اذهب قال لى : اتركه وسوف اترجم انا اهم الفقرات .. فشكرته ورد الشكر قائلا : فوت علينا بعد شهر لمعرفة النتيجة ! .



المصدر : المجلة

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

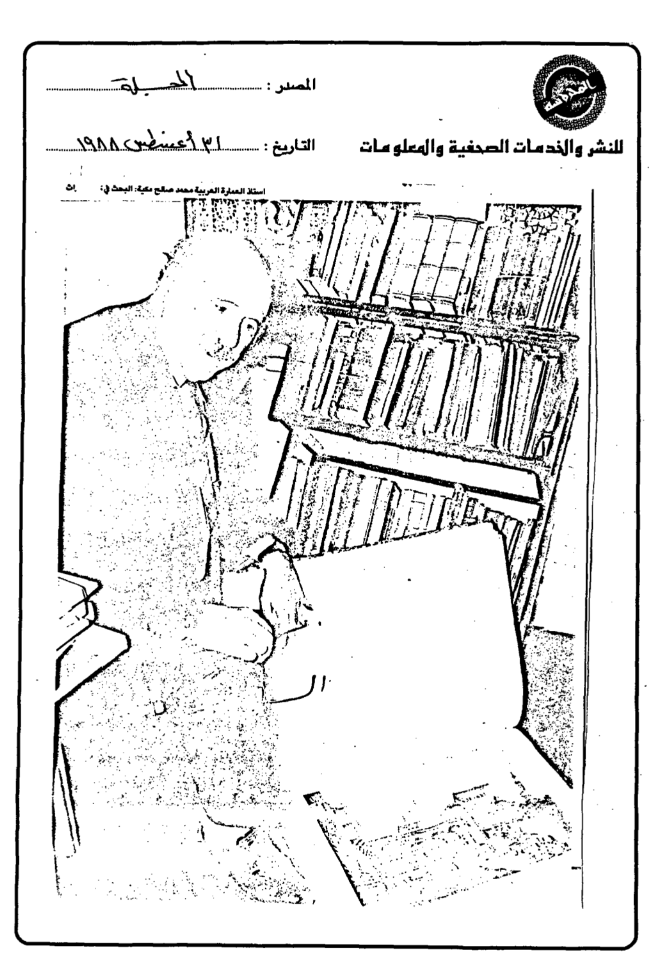


العراقي محمد صالح مكية اول عضو شرف عربي في جمعية المهندسين البريطانيين

استاذ العمارة الاسلامية شارك في بناء ليفربول بعد الحرب

اعاد بناء مئذنة مسجد دار الخلافة العباسية في بغداد وصمم

مسجد الكويت المركزي

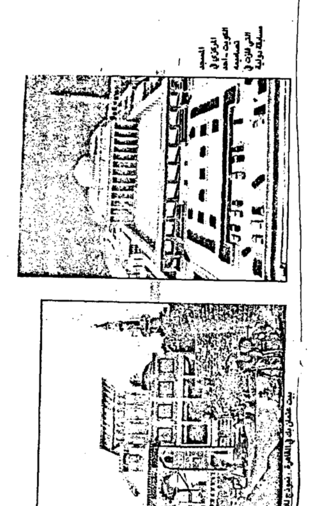


استاذ العمارة العربية محمد صالح مكية: البحث في: ...ات



المصدر : المجلة

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٨٨



المسجد المركزي في الكويت ـ أحد المساجد التي فازت في مسابقة دولية

بيت عثمان بك في القاهرة، نموذج للانفتاح على الفضاء



استاذ العمارة الاسلامية محمد صالح مكية استمر في مهجره في لندن يشرف على مشاريع الابنية المتميزة بالاصالة والتراث العريق في عالمنا العربي ، وساعد الغرب على تذوق نكهة الشرق الخاصة في ابنيته . حتى عهد اليه بالمشاركة في اعادة تخطيط مدينة ليفربول التي دمرها الالمان في الحرب العالمية الثانية ، كما اختير عضو شرف في جمعية المهندسين البريطانيين . في هذه الحلقة وهي الخامسة من «ادمغة عربية مهاجرة» عرض لقصته .

ليس الوطن بالنسبة الى محمد صالح مكية دولة او مدينة ، وليس الحاضر يوما او عاما ، او ان العالم مجموعة من الامكنة . انه في لندن يفكر في مسقط او بغداد او لاجوس ، وفي عام ١٩٨٨ يحمل هموم مدينة نينوى الاشورية او ساحة مسجد الخلفاء العباسيين . اما الفن المعماري لديه فيعي الاصول عند حامورابي وقوانينه القديمة ، ويغرف من الفنون الاسلامية ، بالحرف .. بالافق .. بالسماء .. بالسوق وعلاقاته .. يصنع الحاضر مستفيدا من العالمية في تطوير المحلية . ومن المحلية في تصدير الحضارة والفكر في مبنى او رواق ، او جامعة او مسجد او مطعم او معرض .. انها الوحدة في التنوع والتعدد .

من بين كتبه وتصاميمه المكدسة ، يقول عالم فن العمارة في لندن ان عالمنا مر خلال العقود التي عاشها ، اي منذ ان وعى العالم في العشرينات وحتى اليوم ، في حركة تبدل متسارعة جعلت كل عقد يبدو كعصر . بالامس كانت مدننا قرى وها هي تتحول الى شوارع وساحات وابنية ما كان باستطاعة احد ان يتنبأ بها قبل بضعة عقود . انها معجزات لكنها ليست بالضرورة معجزات ايجابية . فبقدر ما احسنا للانسان فيها كانت الاساءة اليه مضاعفة .. والتاريخ خير حكم .

وبقدر تعلقه بالانسان في الشرق الاوسط وبالمكان الذي وهب العالم الحرف والفلسفة والعلم فضلا عن الاديان السماوية كانت مواقف الدكتور مكية حادة حيال ما يسميه بعملية «التقليد الاعمى» للغرب في مدارسه . حتى تلك المدارس التي بدأ يعيد النظر فيها ويحاول ان يكتشف الاصالة والجمال والجانب العملي في حضارتنا التي تخلينا عنها لحضارة «غير مقنعة» . لكن ، رغم هفواتنا ، لاتزال هناك بوارق امل كبيرة تجعلنا نتفاءل في ان مدننا قابلة لان تصبح مراكز حضارية وتعيد مجد بغداد ودمشق والقيروان ومكة وصنعاء .. «نينوى كانت نيويورك الامبراطورية الاشورية . سورها كان يتسع لثلاث عربات تسير فوقه بفضل عرضه البالغ ٣٣ مترا ، وبغداد كانت لندن او باريس في الدولة العباسية .. ودمشق كانت مدريد او برن او ميلانو» .

فمن يعيد لمدننا اصالتها وعظمتها ؟ انه يستنجد بالتاريخ ليصلح الحاضر ويلفظ الجلالة ليرسم مئذنة . ولا ينسى ان الآلة دخلت مدننا لتبقى ولكي يكون للانسان مكان قربها دون ان يهدم الاسوار او البوابات او الاسواق ليبني الواجهات والاشكال التكعيبية في المباني المنغلقة . «مبانينا الحقيقية هي تلك المنفتحة على السماء في «احواشنا» مع التراب والبطة والعنزة والشجرة والكلمة المعلقة في الفضاء ، وليس بالابنية التي لم تقم لتبقى . ففقدت صفة الخلود التي عرفتها مدننا القديمة .

محمد مكية الذي شارك في التخطيط لاعادة مدينة ليفربول بعد الحرب العالمية الثانية واسس مدرسة في فن العمارة الاسلامية القديمة المستفيدة من العلوم المعاصرة ، لا يشعر في لندن بانه مغترب فعلي ، وانه مجرد دماغ عربي آخر مهاجر . لانه يعيش في الكوفة وهو في لندن كما يعيش في لندن وهو في مسقط او دبي او البحرين او ابوظبي . العالم بالنسبة اليه وطن للانسان .. اي انسان . ومن لندن يخدم الشرق كما خدم الغرب بشرقيته .

ولد الاستاذ محمد صالح مكية في محلة «صبابيغ الآل» قرب دار الخلافة في بغداد، وفي مكان غير بعيد عن منارة المحلة . انها كما يسميها: «شاهد الزمان من اواخر الدولة العباسية» . توفي والده الذي كان يتاجر بالنسيج ويصنع الالبسة ، وهو طفل صغير . فربته امه وعاش الى جانب خاله الذي كان بقالا - عطارا . لذا كانت له علاقة خاصة بالسوق. فيقول: «كنت جزءا من السوق . عشت في اسواق العطارين والبزازين . وحتى بعدما كنت ارجع من المدرسة كنت اجلس الى جانب خالي في الدكان . وكان السوق اكثر من مجرد


نظرة على الاحياء القديمة

مكان تذهب اليه لتتبضع . انه مكان اجتماعي .. منتدى فكري ومكان للعبادة لأن المسجد فيه . وهو معرض وجو معماري له سقفه الخاص المتصل بالفضاء . فمنه تتفرع الحوانيت والمساكن . وفيه يتعارف الناس ويتواصلون ويتناولون وجباتهم» .

في العام ١٩٣٥ انهى مكية الدراسة الثانوية ـ فرع الرياضيات في المدرسة الثانوية المركزية . وكان وزير التربية العراقي أنذاك ، صادق البصام رحمه الله ، متحمسا لارسال البعثات العلمية . فسافر مع خمسين من زملائه الى بريطانيا . ونال شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة ليفربول عام ١٩٤١ ثم دبلوم الدراسات العليا في تخطيط المدن عام ١٩٤٢ ابان الحرب العالمية الثانية .

دكتوراه من كمبريدج

واراد مكية مواصلة التعليم رغم استدعاء العراق له أنذاك بسبب ظروف الحرب في اوروبا . وبعد ان قبل في جامعة كمبريدج لاعداد الدكتوراه التمس من حكومته ابقاءه فيها فبقي الى ان تخرج منها عام ١٩٤٦ . وكان موضوع دراسته: «البحر المتوسط حوض الحضارة» متناولا فيها اهمية الجغرافيا والبيئة في بناء الحضارة المميزة في جنوب العالم . ويقول الدكتور مكية:

«نحن جنوبيون لا شرقيون . كذلك فان حضارتنا افقية وليست عامودية . وعمارتنا افقية باستثناء المئذنة . ومنطقتنا ذات وحدة جغرافية مميزة ، الصحراء حدودها . وكان ساحلها الذي تعرض للغزو عبر العصور منطلقا للغزو الحضاري الذي انطلق من بلادنا . حتى ان الاساقفة ارتدوا في عهد الدولة الفاطمية ثيابا طرزت بالخط الكوفي ، فيما كان لتفاعل حضارة البحر المتوسط بحضارة الغرب والشمال الفضل في بناء القوة الحضارية الحالية» .

وخلال دراسته ساهم الدكتور مكية في اعداد التصاميم لاعادة تخطيط المركز التجاري لمدينة ليفربول التي تضررت كثيرا من الغارات النازية خلال الحرب الثانية . وبعد ان عمل في حقل الهندسة وتخطيط المدن في بغداد بين العامين ١٩٤٧ و١٩٥٣ ، وذلك في المديرية العامة للبلديات ، حصل مكية عام ١٩٥٧ على منحة «فولبرايت» الدراسية الخاصة لمتابعة التحصيل الاكاديمي في الولايات المتحدة ، وكان ذلك ضربا من التكريم الخاص الذي يمنح فقط لكبار الادمغة في العالم . ناله بسبب ما طرحه في ندوة القرية العربية التي عقدت عام ١٩٥١ برعاية اليونيسكو في مصر . وقتها رفضتها اللجنة لكن المراقبين ادركوا اهميتها فنال منحة «فولبرايت» بتوصية منهم .

استاذ العمارة الاسلامية

وعاد بعدها الى بغداد حيث اسس قسم الهندسة المعمارية في جامعتها عام ١٩٥٩ وكان كبير اساتذتها . فدرس الهندسة المعمارية الاسلامية فيها حتى عام ١٩٦٨ . وعن علاقة الاسلام بفن العمارة في منطقتنا يقول:

«لقد وحد القرآن الكريم اللغة العربية . وحول الكلمة فيها الى لحن يجود . وصعدت الف لفظ الجلالة كما المئذنة . وشمخت الكلمة في الفن المعماري الاسلامي من الناحية التطبيقية لا من الناحية النظرية فحسب . ذلك ان القرآن يقسم بـ «نون والقلم وما يسطرون» . وتحولت الكلمة الى هندسة ذات وظيفة جمالية في «الارابسك» . لذا ادخلت دراسة الخط العربي كعلم وفن على دراسة الهندسة . كما ادخلت علوما اخرى ، قد تبدو بعيدة عليها ، مثل علم الجغرافيا وعلم الاجتماع . لان على الطالب ان يفهم بيئته حتى يعرف بماذا يبني وكيف . فالعصفور يستخدم ما في بيئته من قش وعيدان . فاذا ما انتقى هذه المواد حفر في جدار طيني وحول مسكنه الى جحر . كذلك كان علينا ان نستخدم الطين والحجر والحصير في بناء مساكننا . ولا نستورد كل ما تستورده البلدان الاخرى من مواد قد تناسب او لا تناسب قدراتنا واحتياجاتنا . فضلا عن ضرورة تفاعلنا مع طبيعتنا . وهنا لا بد ان اشير بانني لست ضد ان تتفاعل الحضارات مع بعضها ، بل انا ضد المدارس السلفية التي تنتهي عند التغني بالتراث وتنصب نفسها كمحام له . فاذا كان للتراث من وظيفة ، فهو بالنسبة الي المحرك لصنع الجديد ولمجابهة المتغيرات : انه ليس مجرد خيال ولست مستعدا لان اسقط في التحول الى محام للماضي واعيش في فترة زمنية تاريخية مغلقة دون ان اعمل على معالجة الواقع في اطاره التاريخي . فانا انظر الى الحاضر من المستقبل مستعينا بالماضي المتحرك ، وللتاريخ محكمة» .

ويعتبر الدكتور مكية ، الذي عمل على حفظ التراث ومجاورته للحداثة المعمارية ، ان مصيبة العالم العربي



هي في تلك الذهنيات العائدة من الغرب والتي تعتبر انه المصدر الوحيد للفكر والحضارة . هؤلاء مارسوا ، حسب اعتقاده ، نفس الدور الذي مارسه مصطفى اتاتورك حيال الشعب التركي . فتحول الشعب العربي الى فئتين: الاولى تعلمت الفكر الغربي واصبح افرادها من «الافندية» ، والثانية اصبح افرادها من «البلديين» وفي هذا يقول:

«بدلا من ان يتعلم «ابن البلد» ما تعلمه الاسلاف ويصبح على غرار ابن سينا او ابن رشد ، عاش في فراغ علمي وحصل هذا الفراغ العلمي الذي نشهده في مجتمعاتنا المنقسمة بين «ذوي البدلات الغربية» و«ذوي الملابس البلدية» ، فمن قال ان الازياء التي يقدمها الغرب الينا هي الاجمل ، وهي المعيار الاول والاخير للجمال ؟ لقد كنت اراقب القرويات في سوق الحميدية في دمشق واشاهد جمال واصالة ازيائهن . انها نفس الازياء التي تحاول صالات الازياء الباريسية الكبرى اليوم ان تحاكيها في صرعات جديدة. فهل ترضى ان تتحول مدننا الى مجرد بناطيل ضيقة مثل بناطيل «الجينز» ؟ حتى اذا ما تغيرت الموضة كان علينا ان نهدمها» .

لذا يجد الدكتور مكية ان النظرة الاصيلة هي النظرة التي تلفظ بناء المكعبات والواجهات الاربع . لانها «نظرة صنمية عرفها الاغريق» . اما النظرة المعمارية الاسلامية فهي داخلية متجهة الى الخارج . كل منزل من منازلنا يتجه الى السماء . وعليه فان الفرق كبير بين النظرة المعمارية والنظرة البيئية والتخطيطية لمدننا . ذلك ان المنزل الذي له ساحة او فناء يتصل باللامتناهي من سماء ونجوم واقمار .. بالنهار والليل . يتصل الفناء بالرواق وبالغرف ، سواء كان البيت صغيرا ام كبيرا . لان الفرق يبقى في المساحة وليس في الوجاهة. وهذه الصورة مستوحاة في الاساس من قيصرية اسواقنا في بغداد او في الهند او في فاس . اصالتها كأصالة النخيل والجمال (جمع جمل) .

مدن للآلة والانسان

ومن هنا يرى مكية ان المطلوب حاليا هو اعادة النظر في كيفية استيعاب الآلة في مدننا دون رفضها وبالحفاظ على مكان مشرف للانسان فيها وحقه بالفضاء وبالحفاظ ايضا على المساحة اللائقة بمعالمنا الاثرية والدينية . فرفض في عام ١٩٦٣ ان يبني مسجد الخلفاء العباسيين في المساحة الضيقة المتبقية . لان ذلك لا يليق بعظمة المسجد . وحافظ على منذنته واعاد بناءها على افضل صورة . بما يسمح باعادة بناء وتوسيع المسجد لاحقا . كما تدخل عام ١٩٦٧ ليحمي من موقعه في مجلس السياحة العراقي اسوار نينوى من الهدم بعد ان كان هناك مشروع اسكاني لتوسيع مدينة الموصل .

في عام ١٩٨٠ دعي محمد صالح مكية لحضور ندوة التراث المعاصر في بغداد التي كان الهدف منها اعادة تخطيط حاضرة الدولة العباسية بعد ان رصدت لها عشرات مليارات الدنانير من اجل ان تستعيد مجدها ورونقها الاصيل. يومها شعر الدكتور مكية بالسعادة، «شعرت أن عصر النهضة واعادة مجد بغداد قد بدأ. لكن ويا للاسف، الحرب بدأت فتبدد كل شيء».

لكن نشاط الدكتور مكية لخدمة المدينة العربية ومساعدتها على استعادة تراثها تجاوز حدود الاقطار. فعمل من خلال مكاتبه الهندسية في بغداد والمنامة ومسقط والدوحة ودبي ولندن، والتي اسسها بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٥: راح يصمم المساجد والوزارات والمجالس والاسواق والمراكز الاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وتونس ولندن. ولم تكن التجارة همه في عمله. حيث صاهر بين عمله المهني والعمل الاكاديمي التراثي. فنظم المؤتمرات الدولية عن العمارة الاسلامية ماضيا وحاضرا. واحتل ارفع المراكز في مضماره، فاصبح عضو الجمعية الملكية البريطانية لتخطيط المدن. وكان اول عربي يصبح عضو شرف في جمعية المهندسين البريطانيين. وزميل الجمعية الملكية الجغرافية البريطانية. واصبح احد اعضاء لجنة التحكيم في منح جوائز الاغا خان للعمارة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣. وكان عضو الهيئة التحكيمية للاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين. والى جانب جمع الكتب النادرة عن الحضارة الاسلامية، وضع الباحث العربي عدة كتب، احدها بعنوان «القرية العربية ـ امكانيات وخلفية»، وهو من مطبوعات منظمة الاونيسكو، نشر في القاهرة عام ١٩٥١. كما وضع كتابا عن تطور العمارة في بغداد ومدرسة بغداد للرسم، ناهيك عن عشرات المقالات والمحاضرات والندوات التي تعرف الغرب من خلالها على تراث العرب والمسلمين المعماري. وهو اذ يتمنى ان يتيح له الدهر وضع كتاب عن «سوق المدينة» يشعر بغصة كبيرة كونه لا يستطيع ان يعيد طباعة المراجع الثمينة التي تحتويها مكتبته الخاصة. منها مثلا كتاب عن الفن المعماري الاسلامي في مدينة سمرقند حصل عليه في الثلاثينات من مدينة سان بطرسبورغ عاصمة روسيا القيصرية. وهذا الكتاب الكبير يضم دراسة تفصيلية خطت ولونت باليد، للهندسة المعمارية العريقة التي عرفتها احدى اهم المدن الاسلامية وحول هذا الكتاب يتحدث قائلا:

«ان عملية اعادة طبع هذا الكتاب وسواه ، والتي لا تعرفها حتى المتاحف العالمية الكبرى، من شأنها ان تنمي قدرة جامعاتنا على تعريف الباحثين

بادق الفنون المعمارية الاسلامية . ليس من اجل ان نبقى نعيش في الماضي بل لنستعين به على تطوير الحاضر . ذلك ان استمرار نسخ العلوم من الخارج ضار جدا بمدى ادراكنا لموقعنا التاريخي ولدورنا الحضاري ، وهي عملية مسخ لتراثنا . لقد ارسلت طلابي الى احياء بغداد واسواقها فرسموا بعضها وتعلموا منها . بينما نصر في عالمنا على بناء المكعبات السخيفة ونشوه مدننا ونسلبها اصالتها» .

الدكتور مكية الذي يقيم في لندن ، حول مبناه في شارع «وستبورن جروف» الى «جامعة عربية» مصغرة تعرف المهندسين الغربيين بفنون العرب الهندسية ، سواء من حيث رسومه الهندسية ومراجعه الاكاديمية الفذة والصور التي نقلها من شتى المدن العربية ، او من حيث توفير المناخ الثقافي المطلوب في العاصمة البريطانية . فهو يضع قاعة الكوفة الشهيرة في تصرف الفنانين والمهندسين ويرعى الندوات التي تعقد فيها والتي تتركز غالبا على مشاكل منطقتنا العربية وبقية دول العالم الثالث . لقد جعل من هذا المبنى احد اهم المراكز الثقافية العربية في الغرب ، وفتحها لعرض الكتب والاعمال الفنية لكافة المبدعين العرب وغير العرب .

ورغم تقدم الاستاذ مكية بالسن ، لايزال هذا المرجع المعماري الاصيل يعمل لاكثر من ١٥ ساعة يوميا . وهو بصدد وضع العديد من الكتب التي يرمي من خلالها الى جعل الاجيال القادمة تتعلم في الفصول الابتدائية عن علمائنا في العصور القديمة ما اضطررنا الى البحث عنه ونحن في سن متقدمة ؟ يجب ان نجعل الطفل يعرف تاريخه كما يعرف ابطال مسلسلات التلفزيون» ■

لندن - نزار عبود



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٨

أدمغة عربية مهاجرة — مركز ابحاثه العلمية بين جبال الألب الفرنسية

الطبيب السوري حسن رزوق مرجع عالمي في علاج الربو



الدكتور حسن رزوق : من دمشق الى جبال الالب

العالم ، الطبيب حسن رزوق ، السوري الجنسية ، جعل من جبال الالب مقرا لأهم مصحات الربو والحساسية في العالم . وخرج بنظريات جديدة حول علاقة هذين المرضين بالبيئة فاصبح يزود المراكز العالمية بالارشادات والمستجدات المتعلقة بها .

«المجلة» تقدم في الحلقة السادسة من «ادمغة عربية مهاجرة» قصة هذا الطبيب الذي حافظ في مهجره على صلاته بمراكز الابحاث العربية .

استطاع العقل العربي المهاجر، أن ينجح ويفرض نفسه في بلاد تتنافس فيها العقول على بلوغ اعلى درجات الابداع والابتكار، لأنه وجد مناخا علميا مواتيا ، وارضية مادية ـ تقنية تساعد على البحث والنبوغ لم تتوفر له في بيئته الاصلية . هذا ما حدث لضيف هذه الحلقة الدكتور حسن رزوق الاختصاصي في امراض الربو والحساسية وعلوم البيئة في جامعة برينسون الفرنسية ، الذي استطاع بعد ثلاثين سنة من الهجرة والعمل الجاد والبحث الدقيق ان ينفرد في مجال اختصاصه ويؤسس مدرسة علمية ـ طبية لها طرقها في معالجة واحد من أخطر امراض المجتمع الحضاري الا وهو الربو والحساسية . وهذا المرض وان كان في الاصل وراثيا قديما الا ان تلوث البيئة وتعفن المناخ وضجيج الحياة اليومية يزيد من خطره اذ يعاني منه ٥٪ من سكان البلدان الصناعية ، حيث هناك مليونان ونصف مليون مريض في فرنسا ، ونحو ثلاثة ملايين في بريطانيا وما يزيد عليهم في بلدان مثل المانيا والولايات المتحدة . اما في البلاد العربية فيرجح ان تكون نسبة المصابين به تتراوح بين ٣٪



و٥٪ ، حسب تقديرات الدكتور حسن رزوق الذي يقول بأن ضحايا هذا المرض في البلاد الصناعية يبلغ عشرات الالاف سنويا .

ومرض الربو والحساسية - الذي يحرص محدثنا على وصفه بانه حالة وليس مرضا، بدأ علاجه بطرق علمية - طبية قبل اكثر من عشرين سنة عندما تمت معرفة اسباب ظهوره وتطوره ، واكتشفت اول انواع العلاج الجاد له .

من سورية الى جبال الألب

الدكتور حسن رزوق نموذج للعقل العربي المهاجر تشهد على ذلك سيرة حياته . ففي العام ١٩٥٣ نال شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) في سورية وبعد دراسة جامعية قصيرة في كل من دمشق وبيروت حط رحاله في فرنسا في العام ١٩٥٦ ، وباشر دراسة الطب في جامعة ليون اولا ، ثم انتقل الى جامعة بوردو ، ليتفوق بعد اربع سنوات على بقية زملائه ويتم ترشيحه للذهاب كطبيب مدرب ، الى جامعة ابن رشد في الدار البيضاء التي كانت تعاقدت مع جامعة بوردو غداة استقلال المغرب (١٩٥٦) لمدها ببعض الاطباء .

وهنا تبدأ حياة حسن رزوق العلمية فقد استغل وجوده في المغرب لمدة ثلاث سنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٣) للقيام بأول بحث علمي - طبي عن مرض كان يعاني منه سكان الدار البيضاء في ذلك الوقت ويتمثل في ظهور اكياس مائية في رئة المرضى. وقدم الدكتور رزوق اطروحته الى جامعة بوردو حول الموضوع ، ونال شهادة الدكتوراه منها .

وفي عام ١٩٦٣ على اثر استقلالها شهدت الجزائر هجرة جماعية للاطباء الاوروبيين فوجهت نداء الى الاطباء العرب من اجل سد الفراغ . ولم يكن الدكتور رزوق من الذين «يضعون اصابعهم في اذانهم» عندما تطلق مثل هذه النداءات العربية . فلبى النداء وقصد شرق الجزائر حيث اوكلت اليه مهمة الاشراف على قسم طبي في احد المستشفيات الكبيرة . وبعد سنتين من العمل في الجزائر ، عاد الى سورية للزواج من بنت وطنه التي سافرت معه في العام ١٩٦٥ الى فرنسا واسسا بيتا لهما فيها وانصرف الى الاختصاص في فرع امراض الربو والحساسية وعلاقتها بالبيئة والمناخ . فالتحق الدكتور رزوق بجامعة مرسيليا وانضم الى فريق البروفسور شاربين الذي يعد من كبار الاختصاصيين بهذا المرض في فرنسا . وبعد مرور ثلاث سنوات من العمل معه شارك في مسابقة وطنية فرنسية للاختصاص في مرض الربو والحساسية ، ففاز بالمسابقة ونال الشهادة وعندئذ كلفه البروفسور شاربين القيام ببحوث علمية تتعلق بهذا المرض في منطقة جبلية استشفائية اسمها برينسون في جبال الالب . وقد استمرت تلك البحوث ثلاث سنوات تم بعدها ترشيح الدكتور رزوق ضمن فريق من سبعة اختصاصيين في مرض الربو والحساسية ، لكي يكون استاذا محاضرا مسؤولا عن منطقة جغرافية على غرار زملائه السبعة . لقد انتهت مرحلة التكوين وجاء وقت الاختصاص والبحث وتحمل



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٨

المسؤوليات .

ومرة اخرى يجد حسن رزوق نفسه منجذبا شرقا بشعور من الشوق والحنين ، والتفكير في هموم الوطن العربي، فيلبي نداء ضميره ويعقد العزم على عمل شيء ما من اجل الوطن ، ويعد المغرب والجزائر يقصد لبنان ، في العام ١٩٧٥ ولا تمضي فترة قصيرة على وجوده في الربوع اللبنانية حتى تندلع الحرب والفتنة . فيغادر الدكتور رزوق لبنان ويعود للمرة الثالثة الى فرنسا بعد ان طوى صفحة الوطن الى حين .

ما اطول هذه الطريق التي قادته من سورية الى فرنسا، فالمغرب فالجزائر فلبنان ليستقر به المقام في جبال الالب حيث اقام مركز ابحاثه العلمية ـ الطبية الى الابد .

ابحاثه وخبرته لمن يريد

والان وبعد مرور كل هذه السنوات ، وبعد العطاء الكثير لجامعات فرنسا ومستشفياتها بات الدكتور رزوق يحتل مكانا بارزا بين الاوساط العلمية العالمية ويحظى بالتقدير من البلد الذي اواه ، ومن المجموعة الطبية الفرنسية التي اولته المسؤوليات العالية .

ففي عام ١٩٧٦ تم انتخابه رئيسا لـ «جمعية البحوث العلمية في البيئة والربو في منطقة جبال الالب» الفرنسية . وبعدها تم انتخابه امينا عاما «للجنة علم الربو والبيئة» في فرنسا ، ثم انتخب رئيسا «للجمعية الاوروبية لعلم البيئة والربو والحساسية» . وهكذا فان الدكتور رزوق بات «يرزح» الان تحت ثقل هذه المسؤوليات ويواصل في الوقت نفسه مشواره مع البحث العلمي والعلاج الطبي في مركز البحوث والاستشفاء الذي اسسه في منطقة الالب التي تعتبر من انسب وانقى المناطق في فرنسا لاجراء البحوث والتجارب في مجال امراض الربو والحساسية والاستشفاء منها .

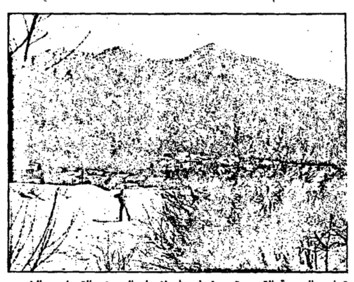
٨٥ بحثا

وعندما نسأل الدكتور حسن رزوق عن حصيلة ابحاثه العلمية التي قادته الى مكان الصدارة في ميدان اختصاصه يجيب «بانها تقدر بنحو ٨٥ دراسة علمية نشرت في الدوريات المتخصصة ، وثلاث اطروحات في فرنسا ، بالاضافة الى دراسات اخرى نشرت في نشرات المانية وانجليزية» .

والدكتور رزوق حريص ايضا على التركيز على نشاطه العلمي في المانيا التي استطاع ان يشق طريقه فيها . فهو يذهب اليها محاضرا في جامعاتها ومستشارا عند المسؤولين عن مؤسساتها العلمية ، ويستقبل في مركز بحوثه في منطقة الالب ، الخبراء الالمان في مجال امراض الربو والبيئة ممن يأتون اليه للاطلاع على ما عنده ، والتعرف الى اساليب العمل في مركزه المزود باحدث الآلات الطبية لاجراء الاختبارات الاولية على المرضى ومعالجتهم بعد ذلك . ولانه اصبح يعتبر مؤسسة نموذجية في ميدان علوم البيئة ومرض الربو في اوروبا ، فان المركز الذي يشرف عليه ويديره الدكتور رزوق بات يمد مؤسسات اوروبية مشابهة بالمشورة والخبرة . من ذلك ، انه ساعد في الاونة الاخيرة مقاطعة المانية على اقامة مركز بحوث فيها . اما فرنسا ـ التي تحرص كسائر البلدان الغربية الكبرى على استقطاب الطاقات العلمية من كل مكان في العالم ، فقد عرضت عليه الجنسية الفرنسية بصورة شرفية في العام ١٩٧٨ . فقبلها مع الاحتفاظ له ولاولاده بالجنسية السورية .

الحنين الى الجذور

ولكن فرنسا واوروبا ليستا كل شيء في حياة حسن رزوق، فبالرغم من



تجاربه العربية القصيرة ، وخيبات امله ، الا انه مازال حريصا على الحفاظ على علاقاته العلمية والطبية العربية خصوصا في منطقة المغرب

العربي التي يعرف جامعاتها وبعض العاملين فيها ممن تتلمذوا على يده . وهو لا يعقد مؤتمرا طبيا ، ولا ينظم ندوة علمية واحدة دون ان يوجه الدعوات الى الاختصاصيين العرب في علم البيئة والربو والحساسية في مشرق العالم العربي ومغربه «ولكن ما العمل اذا كنا ندعوهم ولا يأتون» على حد قوله .

ونسأل الدكتور رزوق كما سألنا قبله عددا من اصحاب «الادمغة العربية المهاجرة» كيف تحكم على المستوى العلمي ومستوى الابحاث في العالم العربي ؟ ولماذا لا تذهب للعمل والبحث في البلاد العربية ؟ فتأتي اجابته كاجابة سابقيه :

اولا ، عدم وجود سياسة علمية واضحة في كل بلد عربي ، وعدم وجود سياسة علمية عربية شاملة ومنسقة تقوم على برنامج واضح وذات اهداف .

ثانيا ، عدم توفر الامكانيات المادية (بمعنى المالية) والتكنولوجية اللازمة لاجراء البحوث والتجارب والخروج منها بنتائج علمية مقبولة .

ثالثا ، عدم توفر مناخ علمي وفكري يريح الباحث نفسانيا ويساعده على العمل بحيث يستطيع التنقل والسفر بحرية والعمل خارج اطار الاحتواء والضغوط وما الى ذلك من العوائق التي تحول دون تمتع العالم الباحث بحرية العمل والاكتشاف . وهكذا فان الاسباب التي دعت بالعقول العربية الى الهجرة منذ ثلاثين او اربعين سنة مازالت هي نفسها اليوم في نظر الكثيرين منهم . وهي التي تمنعهم من العودة الى الوطن العربي ولا تشجعهم على الاستقرار والعمل فيه .

اسلوبه الخاص في العلاج

وتحدث الدكتور رزوق عن اسلوبه الخاص في علاج الربو والحساسية فقال:

«اذا كان هناك من يعطي للمرضى ادوية (مسكنات) تهدىء الاوجاع ولا تشفيها فنحن نشخص المرض باجراء اختبار لتنفس المريض قبل اعطائه



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٨

الدواء وبعده . وذلك من اجل معرفة مفعول الدواء ومضاعفاته ، ان وجدت وهو ما نطلق عليه تسمية «الاختبار الحقيقي» . ونحن الان نحصل على نتائج طبية وايجابية ونستغل حضورنا للمؤتمرات الدولية لشرح طريقتنا والتشجيع على اتباعها .

«اما الجانب الثاني من نشاطنا فيتعلق بالبيئة التي يعيش فيها المريض . لان هناك تفاعلا كليا بين المرض والبيئة التي تعيش فيها الكائنات المجهرية العالقة في الهواء والتي يصطلح عليها باللاتينية باسم ACARIENS وهذا له علاقة بعلم البيئة والمناخ . ومن هنا كان سبب الجمع بين العلمين ، اي علم مرض الربو والحساسية وعلم البيئة . والمناخ يلعب في الحقيقة دورين : سلبي وايجابي، الدور السلبي من حيث ان المناخ الملوث والمتعفن يعتبر ارضية خصبة لظهور مرض الربو وتفاقمه . والدور الايجابي من حيث ان المناخ النقي (المناطق الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن ١٢٠٠ متر فوق سطح البحر) يساعد على الشفاء من المرض ، ذلك ان الكائنات المجهرية المذكورة لا يمكن ان تعيش في بيئة باردة جافة او حارة جافة . فافضل بيئة لها هي البيئة الحارة ـ الرطبة التي تتراوح درجة رطوبتها بين ٢٢ و٧٠ في المئة تلك هي اهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال ابحاثنا . مما ساعدنا على وضع خرائط للمناطق الجغرافية التي يمكن اختيارها لاقامة مراكز استشفائية من مرض الربو والحساسية . وقد اصبحنا نتمتع بسمعة علمية طبية في هذين المجالين جعلتنا نمد الاخرين بالمشورة والخبرة» .

ومضى الدكتور حسن رزوق يشرح حقيقة المرض فقال:

«مرض الربو ناجم عن عاملين رئيسيين: وراثي وخارجي . وللبيئة التي يعيش فيها المريض دور بارز لانها تشكل الوسط العضوي الذي يساعد المرض على التكون وتسبب ظهور الحساسية . وكل ما نستطيع فعله الان هو تخفيف مفعول الحساسية وتنقية الجسم منها باتباع ثلاث طرق: اعطاء المريض علاجا وقائيا من اجل حماية جسمه من تأثير العوامل الخارجية ، من جهة ومن جهة اخرى اخضاع



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اخبار الدكتور حسن رزوق في الصحف والمجلات الفرنسية

Climatothérapie

Une interview du docteur Razzouck

« L'asthmatique laisse sa crise sur le quai de la gare de Briançon

Visite de M. Schmid à Briançon

Climatothérapie à deux visages

ALPES

La station climatique de Briançon est menacée !

Le Dr Razzouk, président de l'U.B.R.A.C. explique pourquoi ! ! !

Climatisme

Voyage d'étude pour un médecin allemand

المريض لمراقبة طويلة الامد تتم بصورة دورية . واخيرا ننصح المريض باتخاذ عدة احتياطات مثل عدم السكن في مناطق ملوثة ، وان يكون هناك تواصل في تعاطي الادوية وتجنب حالات الارهاق المهني (نعم الظروف المهنية تلعب ايضا دورا هنا) . وكل ذلك يتم وفق حالة المريض الصحية ومدى خطورة مرضه . فالربو مرض تم تصنيفه في اربع حالات من واحد الى اربعة: اثنتان منها خطيرة جداء .

وفي فندق سان جيمس كلوب بباريس حيث كان يحضر لقاء علميا تحدث عن شعوره واسلوب تعامله مع زملائه الاوروبيين فقال: «شعوري هو شعور كل من يجهد نفسه في العمل ويقطف ثمرة عمله . شعور من يعتقد انه يخدم الطب والعلم والبشرية ويلمس مشاعر التقدير والاحترام من الذين يحيطون به ويعملون معه . اما الاوروبيون فيقدرون العلم ويحترمون العلماء حتى ان الانسان لا يشعر انه غريب بينهم . وهذا في حد ذاته عامل مشجع على المزيد من البذل والعطاء ■

باريس ـ مصطفى اليحياوي



مركز امريكي يدعو د. القاعوري للهجرة الى امريكا

الجدل الدائر في عالمنا العربي حول مصير الادمغة المهاجرة يستمر في التفاعل . و«المجلة» التي نشرت عدة حلقات حول نماذج من هذه الادمغة المنتشرة في العالم تواصل اهتمامها بموضوعها وتتابع نقل المستجدات حوله.

فبعد ان ذاع صيت بعض العلماء العرب عبر كافة النشرات المتخصصة ، تلقى الدكتور حسين القاعوري ، الذي ظهر في الحلقة الاولى من المسلسل في العدد ٤٤٣ ، دعوة من «المركز الدولي الامريكي للخدمات الاكاديمية» (IAC) للهجرة الى الولايات المتحدة والعمل في مراكز ابحاثها . وجاء في الرسالة انه تم اختياره بين عدد من العلماء المتميزين الذين يعملون في حقل الاتصالات في العالم .

واشارت الرسالة الى ان عدد العلماء الأجانب الذين يعملون في اقسام ابحاث الكمبيوتر والمعلومات والهندسة والفيزياء والرياضيات في المعاهد الامريكية يتراوح بين ٢٥ و٤٥ في المئة من المجموع العام .

INTERNATIONAL ACADEMIC SERVICES
P.O. Box 43364

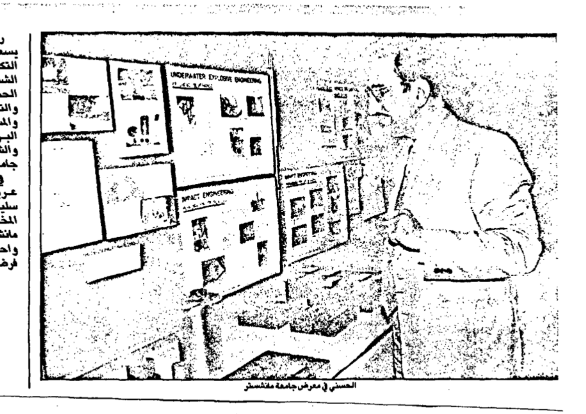
Dear Sir,

الخطاب الموجه الى الدكتور القاعوري من المركز الدولي الامريكي للخدمات الاكاديمية

وبعد هذا الخطاب قال المهندس القاعوري لـ «المجلة»: «لا شك انه عرض مغر لأنه يتيح لي فرصة الاستفادة من اهم مراكز الابحاث العالمية . لكنني اشعر وانا في بريطانيا بالغربة الموحشة ، فكيف اذا ما ابتعدت اكثر الى ما وراء الاطلسي ؟ اتردد كثيرا في قبول العرض وكنت اتمنى لو ان العرض جاء من وطني» .

ادمغة عربية مهاجرة ٧

العالم العربي سليم الحسني :



الحسني في معرض جامعة مانشستر

رئيس فريق العلماء الذين يسعون لتخليص بريطانيا من عبثها التكنولوجي في حقول نفط بحر الشمال هو العالم العراقي سليم الحسني ، الاستاذ في معهد العلوم والتكنولوجيا في جامعة مانشستر . والمستشار في وزارة الدفاع البريطانية وعشرات الجامعات والشركات الكبرى في العالم ، ومنها جامعة الملك سعود في الرياض .

في الحلقة السادسة من «ادمغة عربية مهاجرة» تحاور «المجلة» سليم الحسني في مكتبه المطل على المختبر التكنولوجي في جامعة مانشستر لتقدم للقارىء العربي واحدا من الادمغة الجبارة التي فرضت احترامها في الغرب .



العرب ركن اساسي في تكنولوجيا الغرب

«لحل معضلة التنمية في العالم العربي لا بد من اعادة رسم الخارطة الاصلية التي اوجدها اجدادنا من قبل . كنا نعرف العديد من الصناعات كالنسيج والغزل وبعض الصناعات الكيمياوية وهي جميعها مدونة في المخطوطات الموروثة ، لكن تم تجاهلها بالكامل ، فالغيت .. برسمنا خارطة جديدة غطت الخارطة القديمة وحجبت رؤيتها تماما . ثم طالبنا الماضي بأن يستقبل الحاضر، رغما عنه» .

هكذا يبدأ سليم الحسني الاستاذ المحاضر في جامعة مانشستر (معهد العلوم والتكنولوجيا) (UMIST) والذي هو ايضا «عمدة» المدينة العربي ، الذي يرعى شؤون الطلبة المبتعثين لمتابعة الدراسة العليا ، في الكلية وخارجها ، يحمل همومهم المعيشية والاكاديمية ويحلها حين يستطيع . وهو المستشار المرشد لهم في امورهم العلميـة والاجتماعية حيث تمتد نشاطاته الى نوادي الطلبة . فهو يرى فيهم صلة الوصل بين جيل تربى في البلاد العربية وجيل آخر في بلاد الغربة لا يعرف سوى القليل عن عادات اهله . لكنه يعلق آمالا كبيرة على هذا الجيل الذي تقع على عاتقه مهمة نقل التكنولوجيا الحديقة الى بلاده الاصلية .

يقول الدكتور الحسني: «على كل شاب يعيش هنا ان يتحمل كافة المشاكل والمفارقات بين مفاهيمه والمفاهيم التي تحيط به . فالتطور يحتاج الى قرن وربما اكثر. ونحن اصبحنا مثل الحديقة التي طغت عليها الاعشاب البرية فاختفت منها الورود. فاذا عملنا بصبر ، زاد عدد ابنائنا الصالحين ، وانتشروا كما تنتشر الورود. يجب ان ينشأ في بلادنا تيار من الجيل المتعلم الذي يعمل باستقلالية تامة بعيدا عما يدور حوله من نزعات سياسية ، لا دور لها سوى اعاقة التنمية . وللعائدين الى اوطانهم دور خاص في حقل التنمية والرقي» .

منح بـ ١,٦ مليون جنيه

بهذه المفاهيم ، وباخلاصه لاصوله ، تعمق الاستاذ سليم الحسني ، العراقي الاصل، (والده من المدينة المنورة ووالدته من بغداد وزوجته من دمشق وتحمل الجنسية الاردنية) في علوم تقنية غاية في التطور، حتى اصبح مؤتمنا على اسرار ابحاث لوزارة الدفاع البريطانية فضلا عن مجموعة من كبريات الشركات العملاقة . والى جانب حصوله على منح بقيمة ١,٦ مليون جنيه استرليني من الحكومة البريطانية ومن غيرها من المؤسسات الصناعية البارزة ، فانه مؤتمن ايضا على مبالغ طائلة تنفق على ابحاث مختلفة تحت اشرافه .

مع ذلك حافظ في الوقت نفسه على صلاته بعدد من الجامعات العربية يقدم اليها المشورة ويساعدها على بناء اقسامها التقنية المتطورة ، من الرياض الى الكويت الى المنامة .. وغيرها .

استاذ في جامعة الملك سعود

ولد سليم الحسني في العام ١٩٤١ في بغداد وانهى دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها ، حصل بعدها على منحة حكومية لمتابعة الدراسة في بريطانيا في العام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . فتوجه الى جامعة مانشستر - معهد العلوم والتكنولوجيا حيث حاز على درجة التفوق الاولى في قسم الهندسة الميكانيكية في العام ١٩٦٥ . ثم تابع دراسته ونال درجتي الماجستير (١٩٦٧) والدكتوراه (١٩٦٩) .

بعد التخرج قام بالتدريس في جامعة الملك سعود - كلية الهندسة وكان له دور في انشاء تلك الكلية في العام ١٩٧١ ...



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

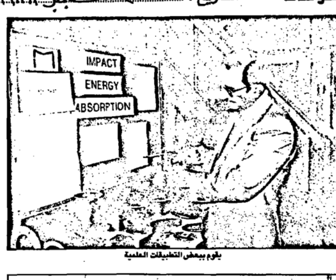
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨

ـ ١٩٧٢ . وذلك بعد ان عمل في العام ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ كمحاضر في معهد العلوم والتكنولوجيا في جامعة مانشستر . ثم عاد في العام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الى كلية الهندسة في الرياض ليعمل فيها استاذا مساعدا". وهو يفتخر بعلاقاته الطيبة التي اقامها مع طلابه وزملائه ، مثل الدكتور محمد صفر والدكتور عبد الله نصيف والدكتور صالح العذل ، وجميعهم يحتلون مناصب اكاديمية عليا في جامعة الملك سعود وفي رابطة العالم الاسلامي وفي جامعة الخليج العربي في البحرين .

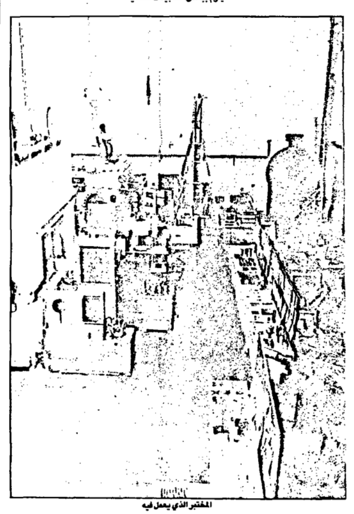
رئيس فريق

علماء هندسة المتفجرات

في العام ١٩٧٦ عاد الاستاذ الحسني الى مانشستر ليعمل في جامعتها كمحاضر اول حتى العام ١٩٨٣ . ثم حصل على رتبة (READER) «استاذ معيد» الى جانب استمراره في اجراء ابحاثه العلمية المتطورة . ومن ابرزها ترؤسه لفريق ابحاث المتفجرات الهندسية في اعماق البحر (وهو مؤلف من مجموعة من العلماء من مختلف الجامعات البريطانية) هذا الفريق يلعب دورا حاسما في مشاريع بريطانيا للتخلص من آبار وارصفة الشحن النفطية في بحر الشمال . وهو من اهم المعضلات التقنية التي تواجه العلماء البريطانيين . ذلك ان قطع هذه الآبار بواسطة المتفجرات يتضمن مخاطر جسيمة على السفن القريبة سواء كانت تحمل الفنيين ، او كانت قريبة من منطقة العمليات . ويشرح العالم الحسني ذلك بقوله «لو تم مثلا تفجير كيلوجرام واحد من مادة التي. ان. تي (TNT) عند قعر البحر فان ذلك سيولد ضغطا وزنه ما بين ٧ و٨ كيلوجرام على كل سنتيمتر مربع من سفينة طولها ٦٠ مترا تعوم في مكان قريب فوق السطح ، حيث ان طول موجة الطاقة المنبعثة منها هو في حدود المتر الى المترين ، وهي تسير بسرعة ١٥٠٠ متر في الثانية في الوسط المائي . لذا فان معظم المهندسين غير مستعدين للمخاطرة بتعريض السفن لمثل هذه الطاقة ، بناء على قرارات جرى اتخاذها في ضوء تجارب مصغرة ضمن وسط ساكن داخل مراكز الابحاث» .



يقوم ببعض التطبيقات العلمية


المختبر الذي يعمل فيه



ويوضح الاستاذ الحسني فكرته حول اسلوب بديل باستخدام نموذج متحرك فيقول: «اذا كان طول الموجة قصيرا لامكن تحمل الضغط العالي دون التعرض للمخاطر» . وهو يتبع اسلوبا آخر في هذا الخصوص عن طريق نشر شبكة من الفقاعات الصلبة حول مكان التفجير، مهمتها امتصاص الموجات الضارة وتفتيتها الى موجات اقل طولا ، لاضعافها وتخفيف خطرها .

التفجير بالاشارة الضوئية

اما خبراء التفجير الذين يغوصون الى قاع البحر فيحتاجون الى ضمانات تقنية توفر لهم الاطمئنان بأن الشحنات التفجيرية لن تتعرض لاشارات تفجرها قبل الوقت المحدد لذلك ، فيلقون حتفهم بنتيجتها حيث ان هذه الشحنات تعتمد عادة على موجات الراديو (اللاسلكي) وذبذباتها . اما السفن العديدة التي تعج بها المنطقة فتعتمد على اجهزة اللاسلكي بصورة مكثفة في جميع اتصالاتها وتحركاتها . وليس هناك ما يضمن ان ايا منا لن يتسبب في وقوع حادث من هذا القبيل .

وللاجابة على هذا الشق من عملية قص الآبار البحرية بالمتفجرات ، يعمل الاستاذ الحسني على تطوير خطوط من الالياف الضوئية (OPTICAL FIBRES) مهمتها نقل اشارة ضوئية الى خلية السلكون التي زود بها صاعق العبوة الناسفة .

لكن ، هذا لا يعني ان الحلول تتم بهذه البساطة ، وان الدكتور الحسني بات مستعدا لمواجهة الاستحقاق التكنولوجي الكبير، فهو ما يزال يشرف على وضع الخطط والتصاميم وينفذ التجارب على الابحاث المتعلقة بها . فاذا ما حل كافة مشاكلها ، كان له الفضل في استخدام هذه التقنية الفريدة من نوعها في ازالة ما لا يقل عن ٤٠ بئرا نفطية (من اصل ١٣٠) من بحر الشمال قبل نهاية القرن . ويبلغ ارتفاع كل بئر ما يزيد على المئتي متر، فيما يصل وزن بعضها الى مئات الآف الاطنان وتعجز اضخم الرافعات في العالم عن معالجتها . ويحل هذه المشكلة في بحر الشمال يكون الدكتور الحسني مع زملائه العلماء البريطانيين والعرب قد ساعدوا عشرات الدول التي تمتلك آبارا من هذا النوع في ارجاء العالم على ايجاد الحل المماثل دون هدر الاموال الطائلة في ابحاث مشابهة . وهو على ثقة تامة بأن النجاح سيكون حليفه خاصة وانه توصل الى التقنيات الاساسية اللازمة لهذا المشروع ، وابرزها جهاز التفجير من مادة الالياف الضوئية وشبكة الامتصاص.

هندسة الارتطام

على صعيد آخر ، حقق هذا العالم العربي ابحاثا واكتشافات عظيمة في مجال الاستفادة من ارتطام الاجسام المختلفة ببعضها اثناء انطلاقها بسرعة عالية جدا ، وذلك من اجل تشكيلها بصورة محددة في هندسة من نوع خاص تعرف «بهندسة الارتطام» . كما يستخدم الشحنات الكهربائية ذات الطاقة الفولتية العالية في هندسة تشكيل المواد الصلبة ، ومنها مادة البلاستيك الشديدة الصلابة .

وهو يدرس ديناميكية الاعمدة وأطر الهياكل في المعدات التي تتعرض للاوزان الثقيلة جدا ، وآلية السلاسل والحبال المعدنية التي تتعرض لضغط الاوزان الثقيلة دفعة واحدة . ولديه ابحاث حديثة اخرى تتعلق بالحقل الطبي، وابرزها دمج المساحيق الطبية الناعمة ببعضها كهربائيا وبسرعة عالية .

هذا بعض ما توصل اليه سليم الحسني في مختبرات الجامعة . وقد نشرت المراجع العلمية العالمية تسعين بحثا جرى استعراض قسم كبير منها في المؤتمرات الدولية ونال بعضها جوائز عالمية ، من ابرزها جائزة «جيمس كلايتون» (JAMES CLAYTON PRIZE) من معهد الهندسة الميكانيكية في العامين ١٩٧٣ و١٩٧٨ . كما كان قد قدم بحثا حول «وضع تعليم العلوم والهندسة في العالم العربي» للمؤتمر الاسلامي للعلوم والتكنولوجيا الذي عقد في الرياض في مارس (آذار) ١٩٧٦ . وبحثا آخر للمؤتمر نفسه بعنوان «دور الجامعة» ، وتمت ترجمة البحثين الى اللغة العربية .

اما الابحاث السرية التي يجريها ، او اجراها الدكتور الحسني فعددها ٢٩ بحثا تعود لعدة مؤسسات بريطانية كبرى ابرزها وزارة الدفاع وشركة «هنتنج» و«آي سي آي» و«بريتيش رايل» و«بريتيش بترولیوم» و«جون



براون» و«موبيل اويل» . وهذه الابحاث سرية لعلاقتها باختراعات هامة لامن الدول ، او لانها من الاسرار الصناعية التي اذا ما انتقلت الى شركات اخرى ، اجنبية او محلية ، ساعدتها على التفوق في احد الميادين الصناعية العصرية الهامة .

صلات لا تنقطع

وبالرغم من البعد الجغرافي فان صلاته بالجامعات والمؤسسات العلمية العربية والاسلامية لم تنقطع . فهو عضو في مؤسسة العلوم والتكنولوجيا التي تعمل تحت مظلة المؤتمر الاسلامي . وقد شارك في العام الماضي في مؤتمر المنظمة الذي عقد في عمان في الاردن وكانت له كلمة في المؤتمر حول اهداف الجامعات وكيفية تطور التعليم في الغرب وكيف يستطيع العالم العربي ان يستفيد من الفرص المتاحة له في هذا الصدد .

وهو الى ذلك كله يعمل مع الدكتور فاروق الصالحاني في بريطانيا وعدد آخر من الاساتذة العرب على مساعدة الطلبة المبتعثين لايجاد الاماكن المناسبة في الجامعات البريطانية وذلك ضمن اطار مؤسسة خاصة اقيمت لهذه الغاية هي «مؤسسة الخدمات العلمية والتكنولوجية» .

وهي مؤسسة ترعى شؤون ما لا يقل عن ثلاثين طالبا وافدين من الجامعات الخليجية . ومن بين من تخرجوا بمساعدتها الدكتور يعقوب العبيد الذي اصبح رئيسا لـ «المعهد التكنولوجي» الكويتي .

وعندما سئل الاستاذ الحسني حول مخاطر ازدواجية الولاء الى الصرح الذي يعمل فيه والى الوطن العربي، قال «ان ما نقدمه لمنطقتنا لا يهدد احدا . اذ له طابع علمي بحت ، وهي مساهمة من قبلنا في عملية الاقلاع الحضاري المشروعة . لقد اعطت منطقتنا للعالم المعارف ، ومن حقها اليوم ان تبني الجسور مع العلوم الحديثة وتتوقف عن دفع ثمن كل شيء مالاً وتستعيد مكانتها بين الامم القادرة على اعطاء ما هو اكثر من المال ، اي المعرفة . ولو ان تركيز ابنائنا على تلقي المعرفة استمر ، لتجاوزنا كافة العقبات التي تعترض سبيل تقدمنا . ولدينا من التجربة اليابانية خير دليل على ان السبيل الى الرقي لا يمر حتما عبر الاحزاب السياسية المتطرفة . فاذا ما كانت لدينا الرغبة في التعلم، فالابواب مفتوحة ولا عوائق تذكر في هذا المجال» .

الجيل الثاني المهاجر

ويرى الاستاذ الحسني ان لدى الجالية الاسلامية في بريطانيا طاقات تكنولوجية هائلة يمكن توظيفها في خدمة العالم الاسلامي ككل فضلا عن العالم العربي ، وهو يطالب بأن تتاح لهؤلاء الطلبة فرصة متابعة علومهم في الجامعات العربية باعتبارهم بريطانيين وليس باعتبارهم من العرب او الباكستانيين الذين يقيمون في بريطانيا . كأن تكون حصتهم من المقاعد ضمن الحصة البريطانية . لان الطالب الذي اتيحت له فرصة التعلم في الغرب خبر دراية تقنية قد لا تتاح لنظيره في العالم العربي . وهذا من شأنه تطعيم جامعاتنا بعناصر ذات خبرة مختلفة مع اعطاء الفرصة للمسلم البريطاني ان يعيش في بيئة اسلامية يتعرف من خلالها على العادات الاسلامية فيزداد ولاؤه لوطنه الاصلي .

وعن العلاقة بين الجامعات البريطانية والعربية ، يعتقد الاستاذ العالم سليم الحسني ان هناك ابحاثا يمكن اتمامها في الدول العربية بدلا من ان تتم في الغرب ضمن برامج مشتركة . مثل ابحاث الطاقة الشمسية والابحاث المتعلقة بالبيئة الصحراوية ، والابحاث الاجتماعية ومشكلة المياه والزراعة ، ونقل التكنولوجيا .. وغيرها



مقال في مجلة NEW SEINTIST عن نظرية الحسني

التي من الاجدى ان تتم في الوطن العربي بدلا من ان تتم في الغرب .

دعوة لمؤتمر علماء المهجر

واذا كانت مسألة عودة جميع العقول العربية الى مواطنها تواجه صعوبات مختلفة ، فان الاستاذ الحسني يرى ان المطلوب حاليا توطيد الصلات بين علماء المهجر والعلماء المقيمين في دولهم لان لمثل هذا التصاهر في الخبرات دورا في اغناء عملية الاقلاع الحضارية . ويقول:

«احببنا ان نقيم في لندن او في مانشستر مؤتمرا للعلماء المقيمين في الغرب من الدول الاسلامية والعربية المختلفة لبحث الافكار المناسبة حول الادوار المتعلقة بحاجات العالم العربي وسبل تنفيذها . وهي قضية مطروحة دوما ، وحبذا لو انها تعالت على الميول السياسية الضيقة وشملت القضية الجوهرية في ما يتعلق بمسألة التنمية العلمية والحضارية بحيث يضم المؤتمر علماء من كافة الدول لتنسيق الاحتياجات مع الجهات الاكاديمية المختصة» .

ويختم الاستاذ سليم الحسني حديثه لـ «المجلة» بقوله ليس صعبا على العالم العربي ان يكون عضوا فاعلا في الجهاز العلمي الغربي ، لكن من الصعب ان يندمج في الجهاز الاداري لاسباب تتعلق بأصوله. فالعربي لا يريد ان يصبح جزءا من الجهاز . علما بأنه لا توجد في الغرب مؤسسة علمية واحدة لا تضم دماغا عربيا او اكثر ممن يعملون باخلاص .

ويضيف قائلا: «لسنا جزءا من عجلة القيادة في المجتمع الغربي ، انهم يعتبروننا جزءا اساسيا لصيانة هذه العجلة . علما بأن بعض الاجيال السابقة التي هاجرت منذ وقت بعيد وعاشت في الولايات المتحدة وغيرها امثال ايليا ابو ماضي وجبران خليل جبران صعدوا الى مراكز هامة . واليوم نسمع عن شخصيات عربية بارزة في الكونجرس الامريكي او في الخارجية الامريكية امثال جيمس ابو رزق وفيليب حبيب . واذا كان هذا الامر سهلا على الجيل الثاني من المهاجرين فانه صعب على الجيل الاول الذي يعي اصوله يحافظ على عاداته وتقاليده» ■

مانشستر - نزار عبود

وقف اجازات خبراء المحطات النووية للعمل بالخارج



ماهر اباظة

كتب عادل صبرى :

قرر المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة ، عدم منح اجازات تفرغ للعاملين بهيئة المحطات النووية ، والطاقة الذرية ، للعمل في الهيئات النووية الدولية بالخارج ، من خلال تعاقدات عمل خاصة . ورفض الوزير الطلبات المقدمة له من مهندسي وخبراء المحطات النووية التي زادت معدلاتها خلال الشهرين الماضيين . واكد الوزير للعاملين بهذه الهيئات ، ان الدولة جادة في الاعداد لتنفيذ البرنامج النووى . كما ان القيادة السياسية لا تزال تبحث اتخاذ قرار في هذا الشأن . واوضح ان البرامج التدريبية التى يتلقاها الخبراء المصريون حاليا ستكون قاعدة علمية وتقنية في حالة الحصول على موافقة نهائية لتنفيذ البرنامج النووي المصرى ، الذى يستهدف اقامة محطة نووية قدرة الف ميجاوات خلال سبع سنوات على الاكثر .

ورفض الوزير التعليق على تساؤلات خبراء الطاقة النووية التى استهدفت التعرف على الجدول الزمنى لتنفيذ البرنامج النووى . وكان خبراء المحطات النووية والطاقة الذرية قد تلقوا عروضا للعمل في محطات نووية بالمانيا وكندا ، والمساهمة في تنفيذ البرامج النووية التجريبية بالدول العربية خلال الفترة القادمة .



المصدر : الوطن

التاريخ : ٦ مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكبر نسبة هجرة عقول في مصر

المبعوثون يمتنعون عن العودة والعلماء يرفضون ظروفهم المادية

كتبت سامية عطا الله

وصل «نزيف» العقول المهاجرة من مصر الى درجة خطيرة بدات الأعراض «بصداع» خفيف شعرت به بعض العقول - عام «١٩٦٣» - هاجر - على اثره - «٤٪» من العلماء.. ثم تحولت الاعراض الى امراض عام «٦٧» عندما قفزت النسبة الى «٣٦٪».. بعدها اصبح المرض مستعصيا، بعد ان استفحل وانتشر، فبلغت النسبة - عام «١٩٧٦» - «٨٠٪» من العلماء المهاجرين..

ويرتفع المؤشر ليعلن انه: بعد «احد عشر عاما» - من الآن - في سنة «٢٠٠٠» وعند دخول مصر القرن الواحد والعشرين، لن يكون هناك عالم واحد على ارضها - ولن نجد نحن - بدورنا - في قاموس اللغة «لفظا» يعبر عن الماساة التي اعتدنا وصفها بـ «هجرة العقول» وعندها ستحتاج مصر وفق ما تذكره الدراسات الى استيراد علمائها بالعملة الصعبة.

ويقول الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ان هجرة العلميين تجتذب افضل العناصر، في مجالات: الطب والعلوم والهندسة والتجارة والزراعة».

في سنة «١٩٧١» تم ارسال اكثر من «خمسمائة» مبعوث مصري، للدراسة في الجامعات الاجنبية، وحصلوا على اكبر الشهادات، واعلى الدرجات العلمية.. ثم ارسلوا ببرقيات الى اهلهم وذويهم، يعلنون فيها عدم عودتهم للوطن وانهم قرروا الاقامة الدائمة في الخارج، رغم ان الدولة انفقت على بعثاتهم في الخارج - في ذلك الوقت - اكثر من «مليون» جنيه.. وبلغ عدد الذين تخلفوا من الموفدين من بعثات او اجازات دراسية - للخارج - منذ بداية الستينيات، حتى عام «١٩٧٧» - ما يقرب من «الف» عضو من «٧٦٧٠» - اي حوالي «١٣٪».. واعلن مؤتمر القادة الاداريين - المنعقد ذلك العام «٧٧» - ان الدولة تكلفت «نصف مليار» جنيه من اعداد «١٥٠» الف فني هاجر للخارج «هجرة» ابدية.

وبالرغم من هذا جاء في بعض دراسات الأمم المتحدة ان مصر خرج منها - بشكل نهائي اكبر نسبة من الخبرات والكفاءات العلمية من الجيلين الماضي والحاضر.. فاذا كان قد عاد الى «الصين» بعد عام «٤٩» جميع ابنائها الذين كانوا يدرسون في الخارج.. منهم «الف وخمسمائة» باحث عادوا من الولايات المتحدة وحدها، ما عدا «ثمانين» عالما فقط من البارزين في حقلي الذرة والصواريخ - اذ كان ذلك قد حدث في الصين - فان الحال يختلف في مصر تماما.. يخرج منها - كل سنة - عدد من الباحثين ترتفع نسبتهم الى «٧٥٪» من اجمالي المبعوثين للخارج.. يستقرون في العواصم الاوروبية والاميركية، كاساتذة وباحثين وخبراء ومدرسين وفي بعض الاحيان «موظفين» ايضا !

● العمل والزواج .

الاعداد الكبيرة المتزايدة من الممتنعين عن العودة والمهاجرين ابدا، تحولت الى ظاهرة يهتم بها المسؤولون في القطاعات العلمية والادارية وغيرها.. يبحثون وراءها للتعرف على الاسباب الحقيقية التي دعت هؤلاء المبعوثين الى رفض فكرة العودة للوطن، بعد انتهائهم من الدراسة.. وكذلك، محاولة منهم لاقامة جسر من الود والتعاطف والعلاقات الانسانية بين الممتنعين ووطنهم .

في دراسة مهمة اشترك في اجرائها د. مصطفى طلبة ود. اسامة الخولي حول هجرة العقول العربية للخارج، ثبت ان امتناع المبعوثين في تزايد مستمر وان اكثرهم يفضل الاقامة الدائمة في الولايات المتحدة الاميركية وسويسرا ثم كندا والمانيا الغربية .
واتضح ان اعلى نسبة من تخصصات



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مارس ١٩٨٩



● نزيف العقول المهاجرة .. مستمر

المبعوثين الممتنعين العلمية هي : العلوم الهندسية، والدراسات الهندسية والرياضيات والكيمياء والطبيعة والطب والزراعة.. كما تبين ان اسباب الامتناع تختلف طبقا لنوعيات الظروف لكل منهم.. وعلى سبيل المثال لا الحصر «٤٩٪» منهم رفضوا العودة بسبب الرغبة في الالتحاق بالعمل في الخارج، «٢٥ر٧٪» نتيجة للزواج من اجنبيات و «٨ر٦٪» للتدريب العملي و «٧ر٢٪» للاستمرار في الدراسات العليا و «٦ر٤٪» لتغير مجال الدراسة و «١١ر٣٪» للفشل في الدراسة .

كذلك تؤكد الاحصاءات الدالة على نوعيات العلماء المهاجرين وجود محاولات دؤوبة من جانب بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وانجلترا والمانيا الغربية واستراليا وكندا والنمسا لجذب العلماء ورجال البحث العلمي في الدول النامية وخاصة الدول العربية والافريقية واغرائها بالهجرة اليها .

● الهجرة والرفض!

واذا كانت معظم الابحاث والدراسات التي اجريت - في هذا الموضوع - تناولت الجانب الاقتصادي للمشكلة وركزت علي مسائل الربح والخسارة.. امامنا - الآن - بحث من نوع اخر..

انساني - هذه المرة - يتوقف عند «ثلاثين» من العلماء المصريين.. اعمارهم بين «٣٥ و٥٥» سنة - من مستوى الادراك التام وتحمل المسؤولية - يشتركون - جميعا - في بعض الصفات التي تميزهم.. فهم ينتسبون الى الطبقة المتوسطة..

تخرجوا من الجامعات المصرية بدرجة الامتياز.. وعبرت كل اجاباتهم - بلا استثناء - عن رفضهم للاوضاع المهنية «المهينة» في الجامعات ومراكز الابحاث المصرية.. التفاوت الواضح والملموس بين دخل العالم في مصر وبلاد المهجر، لم يكن السبب الوحيد وراء هجرتهم - فهم يعملون بشكل او بآخر - على زيادة دخولهم.. لكنهم يشعرون بانهم عديمو الفائدة لمجتمعهم، يبددون طاقاتهم وعملهم ووقتهم سدى، فلا احد يقدر نبوغهم وعملهم، او حتى يشعر باهميتهم ويهتم بمشاكلهم، الامر الذي افقدهم الاحساس بكيانهم، وبالتالي احترامهم لانفسهم.. انهم - جميعهم - كانوا يعانون من ضيق نفسي شديد لانعدام التسهيلات اللازمة والتيسيرات المطلوبة لاجراء الابحاث العلمية، والافادة من مؤهلاتهم المتخصصة وخبراتهم الواسعة في خدمة بلادهم!! .

واتفق «الثلاثون» عالما على ان المناخ العلمي المتوفر في الخارج والذي يتيح لهم فرص العمل الخلاق، وتطبيق خبراتهم المدربة بطرق فعالة ومفيدة كان السبب الاول في هجرتهم واغترابهم الى جانب العمل في صميم تخصصاتهم ودراساتهم!! .

لكن الى جانب العقول المهاجرة، عقول اخرى ترفض فكرة الهجرة تماما، والاغتراب بشكل قاطع.. ولديها اسبابها في ذلك، ومنها: الروابط الاسرية والدينية.. الشعور بالرضاء التام عن انجازاتهم في العمل - وهذه الفئة كانت معظمها من الاساتذة الجامعيين في اقسام الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية - الاثر الكبير الذي يتركونه في نفوس طلابهم بالاتصالات المباشرة معهم، يزيده ويقويه نجاح الطلبة في الحياة العامة بعد التخرج.. ايضا التفاؤل بالمستقبل، واخيرا عدم الرغبة في الغربة والاغتراب!! .

● اختلفت الآراء

النتيجة واحدة.. تقرر الحقيقه المؤكدة بـ: «هجرة العقول» والمرهونة بـ «استنزاف العقول» .

- د. زكي نجيب محمود له راي في هذه الهجرة.. يلخصه قائلا: من منا يستطيع لوم عقل يهاجر الى حيث يجد ظروف الحياة ملائمة له.. توفر المناخ الصحي الافضل للعمل والعيش الكريم؟! ان العقل الانساني - كاي كائن آخر من الكائنات الحية - لا يعمل بمفرده، ولا من فراغ بل هو يعتمد في وجوده على بيئة ملائمة تحيط به..

تتحداه بمشكلاتها ليرد هو على ذلك التحدي بالبحث عن حلول، يقضي بها على تلك المشكلات... فالعقل - كما قيل - مثل القلب يطمئن حيث يجد الترحيب والاستجابة لندائه .

- يكمل د. فتحي نصر - استاذ التخدير والعلاج بدون الم - بجامعة القاهرة - قائلا: «سبب الهجرة العلمية المتزايدة والمكثفة، يرجع الى كبت الكفاءات العلمية الصاعدة من اعضاء هيئة التدريس، بسبب سيطرة الاساتذة ورؤساء الاقسام، ثم فردية الادارة على مستوى القسم والكلية والجامعة - كما كان متبعا في الماضي ولا يزال - وتتخذ هذه المواقف صورا مختلفة منها: احتكار المحاضرات والدروس، لما فيها من مزايا كبيرة للقلة المحتكرة.. ونقص الامكانات المادية والعلمية من الدراسات والابحاث .

- ومن ناحية اخرى تشير الاحصاءات الى ان «٤٥٪» فقط من «المبعوثين العائدين هم الذين يعملون في وظائف تتفق تماما وتخصصاتهم الدقيقة.. و«٣٦٪» منهم يعملون في مهن تتناسب الى حد ما مع دراساتهم و«١٨٪» يعملون في وظائف لا علاقة لها بمجالات التخصص او ميادين الدراسة - على الاطلاق .

واجمع كثير من العلماء على ان الاسباب التي تدفع زملاءهم للاقامة الدائمة في الخارج هي: التعقيدات الادارية والمشاكل البيروقراطية التي يواجهها المبعوث قبل وبعد السفر.. مركبات النقص والعقد النفسية



المرضية التي تصيب بعض الرؤساء بسبب الصراع على السلطة والفوز بالمناصب.. اضافة الى المرتبات والاجور الزهيدة او الخوف من المستقبل لعدم وجود وظائف ملائمة..

الاحباط الذي يشعر به العلماء وعدم التقدير لجهود علمية ودراسات طويلة وبحوث معقدة انفقوا فيها سنوات عمرهم، وعند محاولتهم ترجمتها الى حقائق عملية، اصطدموا بكل ما يعوق عملهم ويقيد خبراتهم، ويشل حركتهم.. ثم الاغراءات المادية والمعنوية التي يحاط بها المبعوث، ومنها: الاجر المرتفع والتقدم العلمي الكبير، والارتباط الوثيق بالمدرسين والاساتذة، او محاولات ضغط ـ لا تهدأ للابقاء عليه واستمرار وجوده في الخارج .

● دكتوراه في الهجرة

قبل الوصول الى «تنظيم» هجرة العقول و«ادارة» العملية ـ ككل ـ تناقش الظاهرة رسالة دكتوراه تقدمت بها الباحثة د. «سنية عبدالوهاب صالح» للجامعة الاميركية وفيها اجابت عن سؤال محدد، دار حوله البحث وهو: «العقول المهاجرة.. مشكلة ام علاج»؟!

كما شرحت الباحثة المعنى اللفظي والمدلول التاريخي «لاستنزاف» العقول وتطالب د. سنية عبدالوهاب في بحثها بإقامة مراكز علمية مجهزة باحدث الوسائل والامكانات ليجري فيها العلماء دراساتهم وبحوثهم في جو علمي مستقر. ودعت الى الحد من الزيادة في اعداد ذوي المؤهلات العليا اضافة الى تحسين الاوضاع المادية للعلماء وتوفير حياة كريمة لهم .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٩

من المسئول عن هجرة العقول المصرية إلى الخارج؟

غياب الحرية

وتدهور مستوى المعيشة وضغط البيروقراطية وراء دفع العلماء إلى الهجرة

تحقيق :
عادل القاضى



الظاهرة خطيرة .. لكنها ليست قديمة !

ففى النصف الثانى من القرن العشرين بداوا يطلقون عليها فى اوروبا «استنزاف العقول» بينما ولدت الظاهرة فى دول العالم الثالث ومصر فى الستينات واصطلحنا على تسميتها بـ «هجرة العقول» .. واصحاب التخصصات من العلماء والنوابغ الى امريكا ودول اوروبا .. وفى زمن قياسى استفحلت الظاهرة واصبحت خطرا تعانى منه مصر ضمن الدول النامية والاسلامية .. واصبح الامر يقاس من زاوية اخرى بالمليارات والملايين .. فبينما تكسب امريكا واوروبا ٤٤ مليار دولار فى ١١ عاما استقبلت فيها العقول المهاجرة .. خسرت مصر والدول العربية اكثر بكثير من هذا المبلغ الضخم !

والآن :

ما احوجنا الى كل عالم .. وكل عقل وكل جهد ونحن نعبر مرحلة من اخطر مراحل مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا .. لابد من فتح ملف هجرة «عقولنا» الى الخارج .. ماهى الاسباب وماهو الحل ؟ كيف بدات الظاهرة وكيف توغلت ؟

استنزاف العقول البشرية ظاهرة خطيرة عانت ومازالت تعانى منها مصر ضمن دول العالم النامى . وتأتى بتاثيرات سلبية حادة على مسيرة التنمية والتقدم الذى ننشده لمجتمعنا حيث تحرم مصر والدول النامية عامة من جهود علمائها وفنييها وخبرائهم الممتازة . ليتم تسخيرهم وتجنيدهم لصالح خير وتقدم الدول الكبرى المتقدمة . ولهذه الظاهرة اسبابها العديدة . منها سيل الاغراءات التى تقدمها الدول المتقدمة لجذب هؤلاء العلماء اليها . فى ظل عدم وجود الامكانيات المادية والعلمية المناسبة فى بلادهم النامية .. ولكننا ايضا لا يجب ان نعفى انفسنا من المسئولية الكبيرة عن استفحال هذه الظاهرة .. لاننا نترك عقولنا وخبراءنا الفنيين عرضة لكل انواع الاغراءات الخارجية والاحباطات الداخلية .. كما اننا فتحنا باب الهجرة لهم دون اى ضوابط تضمن استمرار ارتباطهم بوطنهم واستفادته منهم ومن علمهم .. لنتركهم عرضة لكل الضغوط والتهديدات بل والتصفية الجسدية ايضا من الموساد والاجهزة الاجنبية المعادية لنا . والامثلة كثيرة آخرها عالم الذرة المصرى د . يحيى المشد والعالمة المصرية الدكتورة سميرة موسى واخيرا مهندس الالكترونيات العلامة سعيد السيد بدير .

ورغم تجربتنا القصيرة فى الستينات لمحاولة بناء مؤسسة بحثية وعلمية مصرية على اكتاف الكفاءات المصرية .. الا ان روحهم المعنوية تدنت تماما فى نهاية الستينات . وكانت النتيجة هجرة واسعة منهم فى السبعينات .

امريكا والبداية

بدا استخدام اصطلاح استنزاف العقول «Brain — drain» فى بريطانيا فى النصف الثانى من القرن العشرين . ثم اصبحت تستخدم على نطاق واسع فى الدول التى تتمركز فيها هجرة اعداد كبيرة من العلماء اصحاب التخصصات العلمية والفنية الدقيقة .. وقد بدات هذه الظاهرة الخطيرة تعرف طريقها الى مصر وعدد من الدول العربية والاسلامية ودول العالم الثالث فى بداية الستينات . وبعد استقلال معظم هذه الدول . وازدهرت هذه الظاهرة خلال الستينات والسبعينات ايضا .. وانصبت بصفة اساسية فى الدول الغربية . بحيث مثلت احد سبل الاستعمار العلمى . لاضعاف الدول النامية ووقف محاولات نموها وتقدمها العلمى . باستنزاف عقولها البشرية الواعية . واغرائهم وجذبهم الى هذه الدول .

الولايات المتحدة واستنزاف عقولنا

وتضرب الولايات المتحدة المثل على هذه السياسة . حيث قررت فى يوليو ١٩٦٨ ان تدخل بموضوع هجرة الكفايات العلمية من الدول العربية والاسلامية واحتكارها . مرحلة تحول خطير اتاحت لها امتصاص ٤٨ الفا من الاطباء والمهندسين والعلماء من الدول النامية .. حيث وضعت قانونا لجذب هذا العدد الضخم



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٩

من الكفاءات العالية جدا في الطب والهندسة والعلوم ..

وقد حاولت الولايات المتحدة في ذلك الوقت اجتذاب الكفاءات العلمية من الدول المتقدمة ايضا .. ولكن هذه الدول كانت تواجه اغراءات الهجرة الى امريكا ، بالانفاق على العلم وزيادة الاهتمام بكوادرها ، ومحاولة الدخول في سباق مع امريكا لمنع هجرة علمائها ، بل ومنافستها في اجتذاب علماء العالم النامي .. ولكن الولايات المتحدة استطاعت ان تكسب السباق بدرجة ملحوظة ، حتى اصبح ٢٪ من علماء امريكا ، ١٠٪ من مهندسيها ، ٢٥٪ من اطبائها من العالم النامي .. وبينما كسبت امريكا ٧٧ الف عالم من اوروبا في هذه الفترة ، فقد عوضت اوروبا نصفهم من دول العالم النامي .

والمدهش فعلا ان عددا كبيرا من عقول الدول النامية كانت تتطلع الى الهجرة الى الولايات المتحدة او اى دولة اوروبية متقدمة .. ويؤكد الواقع ان ٩٠٪ من طلبة البعثات العلمية الآسيوية في امريكا مثلا لا يعودون لبلادهم .. وبين عامى ٦٢ ، ١٩٦٦ هاجر من ايران ٥١,٩٪ من خريجي الهندسة ، ١٤٪ من خريجي العلوم ، ١٠٪ من الاطباء ، كما هاجر من لبنان ٣٥,٥٪ من مهندسيها الى الولايات المتحدة ايضا .. كما كان الاطباء الباكستانيون والهنود هم الذين ادوا الى نجاح نظام تاميم الطب في بريطانيا، حيث كانوا يمثلون ثلث الاطباء في بريطانيا .

وإهدار الملايين

في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ اعلن العالم الهندى مالكولم اديسيشيا ، نائب مدير منظمة اليونسكو في ذلك الوقت ، ان مصر والبلاد العربية تتعرض لحملة شرسة هدفها سرقة اعلى مستويات المهارة من العلماء والمفكرين .. وان العرب يخسرون حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا (باسعار الستينات) نتيجة هجرة هذه الكفاءات .. حيث اثبتت الدراسات ان الهجرة السنوية للكفاءات العربية تتراوح بين ١٠ ، ٢٠٪ من الطلاب الذين يدرسون خارج المنطقة العربية .. واوضحت دراسة للكونجرس ان ٦٠٪ من العقول المصرية والعربية المهاجرين للولايات المتحدة من العلماء ، و ١٣٪ منهم من المهندسين .. ويكفى القول ان عام ١٩٦٧ شهد هجرة ٤٣٠ عالما مصريا وعربيا ، ١١٨٠ مهندسا ، ذهب اكثر من ثلثيهم الى امريكا .

خطة محكمة !

وهكذا يتضح ان تهجير الكفاءات من العالم النامي حديث الاستقلال ، كان احد واهم وسائل الاستعمار الجديد للسيطرة على هذه الدول ، وضمان استمرار حاجتها له .. والقاء نظرة سريعة على ارقام المهاجرين من العلماء الفنيين المتخصصين من مصر والدول العربية والاسلامية والنامية تؤكد ان عملية الهجرة لا تتم بطريقة عشوائية .. وانما ضمن سياسة مرسومة تستهدف تفريغ العالم العربي والاسلامي من الدعامة الاساسية لعملية التنمية والتطوير بهدف تعويقها ، واحتكار البحث العلمي والتقدم التكنولجى .. وفي نفس الوقت سرعة استكمال الاحتياجات من العلماء والباحثين دون ان تتكلف شيئا من الجهد والوقت والمال .. والحصول على افضل العناصر العلمية من الدول النامية ، عن طريق الانتقاء بما يضمن تفوقها الابدى .. وبحيث تظل هذه الدول في حاجة دائمة للمعونة الفنية من هذه الدول ، والى قبول خبراء اجانب من الدول المتقدمة ضمن برامج المعونات .. وفي نفس الوقت فانها تعتبر موردا للخبرات العقلية والفنية التى تصدر الى البلدان المتقدمة !! وهو وضع شاذ جدا بطبيعة الحال ؟!

التقارير تعترف

وقد اكدت تقارير عديدة للامم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة التاثير البالغ الضرر ، الذى تعانى منه الدول النامية نتيجة استنزاف عقولها وخبراتها العلمية .. وقد اكد تقرير لمنظمة اليونسكو في السبعينات انه رغم معاناة بعض الدول المتقدمة من ظاهرة استنزاف العقول ، الا ان ضرباته القاصمة لا تنزل الا بالدول النامية .. فهى الاكثر تعرضا للخسارة الناجمة عن هجرة العلماء ، لانها لا تملك الكفاية منهم ، ومن الصعب عليها خلق اعداد جديدة منهم .. وقدرت دراسة للامم المتحدة ايضا الفائدة التى حصلت عليها امريكا من وراء هجرة العقول البشرية اليها بنحو ٤ الاف مليون دولار ، ...



تتمثل فى نفقات تعليم هؤلاء العلماء الذين يهاجرون اليها . تلك النفقات التى تتكبدها حكوماتهم اساسا .

كما اكد احدث تقرير للبنك الدولى حول هذه الظاهرة ، صدر عام ١٩٨٤ ، ان الدول النامية نتيجة تفريطها فى ابنائها ، قد وفرت للولايات المتحدة عام ١٩٨٢ فقط مبلغ ٨٨٢ مليون دولار .. وكسبت كندا حوالى ٢٠٠ مليون دولار كندى فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ ، وهو ما يمثل عشرة اضعاف ما اعطته كندا من مساعدات للتعليم والتدريب فى الدول النامية ؟! وفى دراسة ثالثة اكدت ان امريكا وكندا ودول اوروبا المتقدمة كسبت ٤٤ مليار دولار من وراء هذه الظاهرة فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٢ !!

النكسة والهجرة

ولا شك ان ماعانته مصر من وراء هذه الظاهرة قد بلغ ذروته فى الستينات .. حينما اشتد موسم هجرة المصريين الى امريكا واوروبا ، وكان المطلوب والمفضل فى بلاد الهجرة الكفاءات العلمية القادرة الفنية من المهندسين والاطباء والعلماء .. وقد اثيرت هذه القضية بشدة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، حينما ظهر ان التقدم العلمي والتكنولوجى لا يلعب دوره فى عملية البناء الاقتصادى والاجتماعى فحسب ، بل يؤثر على المعارك الحربية كذلك .. وبرزت الشكوى من هذه الظاهرة بحدة وعلى لسان احد كبار المسئولين ، وهو الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة والبترول ، الذى اعلن عام ١٩٦٩ ان اكثر من ٧٠٠ مهندس تركوا مصر بينما المصانع فى اشد الحاجة اليهم .. وان خروجهم مرة واحدة قد مثل استنزافا لحصيلتنا من الخبرة فى عصر التكنولوجيا .. وثار جدل كبير حول هذه الظاهرة ، وبدأ وضع قيود واجراءات معينة لهجرة الفنيين والعلماء الى الخارج ، استمرت حتى منتصف السبعينات ، ليفتح باب الهجرة على اوسع ابوابه ، ويتم تجاهل اى قواعد او ضوابط محددة لهجرة العلماء الى الخارج .. لنترك عقولنا المفكرة فى الخارج نهبا لكل الضغوط من كل الجهات المعادية لمصر ونهضتها ليخضعوا للابتزاز



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٩

والتهديدات .. واخيرا الاغتيال من الموساد واجهزة المخابرات المعادية ، حتى تحرم مصر ، التي لم تفكر يوما فيهم ، من خبراتهم .. وابرز الامثلة د . يحيي المشد عالم الذرة الذي اغتالته الموساد ، والدكتورة سميرة موسى ، واخيرا المهندس سعيد سيد بدير ، الذى اغتيل فى ظروف غامضة بالاسكندرية ، بعد ان هرب من ضغوط عديدة تعرض لها فى المانيا .

الأسـبـاب

ورغم كل الدلائل التي تشير الى مسئولية الدول المتقدمة والقوى الاستعمارية عن ظاهرة استنزاف عقول الدول النامية .. الا انه من الخطأ القاء كل اللوم على الدول الاجنبية ، التى تخطف اصحاب الخبرات من مجتمعاتنا ، ونتهمها بانها السبب الرئيسى للمشكلة ..

مدرستان للتفسير

يرى الدكتور نادر فرجانى الباحث بمركز دراسات الوحدة العربية : ان هناك مدرستين لتفسير اسباب هجرة الكفاءات :

الاولى تركز على العوامل الفردية المعروفة لدينا وهى تدنى مستوى معيشة العلماء وعدم تقدير مجتمعاتهم لهم .. والاحباط العلمي والمهنى الناتجين عن عدم توافر امكانات البحث ووسائله المطلوبة .. بالاضافة الى غياب حرية الفكر والرأى والاسلوب العلمي لادارة المجتمع .. مما يؤدى فى النهاية الى ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلدهم امام حضارة الغرب المتقدمة ، وضعف علاقات الانتماء بالمجتمع ايضا ..

اما المدرسة الثانية فترى ان السبب الجوهرى لهجرة الكفاءات من الدول العربية والعالم النامي كله ، هو الارتباط العضوى لهذه البلاد بمركز النظام الراسمالى العالمي فى دول الغرب المصنعة فى علاقة تخلف وتبعية ذات ابعاد سياسية واقتصادية وثقافية .. يساعد على ذلك سوق الكفاءات الدولية الذى يحمل معه مزايا فردية ضخمة وسيادة مبدأ سعى الفرد لتحقيق اعلى مستوى من الرفاهية لنفسه بغض النظر عن مصلحة المجتمع .. بالاضافة الى نظام التعليم الذى ينتج كفاءات من النوعية المطلوبة للسوق الدولى ، بدلا من تلك التى تتواءم مع الاحتياجات الاساسية لبلدانه الاصل .

وينحاز الدكتور نادر فرجانى الى المدرسة الثانية فى تفسير اسباب هجرة العقول البشرية ، لانها تقدم تفسيرا اكمل واعمق .. كما انها تقدم حلولا ، وان كانت صعبة ؛ الا انها جذرية .

المدرسة الاولى فى تفسير اسباب الهجرة ، تقترح فى حلولها ايضا ، حلولا فردية تتلخص فى مجملها فى ضرورة توفير وتهيئة المناخ العلمي المناسب الذى يبعث على العمل الجاد ، ومايرتبط به من توفير للامكانيات المادية وتخصيص الميزانيات المطلوبة ، وتحسين مستوى معيشة العلماء والفنيين ، ورفع مستواهم المادى ، ووضعهم فى اماكن مناسبة لتخصصاتهم العلمية .. مع ضرورة محاربة الروتين والبيروقراطية ، ووضع دراسة وخطة علمية متكاملة للاستفادة من طاقاتنا العلمية ، ورعاية علمائنا ومبعوثينا بالخارج ، وربطهم بالوطن الام ، لكى يعودوا اليه ويستقروا فيه ..

مشروع قومى للتنمية

ويرى الدكتور نادر فرجانى ان الحل يكمن فى النضال من اجل حل فى اطار عملية تنمية عربية شاملة ، تعمل على كسر طوق التبعية للغرب الراسمالى ، والانسلاخ عن السوق الدولية للكفاءات .. مع ضرورة تطوير نظام التعليم ، لانتاج الكفاءات والمهارات المتوائمة مع متطلبات خطة التنمية فى مجتمعاتنا ، ولن تكون هناك عودة للكفاءات الا فى اطار التحامها عضويا بمشروع قومى للتنمية ، ولن يستثير حماس هذه الكفاءات للعودة ، الا مصداقية المشروع القومي ، بحيث يقوم هذا المشروع على اكتاف طليعة المثقفين .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا نصدر علماءنا .. ثم نستورد التكنولوجيا؟

اطلعت بكل الوعي والاسف على مانشرته الصحف المصرية حول اغتيال - واحيانا يقولون انتحار العالم المصري العربي الفذ الدكتور عقيد مهندس سعيد السيد بدير الذي كان نبوغه سبب اغتياله عن طريق جهات اجنبية مشبوهة ..

ذلك العالم الشاب الذي بهر العالم بابحاثه عن الفضاء وكهربة الصواريخ واستطاع ان يساهم بابحاثه في تطوير المحطات الارضية لتسمح بالاتصال المباشر بسفن الفضاء .. في نفس اللحظة وكان ذلك في الماضي من الامور العسيرة ويعتبر من العلماء البارزين القلائل في هذا المجال ..

بقلم : رمضان خميس أبو عليو

والدكتور سعيد السيد بدير ليس هو العالم العربي الاول الذي يتم اغتياله على يد الصهيونية العالمية فقد سبقه الكثيرون من خيرة علماء العالم وابناء الوطن العربي ..

واذا كان لقب الدكتور سعيد السيد بدير هو «اينشتين» العرب فهناكم أيضا اديسون العربي العالم العربي النابغة حسن كامل الصباح ..

وسنحاول هنا التعريف ببعض المحاولات الصهيونية لاغتيال العلماء العرب والمصريين خاصة..

فحسن كامل الصباح العالم العربي اللبناني الجنسية والذي كان ايضا نبوغه سبب اغتياله سنة ١٩٣٥ على يد ثلاثة صهاينة من مهندسي الشركة الامريكية التي كان يعمل بها قرب مدينة ملون بمؤامرة رجح خبراء المعمل الجنائي بالولاية انها مبنية على صاعق كهربائي في السيارة يعمل بعد ادارة محرك السيارة واجتياز مسافة معينة وجاء تقرير الطبيب الشرعي ليؤكد هذه الحقائق وان الوفاة حدثت نتيجة انفجار في الدماغ .. او سكتة قلبية وكل من السببين يحدثهما الصاعق الكهربائي ..

وكان حسن كامل الصباح من العلماء العرب الشباب ومن خيرة علماء الارض علما وخلقا فقد سجل حسب القيود والتسجيلات الرسمية التي سجلتها له شركة جنرال الكتريك والتي كان يعمل بها ولطيلة اثني عشر عاما وكانت النهاية على يد ثلاثة مهندسين صهاينة من مهندسي الشركة الذين كانوا من اشد الحاقدين على العالم العربي لنبوغه وتفوقه ..

سجلت له الشركة ٦٧ اختراعا ولم يمهله القدر لتسجيل او اعلان اعظم الاختراعات في هذا القرن وهو تحويل ضوء الشمس الى تيارات كهربائية فقد تمكن من تصميم بطارية كهربائية ثانوية يتولد بها حمل كهربائي بمجرد عرضها لاشعة الشمس ..

ولبيان اهمية هذه البطارية لنفرض اننا وضعنا عددا منها يغطي مساحة ميل مربع في وسط الصحراء العربية حيث لاغيوم . فالقوة التي يمكن تحصيلها من الشمس عندئذ تكون مائتي مليون كيلوات (فولت) او ١٤٠ مليون حصان ، غير ان البطارية يمكنها ان تستخدم جزءا من عشرة آلاف جزء من هذه القوة فيكون محصله من الشمس بواسطة هذه البطاريات قوة كهربائية لاتقل عن مائة الف كيلوات اي قوة تزيد خمسين مرة عن اعظم قوة يمكن تحصيلها مولدات نهر الصفا في لبنان ..

لنتصور ان هذا الاختراع قد استخدم في الصحراء العربية وهي شاسعة والشمس عندنا وهي تسطع معظم اشهر السنة . فماذا كان يترتب على هذا الاختراع من فوائد للعرب ..

وحاول حسن كامل الاتصال بالحكومات العربية واشتمت الشركة رائحة ان حسن كامل ان خرج من امريكا حيا ومعه دماغه فقد يحمل الحكومة السعودية او غيرها على امداده بالمال فينفذ المشروع الذي



بات بيت القصيد فتركوه يتهيأ للسفر حتى حان وقت رحيله عن امريكا ليركب طائرة العودة فدبرت المؤامرة واغتيل بواسطة مؤامرة دنيئة نفذها ببراعة ثلاثة مهندسين صهاينة وراح ضحيتها عالم عربي قلما يجود الزمان بمثله ..

فالى متى ستفرز الامه العربية العباقرة ويدهسهم الصهاينة وهم في اوج مجدهم ولماذا ننتظر .. نحن العرب ولماذا لاتحتضن الدول العربية و سلامية بامكانياتها ابناءها العباقرة ؟

ثم لماذا نصدر الى الدول الاجنبية العلماء ثم بعد ذلك نستورد التكنولوجيا ؟ !!

فبالله عليكم الا يوجد في العالم مئات الملايين من الاشخاص العاديين ولكن بالله عليكم كم من العباقرة أو غير العاديين في العالم ؟؟ !!



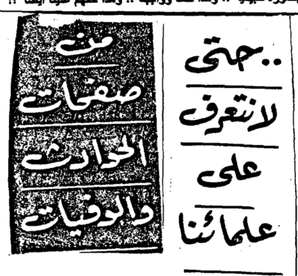
المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٨٩

■■ أثار ماتردد عن انتحار أو اغتيال الدكتور سعيد بدير مشاعر مملوءة بالحزن والشجن ، ليس بالطبع على سعيد بدير فقط .. فنحن هنا في مصر لم نعرفه إلا لحظة انتحاره أو اغتياله .. ولكن مأساته أعادت شريطا كاملا من الذكريات ، ارتبط بأسماء العديد من العلماء المصريين مصطفى مشرفة .. سميرة موسى .. يحيى المشد .. عبدالقادر حلمى .. وغيرهم كثيرون لم نعرفهم إلا من خلال صفحات الحوادث ، أو صفحات الوفيات .. رغم أنهم كانوا نجوما عالميين .

ومع كل مأساة أو حادثة تدور في فلك نفس الحديث الذى لايتغير .. نفس المبررات نفس الاسباب .. نتحدث عن المنظمات الارهابية الدولية .. عن الضغوط النفسية .. عن الاغراءات المادية وغير المادية .. التى يتعرض لها علماؤنا في الداخل والخارج .. نتحدث عن الجار ومن يقف مع الجار .. ثم نعود لسكوننا لنصحوا مرة أخرى مع مأساة جديدة ومع عالم مصرى جديد نفقده ولم نكن نعرف حتى اسمه .. !

وهكذا يستمر السؤال .. كيف نعرف علماءنا في الداخل والخارج بصورة طبيعية .. وهذا حقنا وواجبنا .. وهذا حقهم علينا أيضا ؟!





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٨٩

٠٠ ألف جنيه تعطل أول برنامج لحصر العقول المصرية المهاجرة

رفضنا تعيين عالم مصري بمرتب ٢٥٠ جنيهًا

فتعاقدت معه الأمم المتحدة بسبعين ألف دولار!

المشكلة عالمية

•• الدكتور عبدالمنجى ابو عزيز نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا للعلاقات العلمية والثقافية يعود بنا إلى أساس المشكلة .. ظاهرة هجرة العقول والكفاءات .. كما يقول ..

المشكلة بدأت من الستينات .. وعرفت في العالم باسم نزف العقول .. تغيرت وأصبحت اليوم تعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا تعبيراً عن الخسارة في الكفاءة البشرية ، ومالها من مضمون تكنولوجي وانتقالها إلى العالم الصناعي المتقدم .

وخلال النصف الاول من السبعينات أصبح الاطباء والجراحون يمثلون ٥٠٪ والمهندسون ٢٦٪ من مجمل القوة البشرية في الولايات المتحدة الامريكية . وتشير التقديرات إلى أن ثلاث دول هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تستأثر بنسبة ٧٥٪ من جملة العقول المهاجرة من العالم النامي .

بل إن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكي رصدت متوسط الوفر في نفقات التعليم والتدريب بامريكا نتيجة لهجرة كفاءات الدول النامية إليها فوصل إلى بليون دولار سنويا . وبالمناسبة هذا الرقم في أوائل السبعينات .

وتقول حسابات الأمم المتحدة ، إن حجم مايضاف للدول المتقدمة ، وعلى الاخص الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ، من رصيد للناتج القومي نتيجة لهجرة كفاءات دول العالم الثالث إليها يكاد يصل في قيمته إلى حوالى ٣,٥ بليون دولار سنوياً في الستينات وأوائل السبعينات .

ويؤكد الدكتور أبو عزيز أن الامر أصبح عسيراً ومستحيلاً للغاية أن يتم التوصل لعلاج حاسم للمشكلة دون إزالة عوامل الطرد والجذب .

وحتى العلاج الجزئي للمشكلة لم يعرف للآن مواجهة عملية سوى مشروع برنامج الامم المتحدة للتنمية المعروف باسم «نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين» وهو ينفذ بمصر ضمن عدد من الدول النامية ، ويهدف لتقديم العطاء العلمي



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٨٩

والتكنولوجي للدول النامية من خلال الخدمات التى يقدمها أبناؤها المغتربون الذين اكتسبوا خبرات في بلاد المهجر .

عالم عاش المشكلة

● الدكتور على فهمي الصعيدي ، رئيس هيئة المحطات النووية عاش المشكلة والازمة والتجربة بكل أبعادها حصل على بكالوريوس الهندسة النووية والماجستير من جامعة الاسكندرية والدكتوراه من الولايات المتحدة .. بعد حصوله على الدكتوراه عرضوا عليه الاستمرار مع منحة إقامة من وزارة الدفاع الامريكية .

استمر هناك عامين كاملين وعاد بعدها .. وكانت دفعة الدكتور الصعيدى تضم خمسة ، عاد منهم اثنان والباقون هناك ثلاثة أى بنسبة ٦٠٪ .

ويرى الدكتور الصعيدى أن المشكلة فى مصر تبدأ أنه ليس لدينا جهات محددة لتعريف «العالم» .. هل هو الحاصل على الماجستير والدكتوراه .. أم هو الذى يستطيع أن يضيف ويطور ماهو موجود .

وهل هناك مجالات محددة للعلماء أم هى مجالات تقليدية يدخل ضمنها الاطباء فى المجالات الاستراتيجية التى لها علاقة بالامن القومى ، وهذه المجالات معروفة تشمل الهندسة النووية وتضم الانشطار والاندماج النووى ، ثم الكمبيوتر ، والاتصالات ، والسيطرة .

من يتولى التقييم

والجزء الثانى من المشكلة ، أنه لاتوجد لدينا جهات للتقييم ، وهو مايميز الآخرين عنا فهذه الجهات يكون لديها القدرة على تسليط الضوء على هذا العالم أو ذاك التخصص من العلم .. وبالتالى توفر كافة مقومات المناخ العلمى سواء من ناحية الامكانيات والحوافز ، او توفير الوسائل والمناخ ، وربط العلم بالتطبيق .

ثم ان غياب جهات التقييم تجعلنا لانعرف أعداد علمائنا فى الخارج . ويكفى أن نشير إلى أن أكبر تجمع للعلماء المصريين فى كندا والولايات المتحدة وفى الموضوعات الاستراتيجية .

تحقيق :
جمال كمال

ففى كندا هناك مايتراوح بين ٥٠ عالما مصريا من الحاصلين على الدكتوراه فى الهندسة النووية والالكترونيات يتولون مناصب قيادية .. بل منهم من يرأس مراكز بحثية كبيرة .. أما فى الولايات المتحدة فيكفى الاشارة إلى أن جميع المراكز والابحاث النووية وشركات الهندسة الالكترونية يعمل بها مصريون فى مناصب هامة .

حصر لعلماء مصر

□ لكن هل لدينا حصر لعلمائنا بالخارج ؟!

●● يقول الدكتور عبدالمنجى ابوعزيز ، إنه منذ يناير عام ١٩٨٠ وقعت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا اتفاقاً مع برنامج الامم المتحدة للتنمية ، أطلق عليه اسم «توكتن» لربط العلماء المصريين فى الخارج بمصر وحصرهم ومعرفة الجهات التى يعملون بها من خلال المستشارين الثقافيين فى تسع دول صناعية متقدمة ومن خلال تجمعات المصريين فى الخارج مثل رابطة العلماء المصريين الامريكيين بالولايات المتحدة .



وبالفعل تم حصر ١٠٠٠ عالم مصرى فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا وسويسرا والسويد واستراليا والبرازيل ، وهذا العدد يضم فقط كل من أبدى استعداده للتعاون فى المشروع .. لكن الاعداد الحقيقية أكثر من هذا الرقم بكثير..

المهم أن برنامج الامم المتحدة اعتمد من بداية المشروع عام ١٩٨٠ حوالى ٦٢٠ الف دولارا لاستضافة هؤلاء العلماء فى مصر وربطهم بالوطن على اساس أن تكلفة الفرد الواحد حوالى ٣١٦٠ دولار للاقامة بمصر لمدة شهر .. وحتى العام الماضى حضر لمصر ١٩٣ عالما فقط من تسع دول أوربية وامريكية فى مختلف التخصصات .. لكن المشروع مهدد بالتوقف .

بسبب ١٠٠ ألف جنيه

فبرنامج الامم المتحدة للتنمية تحمل تكاليف المرحلة الاولى من المشروع التى انتهت عام ١٩٨٧ وأبدى استعداده للمشاركة فى تمويل المرحلة الثانية بشرط قيام الحكومة المصرية بتدبير حصة من مواردها للانفاق على المشروع وقد وافق الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء اثناء مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ فى ديسمبر ١٩٨٦ على تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنيه للمشروع إلا أن المبلغ لم يصل حتى الآن والنتيجة أن عدد العلماء المصريين الذين حضروا تقلص حتى وصل فى العام الماضى إلى ثلاثة علماء فقط .. !!

مجرد نماذج

الحصر الذى تم حتى الآن يتضمن أسماء لامعة لعلماء مصريين فى أدق التخصصات فى الخارج .. دكتور يسرى جوهر ودكتور محمد صوان مثلا يعملان بمعمل الارجون النووى الامريكى الذى يعتبر اكبر مركز نووى فى العالم .. الدكاترة حسنى عطا وحسين يحيى فؤاد وسعيد أحمد ومحمود زكى وعاصم الجوهرى ويعملون فى مجالات الهندسة النووية بالجامعات الامريكية .. والدكاترة عادل بسيونى وفاروق الطويلة وسامى دياب ويعملون فى هيئة منظمات الطاقة النووية الامريكية .. والدكاترة صلاح حسنين وعلى مرتضى وعلى عمر ويعملون بهيئة الرقابة النووية الكندية .

أما من يعملون بشركات هندسية امريكية فى مختلف المجالات منهم كثيرون ومن بينهم همت صفوت وسمير ياسين ونبيل رفاعى واحمد المليجى وزكريا خلف الله وصلاح العزازى وطارق عميرة وعمر رفاعى وكمال فرج وعاصم الجوهرى وابراهيم الجندى ونبيل السروجى واحمد العشرى وامين كامل وجلال الصياد وجمال زغلول وعثمان صالح وحسن عبدالحميد .

وفى مجال الالكترونيات الدكاترة

عائشة الشبصنى وصدقى رياض وحسين فصاح وهدى المراغى ومحمد منصور وعلى فهيم الرفاعى وعصام حسين احمد ومحمد عبدالعزيز عطية ووليم يوسف غزال وتوفيق غالى ومصطفى الهلالى وهانى نسيم رأفت وعبدالقادر غالى ومحمد خليل على وطلعت حسن محمد وفاروق ابو المكارم رزق ولويس شحاته الياس ومحب سيد عبدالمنعم ومحمد احمد غيث وطارق صالح عبدالعزيز ومحمد عزت والسيد عبدالحى الدسوقى وطارق نظير سعداوى .

المشكلة فى الداخل

وفى النهاية اذا كانت مشكلة العقول المهاجرة هى مشكلة عالمية فشل الجميع فى ايجاد حل لها فمن الضرورى ان نرعى علماءنا فى الداخل وعددهم طبقا لاحصاءات اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وصل فى العام الحالى إلى ٤٠ ألفا و٩٧٧ عالما يحملون درجات الماجستير والدكتوراه يعمل منهم فى الهندسة والتكنولوجيا ٦٩٣١ وهؤلاء مشاكلهم كثيرة ويكفى فقط أن اسجل مايدور فى هيئة المحطات النووية حول حكاية الدكتور عادل طلبه الذى انضم من بداية الشهر الحالى للوكالة الدولية للطاقة بمرتب سنوى ٧٠ ألف دولار خال من الضرائب والخصومات بعد أن يئس من الحصول على منصب مدير عام بمصر بمرتب ٢٥٠ جنيها شهرياً !!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٩

الانتماء الوطنى هل يبدأ من الصحراء ؟!

□□ لعلنا نتعلم درساً مفيداً من دول المهجر مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا فهى تبنى نهضتها وتطورها اعتماداً على المهاجرين الدائمين القادمين من جميع أرجاء العالم بما فيها العالم الثالث .

وكانت دول المهجر تخشى من المهاجر الذى استطاع بسهولة ترك وطنه الاصلى أن يترك الموطن الجديد له إلى أن درست أسباب ترك المهاجر لبلاده الاصلية فاتضح أن السبب الاول فى ذلك هو عدم الانتماء القوى لبلاده الاصلية .

وبنت دول المهجر استراتيجيتها لجذب مهاجرين جدد فى جعلهم ينتمون إلى دول المهجر أو الوطن الجديد .

بقلم الدكتور :
عمرو على عيسى

إن استنزاف الموارد العقلية لمصر أو العقول المهاجرة أو بالتعبير الغربى BRAIN DRAINAEG لماذا يتم بهذه الصورة الكبيرة بل ولماذا يخطط كل مجتهد لأن يهاجر عاجلا او اجلا ؟ وكيف نحمى الوطن المصرى من هذا النزيف الدائم والذى سوف يحطم أمانينا القومية فى التنمية وفى بناء حضارة حديثة لنا مبنية على التقدم العلمى والتكنولوجيا ؟

إن الاستراتيجية الدائمة لدول المهجر وهى بلاد واسعة وبها موارد طبيعية وتعدادها قليل بالنسبة لمساحة أراضيها تعتمد على عنصرين أساسيين :

■ عنصر الابهار والاثارة ويمثلان اهم عوامل الجذب المبدئى للمهاجر .

■ عنصر الانتماء والالتصاق بالوطن الجديد وهما يكفلان ديمومة البقاء إلى الابد فى الوطن الجديد .

بالنسبة للعنصر الاول وهو الابهار فيعتمد أساسا على ماوصلوا إليه من تقدم علمى وتكنولوجى عظيم يبهر كل من يسعى للتقدم أى وجود المناخ العام المهيأ والجو الملائم لكل عقل مفكر يستطيع أن ينمى فيه ماتوصل إليه من معرفة وعلم ، لا أن يصطدم ببيروقراطية تعطله عن أداء عمله وتنمية معلوماته .

أما العنصر الثانى وهو فى نظرى الاهم فإن دول المهجر ولاشك تسعى فور وصول المهاجر المطلوب إليها فى أن تجعله ينتمى لهذا الوطن الجديد ويبقى فيه إلى الابد وذلك عن طريق تنمية احساس المهاجر بالانتماء لوطن المهجر ! .

ويتم ذلك عن طريق تسهيل تملكه كل شىء يتعلق بإقامته مثل الارض التى يعيش عليها والبيت والسيارة وكل مستلزمات الحياة الحديثة من أثاث إلى أدوات اليكترونية ووسائل اتصالات متطورة وذلك بنوع مميز من التقسيط الذي قد يصل إلى ثلاثين عاما وبأقساط مناسبة لدخله مع منحه الحق فى بيع مايمتلكه إذا رغب فى ذلك أو إذا رغب فى إمتلاك شىء أكبر مع زيادة الاقساط أو زيادة زمن القسط .

وهكذا يجد المهاجر نفسه فجأة من انسان لايملك أى شىء فى وطنه الاصلى إلى امتلاكه كل وسائل الحياة الحديثة فى بلاد المهجر فهو يمتلك فيها أرضه التى يزرعها ويجد فيها منزله ويتكسب من انتاجه ويمتلك وسيلة مواصلاته وله حساب فى البنك علاوة على رفاهية الحياة وتساوى جميع المهاجرين من شتى أرجاء العالم القدامى منهم والجدد فى جميع الحقوق والواجبات ومنها الحقوق السياسية كحق الانتخاب وحرية إبداء الرأى ولاتفرقة فى ذلك من حيث الدين أو المذهب أو العرق (الاصول العرقية) .

وهذا هو سبب نجاح المصريين المهاجرين وغيرهم فى بلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا بل وفى المملكة المتحدة البريطانية كذلك حيث يعمل بعض المهاجرين المصريين والحاصلين على الجنسية البريطانية ضباطا برتب كبيرة فى الجيش الملكى البريطانى دون أية حساسية أو شعور استفزازى .

وقد يظن الساذج أن دول المهجر تقدم كل شىء بلامقابل بل الواقع يقول أن المهاجر بعلمه وانتاجه يستحق كل ماتقدمه دولة المهجر إليه فقط ثم توفير الجو الملائم للانتاج الجيد .

وهذا يرجع إلى الاسلوب الامثل فى الادارة والتوجيه الذى يتمتع به الغرب واعطاؤه أهمية بالغة .

ومن هذا المنطلق نجح الغرب فى تجميع عناصر مختلفة لأن تعمل وتستقر وتطمئن على مستقبلها ومستقبل أبنائها وتوفير الحافز لذلك وهو حق الملكية فى الارض التى يعيش عليها ويتكسب منها

كذلك تفعل اسرائيل فى تجميع يهود العالم (وهم من أصول مختلفة) لتوطنهم فى مستوطنات يتملكونها وهو مايعرف بنظام «الكيبوتز» وهذا النظام يعتمد على الاحساس بالانتماء .

وهذا يفسر لنا لماذا لم ينجح العرب حتى الآن وخاصة الدول الغنية ذات المساحات الشاسعة فى استقطاب عرب اخرين للهجرة الدائمة وذلك لأن معظم الدول العربية لاتعطى العربى القادم إليها إلا إقامة مؤقتة تنتهى بانتهاء عمله ولاحق له فى الملكية ولاحقوق سياسية له بل ولاحق فى الاختلاط بالوطنيين الاصليين

ولن ينجح العرب فى وحدة شاملة أو اندماجية أو تحت أى مسمى اخر مماثل قد يظهر فى السوق السياسى إن صح التشبيه ، إلا إذا استفادوا من تجربة الغرب فى معاملة المهاجرين من كل أنحاء العالم .

ففى الوقت الذى يمتلك فيه المهاجر إلى دول الغرب مسكنه ووسيلة مواصلاته نجد أن العربى المهاجر مؤقتا للعمل فى كثير من البلدان العربية لايجد أساسا مسكنا للاقامة به



المصدر : الجمهورية

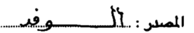
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٨٩

رغم تعاقده للعمل رسميا او ان يسكن بصورة غير لائقة ولاتتناسب مع مركزه العلمى أو الادبى وقد لاينجح فى استبدال رخصة قيادته الخاصة طوال فترة إقامته هنا بالاضافة إلى التفرقة فى المعاملة بين الاجانب بعضهم وبعض من جهة وبين الاجانب والوطنيين من جهة أخرى !

وإذا اعتمدنا مبدأ الملكية كأساس للانتماء فهل ننظر بصورة جدية لصحرائنا الواسعة التى تحرقها الشمس قرونا طويلة دون أن توزع على مستحقيها من المواطنين بدون مقابل نظير الاقامة بها والزراعة فيها وتنمية اقتصاد مصر وحتى يدافع المواطن عن أرضه ويتعلم مبادىء الانتماء الوطنى لمصر والذى لابد وأن يبدأ من الصحراء الخاوية !



المصدر :  الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٨٩

كيف نمنع فرار العقول المصرية إلى الخارج ؟

كتبت ـ غادة الترساوى :

تمنح جامعة القاهرة سنويا ما يقرب من ٦٠ بعثة دراسية ، ٤٠ منها داخلية ، و ٢٠ اخرى خارجية تخضع للاشراف المشترك وتوزع هذه البعثات على ٣٤ كلية تابعة للجامعة الام ، وفروعها ببنى سويف والفيوم والسودان ورغم ان هذا العدد انخفض هذا العام لاول مرة ليصل فقط الى ٤٠ بعثة داخلية وخاضعة للاشراف المشترك ، الا ان هناك عددا من الكليات استطاعت الفوز بكلا النوعين معا ككلية الطب والزراعة والعلوم والصيدلة والهندسة والاداب والحقوق والتجارة ، بالاضافة الى عدة كليات اخرى بجامعة بنى سويف فالغرض من هذه البعثات اطلاع الباحثين المصريين على كل ما هو جديد فى مجال البحث العلمى ، واكسابهم دراية واسعة بالمستحدثات العلمية الموجودة بالخارج نتيجة احتكاكهم بالاجانب هناك . بالاضافة الى العناية بتنمية الفروع الجديدة التى تعانى نقصا فى عدد اعضاء هيئة التدريس بها .

ولكن بعض هؤلاء الباحثين الذين ارسلتهم الجامعة لتحقيق هذه الاهداف ، وتكبدت فى سبيل ذلك الملايين من الجنيهات يلجأون الى الهروب الى هذه الدول المتقدمة للعمل والاستقرار بها ، او تغيير موضوع الدراسة الذى حددته كليته ، الى موضوع اخر تفرضه عليه مصلحة الدولة الموفد اليها لتضيع على الدولة بذلك تلك الملايين التى انفقتها !!

من الانشاءات إلى الطيران

ويقول «عمرو عبدالسلام» مهندس مصرى فى الولايات المتحدة الامريكية : سافرت الى امريكا منذ عدة شهور للعمل والدراسة على نفقتى الخاصة ، وخلال هذه الفترة القصيرة لاحظت ان عددا كبيرا من زملائى الذين سافروا للدراسة على نفقة الجامعة المصرية يقومون بتحضير دراستهم فى مجال بعيد عن مجالهم الاصلى ، حتى ان احدهم وكان معيدا بقسم الانشاءات ، وجدته يقوم بدراسة الماجستير فى مجال الطيران ، وقد اوشك على انهائها دون اى تدخل من الجامعة المصرية لوقف هذه المهزلة !!

ويضيف (.......) المعيد بكلية الصيدلة جامعة القاهرة قائلا : انه رغم وجود عجز شديد فى بعض الاقسام بالكلية ، لعدم توافر الامكانات والمراجع العلمية اللازمة للدراسة بها ، الا ان هناك عددا من الذين يوفدون من الكلية للدراسة بالخارج لا يقومون بتحضير رسائلهم فى هذا المجال ، رغم التقدم الشديد فى نفس هذه المجالات فى الدول الموفدين اليها ، والتى على اساسها تم اختيار المبعوثين من داخل هذه الاقسام .

ويتساءل المعيد عن دور الجامعات المصرية المفقود ، والضوابط والقوانين التى يجب وضعها للسيطرة على مثل هذه الامور .

هجرة العقول المصرية

ويرد مصدر مسئول بادارة العلاقات الثقافية والبحوث على هذه التساؤلات قائلا : ان الجامعة لها حق الاشراف على المبعوثين الى الخارج من الناحية الفنية فتلزم الطالب بالدراسة فى الاقسام التى تعانى عجزا داخل كليته ، لان هذا هو الغرض الاساسى من البعثات ، واى طالب يخالف ذلك ترفض الكلية تعيينه وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ٥٩ والذى يفرض عليه ايضا فى هذه الحالة ان يخدم الدولة لمدة تصل الى ضعف الفترة التى قضاها بالخارج ويضيف .. ان هذه الظاهرة نادرا ما تحدث فى الفترة الحالية وان هناك ظاهرة اخرى اكثر خطورة وهى هروب بعض الطلبة الى هذه الدول خاصة الولايات المتحدة الامريكية وكندا التى تحاول شراء العقول المصرية واستنزافها خاصة فى مجال الهندسة والالكترونيات ولكن الجامعة فى هذه الحالة تلزم الطالب برد النفقات التى انفقتها عليه الدولة خلال البعثة والتى تصل فى كثير من الاحيان الى ٤٠ مليون جنيه وفى حالة امتناع الباحث عن رد هذه الاموال تقوم الجامعة بمقاضاته فيدفع بالاضافة الى المبلغ السابق ١٠٪ مصاريف ادارية ، ٤٪ فوائد عن كل سنة قضاها بالخارج .



المصدر : مايو

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة تبحث عن :

دور ايجابى للمصريين فى الخارج لخدمة بلدهم

توصيات الندوة هل يتم تنفيذها ؟!

العقول المهاجرة لاتزال تفكر فى حب مصر

اكثر من ٤ ملايين مصرى فى الخارج .. سواء هجرة مؤقتة او دائمة .. ورغم بعدهم السكانى عن امهم مصر إلا ان قلوبهم تنبض بحبها وعقولهم تفكر فى خدمتها .. ولكن كيف يمكن ذلك ؟! وهل هناك خطة مدروسة وشاملة للاستفادة من الطيور المصرية المهاجرة ؟!



المصدر : ....مايو........

التاريخ : ......٢٩ ديسمبر ١٩٨٩......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لهذا نظمت وزارة شئون الهجرة والمصريين في الخارج تحت رعاية د . عاطف صدقي رئيس الوزراء ندوة نحو دور المصريين في الخارج في بناء مصر المستقبل .. والهدف المحدد للندوة هو التوصل إلى رؤية مستقبلية لدور ايجابي للمصريين بالخارج في بناء وطنهم ..

وركز الوزير على خلق نشاط اقتصادي بتعريف المصريين في الخارج انهم يمثلون سوقا ضخمة ومنعشة للمنتجات المصرية

ثم بدأت مناقشات مفتوحة ادارها خبراء متخصصون في مجالات مختلفة عن دور المصريين بالخارج في التنمية .

تحدثت هدى احمد بركات رئيس الادارة المركزية للرعاية الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية عن اثار الهجرة الخارجية على المجتمع وقسمتها إلى اثار ايجابية واثار سلبية

وتحدث الدكتور محمود فهمي الكردي استاذ علم الاجتماع بكلية اداب جامعة القاهرة عن تحليل للاسباب والدوافع للهجرة وجمع هذه الاسباب والدوافع في الفقر المادي وضآلة فرص العمل وضعف وانعدام المشاركة السياسية

ـ العقول المهاجرة ـ

تقول الاحصاءات غير الدقيقة ان اكثر من ١٠٠٠ عالم مصري في شتى الفروع العلمية منتشرون في انحاء العالم وهم مصنفون في المستوى الاول من العلماء بالاضافة إلى اضعافهم من المستوى الثاني كيف يمكن ان نستفيد منهم بطريقة عصرية بعيدا عن استنزاف اموالهم ؟

الدكتور اسامة الخولي من هندسة القاهرة واحد المشاركين في الندوة يقول : ان المصريين في الخارج أتيحت لهم فرص جيدة لاكتساب خبرات ومهارات لا تتوافر لكثير من مواطنيهم والانسان هو الناقل الاجتماعي للعلم والخبرات التقنية

ويؤكد الدكتور اسامة ان العقول المصرية في الخارج قادرة بحكم مواقعها وخبراتها على تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات التقنية والعلمية

ولكن ما هي الصعوبات التي تحول دون ذلك ؟!

يجيب عن هذا التساؤل المهندس انور حامد رئيس جمعية الصداقة المصرية الهولندية بامستردام قائلا : لا توجد جهة معينة في مصر يمكن لعلماء مصر في الخارج الاتصال بها او مخاطبتها لادخال افكار او تكنولوجيا جديدة .. اننا نشعر بالحيرة فعلا عندما نريد ان نوصل او ننقل اية معلومة او فكرة جديدة إلى مصر لا نعرف بمن نتصل ومن المسئول ثم إذا حدث وعرفنا ونقلنا لا نعرف ماهو مصير هذه الافكار او التكنولوجيا وهل تم الاستفادة منها ام لا وهل هي مناسبة لمصر .. كل هذه الامور لا احد يهتم بها في مصر ويهمنا نحن ان نعرف ما مصير ما نقدمه إلى بلدنا هل تمت الاستفادة .. الامر يحتاج إلى خطة مدروسة وشاملة للاستفادة بالعقول المصرية المهاجرة في خدمة بلدها .

اما المهندس حسن بسيوني نائب رئيس الجالية المصرية في النمسا فيتفق مع المهندس انور ويضيف قائلا : اننا فعلا نود خدمة بلدنا ولكن لا نعرف كيف ؟! لذلك فانا اقترح ان تكون هناك جهة غير حكومية تشارك فيها شخصيات عامة على قدر من المسئولية لبلورة الافكار والتقنيات التي يتقدم بها المصريون في الخارج ولكن للاسف إذا فكر احد منا ان يقدم اي خدمات لا يوجد له دور في مصر ولا يعرف اية جهة يطرقها .

تابع الندوة :

مصطفى لكلوك

عبدالناصرعبد الظاهر

بل اننا حتى إذا فكرنا فى استثمار اموالنا فى مصر فليس فى مصر اى برامج معدة لذلك

ولكننا نقع فريسة للنصابين والمحتالين والشركات الوهمية وللاسف بعض الصحف القومية الكبيرة تساعد هؤلاء المحتالين على نهب اموالنا ، وتطفيشنا ، عندما تنشر اعلانات عن مشروعات وهمية للعاملين فى الخارج .. لذا فاننى اطالب المجلس الاعلى للصحافة ونقابة الصحفيين المصرية بوضع ضوابط على مثل هذه الاعلانات والمصريون فى النمسا لهم مطلب خاص وهام لذا فاننى اطالب باسمهم من الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات الاجتماعية بضرورة عقد اتفاقية مع النمسا فى هذا المجال لتسهيل حصول المصريين الذين يرغبون فى العودة إلى مصر بعد سن التقاعد على اموالهم .

قضية أخرى يثيرها نائب رئيس الجالية المصرية بالنمسا وهى اتاحة الفرصة للمصريين للتعرف على ما يدور فى وطنهم من مناقشات للسياسات العامة فى بلدهم من خلال المجالس النيابية والمؤتمرات

اوصت الندوة فى مجال دعم المصريين بالخارج بالعمل على توفير الآليات والأدوات اللازمة لتحقيق الإستفادة القصوى من الامكانات المتاحة لدى المصريين فى الخارج من خلال الروابط العلمية والتقنية فى نقل ومواءمة التكنولوجيات المصرية لاحتياجات المجتمع المصرى ودعم دور المؤسسات والتنظيمات العلمية والمهنية مثل الجامعات ومراكز البحوث والنقابات المصرية لتحقيق الإستفادة من الخبرات المصرية

ويبقى السؤال الذى تطرحه « مايو » على المسئولين : هل سيتم تنفيذ هذه التوصيات ام ستبقى كغيرها على الورق ليستغرق ادخال « هدية » الدكتور عبد الهادى ابو عقيل المهاجر المصرى فى أمريكا لجامعة الإسكندرية عاما كاملا فى الجمارك كما حدث مع هديته الأولى لهندسة القاهرة ؟!

المصدر : الوحدة

التاريخ : مارس ١٩٩٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محور العدد

المثقف العربي والتحولات المجتمعية

المثقف الغائب

مشكلة التنمية وهجرة الادمغة في الوطن العربي

عبد الوهاب حفيظ *

لم تطرح مسألة المثقفين ودورهم التاريخي في التنمية داخل البلدان العربية، سابقا، بالشكل الذي تطرح به اليوم من خلال مشكلة هجرة الادمغة. لقد استيقظ الجميع اليوم على أجراس الرحيل المتواصل لامهر الكفاءات العربية نحو البلدان الغربية، ولم يكن من السهل على المجتمع العربي الرسمي والاهلي على حد سواء تجاهل أثر هذه الظاهرة على مصير المؤسسات العلمية والثقافية والسياسية.

واذا كان الاتجاه العام ضمن الخطاب العربي الرسمي يتمحور الآن حول الحديث عن بطالة المثقفين وخريجي التعليم العالي وعن انعدام مواطن الشغل، فان الخط البياني لاقتصاديات الدول العربية يشير الى أن مستوى استيعاب الاطارات المتخصصة لم يتغير منذ سنوات طويلة على الرغم من التنامي الكمي والكيفي أيضا لهذه الاطارات التي غالبا ما تكون وليدة مراحل الاستقلال.

واذا كان الامر يتطلب منطقيا تلازما في النمو بين قطاعات الانتاج والادارة والمؤسسات التعليمية من ناحية وبين طاقات الاستيعاب من ناحية أخرى، فانه من الواضح أن طبيعة التنمية العربية المشوهة في خططها وتطبيقاتها، والقائمة على توريد السلع والبرامج الجاهزة، تحول باستمرار دون حصول تطور متكافىء بين مختلف القطاعات من ناحية ثم بينها وبين طاقة الاستيعاب من ناحية أخرى.

من هنا يمكن أن نفهم آليات التهجير التي تدفع بالخبراء العرب الى الهجرة والبطالة المهنية. فالقروض الدولية مثلا، والتي تعطى الآن في اطار حماية المستوى الاستهلاكي الادنى لبعض البلدان العربية (تونس، المغرب، مصر، الاردن، ... الخ) من الانهيار وثورات الخبز، أو تلك التي تسند لدعم الصناعة التركيبية أو قطاعات السياحة، تعمل غالبا وفق قاعدة: «المفتاح في اليد». لذلك فان معظم الشركات والبنوك العاملة تسعى باستمرار الى اقحام مسألة توريد الآلات الجاهزة مع الخبراء الاجانب، كشرط للعمل في البلدان العربية[1]. الامر الذي يؤدي الى انسداد سوق الشغل في وجوه خريجي الجامعات العربية المحلية الذين لا يبقى أمامهم سوى فرص نادرة للعمل في قطاعات الصناعة الاستخراجية والتركيبية المعزولة عن مسيرة التطور التقني التي تحدث في أماكن أخرى من العالم. من هنا تأتي الضغوط التي تمارسها الحكومات العربية لا على نظام التعليم فحسب بل ايضا على الشارع، من خلال لعبة رفع الاسعار وتجميد

* كاتب صحفي وباحث في علم الاجتماع ـ القطر التونسي.

الاجور. وهذا الوضع وان كان يمس رجل الشارع بدرجة أولى قبل المتعلمين والمثقفين، فانه يمس أيضا وبذات الخطورة خريجي الجامعات الذين بقوا معزولين عن عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي. ومع تقلص هامش الحريات الاساسية والسياسية، يتحول الوضع العربي برمته (في نظر المثقف المحلي الذي يعاني من الفراغ المهني والنفسي والتهميش) الى حالة غير قابلة للاستمرار. وهذا ما يفسر عدم ايمان المثقفين العرب ـ من الجيل الصاعد ـ بالجزء الاعظم من الشعارات التنموية الواعدة، بل وبشرعية الدولة الحديثة ذاتها، رموزا وبرامج ومؤسسات[2].

1 ـ عوامل الدفع وعوامل الجذب

لا شك بأنه من الصعب فهم خلفيات حركة الادمغة والمثقفين العرب نحو الغرب من دون وضعها في سياق عوامل الدفع الداخلية (أي المحلية) وعوامل الجذب (القائمة في الخارج). وهذه الثنائية، الدفع والجذب، لا تفسر في الحقيقة واقع الهجرة فحسب، بل تكشف أيضا عن خلفيات العلاقة غير المتكافئة بين اقتصاد عربي تابع من ناحية واقتصاد غربي صناعي متطور من ناحية أخرى. ولعل هذا بالذات ما تمت صياغته من خلال تقرير وضعته منظمة الصحة الدولية في بداية الثمانينات عندما أكدت بأن تيار الالحاق الاقتصادي الشامل ينشأ غالبا عن قوتين، واحدة دافعة من المنبع الجغرافي التابع وأخرى جاذبة من الطرف الآخر. ويضيف نفس التقرير ملاحظا بأنه من دون القوة الدافعة من منبع التيار وبصرف النظر عن القوة الجاذبة في الطرف الآخر، لن يكون هناك أي تيار الحاقي يذكر[3].

وحول هذه العوامل، يجيب أحد المهاجرين العرب الذين دخلوا من سوريا الى نيويورك، في مطلع القرن الحالي، في دراسة أجريت على عينة من أصحاب الكفاءات العربية، فيقول: ان أسباب الهجرة كثيرة وأهمها اقتصادية، مثل الضيق المادي، ومنها سياسية كنزوح الشبيبة المثقفة الذين ضاقوا ذرعا بالاستبداد السياسي والجمود المتواصل للنظام المؤسسي العربي. كما تشير دراسة أخرى، أعدت في هذا الصدد، الى أنه في استقصاء جرى في احد الاقطار العربية وشمل عددا من الكفاءات العائدة، حول عوامل الدفع في هجرة الكفاءات العربية وعوامل انجذابها (الى البلاد الغربية)، تبين أن الاسباب تتراوح بين صنفين من المؤثرات:

الصنف الاول منها، يكمن في عوامل جذب واستقطاب وتتمثل في وجود:

1 ـ محيط علمي أكثر تقدما يحفز على مواصلة البحث والتجريب وزيادة الخبرة.
2 ـ اعتماد الترقية والترفيع على البحث المنتج ومعايير الخبرة والتجارب.
3 ـ ضمان الحرية السياسية أو على الاقل احترام وجهات النظر المضادة وانتفاء الاضطهاد السياسي.

أما الصنف الثاني من المحرضات، فانه يكمن في عوامل الدفع المحلية من الدول العربية والتي تتعلق بـ:

1 ـ انعدام الاستقرار السياسي واستبعاد التعددية السياسية والمذهبية.
2 ـ التهميش الاجتماعي للاطارات العلمية والفكرية المحلية الجديدة من قبل الاطارات القديمة والسلط المعنية.
3 ـ انعدام سياسة واضحة للبحث العلمي.

واستنادا الى التقرير السالف الذكر، فان عوامل الدفع تمايز فيما بينها بدرجات متفاوتة جدا، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة بهدف التعرف على أسباب عدم عودة الكفاءات العلمية والفنية الى البلدان العربية، أجاب 85٪ من أفراد العينة، من حملة الشهادات العليا، بأن انخفاض مستوى الحرية السياسية وحرية الرأي هو العامل الاهم في نظرهم لعدم عودة الكفاءات. أما عامل الفوارق في الدخل المادي، فلم ينل الا موافقة 15٪ من أفراد العينة، في حين أن الشعور بالتمييز ضدهم لصالح نظائرهم من الاجانب يشغل 90٪ منهم[4]. الا أنه ومهما تكن طبيعة الدوافع التي قد يعرب عنها المثقفون العرب، فانها في النهاية لا يمكن أن تخرج عن عوامل ثلاثة وهي:

1 ـ الدور السياسي للمثقفين العرب وتحديدا مسألة الاندماج السياسي.
2 ـ الدافع الاجتماعي ومسألة اندماج المثقف في نسيج المجتمع الاهلي والمدني.
3 ـ العامل المؤسساتي الذي ينظم السياسة الثقافية والعلمية في البلدان العربية.



أ ـ الدافع الاجتماعي:

تميزت الحقبة التي تلت الستينات بتمركز هام لمؤسسات الدولة الحديثة وخاصة منها الادارة والانتاج والتعليم والثقافة. وقد نتج عن هذا الوضع حالة من التقسيم السياسي والاداري بل وحتى الاجتماعي للعمل. فمؤسسات الدولة والاحزاب والمصالح الادارية ـ أي البيروقراطية الحديثة ـ بمعنى أوضح، والتي كانت سابقا في حاجة ماسة الى الاطارات والفنيين من خريجي الجيل الاول للستينات، قد اكتفت الآن بما لديها من عاملين الى درجة أنه لم يعد مطروحا عليها، برغم تنامي قطاعات المجتمع المدني والسياسي على السواء، العمل على انتداب خبراء أو مختصين جدد يعادلونهم من حيث الكفاءة وطرق التكوين.

اضافة الى ذلك، فان هذا الإعراض عن انتداب الخبير المحلي يبدو متلازما في أغلب الحالات مع سعي السلط المسؤولة الى انتداب متعاونين أو فنيين أجانب وذلك بحكم توسع شبكات النقل التقني والتوريد الجاهز للآلة وللمشروع العلمي والثقافي الغربي. هذه المفارقة تقف هنا على طرفي نقيض مع أهم الاولويات الاستراتيجية للدولة الحديثة والمتمثلة في ضرورة ادماج الفئات الاجتماعية الصاعدة في المجتمع، وخاصة منها تلك التي تخرجت من المدارس والجامعات.

واذا كانت حدة التهميش الاجتماعي والمهني لهذه الشرائح الجديدة من المثقفين العرب تختلف من حالة قطرية الى أخرى ومن وضع اقتصادي الى آخر بحكم تمايزات البنية الاقتصادية المتراوحة بين اقتصاد النفط (دول الخليج العربي) واقتصاديات المداخيل السياحية الضحلة (مصر، تونس والمغرب)، فان الظاهرة تكاد تأخذ الآن طابعا موحدا ومتشابها بالنسبة للبلدان العربية الاشد فقرا والاكثر سرعة في نموها الديمغرافي (حالة السودان[5]، والى حد ما موريطانيا)[6].

وعموما فان نظرة شاملة للوضع العربي تكشف الى أي حد أصبحت ظاهرة التهميش الاجتماعي لخريجي التعليم الحديث (المصحوبة بهجرة الادمغة الى الدول الغربية) من أهم المعطيات المميزة لهذا الوضع الشاذ والمتمثل في عزل المثقف (خبيرا كان أو مفكرا) عن دوره في صنع القرار والموقف وبلورة الاختيارات المصيرية لبلاده. وكما تبدو من وجهة نظر المستقبل السياسي والاجتماعي للوطن العربي بكامله، فان مشكلة التهميش الذي يعاني منه المثقف شديدة الارتباط بنظام الشرعية الذي يقوم عليه اليوم مشروع الدولة القطرية الحديثة ذاته. فالمثقف ـ الاطار أو خريج الجامعات والمدارس، لا يمثل في النهاية سوى صورة معاصرة لمن سماهم ابن خلدون برجال القلم[7] مقارنة برجال السيف والدولة. وهؤلاء وكما هم في التصور الخلدوني، يمكن أن تقوم عليهم شرعية النظام السياسي بأكمله. وسواء تعلق الامر بالعصبية الغالبة (ابن خلدون) أو الطبقة الحديثة (أ. غرامشي) فان علاقة المثقف بالسلطة تظل، وفق منطق موازين قوى مدروسة، مرتبطة بقواعد اجتماعية متنافسة، لها رصيدها الثقافي أو الرمزي وذات مصالح متناقضة أحيانا ومشتركة حينا آخر تعبر عنها الدولة القائمة بطريقة أو بأخرى من خلال طبيعة الحلف الاجتماعي والثقافي الذي تقيمه مع مختلف فئات المجتمع.

لسنا هنا طبعا بصدد الحديث عن القاعدة (الايديولوجية) العقائدية للدولة وانما عن قاعدتها الاجتماعية. فهذه الاخيرة، بحسب انفتاحها وانغلاقها، ترسم معالم الثقة بين السلطة والمجتمع وبين السياسي والعالم صاحب التخصص، حيث يخضع النشاط البشري لمبادىء الكفاءة ولمعايير المعرفة من خلال ادماج المتعلمين ضمن الاجهزة الادارية والانتاجية والعلمية القائمة، وهو ما يمثل أقرب السبل لاضفاء الشرعية الاهلية على الدولة.

وبعيدا عما يرسمه عالم النظرية فان الواقع العربي يشير الآن (وعبر أكثر من ظاهرة!) الى أن معايير الانتداب وتوظيف الخبراء والنخب قد أصبحت تخضع نوع من علاقات الزبانة التي تحكم كليا علاقة المجتمع بالدولة Clientélisme d'Etat. فالدولة لا تعترف بالمثقف أو المتعلم من حيث كونه ابنا شرعيا للمجتمع الاهلي أو خريج جامعة وطنية وانما فقط بحسب موقفه وموقعه السياسي والعقائدي والجهوي والطبقي والطائفي. وفي أحيان كثيرة فان مبدأ الولاء للسلطة يصبح هو المحدد في انتداب الخبراء أو الخريجين عوضا عن مبدأ الكفاءة، وذلك نظرا لاهمية الدور الذي



يحتله رجل الحزب والدولة داخل المؤسسة العلمية أو الاقتصادية في بلادنا. ولعل هذا بالذات ما يفسر انعدام العقل النقدي لدى الجيل الحديث من المثقفين العرب. فهؤلاء وبعكس آباءهم الاولين (جيل الاصلاح في القرن التاسع عشر) ليسوا دائما أبناء فئات تجارية أو فلاحية متحررة من الدولة(*). ان المثقف الذي ظهر خلال مرحلة «الاستقلالات القطرية» شديد الارتباط نظاميا ومؤسسيا بالسلطة. ومن المدرسة (التعليم الرسمي) الى قطاعات الدولة التي تحتكر آلية توزيع الوظائف، فان حلقات استتباع المثقف العربي بالمؤسسة الرسمية تبدو شديدة الترابط هي الاخرى. الا أن كل هذا قد لا يفسر لوحده ظاهرة العدمية السياسية ولا انعدام العقل النقدي أو توجه هذه الفئة الاجتماعية الجنوني نحو مغادرة البلاد العربية. ذلك أن الواقع العربي بسيئاته قد لا يختلف في النهاية من حيث المعطى النظامي ـ المؤسسي والبنيوي الاقتصادي عن مجتمعات امريكا اللاتينية، مثلا، حيث ما زال للمثقفين دور فاعل، بناء ونقدي في وقت واحد. واذا كان مثقفو كوريا ثم طلاب الصين قد خرجوا الى ساحة «تيان آن مان» لرفض مقولة: «رجل أحمر خير من رجل خبير» بأعلى صوت، فان الساحات العربية ما زالت ترتقب الى اليوم من يصرخ فيها، خاصة وأن المثقف العربي غالبا ما يجد نفسه عاجزا عن الحركة ضمن الوضع السياسي والاجتماعي المحلي نظرا لطبيعة علاقته الاستهلاكية بالسلطة التي جعلت منه زبونا متلهفا على رضاها، لا شأن له بقضايا الاصلاح السياسي والاجتماعي والعلمي. واذا كانت هذه الحقيقة تنطبق على الخبراء العرب أو المختصين الرسميين، فان البقية الباقية من الذين تركوا في قاعة الانتظار لم يبق أمامهم سوى أحد حلين: اما محاولة اللحاق بمن وصلوا (وهو أمر شرعي في حد ذاته) أو الهجرة الى الخارج واللحاق بديار الغرب، حيث تتوفر ظروف أكثر ملاءمة للبحث العلمي أو للعمل الفني والتقني، وهو الحل الغالب. الا أن هذا الوضع لا يؤدي الى غير نتيجة واحدة: عزل المثقفين عن المشهد الاجتماعي والسياسي الرسمي والعام بحيث لا يبقى في المجتمع المحلي سوى مثقفين رسميين ومتحزبين، ملحقين بالسلطة وبمجتمع النخبة[8] أو فئات متنامية الحجم والعدد بصدد التعلم، أي بمعنى آخر أنصاف مثقفين، (طلاب علم) منخرطين في سياق العمل السياسي العفوي وغير المنظم.

ب ـ الدافع السياسي:

عندما تحدث الاجتماعي الالماني ماكس فيبر في محاضرتيه الشهيرتين حول العالم ورسالة الرجل السياسي لاحظ مسألة على غاية من الاهمية، وهي أن ميلاد فئات المثقفين بالمعنى الحديث للكلمة قد تم في الغرب وليس في الشرق، وأن هذه الولادة قد اقترنت في عمومها بعقلنة العملية السياسية والعلاقات الاقتصادية داخل المجتمع الرأسمالي الاوروبي. وهذان التحولان، كما تحققا من خلال ظهور البيروقراطية الحديثة وفئات كبار التقنيين المنظمة، قد رسخا جملة من العلاقات مع الدولة وخاصة من خلال بروز لغة حوار جديدة عبر الاحزاب والصحف والاعلام الحديث. فالمعرفة لم تعد تورث ولا تلقن، كما كان الامر ضمن التقاليد السابقة، وانما توزع من خلال تداولها الكتابي (ظهور الطباعة والنشر) بين الناس. ويضيف ماكس فيبر ملاحظا بأن فئة المثقفين لم تبرز تاريخيا لا في الصين القديمة ولا في بلاد الاسلام، حيث لم يغير الكتاب هناك، ورجال القانون (الفقهاء) من الطابع السجالي والديني المحض لخطاباتهم ومشاغلهم النظرية[9].

لا تعنينا هنا مناقشة ماكس فيبر في مسلماته التاريخية الخاطئة حول التطور العلمي في الشرق، لان المهم هنا هو فهم الفلسفة التأسيسية التي انبنى عليها ميلاد وتطور فئات المثقفين في التجربة الغربية. ان هؤلاء الكتاب الجدد، الذين احتلوا موقع الرهبان[10] القدامى في كشف المعرفة وصياغة الحقائق، يخضعون لشروط زمانية وعقلية تحدد بدورها وظائفهم وتناقضاتهم. وسواء تعلق الامر بالعالم المتفرغ للبحث أو البيروقراطي ورجل القانون، فانهم جميعهم يخضعون لنظام تسيير عقلاني ينظم المنافسة ويرسخ تقاليد التفكير الموضوعي من خلال النزع المتواصل للمقدس من فضاءات

* راجع هشام شرابي: المثقفون العرب والغرب. طبعة دار النهار للنشر. بيروت 1971. الصفحات 15، 16، 17 وما بعدها.

المعرفة. لقد كانت التعددية السياسية والفكرية هي الجواب العقلاني الذي ظهر أمام أجيال المثقفين الجدد والذين أخذت تدفع بهم المدارس والجامعات الحديثة الى الشوارع والادارات وأسواق الشغل. وليس من قبيل الصدفة أن تتحدث محاضرتا ماكس فيبر عن وظيفتي كل من رجل العلم ورجل السياسة، وذلك لما بين دائرتي الثقافة والسلطة من علاقة جدلية قائمة. وكما أنه لا معنى لوجود المثقف خارج دائرة الحداثة، فانه لا معنى لوجود الدولة الحديثة بلا مثقفين أي بلا مفكرين ورجال قانون ومخططين احصائيين واقتصاديين وتقنوقراطيين.

ذلك هو باختصار ملخص النظام التصوري لماكس فيبر حول علاقة المثقف (العالم) بنمط الشرعية السياسية. فكيف هو هذا النظام خارج التجربة التاريخية للغرب وداخل دائرة الشرق العربي ـ الاسلامي بالذات؟

لا شيء يفرض علينا مطلقا أن نتعامل مع النظام التصوري الفيبري كمنطلق نظري جاهز لقياس تطبيقي لاحق، بل العكس هو المطلوب. معنى ذلك أننا سنبدأ من الواقع العربي كحالة تطبيقية، لنسائل بعد ذلك المضمون النظري الذي سيدفع بنا الى الاستخلاص الآتي: في الشرق، نشأت الدولة الحديثة انطلاقا من عوامل خارجية أساسية (تحلل السلطنة العثمانية والتقسيم الاستعماري والدعم الاجنبي للنخب المتأوربة). وقد كان من المتوقع أن يتواكب مع نمو الدولة نمو مواز في مستوى البنية الذهنية للمجتمع من خلال التركيز على المثقفين الجدد والذين سيكونون في أساس ظهور الاحزاب والتنظيمات والمؤسسات والادارة.. الخ.

كانت أولى الخطوات العملية لهذا التأسيس قد تمثلت في ايفاد البعثات الى الخارج (فرنسا خاصة) للدراسة هناك. ومنذ أيام محمد علي (مصر) وأحمد باي فيما بعد (تونس)، فان قوافل الطلبة المتجهة شمالا نحو أوربا لم تتوقف. ومن خلال هذه الهجرة التي سيبدأ بها الطلاب وكبار المثقفين، ستتبلور أولى معالم الفكر السياسي المحلي، وهناك أيضا ستولد أهم الزعامات التي حكمت المنطقة الى نهاية الستينات. وبقطع النظر عن الظروف التاريخية الاخرى (كانشاء المدارس والجامعات الاجنبية داخل المنطقة العربية) فان ولادة المثقف العربي قد كانت من أهم نتائج حركة الهجرة والدراسة في الغرب.

وسواء كانت بدافع رسمي (البعثات) أم لا، فان الهجرات العربية المتلاحقة قد ساهمت في وأد نموذج المثقف العربي التقليدي خريج نظام التعلم المحلي، وفي ابراز نموذج جديد لجيل متحرر من التقاليد والماضي والتاريخ ومؤمن بقيم العصر والرقي والليبرالية. لقد أفرزت أول حركة هجروية للمثقفين نحو الغرب طفرة فكرية وسياسية ستكون في أساس الكسر الذي سيلحق بعلاقة المجتمع بنخبه الحديثة. وهذه القطيعة لن تزيدها سنوات ما بعد الاستعمار المباشر إلا عمقا ورسوخا. وعلى الرغم من وصول رموز هذه النخبة الى الحكم في أكثر من منطقة عربية، الا أنها ظلت عاجزة، بعقلانيتها المصادرة لحكم الشعب والتقاليد والدين والتراث، على التعاطي السليم مع رموز المجتمع المدني ومؤسسات الجماعة الاهلية العربية بما يضمن ديمومتها وشرعيتها في آن واحد.

لقد ظلت هذه النخبة، التي تربت في أوضاع هجروية متقلبة، غريبة عن ذاكرة رجل الشارع ووعيه اليومي. ولن يكون من السهل عليها شد تيار القطيعة الى الوراء. وأمام تنامي شرائح الاجيال الجديدة التي خابت آمالها في وعود الاستقلال والتنمية، تتسع دائرة الخطاب النقدي ذي الطابع المضاد للقيم السياسية والفلسفية الغربية. وبعد الايمان بمخططات رجال الاحصاء والسياسة وبالمناهج العقلانية لرجال الاقتصاد، يأتي الشك في كل ما هو تقديري كمي للتنمية والمصير والمستقبل. انه، بمعنى آخر، شك في قدرة النخبة، التي تكونت في الغرب وآمنت به ايمانا يقينيا، على قيادة معركة الاستقلال والاقلاع الاقتصادي الفعلي. كما أنه أيضا شك في البيروقراطية وأهلها وفي التقنية وأهلها (التقنوقراطيين) وأخيرا في السياسة والسياسي، بالمعنى الحديث للكلمة.

مالذي تبقى بعد كل ذلك؟

يسترجع جيل الشك من الذاكرة عظمة الماضي في مقارنة شعورية قلقة مع رداءة الحاضر وسوء أوضاعه. وستكون النتيجة المنطقية الحرة الاسترجاع الحنينية تلك هي أن يصبح المثل الاعلى للقوى الاهلية ـ بما فيها المثقفون الجدد ـ مجسدا في أصول ثقافية شعبية ذات بعد ديني عريق. أكثر من ذلك وأبعد! ان فترة السبعينات والثمانينات



(وهي الفترة الزمنية التي تراجعت فيها مواقع هذه النخب) لن تكون سوى مقدمة أولى لظهور نموذج مضاد من خلال حالة المهندس المتدين والطبيب المتدين والتقنوقراطي المعارض الرافض لنموذج المثقف الليبرالي الغربي والمصرّ في الآن نفسه على صياغة جديدة للمعرفة والثقافة ولدورهما في المجتمع ومستقبل التنمية.

أمام هذا التحول تطرح الاسئلة نفسها من جديد: كيف يمكن فهم المفارقة التي يحياها المثقف العربي من خلال فشل المحاولات تعميم نموذج المثقف الغربي؟ لماذا لم يتحقق هذا النموذج في الشرق؟ وفي المنطقة العربية بالذات؟ بماذا تفسر عودة الخطاب ذي الطابع الديني الاسلامي في حوارات السياسة والعلم والمجتمع؟ لماذا لم يؤد بناء المدارس والجامعات وتضاعف أعداد الخريجين الى تزايد الامكانات العملية وتوسع دائرة التفكير العلمي وتغير نظام الشرعية؟ وأخيرا بماذا يفسر عدم ظهور نخب علمية وثقافية عربية محلية في الوقت الذي تزخر به المدارس والمراكز الدراسية والجامعية الغربية بطاقات الادمغة العربية المهاجرة؟

لا توجد أجوبة محددة على كل هذه الاسئلة، الا أن طرحها الملح يكشف للملاحظ اليوم عن حالة اندحار كاملة لنموذج المثقف الليبرالي بالمعنى الفلسفي للكلمة. واذ، كان القرن التاسع عشر قد شهد تراجع دور الفقهاء (المثقف التقليدي) وصعود النخب الحديثة، فان القرن العشرين لن ينتهي عربيا، فيما يبدو، الا بعودة فئات جديدة من المثقفين المخضرمين الذين آمنوا بوحدة «العلم والدين» و«السلطان والقرآن» و«الشريعة والدولة». ومن البداية يبدو الامر وكأنه يتعلق بنوع من الهجرة النفسية والشعورية أو تفريج فعلي عن أزمات مجتمع بلا روابط وسلطة بلا قانون. وقد لا ينتبه الملاحظ لاول وهلة الى طبيعة الرابط بين هجرة المثقف الى نفسه (أي انطوائه الفعلي عن المجتمع الى فضاءات الجماعات الشابة الجديدة) وهجرته عنها (أي خارج الوطن). الا أن خيطا رفيعا يربط قرار الرحيل في كلتا الحالتين عبر حلقات السبب والمسبب ويجعل منها ظاهرة واحدة لا نجد لها من مرتكز اصطلاحي يعبر عنها أحسن من كلمة التصعيد. لقد عرفت هذه الكلمة في علم النفس الفرويدي Sublimation بوصفها عامل تجاوز للكبت السلبي. الا أن المعنى المقصود عندنا هنا لا يعبر بالضرورة عن هذا البعد. ان كلمة تصعيد من الاصل اللغوي العربي (من فعل تصعد وتصاعد الامر) وفي اطار صراع الفئات الاجتماعية تشير غالبا الى معنى تصاعب الامر والمشقة الشديدة في ايجاد المخرج. وهذه الحالة التي تنطبق بوجه خاص في المجال العسكري (حيث يقال مثلا: تصاعد النزاع أو تصاعد القتال كتعبير على اشتداد حدته) تنطبق بدرجة كبيرة على حالات الصراع الاجتماعي الذي تخوضه بعض الفئات ـ بما فيها المثقفون والشبان وخريجو التعليم الحديث ـ في مواجهة اختيارات سياسية واقتصادية وثقافية تحول دون اندماجها في النسيج الاجتماعي العام وتعمل على تهميشها الفعلي من مواقع القرار والثروة والمعرفة. في هذا الوضع تصبح الهجرة في مواجهة التهميش هي الحل المثالي المطلوب. وسواء كانت هذه الهجرة حسية (رحيل الادمغة الى الخارج) أو شعورية (انطواءها وعدم ايمانها بشرعية المؤسسة العلمية الوطنية) فان النتيجة واحدة، أي سقوط كل احتمالات التطوير العلمي والابداع المعرفي العربي.

ان قرار الهجرة يبدو هو الحل الاكثر معقولية لجيل نشأ في دفء خطابات التنمية الرسمية ولم يغنم منها سوى صفعة الضمير! لقد استيقظ هذا الجيل على أنغام الدعوات المغرية للراحة والاستهلاك والمتعة. وهو بعد أن يكون قد تربى على ذلك عقدا من الزمن (في برامج الدراسة والتلفاز والصور الاعلامية الملونة الجذابة) لا يبقى أمامه سوى خيار الرحيل هناك حيث مجتمع الوفرة والاستهلاك «ودعه يعمل دعه يمر»[11].

من هنا تأتي الهجرات الجماعية والفردية للعلماء والخبراء والفنانين والمخرجين السينمائيين والمسرحيين والكتاب الى عواصم أوروبية هربا من التسلط الذي تمارسه مؤسسات الرقابة المحلية التي تعد على المثقف حركاته وسكناته.

ومن هنا أيضا يتأكد فراغ المؤسسات العلمية الوطنية وافتقار دمها لادنى عناصر الحياة فضلا عن العطاء الايجابي المباشر. واذا كانت بيروت آخر قلاع الثقافة الوطنية قد أوصدت أبوابها في وجه من تبقوا فيها من المتشبثين بثوابت الارض والتاريخ، فان سنوات الحرب الاخيرة قد دفعت بآخر الحلقات (من الشعراء والادباء والاعلاميين والفنيين وحتى رجال الاعمال) الى الالتجاء الى القلاع الاجنبية، أي عواصم أوروبا والغرب، والاستقرار هناك بشكل رسمي

ونهائي بعد أن اقتنع الجميع بأن أكثر العواصم العربية تشبثا بمبادىء الحرية والتنمية والاستقلال قد باتت موصدة امام رياح الكلمة الحرة والمستقلة.

2 ـ الحاضر الغائب

لقد أعطى النظام العربي للمثقف دورا تنفيذيا وتطبيقيا لا علاقة له بصنع المصير الوطني ولا بصياغة القرار السياسي. ومن هنا بالذات يأتي الشعور بالاحباط لدى هذه الفئة من خلال ما يسمى بالوعي البائس أو الوعي الشقي. انه احباط يدعو الى العزلة وليس الى المشاركة، الى الغياب المتواصل وليس الى الحضور، الى السلبية وقبول الأمر وليس الى المبادرة والاسهام الايجابي في مصير المجتمع والناس.

لقد استرجع المثقف العربي (وكأن الامر قد حدث بسرعة مذهلة) دور كاتب السلاطين، وهو، من حيث وعى بذلك أم لم يع، لم يعد له من خيار سوى القبول بهذا الدور، أي التنفيذ والطاعة عبر جهاز بيروقراطي معقد أو تقنوقراطي ملحق بالدولة. وبما أن هذا الحلف الثلاثي السائد في معظم الاقطار العربية (الاحزاب، البيروقراطية والتقنوقراطية الملحقة) لا يمكن أن يحيا الا ضمن حدود ضيقة ومغلقة تحسبا من الاضمحلال والتلاشي أمام تحرك الشوارع وصعود فئات اجتماعية جديدة، فانه لا يمكنه أن يعمل بنجاح ولا أن يضمن استمرارية سيطرته الا من خلال استيعاب النخبة وتهميش البقية الباقية من المثقفين المتخصصين الذين يجدون أنفسهم، آليا، على هامش حدود الحلف الضيق الذي لا تدخله سوى نخبة النخبة.

أمام هذا الوضع تتبدد الصورة المغرية للحلم، وتنكشف حقيقة الشعارات التي انبنت عليها وعود التنمية الوطنية ودول الاستقلال. لقد اكتشف المثقف العربي، وهو الذي تربى داخل المدرسة الحديثة على أقانيم العقلانية والتفكير الديكارتي في بعض الاقطار العربية على الاقل، أنه لا الدولة الحديثة ولا الاقتصاد الحديث يمكن أن يتأسسا فعليا على مبادىء الجدوى وتكافؤ الفرص. فالزبانة السياسية والمحسوبية والرشاوى والعصبيات الجديدة ذات الطابع الجهوي والطائفي والطبقي، تملأ كل مساحات المجتمع والدولة. فمن أين سيأتي ايمان هذا الجيل بمستقبل الوطن والامة وكيف سيفكر في سبل التنمية والاصلاح وقيم الخير؟

لقد احتاج الامر الى عقدين من الزمن (السبعينات والثمانينات) لكي يتأكد للجميع بأنه لم يعد أمام أجيال المثقفين الجدد (أبناء الارياف والطبقة الوسطى) من دور سوى تأكيد الغياب. وهذا الغياب ليس ككل الغيابات التي تتحقق بعدم الحضور، بالعكس، انه يتحقق من خلال الحضور الكامل، أي عبر ادراج المثقف في الدورة الاستهلاكية السلبية العامة للمجتمع وتحويله الى زبون دائم لوعود تحديث لا أصل لها ولا فصل، ضمن واقعنا اليومي والتاريخي. معنى هذا ان الحضور السلبي والشكلي خارج الوطن أو داخله هو الشرط الاساس لغيبة المثقفين الفعلية الذين غالبا ما يتحولون في المهجر أو في الوطن الى مستهلكين كبار من الدرجة الاولى يستهويهم الذوق الرائج ونمط الحياة الغربية، أكلا ولباسا وتفكيرا وعادات.

لذلك، فانه لا غرابة اذا قيل بأنه أمام هذا الوضع يختفي الخطاب ذاته وتتلاشى الكلمة الى درجة يصبح معها المجتمع العربي، في الوضع الذي هو عليه اليوم مجتمعا بلا خطاب وبلا كلمة. ولعل هذا ما يفسر لنا بالذات بروز لغة السلاح والعنف كبديل عن سلاح اللغة في كامل المنطقة العربية من مشرقها الى مغربها. ان كل الواقع العربي الراهن ينبني على انعدام آليات التخاطب ولا عجب اذا ما أصبحت الرموز هي لغة التعارف الوحيدة بين أفراد المجتمع. فالرموز تتحول الى جملة من الايحاءات، والايحاءات تنقلب الى حركات وسكنات مبهمة يطغى عليها هي أيضا الطابع الاستهلاكي البحت. ولا عجب اذ تحركت الشوارع في المغرب وتونس والجزائر والاردن باسم الخبز وبضاعة المعدة الاساسية وعجزت عن التحرك باسم اصلاح الحكم والدساتير وتغيير خيارات التنمية الاساسية.

داخل هذا المشهد الاحتفالي، لا ينسى المثقف أن يحتل موقعه المتميز، ولنا أن نقرأ آثار هذا الدور في كل النواحي: في التاريخ العربي المليء بالبيانات والشعارات الحائطية! وفي المقالات السياسية والفكرية الغاضبة! وأخيرا في



انفعالات المثقف ذاته ومواقفه ازاء الناس والتاريخ والدين والسلطة.

الا أن نظرة فاحصة أعمق لهذه المشاركة الشكلية لفئات المثقفين تكشف، كيف أن خطابها السياسي المشتعل وشعاراتها لا تؤكد بالمرة وجود وعي سياسي فعلي في المجتمع. بالضبط مثلما أن تكديس الاسلحة والدبابات وبناء المدارس والجامعات لم يعن في أرض الواقع انتصارا محققا على العدو أو نجاحا باهرا في نشر العلم وصنع التقنيات المتطورة.

ان السياسة التي يتحدث عنها المثقفون ونسمع عنها لا يمكن أن تفهم الا من خلال دائرة الوعي المضطرب والشعور بالقلق، أي داخل وحدات اجتماعية متفجرة (كسر عائلي وأجيالي، نزاع طائفي أو تأزم في قطاعات الحداثة الاخرى كالتعليم والانتاج.. الخ) وليس من نافذة الوعي المدني والحضاري بالدولة والوطن وخيارات التنمية والمصير. لذلك فان الخطاب السياسي، وكما يبدو لدى المثقفين، يتحول الى لغة ليست ككل اللغات، لانها ذات رموز معقدة وحركات ممسرحة يصعب فهم مغزاها، وليس مهما أن تكون الطائفة / الفئة، هنا، مذهبية دينية أو اجتماعية جهوية أو حتى قبلية ما دام الانغلاق والحديث في الاتجاه الواحد، والقمع المتبادل بين مختلف الاطراف هو الوضع السائد في علاقة المجتمع بالدولة، ثم في علاقة الدولة بفئات المثقفين بالذات. بعد كل ذلك لا يبقى من ملجأ الا أحد أمرين: اما الخروج الفعلي عن السلطة بطريقة مباشرة باسم الدوائر الاجتماعية المغلقة (جهة، طائفة، جيش) أو الالتجاء الى تأسيس قواعد اعتراض جذرية غير واضحة المعالم تؤدي غالبا الى القطيعة مع الدولة القائمة وأحيانا مع المجتمع ذاته، الى جانب هذا تختار البقية الباقية الاخرى الهجرة الفعلية الى الخارج، هناك حيث يعتقد البعض بأنه لا رقابة ولا قمع متبادل ولا ممنوعات. وليس من باب الصدفة أن يكون رموز النهضة والاصلاح العربي منذ القرن التاسع عشر قد آثروا الرحيل الى الغرب على البقاء في ظل الاستبداد السياسي المملوكي السابق. والى أن يأتي ما يخالف ذلك، فان هذا الاتجاه الهجروي ما زال قائما بنفس الدرجة وبذات الدواعي والمبررات. ولا داعي للتذكير بأن موطن الصحافة العربية ما زال الى اليوم في لندن وباريس قبل أن يكون في أي ناحية أخرى من نواحي الوطن العربي ذاته. فهل معنى هذا بأن مسيرة قرن من الزمن والتي تبادل فيها كل من الاصلاح العثماني والاستعمار والاستقلالات القطرية الادوار والمواقع، لم تغير شيئا من وضع الحريات الاساسية والنظام السياسي في المنطقة؟

لا شيء يؤكد ذلك عكس ذلك على الاطلاق، فالمثقف العربي ما زال يحيا خارج تاريخه. وسواء اختار هذا الاخير الخروج بشكل رمزي عبر تنكره الكامل لشرعية النظام القائم أو بشكل جغرافي عبر قرار الرحلة الى الغرب، فان واقع الخروج وآثاره واحدة، طالما أنه لا يعني في منظور الواقع المحلي سوى استقالة الوعي عن التاريخ والفكرة عن المجتمع والناس.

أ ـ الدافع العلمي:-

ليست الثقافة مجرد بلورة للوعي التاريخي للامة، بل أيضا وأساسا محصلة تاريخية لهذا الوعي ونتيجة له، أي حركة تقصي علمي وتطبيقي تعمل على تهيئة المناخ لبرامج البناء الاقتصادي والتصنيع والنهوض بالزراعة والانتاج وتأسيس قواعد صنع التقنيات العالية ونقلها على أقل تقدير الى البلاد العربية.

وبين النهضة العلمية والنهضة الشاملة، يقف المثقف المبدع كاحدى حلقات الوصل بين التطور اليومي للامة وتطورها التاريخي الحضاري العام. ومن هذا المنظور بالذات تطرح على المثقف والباحث المتخصص بوجه أخص مسألة سياسات البحث العلمي في البلدان العربية. لقد لخص بعض الدارسين وضع هذه السياسات في المنطقة بشيء من التحفظ عندما قال بأنه لا وجود لسياسة بحث علمي عربية على الاطلاق. ويضيف بأنه نظرا لهجرة الادمغة فلقد ظلت المخابر العربية رهينة بما تنتجه المخابر الغربية المتطورة التي تزداد معطياتها تعقيدا وتشعبا باستمرار الى درجة أصبح معها من الصعب تحقيق خطة النقل التقني فضلا عن اللحاق الكامل بالغرب[12].

مثل هذا الموقف يضع في دائرة الضوء كلاً من صانعي القرار العربي ـ أي النظام العربي الرسمي ـ والخبراء



المصدر : الـــوحـدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

الباحثين، أي المثقفين المختصين في وقت واحد. وهذه العلاقة الثنائية القائمة بين السياسي والمثقف، يمكن رسمها من خلال الحلقة المفرغة التالية:

ـ يتقدم الباحث العربي المتخصص في مشهد أول قاصدا هيئة الاشراف العلمي في بلاده قادما من بلد غربي، كان قد تخرج منه وأنهى فيه تعلمه. الا أنه يصطدم ولاول وهلة بسلبية الادارة الرسمية في بلاده، حيث يتم اعلامه بأنه نظرا لغياب قطاعات التكنولوجيا المتطورة أو مجال العمل المتخصص في العلوم الاساسية الاخرى، فان عليه أن يعمل داخل قطاعات البحث المتوسطة والتي تماشي وامكانات البلاد وسياساتها العلمية التي وضعتها.

ـ في نفس الوقت، يأتي المشهد الثاني، فباحثنا يكون قد حافظ غالبا على علاقته بالمؤسسة الجامعية أو الدراسية الغربية التي تخرج منها. فتكون النتيجة هي التحاقه الفوري بتلك المراكز الام من أجل استيفاء مراحل بحثه الذي ابتدأ به والحصول على ما يناسب درجة تخصصه من رصيد رمزي ومادي.

والحقيقة فان مثل هذا الاختيار لا يعكس، كما قد يبدو للبعض، مجرد غرور أو تعلق ذاتي بنمط الحياة الغربية، وان كان لمثل هذا العامل دوره، بقدر ما هو رد فعل في الغالب أمام عاملي الجذب الخارجي والدفع الداخلي. ان المثقف المتخصص والفار من وجه المؤسسة الوطنية المحلية، وان كان قد أصبح شديد التعلق بمصالحه الآنية الضيقة في الغرب، فانه يدرك في النهاية واقع هذه المؤسسة السيء والسياسة العلمية التي تحكمها والغير جديرة في نظره بأي نوع من أنواع البذل أو التضحية.

لقد نالت معظم الاقطار العربية استقلالاتها الشكلية في غضون العقود الثلاثة الاخيرة وقد شرعت بالقيام ببرامج واسعة النطاق لمحاربة ما يسمى في الخطاب الرسمي العربي بالتخلف والجهل والتبعية. وهذه الجهود قد جمعت بين مناهج العمل التقليدية الثلاثة:

ـ ارسال البعثات العلمية للتخصص في الخارج.
ـ توسيع المؤسسات التعليمية الوطنية.
ـ واستخدام الخبراء الاجانب.

وضمن هذه الخطة الثلاثية، كان الغرض الاول من ارسال البعثات الطلابية الى الخارج هو التهيئة لتعويض الادمغة الموردة ـ أي الخبراء الاجانب ـ الذين يكلفون الميزانيات العربية أكثر مما تطيق. الا أنه والى نهاية الثمانينات فان خطة التعويض هذه لم تر النور بالمرة. لقد ظل الخبير الاجنبي في مكانه وموقعه، ولم يعد ابن الوطن الذي خرج للتعلم في أوربا أو غيرها. فأصبحت الخسارة بذلك مضاعفة ثلاثا: واحدة في الجهد المالي المخصص للبعثات وسنوات التكوين الدراسي للباحثين العرب، وثانية في تكاليف عمل الادمغة الموردة المستخلصة بالعملة الصعبة، وثالثة وأخيرة في الفراغ الذي سيلحق بمؤسسات البحث العلمي الرسمية.

ب ـ النزيف:

وعلى ضوء هذا المعطى، فلقد بقيت مشاريع الانماء العربية مشاريع أجنبية مائة بالمائة. وهذا ما يشكل في الواقع الوجه الآخر لمأساة الخطاب التنموي الرسمي. ان مشاريع التعدين والدفاع والمواصلات والصناعات والانشاءات المدنية والعمرانية قد تضاعفت في معظم البلدان العربية، الا أن جميع هذه المشاريع ـ أو معظمها على الاقل ـ لا يستوعب من الخبرات المحلية، في مستوى الوظائف العليا، سوى النزر القليل. ذلك أن معظم هذه المشاريع تقوم بها شركات أجنبية بوصفها مشاريع جاهزة، لا يترك فيها المتعاقد الاجنبي للخبير العربي الا فرصا نادرة للعمل، الامر الذي يؤدي غالبا الى قطع الترابط المؤسسي والوظيفي بين نظامي التعلم وسوق الشغل من ناحية والتطبيقات الانمائية من ناحية أخرى.

وحتى الدول التي هي بمعزل عن الالحاق الاقتصادي المباشر، كالجزائر وسوريا اللتين تتمتعان برصيد هام في



المصدر : الـــوحـدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

مستوى انتاج الادمغة، لم تسلم هي الاخرى من هذا النزيف الذي أدى (ولكن في وضع معاكس) الى استقطاب الاخصائيين العرب من قبل المؤسسات الامريكية والاوروبية التي توفر لهم ظروف عمل أهم بكثير من تلك التي يجدونها في بلدانهم. ووقوفا عند النموذجين السوري والجزائري فان حجم هجرة المثقفين المتخصصين في هذين القطرين الى الغرب تبدو خيالية اذا ما قيست بحجم الذين بقوا يعملون داخل المؤسسات الوطنية المحلية. فالى حدود عام 1969، كان قد هاجر من سوريا من بين خريجي التعليم العالي 56,5٪ من العدد الجملي للمهندسين و57٪ من ذوي التخصصات العالية الاخرى، بما فيها 65٪ من الاطباء الذين تلقوا تعلمهم داخل القطر السوري. هذا في الوقت الذي لا يتعدى فيه عدد الاطباء الموجودين والعاملين في سوريا سنة 1968 نسبة 2,2 طبيب لكل عشرة آلاف مواطن. وهي نسبة ضعيفة جدا اذا ما قورنت بالنسبة المماثلة في ألمانيا الغربية (16,7 طبيبا) أو الولايات المتحدة (15,3 طبيبا) لنفس العدد من المواطنين[13].

أما بالنسبة للجزائر فان الاعتماد على الكفاءات العالية الاجنبية قد بلغ حوالي 28٪ في قطاع التصنيع عام 1976 مقابل 43٪ في عام 1969. وبعكس ما كان متوقعا فلقد وصلت هذه النسبة في بعض فروع القطاع الصناعي الجزائري الى متوسط 50٪ (من 43٪ الى 56٪) وقد نتج عن ذلك انفاق كبير على استيراد الادمغة التي يبلغ أجرها ثلاثة أضعاف أجر الاطار المتخصص الجزائري، في القطاعات العامة ومن 10 الى 12 ضعفاً في قطاعات الحديد والصلب[14].

واذا وضع الامر في اطار قراءة مستقبلية لمنطقة المغرب العربي مثلا، فاننا نلاحظ أن أهم شرائح المتخصصين في العلوم الصحيحة وحتى الانسانية قد أصبحوا الآن يعملون في الخارج، في اطار مواصلتهم لمراحلهم الدراسية. فالطلاب العرب المغاربة بوجه خاص يشكلون الآن في بلد كفرنسا أكبر نسبة من الطلاب الاجانب، وهؤلاء لا يرجعون الى بلدانهم في اطار مشروع استقرار مهني أو اجتماعي وانما في اطار زيارات سياحية مؤقتة. وسواء كان ذلك نتيجة انسداد أسواق الشغل في بلدان المغرب العربي أم نتيجة انجذاب هؤلاء بالوضع المهني في المغرب (وخاصة منهم ذوو التخصصات العالية) فان انعكاسات الوضع في هذه البلدان تبدو واحدة. ذلك أن مثل هذه الحالة لا تؤدي الى غير استبعاد احتمالات تحضر المؤسسة العلمية العربية بكاملها. فالتحضر بالمعنى الخلدوني للكلمة يفترض الكف عن حالة اللا استقرار والتنقل الدائم وترسيخ أسس التمدن والالتزام ببعد زماني ومكاني محدد المعالم في كل مشروع من شأنه أن يسهل تراكم المعارف والتجارب والخبرات. الا أن ذلك لا يتماشى وحالة نزيف الادمغة وتنقلها المباشر نحو المركز الغربي أي تحضرها العكسي في المجتمعات المهيمنة. فهل يفسر لنا كل هذا، الحالة البدائية التي تعيش عليها المؤسسات الثقافية والعلمية العربية التي يبدو وكأنها قد فطرت على عدم الثبات والاستقرار في المناهج والمضامين والنتائج؟

على ضوء هذا الوضع فان هجرة الادمغة تصبح مختلفة عن الهجرات العادية، كتلك التي تقع اليوم مثلا داخل البلدان الغربية ذاتها، في اطار تبادل الخبرات والتجارب. ان هجرة الادمغة بوصفها ظاهرة كلية واستلابية في وقت واحد لا تخضع لارادة تلقائية وانما لعوامل اكراه غالبا ما تكون ناتجة عن ثنائية الدفع من الداخل والجذب الخارجي. وهذه العوامل مجتمعة، هي التي تحول باستمرار دون استقلالية المؤسسة العلمية المحلية في البرامج والمنجزات والخطط، أي دون تحضرها.

ليست الهجرة اذا في حد ذاتها أو تنقل الخبراء والمختصين والمثقفين المتخصصين هي أصل الداء، لان هذه الاخيرة يمكن أن تكون منفذا نحو العالمية ودعم مصادر التلقي العلمي بكل أنواعه داخل المؤسسة المحلية. المسألة تتعلق هنا، بهجرة الادمغة بالمعنى الاجتماعي للكلمة، أي الهجرات التي تحكمها خلفية استقرار نهائي في المجتمعات الغربية بدافع انسداد سوق الشغل المحلية أو عوامل الترغيب في الخارج. ومن هذه الزاوية فان كل مشاريع التربية والتعليم والتخطيط الاقتصادي والتقني تصبح لاغية، لا لانها قد أعدت في اطار حلقات نخبوية مغلقة فحسب، بل لانها قد وضعت أساسا في فراغ مؤسسي وعلمي وثقافي مريع.

الهوامش

1 ـ مثل هذا الوضع ينطبق بصورة على القانون الذي تم سنه عام 1972 في القطر التونسي. لقد أقر هذا القانون، عملا بمبدأ الانفتاح الاقتصادي على الغرب، امكانية توريد هذا الاخير لتقنياته الجاهزة. وهذا الحضور للرساميل الاجنبية لا يقف عند هذا الحد من الامتياز، انه يفرض معايير انتداب على الاطارات والتقنيين الذين تتم دعوتهم الى العمل في مؤسسته، بحيث يشترط دائما بأن يكون الفني المنتدب من خريجي جامعات بلاده (فرنسا، بلجيكا وألمانيا). الامر الذي يقلل من فرص العمل لخريجي الجامعة المحلية الذين يمثلون الاكثرية المطلقة.

2 ـ ما زالت الدولة الحديثة بمؤسساتها ونظام عملها وبرامجها غريبة عن أقرب الناس اليها، أي الخبراء والبيروقراطيين العرب (الاطارات المتوسطة والدنيا خاصة) أما ما عدا ذلك (أي الاطارات العليا) فان علاقتها بالمؤسسة الوطنية عامة يطغى عليها تعامل منفعي وهاجس الابعاد عن السلطة ومواقع المسؤولية. وبما أن علاقة الاطار بالدولة مرتبطة بمدى ولائه لرموزها ـ وليس لذاتها أو مؤسساتها ـ فانه لا يتوانى في تحويل موقفه السياسي أو الاداري الى جسر عبور نحو خزائن البنوك الاجنبية وميادين الاعمال والصفقات الكبرى المعفية من الاداءات والضرائب. لقد لاحظ في هذا الصدد الوزير المصلح خير الدين التونسي هذه الظاهرة منذ القرن التاسع عشر حيث أشار الى أسباب هلع الوزراء وتلهفهم على الكسب اللامشروع خوفا أو تحسبا لصدور أمر الاقالة أو الابعاد المفاجىء عن السلطة (أي لانعدام الاستقرار السياسي والمؤسساتي). راجع **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، خير الدين التونسي. الدار التونسية للنشر.

3 ـ ALFONSO HEJIA, HELENA and Erica Rayston. Foreign Graduates: the case of united states (Lexington D. C Heath and co 1980 P 65).

راجع أيضا البحث العربي الذي أورد هذا التقرير: هجرة المهنيين العرب الى الولايات المتحدة ص 110 المستقبل العربي 29/87.

4 ـ نفس المصدر. راجع أيضا اليوم السابع : الادمغة العربية الاسرائيلية محمد القازوط 1984/8/6.

5 ـ من أهم الدراسات في هذا الصدد، بحث قدم حول هجرة الادمغة من السودان نحو الدول الغربية أنظر المستقبل العربي 29/1987.

6 ـ لا توجد هجرة أدمغة من موريطانيا الى الخارج، وذلك نظرا لحاجة هذا البلد الملحة للمختصين التقنيين والجامعيين بوجه خاص. الا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام يضع هذا البلد في حالة مشابهة للوضع السوداني. ان لم تكن أكثر خطورة.

7 ـ عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، فصل في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها. راجع أيضا الفصل في التفاوت بين مراتب السيف والقلم في الدول.

8 ـ ما زالت الدراسات حول مجتمع النخبة العربي وآليات العزل والانتقاء والتهميش التي تحكمه في بداياتها الاولى. الا أن أشواطا هامة تم قطعها الى حد الآن، وقد تكون أعمال الباحث برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية (1979، بيروت دار بن رشد) ومجتمع النخبة (1986، معهد الانماء العربي، بيروت) من أهم المعالم في هذا الطريق.

9 ـ راجع الترجمة الفرنسية:
MAX WEBER: «LE SAVANT ET LE POLITIQUE» introduction de Raymond Aron P 124 Coll 10/18 PARIS 1978.

10 ـ لا يقتصر نموذج المجتمع الاستهلاكي هنا على العملية الغذائية، بل يشمل أساسا المنهج التصوري والادوات المنتجة للفكر والثقافة والعلوم.

12 ـ A.B ZAHLAN «Established Patterns of technology acpuisition in Arab world in «technology transfer and change in the world»: A seminar of the united nations Economic commission for Western Asia ed A.B. Zahlan (Oxford pergeanon press 1978).

13 ـ الادمغة العربية والاسرائيلية : الهجرة في اتجاهات متعاكسة. محمد القاروط عن مجلة اليوم السابع 6 آب (أوت) 1984.

14 ـ N. SAFIR: Industrialisation et emploi en Algérie: Le cas de la siderurgie «thèse de 3ème cycle Université d' Alger 1979

لمزيد من المعطيات حول موضوع هجرة الادمغة العربية راجع:
DIMITRI NICHORAFA «La fuite des cerveaux - les USA à la conquête de nos savants» FAYARD PARIS 1969 p 189.

وبعض البحوث الاخرى: الهجرة العربية الى أوروبا: أ. غربال وآخرون. الوحدة العدد 8 الصفحة 49.
وأيضا: تيسير انتقال القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي، تقرير مشترك ـ عن مجلة شؤون عربية العدد 23 فبراير 1983.

فشل مشروع الاستعانة بالخبرات المصرية المغتربة

كتب ـ عماد خيرة :

مشكلة هجرة العقول والكفاءات الوطنية من المشكلات التى تستأثر باهتمام الدول النامية، وخاصة تلك الهجرة التي تؤدى الى فقد هذه العقول ونزوحها الى الدول المتقدمة، والتي توجد بها اعداد كبيرة من ابناء الدول النامية الذين هاجروا اليها ويعيشون فيها بصفة دائمة واكتسبوا خبرات عالية فى مجالات عملهم .

وتعتبر مصر فى طليعة دول العالم التى تعانى من ظاهرة هجرة العقول والكفاءات ـ وهى ظاهرة طارئة وحديثة العهد بالنسبة لمصر ـ وذلك لانها لم تكن فى عداد الدول التى اعتاد ابناؤها الهجرة للخارج، الا ان الموقف قد تغير خلال العقود الثلاثة الماضية واصبحت ظاهرة الهجرة ـ دائمة ومؤقتة ـ واحدة من المسائل التى تشغل بال شباب الخريجين والمهنيين من مختلف الاعمار والكفاءات والتخصصات، لاسباب لايصعب تشخيصها، ولايمكن تقدير مدى الخسارة التى تتكبدها مصر من جراء هجرة ابنائها ونزيف الصفوة من هذه العقول

ولما كانت هذه الظاهرة من اهم القضايا التى تطرح نفسها ـ وبإلحاح ـ فى كل مناسبات التفاوض والحوار بين دول الشمال والجنوب ، وايضا باعتبارها قضية موجعة للعالم النامى ضمن كثير من القضايا الاخرى، لذا تبنى برنامج التنمية التابع للامم المتحدة تنفيذ تجربة لصالح تركيا عام ١٩٧٧، وكانت الاولى من نوعها، وتعتمد على دعوة نخبة من العلماء والخبراء البارزين فى بلاد المهجر، وذلك للخدمة فى مواقع مختارة فى موطنهم الاصلى، والمشاركة فى الجهود المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مايعرف بمشروع توكتين وتبين لبرنامج الامم المتحدة ان تجربة تركيا حققت نجاحات عظيمة، وهى تجربة جديرة بتطبيقها فى الدول النامية الاخرى .

وعلى الفور تم الاتفاق على تطبيق التجربة فى مصر ضمن اطار مشروع يبرم بين برنامج التنمية واكاديمية البحث العلمى فى مصر وكان ذلك فى شهر يناير عام ١٩٨٠.

يهدف المشروع الى نقل معرفة وخبرة المواطنين المغتربين، وتمكين مصر من خبرات وكفاءات بعض البارزين من علمائها المغتربين عن طريق دعوتهم للاقامة فى مصر لفترات لاتزيد عن شهر يعملون خلالها فى المؤسسات مباشرة، ويفيد المشروع فى خلق علاقات عمل بين المؤسسة التى يعمل بها المغترب فى بلد المهجر وبين المؤسسة المصرية عن طريق التراسل وارسال المعلومات



موسم الهجرة إلى الشمال!

بقلم : عبد الستار الطويلة

لفت نظرى اعلان فى الصحف نشره « دكتور » مصرى فى كندا .. ولا نعلم ان كان دكتورا بمعنى طبيب او حاصلا على الدكتوراه .. المهم ان الاعلان دعا كل المصريين الذين يريدون الهجرة الى كندا ان يكتبوا اليه مع معلومات عن مؤهلاتهم وخبراتهم واعمارهم .. واعدا اياهم بتقديم المساعدة لهم حتى يمكنهم تحقيق امالهم فى الهجرة .

وفى حديث تليفونى بين احد معارفى وذلك الدكتور قال الاخير انه قد وصله حتى الان « بعد اسبوعين من نشر الاعلان » اكثر من عشرة آلاف خطاب .. الاغلبية الساحقة منها خريجو الجامعات وكثير منهم من حملة الماجستير والدكتوراه وعدد كبير منهم اطباء ومهندسون واطباء بيطريون .

وسأل الدكتور المصرى الكندى صاحبى : هل المستوى الطبى عندكم فى مصر ارتفع الى الحد الذى تستغنون فيه عن هذا العدد الكبير من الاطباء ..

وسأل ايضا عن مغزى رغبة الاطباء البيطريين فى الهجرة مع ان ذلك مع مايقرأ عنه من حين لاخر عن مشروعات استصلاح الاراضى فى الصحراء وتربية الماشية وظهور امراض واوبئة تهدد الثروة الحيوانية كل يوم ..

اما عن المهندسين .. فلم يبد دهشة من رغبة الكثيرين منهم فى الهجرة لانه شخصيا وعدد من اصدقائه لهم خبرات مريرة فى محاولة اقامة مصانع او اى منشآت اقتصادية فى مصر .. وبالتالى فانه يتصور ان التنمية تسير بخطى بطيئة .. وبالتالى فانه من الطبيعى ان يتجمد سوق المهندسين !

وقد دفعنى هذا الاعلان ونيولـه الى التفكير فى موضوع هجرة المصريين الى الخارج التى اصبحت هدفا فى حد ذاتها لاى طالب يتلقى العلم فى اغلب الاحيان ..

لقد كان الواحد منا ايام زمان يحلم بأن يكون مدرسا او طبيبا او مهندسا بعد تخرجه ويثق ثقة تامه فى انه سيجد ذلك العمل فى مدى شهور او عام على الاكثر .. ولكن الان يحلم بأن يستطيع السفر الى اى بلد لانه ببساطة لن يجد عملا بعد تخرجه ..

وعندى شكاوى كثيرة من خريجى عام ١٩٨٢ (اى منذ ثمانية اعوام) لم يجدوا عملا حتى اليوم رغم كل التحريضات والحكايات عن الافاق الذهبية فى القطاع الخاص والاعتماد على الذات !

واذا ما راجعنا الاحصائيات لوجدنا ان معدل البطالة فى مصر يزداد عاما بعد عام ففى عام ١٩٧٥ كان عدد العاطلين ٢٣٢ الفا بنسبة ٢,٥٪ فقط وارتفع هذا الرقم الى ٦٣٤ الفا عام ١٩٨٤ بنسبة ٦٪ اما فى عام ١٩٨٦ فقد قفز عدد العاطلين الى مليونى واحد عشر الفا بنسبة ١٤,٦٪ .

ومن المؤكد ان النسبة قد ارتفعت خصوصا ان تعيين الخريجين الذين يزدادون كل عام شبه متوقف .. كما ان مصر تواجه مشكلة حالية وهى عودة عدد متزايد من العاطلين المصريين الذين كانوا قد خرجوا للعمل فى الخارج .. وتقدر الاحصائيات عددهم بمليون وسبعمائة واربعين الفا .. منهم حوالى ثمانمائة الف من العراق وحدها ..

وقد عاد هذا العدد الكبير خلال السنوات الاخيرة .. وبالطبع سافر كثيرون الى الخارج .

ولكن هذه العودة تسبب مشاكل اقتصادية عديدة ابرزها زيادة معدلات التضخم بعد عودة هؤلاء المهاجرين بسبب تغييرهم للعادات الاستهلاكية وانماط الاستهلاك مما يؤدى بها الى شراء اشياء كانت تعد كمالية بالنسبة لهم . وهم عندما يعودون يحاولون ان يستمروا على نفس النهج الذى تعودوا المعيشة على اساسه من رفاهية وزيادة انفاق حتى يدرك فى النهاية من ملابسات معيشية متعددة استحالة التوفيق تماما بين حياته فى الخارج وحياته فى وطنه .

ولكن السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو كيف ان نسبة البطالة قد ازدادت ومع ذلك فانه يبدو ان السوق يفتقر الى العمال المهنيين بعدد كاف بدليل ان اسعار خدمات النجار والسباك والمكانيكى وغيرهم مازالت مرتفعة بل ترتفع كل يوم باطراد .



المصدر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٠

والواقع انه رغم كل هذه الظروف فإن الهجرة والسفر للبحث عن عمل تمتص العمال الماهرة وبالذات فى مجال الحرف ومن هنا لايتبقى إلا العمال غير المهرة .. فالحقيقة ان البطالة تشمل اساسا اولئك الذين لم يتعلموا حرفة او مهنة .. بجانب عشرات الالوف من المتعلمين وانصافهم .. اما العمالة الماهرة فإنها تجد سوقا رائجا لها فى الخارج .. لذلك فإنه من غير المتوقع ان يزداد عدد العمال الحرفيين ويفيضون عن حاجة المجتمع بحيث تتراجع اسعار خدماتهم الى الوراء .

ولقد تعددت اراء الخبراء بالنسبة لموضوع الهجرة فالبعض يؤيدها ويؤكد فائدتها للاقتصاد القومى .. والبعض الاخر يعارضها ويزعم انها تضر اكثر مما تفيد ..

على ان اهم ملاحظة فى هذا الموضوع كله هى انه مهما حدث من هجرة فان نسبة البطالة مرتفعة وتزداد ... ونسبة العائدين من الخارج ستتزايد حتى رغم انشاء مجلس التعاون العربى اذ لم تحدث حتى الان مشروعات عربية ضخمة فى البلدين اللذين فيهما مجال لعمل مشروعات انتاجية هائلة وهى اليمن الشمالية ومصر .. بحيث يمكن تشغيل الكثير من العمال .

ومن هنا فاننا فى مصر .. يجب ان نضع فى اعتبارنا ذلك كله .. ونعمل من الان على تلافى خطر ازدياد البطالة وتفاقمها حتى لاتتحول الى مشكلة قومية خطيرة تؤرق البلاد كلها ..

وليس من طريق لهذا سوى إثارة حماس الرأى العام كله لمشروع قومى انتاجى تجند له الامة جميعها لوضعه موضع التحقيق .. وقد تعددت الاراء وكثرت حول ماهية مثل ذلك المشروع القومى .. ولكن يبقى ان اهم المشاريع التى يمكن استيعابها لاغلب العاطلين هو غزو الصحراء سواء فى الغرب او الشرق بسيناء بالذات ..

وقد سبق ان طرحنا فى احد اعداد المساء الاسبوعية مشروعا متكاملا لهذا منذ شهور قليلة .. فهل من مستمع .. ثم دارس ومنفذ ؟!

نزيف العقول المصرية وهجرة الكفاءات الى الاقطار الغربية

العقل عنصر بشرى نادر تملكه مصر وتحتاج اليه بشدة .. من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .. وهجرة الالاف من اصحاب الكفاءات المصرية الى الاقطار الغربية توصف بحق نزيف العقول وقبل تحليل اثار هذه الهجرة من الضرورى تحليل اسبابها .. وهل يمكن وضع نهاية لهذا النزيف الدامى الميت ؟

تحقيق : يحيى يوسف

يقول الدكتور محمود احمد عيسى بقسم الطبيعة بعلوم الازهر : من اهم اسباب هجرة العلماء المصريين من ارض الوطن الى الاقطار الغربية هو انخفاض دخول ومستويات معيشة اصحاب الكفاءات العلمية فى مصر بالمقارنة بفئات اجتماعية أخرى ادنى علما وثقافة كالتجار ورجال الاعمال والفنانين والحرفيين ولاعبى كرة القدم مما لايوفر لاصحاب الكفاءات العلمية الشعور بالرضا والاستقرار النفسى والاجتماعى والقدرة على التفرغ للبحث والدراسة وعلى سبيل المثال هناك فرعا لجامعة الازهر فى اسيوط وهناك مبنى لكلية العلوم يذهب بعض الزملاء بتكليف من الجامعة للتدريس هناك .. فكم يعانى من ارهاق ومشقة فى هذا السفر الطويل ذهابا فى يوم وايابا فى آخر وكل مايتقاضاه بدلا عن هذه الرحلة الشاقة هو ثلث ماينفقه فيها .

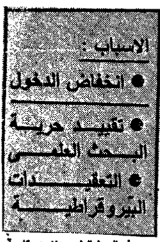
ويضيف الدكتور محمود عيسى ان مصر بلد طاردة للعلماء فكم من الابحاث والدراسات العلمية التى فى الادراج وكم من المشاريع الفاشلة بسبب هذا البعد عن المتخصصين .

ان ضعف الانتاج وتعثر جهود التنمية فى مجالات الصحة والتعليم والتخطيط الحضرى وغيرها من المجالات نتيجة هجرة اعداد كبيرة من العلماء وانشغال البقية المتبقية فى مصر فى مشاكل الحياة وغلاء المعيشة .

تقييد حرية البحث العلمى

ويقول الدكتور .. مصطفى الدسوقى بقسم الطبيعة بعلوم الازهر : ان عدم الاهتمام بتوفير مستلزمات الحياة الاجتماعية اللائقة بالعلماء والمفكرين وتقييد حرية البحث العلمى . بالاضافة الى التعقيدات البيروقراطية التى تقتل قدرتهم على الابتكار والابداع لها العديد من الاثار السلبية فى نفسية العالم وتظهر هذه الاثار فى تعامله مع الطلاب اثناء المحاضرة ومع مساعديه وزملائه داخل الكلية .. كل هذا يجعل المناخ العلمى متوترا لايصلح للبحث والدراسة والابداع فيدفع معظم العلماء الى الهجرة للخارج انبهارا بالتطور التكنولوجى السريع والحرية فى البحث والهدوء والاستقرار فى الحياة ويجد مجالات خصبة لتطبيق ماتعلمه فى الوقت الذى لم تؤهله دراساته لمواجهة مشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والبحث عن حل مشاكل محو الامية وغير ذلك من مشكلات مثارة فى العالم الثالث .

ويتساءل الدكتور أحمد قطب بقسم الجيولوجيا بعلوم الازهر .. كيف يعطى العالم وهو غارق فى مشاكل الحياة .. كيف يبدع ويبتكر وحقوقه مسلوبه .. يجب على الدولة ان توفر له الهدوء النفسى والاستقرار وحل كافة مشاكله حتى يشتعل الحماس فى نفسه ويركز جهده فى البحث العلمى بدلا من مقاومة المشاكل التى تعوقه .



ان ارض مصر انبتت الافذاذ فى شتى العلوم علماء وباحثين ومفكرين وخبراء .. رجالا يعملون لاجل العلم . وحبا فيه ثم يموتون ولا احد يدرى عنهم شيئا .

ان العالم هنا فى الكلية يضيع معظم وقته فى اعمال يستطيع فنى او عامل مساعد القيام بها مثل تحضيرات الاجهزة وضبطها داخل المعمل هذا بجانب البيروقراطية التى يواجهها فى التعامل مع الشركات والهيئات العلمية التى تقتل قدرتها على العمل والابداع .. ان العلماء ثروة يجب ان تحافظ عليها البلد . يجب ان تستفيد منها وتهتدى بنورها العلمى من ظلمات الجهل والضياع .

ويتضح مما تقدم ان هجرة الكفاءات الى الغرب نتاج شبكة معقدة من



المصدر : الخدمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠

العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وان هذه الهجرة تطرح العديد من الاثار السلبية على التنمية . وان محاولة استعادة المهاجرين من ذوى الكفاءات والانتفاع بهم لم يقدر لها النجاح . سواء اتخذت هذه المحاولات سبيل الاغراء بالمراكز المرموقة والامتيازات المالية أو تنظيم مؤتمرات للمغتربين لطلب مساعدتهم وخبرتهم بصدد نقل التكنولوجيا والمشاركة المالية فى بعض المشروعات .. ويرجع اخفاق هذه المحاولات الى رفض المهاجرين الاستجابة لها فى ظل خشيتهم من بعض العواقب بالاضافة الى مايترتب على عمق اندماجهم فى المجتمعات الغربية من صعوبة ادراكهم لحقيقة مشكلات بلدهم ومتطلبات التنمية فيها ومن هنا تبرز اهمية القيادة المصرية للاستفادة من هؤلاء المهاجرين ولو من خلال توظيفهم كقوة ضاغطة على صانعى السياسة فى الاقطاب الغربية فى مواجهة القوى الضاغطة الصهيونية المساندة للاسرائيل .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩١



المصريون يعالجون مشاكل العالم ووطنهم يشكو

بعض المختصين يلتمس العذر لهؤلاء العلماء المهاجرين والبعض الاخر يعتبر ان عدم رد الجميل للبلد الام جريمة يرتكبها الخبراء الذين اخذوا من مصر الكثير وينتفع بهم الاجانب والبعض الاخر يرى ان العلماء في الخارج هم رصيد وطني يجب الاستفادة منه.

« مايو تذكر قراءها بامثلة من هؤلاء العلماء الافذاذ ثم تلتقي ببعض علماء مصر لالقاء الضوء على هذه القضية الهامة ».

نبوغ المصريين

د . عبد القادر حلمي مهندس مصرى احد « علماء نبغوا عالميا في مجال تقنية الصواريخ وادخل تطورات كبيرة على نظام الصواريخ الامريكية وقد تلقفته امريكا بعد ان شاهده خبراؤها في معامل فرنسا . وهو الان سجين في احدى الولايات الامريكية لاتهامه بتسريب معلومات لدولة عربية .

اكد رئيسه في العمل ان د . حلمي انجز برنامجين دفاعيين للجيش الامريكي لم يستطع غيره من العلماء التصدى لهما بناء على طلب مختبرات ميدان التجارب التابعة للجيش الامريكي وقد تم منحه الجنسية الامريكية بعد السنة ونصف سنة من وصوله الى ارض الولايات الامريكية حتى يتمكن من حضور ادق الاجتماعات العلمية كامريكي مصرى .

وقام د . سامى الحناوى العالم المصرى وزوجته ساميه ابو النجا ود . معوض دسوقي بتصميم بعض المعدات الخاصة اللازمة لاستخدامات شبكة الاقمار الصناعية للكشف عن الطائرات والسفن المفقودة التى تتعرض للحوادث المفاجئة وهذه المعدات تعتبر الاولى من نوعها على الصعيد العالمى وامكن بواسطتها التحديد القاطع لاماكن الطائرات والسفن واجزائها المفقوده ويشرف هؤلاء العلماء المصريون على هذا المشروع الدولى الهام .

وابتكر د . عبد العزيز الكاشف العالم المصرى المقيم في الولايات المتحدة اول نظرية جديدة لفصل المياه العذبة عن المياه الحلوة وضع نظرية لمنع تسرب المياه داخل السدود ووضع للولايات المتحدة ٤٥ تقريرا عن تاثير المياه الجوفية على المبانى والمنشآت وقد تخرج في هندسة القاهرة عام ١٩٦٤ .

والف د . محمد الوكيل استاذ الهندسة الذرية اول كتاب يدرس في امريكا عن الهندسة الذرية وقد مثل الولايات المتحدة في مؤتمر السلام من اجل الذرة .

وصمم العالم المصرى سليم شكورا الذى تخرج في كلية الهندسة جامعة القاهرة اكبر سد في العالم حتى الان في الولايات المتحدة طاقته ٧٠٠ ميجاوات اى اكبر من طاقة السد العالى وقد تم تصميم المروحة الخاصة به ولحامها في موقع لاستحالة نقلها كاملة .

كما ان هناك آلاف الذين يتولون المناصب العلمية القيادية ولهم

بصمات واضحة على تقدم الدول الكبرى امثال د . فاروق الباز العالم البارز في مجال الجيولوجيا ومدير مركز الاستشعار عن بعد في الولايات المتحدة الامريكية ود . عبد الرحمن منصور رئيس معهد الحساب الآلى في زيورخ بسويسرا ، ود . وعبد الرحيم عمران رئيس قسم السكان بجامعة نورث كارولينا ود . سعد حافظ رئيس قسم التكاثر البشرى بجامعة وينى الامريكية بديترويت، ود . هادى القصبى صاحب اختراع اكبر انسانى آلى على المستوى العالمى ود . مجدى يعقوب جراح القلب المشهور ونماذج كثيرة تبين عظمة الانسان المصرى لو تم تهيئة المناخ الملائم لابداعه

سبب الهجرة

يعزى العلماء في مصر سبب الهجرة إلى نقص مصادر التمويل للابحاث العلمية الامر الذى يحد من إمكانات الانطلاق في البحث والانفصال عن البحث العلمى والواقع الاقتصادى والاجتماعى وكثرة الاعباء الملقاة على اعضاء هيئة التدريس وخضوع الابحاث العلمية لنفس القواعد الادارية التى يخضع لها اى عمل اخر ـ كما ان الاهتمام بالعلم لم يترجم حتى الان إلى واقع عمل .

ويقول د . عبد القادر سيد احمد عميد صيدلة القاهرة ان هجرة العلماء من مصر يرجع إلى العرض والطلب فعالم يهاجر لكى يحقق ذاته خارجيا ويجد من يستفيد منه ويفيد ، ومصر بها الان الاف العلماء بلا عمل ولايستفاد منهم الاستفادة الكاملة .

وهجرة العلماء كهجرة العمالة التى تسعى لتحسين وضعها بعد ان فقدت الامل في تحسين وضعها داخليا .

وإذا اردنا ان نستفيد بعلمائنا فلنصلح الطريق لكى يحققوا ذاتهم داخليا وهذا الامر يحتاج إلى داب وتخطيط للصالح العام وإيجاد الجو الملائم للانتاج ومناقشتنا لهذه القضية المطروحة يجب ان يوجه نظرنا إلى علمائنا في الداخل وهم ليسوا اقل ممن في الخارج وكيف يمكن الاستفادة من هذه الكنوز .

والتقت مايو بالاستاذ الدكتور بهاء فايز مدير مركز القومى للبحوث السابق والحاصل على جائزة الدولة التقديرية هذا العام والمشرف على مشروع نقل المعرفة فقال : هجرة العلماء تحدث لاسباب معروفة من الطرد والجذب وهى كلها اسباب

تحقيق :

مصطفى البسيونى

علمية او إقتصادية او إجتماعية ، ولكن لابد للنظر إلى هذه الظاهرة ليمكن الاستفادة منها وتحويل سلبياتها إلى إيجابيات بمعنى ان العقول التى نزحت من بلادنا واستقرت في بلاد العالم الاول يمكن حسابها كراس مال ورصيد مال وطنى مودع في بنوك اجنبية ، والوطن الام يمكن ان يستعين بهؤلاء في بلاد المهجر كخبراء دوليين يؤدون خدمات من الخبرة والاستشارات الفنية بدلا من الاجانب منهم انفع للوطن الام واقدر على تفهم مشاكلهم وتشخيص اسبابها ووصف علاجها وهم فوق كل إعتبار اكثر إخلاصا وولاء من الاجانب وهذه فلسفة مشروع « تكتن » وهو نقل المعرفة . بالاضافة إلى ان هؤلاء يقدمون للوطن الام خدمات بدون اتعاب لهذه العملية التطوعية .

واكد د . بهاء فايز ان مشروع نقل المعرفة في مصر دخل مرحلة جديدة واصبح يعتمد التمويل على الحكومة المصرية والامم المتحدة .

واضاف ان البحث العلمى يجب ان يقوم بدور قيادى في قيادة جهود التنمية التكنولوجية التى هى جوهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى لايصبح البحث العلمى معزولا ويهرب رجاله إلى الخارج والامل موجود في ان ينصلح حالنا باستثمار مالدينا من علماء يمثلون إشراقة كبيرة على المستقبل ـ وضرورة ان يتم التخلص من التقاليد الموروثة في مؤسسة البحث العلمى التى مازالت تؤثر في مسيرتنا خاصة مفاهيم تنمية الذات وتوليد الدرجات العلمية والاستمرار في هذا التوليد والوقوف عند هذا الحد بعيدا عن مشكلات المجتمع وقضاياه . فإذا اردنا لمجتمعنا ان يتقدم وان يقل هروب علمائنا إلى الخارج فلابد من إستثمار الكفاءات في توليد التكنولوجيا التى يحتاجها المجتمع المصرى ومكافاة المبتكرين ووضعهم في الموضع الذى يليق بهم . فليس المهم الحصول على الدكتوراه والماجستير وجعلها سببا في الترقى والرزق وإنما لابد من المرونة وتكسير اللوائح البالية وان تكون القدرات الخاصة والابتكار والابداع هى المعيار للمكافاة فالمؤسسات الاجنبية لايهمها الدكتوراه والماجستير ولكن يهمها المخترع حتى لو كان بوابا فالمهم هو التجديد والخلق وكثير من المخترعين في العالم غير اكاديميين والمعيار هو مايقدمونه من تطوير للتكنولوجيا .

واكد د . بهاء فايز ان على مصر ان تستوعب تكنولوجيا الخارج إستيعابا كاملا ومحاولة تقليدها صناعيا وبعد ذلك يمكن الابتكار والسبق وليس عيبا ان نقلد الدول المتقدمة التى لم تات في يوم وليلة وإنما اخذت عن بعضها البعض واقتفت اثر بعضها البعض واعطت لابنائها كل السبل في التقدم واغرت العلماء من كل انحاء العالم ليقدموا مالديهم من تطوير واعطت لهم التكريم والجنسية وكل ذلك لتحقيق هدفها وهو السبق والاختراع وتحسين مستوى افرادها .



المصدر : وطنى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩١

٢ المصريون فى الخارج ومشكلة البحث عن الذات

لماذا توقفت مؤتمرات المصريين فى الخارج ؟ وكيف حاول بعض المغتربين ابتزاز مصر ؟ مشروع الريدى وجامعة سيمثونيان بواشنطن لماذا يتعثر منذ خمس سنوات ؟

عزت سامى

.. مع حلول الصيف ، عاد الى مصر كثير من ابنائها المهاجرين فى الخارج لقضاء الاجازات وزيارة الاهل وانهاء بعض الامور .. دون «ضجيج» « المظاهرة الاعلامية » التى كانت تنظمها « وزارة شئون الهجرة » فى شهر اغسطس من كل عام تحت اسم «المؤتمر العام للمصريين فى الخارج » والتى توقفت بعد ان عقدت آخر مرة عام ١٩٨٧ .

ويتزامن حضور المغتربين الى مصر هذا العام ، مع التغيير الوزارى الذى جرى مؤخرا ، وضم اختصاصات « وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج » الى الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية، وهو التغيير الذى نعتقد انه جاء وضعا طبيعيا يمهد الى ان تؤول هذه الاختصاصات الى السلك القنصلى بوزارة الخارجية ، بعد ان ظلت وزارة الهجرة منذ انشائها عام ١٩٨١ — « شيئا هلاميا » ، فهى وزارة بغير هيكل وظيفي ولا ميزانية دون آن تحقق أكثر من هذه « المظاهرات الاعلامية » التى عرفت باسم « المؤتمرات » .

وكان من ابرز الايجابيات التى حققها الدكتور فؤاد اسكندر ، الوزير السابق للهجرة ، الغاء هذا المؤتمر السنوى — المظاهرة .

فقد ظل ابناؤنا فى الخارج كالطيور الهائمة ، لم يكن يهمنا من امرهم سوى مدى ما يحولونه الى مصر من دولارات

اما ماذا يعملون فى المهجر ؟ وكيف يعملون ويعيشون ، ومدى ما يتمتعون به من حقوق .. ومدى ما يحتاجون اليه من رعاية .. ومدى ارتباطهم بالوطن الام .. فتلك ، وغيرها ظلت حتى الان تساؤلات حائرة .

لا احد يعرف بالضبط !

ولعل ابرز دليل على ذلك ، انه لا توجد حتى الان ارقام محددة عن المصريين فى الخارج .. فوزارة الداخلية لديها ارقام ووزارة التخطيط لديها ارقام اخرى تختلف .. ووزارة القوى العاملة لديها ارقام ثالثة .. تختلف ايضا .. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لديه ارقام رابعة تختلف تماما .. اما الحقيقة ، فلاتزال تائهة لا يعلمها احد .. وان كانت بعض التقديرات تذهب الى ان العدد الاجمالى للمصريين فى الخارج يقارب ثمانية ملايين ، من بينهم نحو مليونين فى امريكا وحدها.

مهاجرون دائمون ومؤقتون

ولكى لا تختلط الاوراق ، فان المصريين فى الخارج يتوزعون الى فئتين .. اولاهما : هى فئة المهاجرين — هجرة دائمة — واكثرهم يتجه الى الامريكتين واستراليا وبعض الدول الاوروبية ، وغالبيتهم من اصحاب التخصصات النادرة .. كالعلماء ، واساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين

كما الفئة الثانية ، فهى فئة المهاجرين — هجرة مؤقتة — لمجرد العمل فى الخارج يعودون بعدها الى مصر ...

واكثرهم يتجه الى الدول العربية ، وغالبيتهم من الموظفين الاداريين ، والكتابيين والعمالة الماهرة الحرفية والعادية .. مع اعداد من اصحاب التخصصات النادرة .

الصفوة ... فقط

وقد ركزت — وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج — خلال السنوات الماضية على الفئة الاولى من المغتربين ، وتجسد ذلك فى المؤتمرات الاربعة التى عقدتها فى القاهرة منذ عام ١٩٨٣ للمصريين فى الخارج .. وهى المؤتمرات التى لم يحضرها سوى — الصفوة — من المغتربين — والتى يقرر الواقع انها كانت لطلب المزايا والتيسيرات لهم وتمييزهم .. كانهم فوق مستوى سائر المصريين — وذلك ماتوضحه التوصيات التى صدرت عنها — وهى ٤٣ توصية فى المؤتمر الاول ١٩٨٣ — و٥٨ توصية فى المؤتمر الثانى ١٩٨٤ — و٤٥ توصية فى المؤتمر الثالث ١٩٨٥ — و١٢ توصية فى المؤتمر الرابع عام ١٩٨٧ .

مزايا وتيسيرات

وقد تم بالفعل تنفيذ معظم هذه التوصيات .. واهمها

■ انشاء شركة المصريين بالخارج براسمال ٢٥ مليون جنيه — شاركت فيها البنوك الوطنية الاربعة بنسبة ٤٠ فى المائة بينما شارك المصريون المغتربون بباقى راس المال — وقدره ١٥ مليونا وكانت التوصية تقضى بانشاء هذه الشركة براسمال قدره ١٠٠ مليون جنيه يدفعها المغتربون بالكامل !!

■ انشاء عدد من الجمعيات التعاونية للاسكان والزراعة للجاليات المصرية فى كثير من الدول التى تضم جاليات مصرية .. وحصولهم على مساحات كبيرة من الاراضى لاقامة



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩١

مشروعاتهم عليها .. من ذلك – مثلا – حصلت الجالية المصرية في دولة قطر على مساحة ٦٠ فدانا بمدينة ٦ اكتوبر لاقامة مدينة سكنية لاعضاء الجالية .. كما حصلت الجالية المصرية بالكويت – على مساحة كبيرة من الارض في الساحل الشمالي .. وحصل المصريون في السعودية على مساحات شاسعة من اراضي الاستصلاح في كفر الشيخ . بالاضافة الى ١٦ الف فدان للاستصلاح بامتداد منطقة البستان .. و٦ آلاف فدان في الحسينية .. فضلا عن مشروعات صناعية في مجالات متنوعة .

■ تم مد خط شركة مصر للطيران من القاهرة الى نيويورك اعتبارا من مايو ١٩٨٥ .. تنفيذا لتوصية اتخذها المؤتمر الثالث .

■ تم اطلاق الاجازات بدون مرتب والاعارات للعمل في الخارج بقرار من اللجنة العليا للسياسات – تقضي باطلاق الاجازات والاعارات لمدة ١٠ سنوات – عدا التخصصات النادرة والجهات التي تحكمها لوائح خاصة – كالقضاء مثلا .

.. وماذا اعطوا . ؟

.. وهكذا استجابت الدولة لكل مطالب عادل، واتاحت للمغتربين المزايا والتيسيرات التي لا يتمتع بها المواطنون المقيمون .. وذلك في حدود ما هو متاح ومعقول .. ومع ذلك استمرت المطالب بمزيد من المزايا والامتيازات تتكرر من جانب المغتربين .. فماذا اعطوا هم ؟

قبل ان نجيب على هذا السؤال – نقرر ان السادة المغتربين الذين شاهدناهم في المؤتمرات – توهم اكثرهم انهم – فئة متميزة – دونا عن سائر المصريين .. هذا ما اوضحته وعبرت عنه مناقشاتهم خلال المؤتمرات الاربعة .. حيث كانت تتناثر منهم كلمات طائشة تصل الى حد التطاول ..

غطرسة وابتزاز ..

بايجاز ان بعض المغتربين المصريين اصابتهم حمى التعالي والغطرسة ، والغرور .. وكثير منهم تجاوز الحدود .. وتجاه ذلك نتيجة طبيعية لاسلوب – التدليل – الذي تعودوا ان يعاملوا به منذ ان عرفوا هذه المؤتمرات لوزارة الهجرة، مما جعلهم يتمادون في مطالبهم ويريدون ان يكونوا فوق القانون ، وان تعدل القوانين خصيصا من اجل سواد عيونهم لتجعلهم فوق مستوى المصريين ، وفوق مستوى المستثمرين الاجانب .. دون ان يسأل احد عما اذا كانت الدول التي يعملون فيها تستثني ابناءها المغتربين من القوانين وتمنحهم مزايا وامتيازات لا يتمتع بها سائر المواطنين .

اخذ ولا عطاء ..

وهكذا اوضحت مؤتمرات المصريين بالخارج ، ان ابناءنا المغتربين الذين حضروها يفكرون في – الاخذ – دون ان يفكروا في – العطاء – وحتى عندما اتخذ المؤتمر الرابع – عام ١٩٨٧ – توصيته بان – يتبرع جميع المصريين في الخارج بأجر يوم في العام من رواتبهم تخصص حصيلته لنوع معين من الخدمة في مجال حيوي يتصل بالخدمات التي تؤديها الدولة للشعب – لم يسأل احد نفسه عن كيفية تنفيذ هذه التوصية من جانب – جميع المصريين في الخارج – بينما لا توجد جهة واحدة في مصر تعرف بالضبط حجم هؤلاء المصريين في الخارج لم يسأل أحد نفسه عن كيفية التنفيذ والتحصيل .. ومن الذي سيقوم به ومتى .. الى آخر التساؤلات التي تاكد الان – بعد اربع سنوات – ان هذه التوصية كانت مجرد – طرقعة في الهواء .

ثروة قومية ..

هذا ما جرى مع – الصفوة – من المغتربين المصريين، الذين اتجهت اليهم جهود – وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج – طوال السنوات الماضية .. ومع ذلك فان ابناءنا المغتربين هم – ثروة – يجب الحفاظ عليها وتنميتها ورعايتها واستثمارها .. والحقيقة تقرر انه رغم – المؤتمرات – التي الغيت – ورغم كل ما قدمته الدولة لهم من تيسيرات وصلت الى حد – التدليل – فان مصر لا تستفيد من هذه الثروة – كما ينبغي .

رعاية بلا مظهرية

والاستفادة من المغتربين المصريين في الخارج ، ورعايتهم لا تتم بزيارات – يقوم بها وزير او مسئول – لتعقد له الاجتماعات الرسمية التي يلقي فيها خطبا عصماء – او قصائد شعر – أو ان ينظم حفلات كتلك الفضيحة – التي ارتكبها في امريكا احد وزراء الهجرة منذ سنوات ، تحت اسم – الدعوة لسداد ديون مصر !!!

انما المطلوب هو رعاية هؤلاء الابناء وحل مشاكلهم ودعم الروابط بين بعضهم البعض من جهة ، وبينهم وبين الوطن من جهة اخرى ..

.. تائهون وحدهم

فليس من المتصور – مثلا – ان يحاول المصريون المغتربون في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة – اشهار جمعية مصرية في امريكا للمساعدة في بناء مدارس وملاجيء ومستشفيات ، وانقاذ الاثار – في مصر – ويظلون حائرين بهذه المحاولات منذ سنوات، لا يجدون جهة رسمية مصرية تقوم بهذه الاجراءات في الولايات المتحدة .. وهي مهمة كان الاجدر بوزارة الهجرة ان تتولاها .

نحن نطرح هذا المثال ، لان القانون الامريكي ، يقضي بان اي تبرع يقدم لجمعية خيرية تقدم خدماتها في اي مكان من العالم – يخصم من ضرائب المتبرع فورا . .ومثل هذه الجمعية المصرية – اذا اشهرت في امريكا ستكون قناة قانونية وشرعية لتصل من خلالها تبرعات المغتربين المصريين هناك الى مصر ، للاسهام في مشروعات الخدمات .. فعن هذا الطريق ،تصل تبرعات اليهود الامريكيين الى اسرائيل – عن طريق جمعيات يهودية خيرية مشهورة في امريكا .

.. وانه مما يدعو الى الاستفزاز ان تقوم سيدة امريكية يهودية تدعى – مسز استركوبر سميث – منذ ١٥ عاما – – بجمع تبرعات لحماية الاثار اليهودية في العالم كله .. من بينها تبرعات تحول لنا في مصر – لانقاذ الاثار اليهودية في مصر – وترميم معابد اليهود .

مشروع الريدي

مثال آخر ، هناك مشروع اعدته السيدة – فريدة الريدي – حرم سفير مصر في واشنطن – بالاشتراك مع الدكتور زاهي حواس ، مدير عام آثار الهرم – يهدف الى تنظيم رحلات لشباب وبنات المصريين المغتربين في امريكا – الى مصر خلال عطلات الصيف .. لاقامة معسكرات جماعية حول الهرم وسقارة ، يقومون خلالها باعمال الترميم والتنظيم للاثار ... ويستمعون الى محاضرات في تاريخ مصر وآثارها وثقافتها واللغة العربية كما يتجولون في انحاء البلاد ليتعرفوا على وطنهم الاول ..

حدث هذا منذ عام ١٩٨٦ – وتبنى المشروع السفير عبد الرؤوف الريدي شخصيا ، مع معهد السميثونيان في واشنطن .. ومن وقتها – منذ ٥ سنوات – والمشروع حائر في مصر بين وزارات الهجرة والثقافة ، والتعليم والسياحة والطيران المدني ، وجهاز الرياضة والشباب .. رغم ان الاباء والامهات المصريين في امريكا قادرون على الصرف على هذا المشروع من جيوبهم .. دون ان يكلفوا الدولة في مصر مليما واحدا .



بعيدون عن المشاركة

ثم : لماذا يبقى المغتربون المصريون بعيدا عن المشاركة فى شئون الوطن الام !

ان السودانيين بالمهجر – مثلا – لهم حق الانتخاب .. والمغاربة فى فرنسا لهم عضو يمثلهم فى البرلمان المغربى .. والفرنسيين فى الخارج – وعددهم اقل من مليونين – لهم ١٢ عضوا يمثلونهم فى مجلس الامة الفرنسى .

لقد اتخذ – مؤتمر المصريين فى الخارج – عام ١٩٨٧ – توصية بمشاركة المصريين المغتربين فى الانتخابات والاستفتاءات التى تجرى فى مصر .. ووعد الدكتور عاطف صدقى – رئيس مجلس الوزراء – امام المؤتمر ببحث تنفيذها .. ولكن البحث لم ينته حتى الان !!

اتحاد المصريين فى الخارج

لقد اشارت اللائحة التنفيذية لقانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج – رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ – الصادرة بالقرار الوزارى ١٤ فى ٢٥ مارس ١٩٨٤ – الى – انشاء الاتحاد العام للمصريين بالخارج – تنبثق عنه اتحادات فرعية اقليمية فى دول المهجر – ويهدف بالتعاون مع وزارة الهجرة – الى جمع شمل المصريين فى الخارج وتوثيق الروابط بينهم وبين الوطن الام – وتعميق أواصر الانتماء للوطن ، ويشمل المجالين الاجتماعى والثقافى والى الاسهام فى رعاية المصريين فى الخارج .

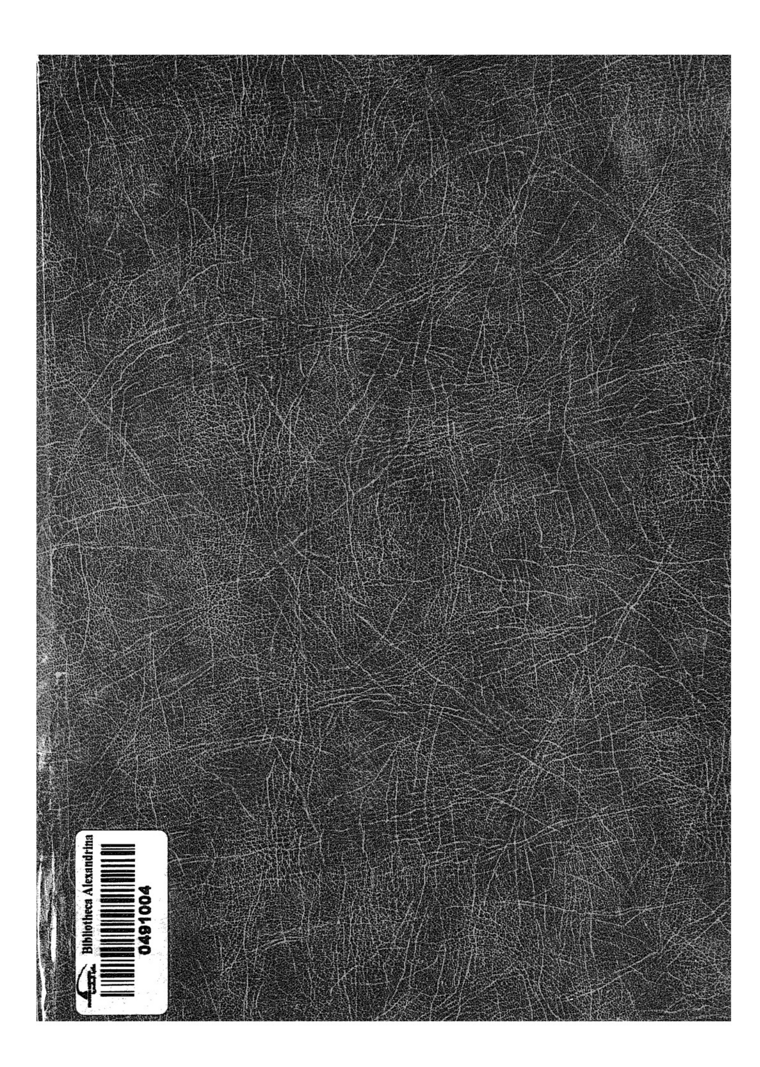
لكن هذا الاتحاد – قام فى اطار – قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة – ورغم انه يتكون برئاسة وزير الهجرة ، الا ان الاشراف عليه هو لوزارة الشئون الاجتماعية ... ويتساوى فى ذلك ، مع اية جمعية خيرية .. أو جمعية لدفن الموتى .. فى اى قرية مصرية .. مما جعله يفقد فاعليته ، بل ان تشكيله جاء كمجرد لافتة ، دون تمثيل حقيقى للمغتربين .. مما دعا الدكتور فؤاد اسكندر ، وزير الهجرة السابق – لاعادة النظر فى اوضاع هذا الاتحاد وتفعيله وتشكيله .. قبل ان يحوله التغيير الوزارى لاتمام ذلك .

.. لا احد يهتم ..

ويبقى المصريون المغتربون كالطيور الهائمة .. فقد فشل مشروع لانشاء شركة مساهمة لمن يرغب من المغتربين فى امريكا – فى الاستثمار فى مجال السياحة والفنادق بمصر .. فشل المشروع لاسباب بيروقراطية ..وحاول بعض المغتربين الدخول فى عمليات استصلاح الاراضى ، فوجدوا انها تحتاج الى ١٤ موافقة حكومية ... وقبل حصولهم على الموافقة رقم ١٢ .. كانت الموافقة الاولى قد انتهت صلاحيتها .. فعدلوا عن المشروع بعد ان داخوا السبع دوخات .. فضلا عن ان البعض الاخر تعرض لعمليات نصب واحتيال من شركات وافراد !!

والحكايات كثيرة والوقائع عديدة عن مدى الضياع الذى يشعر به كثير من المصريين المغتربين ، والاحباط الذى يصيب البعض – والقرف – الذى يحل بالبعض الاخر .. وكاننا دولة تتنكر لابنائها .

.. تلك اسئلة ، وغيرها – لعل فى تولى الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ، مسئولية وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج.. وبداية صحيحة للتوصل الى اجابات لها ، تكون لصالح مصر ، ولهؤلاء المغتربين انفسهم .


Bibliotheca Alexandrina
0491004